جامعـــة دمشـــق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسـم اللغة العربيـة

القياس التصريفي

بحثٌ يُعَدُّ لِنَيلِ درجة الدكتوراه في

علوم اللغة العربية وآدابها

بإشراف الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

إعداد الطالب

محمد عامر عبد الرزاق دبوري

العام الدراسي

١٤٣٠-١٤٣١هـ/٢٠٠٩ - ٢٠١٠م



المقدمة:

التصريفُ من أعلَى علوم العربيةِ قدراً، ومن أَجَلِّها فائدةً ونفعاً، ومن أرقاها مرتبةً ومنزلاً، لأنَّ كلَّ علومها قائمٌ عليهِ، فلا غِنَى للنحوي عن النظرِ فيه، ولا للغوي عن الأخذِ بشيءٍ من خوافيه، ولا لشارحِ شعرٍ عن الإحاطةِ بشيءٍ من غاياتِهِ ومراميهِ، ولا لمفسِّرِ قرآنٍ أو حديثٍ عن وضعِهِ بين يديهِ.

ولما كانت منزلةُ التصريفِ على ذلك القدرِ من علوِّ الشأنِ عقدتُ العزمَ على البحثِ فيه، مختاراً الخوضَ في غمار أَقيستِهِ، لأن عملَ التصريفي النظرُ في القياسِ الذي يدرِّبَ ذهنَ مَن يريدُ معرفةَ العربيةِ وحفظَ أَبنيتها، ويورثُهُ ملكةَ استحضارِ الألفاظِ التي نشأَ القياسُ عليها، ويمكِّنهُ من الغوصِ في الفروقِ بين معاني الأبنيةِ من أفعالٍ، وأسماءٍ، وصفاتٍ، لأنَّ معرفةَ التصريف تُعينُ على معرفةِ الاشتقاقِ.

موضوعُ رسالتي عنوانُهُ: القياسُ التصريفي، وهي موزعةٌ على ستةِ فصولٍ، الفصلُ الأولُ منها عنوانُهُ: حدودُ القياسِ التصريفي، وعنيتُ بالحدودِ بيانَ أنَّ القياسَ التصريفي لفظٌ له مرحلةٌ زمنيةٌ ظهرَ فيها؛ لأن النحاةَ يعبرونَ عنه بألفاظٍ مختلفةٍ منها القياسُ، أو الأصلُ، أو القاعدةُ، أو البابُ، أو الاطرادُ، وربما اكتفَى النحوي بإرسالِ كلامِهِ إشعاراً بأنه عنَى القياس.

وعنيتُ بالحدودِ أيضاً الإشارةَ إلى صلةِ الشاذ، والقليلِ، والنادرِ بالقياسِ؛ لأنَّ هذه المصطلحاتِ يُعيَّنُ بها الشيءُ القياسي، أي أنَّ كلَّ ما لم يكن منها فهو قياسيٌّ.

الفصل الثاني عنوانُهُ: صورُ القياس التصريفي، والصور معناها الأنواعُ أو الطرقُ التي اتبعها النحاةُ لإظهار قياسيةِ مسألةٍ من المسائلِ، لكنَّ ذلك لا يعني استقلالَ صورةٍ عن أخرى؛ أي إذا قال نحويٌّ عن قلب الواوِ والياءِ المتحركتينِ في نحو: قالَ، وباع، وأَواصِلَ: الغرضُ من هذا القلبِ التخفيفُ، فإن نحوياً آخر يقولُ: إنَّ حروفَ العلةِ وأبعاضَها أكثر أجزاءِ الأبنيةِ شيوعاً، وكثرةُ الشيءِ تجعلُهُ مخصوصاً بحكمٍ ليس لغيرِهِ، لهذا قلبتِ الواوُ والياءُ في هذه الأبنيةِ.

الفصل الثالث عنوانُه: ظواهرُ الإعلالِ المبنيةُ على قاعدةِ الأصلِ والفرعِ في القياس التصريفي، هذا الفصلُ معقودٌ للبحثِ في إعلالِ حروفِ العلةِ والهمزة، وبيَّنتُ فيه أنَّ الأصلَ عند النحاةِ لا حاجة لتعليلِهِ، أَما الفروعُ فهي كثيرةٌ تحتاجُ تعليلاً، شاهدُ ذلك أنَّ أَصلَ الإعلالِ للفعلِ أما ما عداهُ من أبنيةِ الكلمِ فالإعلالُ فيه فرعٌ؛ لأنه محمولٌ على الفعلِ، أي يحتاج تعليلاً.

كذلكَ اجتماعُ همزتينِ في كلمةٍ مستكرهٌ يستلزمُ تخفيفاً، أما الهمزةُ المفردةُ أو الهمزتانِ في كلمتينِ فتخفيفُهما جائزٌ، لأنه فرعٌ لا يوجِبُ التخفيفَ، لذا نرى النحاة يشيرونَ إلى الأصولِ بلفظِ اللزومِ أو ما كان بمعناه، ويشيرونَ إلى الفروعِ بلفظِ المستحسنِ أو ما في معناه، وهذا الفصلُ امتزج فيه اللفظُ والمعنى، لأنه مقصورٌ على تصريفِ حروفِ العلةِ والهمزة.

الفصلُ الرابعُ عنوانه: مذاهبُ التعليلِ باللفظِ في القياسِ التصريفي، وانصرفَ العملُ في هذا الفصل نحو بيانِ طرقِ النحاةِ في إنشاءِ أقيسةِ الإبدالِ، والإدغام، والزيادةِ إنشاءً يتعلق بمخارجِ الحروفِ وصفاتِها، لأنَّ الإبدالَ والإدغامَ يقومُ جوهرُهما على إحداثِ المشاكلةِ بين الحروف المتشابهةِ في المخارج، أو في الصفاتِ، أو فيهما معاً.

أما الزيادةُ فأصلُها لحروفِ المدِّ واللينِ، لأنَّ ما تتصف به الألفُ، والواوُ، والياءُ من الليونةِ والنعومةِ جعلَها أَولى الحروفِ بالزيادة، يليها ما يشبهها من الحروفِ في المخارجِ والصفاتِ.

الفصلُ الخامسُ عنوانُهُ: مذاهبُ التعليلِ بالمعنى في القياسِ التصريفي، وهو معقودٌ للكلامِ على صلةِ المعنى بالحملِ على النقيضِ، وعلى صلتِهِ بالتصغيرِ والتكسيرِ.

أما الحَملُ على النقيض فضربٌ من القياس يُصطفَى له لفظانِ متباينانِ في المعنَى، وعلى تباينِهما فيه يبني النحاةُ حُكمَهم على بعضِ المسائلِ التصريفيةِ.

وأما التصغيرُ والتكسيرُ فالمعروفُ أَنهما من وادٍ واحدٍ، مصداقُ ذلكَ أنَّ التصريفَ فيهما ليس مقصوراً على اللفظِ كما في الإبدالِ، والإعلالِ، والإدغامِ، وبعضِ ضروبِ الزيادةِ، بل يلزمُ التغييرَ اللفظي بهما طروءُ معنى جديدٍ هو إفادة معنى الوصفِ بالصغرِ في المصغَّرِ، وإفادةُ معنى الجمعِ في جمعِ السلامةِ أو الجمعِ المكسَّرِ.

الفصلُ السادسُ عنوانُهُ: العلاقةُ بين القياسينِ النحوي والتصريفي، وفيه موازنةٌ بين النحوِ والتصريفِ من حيث اتفاقُهما في أسماءِ المصطلحاتِ التي تدورُ في أَبوابهما، ذلك الاتفاقُ ليس معناه أنَّ ما ينظرُ فيه التصريفي عينُ ما ينظر فيه النحوي، بل ذلك دلالةٌ على أنَّ مَن ينظرُ في النحو لا بدَّ له من الإلمامِ بالتصريفِ، لأنَّه يساعدُ على معرفةِ المعاني بالنظرِ إلى ما تُشتَقُّ منه الكلماتُ، أما ميدانُ العِلْمَينِ فمختلِفٌ؛ لأن التصريفيَّ ينظرُ في الأبنيةِ التي تتصرفُ، وهي أبنيةٌ يجبُ أن تكونَ عربيةً، وأما النحوي فينظرُ فيما ينظرُ فيه التصريفي، وفي الأدواتِ، والأسماءِ الأعجميةِ، والأسماءِ التي توغَّلت في البناءِ.

المنهاجُ الذي ألزمتُ نفسي به قام على جعلِ الفصلَينِ الأَوَّلَين بمنزلةِ المبادئ والمقدماتِ لما تلاهما من الفصولِ، لهذا أكثرتُ من الإحالاتِ إليهما عند تحليلِ كلامِ النحاة، واستخراجِ ما فيه من الأقيسةِ وعِلَلها.

وتعيَّنَ عليَّ أن أقتبسَ في الرسالةِ نصوصاً ليس لها كتب مخصوصةٌ بأسماءِ أصحابها وإنما نقلَها علماءُ آخرونَ، ودفعت ضرورةُ تكرار اسمِ الكتاب أنْ أَختِصرَ أسماءَ بعضِ الكتبِ ككتابِ الإيضاحِ في شرح المفصل، والذي أشرتُ إليه باسم: الإيضاح، كذلك شرحُ الكافيةِ للرضي أومأتُ إلى القسم الأولِ منه بالحرفِ (ق١)، وإلى الثاني بالحرفِ (ق٢) لأني عدتُ

إلى نسخةٍ محققةٍ، فضلاً عن ذلك أثبتُّ كتاب: تفسيرِ غريبِ ما في كتابِ سيبويه من الأبنيةِ باسم: تفسير غريب الكتاب.

ولن أدعَ مقاميَ هذا حتى أُقدمَ أخلصَ الشكر لأستاذي الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، الذي كرَّمني بقبولِ الإشرافِ على هذه الرسالةِ، فإني عِشتُ معهُ في صنعِ هذا البحثِ عيشةً ترقَّبتُ فيها كلَّ كلمةٍ منه، كان يبديها في إِصلاحِ ما ينآدُ من العملِ، وكانَ يأخذُ بيدي أخذَ الأبِ الحاني موجهاً وناصحاً لي، متَّعهُ الله بوافرِ الصحةِ، وأطالَ في عُمُره.

وأودُّ أيضاً أن أقدمَ خالصَ الشكر للأستاذ الدكتور نبيل أبو عمشة، فإنه فتحَ لي بابَ مكتبتِهِ على مصراعيهِ، وأطلعني على عملِهِ الجليلِ في تحقيق شرح الشافية للجاربردي، وهو تحقيق أنار لي الكثيرَ من مسالكِ البحث.

والشكرُ موصولٌ أيضاً إلى الأساتذةِ أعضاءِ لجنةِ الحكمِ لِـما تكلَّفوه من الصبرِ على معاينةِ هذا البحثِ، وإبداءِ التقويم لما انحرفَ فيه الباحثُ عن الجادةِ.

وبعدُ فإني استنفدت في هذا العملِ كلَّ ما أملكُ من الجهدِ والطاقةِ، وصحِبتُهُ في كلِّ لحظةٍ أملاً في إخراجِهِ على أحسنِ حُلَّةٍ، فإن أصبتُ فيه فذلكَ هو الغايةُ المرجوةُ، وإن لم أُصِبْ فهذا أَقصى ما استطعتُ الوصولَ إليهِ فيهِ.

الفصل الأول

حدود القياس التصريفي

أولاً – نشأةُ القياس التصريفي وتطوُّرُه:

أ – القياسُ التصريفيُّ قبلَ الخليل وسيبويه:

يفيد الكلامُ على نشأةِ القياسِ التصريفي قبلَ الخليلِ وسيبويه في معرفةِ أنهما لم يرتجلا العلمَ ارتجالاً؛ لأنّ أخبارَ بعض العلماءِ الذين سبقُوهما تُمكِّنُ من القول بأنّهما كمَّلا عِلمَ مَن سَبقَهما وأضافا إليه، فها هو الزُّبيديُّ يحكي لنا أنّ الدؤليَّ (٦٩هـ) نظر في العربيةِ، وخطَّ السطورَ الأولى في قياسِها، يقول: «وهو أولُ من أسسَ العربيةَ، ونهج سُبُلها، ووضعَ قياسَها»(١).

ونصرُ بن عاصمٍ ممن لهم حظٌّ في التأسيسِ للقياسِ، وهو من السابقينَ إلى الأخذِ عن أبي الأسودِ، وكان ذا بصرٍ في التعليلِ. قال القفطيُّ: «قال بعضُ الرواة: إنّ نصرَ بن عاصمٍ أولُ من وضعَ النحوَ وسبَّبه، وهو أولُ مَن أخذه عن أبي الأسودِ الدُّؤَلي، وفَتَقَ فيه القياسَ»(٢).

تشير إفادةُ نصرِ بن عاصمٍ من الدؤلي الاستنتاجَ بأنَّ تلك الآونةَ التي عاشا فيها عَمَرها نشاطٌ علميٌّ، دفع إليه ما يحوكُ في صدور الذائدينَ عن العربية من حرصٍ على نقائِها، وتبرئَتِها من اللحنِ، فاختصَّ بعضُ العلماءِ بروايةِ العربية كأبي عمرِو بنِ العلاء (١٥٤هـ)، وعكف آخرونَ على النظر في المرويِّ، فهَدَاهُمُ النظر إلى ابتكارِ العللِ التي يميّزون بها الغَثَّ من السمينِ، وعبدُ الله بن أبي إسحقَ (١١٧هـ) من السبَّاقينَ إلى التعليلِ والقياسِ. قال ابنُ سلَّامٍ: «ثم كان من بَعدهم عبدُ الله بن أبي إسحقَ الحضرميُّ، فكان أولَ من بعجَ النحوَ، ومدَّ القياسَ والعِللَ، وكان معه أبو عمرِو بنُ العلاءِ، وبقي بعده بقاءً طويلاً، وكان ابنُ أبي إسحقَ أشدَّ تجريداً للقياسِ، وكان أبو عمروٍ أوسعَ علماً بكلامِ العرب ولغاتِها وغريبِها»(٣).

(١) طبقات النحويين واللغويين ٢١.
(٢) إنباه الرواة ٣/٣٤٣.
(٣) طبقات فحول الشعراء ١٤.

يذكر لنا ابنُ سلّامٍ (٢٣١هـ) أنّ ابن أبي إسحقَ كان ارتقى منزلةً ساميةً في رسم صورةٍ لوجهِ القياسِ في زمنِهِ، والقصةُ التي يحكيها ابن سلَّامٍ روى فيها أنّ والدَه استفسرَ من يونسَ (١٨٢هـ) عن علمِ ابن أبي إسحقَ، فأخبره يونسُ بأنّ ابن أبي إسحقَ كان يُرشِد من يسألُهُ عن كلامِ العرب إلى اتباعِ القياسِ. قال ابنُ سلام: «قال: قلتُ ليونسَ: هل سمعتَ منِ ابنِ إسحقَ شيئاً؟ قال: [نَعَمْ][1] قلت له: هل يقول أحدٌ: الصَّويقَ؟ يعني: السويقَ، قال: نَعَمْ، عمرُو بن تميمٍ تقولُها، وما تريدُ إلى هذا؟ عليك ببابٍ من النحوِ يطَّردُ وينقاسُ»[2].

من هذا الخبرِ نعلمُ أنّ القياسَ كان مطروقاً في أوائلِ القرنِ الثاني الهجري، وأنّ ابن أبي إسحقَ كان صاحبَ قدمٍ راسخةٍ فيه، وضلوعُهُ فيه انتقل أثرُه إلى الخليل (١٧٠هـ)؛ لأنَّ الخليلَ أخذَ عن عيسى بنِ عمرَ الثقفيِّ (١٤٩هـ) تلميذِ ابنِ أَبي إسحقَ. قال السيرافيُّ: «وعيسَى بنُ عمرَ الثقفيُّ البصريُّ من مقدَّمي نحويي أهلِ البصرة، وكان أَخْذُه عن عبدِ الله بن أبي إسحقَ وغيرِه، وعن عيسى بنِ عمرَ الثقفي أخذَ الخليلُ بن أحمدَ»[3].

ويونسُ بنُ حبيبٍ (١٨٢هـ) أحدُ روادِ المرحلةِ التي عاش فيها عيسى بنُ عمرَ الثقفي، وهو ممن نقلوا عِلْمَ معاصريهم إلى الخليلِ وسيبويه والكسائيِّ والفراءِ؛ لأنه أفادَ من أبي عمرِو بنِ العلاءِ، ومن حمادِ بنِ سلمةَ. قال ابنُ خِلِّكانَ: «وقال غيرُ المرزُباني: أخذ يونسُ الأدبَ عن أبي عمرِو بنِ العلاءِ، وحمادِ بن سَلَمةَ، وكان النحوُ أغلبَ عليه، وسَمعَ من العربِ، وروى سيبويه عنه كثيراً، وسمِعَ منه الكسائيُّ والفراءُ، وله قياسٌ في النحوِ، ومذاهبُ ينفردُ بها»[4].

---

(١) النظم يحتاج كلمة (نعم)، وهي في نص الزبيدي (طبقات النحويين واللغويين ٣٢).

(٢) طبقات فحول الشعراء ١٥.

(٣) أخبار النحويين البصريين ٥٥.

(٤) وفيات الأعيان ٢٤٢/٦.

ب – القياس التصريفي عند الخليلِ وسيبويه:

سار الخليلُ على الجادَّةِ التي استحسَنَ متقدّموه السيرَ عليها، ألا وهي اصطناعُ قياسٍ للعربية، وامتازَ بالتفوقِ عليهم لِما عنده من «القدرةِ على التصوُّر الشاملِ لموضوع بحثِهِ، وضمِّ نَشْرِ ما تناثرَ من جزئياتِهِ في كُلياتٍ جامعةٍ»[(١)].

وجلُّ علمِ سيبويه في الكتاب مرويٌّ عن الخليلِ، والمحاوراتُ بينهما في قياسِ العربية تتوالَى تَتْرى. قال السيرافيُّ: «والخليلُ أستاذُ سيبويه، وعامةُ الحكايةِ في كتابِ سيبويه عن الخليلِ، وكلما قالَ سيبويه: وسألتُهُ، أو (قالَ)، من غيرِ أن يذكر قائلَه فهو الخليلُ»[(٢)].

الأمثلةُ في الكتاب كثيرةٌ، منها أن يقالَ في النسبِ إلى (أختٍ): أَخَويٌّ؛ قال سيبويه: «وإذا أضفتَ إلى أُختٍ قلت: أَخَويٌّ، هكذا ينبغي له أن يكونَ على القياسِ، وذا القياسُ قولُ الخليلِ، من قِبلِ أنكَ لمّا جمعتَ بالتاءِ حذفتَ تاءَ التأنيثِ كما تحذفُ الهاءَ، ورددتَ إلى الأَصلِ، فالإضافةُ تحذفُهُ كما تَحذِفُ الهاءَ، وهي أَرَدُّ له إلى الأصلِ»[(٣)].

ورأى أبو علي أنّ المرادَ بتاء التأنيثِ في قولِ سيبويه تاءُ الإلحاقِ في (أُختٍ)، وأن المرادَ بهاءِ التأنيث تاءُ نحو (عِضَةٍ)، والقياسُ أنّ الاسمَ المفردَ المؤنثَ بالتاءِ تُحذفُ تاؤُهُ إذا جُمع بالألفِ والتاءِ حتى لا يجتمعَ فيه علامتا تأنيثٍ، ويُردُّ إلى أصلهِ، وأُجري النسَبُ مَجْرى هذا الجمعِ في حذفِ تاءِ التأنيثِ، والردِّ إلى الأصلِ. قال: «التاءُ التي في (أُخْتٍ) وإن كانت للإلحاقِ بـ(فُعْلٍ)[(٤)] فقد أُجْرِيَ مَجرى ما هو لغيرِ الإلحاقِ، فصار التأنيثُ أغلبَ عليه من الإلحاقِ إذ حُذِفتْ في الجمعِ بالتاءِ كما حُذِفَ ما لَيسَ للإلحاقِ نحو: عِضَةٍ وعِضَواتٍ، لِئلَّا يجتمعَ علامتان للتأنيثِ، فلما حُذِفَ من قولِكَ: أَخَواتٌ عُلِمَ أنه أُجري مَجرى التي في (عِضةٍ) في

---

(١) القياس في النحو ٢٣.

(٢) أخبار النحويين البصريين ٦٣.

(٣) الكتاب ٣/٣٦٠-٣٦١.

(٤) النص في المطبوع: للإلحاق بفَعلٍ، والصواب ضم الفاء؛ لأن (أُخت) ملحق بـ (عمرٍ) (الكتاب ٤/١٦٦).

الجمعِ بالتاءِ كما حُذِفتْ منها، وكما لزمَ أَن يُحذَفَ في الجمعِ بالتاءِ كذلك يلزمُ أن يُحذَفَ في النسبِ كما حُذِفَتِ التي في (طَلْحةٍ) حين قلتَ: طَلْحِيٌّ ولم يجُزْ ثباتُها فيها من حيثُ لم يجُزْ ثباتُ التي في (طلحةٍ) في الإضافةِ وهذا قياسُ الخليلِ»[1].

إذا انتقلْنا من النسبِ إلى (أُخْتٍ) إلى مثالٍ آخرَ وجَدنا ما نريدُه في قلبِ الواوِ المضمومةِ همزةً، وهو قياسٌ مطردٌ فيها بخلافِ الواوِ المفتوحةِ، وساقَ سيبويه العلةَ في ذلك، وهي أنَّ ضَمَّةَ الواوِ كاجتماعِ واوينِ أو مِثلينِ، واجتماعُ المثلينِ ثقيلٌ، لذا قلبتِ الواوُ المضمومةُ همزةً؛ لأنّ الهمزةَ أَجْلَدُ منها. قال «وإنما كرِهوا الواوَ حيث صارتْ فيها ضمةٌ كما يكرهونَ الواوينِ فيهمِزونَ نحوَ: قَؤُولٍ ومَؤُونةٍ، وأما الذينَ لم يَهمزُوا فإنهم تركوا الحرفَ على أصلِه كما يقولونَ: قَوُولٌ فلا يهمزونَ، ومع ذلك أنَّ هذه الواوَ ضعيفةٌ تُحذَف وتَبدَلُ، فأرادوا أنْ يضعُوا مكانَها حرفاً أجلدَ منها، ولما كانوا يبدِلُونها وهي مفتوحةٌ في مثل: وَناةٍ وأَناةٍ كانوا في هذا أَجدرَ أن يبدِلُوا حيث دخلَهُ ما يستثقلونَ، فصار الإبدالُ فيه مطرداً حيث كان البدلُ يدخلُ فيما هو أخفُّ منه»[2].

ولم نقفْ عندَ سيبويهِ على تصريحٍ بمصطلحِ (القياسِ التصريفي)، وإنما يكتفي بلفظِ (القياسِ) أو (المطردِ)، وهو ما سلفَ التمثيلُ عليه، ولو رُمْنا الذهابَ إلى جموعِ التكسيرِ لَصادفْناه يقولُ (القياسُ أو الأصلُ) في تكسيرِ (فُعْلٍ) على (أَفْعَالٍ) من الثلاثي المعتلِّ العينِ؛ لأنه قياسُ الثلاثيِّ الصحيحِ. قال: «وأما ما كان فُعْلاً من بناتِ الواو فإنكَ تُكسِّرهُ على أَفعالٍ إذا أردتَ بناءَ أدنى العددِ، وهو القياسُ والأصلُ، ألا تراه في غيرِ المعتلِّ كذلك، وذلك: عُودٌ وأَعْوادٌ، وغُولٌ وأَغْوالٌ، وحُوتٌ وأَحْواتٌ»[3].

---

(١) التعليقة ١٨٤/٣-١٨٥، والعضةُ: شجر له شوك، القاموس (عضه).

(٢) الكتاب ٣٣١/٤.

(٣) الكتاب ٥٩٢/٣-٥٩٣.

و(البابُ) من ألقابِ القياسِ التصريفي عند سيبويه، واستعملَ له هذا اللقبَ في كلامِهِ على تكسيرِ (فَعْلٍ) على (أَفْعالٍ) في الشذوذِ، والقياسُ أَفْعُلٌ، وحشدَ تحت الشذوذِ عدةَ أمثلةٍ أشار في بعضِها إلى صلة المعنى بزيادةِ تاءِ التأنيث عليها، ووفَّق في ذلك بين قولِه وقولِ الخليل. قال: «واعلم أَنهُ قد يجيءُ في فَعْلٍ (أَفْعالٌ) مكانَ أَفْعُلٍ... وليس ذلك بالبابِ في كلامِ العربِ، ومن ذلك قولُهم: أَفْراخٌ وأَجْدادٌ وأفْرادٌ، وأَجُدٌّ عربيةٌ وهي الأصلُ... وربما كُسِّرَ الفَعْلُ على فِعَلةٍ كما كُسِّر على فِعالٍ وفُعولٍ، وليس ذلك بالأصلِ، وذلك قولهم: جَبْءٌ – وهو الكَمْأَةُ الحمراءُ – وجِبَأَةٌ، وفَقْعٌ وفِقَعَةٌ، وقَعْبٌ وقِعَبَةٌ، وقد يكسَّر على فُعولةٍ وفِعالةٍ، فيُلحِقونَ هاءَ التأنيثِ البناءَ، وهو القياسُ أن يكسَّر عليه، وزعمَ الخليلُ أنهم إنما أرادُوا أن يحقِّقُوا التأنيثَ، وذلك نحوُ الفِحالةِ، والبُعولةِ، والعُمومةِ، والقياسُ في فَعْلٍ ما ذكرنا، وأما ما سِوى ذلك فلا يُعلَمُ إلا بالسمعِ ثم تطلبُ النظائرَ»(١).

من دأبِ سيبويه أن يُقفِّي ما يقررُهُ من وجوهِ القياس بذكرِ أنّ ما قاله للخليلِ، من ذلك ما ذكره في الاعتلالِ لزيادة النونِ فيما كان على خمسةِ أحرفٍ من الأبنيةِ، حيث أتى بقاعدةٍ كليةٍ بيَّنَ فيها أن النونَ الثالثةَ الساكنةَ زائدةٌ في البناءِ الخماسيِّ، وقفَّى ذلك بالإشارةِ إلى أنّ هذه النونَ تناظرُ في موضِعها الموضعَ الذي تُزادُ فيه حروفُ العلة، ويكون البناءُ الذي تُزادُ فيه بمعنى البناءِ الذي تُزادُ فيه الألفُ أحياناً. قال: «واعلم أنّ النونَ إذا كانت ثالثةً ساكنةً، وكان الحرفُ على خمسةِ أحرفٍ كانتِ النونُ زائدةً، وذلكَ نحو: جَحَنْفلٍ، وشَرَنْبثٍ، وحَبنْطًى، وجَلَنْظًى، ودَلَنْظًى، وسَرَنْدًى، وقَلَنْسُوةٍ، لأنّ هذه النونَ في موضعِ الزوائدِ، وذلك نحوُ: أَلفِ عُذافِرٍ، وواوِ فَدَوْكَسٍ، وياءِ سَمَيْدَعٍ... وقد بُيِّن تعاوُرها والألفَ في الاسمِ في معنًى واحدٍ، وذلك قولهم: رجلٌ شَرَنْبَثٌ وشُرابِثٌ، وجَرَنْفَسٌ وجُرافِسٌ... فهذا

---

(١) الكتاب ٥٦٨/٣، والفَقْع الكَمأةُ البيضاء (الغريب المصنف ٤٨٤/١)، القَعب: الإناءُ الذي يروي الرجل (الغريب المصنف ٤٠٤/١).

دليلٌ، وهو قولُ الخليلِ، فلما كانت هذه النون ساكنةً في موضعِ الزوائدِ التي ذكرتُ، وتكثُر الأَسماءُ بها ككثرتِها بألفِ عُذافرٍ جَعلُوها بمنزلتِها»[1].

ولم يكن علمُ سيبويه مقصوراً على الخليلِ فقط، بل كان أمشاجاً من علمِ الخليلِ وغيرِه، وأَجمَلَ ابنُ خِلِّكانَ أسماءَ مَن أخذَ عنهم سيبويه بقوله: «وأخَذ سيبويه النحوَ عن الخليلِ بن أحمدَ... وعن عيسى بن عُمَرَ، ويونسَ بنِ حبيبٍ، وأخذ اللغةَ عن أبي الخطابِ المعروفِ بالأخفشِ الأكبرِ وغيرِه»[2].

جـ - القياسُ التصريفي بعد الخليل وسيبويه:

وصلَ التصريفُ بعد أنِ استوى على سوقِه على يَدي الخليلِ وسيبويه إلى طورٍ جديدٍ، دخلَ فيه على علمِ التصريفِ مصطلحُ الحدِّ، وهو ما لم نَكدْ نجدُه عند الخليلِ وسيبويه، فها هو المبردُ (٢٨٥هـ) يقول بوجودِ حدودٍ للتصريفِ، ويقصِدُ بها ما يَبحث فيه هذا العلمُ، يقول: «وهذه حدودُ التصريفِ، ومعرفةُ أقسامِه، وما يقعُ فيه من البدلِ، والزوائدِ، والحذفِ، ولا بدَّ من أن يصدَّرَ بذكرِ شيءٍ من الأبنيةِ، لتُعَرف الأوزانُ، وليُعلَمَ ما يُبنَى من الكلامِ، وما يمتنعُ من ذلك»[3].

وإذا زِدنا في ارتقائنا سُلَّمَ الترتيبِ التاريخي لتطورِ علمِ التصريفِ وَقَفْنا عند ابنِ السَّرَّاج (٣١٦هـ) على تفسيرٍ يشرحُ فيه لنا وجهَ تلقيبِ التصريفِ بهذا الاسمِ، يقول: «هذا الحدُّ إنما سُمي تصريفاً؛ لتصريفِ الكلمة الواحدةِ بأبنيةٍ مختلفةٍ، وخَصُّوا به ما عَرَض في أصولِ

---

(١) الكتاب ٣٢٢/٤-٣٢٣، الجَحنفَل: الغليظُ الشفة (سفر السعادة ٢٠٣)، الشرنبثُ: الغليظُ الكفين والرجلَين وفي معناه الشرايثُ (سفر السعادة ٣١٥)، الحَبنطَى: المُمتلئُ غضباً أو بطنةً (سفر السعادة ٢١٨)، الجَلَنطى كحبنطَى: الغليظُ المنكبين، القاموس (جلظ)، الدلَنظَى: الشديد الدفع (سفر السعادة ٢٧٣). السرندى: الجريءُ الشديد (سفر السعادة ٢٩٩)، العذافر: العظيم الشديد (سفر السعادة ٣٦٥). القَدوكَس: الأسد، وعن الجرمي: اسم رجل (سفر السعادة ٤٠٧)، السميدع أوِ السميذَع: السيد الكريم، القاموس (سمدع) الجَرنفَس أوِ الجَرنفَش: العظيم الجنبينِ والجُرافش في معناه (سفر السعادة ١٩٩).

(٢) وفيات الأعيان ١٣٣/٣.

(٣) المقتضب ٣٥/١.

[الكلمِ][1]، وذواتِها من التغييرِ، وهو ينقسِمُ خمسةَ أقسامٍ: زيادةٌ، وإِبدالٌ، وحَذْفٌ، وتَغييرٌ بالحركةِ والسكونِ، وإدغامٌ، ولَه حدٌّ يُعرَف به»[2].

ولدى أبي علي (٣٧٧هـ) كلامٌ بمعنى ما قاله ابنُ السرَّاج، إذ حدُّ التصريفِ عنده النظرُ فيما يطرأُ على حروفِ العلةِ من ضروبِ التغييرِ؛ لأنَّ هذه الحروفَ كالحرفِ الواحدِ من حيث حُلولُ كلِّ واحدٍ منها محلَّ الآخر. قال: «هذه الحروفُ الثلاثةُ، أعني الياءَ، والواوَ، والألفَ، مَجراهُنَّ مَجرى حرفٍ واحدٍ، لوقوعِ كلِّ واحدٍ منها موقعَ الآخرِ، وانقلابِ بعضِها إلى بعضٍ، ويَتبيَّنُ ذلك في تصفُّحِ التصريفِ، فإنه حَدٌّ يشتمِلُ على معرفةِ هذا دونَ غيرِهِ»[3].

الذي نَأنسُ به من قولِ أبي علي أنّ حدَّ التصريفِ معناه مسائِلُهُ، ويسعفُنا في استنتاجِ ذلكَ ابنُ المؤدب (٣٣٨هـ)، لأنه حصرَ التصريفَ في تغييرِ حروفِ العلة والهمزةِ. ونصُّهُ: «اعلمْ أنّ الهمزةَ وبناتِ الياءِ والواوِ فيهنَّ مسائلُ التصريفِ، فانظُرْ كيف صنعتِ العربُ في الياءاتِ، والواواتِ، والهَمزاتِ اللواتي هنّ فاءاتُ الفعلِ، وعيناتُهُ، ولاماتُهُ وما أُلحِقَ باللاماتِ من الياءاتِ، وكيف أجرَ وهُنَّ، وكيف أَلزمُوهنَّ التغييرَ والإبدالَ؛ لِيسهُلَ عليكَ النظرُ فيها، والوقوفُ عليها»[4].

وإذا أَردنا أن نزدادَ تبيُّناً لمعنى مسائلِ التصريفِ وَجدنا ابنَ جماعةٍ يخبرنا بأن مسائلَ التصريفِ أصولُه أو حقيقتُه. قال: «وقد يقالُ: قدِ اشتُهرَ أنَّ حقيقةَ كلِّ علمٍ مسائلُهُ، ومسائلُ التصريفِ ليست إلا الأُصولُ»[5].

---

(١) في المطبوع: الكلام.

(٢) الأصول ٣/٢٣١.

(٣) البغداديات ١٥١.

(٤) دقائق التصريف ٣٦٤.

(٥) مجموعة الشافية ١/١٣.

ولفظُ (الأصولِ) يُطلَق على ما أَجمعَ عليه العلماءُ في علمٍ من العلومِ؛ أي ليس بينهم خلافٌ فيه. قال اليزديُّ: «فقوله[1]: (علمٌ) جنسٌ شامِلٌ لجميعِ العلوم، وقوله (بأصولٍ) يُخرِجُ عِلمَ الخلافِ، فإنه ليسَ عِلماً بقواعدَ بل بجزئياتٍ، والأصولُ هٰهنا القواعد»[2].

الذي نخلصُ إليه عَقِبَ ذلك أنّ حدَّ التصريفِ الدلالةُ على التغيير الذي قد لا ينطوي على استجلابِ معنًى جديدٍ للكلمةِ، وإنما غرضُه تحسينُ اللفظ، وأعطانا ابنُ عصفورٍ (٦٦٩هـ) نَبأَ هذا التغييرِ بقوله: «والآخرُ من قِسمي التصريفِ تغييرُ الكلمةِ عن أصلِها من غيرِ أن يكون ذلك التغييرُ دالًّا على معنًى طارئٍ على الكلمةِ، نحوُ تغييرِهم (قَوَلَ) إلى (قَالَ)، أَلا ترى أنَّهم لم يفعلُوا ذلك لِيجعلوهُ دليلاً على معنًى خلافِ المعنى الذي كان يعطيهِ (قَوَلَ) الذي هو الأصلُ لوِ استُعمِلَ، وهذا التغييرُ منحصِرٌ في النقصِ كعِدَةٍ ونحوِهِ، والقلبِ كقَالَ، وبَاعَ ونحوِهما، والإبدالِ كـ(اتَّعدَ) واتَّزنَ ونحوِهما، والنقلِ كنقلِ عينِ شاكٍ ولاثٍ إلى محلِّ اللامِ، وكنقلِ حركةِ العينِ إلى الفاءِ في نحو: قُلتُ، وبِعتُ»[3].

من قولِ ابن عصفورٍ نعلمُ أن للتصريفِ وجهاً لفظياً ينحصِر فيما ذكره، ويَدفَعُ ذلك إلى التساؤلِ عن الوجهِ المعنويِّ للتصريفِ، واستقراءُ كلامِ النحاةِ يدلُّنا عليه، ومنهم ناظرُ الجيشِ (٧٧٨هـ) الذي يَقولُ بوجودِ غرضينِ للتصريفِ هما اللفظيُّ والمعنويُّ قولاً نَصَّ عليه في شرحِ تعريفِ ابن مالكٍ للتصريفِ. قالَ: «يمكن أنْ يقالَ: إنَّ التعريفَ المذكورَ يكون شاملاً للأمرينِ؛ لأنّ معرفةَ المثنى، والمجموعِ، وأبنيةِ الأفعالِ، ومصادرِها، والصفاتِ، والمصغَّرِ، والمنسوبِ والإمالةِ يمكن دخولُها تحتَ قولِهِ (عِلمٌ يتعلقُ ببنيةِ الكلمةِ)، ولا يضرُّ شمولُ التعريفِ للأمرينِ مع قصْرِ البابِ على ذكرِ أحدِهما... ويدخلُ في قوله (ببنيةِ الكلمةِ) ما تقدَّمتِ الإشارةُ إليه من الصيغِ المختلفةِ لاختلافِ المعاني، وما تغيَّر

---

(١) أي ابن الحاجب.

(٢) شرح الشافية لليزدي ١٢٣.

(٣) الممتع ٣١-٣٢، يقال: شاك يشاك شوكاً ظَهرت شوكته وحدته، القاموس (شوك) لاث مقلوب لائث، يقال: لاثَ الشيءَ إذا أداره (سفر السعادة ٤٤٣).

من الأبنيةِ لا لاختلافِ المعاني بل للتخفيفِ، وهو الراجعُ إلى الغرضِ اللفظي كَقَالَ، وباعَ، ورَمى، وأَئمةٍ، ورسائلَ، وأَواصلَ، ونحوِ ذلك، ويدخل فيه أيضاً أَوزانُ الأبنيةِ، فإنّ معرفةَ الأوزانِ من علمِ التصريفِ، وكذا يدخلُ ما لا يُضْطَرُّ إليه في الكلامِ ممّا يستعمِلُهُ التصريفيُّ على سبيلِ التدرُّبِ والامتحانِ كما إذا بنيتَ من كلمةٍ مثلَ أخرى كضربتُ من دَحرجَ»(١).

وتفيدُ الاستعانةُ بعلمِ البلاغةِ في هذا المقام، إذ من مباحثِهِ النظرُ في فصاحةِ المفردِ، يقولُ القزوينيُّ (٧٣٩هـ): «أما فصاحةُ المفردِ فهي خلوصُهُ مِن تنافرِ الحروفِ، والغرابةِ، ومخالفةِ القياسِ اللغوي»(٢).

قولُه: (القياسِ اللغوي) مما اعتنى الشرّاحُ به، ومنهمُ السبكي (٧٧٣هـ)، الذي رأى أنَّ القزوينيَّ عَنَى به قياسَ التصريفِ. قال: «فكانَ ينبغي أن يقولَ: الفصاحةُ التئامُ الحروفِ، وكثرةُ الاستعمالِ، وموافقةُ القياسِ... والمرادُ بالاستعمالِ استعمالُ العرب،، وبالقياسِ قياسُ التصريفِ»(٣).

وإذا عدنا إلى النحاةِ – كابنِ الحاجب – فإننا نجدُه عرَّفَ التصريفَ بأنه عِلمٌ بأصولٍ. قال: «التصريفُ عِلمٌ بأصولٍ تُعرفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكلمِ التي ليستْ بإعرابٍ»(٤).

وتوالتِ الشروحُ على قولِهِ، من ذلك مانجدُهُ عند الجاربرديِّ الذي يرى أنّ الماتنَ قصدَ بالتصريفِ الأشياءَ الكليةَ؛ واستدلَّ على ذلك باستعمالِهِ لفظَ (عِلْمٍ)، ثم انتقلَ إلى قولِ ابن الحاجب (تُعرفُ بها)، ورأى أنَّه قَصَدَ اللغةَ أوِ الكلماتِ التي تدخُلُ تحتَ الكلّيات. قال: «وإنما قالَ: (عِلمٌ بأصولٍ) فأَوردَ لفظَ العلمِ؛ لأنّ المرادَ بالأُصولِ الأُمورُ الكليَّةُ التي تنطبقُ على الجزئياتِ، كقولِهم: إذا اجتَمعَ الواوُ والياءُ وسُبِقَ إِحداهما بالسكونِ قُلبتِ الواوُ ياءً، وأُدغِمَتْ في الياءِ، ومن عادتِهم أنهم يستعملونَ العلمَ في الكليّاتِ، ثم قالَ: (تُعرفُ بها)،

(١) تمهيد القواعد ٤٨٧٦/١٠.
(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ٧٢.
(٣) شروح التلخيص ٧٧/١.
(٤) شرح الشافية للرضي ١/١.

فأوردَ لفظ المعرفةِ؛ لأن المرادَ بالأحوال هنا الموارِدُ الجزئيةُ التي تُستَعمَلُ تلك الأصولُ فيها كسيِّدٍ مثلاً، ومن عادتِهم أنَّهم يَستعملونَ المعرفةَ في الجزئياتِ»[1].

وجاءَ في حاشيةِ الحسينِ الرومي على شرح الجاربرديِّ لتعريفِ التصريفِ عندَ ابنِ الحاجبِ أنَّ التصريفَ اللغويَّ ليس عِلماً بأحوالِ الكلمِ، ونصُّه: «التصريفُ اللغويُّ ليس عِلماً بأحوالٍ إلى آخره، بل علمُ التصريفِ علمٌ بأصولٍ إلى آخره»[2].

نستنتجُ مما تقدَّمَ أنَّ ذاتَ علمِ التصريفِ القواعدُ التي تواضَعَ النحاةُ عليها، وأنّ ذاتَ القياسِ اللغوي النصُّ المنقولُ الذي استقرأه النحاةُ، دَليلُنا في ذلك أنّ التفتازانيَّ (٧٩٣هـ) رأى أنّ القياسَ اللغويَّ استقراءُ اللغةِ. قال في شرح تعريفِ القزويني لفصاحةِ المفرد: «ومخالفةِ (القياسِ اللغوي) أي المستنبطِ من استقراءِ اللغةِ»[3].

الدُّسُوقي بَنَى على قولِ التفتازاني حاشيةً بيّنَ فيها أَنه قَصَدَ من تفسيرِ القياسِ اللغوي بالاستقراءِ الإشارةَ إلى منشأِ القياسِ الصرفيِّ لا الإشارةَ إلى مطلقِ القياسِ في اللغةِ، قال: «(قولُهُ[4]: أي المستنبطِ إلخ) أشارَ بذلكَ إلى أَنه ليسَ المرادُ حقيقةَ القياسِ في اللغة الذي هو إلحاقُ شيءٍ بشيءٍ بجامعٍ بينهما... بل المرادُ القياسُ الذي منشؤُه استقراءُ اللغة، أي تتبُّعُ الكلماتِ اللغويةِ، وهو القياسُ الصرفيُّ كقولنا: كلّما تحركتِ الياءُ أوِ الواوُ وانفتح ما قبلَها قُلبت ألفاً، وإنما لم يَقُلِ الشارحُ (الصرفيُّ) بدلَ (اللغويِّ) – مع أنه المرادُ – للإشارةِ إلى أنّ منشأ هذا القياسِ الصرفيِّ استقراءُ اللغة»[5].

وإيماءُ الدُّسوقي إلى أَنّ منشأَ (القياسِ الصرفيِّ استقراءُ اللغةِ) معناهُ أَن النحاةَ لا يستطيعونَ الحيادَ عمّا وضعَهُ العربُ من الألفاظِ، يُستفادُ ذلكَ من قولٍ للغزالي (٥٠٥هـ) بيّنَ

---

(١) شرح الشافية للجاربردي ١٠.
(٢) مجموعة الشافية ١٣/١.
(٣) شروح التلخيص ٧٦/١.
(٤) أي التفتازاني.
(٥) شروح التلخيص ٧٦/١-٧٧.

فيهِ أَنَّ العربَ خَصُّوا كلَّ شيءٍ بوضعِ اسمٍ لَه، وأنّ قياسَ التصريفِ أَقامَهُ النحاةُ على اللغةِ التي ثبتتْ بالتوقيفِ. قال: «سمَّوا الزجاجَ الذي تَقرُّ فيهِ المائعاتُ قارورةً أخذاً من القرارِ، ولا يسمُّونَ الكوزَ والحوضَ قارورةً وإن قَرَّ الماءُ فيهِ، فإذاً كلُّ ما ليسَ على قياسِ التصريفِ الذي عُرِفَ منهم بالتوقيفِ فلا سبيلَ إلى إثباتِهِ ووضْعِهِ بالقياسِ»[1].

قولُهُ: (فلا سبيلَ...) معناهُ أنّ ما يُبنَى في القياسِ من الألفاظِ ليسَ من كلامِ العربِ، لذا يدرجُهُ النحاةُ تحتَ مسائلِ التمرينِ التي يجوزُ فيها عندَ الرضيِّ ما جاز في المنقولِ من القلبِ، والحذفِ، والإدغامِ. قال: «وفي قولِهِ[2] (تَنطِقُ به) إلى (مِثَلَ)؛ أي كيف تَنطِق بهذا المبنيِّ بعدَ العملِ المذكورِ فيه، قولُهُ: (وعملتَ ما يقتضيه القياسُ)؛ أي عملتَ في هذه الزنةِ المركَّبةِ ما يقتضيهِ القياسُ التصريفيُّ من القلبِ، أو الحذفِ، أو الإدغامِ، إن كانَ في هذه الزنةِ أسبابُ هذه الأحكامِ»[3].

وسمّى ابنُ جني التمرينَ تصريفاً؛ لأنّ اللفظَ المنقولَ يمكن تغييرُ نَضْدِ حروفِهِ على وجوهٍ شتّى تُوافِقُ أَوزانَ كلماتٍ أُخرى. قال: «التصريفُ إنما هو أن تجيءَ إلى الكلمةِ الواحدةِ فتُصرِّفُها على وجوهٍ شتَّى، مثالُ ذلكَ أن تأتيَ إلى (ضَرَبَ)، فتبنيَ منه مثلَ جَعْفَرٍ فتقولُ: ضَرْبَبٌ.. وكذلك الاشتقاقُ أيضاً، ألا ترى أنكَ تجيءُ إلى (الضَرْبِ) الذي هو المصدَرُ فتشتقُّ منه الماضيَ فتقولُ: (ضَرَبَ)... فمِن هاهنا تَقارَبَا واشْتَبَكا، إلا أنّ التصريفَ وسيطةٌ بين النحوِ واللغةِ يتجاذبانهِ، والاشتقاقَ أقعدُ في اللغةِ من التصريفِ»[4].

الذي نأخذُه من قولِ ابن جني أَنَّ التمرينَ ليس اشتقاقاً؛ لأنّ المشتقَّ والمشتقَّ منه لا بدَّ من اشْتراكِهِما بمعنًى. قال ابنُ السرَّاج: «إِن سأَلَ سائلٌ فقال: ما معنى قولِنا: هذا الحرفُ مشتقٌّ من هذا الحرفِ؟ قِيلَ له: لن يستحقَّ هذا الاسمَ حتى يجتمعَ له شيئانِ، أحدُهما: أن تجدَ

(١) المستصفى ٦٦٤/١

(٢) أي ابن الحاجب.

(٣) شرح الشافية للرضي ٢٩٥/٣.

(٤) المنصف ٣/١-٤.

حروفَ أحدِهما التي يقدِّرها النحويونَ بالفاءِ والعينِ واللام موجودةً بأعيانِها في الحرفِ الآخرِ... والآخرُ أن يشارِكَهُ في معنًى دون معنًى، فإن لم يجتمعا أَلبتَّةَ فلا اشتِقاقَ»[1].

نجدُ ممّا تقدمَ بسطُهُ ضرورةَ استثباتِ أنّ ما رآه النحاةُ قاعدةً لا يتعارضُ مع القياسِ اللغوي؛ لأنَّ القاعدةَ مرجِعُ الأداءِ، وهي موضوعةٌ لإطلاقِ أوصافِ القياسيِّ، أو الشاذِّ، والإسفرايينيُّ (٩٤٥هـ) ممَّن أبرزوا الترابُطَ بين القاعدةِ أو القانونِ وبينَ القياسِ اللغوي. قال في بيانِ مرادِ القزوينيِّ من القياسِ اللغويِّ: «هو ما ثبتَ من الواضعِ لا ما جَعَله الصرفيونَ قاعدةً، فـ(أَبَى يأبَى) مخالفٌ للقياسِ الصرفيِّ موافقٌ للقياسِ اللغويِّ، وإنما جُعِلَ مَرجِعُ معرفةِ المطابقةِ للقياسِ التصريفُ؛ لأنه يُعرَفُ منه ثبوتُهُ من الواضعِ إما باندراجهِ في القانونِ، وإما باستثنائِهِ من القانونِ، وبيانِ شذوذِه عُقيبَ بيانِ القانونِ»[2].

وكشفَ التهانويُّ (١١٥٨هـ) عن القاعدة التي شذَّ عنها (أَبَى يأبَى)، وهي أنَّ فَتْحَ العينِ في الماضي والمضارعِ قياسُ ما عينُه أو لامُهُ حرفُ حلقٍ، و(يأَبَى) عينُهُ باءٌ ولامُهُ ياءٌ، ومخالفتُه لها لا تعني أنها ترفضُهُ، وإنما تصفُهُ بالشذوذِ؛ لأنه ثبتَ نقلُهُ وفصاحتُه، والفصيحُ يوافقُ القياسَ اللغويَّ. قال: «وذلكَ لأنّ القياسَ الصرفيَّ أن لا يجيءَ من بابِ: فَتَحَ يَفتَحُ إلا ما كان عينُهُ أو لامُهُ حرفَ حلقٍ، والقياسَ اللغويَّ أنْ لا يجيءَ منه إلا ما كان عينُهُ أو لامُهُ حرفَ الحلقِ سوى ألفاظٍ مخصوصةٍ كأبَى يأبَى، فهو مخالفٌ للقياسِ الصرفيِّ دونَ اللغويِّ، والمعتبرُ في الفصاحةِ الخلوُّ عن مخالفةِ القياسِ اللغويِّ»[3].

الاختلافُ بين القياسينِ الصرفيِّ واللغويِّ لا يعني تعادِيهما؛ لأنّ ما خالفَ الكثيرَ الذي أُخذتْ منه القاعدةُ حكمُهُ في قياسِ النحوِ أن يُحفظ. قال أبو علي: «هذا فيما استمرَّ استعمالُه، واطَّردَ استماعُهُ، فأما إذا لم يُسمَعِ الشيءُ إلّا على بنيةٍ، ولم يُحفظْ إلا على هيئةٍ فلا مَعدِلَ عنه إلى

(١) رسالة الاشتقاق ٢٠.
(٢) الأطول في علوم البلاغة ١٨/١.
(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ٥٢٥/٣.

ما سِواه، ولا مجاوزةَ فيه إلى ما عداهُ ممّا لم يُسمَعْ منهم، ولم نَحفظْ عنهم، فعلى هذا يجري القياسُ النحويُّ وحكمُهُ»[1].

وربما قصدَ أبو علي بلفظِ (القياسِ النحويِّ) مجرَّدَ القاعدةِ الشاملةِ للنحوِ والتصريفِ، لأننا إذا عُدنا إلى علم البلاغةِ وجدْنا تصريحاً بأنّ معنى القياسِ التصريفيِّ مجرَّدُ القاعدةِ. قال البُنانيُّ في حاشيتهِ على شرحِ التفتازاني للتلخيصِ: «قولُه[2]: فنحوُ (آلٍ) إلخ، أي وإن كانَ ذلكَ على خلافِ القياسِ التصريفيِّ، فإنّ قَلْبَ الهاءِ همزةً في آلٍ وماءٍ اللذينِ أصلُهما: أَهْلٌ ومَوَهٌ على خلافِ القياسِ»[3]، قال الإنبابيُّ: «(قوله[4]: على خلافِ القياسِ التصريفيِّ)؛ أَي مجرَّدِ القاعدةِ بقطع النظرِ عن الاستثناءِ»[5].

ويمسُّ (الضابطُ) ما يُقصَدُ من القاعدةِ أو القانونِ، وذلك من جهةِ أنّ الضابطَ يجمَعُ أجزاءَ البابِ الواحدِ، أما القاعدةُ فقد تَشمَل أبواباً، وقد تخصُّ باباً بعينهِ كالضابطِ. قال السيوطيُّ: «القاعدةُ تجمع فروعاً من أبوابٍ شتَّى، والضابطُ يجمعَ فروعَ بابٍ واحدٍ، وقد تختصُّ القاعدةُ بالبابِ، وذلك إذا كانت أمراً كلّيًّا منطبقاً على جزئياتِهِ، وهو الذي يعبِّرونَ عنه بقولهم: قاعدةُ البابِ كذا»[6].

مما يبردُ في اليدِ عقبَ ذلك أنه لا يليقُ إشراكُ مصطلح القاعدةِ مع مصطلح القياسِ اللغويِّ؛ لأنه ربَّما يوهمُ وحدةَ القاعدةِ واللغةِ، وبهذا يندفعُ قولُ الأستاذِ الإسكندري: «القياسُ اللغويُّ حملُ كلمةٍ على نظيرها في حكمٍ»[7].

---

(١) المسائل البغداديات ٣٠٧.
(٢) أي التفتازاني.
(٣) تقرير الإنبابي ٢٢٩/١.
(٤) أي البناني.
(٥) تقرير الإنبابي ٢٢٩/١.
(٦) الأشباه والنظائر ٨/١.
(٧) مجلة ا مع القاهري ١٧٦/٤، (جموع التكسير القياسيةُ).

ويندفعُ أيضاً قولُ الدكتور أنيس: «فالقياسُ اللغويُّ هو مقارنةُ كلماتٍ بكلماتٍ، أو صِيغٍ بصيغٍ، أو استعمالٍ باستعمالٍ»[1].

ويضافُ إلى قَولَيهما أنّ فَصْلَ الدكتور تمام حسان قولَ البلاغيينَ عن قولِ النحاةِ يتعارضُ مع ما قدَّمناه من نصوصِ العلماءِ، قال: «من الغريبِ... أن يجعَلَ البلاغيونَ من عناصرِ فصاحةِ اللفظِ عدمَ مخالفَتِهِ للقياس، والمقصودُ القياسُ الصرفيُّ»[2].

بعدَ كلِّ ما تقدَّمَ نشيرُ إلى أنّ الوقفَ، والإمالةَ، والإدغامَ، والتقاءَ الساكنينِ تدخلُ تحتَ التصريفِ توسُّعاً، وعلَّلَ ابنُ عقيلٍ ذلكَ بأنَّ بعضَها لا يكونُ في كلمةٍ واحدةٍ. قال: «ويجوزُ أن يجابَ بأنّ الوقفَ ليسَ من التصريفِ، ولذا أفرده المصنِّفُ[3] ببابٍ آخِرَ الكتاب كما أفردَ الإمالةَ ببابٍ كذلك، وكذا فَعَلَ في الإدغامِ، والتقاءِ الساكنينِ، ومَن ذَكَرَ هذه في علمِ التصريفِ توسّعَ باعتبارِ أنّ معظمَ أحوالِها يتعلَّقُ بالإفرادِ، فأَشبهتْ لذلكَ ما يتعلقُ بالبنيةِ»[4].

ثانياً – مكانةُ القياس التصريفي في العربيةِ:

للقياسِ التصريفي منزلةٌ عاليةٌ في علمِ العربية، ويخبرنا ابنُ جني بأنّ علمَ التصريفِ يحتاجُ إليه كلُّ دارسٍ للعربية، ليتميّزَ لديه الصوابُ من ضدِّه. قال: «التصريفُ يحتاج إليه جميعُ أهلِ العربية أَتمَّ حاجةٍ، وبهم إليه أشدُّ فاقةٍ؛ لأنه ميزانُ العربيةِ... وقد يؤخَذُ جزءٌ من اللغةِ كبيرٌ بالقياسِ، ولا يوصَلُ إلى ذلك إلا من طريقِ التصريفِ، وذلك نحوُ قولهم: إنّ المضارعَ من فَعُلَ لا يجيءُ إلا على يَفعُلُ بضمِّ العينِ، ألا ترى أنكَ لو سمعتَ إنساناً يقول: كَرُمَ يَكرَمُ

(١) من أسرار اللغة ١٨.
(٢) الأصول ٣٠٦.
(٣) أي ابن مالك.
(٤) المساعد ٤/٦.

بفتح الراءِ من المضارعِ، لَقضيتَ بأنه تاركٌ لكلامِ العرب سمعتَهم يقولون: يَكرُمُ أو لم تَسمَعْهُمْ»[1].

وحَذَا العُكبَرِيُّ حَذْوَ ابنِ جني في إبراز فَضْلِ التصريفِ، ذَاهَبًا إلى أنه أَهمُّ من النحو؛ لأنه يبحثُ في ذواتِ الكلمِ. قال: «وأما فائدةُ التصريفِ فحصولُ المعاني المختلفةِ المتشعِّبةِ عن معنًى واحدٍ، والعلمُ به أهمُّ من معرفةِ النحوِ في تعرُّفِ اللغةِ؛ لأنّ التصريفَ نظرٌ في ذاتِ الكلمةِ، والنحوَ نظرٌ في عوارضِ الكَلِمةِ»[2].

وبالتصريفِ تُفصَلُ الصفاتُ عنِ الأسماءِ، لأنَّ الصفةَ بنصِّ ابنِ يعيش تدلُّ على ذاتٍ وصفةٍ، ومعنى الوصفِ فيها يدل عليه الاشتقاقُ، والاسمُ يدلُّ على ذاتٍ فقط، قال: «والفرقُ بين الصفةِ وغيرِ الصفةِ من جهةِ المعنى أنّ الصفةَ تدلُّ على ذاتٍ وصفةٍ، نحو أسودَ – مثلاً – فهذه الكلمةُ تدلُّ على شيئينِ، أحدُهما الذاتُ، والآخَرُ السوادُ، إلا أنّ دلالتَها على الذاتِ دلالةُ تسميةٍ، ودلالتَها على السوادِ من جهةِ أنه مشتقٌّ من لفظِه فهو من خارجٍ، وغيرُ الصفةِ لا يدلُّ إلَّا على شيءٍ واحدٍ، وهو ذاتُ المسمَّى»[3].

وأكثرُ التصريف من حظِّ ما قَلَّت حروفُه، بهذا علَّل ابنُ عقيلٍ كثرتَه في الأفعالِ دون الأسماءِ، لأنّ الأفعالَ لا تحتملُ كثرةَ الحروفِ ونصُّهُ: (ولها الأصالةُ في ذلك) لكثرةِ وجودِ التصريفِ فيها نحو: ضَرَبَ يَضرِبُ اِضْرِبْ، ولكونِ التصريفِ في الفعلِ أكثرَ منه في الاسم لم يَحتمِلْ من عدةِ الحروفِ الأصولِ ما يحتملُه الاسمُ، فلم يجاوزِ المجرَّدُ منه أربعةً ولا المزيدُ فيه ستةً»[4].

ولكثرة التصريفِ في الفعلِ صلةٌ وثقَى بالمعاني؛ لأنّ الفرقَ بينَ معنًى وآخرَ موقوفٌ على معنى الفعليةِ في الكلمةِ، نصَّ على ذلك ابنُ الأثير بقولِهِ: «فالتائبُ اسمُ فاعلٍ من: تابَ

---

(١) المنصف ٢/١.

(٢) اللباب ٢١٩/٢.

(٣) شرح المفصل ٢٦/١، وعنى بقوله (من خارجٍ) أن الصفةَ مشتقةٌ من المصدرِ أو خارجةٌ منه.

(٤) المساعد ٨/٤ وينظر التسهيل ٢٩٠.

يتوبُ فهو تائبٌ، أي صَدرتْ منه التوبةُ مرةً واحدةً، فإذا قيل: توَّابٌ كان صدورُ التوبةِ منه مِراراً كثيرةً... ولا يوجَدُ ذلك إلا فيما فيه معنى الفعليةِ كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ وكالفعلِ نفسِه»[(١)].

ونجد تلاقياً بين ما قاله ابنُ الأثير وبين تعليلِ العكبَريِّ بأنّ الفعلَ مشتقٌّ من المصدرِ؛ لأنه مخصوصٌ بزوائدَ معنويةٍ لا توجَدُ في المصدرِ سواءٌ أكانت زوائدُه حروفاً أم حركاتٍ. قال: «الفعلُ يشتملُ لفظُهُ على حروفٍ زائدةٍ على حروفِ المصدرِ، تدلُّ تلك الزيادةُ على معانٍ زائدةٍ على معنى المصدرِ، فكان مشتقًّا من المَصدر كاسمِ الفاعلِ، والمفعولِ، والمكانِ والزمانِ... وبيانُه أنكَ تقولُ في الفعلِ: ضَرَبَ فتحرِّكُ الراءَ فيختلفُ معنى المصدرِ، ثم تقول: اِستَضربَ فتدلُّ هذه الصيغةُ على معنًى آخرَ»[(٢)].

ثالثاً – القياسُ التصريفي أداةٌ من أدواتِ التطورِ اللغوي:

١ – الائتلافُ بين الملحَقِ بالعربية والأقيسةِ التصريفيةِ فيها:

ليستِ العربية بمعزلٍ عن التطورِ، واستحداثِ ألفاظٍ فيها، لأنَّ ذلكَ ابتدأَ منذُ زَمنٍ طويلٍ بإدخالِ الألفاظِ الأعجميةِ إدخالاً سمّاه ابنُ عصفورٍ شخصيًّا، أي يُعطى اللفظُ الداخِلُ معنى المعرفةِ دون النظرِ إلى حالهِ في لغةِ العجمِ قال: «وأعني بالشخصيَّةِ أن يُنقَلَ الاسمُ في أَولِ أحوالِهِ من كلامِ العجمِ إلى كلامِ العرب مَعرفةً، وسواءٌ كان في كلام العجمِ معرفةً كإبراهيمَ، أو نكرةً كقالونَ»[(٣)].

ويَرى أبو علي أنّ الأعجميَّ يدخل تحت قياسِ الإلحاقِ، فإما أن يوافِق أوزانَ الأبنيةِ العربيةِ، وإما أن يزادَ عليه حتى يوافقَها. قال: «الأسماءُ التي تَلحق من الأعجميِّ العربيَّ على ضربَينِ، ضربٍ على الأبنيةِ العربيةِ، وضربٍ لا يَلحَقُ بها، وقد يزادُ – فيما لا يُبلَغُ به البناءُ

---

(١) المثل السائر ٦١/٢.

(٢) التبيين ١٤٦.

(٣) المقرب ٢٨٦/١.

العربيُّ – الحرفُ كما يزادُ فيما يُبلَغُ به البناءُ العربيُّ، فزِيدَ إحدى الراءَينِ في آجرٍّ كما زيدتِ الهاءُ في دِرهَمٍ، وآجُرٌّ[١]... لم تَلْحَقْ ببناءٍ عربيٍّ كما لَحَق دِرهمٌ»[٢].

ولعلَّ نحوَ (آجرٍّ) يوافِق ما سماهُ الميدانيُّ دخيلاً؛ لأنه نَبا عن العربي، أما (دِرهمٌ) فيوافِق ما سماه مُعرَّباً. قال: «يقولونَ: دَخيلٌ لِما ليسَ في كلامِهِم، ومُعرَبٌ ومُعرَّبٌ لِما عرَّبوه؛ أي جَعلوه عربيًّا»[٣].

والتعريبُ عند الجوهري أن يُجرِيَ العربيُّ على لسانِهِ الألفاظَ الأعجمية كما يُجرِي الألفاظَ العربيةَ. قال: «وتعريبُ الاسمِ الأعجميِّ أن تتفوَّهَ به العربُ على مِنهاجِها»[٤].

ابنُ عصفورٍ فَرَّقَ بين العجميِّ والمصنوعِ، ورأى أنَّ العجميَّ لغةُ الآخَرين، أما المصنوعُ فليسَ لغةً لأحدٍ، قال في مسائلِ التمرينِ: «العربُ إذا أدخلتِ اللفظَ العجميَّ في كلامِها لم يرجعْ بذلك عربيًّا، بل تكونُ قد تكلَّمتْ بلغةِ غيرِها، وإذا تكلَّمنا نحن بهذه الألفاظِ المصنوعةِ كان تَكلُّمُنا بها لا يرجِعُ إلى لغةٍ من اللغاتِ»[٥].

وسَلْبُهُ عن المصنوعِ اسمَ اللغةِ يحتملُ أنه أرادَ نَفْيَ المعنى عنه بخلاف المولَّدِ فإنه ذو معنًى، كالفعلِ (كيَّفَ) الذي ذكره الفيروزآبادي بقولِهِ: «وقولُ المتكلِّمينَ: كيَّفْتُهُ فتكيَّفَ قياسٌ لا سماعَ فيه»[٦]، قال الزَّبيديُّ: «قلتُ: فَعنَى بالقياسِ هنا التوليدَ»[٧].

---

(١) في المطبوع: وآجر ولم تلْحق. أي أُقحمت واو قبلَ (لم).

(٢) التعليقة ٢٧٧/٤.

(٣) نزهة الطرف ٤.

(٤) الصحاح (عرب).

(٥) الممتع ٧٣٣.

(٦) القاموس (كيف).

(٧) التاج (كيف).

وأشار الزَّبيديُّ إلى أنّ المولَّدَ لا تثبتُ فصاحتُه، أما المصنوعُ فيراه صاحبُه فَصيحاً. قال: «وأما المولَّدُ فهو ما أحدثَهُ المولَّدونَ الذين لا يُحتجُّ بألفاظِهم، والفرقُ بينَه وبين المصنوعِ أنّ المصنوعَ يورِدُهُ صاحبُهُ على أنه عَربيٌّ فصيحٌ، وهذا بخلافِهِ»[1].

ويرى ابنُ عقيلٍ أنّ الحكمَ على الألفاظِ الأعجميةِ حالةٌ تقديريةٌ لا حقيقيةٌ، وأنَّ العجميَّ في ذلكَ كالمصنوعِ بالتمرين. قال: «وكما قال المبردُ: إنّ الهمزةَ[2] المذكورةَ أصليةٌ؛ لأنّ الهمزةَ لا تكونُ زائدةً أَولاً وبعدَها أربعةُ أحرفٍ أُصولٍ، فأَجرَى هذا على ما يشبهُهُ كإِصْطَبلٍ، والوجهُ تركُ مثلِ هذا، وإنما شاعَ – وهو أمرٌ تقديريٌّ واعتباريٌّ غيرُ مبنيٍّ على محقَّقٍ – لأنه كمسائلِ التمرينِ»[3].

وأوضحَ ابنُ الحاجب معنى التقديرِ في الأَلفاظِ الأعجميةِ ذاهباً إلى أنَّه لو كانَ اللفظُ عربيًّا لجرتْ عليه قواعدُ العربيةِ في أصالةِ الحروفِ وزيادتِها. قال: «وأما الأسماءُ الأَعجميةُ والمعرَّبةُ فأكثرهُمْ أيضاً يحكمُ عليها بالأصليِّ والزائدِ على معنى أنها لو كانت من كلامِهم تقديراً لكان قياسُها أن تكونَ كذلك كما قلناه في الجوامدِ»[4].

بهذا يُستدرَكُ على الدكتور قباوة إِطلاقُه القولَ بالزيادةِ على الخماسيِّ دونَ التقييدِ بالعجمةِ، قال: «المزيدُ فيه حرفانِ، وهو قليلٌ، جاء منه ما يلي: فِعلاليلُ، نحو مِغناطيسُ، إبراهيمُ»[5].

وقد يتصرّف الأعجميُّ بالاشتقاقِ منه، وهو على خلافِ العربي في ذلك، لأنّ أصولَ الكلمةِ العربيةِ تبقى في الاشتقاقِ، ومثالُنا كلمةُ (مَنْجَنيقٍ)، إذ روى الجواليقيُّ عن الفراءِ

(١) مقدمة التاج ٢٩/١.

(٢) أي همزة إبراهيم وإسماعيل.

(٣) المساعد ٧/٤ وينظر شرح المفصل ١٤٥/٩ وشرح الشافية للرضي ٢٦٣/١ و٢٨٤.

(٤) الإيضاح ٣٧٥/٢.

(٥) تصريف الأسماءِ والأفعال ٨٦.

وغيرِهِ اشتقاقَ: جنَقَ، وجَنَّقَ منها. قال: «وحكى الفراءُ: مَنْجَنوقٌ بالواوِ، وحكى غيرُه: مَنجَلِيقٌ، وقد جَنَق المنجنيَقَ، ويقال: جَنَّق»[1].

حُكمُ (جَنَقَ) عندَ ابنِ جني أنه تخليطٌ، إذ يرى أنّ القِياسَ: مَجْنَقَ، لأنَّ الميمَ عِندَهُ أصليةٌ، وكَذلكِ عند المازني، واحتجَّ ابنُ جني لِما قالَهُ بأنّ التخليطَ سمةُ الاشتقاقِ من العجميِّ. قال: «والقولُ عندي أنّ الميمَ من نفسِ الحرفِ كما ذهبَ إليه أبو عثمانَ... وما حكاهُ الفراءُ من قولِهِم: جَنَقوهم بالمجانيقِ... كان قياسُه: مَجْنَقُوهم، وتَمَجْنَق، ولكنَّهم إذا اشتقُّوا من الأعجميِّ خلَّطوا فيه، لأنه ليسَ من كَلامهم، فاجترَؤُوا عليه فَغيَّروهُ، وذلك أنّ الميمَ – وإن كانت هنا أصلاً – فإنها قد تكونُ في غيرِ هذه الكلمةِ زائدةً، فشُبِّهتْ بالزائدِ فحُذِفت عند اشتقاقِهِمُ الفعلَ»[2].

التخليطُ الذي أشارَ إليه ابنُ جني علَّل به روايةَ (جَنَق)، لأنّ هذه الكلمةَ دَليلُ مَن يقولُ بزيادة ميمِ (مَنْجَنيقٍ)، ومذهبُ ابن جني خلافُ قولِ الدكتور بوبو بأنَّ التخليطَ تعريبٌ. قال: «فالتخليطُ... تعريبٌ لا اشتقاقٌ»[3].

وصنيعُ ابن جني دليلٌ على أنَّ بابَ الزيادةِ قادرٌ على استيعابِ اللفظِ الأعجميِّ، يقول الدكتور نبيل أبو عمشة: «فأدخَلوها[4] بابَ (سألتمونيها)، وأَلبسُوها أوزاناً عجيبةً تشهَدُ لهم بمَضاءِ أقيستهِم، غيرَ آبهينَ إلى أنّ هذا البابَ المذكورَ لا يَلِجُهُ إلا عربيُّ النسبِ من الألفاظِ»[5].

---

(1) المعرب ٣٠٧.

(2) المنصف ١٤٧/١.

(3) أثر الدخيل على العربية ٢٤٠.

(4) أي الألفاظَ المعربةَ التي جمعها الأوائلُ.

(5) شرح الشافية للجاربردي ١٣٣ (مقدمة التحقيق).

٢ – إلحاقُ الأعجمي بالعربية بين حَملِهِ على ألفاظِها وبقائِهِ على أصلِ وضعِهِ:

اصطلحَ بعضُ المتأخرينَ من النحاة على أنّ من علاماتِ الدخيلِ قولَ أَئمةِ اللغةِ: إِنَّه دخيلٌ. قال السيوطيُّ: «قال النحاةُ: وتُعرَفُ عُجمةُ الاسم بوجوهٍ، أحدُها أن يَنْقُلَ ذلك أحدُ أئمةِ العربيةِ»[١].

وسبيلُ النظرِ في العجميِّ عند النحاةِ أن يُحكمَ عليهِ بأنه فرعٌ؛ لأنَّ العربَ لهم كلامُهُمُ الخالصُ غيرُ المشوبِ بغيرِهِ، وممن قَضَى بذلكَ ابنُ الحاجب، ونصُّه: «وإنما كانتِ العُجمةُ فرعاً؛ لأنّ كلامَ العرب في أصلِهِ موضوعُهُمْ دونَ إدخالِ غيرِهِ فيه، فإذا أَدخلوا شيئاً من غير كلامِهم فهو فَرعٌ على كلامِهم في التحقيقِ»[٢].

قولُ ابنِ الحاجب يدلُّنا على أنّ تعامُل أئمةِ العربيةِ مع العجميِّ من قبيلِ حملِ الفرعِ على الأصلِ، ويقابلُ ذلكَ – بنظرِ الرضيِّ – أنَّ العربيَّ فرعٌ في الأعجميِّ. قال: «فيكونُ العربيةُ – إذن – في كلامِ العجَمِ فرعاً»[٣].

وحملُ العجميِّ على العربيِّ يسمّيهِ ابنُ عقيلٍ مُقايسةً، أي يَثبُتُ للعجميِّ ما ثَبتَ للعربيِّ؛ لأنه عُرِّب، قال: «والقولُ بزيادةِ بعضِ حروفِ الأعجميِّ وأصالتِها ليس معناه إلا المقَايسةَ، بمعنى أنّ العربيَّ في مثلِهِ حقُّهُ كذا، فيثبُتُ لهذا ما ثبتَ لذلك للتعريبِ»[٤].

وإذا لم توافقْ أبنيةُ العجميِّ حالَ ما تُحملُ عليه من أبنيةِ العربيِّ فإن النحاةَ يُدخلون العجميَّ في الشاذ، ممّن قال ذلكَ ابنُ الشجري في جمعِ كِسرى على الأكاسرةِ والكسورِ، وقياسُ الأَفاعِلةِ أنَ يكون تكسيرَ نحوِ إسكافٍ، وقياسُ فُعُولٍ أن يكونَ تكسيرَ نحوِ جِذعٍ. قال: «وروى الكوفيونَ كِسرى بكسرِ الكافِ، ورواهُ البصريونَ بفتحِها إلا أبا عمرِو بنِ

---

(١) فيض نشر الانشراح ٣٨٩.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٨٥٢.

(٣) شرح الكافية ق١٠٢/١.

(٤) المساعد ٧/٤.

العلاء، وجَمَعَتْهُ العربُ جمعَينِ على غيرِ القياسِ، وهما الأكاسِرةُ والكُسورُ، وذلك أنّ حدَّ الأفاعلةِ أن يكون جَمعاً لإِفْعالٍ ونحوه، كإسكافٍ وأَساكِفةٍ، وأما الكُسورُ فكأنهم جمعوهُ عليه بتقديرِ طرحِ ألفِهِ، فهو كجِذْعٍ وجُذُوعٍ في قولِ مَن كَسَرَ أَوَّلَه، ودَرْبٍ ودُروبٍ في قولِ مَن فَتَحهُ»(١).

ولاختصاصِ الحروفِ العربيةِ بمخارجَ لها يرى سيبويه أنّ العرب يطَّردُ عندهم إِبدالُ الحروفِ الأعجميةِ لتتوافقَ مع مخارجِ حُروفِهِمْ. قال: «هذا بابُ اطرادِ الإبدالِ في الفارسيةِ يبدلونَ من الحرفِ الذي بين الكافِ والجيم الجيمَ لقربها منها، ولم يكن من إبدالِها بُدٌّ؛ لأنها ليستْ من حُروفهم، وذلك نحوُ: الجُربُزِ، والآجرِّ، والجوربِ»(٢).
يوازي ما نصَّ عليه سيبويه آنفاً ضربٌ آخر من التصرفِ في العجميِّ، نَقلَهُ أبو حيانَ عن الأخفشِ، وهو أَنَّ العَلَم من اللفظِ الأعجميِّ إذا لم يكُنْ له نظيرٌ من العربي امتنعَ صرفُه في القياس، لكنْ يجوزُ صرفُهُ إذا حُمِلَ على لغةِ قبيلةٍ من القبائِل مع أنه لا نظيرَ له، ويصيرُ في هذه الحالِ كالنادرِ، قال أبو حيان: «آمينَ، قال الأخفشُ: إنه اسمٌ أعجميٌّ مثلُ شاهينَ، فإنْ سميتَ به رجلاً لم ينصرفْ، ووجهُهُ أنه لم يجيءْ عليه [شيءٌ](٣) من العربيِّ، وإنما جاءَ في الأعجميِّ نحو: هابيلَ وقابيلَ، ومَن كان آمينُ عنده عربياً فالقياسُ أن يَصرِفَهُ إذا سمَّى به رجلاً على قول بني تميمٍ، ولا يمنعُهُ خروجُهُ عن أبنيةِ كلامِهم الانصرافَ، لأنه يصيرُ بمنزلةِ عربيٍّ لا ثانيَ له في وزنِهِ [مثلُ](٤) إِنقَحلٍ، وعلى قياسِ قول أهلِ الحجاز ينبغي أن يُحكَى»(٥).

---

(١) أمالي ابن الشجري ١٤٢/١-١٤٣، والإسكاف: كل صانعٍ غيرِ من يعمل الخفاف (ذيب اللغة ٧٧/١٠).

(٢) الكتاب ٣٠٥/٤ والجُربز: الخب من الرجال، دخيل (العين ٢٠٣/٦) (جربز)، والتخبيب: إفساد الرجل عبد رجلٍ أو أمته (ذيب اللغة ١١/٧-١٢).

(٣) في المطبوع: بشيءٍ

(٤) النظم يحتاج كلمة: مثل.

(٥) تذكرة النحاة ٣٢٨، والإِنقحلُ: الشيخ إذا يبس جلده، القاموس (قحل).

نخلصُ من ذلكَ إلى شأنٍ آخرَ، هو أنَّ العجميَّ قد تتعددُ لغاتُه، وينتظِمُ تعريبَهُ في هذه الحالِ قياسٌ نصَّ عليه أبو علي وهو أنّ اللغةَ التي تكونُ مِثلَ العربيِّ في الحركاتِ والسكَناتِ هي الأقوى تعريباً، مثالُ ذلك لغاتُ (جِبريلَ). قال: «أشبَهُ هذه الوجوهِ بالتعريبِ ما كان موافقاً لبناءٍ من الأبنيةِ العربيةِ، فالخارجُ عن الأبنيةِ جَبْرِيلُ، أَلا ترى أنه ليسَ في أَبنيتِهم مثلُ: قَنْديلٍ فأما جِبْرِيلُ فَعَلى وزنِ قِنْديلٍ، وجَبْرَئِلُ على وزنِ جَحْمَرِشٍ، وصَهصَلِقٍ، وجَبْرَئيلُ على وزنِ عَندَليبٍ»[1].

ومن خصائصِ الكلامِ الأعجميِّ التي يُباينُ بها العربيَّ ما نصَّ عليه الرضيُّ من أنَّ الألفاظَ الأعجميةَ قياسُها الطولُ والأوزانُ الثقيلةُ، وهي صفةٌ تُضادُّ الألفاظَ العربيةَ الموضوعةَ على الخفة، ودليلُهُ أنَّ الثلاثيَّ من الأعجميِّ يجري مَجرى العربيِّ، لأنّه يشبهُهُ في الخِفةِ، سواءٌ أكان الثلاثيُّ ساكنَ العينِ أو متحرّكَها، آيةُ ذلك عنده صَرفُ الثلاثيِّ الأعجميِّ، وبصرفِهِ رَدَّ قولَ الزمخشري أَنّ العجمةَ تُؤثرُ في بقاءِ الثلاثي غيرَ مُنصرفٍ. قال: «الأَعجميُّ لمجردِ كونِهِ ثلاثيًّا، سُكِّن وسطُهُ أو تحرَّكَ، يشابهُ كلامَ العربِ، ويصيرُ كأنه خارجٌ عن وَضْعِ كلام العجمِ؛ لأنّ أكثر كلامِ العجمِ على الطولِ، ولا يراعُونَ الأوزانَ الخفيفةَ بخلافِ كلامِ العَرب، والزمخشريُّ... جعل الأعجميَّ – إذا كان ثلاثياً ساكنَ الأوسطِ جائزاً صرفُهُ وتركُ صَرفِهِ مع ترجيح الصرفِ... وليس بشيءٍ، لأنه لم يُسمعْ نحوُ لوطٍ غيرَ منصرفٍ في شيءٍ من الكلامِ، والقياسُ المذكور أيضاً يمنعُه»[2].

بعضُ العجميِّ الموضوعُ على الطولِ ينتهي بياءٍ كياءِ النسبةِ، ومثَّلَ الفراءُ لذلك بلغةِ (زكريٍّ) في (زكريّا)، ورأى أنه يُصرَف كما يُصرَفُ المنسوبُ من العربيِّ. قال: «وفي زكريّا ثلاثُ لغاتٍ، القصرُ في أَلِفهِ، فلا يستبينُ فيها رفعٌ، ولا نَصْبٌ ولا خَفْضٌ، وتُمدُّ أَلفُهُ فتُنصَبُ

---

(١) الحجة ٣٠٢/٦، الجَحمرش: العظيمةُ من النساء (سفر السعادة ١٩٨)، الصهصلق: المرأة الصخابة (سفر السعادة ٣٢٦)، العندليب: طائر صغير (تفسير غريب الكتاب ٣٠١).

(٢) شرح الكافية ق١/١٥١ وينظر المفصل ٢٨.

وتُرفَعُ بلا نونٍ، لأنه لا يُجرَى، وكثيرٌ من كلامِ العربِ أن تُحذَفَ المدةُ والياءُ الساكنةُ فيقالَ: هذا زكريٌّ قد جاءَ، فيُجرَى؛ لأنه يُشبهُ المنسوبَ من أسماءِ العرب»[١].

قولُ الفراءِ يدلُّنا على أن العجميَّ والعربيَّ من الألفاظِ متوافقان في الصرفِ إذا أُلحقت بهما ياءُ النسبة، قال اليزديُّ في تعليلِ صرفِ المنسوبِ: «لأنّ ياءَي الإضافةِ لا تُعدَّان في بنيةِ الكلمةِ»[٢].

٣ – تطورُ العربية في الدراساتِ اللغوية المعاصرة:

ظهرتْ في القرنِ العشرينَ للميلادِ المجامعُ اللغويةُ العربيةُ، وكان لها قراراتٌ في القياسِ والترجمةِ والتعريبِ، من قراراتِ القياسِ أنّ المجمعَ القاهريَّ سنَّ قراراً يَعُدُّ صيغةَ (مَفْعَلةٍ) الدالةَ على كثرةِ الشيءِ في المكانِ قياسيةً. ونصُّه: «قرارُ قياسِ صيغةِ مَفعلةٍ للمكانِ الذي يكثُرُ فيه الشيءُ: تُصاغ مَفْعلةٌ قياساً من أسماءِ الأعيانِ الثلاثيةِ الأَصولِ للمكانِ الذي تكثرُ فيه هذه الأعيانُ، سواءٌ أكانت من الحيوانِ، أَم من النباتِ، أم من الجمادِ»[٣].

القرارُ المذكورُ آخذٌ بقولِ الأخفشِ اطرادَ صوغِ مفعلةٍ لمعنى الدلالةِ على كثرة الشيءِ. قال ابنُ سيده: «وَمَكانٌ مَوْعَلَةٌ كثيرُ الوعولِ، ومَفْدَرةٌ كثيرُ الفُدْرِ، وهي الوعولُ المسنَّةُ مُطردٌ عند أبي الحسنِ»[٤].

وتَابعَ الأستاذُ محمد الخضر قولَ الأخفشِ، ونصُّه: «ومن أنواعِهِ المقيسةِ اشتقاقُ اسمٍ للأرضِ على وزنِ مَفعلةٍ مما يكثر حصولُه فيها، نحو: مَأْسدَةٍ»[٥]. ا.هـ وقولُهُ خلافُ قولِ سيبويه الذي لم يَقُلْ باطرادِ مَفْعلةٍ على معنى الكثرةِ، وإنما قَصَر ذلك على التوليدِ. قال: «وليسَ في كلِّ شيءٍ يقالُ إلا أنْ تقيسَ شيئاً، وتعلمَ أنَّ العربَ لم تكلَّمْ به»[٦].

(١) معاني القرآن له ٢٠٨/١.
(٢) شرح الشافية لليزدي ٣٧٨.
(٣) مجلة المجمع القاهري ٣٥/٢. (أعمالُ المجمع وقراراته في دور الانعقاد الثاني).
(٤) المخصص ١٧٤/١٦، والوعلُ: تيس الجبل، القاموس (وعل).
(٥) القياس في اللغة العربية ٩٣-٩٤.
(٦) الكتاب ٩٤/٤.

وسلَفَ أنّ العجميَّ يشتقُّ منه، كجَنَقْناهم، ونُجنَقُ[1]، ويقابلُ ذلكَ أنَّ المجمعَ القاهريَّ استحدثَ في أيامِنا: المكهرَب والمُمَغنَط، ورأى الدكتور مدكور أنَّ المجمعَ القاهريَّ أجرى هاتينِ الكلمتينِ على قياسِ الاشتقاقِ من الأعيانِ. قال: «فأجاز – مثلاً – الاشتقاقَ من أسماءِ الأعيانِ والجواهرِ، فيقال: مُكهرَبٌ، وممغنَطٌ من الكهرباءِ والمِغنطيسِ»[2].

وللمجمعِ القاهريِّ قرارٌ قيّدَ فيه الاشتقاقَ من العينِ بالضرورة، ونصُّه: «اشتقَّ العربُ كثيراً من أسماءِ الأعيان، والمجمَعُ يجيزُ هذا الاشتقاقَ – للضرورة – في لغةِ العلومِ»[3].

تقييدُ القرارِ السابق بالضرورةِ مُهمّ حتى لا يحصُلَ انقطاعٌ عن قياس أئمةِ العربيةِ المتقدمينَ، وتَختلِطَ المعاني، فالقدماء – مثلاً – قالوا: إنّ وزنَ أَفْعَلَ يفيدُ الصيرورةَ. ومنهمُ الرضيُّ الذي قالَ: «قولُه[4]: (ولصيرورتِهِ ذا كذا)؛ أي لصيرورةِ ما هو فاعلُ أَفْعَلَ صاحبَ شيءٍ، وهو على ضَربينِ، إما أن يصيرَ صاحبَ ما اشتُقَّ منه، نحو أَلحمَ زيدٌ، أي صار ذا لحمٍ... وإما أن يصيرَ صاحبَ شيءٍ هو صاحبُ ما اشتُقَّ منه، نحو: أَجرَبَ الرجلُ؛ أي صارَ ذا إبلٍ ذاتِ جَرَبٍ»[5].

بعد ذلكَ نجدُ الراجحيَّ يقولُ: مِن معاني فَعْلَلَ الصيرورةُ. ونصُّهُ: «الصيرورةُ مثلُ: لبْنَنَ، أي صيَّره لبنانيًّا، ونَجْلَزَ؛ أي صيَّره إنجليزيًّا»[6].

الفرقُ بين قولي الرضيِّ والراجحيِّ في معنى الصيرورةِ واضحٌ، وما أراده الراجحيُّ يُكتفى فيه بياءِ النسبةِ، والاكتفاءُ بها ذهبَ إليه – مثلاً – دوبريشان في النسبةِ إلى أَمريكا،

---

(١) ينظر الصفحة ٢٣.

(٢) مجلة المجمع القاهري ٩/١٨. (المصطلحات العلميةُ المعاصرةُ).

(٣) مجلة المجمع القاهري ٣٦/١. (القرارات العلمية – قرار الاشتقاقِ من أسماءِ الأعيان).

(٤) أي ابن الحاجب.

(٥) شرح الشافية للرضي ٨٨/١.

(٦) التطبيق الصرفي ٢٩.

ونصُّهُ: «يمكنُ اشتقاقُ نسبةٍ من أَسماءِ الشعوبِ التي لها شكلُ أسماءِ الجنس... فمثلاً تُشتَقُّ من أمريكا النسبةُ أَمريكيٌّ، وفي نفسِ الوقتِ يشتقُّ أَمريكانيٌّ من أمريكان»(١).

وبعضُ قراراتِ المجمعِ القاهريِّ فيها حثٌّ على اتباعِ المسموعِ مما خالفَ القياسَ، من ذلك قرارُهُ في صوغِ اسمِ الآلةِ، ونصُّهُ: «يصاغُ قياساً من الفعلِ الثلاثيِّ على وزنِ: مِفعَلٍ، ومِفْعلَةٍ، ومِفعالٍ للدلالةِ على الآلةِ التي يُعالَجُ بها الشيءُ، ويوصِي المجمَعُ باتباعِ صِيغَ المسموعِ من أسماءِ الآلاتِ»(٢).

يتطابق هذا النصُّ مع كلامِ القدماءِ(٣)، ولا تقييدَ عندهم بكون الفعلِ الثلاثيِّ متعديًّا، أما المغربيُّ فيقول: «النحاةُ اشترطوا كونَ الفعلِ ثلاثيًّا متعديًّا في اشتقاقِ اسمِ الآلةِ»(٤)، وقولُه لا يتوافقُ مع قرارِ المجمع ولا مَعَ قولِ القدماءِ.

ومن قياسِ التصريفِ أنّ المصدرَ يجوزُ أن يتضمَّنَ معنى اسمِ الفاعل. قال سيبويه: «ويقعُ على الفاعلِ، وذلك قولك: يومٌ غَمٌّ، ورجُلٌ نَوْمٌ، إنما تريد: النائمَ والغامَّ»(٥).

أما الكواكبيُّ فيرى أنّ الأسماءَ التي على وزنِ فاعولٍ تأتي بمعنى فاعلٍ. قال: «أمثلةٌ على كلماتٍ جاءت وِزانَ فاعولٍ بمعنى (فاعلٍ = الذي يَفعَلُ) مستنبطةٌ من المحيطِ: جارورٌ: الذي يجرُّ معه كلَّ شيءٍ (نهرُ السيلِ)»(٦).

قولُ الكواكبيِّ فيه نظرٌ، لأنه يرى أنّ العينَ يصيرُ صفةً، وسيبويه قال إنَّ المصدرَ يصيرُ صفةً، ولعلَّ الكواكبي آخِذٌ بما يجيزُهُ القياسُ من تركيبِ الألفاظِ، وابنُ جني يُنبِّه من مثلِ

---

(١) مجلة ا مع القاهري ١٣٠/٣٣. (ملاحظات حولَ أنواعِ الألفاظ المعربة في اللغة العربية المعاصرة).

(٢) مجلة ا مع القاهري ٣٥/١. (القرارات العلمية – قرار اسم الآلة).

(٣) ينظر الكتاب ٩٤/٤ والأصول ١٥١/٣ وشرح المفصل ١١١/٦.

(٤) مجلة ا مع الدمشقي ٥٢/٧. (اسم الآلة بين النحاة واللغويين).

(٥) الكتاب ٤٣/٤.

(٦) مجلة ا مع الدمشقي ٥٩٩/٤٦-٦٠٠ (وزنُ فاعولٍ هل هو جدير أن يقاس عليه) وينظر القاموس (جرر).

ذلك بقولِهِ: «إذا أداكَ القياسُ إلى شيءٍ ما، ثم سمعتَ العربَ قد نطقتْ فيه بشيءٍ آخرَ على قياسٍ غيرِهِ، فدَعْ ما كنتَ عليه إلى ما هُمْ عليهِ»[1].

وبمعنى قولِ ابن جني قولُ سوسور عن القياسِ: «إنما هو محافِظٌ بشكلٍ بالغٍ»[2].

رابعاً – القياسُ التصريفي وصلتُهُ بالشاذِّ والقليلِ والنادرِ:

أ – التوافقُ في المعنى بين الشاذِّ والقليلِ والنادرِ:

تتلاقى مصطلحاتُ الشاذِ والقليلِ والنادرِ عند معنى مخالفةِ القياسِ في الشاذِّ كثيراً كانَ أو قليلاً، والفرقُ بينَهما عند ابنِ جماعةٍ أنّ الكثيرَ الشاذَّ يسمَّى شاذّاً فَقط تمييزاً لهُ من الشاذِّ إذا كان قليلاً؛ لأنّ القليلَ الشاذَّ صفتُهُ الشذوذُ والندرةُ، أما القليلُ غيرُ الشاذِّ فصفتُهُ الندرةُ فَقط خلافاً للضعيفِ قال: «يُعرَف بالتأمُّلِ في التعريفاتِ الثلاثةِ أنّ بين الشاذِّ والنادرِ عموماً من وجهٍ، فما خالفَ القياسَ، وقَلَّ وجوده شاذٌّ ونادرٌ، وما خالفَ وكان كثيراً شاذٌّ فقط، وما قَلَّ ولم يخالفْ نادرٌ فقط، وأنّ الضعيفَ مُبايِنٌ لهما»[3].

ونصوصُ النحاة تشهدُ بأنّ ما يسميهِ نحويٌّ شاذًّا قد يسميه آخرُ قليلاً، أو نادراً. يقول – مثلاً – ابنُ جني: «وقالوا: أَحَدٌ في: وَحَدٍ، وهذا شاذٌّ نادرٌ ليس مما يتّخذُ أصلاً، وإنما يُحفَظُ نادراً»[4].

الشاذُّ الموصوفُ بالندرة يراهُ أبو علي أيضاً ممَّا لا يُحمل عليه، قال: «والحملُ على الكثيرِ الشائعِ، وتركُ الشاذِّ النادرِ أَولى»[5].

---

(1) الخصائص ١/١٢٥.
(2) محاضرات في الألسنية ٢٠٩.
(3) مجموعة الشافية ١/٢٠.
(4) المنصف ١/٢٣١.
(5) المسائل الشيرازيات ٤٤٢.

وبمعنى قولِ أَبي علي قولُ لأبي حيان؛ لأنّ أبا حيان أرسلَ القولَ بأنّ الشاذَّ لا يقاسُ عليه دون التقييدِ بنُدرةٍ أو كثرةٍ، ونصُّه: «الشاذُّ لا يُجعَلُ أصلاً يقاسُ عليهِ»[1].

والقليلُ لا يبعدُ عن الشاذِّ أو النادرِ الشاذِّ، لأنه يغلِبُ عليه عدمُ الاعتدادِ به، قال التبريزيُّ: «القليلُ من الشيءِ – في الأكثرِ – يكون في حكمِ ما لا يعتدُّ به»[2].

ويدلنا على أنّ القليلَ يقالُ له: شاذٌّ أنّ سيبويه قال عن جمع فَعَلٍ من الأسماءِ والصفاتِ على فُعْلٍ: إنهُ قليلٌ، ونصُّهُ: «وقد كُسِّر على فُعْلٍ، وذلك قليلٌ كما أنَّ فِعَلَةً في باب فَعْلٍ قليلٌ، وذلك نحو: أَسَدٍ وأُسْدٍ، ووَثَنٍ ووُثْنٍ بلغَنا أنها قراءةٌ، وبلغني أنّ بعضَ العرب يقولُ: نَصَفٌ ونُصْفٌ»[3].

أما ابنُ الشجري فنصَّ على أنّ (الوُثْنَ والأُسْدَ) من الشاذِّ لا منَ القليلِ كما نصَّ سيبويه آنفاً. قال: «وقرأ بعضُ أصحابِ الشواذِّ: (إِنْ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلّا أُثْناً) [النساء: ٤/ ١١٧]. أراد: وُثْنًا جَمْعَ وَثَنٍ جَمَعَهُ على فُعْلٍ على سبيلِ الشذوذِ كقولهم في جمعِ أَسَدٍ: أُسْدٌ»[4].

كلُّ ما تقدَّم مؤداهُ أن الشاذَّ كالقليلِ والنادرِ، لأنّ معنى الخروجِ عن جملةِ الأشياء لا يكادُ يفارقُ المصطلحاتِ الثلاثةَ، يقولُ أبو الطيبِ اللغويُّ في معنَى النادرِ: «والقياسُ جمعُ القِسيِّ جمعٌ نادرٌ، والنادرُ: الخارجُ»[5].

لفظُ الخروجِ نجده أيضاً عندَ ابنِ المؤدبِ في وصفِ الشاذِ، قال: «الشاذُّ لا حكمَ له لخروجِهِ عن الجملةِ التي بُنيت أخواتُهُ عليها»[6].

---

(١) تذكرة النحاة ١٧٦.

(٢) شرح ديوان الحماسة ٩٢/١.

(٣) الكتاب ٥٧١/٣، وينظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٢٨ والمحتسب ١٩٨/١. والنصف: المرأةُ بين الحَدثة والمُسِنة، القاموس (نصف).

(٤) أمالي ابن الشجري ١٨٧/٢-١٨٨.

(٥) شجر الدر ٢١٨.

(٦) دقائق التصريف ٢٥٨.

نحتاجُ بعد الذي قدَّمناهُ إلى معرفةِ حكمِ الشاذِّ في القياسِ، ونتوجَّهُ في ذلكَ إلى سيبويه، فإنه يرى أن القياسَ على الأكثرِ، أما ما خالفَهُ فيُحفَظُ، قال: «فإنّما هذا الأقلُّ نوادرُ، تحفَظُ عن العربِ، ولا يقاسُ عليها، ولكنّ الأكثرَ يقاسُ عليه»[1].

ولدى ابنِ السّراج نوعٌ من التحليلِ للشاذِّ، إذ يخبرنا بأن العربيَّ الفصيحَ هو مَن يؤخَذُ عنه الشاذُّ، لأنه يجوزُ أن يكونَ تصرَّف في الكلامِ على خلافِ العادة. قال: «فمتى وجدتَ حرفاً مخالفاً لا شكَّ في خلافِهِ لهذه الأصولِ فاعلم أنه شاذٌّ، فإن كان سُمِعَ ممن تُرضَى عربيتُهُ فلا بدَّ من أن يكونَ قد حاولَ به مذهباً، ونحا نحواً من الوجوهِ، أوِ استهواهُ أمرُ غلطِهِ»[2].

ما أشارَ إليه ابنُ السراجِ من أنّ العربيَّ الفصيحَ يبتغي في الشذوذِ وجهاً من الكلامِ هو ما فسَّر به ابنُ منظورٍ مرادَ النحاةِ من تسميةِ الشاذِّ شاذاً. قال: «وسمَّى أهلُ النحوِ ما فارقَ ما عليه بقيةُ بابِهِ، وانفردَ عن ذلك إلى غيرِهِ شاذّاً حملاً لهذا الموضعِ على حكمِ غيرِه»[3].
وسوف نكتفي بلفظِ الشذوذِ في العناوينِ الآتيةِ ؛ لأنّه تبيَّنَ أنَّ القليلَ والنادرَ بمعناه.

ب – آحادُ الأسماءِ والصفاتِ بين الشذوذِ والقياس التصريفي:

أ – آحادُ الأسماءِ المزيدِ فيها بين الشذوذِ والقياسِ التصريفي:

من وجوهِ الشذوذ في الاسمِ المزيد فيه أن يُكونَ لَهُ لُغاتٌ تخالِفُ الشائعَ الكثيرَ، ولهذه اللغاتِ وجوهٌ من التأويلِ عند النحاة، من ذلكَ (سَحْنونٌ)، الجاربرديُّ يَرى أنّ وزنه فَعلونٌ بزيادة النونِ الثانيةِ حملاً له على (حَمدونٍ)، ولم يَزِنْهُ بفَعْلولٍ؛ لأنّ هذا الوزنَ من النادرِ. قال: «سَحنونُ إن صحَّ فتحُ السينِ – إذ المشهورُ الضمُّ – فإنه فَعلونٌ كحَمدونٍ، وهذا الوزنُ

(١) الكتاب ٤/٨.
(٢) الأصول ١/٥٦-٥٧.
(٣) اللسان (شذذ).

مختصٌّ بالعَلَمِ، وليس فَعْلولاً؛ لأنّ فَعْلولاً نادرٌ لم يأتِ غيرُ صَعفوقٍ، والنادرُ كالمعدومِ، وأما خَرْنوبٌ بفتحِ الخاءِ فضعيفٌ، والفصيحُ بالضمِّ»[1].

قَصْرُ الجاربرديِّ وزنَ فَعلونٍ على الأعلامِ ربما أرادَ به أنّ غيرَ الأعلام يقلُّ فيه هذا الوزنُ، وشاهدُ ذلك نجدُهُ عند المعريِّ الذي يقولُ: «وفَعْلُونٌ في الآحادِ بناءٌ قليلٌ»[2].

ولقلةِ بناءِ فَعلونٍ في الآحادِ قضى ابنُ عُصفورٍ بأصالةِ نونِ زَيتونٍ، وحَمَلَه على القَيصومِ. قال: «وأما زَيتونٌ ففَيعولٌ كقَيصومٍ، وليستِ النونُ زائدةً، بدليل قولِهم: الزيتُ؛ لأنهم قد قالوا: أرضٌ زَتِنةٌ، أي فيها زيتونٌ، فنونُ زيتونٍ على هذا أصليةٌ، وأيضاً فإنه لو جُعلتِ النونُ زائدةً لكان وزنُ الكلمةِ فَعْلُوناً، وذلك بناءٌ لم يستقرَّ في كلامِهِم»[3].

ننتقلُ بعد ذلكَ إلى قياسٍ آخرَ في آحادِ المزيدِ فيه من الأسماءِ وهو ما رواهُ ابنُ السكيتِ عن الفراءِ من أنّ الفَعْلالَ قياسُ المضاعَفِ فإن كان في غيرِه فهو نادرٌ. قال: «قال الفراءُ: وليسَ في الكلام فَعْلالٌ مفتوحَ الفاءِ – إذا لم يكنْ من ذواتِ التضعيفِ – إلا حرفٌ واحدٌ، يقال: ناقةٌ بها خَزْعالٌ، أي ظَلَعٌ»[4].

بقولِ ابن السكيتِ يمكنُ أن نفسِّر تأويلَ ابنِ جني أنَّ (القَسْطالَ) إشباعٌ للقَسطلِ، لأنه يقلُّ فَعْلالٌ في غيرِ المضاعفِ، قال: «وقال أوسٌ[5]:

ولَـنِعمَ مـأْوَى المستضـيفِ إذا دعـا ... والخيــلُ خارجــةٌ مــن القَســطالِ

وقد يمكن أن يكونَ أرادَ: القَسْطَلَ فاحتاج فأشبعَ الفتحةَ»[6].

---

(١) شرح الشافية للجاربردي ١٧-١٨، قال الزبيدي «وسحنونٌ بالضم طائر... ونقلَ فتح سينه، وتفصيلُ ذلك في كتاب الفرق لابن السيد»، التاج (سحن)، وما ذكره الزبيدي خلا منه كتاب الفرق.
الصعفوق: اللئيم، القاموس (صعفق)، الخَرنوب: شجر له شوك، القاموس (خرب).

(٢) عبث الوليد ٢٩٩.

(٣) الممتع ١٢٥، والقَيصوم: نبت، (الغريب المصنف ٤٦٤/١).

(٤) إصلاح المنطق ٢٢١، الظلَع: يقال ظَلَع البعير غَمز في مشيه، القاموس (ظلع).

(٥) ديوانه ١٠٨، المستضيف بمعنى اللاجئ الذي يطلب العونَ، القَسطالُ: غبار المعركة.

(٦) الخصائص ٢١٣/٣.

فقولُ ابن جني أنّ غرضَ الشاعرِ أن يقولَ (القَسْطَل) يحتملُ أنهُ احترزَ من الأخذِ بالظاهرِ حتى لا يدخل (القَسطالُ) في بابِ (الخَزْعالِ)، نظيرُ ذلك من حيثُ عدمُ الاعتدادِ بالظاهر تقديرُ زيادةِ الألفِ في نحو: (عُلَبطٍ) حتى لا يتوالَى أربعةُ أحرفٍ متحركةٍ قال المبردُ: «واعلمْ أنه لا يكونُ اسمٌ على أربعةٍ أحرفٍ كلُّها متحركةٌ إلا وأصلُه في الكلامِ غيرُ ذلك فيحذَفُ، وذلك قولُهم: عُلَبِطٌ ونحوُه، وإنما أصلُه: عُلابِطٌ، وكذلك هُدَبِدٌ إنما أصلُه: هُدابِدٌ، وكذلكَ جميعُ بابِهِ»[1].

ومن كونِ (عُلابطٍ وهُدابدٍ) أصلَين يظهرُ أنّ عُلَبِطاً وهُدَبِداً مما شذَّ أو نَدُرَ، بذلك قال اليزديُّ، ونصُّهُ: «قولُه[2]: (وأما نحو جَنَدِلٍ وعُلَبِطٍ) استدلَّ على أنهما غيرُ معتدٍّ بهما بوجهينِ، الأولُ: أنهما نادرانِ، والنادرُ كالعَدم، والثاني أنَّهما اشتملا على توالي الحركاتِ الكثيرةِ، وهو محذورٌ... والجَنَدِلُ: الحَجرُ، والعُلَبِطُ: الكِبَر»[3].

الخارجُ عن القياسِ يفسِّر النحاةُ بعضَه بالمعنى، مثالُ ذلكَ حكاهُ سيبويه، فإنه روى البكاءَ، والبُكَا. قال: «ومما تعلمُ أنه ممدودٌ أنْ تجدَ المصدرَ مضمومَ الأولِ يكونُ للصوتِ، نحو العُواءِ... ومن ذلكَ أيضاً البُكاءُ، وقال الخليلُ: الذين قَصَروه جَعلوه كالحزَنِ»[4].

والقصرُ لغةُ من قال (بُكاً)، ووزنه فُعَلٌ لا فُعالٌ، وتأويلهُ عند ركنِ الدينِ أنّ القصرَ دلالةٌ على انتفاءِ معنى الصُّراخ. قال: «والذين قالوا: بَكى بُكاً بالقصرِ جعلوه كالحَزَنِ، وهو خلافُ السرورِ، يعني[5] لم يَعتبروا فيه معنَى الصُّراخِ، لعُروِّ البكاءِ عن معنى الصراخِ في بعضِ الأَوقات، فلم يُجروهُ مَجرى الأصواتِ»[6].

---

(١) المقتضب ٦٧/١، والهُدابد: اللبن الخاثر (سفر السعادة ٣٧٤).
(٢) أي ابن الحاجب.
(٣) شرح الشافية لليزدي ١٨١.
(٤) الكتاب ٥٤٠/٣.
(٥) أي الخليل.
(٦) شرح الشافية لركن الدين ٦٢.

جوازُ أن يكون البُكاءُ والبُكا مصدَرينِ لـ(بَكَى) يدلُّنا على أنّ الفعلَ الثلاثي تتعددُ أبنيةُ مصادِرِهِ، وأَرجَعَ ابنُ يعيشَ ذلك إلى أنّ المصادرَ تُحفظُ كما تُحفظ الأسماءُ. قال: «لم تجرِ المصادرُ على سَنَنٍ واحدٍ كمجيءِ أسماءِ الفاعلينَ، وأسماءِ المفعولينَ، ونحوِهما من المشتقاتِ بلِ اختلفَتِ اختلافَ سائرِ أسماءِ الأجناسِ، ولما جرتْ مَجرى الأسماءِ كان حكمُها حكمَ اللغةِ التي تُحفظ حفظاً، ولا يقاسُ عليها، فمن ذلك أبنيةُ مصادرِ الأفعالِ الثلاثيةِ المجردةِ من الزيادةِ»[1].

تقييدُ ابن يعيش قولَه بكونِ الثلاثي مجرداً فيه احترازٌ من الفعلِ المزيدِ فيه، لأنّ الرضيَّ يرى أنّ مصدرَ غيرِ الثلاثيِّ قياسيٌّ، يقول: «وأما في غيرِ الثلاثيِّ فيأتي قياساً، كما تقولُ مثلاً: كلُّ ما ماضيهِ على أَفْعَلَ فمصدرُهُ على إِفْعالٍ، وكلُّ ما ماضيه على فَعَّلَ فمصدرُهُ على تَفْعِيلٍ»[2].

لكنْ شذَّ مجيءُ مصدرِ فَعَّلَ على فِعَّالٍ بزيادةِ التضعيفِ والألفِ لا التاءِ والياءِ كما في تَفْعِيلٍ، ووجهُهُ عند سيبويه أنّ العربَ أجرَوه مَجرى إِفْعالٍ من المصادر بكسرِ أولِهِ، وزيادةِ ألفٍ قبلَ آخرِه. قال: «وقد قَال ناسٌ: كلَّمتُهُ كِلَّاماً، وحمَّلتُه حِمَّالاً، أَرادُوا أن يَجيئوا به على الإفِعالِ فكَسَروا أوَّلَه، وأَلحقُوا الألفَ قبلَ آخرِ حرفٍ فيهِ»[3].

ومصدرُ فاعَلَ قياسيٌّ أيضاً كمصدَرَي أَفْعَلَ وفَعَّلَ، إذ يأتي على مُفاعلةٍ وفِعالٍ، قال ابن الحاجبِ: «وقالَ[4]: (وفي فاعَلَ مُفاعَلةٌ وفِعالٌ)، وهما كثيرٌ... وقد جاءَ (فاعَلْتُهُ فِعَّالاً)، وهو قليلٌ، كقولهم: ما ريتُهُ مِرَّاءً»[5].

---

(١) شرح المفصل ٤٣/٦.
(٢) شرح الكافية ق٢/٧٠٥.
(٣) الكتاب ٧٩/٤.
(٤) أي الزمخشري.
(٥) الإيضاح ٦٠٢/١-٦٠٣ وينظر المفصل ٢٦٢.

وأرجَعَ الرضيُّ زيادةَ التضعيفِ في (مِرّاءٍ) إلى خفةِ الأَسماءِ، واحتمالِها الزيادةَ، قال: «قولُه[1]: (ومِرَّاءٌ شاذٌّ) يعني بالتشديدِ، والقياسُ مِرَاءٌ بالتخفيفِ، وإنما زادوا في المصادرِ على الأفعالِ شيئاً؛ لأنّ الأسماءَ أخفُّ من الأفعالِ، وأَحملُ للأثقالِ»[2].

كذلكَ قياسُ مصدرِ تَفعَّلَ تَفعُّلٌ بضمِّ العينِ المضعَّفةِ وزيادةِ التاءِ، وعلّلَ سيبويه ضمَّها بخلوِّ الكلامِ من اسمٍ على وزنِ تَفعَّلَ. قالَ: «وأما مصدرُ تفعَّلتُ فإنه التفعُّلُ، جاء فيه بجميعِ ما جاء في تَفعَّلَ، وضمُّوا العينَ؛ لأنه ليسَ في الكلامِ اسمٌ على تَفعَّلَ»[3].

بَيدَ أَنه جاءَ في الشذوذِ تِفِعَّالٌ مصدراً لـ(تفعَّلَ)، واحتج ابنُ يعيش لهذا الشذوذِ بلغةِ مَن قال: فعَّل فِعَّالاً؛ لأنَّ تفعَّلَ مطاوعُ فَعَّلَ. قال: «ومَن قالَ فَعَّلتُهُ فِعَّالاً قال: تَفَعَّلَهُ تِفِعَّالاً، لأنه مُطاوِعُهُ، نحوُ: تحمَّلَه تِحِمَّالاً»[4].

لتأويلِ ابنِ يعيشَ شذوذَ تِفِعَّالٍ بأنه مطاوعُ فِعَّالٍ نظيرٌ في المصدرِ الميمي الذي قياسُهُ عند المبردِ أن يكون على زنةِ مَفْعَلٍ من الثلاثيِّ، قال: «اعلمْ أنّ المصادرَ تلحقُها الميمُ في أوَّلها زائدةً؛ لأنَّ المصدرَ مفعولٌ... وذلكَ قولُك: ضربتُهُ مَضْرَبًا، أي ضَرْباً»[5].

ومن شذوذِ مَضرَبٍ – إذا كان مصدراً – تضمُّنُهُ معنى الاسمِ إنِ اتصلتْ به تاءُ التأنيث، لِذا رَوى سيبويه جوازَ ضمِّ العينِ وكسرِها فيه. قال: «والمَظلِمةُ بهذه المنزلةِ، وإنما هو اسمُ ما أُخِذ منك، ولم تُرِدْ مصدراً ولا موضِعَ فِعْلٍ، وقالوا: مَضرِبةُ السيفِ جعلُوهُ اسماً للحديدةِ، وبعضُ العربِ يقول: مَضرُبةٌ»[6].

---

(١) أي ابن الحاجب.

(٢) شرح الشافية للرضي ١/١٦٦-١٦٧.

(٣) الكتاب ٤/٧٩.

(٤) شرح المفصل ٩/١٥٦.

(٥) المقتضب ٢/١١٩.

(٦) الكتاب ٤/٩١.

وضمُّ العينِ في مَضرُبةٍ ونحوِهِ لا يأتي في المذكَّرِ إلا نادراً، رَوى ذلكَ ابنُ السكيتِ عن الكسائي والفراءِ، ووجهُهُ عند الفراءِ أنه جمعُ مؤنثٍ. قال ابنُ السكيت: «ولا يأتي في المذكَّرِ مَفْعُلٌ بضمِّ العينِ، قال الكسائيُّ: إلا حَرفينِ جاءا نادرينِ لا يقاسُ عليهما، وهما قولُ الشاعر[1]:

ليـــومِ رَوْعٍ أو فِعـــالِ مَكـــرُمِ

وقولُ الآخر[2]:

بثـــينُ الزَمـــي لا إنّ لا إنْ لزمتِـــهِ   عـــلى كثـــرةِ الواشـــينَ أيُّ معُـــونِ

وقال الفراءُ: قولُه مكرُمٌ جمعُ مكرُمةٍ، وقولُه: معُونٌ أرادَ جمعَ معُونةٍ»[3].

نفيُ ابن السكيتِ أن يكونَ في المذكرِ مَفْعُلٌ هوَ قولُ سيبويه، والسيرافيُّ احتجَّ لقولِ سيبويه بأنّ المكرُمَ والمعُونَ من الضرورةِ. قال: «وليسَ في شيءٍ من ذلكَ ما يمنعُ ما قالَه سيبويه؛ لأنّ أصلَ الكلامِ: مكرُمةٌ ومَعُونةٌ، وإنما اضطُرَّ الشاعرُ إلى حذفِ الهاءِ»[4].

نركّب مما تقدم نتيجةً فحواها أنّ شذوذَ الاسمِ المزيدِ فيه علامةٌ على اختصاصِهِ بمعنًى يميزُه من نظائرِه، أو على أنه محمولٌ على غيرِه في الحكمِ، والشذوذُ كثيرٌ في الأسماءِ المزيدِ فيها، وسيأتي منه مسائلُ أخرى في الكلام على جموعِ التكسيرِ[5].

ب – آحادُ الصفاتِ بين الشذوذِ والقياس التصريفي:

وضعَ النحاة فاصلاً بين الاسمِ والصفةِ، هو أنّ الاسمَ أخفُّ منها، واستدلَّ أبو بكرٍ بنُ الأنباريِّ على ذلك بجوازِ تحريكِ العينِ في جمع بعضِ الأسماءِ، خلافاً للصفاتِ فإن قياسَ جمعِها تسكينُ عينِهِ. قال: «يقولونَ: حُجرةٌ وحُجُراتٌ، وحُجْراتٌ، وحُجَراتٌ... فيثقّلونَ

---

(1) الشاهد في أدب الكاتب ٥٨٨، والجمهرة ٩٩٤، والاقتضاب ٤٦٩، ونسبه صاحب الاقتضاب إلى الأخزر الحماني.

(2) هو جميلُ بثينة، ديوانه ٢٢٠.

(3) إصلاح المنطق ٢٢٢-٢٢٣ وينظر معاني القرآن للفراء ١٥٢/٢.

(4) السيرافي النحوي ٢٣٦ وينظر الكتاب ٩٠/٤.

(5) ينظر الصفحة ٢٩٦ وما بعدها.

الجمعَ فرقاً بينه وبين جمعِ النعتِ كقولهم: حلْوةٌ وحُلْواتٌ، وسألتُ أبا العباس: لِـمَ خصُّوا جمعَ الاسمِ بالتحريكِ، وجمعَ النعتِ بالتسكينِ؟ فقال: لأنّ الاسمَ خفيفٌ، والنعتَ ثقيلٌ، وذلك أن النعتَ مضارعٌ للفعلِ»[1].

يفيدُنا في هذا المقامِ قياسٌ عند الأخفشِ لم يقيّدهُ بآحاد الصفاتِ إلا أنّ ما وصفَهَ بالشذوذِ عنه يخصُّ الصفاتِ، فهو يرى أنّ ما كان على وزنِ فُعْلٍ يجوز تحريكُ عينِهِ إلا ما كان صفةً أو أجوفَ، قال الرضيُّ: «يُحكَى عن الأخفشِ أنّ كلَّ فُعْلٍ في الكلامِ فتثقيلُهُ جائزٌ إلّا ما كانَ صفةً أو معتلَّ العينِ كحُمْرٍ وسُوْقٍ»[2].

وسلفَ أنّ الاسمَ يحتملُ الثقلَ لخفتِهِ[3]، ولعلَّ ذلكَ دافِعُ سيبويه للقولِ بأنَّ تواليَ كسرتينِ في الفِعِلِ من الثلاثيِّ مقصورٌ على الأسماءِ. قال: «ويكون فِعِلاً في الاسمِ نحو إِبِلٍ، وهو قليلٌ، لا نعلمُ في الأسماءِ والصفاتِ غيرَه»[4].

القياسُ الذي صاغَهُ سيبويه يشِذُّ عنه ما ذكره الجابرديُّ عن مجيءِ (بِلِزٍ) في الصفاتِ، وتسكينِ العينِ فيه كما تُسكَّنُ عينُ (إِبِلٍ). قال: «ونحوُ إِبِلٍ وبِلِزٍ يجوز فيه: إِبْلٌ وبِلْزٌ بالسكون استثقالاً لكسرتينِ، (ولا ثالثَ لهما) يريد[5]: ليس في الكلام فِعِلٌ بكسرتينِ إلا إِبِلٌ في الأسماءِ، وبِلِزٌ في الصفاتِ»[6].

وتسكينُ عينَي (إِبِلٍ وبِلِزٍ) ليسَ أصلاً أو قياساً، لأنه تغييرٌ في وضعِ الكلمةِ للتخفيفِ، الدليلُ على ذلك ما سنعرضُه الآن من قولِ العربِ في شَكِسٍ: شَكْسٌ، فإن الفارابيَّ علَّلَ

---

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٦٢/٢، والظاهر أن أبا بكرٍ بن الأنباري سأل المبرد ينظر المقتضب ١٨٩/٢-١٩٠.

(٢) شرح الشافية للرضي ٤٦/١ وينظر معاني القرآن للأخفش ١١٠.

(٣) ينظر الصفحة: ٣٧.

(٤) الكتاب ٢٤٤/٤، والضبط في المطبوع: فعلاً.

(٥) أي ابن الحاجب.

(٦) شرح الشافية للجاربردي ٣٩، البلز: القصير، القاموس (بلز).

التسكينَ بالتخفيفِ، أو بالتداخلِ بين الصفاتِ المشتقةِ من فَعُلَ، وفَعِلَ. فقال: «وقد يأتي النعتُ من هذا البابِ[1] على فَعيلٍ، وهو مثلُ قولكَ: سَلِمَ فهو سَليمٌ، وغَبِنَ رأيُه فهو غَبينُ الرأيِ، وهذا من بناءِ نعوتِ المضمومِ فاختلطَ بهذا البابِ كما دخلَ منهُ فيه مثلُ ما تقولُ: خَشُنَ الشيءُ فهو خَشِنٌ... وربما جاءَ النعتُ في هذا البابِ على فَعْلٍ، مثلُ قولِك: شَكِسَ فهو شَكْسٌ... فهذا لا يُعرَّى من أحدِ أَمرينِ، إما أن يكون أصلُه محرَّكاً بالكسرةِ فسُكِّنتْ عينُهُ تخفيفاً، وإما أن يكون بناءً مستعاراً من بابِ المضمومِ»[2] ا.هـ، ومُراد الفارابي تعليلُ شذوذِ السكونِ في عين (شَكِسٍ)، لأنَّ القياسَ كسرُها، قالَ الجوهريُّ: «وحكى الفراءُ: رجلٌ شَكِسٌ، وهو القياسُ»[3].

نضيفُ هنا أمراً آخرَ، هو أنّ (شكِساً) ونحوَه من الصفاتِ ينقاسُ اشتقاقُهُ من فَعِلَ وفَعُلَ، وعللَ نقره كار ذلك بأنّ الصفةَ المشبّهةَ فيها معنى الاستمرارِ، وهو معنى ملازمٌ لهذينِ الفِعلَينِ، واستدلَّ على قولِهِ بقلةِ اشتقاقِ الصفةِ المشبهةِ من فَعَلَ. قال: «(وهي) أي الصفةُ المشبهةُ (من فَعَل) مفتوحِ العينِ (قليلةٌ)، وذلكَ لأنه لا يدلُّ على الاستمرارِ واللزومِ في الأغلبِ... بخلافِ فَعِلَ بكسرِ العينِ، وفَعُلَ بضمِّها فإنّ فَعِلَ بالكسرِ غالبٌ في الأدواءِ الباطنةِ، والعيوبِ الظاهرةِ [الملازمتينِ][4] لصاحِبِها، وفَعُلَ بالضمِّ للغرائزِ اللازمةِ لصاحِبِها، فلما كانا دالَّينِ على الاستمرارِ واللزومِ أُشتُقَّ منهما ما يدلُّ عليهما»[5].

وينبئُنا ابنُ مالكٍ بشيءٍ آخرَ في الصفةِ المشبهةِ، هو قِلةُ مجيئِها على وزنِ المضارع، وما جاءَ منها على وزنِهِ شاذٌّ يضافُ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى تمييزاً لها من اسمِ الفاعلِ. قال: «إذا كانتِ الصفةُ المشبَّهةُ مصوغةً من فِعلٍ ثلاثيٍّ فالغالبُ كونُها غيرَ موازِنةٍ للفعلِ المضارعِ،

---

(١) أي باب فَعلَ يفعلُ.

(٢) ديوان الأدب ٣٨٦، الغبين: الضعيف، القاموس (غبن)، والشكس: الصعب الخلق، القاموس (شكس).

(٣) الصحاح (شكس)، وينظر إصلاح المنطق ٤٢١.

(٤) في المطبوع: المتلازمتين.

(٥) مجموعة الشافية ٣٩/٢.

كضخْمِ الجثةِ، وليّنِ العريكةِ... وقد تُوازِنُ المضارعَ، كضامِرِ البطنِ، وساهِمِ الوجهِ، وخاملِ الذكرِ... ويميّزُها مِن اسمِ الفاعلِ إمكانُ إضافتِها إلى ما هو فاعِلٌ في المَعنى»[١].

ومن شواذِّ الصفاتِ ما نجدُهُ في المنسوبِ، وسيأتي الكلامُ عليه الآنَ.

جـ – المنسوبُ بين الشذوذِ والقياسِ التصريفي:

يفيدُ المنسوبُ ما تفيدهُ الصفةُ، وردَّ ابنُ يعيش ذلك إلى اكتسابِ المنسوبِ معنى الفعلِ بياءِ النسبةِ. قال: «فإن قيلَ: اشترطتُم في الصفةِ أن تكون مأخوذةً من فِعْلٍ فما بالُكَ حكمتَ على: بِصريٍّ ومَغربيٍّ بأنهما صفتانِ، وليسا من فِعْلٍ، قيل: لمّا أَضفتَهما حَدَثَ فيهما معنَى الفِعْلِ، لأنَّهما صارا في مَعنَى: منسوبٌ أو معزوٌّ»[٢].

وقياسُ التغييرِ الذي يستلزمُهُ النَّسبُ حدَّه ابنُ الحاجب بحذفِ تاءِ التأنيثِ، وزوائدِ التثنيةِ والجمعِ. قال الرضيُّ: «وقياسُهُ حذفُ تاءِ التأنيثِ مطلقاً، وزيادةِ التثنيةِ والجمعِ إلا عَلَماً قد أُعرِبَ بالحركاتِ»[٣].

إذا كان المنسوبُ إليه اسماً على وزنِ فَعِيلَةٍ فقياسُهُ حذفُ التاءِ والياءِ، لكنْ جاء (سَلِيمِيٌّ وعَمِيرِيٌّ) ورآه الرضي شاذًّا، شذوذُهُ عنده دليلٌ على أنّ المرادَ هو المنسوبُ إلى سَليمةِ الأزدِ، وعَميرةِ كَلْبٍ تمييزًا عمَّن يُنسَبُ إلى عَلَمَينِ آخَرَينِ بهذا اللفظِ. قال: «قولُه[٤]: (وسَلِيميٌّ في الأزدِ، وعَمِيريٌّ في كَلْبٍ) يعني إنْ كان في العربِ سَليمةٌ في غيرِ الأزدِ، وعَمِيرةٌ في غيرِ كَلْبٍ، أو سَمَّيتَ الآن بسَلِيمةٍ أو عَمِيرةٍ شخصاً، أو قَبيلةً، أو غيرَ ذلكَ قلتَ: سَلَمِيٌّ وعَمَرِيٌّ على القياسِ، والذي شذَّ هو المنسوبُ إلى سَليمةٍ قبيلةٌ من الأزدِ، وإلى عَمِيرةٍ قبيلةٌ من كَلْبٍ، كأنهم قصدُوا الفرقَ بين هاتينِ القبيلتينِ، وبينَ سَليمةٍ وعَميرةٍ من قومٍ آخرينَ»[٥].

---

(١) شرح التسهيل ٨٩/٣، والساهم: عابس الوجه من الهم (ذيب اللغة ١٣٩/٦).

(٢) شرح المفصل ٢٦/١.

(٣) شرح الشافية للرضي ٤/٢.

(٤) أي ابن الحاجب.

(٥) شرح الشافية للرضي ٢٨/٢.

كذلكَ الاسمُ الذي وزنُهُ فُعَيْلَةٌ قياسُ النسبِ إليه حذفُ التاءِ والياءِ، وخُولِفَ هذا القياسُ بمجيءِ (خُرَيبيٍّ)، ووجهُهُ عند الجاربرديِّ أنه لو قيلَ (خُرَبِيٌّ) لَالتبسَ في المنسوبِ إلى (خُرَبٍ). قال: «قولُه[1]: (وخُرَيبيٌّ) واردٌ على فُعَيْلَةَ، والقياسُ: خُرَبِيٌّ، وخُرَيْبَةُ: موضِعٌ يسمَّى: بُصيرةَ الصُّغرى، تُرِكَتْ ياؤُهُ في النسبةِ لئلّا يلتبسَ بالنسبةِ إلى خُرَبٍ عَلَماً، وهو جمعُ خُرْبَةٍ، وهي عُروةُ المَزادةِ»[2].

للمبردِ تأويلٌ آخرُ لـ(خُرَيبيٍّ)، هو أَنَّهُ تنبيهٌ على الأصلِ، وسوَّى في قولِهِ بين فُعَيْلَةٍ وفَعِيْلةٍ. قال: «فأمَّا قولُهم في الخُرَيبةِ: خُرَيْبيٌّ، وفي السَّلِيقةِ: سَلِيقيٌّ فهذا بمنزلةِ الذي يُبلَغُ به الأَصلُ، نحو: لَحِحَتْ عينُهُ»[3].

وخالفَ المبردُ سيبويه في التسويةِ بين فَعِيلٍ، وفُعَيلٍ في حذفِ الياء عند النسبِ؛ لأن سيبويه يرى أنَّ القياسَ إثباتُها. قال: «اعلمْ أنّ الاسمَ إذا كانت فيه ياءٌ قبلَ آخرِهِ، وكانتِ الياءُ ساكنةً فحذفُها جائزٌ؛ لأنها حرفٌ ميّتٌ، وآخرُ الاسمِ ينكسِرُ لياءِ الإضافةِ، فتجتمعُ ثلاثُ ياءاتٍ مع الكسرةِ، فحذفوا الياءَ الساكنةَ لذلك، وسيبويه وأصحابُهُ يقولون: إثباتُها هو الوجهُ، وذلك قولُكَ في النسبِ إلى سُلَيمٍ: سُلَميٌّ، وإلى ثَقيفٍ: ثَقَفيٌّ، وإلى قُرِيشٍ: قُرَشيٌّ»[4].

أبو حيانَ انتَقَدَ قولَ المبردِ؛ لأنه يسوّي بين الحذفِ القليلِ في (ثَقِيفٍ)، والحذفِ الكثيرِ في (سُلَيمٍ) ونحوِه من مَضمومِ الفاءِ. قال: «وتسويةُ المبردِ بين فُعَيْلٍ وفَعِيلٍ ليست جيدةً، إذ سُمِعَ الحذفُ من فُعَيْلٍ كثيراً، ولم يُسمَعْ من فَعِيلٍ إلا في بني ثَقِيفٍ»[5].

نصلُ بعد ذلك إلى قولِ العرب (مَنافيٌّ) في النَسَب إلى (عبدِ مَنافٍ) والقياسُ عند أبي علي أن يقال: (عَبْدِيٌّ) كما يقالُ في النسبِ إلى (عبدِ القيسِ) عَبْدِيٌّ، لكنّ العربَ تركوا القياسَ

(١) أي ابن الحاجب.
(٢) شرح الشافية للجاربردي ١٥٦، والمزادةُ: الراوية، القاموس (زيد).
(٣) المقتضب ١٣٤/٣، لَحِحت عينه: التصقَت (سفر السعادة ٤٤٤).
(٤) المقتضب ١٣٣/٣ وينظر الكتاب ٣٣٥/٣.
(٥) الارتشاف ٦١٦.

لِلَّبسِ، قال: «والثاني نحوُ امرئِ القيسِ، وعَبدِ القيس، تقول: عَبْدِيٌّ وامْرِئيٌّ، ومَرَئِيٌّ وقالوا في عَبْدِ مَنافٍ: مَنافِيٌّ، وكان القياسُ: عَبْدِيٌّ، وكأنَّهم عَدَلوا عن القياسِ لإزالةِ اللبسِ»[1].

وأوضحَ عبدُ القاهرِ أنّ الأَوْلى أنْ يقَال في عبدِ القيسِ: عَبْقَسِيٌّ، وأنّ قولَ العرب (مَنافيٌّ) ذو صلةٍ بخصوصيةِ لفظِ (مَنافٍ)، وعمومِ لفظِ (عَبْدٍ). قال: «والأَوضحُ قولهم: عَبْقَسِيٌّ، صاغُوا من حروفِ الاسمينِ اسماً... وقولُهم: مَنافيٌّ في عَبدِ مَنافٍ لأجلِ الإيضاحِ، وذلكَ أنّ لفظَ مَنافٍ أخصُّ من لفظِ عَبْدٍ»[2].

كذلكَ القياسُ في النسبِ إلى الجمعِ أن يُردَّ إلى المفردِ، واعتلَّ المبردُ له بالتمييزِ من النسبِ إلى الجمع المنقولِ إلى العَلَميةِ. قال: «إذا نَسَبْتَ إلى جماعةٍ فإنما تُوْقِعُ النسَبَ على واحدِها، وذلك قولُكَ في رجلٍ يُنسَبُ إلى الفرائضِ: فَرَضِيٌّ... وإنما فُعِلَ ذلك، لِيُفْصَلَ بينها – وهي جَمعٌ – وبينها إذا كانتِ اسماً لشيءٍ واحدٍ؛ لأنها إذا سُمِّي واحدٌ بشيءٍ منها كان النسَبُ على اللفظِ؛ لأنَّه قد صارَ واحِداً»[3].

من قول المبردِ (صارَ واحداً) نعلمُ أنّ شذوذَ (مَدائِنيٍّ ومَعَافِريٍّ) عن الردِّ إلى المفردِ دليلٌ على أنه لا يُرادُ فيهما معنى الجمعِ. قال أبو علي: «وأما الضربُ الثاني – وهو ما يُرادُ به اسمٌ واحدٌ وإن كان البناءُ للجمعِ – فنحوُ النسبِ إلى مَدائِنَ ومَعافِرَ تقولُ: مَدَائِنيٌّ ومَعافِرِيٌّ؛ لأنّ مَعافِرَ اسمُ رَجلٍ كما أنّ مَدائنَ اسمُ بَلَدٍ»[4].

يتطابَقُ شذوذُ (مَدائنيٍّ ومَعافريٍّ) مع أصلٍ في الأَعلامِ، هو أنّ ابنَ جني يراها كثيرةَ الشذوذِ، لكثرةِ الاستعمالِ. قال: «اعلمْ أنّ الأعلامَ إنما جازتْ فيها هذهِ المخالفةُ للجمهورِ من قِبلِ أنها كثُر استعمالُها، فجاز فيها من الاتساعِ ما لم يجز فيما قلَّ استعمالُهُ»[5].

---

(١) التكملة ٦٣.

(٢) المقتصد ٤٧٠.

(٣) المقتضب ١٥٠/٣.

(٤) التكملة ٦٤.

(٥) سر الصناعة ٤٢٧.

وبعضُ الجمعِ لا واحِدَ له من لفظِهِ كمذاكيرَ ومَلامحَ، ابنُ مالكٍ وشارحُ تَسهيلِهِ ابنُ عقيلٍ يتابعانِ سيبويه في النسبِ إلى الواحدِ المقدَّرِ، أما أبو زيدٍ فينسِبُ إلى الجمعِ؛ لأنّ آحادَهُ مُهملٌ شاذٌّ؛ أي أنَّ مذهبَ أبي زيدٍ يتطابقُ مع نحوِ: مَدائنيٍّ قال ابنُ عقيلٍ: «(وذو الواحدِ الشاذِّ كذي الواحدِ القياسيِّ)، فَيُنْسَبُ إلى الواحدِ الشاذِّ الذي ليس جارياً على قياسِ الجمعِ، فتقولُ في مَذاكيرَ: ذَكَريٌّ، وفي مَلامِحَ: لَـمَحيٌّ، وهو قولُ سيبويه، (لا كالمهمَلِ الواحدِ خلافاً لأبي زيدٍ) في أنه ينسِبُ إلى لفظ الجمعِ، نظراً إلى أنّ ذلك الواحدَ – لِشذوذِه – صارَ كالعدمِ، فتقولُ: مَذاكِيريٌّ، وملامِحِيٌّ، وقد حكى أبو زيدٍ هذا عن العربِ، فلا ينبغي أن يُرَدَّ مطلقاً، قال أبو زيدٍ: قالوا في النسبِ إلى محاسِنَ: محاسِنيٌّ»[1].

واعتلَّ سيبويه لرواية (محاسِنِيٌّ)، بأنّ (محاسِنَ) صارَ كاسمِ الجمع. قال: «لأنّه لا واحدَ له فصار بمنزلة نَفَرٍ»[2].

جـ – التضعيفُ في الأبنية بين الشذوذِ والقياسِ التصريفي:

١ – معنى التضعيفِ في علم التصريف:

يتراءى من كلام النحاةِ أن التضعيفَ إعادةُ لفظِ الحرفِ في الكلمة، كأنْ يؤتى بالعينِ واللامِ من لفظٍ واحدٍ، ويرى الرضيُّ أنّ هذا كثيرٌ خلافاً للتكرير في الفاءِ والعين؛ لأنه قليلٌ. قال: «والمضاعَفُ ما عينُهُ ولامُهُ متماثلانِ وهو الكثيرُ، أو ما فاؤُهُ وعينُهُ متماثلانِ كدَدَنٍ، وهو في غايةِ القلةِ، أو ما كُرِّرَ فيه حرفانِ أصليانِ بعد حرفينِ أصليينِ نحو زَلزلَ، أما ما فاؤُهُ ولامه متماثلانِ كقَلَقٍ فلا يسمَّى مضاعَفاً»[3].

(١) المساعد ٣٨٠/٣ وينظر التسهيل ٢٦٥، المذاكير جمع ذَكر، القاموس (ذكر).
(٢) الكتاب ٣٧٩/٣.
(٣) شرح الشافية للرضي ٣٤/١، الددنُ: اللعب (الغريب المصنف ٤١٧/٢).

ربما نَفَى الرضي تسميةَ المضاعفِ عن (قَلَقٍ) مريداً بذلكَ أن القياسَ توالي المتماثلينِ فيه، دليلُنا على هذا أنَّ ابنَ يعيش يُلْحِقُ نحو (قَلَقٍ) بالمضاعفِ لكنه يصفُهُ بالقلةِ، قال: «وقد جاء التضعيفُ بحاجزٍ اسماً وفِعلاً نحو: سَلِسٍ، وقَلِقٍ، وذلك قليلٌ»[1].

وصفةُ التضعيفِ تُطلقَ أيضاً على الكلمةِ التي كُرِّرَ أحدُ حروفِها للزيادةِ، قال الجاربرديُّ: «فإنّ الزيادةَ قد تكونُ بالتضعيفِ، أي بتكريرِ حرفِ الكلمةِ، وقد لا تكونُ كذلكَ»[2].

٢ – شذوذُ التضعيفِ في الأبنية ذواتِ الأصولِ الصحيحة وأثرُهُ في زيادةِ الحرفِ وأصالتِهِ:

تميلُ العَربيةُ إلى اتقاءِ توالي الأمثالِ الصحيحةِ في كلماتِها، لذا يُتّقى تتابُعُ المثلينِ بالإدغامِ أو الإبدالِ، ووجهُ ذلك عند الخفاجيِّ الفرارُ من التنافرِ الناتجِ عن تماثلِ الحروف، قال: «فأما الإدغامُ والإبدالُ فشاهدانِ على أنّ التنافُرَ في قُربِ الحروفِ دون بُعدِها؛ لأنّهما لا يكادانِ يردانِ في الكلام إلا فراراً من تقاربِ الحروفِ»[3].

القياسُ الذي ذكرهُ الخفاجي ينكسِرُ في المثلينِ اللذينِ يكونُ أحدُهما ملحِقاً، إذ يرى ابنُ جني أنّ العرب لم تدغمْهُما حتى لا ينتقضَ غرضُ الإلحاقِ. قال: «ففي حذفِ هذه النونِ[4] نقضٌ للغرضِ، فجرى وجوبُ استقباحِ هذا في القياسِ مَجرى امتناعِهِم منِ ادّغامِ الملحِقِ، نَحْوُ: مَهْدَدٍ، وقَرْدَدٍ... في تسليمِهِ، وتَركِ التعرُّضِ لِما اجتمعَ فيه من توالي المثلَينِ المتحرّكينِ، ليبلُغَ المثالُ الغرضَ المطلوبَ في حركاتِهِ وسكونِهِ، ولوِ ادّغمتَ لنقضتَ الغرضَ الذي اعتزمتَ»[5].

إلماحُ ابنِ جني إلى نقضِ الغرضِ معناه أنّ نحوَ (مَهْدَدٍ) قياسٌ، ويرى ابنُ يعيشَ أنّ إظهارَ المِثلَينِ دليلٌ على أصالةِ الياءِ في (يَأْجَجٍ)، وزيادةِ الجيمِ الأخيرةِ، أَما على لغةِ (يَأْجِجٍ) بكسرِ

---

(١) شرح الملوكي ٤٥.
(٢) شرح الشافية للجاربردي ٢٩٨.
(٣) سر الفصاحة ٩٤.
(٤) أي نون التوكيد من فعل الأمر.
(٥) الخصائص ١٢٦/١-١٢٧، مهدد: اسم امرأة (تفسير غريب الكتاب ١٩٨) القردد: الطريق الواسع (تفسير غريب الكتاب ٥٢).

الجيمِ الأولى فالياءُ زيادةٌ عندهُ لِفقدانِ النظيرِ. قال: «فأما يأجَجُ – وهو اسمُ مكانٍ – فالياءُ في أولِهِ أصلٌ، يدلُّ على ذلك إظهارُ التضعيفِ، ولو كانت الياءُ زائدةً لكان من: أَجَّ يَأَجُّ وكان يجب الإدغامُ، وأن تقولَ: يَؤُجُّ كما تقولُ: يَغُصُّ، ويَغُضُّ فلما لم يُدغموا دلَّ أنّ الجيمَ الأخيرةَ زائدةٌ للإلحاقِ بمثالِ جَعْفَرٍ، فلذلك لم يُدغِموا إذ لو أَدغَموا لَبَطَلَ الغرضُ، وزالتِ الموازنةُ، وبعضُ المحدِّثين ربما كَسَر الجيمَ وقالَ: يأجِجُ فإن صحَّ ما رواه كانتِ الياءُ زائدةً؛ لأنه ليس في الكلامِ جَعفِرٌ بكسرِ الفاءِ، ويكون إظهارُ التضعيفِ شاذًّا من قبيل مُحْبَبٍ»[1].

الظاهرُ أنّ في (يأجَجٍ) لغةَ (مأجَجٍ)، والسيرافيُّ يرى زيادة الميمِ فيها، وحَكم – لذلك– بشذوذِ إظهارِ التضعيفِ. قال أبو حيان: «وأجاز السيرافيُّ في مَأجَجٍ ومَهْدَدٍ أن تكون الميمُ زائدةً، وفكُّهُما شاذٌّ»[2].

وتابعَ الرضيُّ قولَ السيرافي ذاهباً للقولِ بزيادةِ الياء في (يَأْجَجٍ)، محتجاً بأنّ الحكمَ بزيادتها أهونُ من إثباتِ تركيب (يأَجٍ) المرفوضِ، فيكونُ الإظهارُ شاذًا مُحتمَلاً في العَلَمِ. قال: «وقيلَ: الترجيحُ لشبهةِ الاشتقاقِ فنحكمُ بأنه يَفْعَلُ، وهو الأَقوى عندي، لأنّ إثباتَ تركيبٍ مرفوضٍ في كلام العرب أصعبُ من إثباتِ إظهارٍ شاذٍّ، إذ الشاذُّ كثيرٌ، ولا سيَّما في الأعلامِ»[3].

الاختلافُ في أصالةِ الياءِ وزيادتِها في (يأجَجٍ) يَقِلُّ في (مُحْبَبٍ) إذ أخذَ ركنُ الدين بالاشتقاقِ، وحَكمَ بزيادةِ الميمِ، وبأنّ التقاءَ المثلَين مُغتفَرٌ للعلَميةِ. قال: «بل رُجِّحَ بشبهةِ

---

(١) شرح المفصل ١٤٩/٩، يأجج: موضع على أميالٍ من مكة (تفسير غريب الكتاب ٢٤٩)، وابن الأثير روى كسر الجيم الأولى، فقال: «(يأجج)... هو مهموز بكسر الجيم الأولى» (النهاية في غريب الحديث ٢٩١/٥)، قال الصغاني: «وقال الفراءُ عن المفضل: يأجِج بالكسر في اسم المكان، قال: والذي كان النحويون يروونه: يأجج»، التكملة والذيل والصلة (أجج).

(٢) الارتشاف ١٩٦.

(٣) شرح الشافية للرضي ٣٨٧/٢.

الاشتقاقِ حتى جُعل وزنُهُ مَفْعَلاً وأُجيبَ عنه بأنه إنما لم يُرجَّحْ بالإظهارِ الشاذِّ لوضوحِ اشتقاقِهِ من المحبَّةِ، ولأنَّه عَلَمٌ، فرُخِّص فيه الإظهارُ الشاذُّ»[1].

التضعيفُ آخِرَ الاسمِ الذي تقعُ الزيادةُ في أوَّله قد يكون للوقفِ، كما في (يَهْيَرٍّ)، ابنُ عصفورٍ يرى أنّ أصلَه: يَهْيَرٌ كَيَرمَعٍ. قال: «وأمَّا قولُهُم: حَجَرٌ يَهيَرٌّ فيمكنُ أن يكونَ أَصلُهُ: يَهْيَرٌ خفيفاً على وزنِ يَفْعَلٍ كيَرمَعٍ، ثم شُدِّدَ على حدِّ قولهم في جَعْفَرٍ: جَعْفَرٌّ، وهذا أَولَى من إثباتِ بناءٍ لم يوجَد في كلامِهِمْ، وهو يَفْعَلٌّ»[2].

واستضعفَ اليزديُّ أن يكونَ (يَهْيَرٌّ) لا نظيرَ له، فَحَمَلَهُ على الفعلِ، واحتجَّ لقولِهِ بأنَّ التضعيفَ في الوقفِ عارضٌ قليلٌ. قال: «وأقولُ: الحملُ على يَفعَلٌّ الفعلِ أَولى، لأنَّ الوقفَ عارضٌ، ومع العُروضِ التضعيفُ قليلٌ، ولا يُبنَى على العارضِ القليلِ»[3].

النظيرُ الذي يُشبهُ المضاعَفَ قد يكونُ نادراً كما في (سَمْنانٍ) ونظيرِهِ (خَزْعَالٍ)، ونقره كار حَكمَ لذلك بزيادةِ النونِ الثانيةِ في سَمْنانٍ حملاً على فَعلانٍ الكثيرِ، لأنّ الفَعْلَالَ نادرٌ في غيرِ المضاعفِ[4]. قال: «(وسَمْنانُ) – وهو ماءٌ لبني ربيعةَ غيرُ منصرفٍ للتعريفِ، والألفِ والنونِ – (فَعْلانٌ) لا فَعلالٌ، وإنْ كان النونُ فيه مكرَّراً (وخَزْعالٌ)... (نادرٌ) فلا يُحمَلُ سَمنانُ على فَعْلالٍ لندورِهِ ويُحمَلُ على فَعْلانٍ لكثرتِهِ»[5].

وارتكابُ الشذوذِ قد يصيرُ أمراً محتوماً لوجودِ التضعيفِ، كما في النسب إلى (شَدِيدةٍ)، إذ يرى أبو علي أنَّ الوجهَ أن يقالَ: شَدِيدِيٌّ، دفعاً لتوالي المثلَينِ. قال: «والمضاعَفُ من فَعِيلَةٍ

---

(١) شرح الشافية لركن الدين ٢٩٣.

(٢) الممتع ١١١، اليهير: الحجر الصغير يكون ملءَ الكف (سفر السعادة ٥١٣)، الجعفر: النهر الصغير، القاموس (جعفر)، اليرمع: الحجارةُ الرخوة (تفسير غريب الكتاب ٣٣٥).

(٣) شرح الشافية لليزدي ٦٨٣-٦٨٤.

(٤) ينظر الصفحة ٣٤.

(٥) مجموعة الشافية ٩/٢.

مثلُ المعتلِّ العينِ، وذلك قولُهم في النسبِ إلى شَدِيدةٍ: شَدِيدِيٌّ، ولم يحذفوا ياءَ فَعِيلةٍ، فيقولوا: شَدَدِيٌّ كما قالوا: حَنَفِيٌّ كراهةً لاجتماعِ المثلينِ»[1].

نصِلُ الآنَ إلى الشذوذِ فيما أصولُه صحيحةٌ من الأفعالِ المضاعفةِ بَعدَ أن عرفنا بعضَ الأمثلةِ من الأسماءِ والصفاتِ، ونتوجَّهُ إلى ابنِ جني الذي عَقَدَ قياساً مضمونُهُ أنّ فَعَلَ من الصحيحِ غيرِ المتعدي، وغيرِ المضاعفِ ضمُّ عينِ مضارعِهِ أقيسُ من كسرِها، ثم بيّنَ أنّ فَعَلَ من المضاعفِ يختصُّ بحكمٍ مخالفٍ هو أنّ المتعديَ منه يكثُرُ ضَمُّ عينِ مضارعِهِ، أما كسرُها فقليلٌ، وعلةُ ذلك عنده اختصاصُ المضاعَفِ والمعتلِّ بأحكامٍ ليستْ في الصحيحِ. قال: «وأنا أَرى أنّ يفعُلُ فيما ماضيهِ فَعَلَ في غيرِ المتعدي أقيسُ من يفعِلُ... وذلك أنّ يفعُلُ إنما هي في الأصلِ لِما لا يتعدَّى، نحوُ: كرُمَ يكرُم على ما شرحْنا من حالِها، فإذا كان كذلكَ كان أن يكونَ في غيرِ المتعدي فيما ماضيهِ فَعَلَ أَولى وأقيسُ، فإِنْ قيلَ: فكيف ذلك ونحنُ نعلمُ أنَّ يفعُلُ في المضاعَفِ المتعدي أكثرُ من يفعِل، نحو: شَدَّه يشُدُّه... ويفعِلُ في المضاعَفِ قليلٌ محفوظٌ نحو هرَّه يهِرُّهُ، وعلَّهُ يعِلُّهُ، وأحرفٍ قليلةٍ، وجميعُها يجوز فيه أَفعُلُه نحو: علّهُ يعُلُّه، وهرَّه يهُرُّهُ إلا حَبَّهُ يحِبُّهُ فإنه مكسورُ المضارع لا غيرُ، قيل: إنما جازَ هذا في المضاعَفِ لاعتلالِهِ، والمعتلُّ كثيراً ما يأتي مخالفاً للصحيح نحوُ: سيِّدٍ وميّتٍ»[2].

ومن شذوذِ ما فيه تَكرارٌ من الأفعالِ أنّ المزيدَ فيه من نحوِ (احمرَّ واحمارَّ) لا يكسَرُ ما قبلَ آخرِهِ في المضارِعِ، وعلَّلَ زكريا الأنصاريُّ ذلكَ بوجوبِ الإدغامِ إلا إذا كان المضارعُ مجزوماً، أوِ اتصلتْ به نونُ النسوةِ. قال: «(أو لم تكنِ اللامُ مُكرَّرةً) فإن كانت مُكرَّرةً (نحو: احمرَّ واحمارَّ فتدغَمُ) في الآخرِ، فيقالُ: يَحمَرُّ، ويَحمارُّ بالإدغام لاجتماعِ المثلَين، وإنْ كانَ في الأصلِ مكسوراً، ويجوز الفكُّ مع الجازمِ نحو: لم يَحمرِرْ، و: لم يحمارِرْ ويمتنعُ الإدغامُ في نحو: يحمَرِرْنَ ويحمارِرْنَ»[3].

---

(١) المسائل العضديات ٥.

(٢) الخصائص ٣٧٩/١-٣٨٠، هره: كرهه، القاموس (هرر)، العلّل: السقيةُ الثانية، (الغريب المصنف ١٤٨/٢).

(٣) مجموعة الشافية ٣٧/٢.

الشذوذُ في الفعلِ المضاعفِ يحملُه النحاةُ أحياناً على المعتلّ، ومنه تعليلُ ابنِ جني حذفَ أبي حيوةَ الزايَ الأُولى أو الثانيةَ من (عَزَني) حملاً على المعتلّ من الأجوفِ. قال: «ومن ذلك قراءةُ أبي حَيْوَةَ (وعَزَني) مخففةً... أصلُه (عَزَّني) [ص ٣٨/ ٢٣]، غير أنه خَفَّفَ الكلمةَ بحذفِ الزاي الثانيةِ أو الأولى كما حكاه ابنُ الأعرابي من قولهم: ظَنْتُ ذاكَ، أي: ظَنَنْتُ... وذلك كلُّه على تشبيهِ المضاعَفِ بالمعتلِّ العينِ»(١).

والحذفُ في (عَزَني) من حيزِ الحذفِ في نحو (مِسْتُ)، ونصَّ أبو حيانَ على أنّ (مِسْتُ) وغيرَه شاذٌّ في القياسِ عند سيبويه، وأنّ شرطَه أن يكون آخِرُ الفعل ساكِناً. قال: «فأما حذفُ اللامِ فقد ذكرهُ سيبويه في الشذوذِ، يعني شذوذَ القياسِ لا شذوذَ الاستعمالِ مع مِسْتُ وأصلُه: مَسِسْتُ، وأَحَسْتُ أصله: أَحْسَسْتُ... ولا يكونُ ذلك إلا إذا سُكِّنَ آخرُ الفعلِ نحو: ظَلْتُ، إذ أصلُه: ظلِلْتُ»(٢).

٣ – إعلالُ المضاعَفِ من المعتلّ بين الشذوذِ والقياس التصريفي:

١ – الشذوذُ والقياسُ في إعلالِ المعتلّ المضاعَفِ من الأسماءِ والصفاتِ:

يشاركُ المضاعَفُ من المعتلِّ المُضاعَفَ من الصحيحِ في دخولِ الشذوذِ عليه، ونأخذُ في بداية كلامِنا هنا نصَّ ابنِ عصفور على خلوِّ العربيةِ من لفظٍ عينُهُ ياءٌ ولامُهُ واوٌ في الأسماءِ والأفعالِ، لأنَّه بهذا القياسِ استدلَّ على شذوذِ (الحَيَوانِ وحَيْوَةَ)، وعلّلهُ بأنَّ الياءَ انقلبتْ واواً لا أنَّها أصلٌ خلافاً للمازنيِّ. قال: «فأما أن يكون العينُ ياءً، واللامُ واواً نحو: حَيَوْتُ فلا يُحفظُ في كلامِهم في اسمٍ ولا فِعلٍ، فأما الحَيوانُ وحَيْوةُ فشاذانِ، والأصلُ فيهما: حَيَيَانٌ وحيَّةٌ، فأبدلُوا من إِحدى الياءَينِ واواً، وزعَمَ المازنيُّ أنّ هذا مما جاءت عينُه ياءً، ولامُهُ واوٌ... وهذا الذي ذهبَ إليه فاسِدٌ؛ لأنه قد ثبتَ إبدالُهم الياءَ واواً شذوذاً»(٣).

---

(١) المحتسب ٢٣٢/٢، ينظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٣٠ والمحرر الوجيز ٤٤٥/١٢، وعزه كمده: غَلبه، القاموس (عزز).

(٢) البحر ٢٧٦/٦ وينظر الكتاب ٤٨٢/٤.

(٣) الممتع ٥٦٩، وينظر المنصف ٢٨٤/٢.

ويتكافأُ مع قولِ ابن عصفورٍ ذهابُ الرضيِّ إلى أنَّ القلبَ في (حَيَوانٍ) علَّتُهُ توالي الأمثالِ، ونصُّه: «قولُه[1]: (واوُ حَيَوانٍ بدلٌ من ياءٍ) عندَ سيبويه وأصحابِهِ، أُبدلتْ منها لتوالي الياءَينِ... لكنْ سيبويه حَكَم بها حكمَ لعدمِ نظيرِهِ في كلامِهِم لو جَعَلَ الواوَ أصلاً»[2].

قولُه (لو جَعَلَ الواوَ أصلاً)، أشارَ به إلى أنّ سيبويه اضطُرَّ لتقديرِ إبدالِ الواوِ من الياءِ في (حَيَوانٍ)، لأنّ هذهِ الكلمةَ لا نظيرَ لها عند تقديرِ أصالةِ الواوِ، وبهذا يُستدرَكُ على الدكتورة زليخة إطلاقَها القولَ أنَّ الرضيَّ: «علَّلَ مذهبَ سيبويه في المسألةِ بعدمِ وجودِ نظيرٍ له في كلام العرب»[3].

ويتلاقى مع شذوذِ (حيوانٍ) قلةُ كونِ الفاءِ واللام واوَينِ في الاسمِ، ومثالُه عند أبي علي كلمةُ (واوٍ). قال: «ألا ترى أنه لم يجيءْ مثلُ وَعَوْتُ، وقد جاءَ في اسمٍ واحدٍ، وهو قولُهم: وَاوٌ، والقياسُ في الألفِ منها أن تكونَ منقلبةً عن ياءٍ»[4].

حَتْمُ أبي علي بأنّ أصلَ ألفِ (واوٍ) ياءٌ رَدَّ به حكماً قولَ الأخفش، لأنّ الأخيرَ يرى أنّ أصلَ الألفِ واوٌ، وهو مَردودٌ عند ابنِ جني وشيخِهِ؛ لأنه ليسَ في كلامِ العرب ما يكون جميعُ أصولِهِ واواتٍ. قال ابنُ جني: «فأما الألفُ من (واوٍ) فحملَها أبو الحسنِ على أَنها منقلبةٌ من واوٍ... ورأيتُ أبا علي ينكِر هذا القولَ، ويذهَبُ إلى أنّ الألفَ فيها منقلبةٌ عن ياءٍ، واعتمدَ في ذلك على أنه إذا جَعَلها من الواوِ كانت الفاءُ، والعينُ، واللامُ كلُّها لفظاً واحداً، قال: وهذا غيرُ موجودٍ»[5].

نظيرُ اجتماعِ الواوينِ في لفظ (واوٍ) اِجتماعُهما في (أَوَّلَ) من الصفاتِ، فهذه الكلمةُ نادرةٌ عند أبي علي؛ لأن الفاءَ والعينَ واوانِ. قال: «القولُ في حروفِ (أَوَّلَ): حروفُها واوانِ ولامٌ،

---

(١) أي ابن الحاجب.

(٢) شرح الشافية للرضي ٧٣/٣ وينظر الكتاب ٤٠٩/٤.

(٣) الأصول الصرفية عند رضي الدين ٩٦.

(٤) المسائل الحلبيات ٨.

(٥) سر الصناعة ٥٩٨.

وهي كلمةٌ نادرةٌ لا نعلمُ لها نظيراً في كلامِهم؛ لأنه لم تجيءِ الفاءُ واواً والعينُ كذلك إلا في هذا الحرفِ، والبصريونَ يذهبونَ في حروفِها إلى هذا الذي ذكرتُ»[1].

انصرافُ أبي علي إلى ذكرِ البصريينَ يحتملُ أنه أراد ردَّ قولِ الفراءِ الذي ذهبَ إلى أنَّ الفاءَ والعينَ في (أَوَّلَ) إما واوٌ وهمزةٌ، أو همزتانِ، ودَفَعَ ابنُ جني قول الفراءِ محتجًّا بأنه لم يأتِ في الكلامِ ما يشهدُ بذلك. قال: «وحَكى ثعلبٌ عن الفراءِ أنَّ (أَوَّل) يجوزُ أن يكونَ من (وَأَلتُ)، ويجوز أن يكون من (أُلْتُ)، فإذا كان من (وَأَلتُ) فهو في الأصلِ: أَوْأَل، وإذا كان من: (أُلْتُ) فهو في الأصلِ: أَأْوَلُ، والقياسُ يحظِّرُ أن يجوزَ فيه شيءٌ من هذينِ المذهبينِ، لأنه لو كان الأصلُ أَوأَلَ لجازَ أن يجيءَ على أصلِهِ، ولم نسمعْهُم نطقُوا بهِ هكذا»[2].

ولو ذهبنا إلى المنسوبِ لوجدنا أنّ (طيِّئًا) مما فيه ياءانِ، فإنْ نُسِبَ إليه حُذفتِ الثانية وبقيتِ الأولى الساكنةُ لتنقلِبَ ألفاً في الشذوذ. قال ناظرُ الجيش: «القياسُ أن يقالَ: طيْئيٌّ في النسبِ إلى [طيِّىءٍ][3]، لكنهم شَذّوا فيه فقالوا: طائيٌّ بقلبِ الياءِ الساكنةِ المفتوحِ ما قبلَها ألفاً»[4].

هذا النمطُ من الشذوذِ في القلبِ يراه الحسينُ الرومي مخصوصاً بالنسَبِ. قال: «قولُه[5]: مختصًّا بحالِ النسبةِ، لأنّ القلبَ إنما نشأَ من النسبةِ، إذ لو لم ينسَبْ إليه لا يكون فيه قَلبٌ»[6].

وزادَ ابنُ الحاجب أنْ حَكَمَ بلزومِ الشذوذِ في (طائيٍّ). قال: «وطائيٌّ شاذٌّ لازمٌ»[7]. قال اليزديُّ في الشرحِ: «لازمٌ في الاستعمالِ إذ لا يقال: طيْئيٌّ»[8].

---

(١) المسائل الشيرازيات ٣.
(٢) المنصف ٢٠٢/٢.
(٣) في المطبوع: طَيي.
(٤) تمهيد القواعد ٤٦٩٩/٩.
(٥) أي الجاربردي.
(٦) مجموعة الشافية ١٠٩/١.
(٧) شرح الشافية للرضي ٢٠٩/٣.
(٨) شرح الشافية لليزدي ٩٣٤.

ويحصُلُ التَّكرارُ في جمعِ المعتلّ اللام كما في (ثُديٍّ، وعُصيٍّ)، القياسُ عند سيبويه أن ينتهيَ هذا الجمعُ بالياءِ المثقَّلةِ، لذا حكم بقلَّةِ (نُحُوٍّ). قال: «والوجهُ في الجمع الياءُ، وذلك قولُكَ: ثُدِيٌّ وعُصِيٌّ؛ لأنّ هذا جمعٌ كما أنّ أَدْلِياً جمعٌ، وقد قال بعضُهم: إنكُم لَتَنظرونَ في نُحُوٍّ كثيرةٍ، فشبَّهوها بـ(عُتُوٍّ) وهذا قليلٌ، وإنما أراد جمعَ (النَّحْوِ)»[1].

مما تقدَّم يتبيَّنُ أنَّ شذوذَ المضاعَفِ من المعتلّ يتعلقُ بما يطرأُ عليه من الإعلالِ للتخفيفِ، وأنّ حالَ المعتلِّ في ذلك كحالِ المضاعَف من الصحيحِ، لأنّ فصاحةَ العربية تأبى أن يكثرَ في مفرداتِها توالي الأمثالِ.

٢ – الشذوذُ والقياسُ في إعلالِ الفعلِ المعتلِّ من المضاعَف:

ما فيه تكريرٌ من الأفعالِ المعتلةِ حالُهُ كحالِ الأسماءِ والصفاتِ من حيث الدخولُ في الشذوذِ وأحكامِهِ، ونبدأُ بما يقولُه المبردُ عن قلةِ كونِ الفاءِ واللامِ ياءَين، معلّلاً ذلك بأن القياسَ يقضي بخلوِّ العربيةِ من اسمٍ أو فعلٍ فاؤه ولامُه واوانِ، أما الياءُ فجاء منها (يَدَيْتُ) في القليلِ لخفّتِها. قال: «لا يكون فِعْلٌ ولا اسمٌ موضعُ فائِهِ واوٌ، ولامُهُ واوٌ، لا يكونُ في الأفعالِ مثلُ وَعَوْتُ، وأما الياءُ فقد جاء منها لخفّتِها، وذلكَ قولُكَ: يَدَيتُ إليه يداً، وهو مع ذلك قليلٌ، لأنّ بابَ سَلَسٍ، وقَلَقٍ أقلُّ من باب ردَّ»[2].

خفةُ الياءِ التي أشارَ إليها المبردُ تدلُّنا على علةِ جوازِ كون الفاءِ والعينِ واللام ياءاتٍ في (يَيَّتُ)، وعلَّلَ ابنُ جني هذا المثالَ بمشابهةِ الياء غيرَها من الحروفِ التي تُضاعَفُ. قال: «وقد يكون التضعيفُ في الياءِ كما يكون في سائرِ الحروفِ... قالوا في الفعلِ: يَيَّيْتُ ياءً حسنةً، أي كتبتُ ياءً على أنّ ذلك شاذٌّ»[3].

---

(١) الكتاب ٣٨٤/٤، وعتى الشيخ عُتيا كَبِر وولى، القاموس (عتو).

(٢) المقتضب ١٥٠/١.

(٣) سر الصناعة ٧٢٩.

ولا يكاد ينفصِلُ عما تقدّمَ من الإشارةِ إلى غرضِ الخفةِ في الياءِ اختيارُ بعضِ العربِ حذفَ إحدى ياءَي (يَسْتَحْيِيْ) للتخفيفِ، إذ يرى ناظرُ الجيش أنَّ بعضَهم يحذفونَ اللامَ كما يحذفونَ لامَ (يَجيءُ)، وبعضَهم يحذفون العينَ. قال: «لا مقتضَى لحذفِ لامِ يجيءُ ويسوءُ التي هي الهمزةُ، ولهذا أطبقتِ العربُ على عدم الحذفِ إلا قليلاً منهم... وكذا حذفُ الياءِ من يَستحْيِيْ، وقولُ المصنفِ (وإحدى ياءَي يَستَحْيِيْ) يُفهَمُ منه أنّ المحذوفَ يجوزُ أن يكونَ لامَ الكلمةِ، ويجوزُ أن يكونَ عينَها، أما كونُه اللامَ فوجهُهُ أنّ المحذوفَ من: يجيءُ، ويسوءُ إنما هو اللامُ، ولا شكّ أن الأطرافَ محلُّ التغييرِ.. وأما إذا كان المحذوفُ العينَ فالحركةُ التي عليها تُنقَلُ إلى الحاءِ التي هي فاءُ الكلمةِ، فيلتقي حينئذٍ ساكنانِ: الياءُ التي هي عَينٌ، والياءُ التي هي لامٌ فتحذَفُ الأولى لالتقاءِ الساكنينِ، والنطقُ بالكلمةِ بعد الحذفِ واحدٌ، وهو يَستحِيْ»[1].

وتقدَّمَ أنّ قلبَ الياءِ الساكنةِ ألفاً في (طائيٍّ) شاذ[2]، مثلُهُ قلبُها ألفاً في: حَاحَيتُ، وعَاعَيتُ، وهَاهَيتُ، ويحدّثنا ابنُ جني بأنّ وجهَ القلبِ ثقلُ توالِي ياءَينِ بينهما حرفٌ واحِدٌ، وأنّ ذلك اختصَّتْ بهِ هذه الكلماتُ الثلاثُ. قال: «اعلمْ أنّ: حاحَيتُ، وعاعَيتُ، وهاهَيْتُ أصلها: حَيْحَيْتُ، وعَيْعَيتُ، وهَيْهَيتُ، وهي من مضاعفِ الياءِ، ونظيرُهُ: قَوقَيتُ، وضَوضَيتُ من مضاعَفِ الواوِ، وإنما قلبُوا الياءَ ألفاً لِشَبَهِها بها كما قال أبو عثمانَ؛ ولأنهم أيضاً كرِهوا تكرُّرَ الياءَينِ وليس بينهما إلا حرفٌ واحدٌ... ولم يجيء من هذا القبيلِ – فيما ذكروا – إلا هذه الثلاثةُ الأحرفِ، ووزنُها: فَعْلَلْتُ»[3].

---

(١) تمهيد القواعد ٥٢٠٩/١٠، وينظر التسهيل ٣١٤.

(٢) ينظر الصفحة ٥١.

(٣) المنصف ١٧٠/٢، حاحى وعاعى: يقال: عاعى بالغنم وحاحى عيعاءً وحيحاءً وهو زجرها (ذيب اللغة ٢٥٩/٣)، هاهيت: يقال: هي وها من زجرِ الإبلِ هيهيت ا هيهاءً وهيهاةً (ذيب اللغة ٤٨٣/٦)، قَوقيت: القَوقاة صوت الدجاجة (ذيب اللغة ٣٧١/٩)، ضوضيت: الضوضاةُ والضوضاءُ أصوات الناسِ، اللسان (ضوو).

ويؤازرُ قولٌ لعبدِ القاهر ما ذهبَ إليه ابنُ جني من أنّ وزنَ (حَاحَيتُ) ونَحوِه: فَعْلَلْتُ، وهو أنّ مصدَره على وزنِ فَعْلَلَةٍ المختصِّ بالرباعي، ونصُّهُ: «قالوا في مَصدَرِهِ: الحاحاةُ، والهاهاةُ، فبنَوهُ على فَعْلَلَةٍ، وفَعْلَلَةٌ مخصوصةٌ بالرباعيِّ نحو: دَحرجتُ دَحَرجةً، وقَلْقلتُ قلْقَلةً، ولاحَظَّ لـ(فاعَلْتُ) فيها بوجهٍ»[1].

د – إعلالُ اللفيفِ غيرِ المضاعَفِ بين قياسِ المعتلّ والشذوذِ عنه:

تختصُ تسميةُ اللفيفِ بالمعتلّ، فإن كانتِ الفاءُ والعينُ، أو العين واللامُ حرفي علةٍ فهو مقرونٌ، أما ما فاؤُه ولامُه حرفا علةٍ فهو مفروقٌ. قالَ ابنُ الحاجب: «وبالفاءِ والعينِ، أو بالعينِ واللامِ لفيفٌ مقرونٌ، وبالفاءِ واللامِ لفيفٌ مفروقٌ»[2].

من اللفيفِ المقرونِ ما يكون اسماً فاؤُهُ واوٌ، وعينُهُ ياءٌ، أو فاؤُهُ ياءٌ، وعينُهُ واوٌ، هذا النحوُ من الأسماء يراه ابنُ عصفور قليلاً، لم يأتِ في الأفعالِ؛ لِما يلزمُ من تتالي الإعلالِ على الفعلِ، أو الثقلِ، سواءٌ أكانت فاؤُهُ واواً، وعينُه ياءً، أو العكسُ. قالَ: «وأما كونُ الفاءِ واواً، والعينِ ياءً نحو: وَيلٍ، ووَيْحٍ، ووَيْبٍ، ووَيْسٍ، أو بالعكسِ نحو يَومٍ، فإنّ ذلك قليلٌ جدًّا، ولم يجئْ منه فِعلٌ أصلاً؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى ما يُستثقَلُ من توالي الإعلالِ، وذلك أنكَ لو بنيتَ من مثلِ: وَيلٍ فِعلاً على وزن فَعَلَ مفتوحِ العينِ لكان المضارعُ على وزنِ يفعِلُ بكسرِ العينِ، فيجبُ حذفُ الواوِ كما تُحذَفُ في بابِ: وَعَدَ يَعِدُ، ويجب إعلالُ العينِ كما تُعلُّ في بابِ يَبِيعُ... وكذلك أيضاً يَومٌ، لو بُني منه فِعْلٌ على فَعَلَ، أو فَعُلَ، بفتح العينِ أو ضمِّها لكان المضارعُ على يفعُلُ، فكنتَ تقولُ: يَيُومُ... وذلك ثقيلٌ»[3].

ربطُ ابنِ عصفورٍ خلوَّ العربية من أفعالٍ على مثالِ (وَيلٍ ويَومٍ) باتقاءِ توالي الإعلالِ في الفعلِ نجدُ له نظيراً في صحةِ العينِ في: رِوَاءٍ، وطِواءٍ، فإنّ القياسَ عند ابن جني قلبُ العينِ

(١) المقتصد ١٥٦٩.

(٢) شرح الشافية للرضي ٣٢/١.

(٣) الممتع ٥٦٧، الويل: حلولُ الشر، القاموس (ويل)، ويح: كلمةُ رحمة القاموس (ويح)، ويب كَوَيلٍ، القاموس (ويب)، ويس: كلمة رأفة القاموس (ويس).

ياءً لتوفُّرِ شروطِها، لكنْ مَنَعَ منه توالي الإعلالِ. قال: «ثُمَّ ألا ترى إلى صحةِ: طِواءٍ، ورِواءٍ جمعِ طَيَّانٍ، ورَيَّانٍ، فيه الجمعيةُ، وأنّ عينَ واحدِهِ ساكنةٌ، بل معتلةٌ، وقبلَ عينِهِ كسرةٌ، وبعدَها ألفٌ، لكنْ بقي عليكَ أنّ لامَه معتلَّةٌ، فكرهوا إعلالَ عينِهِ لئلّا يجمعوا بين إعلالينِ»[1].

صحةُ عينِ طِوَاءٍ لا مدخلَ لها إلى (نِواءٍ)جمع (ناوٍ) عند ابنِ يعيش؛ لأنّ العينَ متحركةٌ في الواحدِ، وغيرُ معتلةٍ. قال: «وأما نِواءٌ في جمعِ ناوٍ فليسَ من قبيلِ طِوَاءٍ؛ لأنّ الواوَ لم تكن ساكنةً في الواحد، ولا معتلَّةَ فَصَحَّتْ في الجمعِ»[2].

اللفيفُ المعتلُّ العينِ واللام قد يكونُ الخروجُ على الأصلِ أو القياسِ فيه كثيراً لغرض التخفيفِ، ومنه عندَ المبردِ تكسيرُ (قَرنٍ أَلوَى) على (قرونٌ لِيٌّ) والقياسُ (لُيٌّ) قال: «تقولُ: قرنٌ أَلوى، وقرونٌ لُيٌّ، وإن شئتَ قلتَ: لِيٌّ، والأصلُ الضمُّ، وإنما دخلَ الكسرُ من أجلِ الياءِ؛ لأنّ جمعَ أَفعلَ فُعْلٌ إذا كان أَفْعَلُ نعتاً، نحو أَحْمَرَ وحُمرٍ، ولكنّ الكسرَ في هذا أكثرُ لخفَّتِهِ»[3].

نخلصُ من ذلكَ إلى أنّ اللفيفَ غيرَ المُضاعَفِ يُقارِب ما يحصُل فيه حالَ المضاعفِ من المعتلِّ والصحيحِ؛ أي أنَّ الخروجَ على القياسِ فيه مقرونٌ بعلةِ الخفةِ وما تستلزمُ من الإعلالِ لتحقيقِ السهولةِ في الأداءِ.

---

(١) الخصائص ١٥٩/١، الطيان من الطوى، وهو الجوع (ذيب اللغة ٢٦/١٤).

(٢) شرح المفصل ٨٨/١٠.

(٣) المقتضب ١٨٢/١، قرن ألوى: معوج، القاموس (لوي).

نتائج الفصل الأول

١ – مصطلحاتُ علمِ التصريف، أو الأصولِ، أو القياسِ التصريفي، أو القاعدةِ تدلُّ على ما تواضَعَ عليه النحاةُ، وعلَّلوا به أَحوالَ الأبنيةِ.

٢ – لا نستطيعُ أن نتصوَّر استقلالَ الشاذ عن القياسيّ، لأنّ ما شذَّ عنه مظهرٌ له، لذا سيأتي ذكرُ الشذوذِ في الفصولِ القادمة.

٣ – ليسَ الشاذُّ شيئاً قديماً سبقَ وجودَ اللغةِ، وأنّه الآن كالبقايا فيها كما ذهبَ إلى ذلك الدكتور رمضان، ونصُّهُ: «وهذه البقايا الصرفيةُ من النظامِ القديمِ تبدو في صورةِ الشواذِّ في داخلِ النظامِ الجديدِ، ونؤثِرُ أن نسميَها بالركامِ اللغوي»(١).

قولُ الدكتور رمضان يتعارضُ مع حقيقةِ الشاذ، لأنّ ابن جني نصَّ على أَنّ النحاةَ إذا قالُوا: أصلُ: قامَ: قَوَمَ فإنهم لا يَعنونَ أنَّ العربَ نَطقَتْ بـ(قَوَمَ) مدةً من الزمنِ، ثم قالوا (قامَ)، وإنما المرادُ أنه لو جاءَ (قامَ) على الأصلِ لقيلَ: قَوَمَ من غير التقيُّدِ بالزمن. قال: «ينبغي أنْ يُعلَمَ أنه ليسَ مَعنى قولِنا: إنه كانَ الأصلُ في قامَ، وباعَ: قَوَمَ وبَيَعَ... أَننا نريدُ بهم أَنَّهُم قد كانوا نطقُوا مُدةً من الزمانِ بـ(قَوَمَ وبَيَعَ) ونحوِهما مما هو مُغيَّرٌ، ثم إنهم أَضربُوا عن ذلكَ فيما بعدُ، وإنَّما نريدُ بذلكَ أنَّ هذا لو نُطِقَ بهِ على ما يوجِبُهُ القياسُ بالحملِ على أَمثالِهِ لقيلَ: قَوَمَ وبَيَعَ»(٢).

٤ – لم يَقرنِ النحاةُ ألفاظَ الشاذ، والقليلِ، والنادر ونحوِ ذلك من المصطلحات بنصوصٍ يقولون فيها: نحنُ لا نجيزُ ذلك، أو: كان على العربَ أنْ يقولوا كما نريدُ، وإنما أرادوا إظهارَ مراتبِ الأمورِ في علمِ التصريف، لذا خصُّوا ما خالف قياسَهم بأنه يُحفظ، وهذا خلافُ ما ذهبَ إليه الدكتور سليمان ونصُّهُ: «معظمُ الصرفيين لا يجيزونَ ما يصفونَه بالقلةِ من الظواهرِ، خاصةً إذا ما رافقَها علةٌ ما، وغالباً ما كانوا يضيفون إليها بعضَ الأوصافِ التي تؤكد عدمَ إجازتِها عندَهم»(٣).

---

(١) التطور اللغوي ١٢.

(٢) المنصف ١٩٠/١.

(٣) ما لم يطرد في بنية الكلمة العربية ٧٩ وينظر ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف ٩٨.

الفصل الثاني

صور القياس التصريفي

أولاً – معنى الصور في القياسِ التصريفي:

من معاني الصورةِ دلالتُها على النوعِ والصفةِ. قال الفيروزآبادي: «الصُّورةُ بالضمِّ الشكلُ ج صُوَرٌ، وصِوَرٌ كِعنَبٍ، وصُوْرٌ... وتُستعمَلُ الصُّورة بمعنى النوعِ والصفةِ»(1).

دلالةُ الصُّورة على النوعِ تَنطبقُ على القياسِ التصريفي؛ لأنّ لَهُ أَنواعاً، منها الحملُ على الظاهرِ، واختصاصُ المعتلِّ بأحكامٍ ليست لغيرِه، وعدمُ الاعتدادِ بالعارضِ، ونحوُ ذلكَ من المسالكِ التي يوجِّهُ بها النحاةُ تصريفَ الأبنيةِ. «ولكنْ مهما اختلفت صُوَرهُ، وتشعّبتْ مسالِكُهُ فإنَّ وراءَ هذه الصورِ، والمسالكِ المتباينةِ في الظاهرِ معنًى يجمع بينَها، وهو التلازمُ بين أمرينِ يستدعي أحدُهما الآخرَ على وجهِ الضرورةِ، أو ما يشبُه الضرورةَ أو يقاربُها»(2).

استدعاءُ الشيءِ لغيرِه في علمِ التصريفِ يُبتغَى منه بيانُ الجوانبِ المشتركةِ في الأبنيةِ من حيث الإعلالُ، والزيادةُ، والإدغامُ وغيرُ ذلك، ويتعلَّقُ كلُّ هذا بالنصِّ، والنصوصُ في التصريف أَبنيةٌ، دليلُنا في ذلك قولُ ابن يعيشَ في قلبِ حرفِ العلة همزةً بعدَ الألفِ في (عَيائِلَ)، إذ رأى أنَّ قلبَ الياءِ همزةً نصٌّ على أنها كالواوِ التي انقلَبتْ همزةً في (أوائِلَ)، قال: «وأصلُ الهمزِ في الواوينِ، وأبو الحَسَنِ لا يرى الهمزَ إلا في الواوينِ لثقلِهما، ويَحتجُّ بقولِهم في تكسيرِ ضَيْونٍ: ضَياوِنُ من غيرِ همزٍ، قال أبو عثمانَ: سألتُ الأصمعيَّ عن عَيِّلٍ، كيف تكسِّرهُ العربُ؟ فقال: عَيائِلُ، يَهمزونَ كما يهمزونَ في الواوينِ، وهذا نصٌّ في محلِّ النزاع للخليلِ وسيبويه، وأما ضَيونٌ وضياونُ فهو شاذٌّ، كأَنَّهُ خرجَ منبهةً على الأصلِ كالقَوَدِ والحوَكةِ»(3).

التنبيهُ على الأصلِ كما يبدو من كلامِ ابن يَعيشَ معناهُ أصلُ الوضعِ قبلَ اطرادِ التغييرِ في نظائرِ (ضَياوِنَ)، لأنَّ استمرارَ التغييرِ في تلك النظائرِ وَضَعَ له النحاةُ قاعدةً هي أنَّ الواوَ

---

(1) القاموس (صور).

(2) القياس في النحو ٧٧.

(3) شرح الملوكي ٤٨٨ وينظر الكتاب ٣٦٩/٤ والمنصف ٤٤/٢، والعيلُ واحد العيال (سفر السعادة ٣٨٨)، والضيونُ: السنور الذكر (سفر السعادة ٣٣٩)، القَود: القصاص، القاموس (قود)، الحوكةُ جمع حائك، القاموس (حوك).

والياءَ تخرجانِ عنِ أَصلِ وَضعِهِما بتحوّلِهما إلى همزةٍ بعد ألفِ الجمعِ في نحو (أَوائِلَ)، ودليلُ ذلك صحةُ واوِ (ضياونَ).

ثانياً – الحملُ على القليل في القياس التصريفي:

يبدو من كلامِ النحاة أنَّ المقيسَ عليه قد يكونُ قليلاً. قال السيوطيُّ: «ليس من شرطِ المقيسِ عليه الكثرةُ، فقد يقاسُ على القليلِ لموافقتِهِ للقياسِ، ويَمتنعُ على الكثيرِ لمخالفتهِ لهِ»[1].

وسيبويه ممن ينتصرونَ أحياناً لاتخاذِ القليلِ أصلاً يقاسُ عليه، يقول: «فإنْ أَضفتَ إلى عَدُوَّةٍ قلتَ: عَدَوِيٌّ من أجلِ الهاءِ، كما قلتَ في شَنوءةٍ: شَنَئِيٌّ»[2].

قولُه (كما قلتَ) دليلُ حَملِهِ (عَدَويٌّ) على نصٍّ لم يأتِ غيرُه، شاهدُ ذلك أنّ ابنَ جني روَى عن الأخفشِ ما يوافق قولَ سيبويه، قال: «قال أبو الحسنِ: فإن قلتَ: إنما جاءَ هذا في حرفٍ واحدٍ – يعني شنوءةَ – قالَ: فإنَّه جميعُ ما جاءَ... وتفسيرُهُ أنّ الذي جاءَ في فَعولةٍ هو هذا الحرفُ، والقياسُ قابلُهُ، ولم يأتِ فيه شيءٌ يَنقضُه»[3].

احترازُ ابن جني من أنَّه لم يأتِ ما ينقضُ اتخاذَ (شَنَئِيٍّ) أصلاً، لا يبعُد أنَّه أرادَ انعدامَ النظيرِ، يؤيدُ هذا نَفيُ ابنِ عصفورٍ الشذوذَ أو مخالفةَ القياسِ عن (عَيائِلَ)؛ لأنَّه لا نظيرَ له؛ أي أنَّه نصٌّ برأسِهِ، قال: «فإن قالَ قائلٌ: فلعلَّ قولَهم في جمعِ عَيِّلٍ عَيائِلُ شاذٌّ، لذلك لم يُسمَعْ مِنْ ذلك إلا هذه اللفظةُ؛ فلا ينبغي أن يُقاسَ عليهِ، فالجوابُ أنَّه... لا ينبغي أن يُعتقَدَ فيه الشذوذُ لِأنَّه لم يرِدْ له نظيرٌ غيرُ مهموزٍ، فيُجْعَلَ الهمزُ في هذا شذوذاً»[4].

---

(١) فيض نشر الانشراح ٧٧٥.

(٢) الكتاب ٣٤٥/٣، قال أبو عبيد: «قال أبو عبيدة: الرجل الشنوءَةُ الذي يتقزز من الشيء، وأحسِبه قال: إنما سمي أزد شنوءةَ لهذا» (الغريب المصنف ٥٩٢/١).

(٣) الخصائص ١١٦/١.

(٤) الممتع ٣٤٥.

القياسُ على القليل يدخُلُ في بابِ ذي الزيادةِ لإثباتِ أَصالةِ حرفٍ أو زيادتِهِ، مِن ذلك أنّ همزةَ (أَنْبَجَانَ) زائدةٌ عند سيبويه قال: «ويكونُ على أَفْعَلانٍ، وهو قَليلٌ، لا نَعلمُهُ جاءَ إلا أَنْبَجَانٌ، وهو صِفةٌ، يقال: عجينٌ أَنْبَجَانٌ، وأَرْوَنانٌ، وهو وَصْفٌ»[1].

وتابعَ اليزديُّ سيبويه محتجاً بأنهُ لو كانتِ الهمزةُ أصليةً في أَرْوَنانٍ لكان الوزنُ فَعْوَلانَ، وهو غيرُ موجودٍ، أي لا بدَّ من أن يكونَ الوزنُ أَفعلانَ حملاً على (أَنْبَجانَ). قال: «قولُه[2]: (وهمزةِ أَرْوَنانٍ)؛ أي هي زائدةٌ لاواوهُ، والألفُ والنونُ زائدتانِ باتفاقٍ؛ لأنه إما أن يكونَ أَفْعَلانَ أو فَعْوَلانَ، الثاني مُنتفٍ، فيكونُ الأولَ، وقولُه: (وإن لم يأتِ إلا أَنْبَجَانٌ)؛ أي وإن لم يرد لِأَفْعَلانَ إلا نظيرٌ واحدٌ، وهو أَنْبَجَانٌ، فالحملُ عليه أَولَى من الحملِ على المعدومِ»[3].

وقد يوفِّق النحاةُ بين الحملِ على القليلِ، والحملِ على الكثيرِ في تعيينِ الزائدِ، من هذا زيادةُ الواوِ في (حَوْلايا)، الرضيُّ قَضَى بزيادتِها؛ لأَنَّهُ يكثرُ زيادةُ الواوِ الساكنةِ؛ ولأَنَّه ثَبتَ وزنُ فَوْعَالٍ الذي يدلُّ على أصالةِ الياءِ. قال: «قولُه[4]: (وواوُ حَوْلايا دون يائِها) قد ذكرنا أنّ فوْعَالَا، وفَعْلايا لم يَثبُتا، إلا أنّ الحكمَ بزيادةِ الواوِ أَولى، لكونِ زيادةِ الواوِ الساكنةِ أكثرَ من زيادة الياءِ المتحركةِ، وأيضاً فَوْعالٌ كتوْرابٍ ثابتٌ، وإن لم يثبت فَوْعالَا بالألفِ»[5].

ولا يبعد أنه أرادَ بالإشارةِ إلى ثبوتِ (تَوْرابٍ) الحملَ على القليل؛ لأنَّ سيبويه حَكَم بقلَّةِ هذا الوزنِ. ونصُّه: «ويكونُ على فَوْعالٍ، وهو قليلٌ، قالوا: تَوْرابٌ، وهو اسمٌ للترابِ»[6].

---

(١) الكتاب ٢٤٨/٤، الأنبجانُ: العجين العظيم المختمر، والظاهر أن فيه لغةَ الأنبخان (تفسير غريب الكتاب ٤٠)، الأرونانُ: الشديد (تفسير غريب الكتاب ٣٣٣).

(٢) أي ابن الحاجب.

(٣) شرح الشافية لليزدي ٦٨٤.

(٤) أي ابن الحاجب.

(٥) شرح الشافية للرضي ٣٩٣/٢، حولايا قريةٌ كانت بنواحي النهروان، معجم البلدان ٣٧٠/٢ (حولايا).

(٦) الكتاب ٢٦٠/٤.

ثالثاً – الحملُ على الظاهر في القياس التصريفي:

نمهدُ لهذه الصورةِ من القياسِ التصريفيِّ بالإشارة إلى أنّ الحملَ على اللفظِ بمعنى الحملِ على الظاهرِ، لأنّ عبدَ القاهرِ أَجراهُما في كلامِه على جمعِ فَعِيْلٍ جمعَ التكسيرِ أو السلامةِ، قال: «اعلم أنّ مَريضاً بمنزلةِ ظَريفٍ في اللفظِ، ولكنَّه لما شاكَلَ نحو قَتيلٍ في المعنى من حيثُ إنّ هذه الأوجاعَ ليسَتْ ممّا يستحبُّه الإنسانُ صار المريضُ بمنزلةِ الجريحِ في أنه فُعِلَ به شيءٌ، فجُمعَ على فَعْلَى نحو: مَرْضَى... وأما إذا قيل: مِراضٌ ومَريضونَ، وهُلَّاكٌ وهالِكونَ فَعلَى الظاهرِ، وهو أنْ يكون كظريفٍ»(1).

١ – توجيهُ النحاةِ لتصريفِ الأبنيةِ بين التسليمِ بالظاهر وضرورةِ التأويل:

يستجيدُ بعض النحويينَ الأخذَ بالظاهرِ ما لم يدفعْ شيءٌ إلى تركِهِ، ومنهم ابنُ جني الذي يحثُّ على اتخاذِ ظاهرِ المقلوبِ أصلاً. قال: «اعلم أنّ كلَّ لفظينِ وُجِدَ فيهما تَقديمٌ وتأخيرٌ، فأمكنَ أن يكونا جميعاً أَصلينِ ليسَ أحدُهما مقلوباً عن صاحبِهِ فهوَ القياسُ الذي لا يجوزُ غيرُهُ، وإنْ لم يكن ذلك حَكمتَ بأنّ أَحدَهما مَقلوبٌ عن صاحبِهِ، ثم أَريتَ أيُّهما الأصلُ، وأيُّهما الفرعُ»(2).

في قولِ ابن جني دلالةٌ على أنّ البقاءَ على ظاهرِ الشيءِ في الحكمِ على المقلوبِ قياسٌ في التصريفِ، وربما ذهبَ هذا المذهبَ لاتقاءِ القولِ بالقلبِ، لأنه ليس قياسياً، قال الرضيُّ: «وليسَ شيءٌ من القلبِ قياسيًّا إلا ما ادَّعى الخليلُ فيما أَدى تركُ القلبِ فيه إلى اجتماعِ الهمزتينِ كجاءٍ و[شواءٍ] (3) فإنه عند قياسيٌّ»(4).

---

(١) المقتصد ٩٧١.

(٢) الخصائص ٦٩/٢.

(٣) في المطبوع: سواءٍ، والصواب إعجام السين.

(٤) شرح الشافية للرضي ٢٤/١ وينظر الكتاب ٣٧٧/٤، وشواءٍ جمع شائية، اسم فاعلٍ من: شأوت، أي سبقت، وهو ناقص مهموز العين (شرح الشافية للجاربردي ٤٧٩)، يقال: شأوت القوم شأواً، وشأيتهم شأياً: سبقتهم (الغريب المصنف ٦١/٢).

والقلبُ في (آدُرٍ) يشهدُ لما قالَهُ الرضيُّ، إذ يرى ابنُ سيده أنّ الأصلَ: أَدْوُرٌ، ثم قُلبتِ الواوُ همزةً لتحركِها، وبعدَ القلب المكاني حلَّتِ العينُ محلَّ الفاءِ، والقياسُ تصحيحُها؛ لأنّها صارت ساكنةً، لكنْ طرأَ عليها قَلْبٌ آخرُ، إذ صارتْ أَلفاً بعدَ همزةِ أَفْعُلٍ. قال: «وحَكَى أبو الحسنِ: دارٌ وآدُرٌ، والقولُ في هذا أنه كان أَدوُرٌ، فلما تحركتِ الواوُ بالضمِّ قُلبتْ همزةً كما قُلِبتْ في أَثؤُبٍ، فلما قلبتِ العينُ إلى موضعِ الفاءِ بَعْدُ مَضَى القلبُ فيه، وكان القياسُ فيه إذا قُدِّمَ إلى موضعِ الفاءِ أَن تعودَ واواً لِسكونها، وزَوالِ الضمةِ عنها، إلا أنه لـمّا... اجتمعتِ الهمزتانِ في الكلمةِ، والثانيةُ ساكنةٌ، والأُولَى مَفتوحةٌ قُلبت أَلفاً»(١).

ويرى ابنُ جني أنّ الأجوفَ اليائيَّ من الأسماءِ الثلاثيةِ قياسُهُ الحملُ على الظاهرِ، وهو متابعٌ في قولِهِ هذا مذهبَ سيبويه، قال: «ظاهرُ أمرِ العينِ من صِيقٍ أنها ياءٌ حملاً على الظاهرِ، وكذلك مأخذُ هذا النحوِ، أَلَا ترى سيبويه حَمَلَ سِيْداً على أنّ عينَهُ ياءٌ، فقال في تَحقيره سُيَيْدٌ حملاً على ظاهرِ أمرِهِ»(٢).

سيبويه يأخذ بالظاهرِ أيضاً في تقديرِ حذفِ واوِ اسمِ المفعولِ من الأجوفِ في رأيِ ابنِ الشجري الذي بهذا الوجهِ من القياسِ رَدَّ قولَ الأخفشِ أَنَّ المحذوفَ من (مَبْيوعٍ) عينُهُ، لأنه لم يأتِ في الكلامِ مَبُوعٌ. قال: «ومن حُجةِ سيبويه والخليلِ أنّ الظاهرَ من ثباتِ الياءِ حذفُ واوِ مفعولٍ، فثباتُ الياءِ في مَبِيْعٍ يدلُّ على أَنَّ المحذوفَ واوُ مَبْيوعٍ، ولو كانتِ الياءُ ذاهبةً، والواوُ ثابتةً لقالوا: مَبُوعٌ، وادّعاءُ الأَخفشِ أن ياءَ مَبِيْعٍ أصلُها واوُ مَبْيُوعٍ ليس بظاهرٍ، والأخذُ بالظاهرِ أَولى»(٣).

وبعضُ الأبنيةِ لها أكثر من لغةٍ، مِن ذلكَ (طاحَ يطِيحُ)، و(تاه يَتِيْهُ)، الخليلُ حَمَلَهما على لغةِ: حَسِبَ يَحسِبُ في قولِ مَن قال: طوَّحتُ وتوَّهتُ، أما مَنْ قال: طيَّحتُ وتَيَّهتُ فـ(يَطِيحُ

(١) المخصص ١١٥/٥-١١٦.

(٢) التنبيه ٥٧/ب، وينظر الكتاب ٤٨١/٣، وفيه سيد بدل سيد، والصواب كسر السين وتخفيف الياء كديك، وفيلٍ (الخصائص ٢٥١/١)، الصيق: الريح المنتنةُ، وهي من الدواب (الغريب المصنف ١٩٥/١).

(٣) أمالي ابن الشجري ٣٢٠/١ وينظر الكتاب ٣٤٨/٤.

ويَتِيهُ) عنده قياسٌ، قال سيبويه: «وأما طاحَ يطِيحُ، وتاهَ يَتِيهُ فزعمَ الخليلُ أَنَّهما فَعِلَ يَفعِلُ بمنزلة: حَسِبَ يَحسِبُ، وهي من الواوِ، ويدلُّكَ على ذلكَ: طوَّحتُ وتوَّهتُ، وهو أطوحُ مِنه، وأَتوَهُ منه... ومَن قال: طَيَّحتُ وتيَّهتُ فقد جاءَ بها على: باعَ يَبِيعُ مستقيمةً»[1].

ولعلّه أرادَ بالاستقامةِ أنَّ (تيَّهَ يَتِيهُ) قياسٌ بخلافِ (تاه يَتِيهُ)، وقوّى ابنُ عصفورٍ ذلكَ بالحملِ على الظاهر، مستدلًّا بأنّ (تيَّهَ) بتضعيفِ العين كثيرٌ لا أنّ أصلَه (تَيْوَهَ)، وبأنَّ وزنَ فَعَّلَ موضوعٌ في لغةِ العرب لمعنى الكثرةِ. قال: «فأما مَن قال: ما أَتيهَهُ فقولُه: يَتِيهُ على القياسِ... بقاءً مع الظاهرِ، وكذلكَ أَيضاً تَيَّهَ يدلُّ على أنّ تاهَ من ذواتِ الياءِ، فإن قيلَ: فَلعلَّ تيَّهَ فَيْعَلَ، وهي من ذواتِ الواوِ، والأصلُ: تَيْوَهَ... فالجوابُ أَنّ فَعَّلَ أكثرُ من فَيْعَلَ فيجب أن يُحمَلَ تيَّهَ على فَعَّلَ لذلكَ، وأيضاً فإنّ تيَّهَ للتكثيرِ، فينبغي أن يكونَ على فَعَّلَ؛ لأنّ فَعَّلَ من الأبنيةِ التي وضعتْها العربُ للتكثيرِ، نحوُ: قطَّعَ»[2].

استدلالُ ابنِ عصفورٍ بلغةِ (ما أَتيَهَهُ) على أنَّ ياءَ (يَتِيهُ) أَصلٌ يدلُّنا على أَنَّ النحاةَ ربما يحتجّونَ بالظاهرِ فراراً من القولِ بشذوذِ الشيءِ، وسنعرضُ الآن قولاً لأبي علي فيه حُكمٌ بالشذوذِ على قلبِ الواو ياءً في (العَلْياءِ)، ويليهِ رَدُّ عبدِ القاهر، واحتجاجُهُ بالظاهرِ على أنَّ ياءَ (العَلْياءِ) أصلٌ، قالَ أَبو علي: «فأما إبدالُ الواوِ ياءً في العَلْياءِ فليسَ بالقياسِ، إنما هو شاذٌّ، وليس على: عَلِيتُ؛ لأنّ هذا اسمٌ لا يناسبُ الفعلَ فيجري عليه، ومثلُ ذلكَ في الشذوذِ قولُهم: داهيةٌ دَهْياءُ، كان القياسُ في هذا دَهْواءَ كقولهم: قَنْواءُ وعَشْواءُ»[3].

مرادُ أبي علي عندَ عبدِ القاهرِ أنّ (الدَّهْياءَ) لا مذكَّرَ له في الصفاتِ، فصارَ قلبُ الواوِ ياءً كقلبِ الألفِ همزةً في (الصحراءِ)، ثم أَوضحَ عبدُ القاهر أنّ قولَ العرب: دُهِيَ الرجلُ دَهْياً حجةٌ للقولِ بأصالةِ ياء (الدهياءِ) أَخذاً بالظاهر، ونصُّه: «وقولُ أبي علي (كأنهم شبّهوا

---

(١) الكتاب ٣٤٤/٤، طاح: هلَك، القاموس (طيح).

(٢) الممتع ٤٤٤-٤٤٥.

(٣) المسائل الشيرازيات ٥٣٨، الدهياءُ: الشديدةُ، القاموس (دهي)، والقَنواء: يقال: شجرةٌ قَنواءُ، أي طويلةٌ (الغريب المصنف ٤٧٣/١)، والعشواء: الناقةُ لا تبصر أمامها، القاموس (عشو).

الدهياءَ بالصحراءِ، فقلبُوا لامَها كما قلبوها في العَلياءِ) يعني أنَّ الدَّهياءَ – وإن كانت صفةً كالخَذْواءِ – فإنه لـمَّا لم يُستعمَلْ له أَفْعَلُ قُلِبَ الواوُ ياءً لمشابهتِهِ الاسمَ نحوُ الصحراءِ... ولو حَمَلَ الدَّهْياءَ على ظاهرِه، وجَعلَ الياءَ أصليةً لم يمتنْع، أَلا تراهُم قالوا: دُهِيَ الرجلُ يُدهَى دَهْياً فجاؤوا بالياءِ، وليس هناكَ شيءٌ يوجب قلبَ الواوِ ياءً»[1].

وقد لا يكونُ الحملُ على الظاهرِ دليلاً على صحةِ حرفِ العلةِ كما في (الدَّهْياءِ)، من ذلكَ أَنَّ ابنَ جني كاد يدفَعُ قولَ أبي علي بأصالةِ همزةِ (وَراءَ)، واستدلَّ بأنّ ظاهرَ (وراءَ) يدلُّ على معنى (تَوارَيْتُ)، وبأنه يجبُ أَن تكونَ الهمزةُ منقلبةً عن ياءٍ، قال ابن جني: «فكانَ يذهبُ إلى أنَّ لامَها في الأصلِ همزةٌ، وأَنَّها من تركيبِ (ورأ)، وأَنها ليستْ من تركيبِ (وري)، واستدلَّ على ذلكَ بثباتِ الهمزةِ في التحقيرِ على ما ذكرنا، وهذا – لَعمري – وجهٌ من القولِ، إلا أنكَ تدعُ معه الظاهرَ والقياسَ جميعاً، أما الظاهرُ فلأنَّها في معنى (تَواريتُ)، وهذهِ اللامُ حرفُ علةٍ لا همزةٌ، وأنْ تكون ياءً واجبٌ، لكون الفاءِ واواً»[2].

في إيجابِ ابنِ جني أَن تكونَ لامُ (وراءَ) ياءً احترازٌ من أَنْ تكونَ الفاءُ واللامُ واوَين على حدّ (وَعَوتُ)[3].

٢ – الحكمُ على أصالةِ الحرفِ وزيادتِهِ بين الحملِ على الظاهرِ وطلبِ النظائر:

الحملُ على الظاهرِ في الحكمِ على الحرفِ بالأصالةِ أو الزيادةِ يسميه النحاةُ بالاشتقاقِ المحقَّقِ. شاهدُ ذلكَ قولُ الرضيِّ: «القِنعاسُ: البعيرُ العظيمُ من القَعَسِ، وهو الثباتُ، يقال: عِزَّة قَعْساءُ؛ أي ثابتةٌ؛ لأنَّ العظيمَ يثبتُ ويَقِلُّ بَراحُهُ، والقَعُوسُ: الشيخُ الكبيرُ الهَرِمُ،

---

(١) المقتصد ٦٥٨ وينظر التكملة ١١٠، الخَذواء: يقال: يستحب في الأذنين الدقةُ والانتصاب، ويكره فيهما الخَذَا، وهو استرخاؤهما (أدب الكاتب ١٠٩).

(٢) الخصائص ٢٧٨/٣-٢٧٩، وفي البصريات تلميح لما رواه ابن جني عني أبي علي (البصريات ٦٠٧).

(٣) ينظر الصفحة ٥٢.

التَّرْنَموتُ: تَرنُّم القوسِ عند النزعِ... فقد عَرَفنا زيادةَ الأحرفِ بالاشتقاقِ المحقَّقِ، أي الظاهرِ القريبِ»[1].

ويرى ابنُ يَعيشَ أنَّ ثبوتَ الاشتقاقِ أَقوى من باقي الأدلةِ في تمييزِ الزائدِ من الأصلي. قال: «العلمُ الحاصلُ بدلالتِهِ قَطعيٌّ، والعلمُ الحاصلُ من المثالِ والكثرةِ ظَنّيٌّ وتَخمينٌ، فإذا شهِدَ الاشتقاقُ بزيادةِ حرفٍ فاقطعْ به وأَمْضِهِ»[2].

الأخذُ بالاشتقاقِ في ذي الزيادةِ له شرطٌ كشفَ عنه الجاربرديُّ، هو أنّ الكلمةَ التي وَضَحَ اشتقاقُها، ولم يكن لها اشتقاقٌ آخرُ يكونُ الأخذُ بظاهرِها محقَّقاً، فإن عارضَ ظاهرَها اشتقاقٌ آخرُ لَزِمَ الترجيحُ، قال: «ثُمَّ الاشتقاقُ – إن لم يعارضْهُ اشتقاقٌ آخرُ – فهو الاشتقاقُ المحقَّقُ، فيتعيَّنُ العملُ به، ولذلكَ قال[3]: (مُقدَّمٌ)، إذِ الحكمُ به قَطعيٌّ، وإن عارضَهُ، فإن تَساوَيا فهو المرادُ بالاشتقاقِ الواضحِ، ويجوزُ فيه الأخذُ بأيٍّ شئتَ، وإن ترجَّح أحدُهما فالحكمُ بالراجحِ»[4].

وسلفتِ الإشارةُ إلى أنّ المشتقَّ والمشتقَّ منهُ يتشاركانِ في المعنى[5]، ولهذا الأمرِ أَثَرٌ في تمييزِ الزائدِ من الأصلي في الأبنيةِ، من ذلكَ ما يراه اليزديُّ من التوافقِ بين اللفظِ والمعنى في زيادةِ همزةِ (نِئْدِلٍ)، أمّا اللفظُ فظاهرُ دخولِ الهمزةِ على الأصلِ الثلاثي (ندل)، وأما المعنى فهو دلالةُ (النَّدْلِ) على شدةِ الوطأةِ، قال: «ومنها قولُهم: نِئْدِلٌ، بكسرِ النونِ وإسكانِ الهمزةِ، وهو الكابوسُ، وهو الثّقلُ الواقعُ على الإنسانِ في النومِ كأنَّه يأخذُه، ويقالُ: النَّيْدِلُ أيضاً بفتح النونِ وبالياءِ، وهو مشتقٌّ من النَدْلِ، وهو الثقلُ والاختلاسُ، وتناسُبُ اللفظِ والمعنى واضحٌ، فهو فِئْعِلٌ – لأنَّ الهمزةَ زائدةٌ – لا فِعْلِلٌ»[6].

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣٣٤/٢.
(٢) شرح الملوكي ١١٩.
(٣) أي ابن الحاجب.
(٤) شرح الشافية للجاربردي ٣٠٥.
(٥) ينظر الصفحة ١٦.
(٦) شرح الشافية لليزدي ٥٨٤.

وقد يُستغنى بالمعنى الظاهرِ عن اشتقاقِ لفظٍ تسقطُ منه حروفُ الزيادةِ، من هذا حُكمُ سيبويه على همزةِ (حُطائِطٍ) بالزيادةِ. قال: «وحُطائطٌ هو الصغيرُ؛ لأنَّ الصغيرَ محطوطٌ»[1] ا.هـ. قال أبو علي: «أمَّا حُطائطٌ فاستَدلَّ فيه بالمعنى على أنّ الهمزةَ زائدةٌ، وإن لم يُشتَقَّ منه شيءٌ تسقطُ فيه الهمزةُ كما اشتُقَّ من زُرقُمٍ أزرقُ، فبابُ زُرقُمٍ ونحوِهِ تعلمُ زيادةَ الحرفِ فيه بأمرينِ، بالمعنى، وباشتقاقٍ من الحرفِ ما ليس فيه الحرفُ الزائدُ، وبابُ حُطائطٍ تعلمُ زيادةَ الحرفِ فيه بالمعنى وحدَه، لا بأن يُشتقَّ منه ما يسقطُ منه الحرفُ الزائُد»[2].

الاستغناءُ بالمعنى لا يعني تركَ الاشتقاقِ، بل يمكن الاستدلالُ به على زيادةِ همزةِ حُطائطٍ، وهو قولُ ابن جني، ونصُّه: «وحُطائطٌ فُعائِلٌ؛ لأنه من حَططتُ؛ لأنه الصغيرُ»[3].

كلُّ ما تقدَّم يدلُّنا على أن تمييزَ الزائدِ من الأصلي بالاشتقاقِ الظاهر يتكاملُ فيه اللفظُ والمعنى، وهذا خلافُ التخليطِ في الاشتقاقِ من الأعجميِّ[4]، والنحاةُ لا يستدلونَ على الزيادةِ والأصالةِ في اللفظِ العربي إلا بما ثبَتَتْ فصاحتُهُ، لذا ردّ ابنُ المؤدبِ احتمالَ الاستدلالِ على أصالةِ ميم (تَمَعْدَدَ) بالحملِ على (تَمَسْكَنَ)؛ لأنَّ (تَمَعْدَدَ) أعجميُّ الأصلِ، ولأنَّ (تمسْكَنَ) شاذٌّ. قال: «والميمُ إذا كانت أولاً فهي زائدةٌ بمنزلةِ الهمزةِ والياءِ؛ لأنّ الميمَ أولاً نظيرةُ الهمزةِ، فأما (مَعَدٌّ) فالميمُ فيه من نفسِ الحرفِ، تقولُ العرب: تَمَعْدَدُوا، فإن قالَ قائلٌ: قد جاءَ مثل: تَمَسْكنَ، فإنّ هذا غَلطٌ، وليس بأصلٍ، وقد قالوا: تَمدرَعَ، والعربيةُ الجيدةُ: تَدَرَّعَ، وهو كلامُ أكثرِ العرب... والمعَدِّيُّ أصلُهُ أعجميٌّ، ولكنه قد عُرِّبَ، وجَعلتِ العربُ مِيمَه من نفسِ الحرفِ فقالوا: مَعَدٌّ»[5].

---

(1) الكتاب ٣٢٥/٤.
(2) التعليقة ٢٩٩/٤.
(3) المنصف ١٠٦/١.
(4) ينظر الصفحة ٢٤.
(5) دقائق التصريف ٣٥٦، والغلطُ معناه الشذوذُ (المنصف ١٣٠/١)، تمسكن صار مسكيناً، تمدرع: لَبِس المدرعة، التمعدد: الشدةُ (سفر السعادة ١٨٤).

نأخذُ من قولِ ابنِ المؤدبِ نتيجةً أشارَ إليها زكريا الأنصاريُّ، هي أنّ (مَعَدّاً) نصٌّ برأسِهِ على أصالةِ الميمِ، ولا شذوذَ في ذلكَ، أما ميمُ (تَمسكَنَ) فالحكمُ بأصالتِها لا يستقرُّ بشهادةِ الاشتقاقِ، أي بمجيءِ (تسكَّنَ) ونحوِه مما سقطتْ ميمُهُ. قال: «وإنما لم يُجعَلْ تمَعْدَدَ خارجاً عن القياسِ كتَمسْكَنَ وأَخواتِهِ، لأَنَّ الاشتقاقَ الذي هو أَوْضَحُ الأدلةِ – كما عرفتَ – دلَّ على زيادةِ الميمِ في تلكَ بخلافِهِ في تمَعْدَدَ، فلا يلزمُ من الحكمِ بأصالةِ الميمِ في تمَعْدَدَ – لجريهِ على القياسِ وعدمِ المناقِضِ للحكمِ بأصالَتِها – الحكمُ بأصالتِها في تلكَ مع وجودِ المناقِضِ لذلك»[1].

وقياسُ نحوِ (مَعَدٍّ) – مما دلَّ الاشتقاقُ على أصالةِ مِيمِهِ – أن يُلحَقَ بها أَوَلُهُ حرفٌ أصليٌّ من الأبنيةِ، وممَّن نصَّ على ذلك المبردُ، يقولُ: «وفي وزنِ مَعَدٍّ: هَبَيٌّ، وهَبيَّةٌ، والشَّرَبَّةُ»[2].

وقد يكونُ ما فيه الزيادةُ من القليلِ، كإِنقَحْلٍ في الصفاتِ. قال سيبويه: «ويكونُ على إِنْفَعلٍ، وقالوا: إِنْقَحْلٌ في الوصفِ لا غيرُ»[3].

قولُ سيبويه ظاهرٌ في أنه أَخذَ بالاشتقاقِ، وقدّرَ زيادةَ الهمزةِ والنونِ، وهذا خلافُ قياسٍ آخرَ، وهو أَنَّ الاسمَ لا يتوالَى في أَولِهِ زائدانِ إلا إذا كانَ مشتقاً من الفعلِ، أبو علي تأوَّلَ قولَ سيبويه بأنّ إنقحلاً قليلٌ، وقدَّم القولَ بالإلحاقِ، ومثَّلَ له باليَنْجَلِبِ. قال: «وأما اليَنْجَلِبُ فإنه من بابِ القَهْبَلِسِ، أَلا تَرى أن الزيادتينِ لا تَتَواليانِ أولاً في غيرِ الأسماءِ الجاريةِ على أفعالِها... فإن قلتَ: أَفليسَ قد قال في إِنْقحلٍ، إنه من القَحَلِ، فهلَّا قلتَ في هذا إِنَّه من الجَلَبِ؛ لأن المرأةَ إنما تريدُ بذلك إقبالَ الرجلِ عليها، وتَرْكَ الإعراضِ عنها، كما أنّ ذلك من القَحَلِ واليُبسِ، فإن هذا يُمكنُ أن يقولَه قائلٌ، إلا أنّ المعمولَ عليه الأولُ، وكأنه في القضيةِ الأولى لم يَعتدَّ بإِنقَحلٍ لقلّتِهِ»[4].

---

(١) مجموعة الشافية ١٤١/٢.

(٢) المقتضب ٢٠٤/١، الهَبي: الغلام (سفر السعادة ٤٨١)، الشربة: موضع (سفر السعادة ٣١٢).

(٣) الكتاب ٢٤٧/٤، الإنقحلُ: من يبس جِلْده على عظمه، القاموس (قحل).

(٤) المسائل الشيرازيات ٥٨٩، الينجلب: خرزةٌ للتأخيذ أو للرجوع بعد الفرار، القاموس (جلب) القَهبلس: الذكر (سفر السعادة ٤٣٠).

رابعاً – مراعاةُ قياسِ البابِ في الأخذِ بالقاعدةِ التصريفية:

تقدَّمَ أنَّ القياسَ ينشأُ من الحملِ على الأكثرِ عند سيبويه، وأنّ القليلَ يُحفظُ[1]. ونجدُ صَدَى ذلك في كلامِ مَن بعده من النحاةِ، إذ يحمِلون بعضَ مسائلِ التصريفِ على الأكثرِ وإنِ احتملت وجهاً آخرَ.

١ – مراعاةُ قياسِ البابِ في توجيهِ الإعلال:

تتوالَى في كلامِ النحاةِ إشاراتٌ كثيرةٌ تدلُّ على تطبيقِ أُصولهِمُ التي خَصُّوا بها المعتلَّ، من ذلك أنّ ابنَ الشجري يرى أنّ المحذوفَ من (ذو) الياءُ لا الواوُ، وحجتُه أنّ ما عينُهُ واوٌ، ولامُهُ ياءٌ أَكثرُ مما عينُهُ ولامُهُ واوانِ. قال: «وأمَّا (ذو مالٍ) فالمحذوفُ منه ياءٌ، وأصلُه: ذَوَيٌ فَعَلٌ بوزن قَدَمٍ، بدلالةِ أنهم كسَّروهُ على أَفعالٍ، فقالوا: أَذواءُ اليمنِ لذي نواسٍ، وذي رُعَينٍ، وذي يزنٍ... وإنما حَكمُوا بأنّ المحذوفَ منه ياءٌ؛ لأن العينَ إذا كانت واواً فالحكمُ بأنّ اللامَ ياءٌ؛ لأن بابَ لَوَيتُ أكثرُ من بابِ قوَّةٍ»[2].

من اتخاذِ ابنِ الشجري التكسيرَ دليلاً على ما قالَهُ نُدركُ أن النحاةَ يحترزُونَ في توجيهِ نحو (ذو) من المعتلّ، المبردُ عَلَّلَ ذلك بدفعِ اللبسِ بين بابٍ وآخرَ، وأَعطى كلمةَ (ابْنٍ) مثالاً على ذلك، فرأى أنَّ العينَ متحركةٌ في الأصلِ بدلالة الجمعِ على زنةِ أَفْعالٍ لا أَفْعُلٍ. قال: «فأَما (ابنٌ) فتقديرُهُ فَعَلٌ، وذلك أنكَ تقولُ في جمعِهِ أَبْناءٌ كما تقولُ: جَمَلٌ وأَجْمالٌ، وجَبَلٌ وأَجْبالٌ... فإنْ قالَ قائلٌ: فما أنكرتَ أن يكونَ على فَعْلٍ ساكنَ العينِ؟ قيلَ: لأنّ البابَ في جمعِ فَعْلٍ أَفْعُلٌ، نحوُ: كَلْبٍ وأَكلُبٍ، وكَعْبٍ وأَكْعُبٍ، فَلَو كانَ فَعْلاً لم يُجمَعْ إلا على بابِهِ لِيُدَلَّ عليه، وإنما يخرجُ الشيءُ إلى غيرِ بابِهِ إذا أَمِنتَ اللبسَ في مثلِ أَزْنادٍ وبابِهِ، فهذا لو كان فَعْلاً لم يجز فيه أَفْعالٌ مثلُ أَزْنادٍ؛ لأنّ أَزْناداً لا لَبْسَ فيه، وهذا يلتبسُ فكان يلزمُ البابَ»[3].

---

(١) ينظر الصفحة ٣٣.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢٤٦/٢.

(٣) المقتضب ٢٣٠/١-٢٣١، الزند: العود الذي يقدح به النار، القاموس (زند).

ومن شأنِ مراعاة القياسِ في توجيهِ الإعلالِ أن يتجنَّبَ النحويُّ القياسَ على القليلِ، نجدُ ذلك عند أبي علي الذي قضَى بأنَّ لام (هَناهُ) واوٌ لا هاءٌ حتى لا تصيرَ هذه الكلمةُ من بابِ سَلِسٍ وقَلِقٍ القليلِ. قال: «ولا يقرُب أن تجعلَها لاماً[1] على نحو ما جعلتَه في سَنةٍ؛ لأن الفاءَ أيضاً هاءٌ، وقد قَلَّتِ الهاءُ في الموضعِ الذي يكثرُ فيه التضعيفُ[2]، وإنما جاء – فيما علمتُهُ – في الفَهَهِ، ومَهاهٍ، فإذا قَلَّ في الموضعِ الذي يَقِلّ فيه التضعيفُ – أَلا ترى أنّ بابَ قُوةٍ، وحَيَّةٍ لمّا قَلَّا في هذا الموضعِ لم يجيءْ من نحو سَلِسٍ، وقَلِقٍ إلا يَدَيتُ إليه يداً، وقولُهم: واوٌ – فكذلك إذا قلَّ هذا فيما ذكرنا وجبَ أن لا تحملَ هَناهُ أيضاً على أَنَّهُ مِن نحو: سَلِسٍ، وقَلِقٍ، وإذا لم يُحمَلْ عليه حُمِلَ على أنّ الهاءَ بدلٌ من الواوِ التي هي لامٌ في قولهم: هَنُوكَ»[3].

ويكثرُ إلحاقُ الشيءِ بالباب الأكثرِ في ذي الزيادةِ من الأبنيةِ، وهو ما سيأتي الآن.

٢ – توجيهُ الزيادةِ في الأبنيةِ بين الظاهرِ ومراعاةِ قياسِ الباب:

يخلُصُ المرءُ من النظرِ في كلامِ النحاةِ على ذي الزيادةِ من الأبنيةِ إلى نتيجةٍ فحواها التشابكُ بين الظاهرِ وقياسِ الباب، لأنَّ آراءَهم وأدلَّتَهم تتباينُ وتختلفُ أحياناً، من ذلكَ ما حكاه ابنُ جني عن أبي الحسنِ من أنْ (سُرِّيَّةً) وزنُها فُعْلِيّةٌ، وأنه يجوزُ أن يقالَ (فُعِّيْلَةٌ)، أي أنّ مذهبَ أبي الحسنِ زيادةُ الياءِ المضعَّفةِ مع التاءِ، والقولُ الثاني فيه زيادةُ إحدى الراءَينِ بالتضعيفِ مع الياءِ والتاءِ، واعتلَّ ابنُ جني لقولِ أبي الحسنِ بأن وزنَ فُعْلِيَّةٍ كثيرٌ، وأنَّ معنى السرِّ أَقوى من معنى السَّرَاةِ والسُّرى على الوجهِ الثاني. قال: «والذي ذهبَ إليه أبو الحسنِ فيها هو أَنَّها فُعْلِيَّةٌ من السُّرورِ؛ لأنَّ صاحِبَها يُسَرُّ بها، ولو قالَ قائلٌ: إنها فُعِّيْلَةٌ من سَرَيْتُ، أي سِرتُ لَيلاً – لأنَّ في ذلك ضرباً من الإخفاءِ والسَّترِ – لكانَ قولاً، ولكنْ حَملُها على أَنَّها

(١) أي الهاء الثانية.

(٢) أي العين واللام، ينظر الصفحة ٤٤.

(٣) المسائل الحلبيات ٣٤٧-٣٤٨، الفهه: يقال: الفَه العيي الكَليلُ اللسان (الغريب المصنف ١٠٨/١)، والمهاه: الطراوةُ والحسن، القاموس (مهه)، هناه: يقال للرجل: ياهن أقبلْ، ولَها: ياهنةُ أقبلي والجمع هنات وهنوات، والهَن: الفَرج، القاموس (هنو).

فُعْلِيَّةٌ أَوْجَهُ لأمرينِ، أَحدُهما أنّ فُعْلِيَّةً أكثرُ في الكلامِ من فُعِّيلَةٍ، والآخرُ: أنّ معنى السّرِّ هٰهنا والسرورِ أَظهرُ من معنى السَّراةِ والسُّرى، وإذا كانت سُرِّيةٌ من السراةِ فأصلُها: سُرِّيوةٌ؛ لأن السَّراةَ من الواوِ»(١).

وظاهرُ بعضِ الأبنيةِ يحتمِلُ التأنيثَ كَكلِمةِ (مُوسى)، فالبصريون يقُولونَ بزيادةِ الميمِ، والرضيُّ احتجَّ لَهُم بأنّ هذه الكلمةَ مأخوذةٌ من (أَوْسَيْتُ)، قال: «قولُه(٢) (موسىً) مُوسى التي هي موسى الحديدِ عند البصريين من (أَوسَيتُ) أي حَلَقْتُ، وهذا اشتقاقٌ ظاهرٌ، وهو مؤنثٌ سماعيٌّ كالقِدرِ والنارِ»(٣).

أما الكوفيونَ فأخذُوا بظاهرِ الألفِ، وغلَّبُوا التأنيثَ، ذاهبينَ إلى أنّ الميمَ أصليةٌ، والوزنُ فُعلَى، ولم يرتضِ الجاربرديُّ قولَهم محتجاً بكثرةِ مُفْعَلٍ، وبصرفِهِ خلافاً لـ(فُعْلَى)، لأنه وزنٌ لا ينصرفُ إلا نادراً. قال: «وقالَ الكوفيونَ: هو فُعْلَى من ماسَ يميسُ، أي تَبختَرَ، والأولُ أَولى؛ لأنَّ نسبتَهُ إلى الحلقِ أكثرُ من نسبتِهِ إلى التبختُرِ، ولأنّ مُفْعَلاً أكثرُ من فُعلَى؛ لأنه يُبنى من كلِّ أَفْعَلَ، ولأنَّ المسموعَ فيه الصرفُ، ولو كان فُعلَى لَـمَا صُرِفَ؛ لأنّ ألفَ فُعْلَى تكونُ للتأنيثِ، إلَّا ما شذَّ من قولهم: دُنياً بالتنوين، وهو نادرٌ»(٤).

وقد يتفقُ اللفظانِ في الظاهرِ، ويكونُ أَحدُهما ذا زيادةٍ، والآخرُ لا زيادةَ فيهِ، من ذلكَ (تَرَبُوتٌ)، و(سُبْرُوتٌ)، فسيبويه يقدّرُ زيادةَ التاءِ المتطرفةِ، في (تَرَبُوتٍ)؛ لأنّ معنى الدُّربةِ فيها يسمحُ بتقديرِ إبدالِ التاءِ الأُولى من الدالِ، كما أُبدلَتْ تاءُ (تَوْلجٍ) دالاً فقيلَ (دَوْلجٌ). قال: «وكذلك التَّرَبوتُ؛ لأنَّه من الذَّلولِ، يقال للذَّلولِ مدرَّبٌ فأَبدلوا التاءَ مكانَ الدالِ، كما قالُوا: الدَّولجُ في التَولجِ فأبدلُوا الدالَ مكانَ التاءِ»(٥).

---

(١) سر الصناعة ٧٥٦، والسراة: يقال: السراةُ مثل الخَيف، أي ما ارتفع عن موضع السيل، وانحدر عن غلَظ الجَبل (الغريب المصنف ٤٣٥/١).

(٢) أي ابن الحاجب.

(٣) شرح الشافية للرضي ٣٤٧/٢.

(٤) شرح الشافية للجاربردي ٣٢٣.

(٥) الكتاب ٣١٦/٤، التربوت: الذلول (تفسير غريب الكتاب ٢٨٧)، والدولج كناس الوحش؛ القاموس (دلج).

أما (سُبْروتٌ) فلم يرَ سيبويه زيادةَ التاءِ فيه؛ لأنه لا إثباتَ على ذلكَ. قال في زيادة التاءِ: «وليسَ كثرتُها في الأَفعالِ والمصدرِ أولاً نحو: تَردادٍ... تجعلُ سوى ما ذكرتُ لكَ من الأسماءِ والصفةِ زائدةً بغيرِ ثَبَتٍ، لأنَّها لم تَكثُرْ فيهما في هذه المواضعِ، فلو جُعلتْ زائدةً لجُعِلت تاءُ تُبَّعٍ... وسُبْروتٍ، وبَلْتعٍ، ونحوِ ذلكَ زائدةً لِكثرتِها في هذه المواضعِ»[1].

وذهب السخاويُّ إلى زيادةِ تاءِ (سُبْروتٍ) ونصُّهُ: «سُبْروتٌ: فُعْلُوتٌ وهو الشيءُ النَّزرُ، والأرضُ القفرُ»[2].

أمَّا اليزديُّ فتأوَّلَ قولَ سيبويه بأنه حَمَلَ (السُّبْروتَ) على الكثيرِ؛ لأنّ وزنَ فُعْلُوتٍ لم يثبتْ، وأنه لم يقُلْ ذلك في (تَربوتٍ)؛ لأنه ثابتٌ. قال: «ولكَ أَن تجيبَ عن هذا بأنَّ سيبويه رأى فُعْلُوتاً بعيداً في الكلامِ، أو غيرَ موجودٍ، وفُعْلُولاً كثيرٌ كغُضْروفٍ... بخلافِ فَعَلوتٍ، فإنّ القولَ بثبوتِهِ محقَّقٌ كما مرَّ، فتقوَّى أمرُهُ، ولم يتقوَّ أمرُ فُعْلُوتٍ»[3].

خامساً – أحكامُ المعتلّ والمضاعَف في القياسِ التصريفي:

نستأنِس لهذا النوع من القياسِ بالإشارةِ إلى أنّ أبنيةَ المعتلّ فرعٌ، وأبنيةَ الصحيح أصلٌ. قال أبو البركاتِ الأنباريُّ: «الصحيحُ هو الأصلُ، والمعتلُّ فَرعٌ عليه»[4].

قولُ أبي البركاتِ يتعلّقُ به أصلٌ آخرُ، هو أَنَّ المعتلَّ يحملُ على الصحيحِ. قال الجاربرديُّ: «المعتلُّ إذا أشكَلَ أمرُهُ يحملُ على الصحيحِ»[5].

أما المضاعفُ فربما يُشبَّه بالمعتلِّ كما مرَّ من تشبيهِ (عَزَني) بالمعتلّ العين[6].

---

(١) الكتاب ٣١٨/٤، والتبع: الظل، أو ضرب من الطير (سفر السعادة ١٧٥)، والبلتع: المُتبلتع الذي يتظرف ويتكيس (الغريب المصنف ١١٧/١).

(٢) سفر السعادة ٢٩٥.

(٣) شرح الشافية لليزدي ٦١١-٦١٢، والغضروف: رأس الأذن (سفر السعادة ١٠١٢).

(٤) الإنصاف ٥٤٣.

(٥) شرح الشافية للجاربردي ٢١٦.

(٦) ينظر الصفحة ٤٩.

١ – أحكامُ المعتلِّ والمضاعَفِ من الأفعالِ في القياس التصريفي:

ينفرد المعتلُّ من الأفعالِ بأَقيسةٍ تميزُه منَ الصحيحِ، من ذلك أن فَعِلَ من الثلاثي واويِّ الفاءِ يكثُرُ كسرُ عينِ مضارعِهِ خلافاً للصحيحِ فإنَّ ذلك قليلٌ فيه، وعلةُ ذلكَ عندَ ابن يعيشَ طلبُ التخفيفِ بحذف الفاءِ من المضارعِ. قال: «وقد يكثرُ في المعتلِّ فَعِلَ يَفعِلُ بكسرِ العينِ في الماضي والمضارعِ على قِلَّتهِ في الصحيحِ، نحو: وَرِثَ يَرِثُ، ووليَ يَلي، ووَرِمَ يَرِمُ، والعلةُ في ذلك كراهيتُهُمُ الجمعَ بين واوٍ وياءٍ لو قالوا: يَوْلي، ويَوْرِثُ، فحملُوا المضارعَ على بناءٍ يسقطُ الواوُ فيه»[١].

وشذَّ عمّا ذكره ابنُ يعيشَ الفعلُ (يَوجَلُ) الذي قَرَنَهُ، المبردُ بالمثالِ اليائي الذي لا تُحذفُ ياؤُه في المضارعِ؛ لأنَّها ليسَ فيها ثقلُ الواوِ، ولأنَّها تُقلَبُ ألفاً في لغةِ: يابَسُ، والواوُ تُقلبُ ألفاً أيضاً فيقالُ: ياجَلُ. قال: «وذلكَ قولُكَ: يَبِسَ ويَئِسَ إذا قلتَ: يَيْبِس، ويَيْئِسُ... لم تَحذِفِ الياءَ لوقُوعِها بين الياءِ والكسرةِ؛ لأنه ليسَ فيها ما في الواوِ؛ فلذلك ثَبتت كما تثبُتُ ضادُ يضرِبُ، وعينُ يفعَلُ، فمَنْ قالَ في يَبِسَ ويَئِسَ: يَيْبَسُ، ويَيَأَسُ فهو على قياسِ مَن قال: يَوجَلُ، وبعضُ مَن يقولُ: ياجَلُ يقول: ياءَسُ، ويابَسُ، وهذا رديءٌ جداً»[٢].

والفعلُ (وَدِدْتُ) يَجري مجَرَى (يَوْجَلُ) و(يَيْئَسُ) في بقاءِ الفاءِ وعَدمِ حذفِها كما في: يَرِثُ وعلَّلَ ابنُ عصفورٍ ذلك بقوةِ الواوِ بالحركةِ، ونصُّه: «إلا أنْ يكونَ مضاعَفاً فإنه لا تُغيَّر الواوُ فيه، نحو: وَدِدتُ أَوَدُّ، ولا تقولُ: آدُّ، ولا: أَيَدُّ، ولا إِيَدُّ لقوةِ الواوِ بالحركةِ»[٣].

مما يخالِفُ به المعتلُّ الصحيحَ أنَّ فَعُلَ منه ربَّما تُفتَحُ عينُ مضارِعِهِ في الشذوذِ، إلى ذلكَ أَشارَ ابنُ القَطاعِ في لغةِ (دُمْتَ تَدامُ) قال: «وما كانَ على فَعُلَ فمستقبلُه يفعُلُ لا غيرُ، ما

---

(١) شرح المفصل ١٥٣/٧.
(٢) المقتضب ٩٢/١، الوجلُ: الخوف، القاموس (وجل).
(٣) الممتع ٤٣٣-٤٣٤.

خَلا حرفاً واحداً حكاهُ سيبويه، وهو كُدتَ تكادُ، وقالَ غيرُهُ: دُمتَ تَدامُ، ومُتَّ تَماتُ، وجُدتَ تجادُ»[1].

أما فَعُلَ من المضاعَفِ فيرى سيبويه أن العربَ لم تكدْ تنطِقُ به استثقالاً لضمةِ العَينِ فيه. قال: «قالوا: رَقُعَ رَقاعةً، ورَقيعٌ... واعلمْ أنّ ما كانَ من التضعيفِ من هذهِ الأشياءِ فإنه لا يكادُ يكونُ فيه فَعُلتَ، وفَعُلَ؛ لأنهم قد يستثقلونَ فَعُلَ والتضعيفَ، فلما اجتمعَا حادُوا إلى غيرِ ذلك، وهو قولُكَ: ذَلَّ يذِلُّ ذُلًّا، وذِلَّةً، وذَليلٌ»[2].

ثم روى سيبويه عن يونسَ أنّ منَ العربِ مَن يقولُ: لبُبَ، وحَكمَ عليه بالقلةِ. قال: «وزَعمَ يونُسُ أنّ مِن العربِ مَن يقولُ: لَبُبْتَ تَلُبُّ كما قالُوا: ظَرُفتَ تظرُف، وإنَّما قَلَّ هذا؛ لأنَّ هذه الضمةَ تُستثقَلُ فيما ذكرتُ لك»[3].

ويتفقُ مع المضاعفِ في قلةِ مجيءِ فَعُلَ منه الأجوفُ والناقصُ اليائيّانِ، ووجهُ ذلكَ عندَ الرضي أنه لو جاءَ لَاحتيج إلى قلبِ الياءِ ألفاً في الماضي، وواواً في المضارعِ، ورأى أنه جاءَ منه (هَيُؤَ) في الأجوفِ، و(بَهُوَ) في الناقصِ، ولم يُعلَّ الأجوفُ، لأنه يؤدي إلى الدخولِ في الأثقلِ، ولم يعلَّ الناقصُ حتى لا يحصُل لَبْسٌ في أَوزان الأَفعالِ. قال: «ولا يجيءُ من هذا البابِ أجوفُ يائيٌّ، ولا ناقصٌ يائيٌّ؛ لأنّ مضارعَ فَعُلَ يَفْعُلُ بالضمّ لا غيرُ... بلى قد جاءَ في هذا البابِ من الأجوفِ اليائيِّ حرفٌ واحدٌ، وهو هَيُؤَ الرجلُ، أي صارَ ذا هيئةٍ، ولم تُقلَبِ الياءُ في الماضي ألفاً؛ إذ لو قُلِبتْ لوجبَ إعلالُ [عينِ][4] المضارعِ بنقلِ حركتِها إلى ما قبلَها، وقلبِها واواً؛ لأنّ المضارعَ يتبعُ الماضيَ في الإعلالِ، فكنتَ تقولُ: هاءَ يَهُوْءُ، فيحصلُ الانتقالُ

(١) الأفعال لابن القطاع ١١/١-١٢ وينظر الكتاب ٣٤٣/٤، ولغة تدام حكى نحوها ابن السكيت في إصلاح المنطق ٢١٢، وابن قتيبة في أدب الكاتب ٤٨٤.

(٢) الكتاب ٣٦/٤، الرقيع: السماءُ، لأ ا مرفوعةٌ بالنجوم، والرقيع الواهي العقل، وهي كلمةٌ مولدةٌ (سفر السعادة ٩٤٢-٩٤٣).

(٣) الكتاب ٣٧/٤ وينظر الغريب المصنف ٤٠٧/٢.

(٤) النظم يحتاج إضافةَ كلمة (عين).

من الأخفِّ إلى الأثقلِ، وجاءَ من الناقصِ اليائي حرفٌ واحدٌ متصرفٌ، وهو بَهُوَ الرجلُ يبهُو، بمعنى بَهِيَ يَبْهَى، أي صار بَهِيًّا، وإنما لم تُقلَبِ الضمةُ كسرةً لأجلِ الياءِ كما في التَّرامِي، بل قُلبتِ الياءُ واواً؛ لأجل الضمةِ، لأنّ الأبنيةَ في الأفعالِ مراعاةٌ لا يُخلَط بعضُها ببعضٍ»[1].

أي لو قيلَ في: بَهُوَ يَبْهُو: بَهِيَ يَبْهَى لَأَوهَمَ ذلكَ أنّ: بَهُوَ من بابِ فَعِلَ لا مِن بابِ فَعُلَ، ويتصلُ بما قالَهُ الرضيُّ غرضٌ معنويٌّ، كشَفَ عنه ابنُ جني، هو أن بناءَ: فَعُلَ يفعُلُ يصاحبُه معنى الغلبةِ والطبيعةِ. قال: «هذا موضعٌ معناه الاعتلاءُ والغَلبةُ، فدخلَهُ بذلكَ معنى الطبيعةِ والنَّحيزةِ التي تَغلِبُ ولا تُغلَبُ، وتُلازمُ ولا تُفارِقُ، وتلك الأفعالُ بابُها: فَعُلَ يفعُلُ، نحو فَقُهَ يفقُهُ إذا أجادَ الفقهَ»[2].

معنى الغلبةِ في قولِ ابنِ جني يدخُلُ تحتَهُ فاعَلَني ففاعلتُهُ من الصحيحِ والمعتلِّ، إلا أنّ لكلِّ واحدٍ قياسَه؛ ويرى ابنُ عصفورٍ أن الصحيحَ يلزمُ عينَهُ الضمُّ في المضارعِ، بخلافِ الأجوفِ والناقصِ اليائيَّينِ، والمثالِ الواوي فإن العينَ يلزمُها الكسرُ في ذلك. قال: «وفَعَلَ لا يخلُو أن يكونَ للمغالبةِ أو لا يكونَ، فإن كان للمغالبةِ فإنّ مضارعَهُ أبداً على يفعُلُ بضمِّ العينِ، نحو: ضارَبني فضرَبتُه أَضرُبُهُ... هذا ما لم يكنْ معتلَّ العينِ أو اللامِ بالياءِ، أو معتلَّ الفاءِ بالواوِ، فإن كانَ كذلكَ لزِمَ المضارعَ يفعِلُ بكسرِ العينِ، نحوُ قولِكَ: راماني فرَمَيتُه أَرْمِيهِ، وسَايَرني فسِرتُه أَسِيرُهُ، أي غلبتُهُ في السيرِ، وواعَدَني فوَعدتُهُ أَعِدُهُ»[3].

ومِمّا يختصُّ به فَعَلَ من المعتلّ عند ابن الحاجب لزومُ ضمِّ عينِ مضارِعِهِ إذا كان أجوفَ واوياً أو ناقصاً واوياً، ولزومُ كسرِها إذا كان أجوفَ يائياً أو ناقصاً يائياً. قال الرضيُّ: «ولَزِمُوا الضمَّ في الأجوفِ بالواوِ والمنقوصِ بها، والكسرَ فيهما بالياءِ»[4].

---

(١) شرح الشافية للرضي ٧٦/١.

(٢) الخصائص ٢٢٥/٢.

(٣) الممتع ١٧٣.

(٤) شرح الشافية للرضي ١١٥/١.

وضمُّ العينِ في المضارعِ قد نجدُهُ في المثالِ الواوي الذي وزنُ ماضيهِ فَعَلَ، وحكمُهُ عندَ سيبويه حكمُ المهمَلِ. قال: «وقد قال ناسٌ من العربِ: وجَدَ يَجُدُ، كأنهم حَذَفُوها من: يَوجُدُ وهذا لا يكادُ يوجدُ في الكلام»(1).

قلةُ (يَجُدُ) في الكلامِ يقاربُها قياسٌ آخرُ يخصُّ المضاعَفَ مما عينُهُ ولامُهُ واوانِ، المبردُ يرى أنه ليسَ في كلامِ العربِ منه على زنةِ فَعَلَ من الأفعال، بل قياسُهُ أن يكون على زنة فَعِلَ حتى تَنقلبَ اللامُ ياءً دفعاً لثقلِ توالي الواوينِ، خلافاً لنحو (حَيِيتُ)، لأنه يُحتمَلُ فيه توالي الياءَينِ. قال: «فإن بنيتَ من شيءٍ من هذا فِعْلاً لم يَجُزْ أن تبنيَهُ على فَعَلَ، فتلتقي فيه واوانِ؛ لأنكَ لو أردتَ مثلَ غَزوتُ أَغزُو لقلتَ: قَوَوتُ أَقوُو، فجمعتَ بين واوَينِ في آخرِ الكلمةِ، وهذا مطَّرحٌ من الكلامِ، لما يلزمُ من الثقلِ والاعتلالِ، فإنما يقعُ الفعلُ منه على فَعِلتُ، لتنقلِبَ الواوُ الثانية ياءً في الماضي، وألفاً في المستقبلِ، وذلك قولُكَ: قَوِي يَقوَى.. فإن قال قائلٌ: ما بالُ الواوَينِ لم تَثبُتا ثباتَ الياءَينِ في: حَيِيْتُ ونحوِه؟ فَلأنَّ الواوَ مخالفةٌ للياءِ في مواضِعها»(2).

ولدى طيّئٍ قياسٌ خصَّتْ به فَعِلاً، أي يقلبونَ كسرةَ عينِهِ فتحةً إذا كانتِ اللامُ ياءً مفتوحةً، اليزديُّ رأى أنهم يفعلونَ ذلك لِتَخِفَّ الياءُ بقلبِها ألفاً إن كانت فتحةُ الياءِ بنائيّةً. قال: «وهي أَنَّ طيّئاً أقواماً من العربِ يقلِبونَ كلَّ كسرةٍ متقدمةٍ على ياءٍ مفتوحةٍ فتحةَ البناءِ فتحةً، فيقلبونَ الياءَ ألفاً لتحرُّكِها، وانفتاحِ ما قبلَها قياساً طلباً للتخفيفِ، وقصداً له... وذلك مثلُ قَولِهِم في بَقِيَ يَبقَى: بَقَى يَبقَى، وفي مثلِ دُعِيَ: دُعَا... واحترزْنا بقولِنا: فتحةَ البناءِ من مثلِ قولِكَ: لن يَرمِيَ، لأن فتحةَ الياءِ ليست بنائيةً بل إعرابيةً»(3).

---

(1) الكتاب ٥٣/٤. لغة (يجد) لبني عامرٍ (شرح الشافية للرضي ٩١/٣).

(2) المقتضب ١٤٩/١.

(3) شرح الشافية لليزدي ٢٥١ وينظر الغريب المصنف ٤١٦/١.

ولم يقيّدِ اليزديُّ هذه اللغةَ بالفعلِ خلافاً للجاربرديِّ فإنه قيَّدها بالأفعالِ ونصُّهُ: «وذلك مختصٌّ بالأفعالِ دون الأسماءِ كالقاضي»[(١)].

لتخفيفِ طيّئٍ لامَ (بقِي) ونحوهِ بقلبِها ألفاً ساكنةً نظيرٌ في نحوِ (يرمِيْ ويغزُوْ)، إذ ذهبَ ابنُ جني إلى أَنّ تسكينَ لامِهما قياسٌ في حال الرفعِ، واستدلَّ على ما قالَهُ باسترجاعِ التحريكِ في الضرورة. قال: «وجَبَ تسكينُ هذه الواوِ والياءِ في موضع الرفعِ استثقالاً للضمةِ عليهما لو قالُوا: هو يرمِيُ، ويغزُوُ على أنّ هذا هو الأصلُ، أَلا ترى أنَّ الشاعرَ إذا اضطُرَّ أَخرجَهما على الأصلِ، قال الشاعر[(٢)]:

ألم يأتيــــكَ والأنبـــــاءُ تنمــــــي بــــما لاقَـــتْ لبـــونُ بنـــي زيـــادِ

فهذا من لغتِهِ أن يقول: يأتيُكَ، كما تقولُ: هو يضربُكَ، فسكونُ الياءِ في: يأتيْكَ علامةٌ للجزمِ، كما أنّ سكونَ الباءِ في: أَلَمْ نضربْكَ علامةٌ للجزم»[(٣)].

ورأى ابنُ يعيشَ أيضاً أنَّ نحوَ (يغزُوْ ويرمِيْ) يجوز إسكانُ الواوِ والياءِ فيهما في حالِ النصبِ. قال: «اعلمْ أنَّ من العربِ من يشبّهُ الياءَ والواوَ بالألفِ لقربِهما منها، فيسكّنُهما في حال النصبِ، ويستوي لفظُ المرفوعِ والمنصوبِ، فمن ذلك ما أَنشدَه[(٤)]، وهو قوله[(٥)]:

أَبَى الله [أن][(٦)] أسـمُوْ بـأمٍّ ولا أبِ

---

(١) شرح الشافية للجاربردي ٤٦٩.

(٢) هو قيس بن زهير العبسي، ينظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٤٠/١، والمقاصد النحوية ٢٣٠/١، وشرح شواهد الشافية ٤٠٨.

(٣) المنصف ١١٤/٢.

(٤) أي: الزمخشري.

(٥) هو عامر بن الطفَيل، والبيت بتمامه:

فـــما سَـــوَّدتْني عـــامرٌ مـــن وراثـــةٍ أَبـــى الله أن أَســـموْ بـــأمٍّ ولا أَبِ

ينظر الحيوان ٩٥/٢، والمقاصد النحوية ٢٤٢/١، وخزانةُ الأدب ٣٤٤/٨.

(٦) لا يوجد (أن) في المطبوع.

... الشاهدُ فيه إسكانُ الواوِ في أسموْ، وهو منصوبٌ بـ(أَنْ)، فمنهم من يجعَلُ ذلك لغةً، ومنهم مَنْ يجعلُه ضرورةً»[1].

ومن دواعي اطرادِ التسكينِ في نحو (يغزُوْ ويرمِيْ) أن تُحذفَ لامُهما عند الاتصالِ بالضميرِ دفعاً لتوالي الساكنينِ، ابنُ جني يرى أنَّ الضمةَ التي كانت مقدَّرةً على اللام تَنتقِلُ إلى العينِ، وتُصبحُ طارئةً عليها، أي تدلُّ ضمةُ العينِ الطارئةُ على أنها منقولةٌ من اللامِ. قال: «فالمتفقتانِ نحوُ قولِكَ: هم يَغْزُونَ ويَدْعُونَ، وأصلُهُ: يَغْزُوُونَ، فأُسكنتِ الواوُ الأُولى التي هي اللامُ، وحُذِفَتْ لسكونِها، وسكونِ واوِ الضميرِ والجمعِ بعدها، ونُقِلَتْ تلك الضمةُ المحذوفةُ عن اللامِ إلى الزايِ التي هي العينُ... ألا تراكَ تقولُ في العينِ المكسورةِ بنقلِ الضمةِ إليها مكان كسرتِها، وذلكَ نحو: يَرْمُونَ ويَقْضُونَ، أَلا تُراكَ نقلتَ ضمةَ ياءِ يَرْمِيُونَ إلى ميمِها، فابتزَّتِ الضمةُ الميمَ كسرتَها، وحلَّت محلَّها، فصارَ: يَرْمُونَ»[2].

٢ – التكرير في المضاعَفِ الصحيح والمعتلِّ بين الزيادةِ والأصالةِ في القياس التصريفي:

استقراءُ كلامِ النحاةِ على ما جاوزَ الثلاثةَ من أبنيةِ المضاعفِ الصحيحِ يقودُ إلى استنتاجِ أحكامٍ يختصُّ بها، يأتي في مقدَّمها ما ذهبَ إليه ناظرُ الجيشِ من أنّ التكرارَ بابُه الزيادةُ في جميعِ الحروفِ إلا الألفَ؛ لأنها لا تُضاعَفُ. قال: «وأما الزيادةُ بالتضعيفِ فتكونُ في الحروفِ كلِّها إلا الألفَ، فإنها لا يمكنُ تضعيفُها لعدمِ قَبولها الحركَة، واعلمْ أن شأنَ المكرَّرِ في الحكمِ بزيادتِهِ شأنُ أَحرفِ العلةِ مثلاً، بمعنى أنه يُحكَمُ بزيادة المكرَّرِ متى وُجِدَ، إن لم يعارِضْ دليلُ أصالةٍ، بشرطِ أن تكونَ مصاحَبةُ المكرَّرِ لأكثرَ من أصلَينِ»[3].

من فروعِ هذه القاعدةِ ما ذهبَ إليه السلسيليُّ من أنَّ الكلمةَ التي فيها أصلانِ متباينانِ وفيها مثلانِ فالقياسُ زيادةُ أحدِ المثلينِ كقَردَدٍ، إلا إنْ ماثَلَ أحدُ المثلينِ الفاءَ ككَوْكَبٍ، أو

---

(١) شرح المفصل ١٠١/١٠.

(٢) الخصائص ١٣٦/٣-١٣٧.

(٣) تمهيد القواعد ٤٩٥٩/١٠-٤٩٦٠.

العينَ مع الفصلِ بأصلٍ كحَدْرَدٍ، أما إذا تَكررتِ العينُ مع الفصلِ بزائدٍ كعَقَنْقَلٍ فأحدُ المتماثلينِ زائدٌ. قال: «(إن تضمَّنتْ كلمةٌ مُتباينينِ ومتماثِلَينِ...) مثالُ ذلكَ: جَلبَبَ، وقردَدٌ، قوله[1]: (ولم تثبتْ زيادةُ أحدِ المتباينينِ) تحرُّزٌ من نحوِ: مَفَرٍّ، فإنَّ أحدَ المتباينينِ – وهو الميمُ – ثبتَتْ زيادتُهُ، وأحدُ المتماثلينِ في المثال الذي بدأنا بذكرهِ زائدٌ، وهو الباءُ من: جَلْبَبَ والدالُ من: قَرْدَدٍ، (إن لم يماثلِ الفاءَ ولا العينَ)، (إن لم يماثلِ الفاءَ) تحرُّزٌ من نحو: كَوكبٍ، فليستْ إحدى الكافَينِ زائدةٌ بل هما أصلانِ، والعينُ مثَّلَها المصنِّفُ بقوله (حَدْردٌ)، والعينُ مفصولةٌ بفاصلٍ، وهو الراءُ، فأحدُ المتماثلينِ ماثَلَ العينَ، فلو فُصِلَ بينهما بزائدٍ فأحدُ المتماثلينِ زائدٌ كعقَنقَلٍ، وهو من العقلِ»[2].

ولَدى الفراءِ قياسٌ آخرُ فيما فيه تضعيفٌ، فهو يرى أنَّ (الصَّلْصَالَ) – مثلاً – أَصلُه: الصلَّالُ، ثم أُبدلَتْ ثاني اللامات صاداً للفصلِ، قال أبو بكرِ بنُ الأنباريِّ: «قال الفراءُ: الصَّلصالُ الأصلُ فيه: الصَّلَّالُ، أي المنتِنُ من قولهم: قد صلَّ اللحمُ إذا أَنتنَ، ويقالُ أيضاً: أَصلَّ وصَلَّلَ، فأَبدلُوا من اللامِ الثانيةِ صاداً، وإنما يفعَلونَ هذا فيما كان فيه حرفٌ مشدَّدٌ»[3].

ويُفهَمُ من ابنِ مالكٍ أن الحرفَ الذي يؤتى به بدلاً شرطُهُ أن يكونَ من لفظِ الفاء. قال: «فأصلُ: كَفْكَفَ على هذا الرأي: كفَّفَ، فاسْتُثْقِلَ توالي ثلاثةِ أمثالٍ فأُبدِلَ من أحدها حرفٌ مماثلٌ للفاءِ»[4].

ويرى أبو البركاتِ الأنباريُّ أنَّ نحو (كَفْكفَ) من المكرَّرِ موضعُ خلافٍ بين البصريينَ والكوفيينَ، لأنَّ البصريينَ لا يقدّرونَ البدلَ، واحتجَّ لقولِ البصريين؛ لأنهم أخذُوا بالظاهرِ.

---

(١) أي ابن مالك.

(٢) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١٠٧٥ وينظر التسهيل ٢٩٦، جلْبب من الجلبابِ وهو ثوب واسع للمرأة القاموس (جلب)، القَردد: الطريق الواسع (تفسير غريب الكتاب ٥٢) الحدرد: القصير، التاج (ح د ر د)، العقَنقَل من الرمل: المتعقد الكثير (تفسير غريب الكتاب ١٦١)، العقْلُ: أن يعقَلَ البعير، وهو أنْ تثنى يده ثم تشد بحبلٍ (الغريب المصنف ٥٢٦/٢).

(٣) الزاهر ٢٩٢/١-٢٣٩، ينظر معاني القرآن للفراء ١١٤/٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢٠٣٦.

قال: «أَمَّا البصريونَ فاحتجوا بأنْ قالوا... لما تكررتِ العينُ واللامُ في نحو: صَمَحْمَحٍ ودَمَكمَكٍ يجبُ أن يكونَ وزنُهُ فَعَلْعَلٌ لِتكرُّرِهما فيه، هذا حكمُ الظاهرِ فمنِ ادَّعى قلباً بقي مُرتَهَناً بإقامةِ الدليلِ، وأما الجوابُ عن كلماتِ الكوفيينَ، أَمّا قولُهم: إنَّ الأصلَ: صَمَحَّحٌ ودمَكَّكٌ قُلنا: هذا مجردُ دعوى لا يستندُ إلى معنًى، بل تكريرُ عينِ الفعلِ ولامِهِ كتكرير فاءِ الفعلِ وعينِهِ في مَرمَرِيسٍ، وهي الداهيةُ، ومَرْمَريتٍ وهي القَفْرُ؛ لأنهما من المراسةِ والمَرتِ»[1].

ويستأنِسُ النحاةُ بالنظيرِ لتمييزِ الزائدِ من الأصليِّ فيما فيه تكريرٌ من الصَّحيحِ، والنظيرُ هو المعتلُّ، فالخليلُ يرى أنّ أولَ المكرَّرِ في (سلَّمٍ) هو الزائدُ لأنَّه يقابِلُ كثرةَ زيادةِ حروفِ العلةِ وهنّ ثوانٍ، ويرى أن نحو (عَدَبَّسٍ) الباءُ الأولى فيه هي الزائدةُ؛ لأنها تقابلُ حروفَ العلةِ في هذا الموضعِ، وذهبَ غيره إلى أنّ ثاني المكرَّرِ هو الزائدُ حملاً على حروفِ العلةِ أيضاً. قال سيبويه: «سألتُ الخليلَ فقلتُ: سُلَّمٌ أَيَّتُها الزائدةُ؟ فقال: الأُولى هي الزائدةُ؛ لأنَّ الواوَ، والياءَ، والألفَ يَقَعْنَ ثوانيَ في فَوْعلٍ، وفَاعِلٍ، وفَيْعَلٍ... وكذلك عَدَبَّسٌ ونحوُه، جَعَلَ الأُولى بمنزلةِ واوِ فدَوْكسٍ... وأما غيرُهُ فجَعلَ الزوائدَ هي الأَواخِرَ، وجَعَلَ الثالثةَ في سُلَّمٍ وأخواتِها هي الزائدةَ، لأنَّ الواوَ تقع ثالثةً في جَدوَلٍ... وكلا الوجهينِ صوابٌ ومذهَبٌ»[2].

المذهبُ الثاني ليونسَ كما يبدو من قولِ ابن عصفورٍ الذي يرى أنّ القولَين ضربٌ من التأنيسِ بالنظير. قال: «وهذا القَدْرُ الذي احتجَّ به الخليلُ ويونسُ لا حجةَ لهما فيه؛ لأنه ليس فيه أكثرُ من التأنيسِ بالإتيانِ بالنظيرِ»[3].

---

(١) الإنصاف ٧٩٢. الصمحمح والدمكْمك: الشديد (الغريب المصنف ١١٥/١).

(٢) الكتاب ٣٢٩/٤، العدبس: البعير العظيم (الغريب المصنف ٩٧/٢)، الفَدوكَس: اسم رجلٍ (تفسير غريب الكتاب ٢٣٢).

(٣) الممتع ٣٠٤.

نتتقلُ إثرَ ذلك إلى صورةٍ قياسيةٍ في مضاعَفِ الرباعي، وهي ما يراه أبو علي من أنّ الواوَ والياءَ لا يكونان أصلاً في الرباعي إلا في حالِ التضعيفِ. ونصُّهُ: «الواوُ والياءُ لا يكونانِ أصلاً في بناتِ الأربعةِ إلا في التضعيفِ، نحو: صِيْصِيةٍ وقَوْقَيتُ»[1].

القياسُ الذي ذكره أبو علي يدخُل تحتَهُ الرباعيُّ والخماسيُّ، ويرى ابنُ عصفورٍ أن القولَ بأصالةِ الواوِ دون تضعيفٍ فيهما شاذٌّ يحتاج دليلاً؛ لأنّ القياسَ التضعيفُ، قال: «الواوُ لا تكون أصلاً في بناتِ الخمسةِ، ولا في بناتِ الأربعةِ إلا في المضعَّفِ... ولا تُجعلُ أصليةً فيما عدا بابِ ضوضَيتُ إلا أنْ يقومَ على ذلكَ دليلٌ، فيكونُ شاذاً نحو: وَرَنْتَلٍ، فإنّ الواوَ فيه أَصليةٌ، ووزنُ الكلمةِ فَعَنْلَلٌ، ولا تُجعَلُ زائدةً؛ لأنّ الواوَ لا تزادُ أولاً أصلاً»[2].

فالحاصِلُ مما قالَهُ ابنُ عصفورٍ أنه لا يقالُ بأصالةِ الواوِ أو الياءِ غيرِ المكرَّرتينِ فيما فوقَ الثلاثي إلا بدليلٍ، ودليلُه هنا أن الواوَ لا تزادُ في أولِ الكلمةِ التي زادت على ثلاثةِ أحرفٍ.

٣ – أحكامُ التضعيفِ في آحادِ الصفاتِ من المعتلّ في القياسِ التصريفي:

لأبنيةِ المضعَّفِ المعتلِّ مما فيه معنى الوصفِ أقيسةٌ خالفَ بها الصحيحَ، ومن هذا ما نصَّ عليه ابنُ الشجري من أنّ وزنَ فَيعِلٍ يأتي في المعتلِّ فقطْ خلافاً لـ(فَيعَلٍ)؛ لأنَّه للصحيحِ. قال: «ومن المحذوفاتِ من ذواتِ الكلمِ الياءُ من المضاعَفِ فمن ذلكَ حذفُها من المضاعَفِ الذي جاءَ على مثالِ فَيعِلٍ نحو: سَيِّدٍ، ومَيِّتٍ وهيِّنٍ، وليِّنٍ، وليسَ في الكلام فَيعِلٌ إلا مُعتلُّ العينِ، اختصَّ بذلك المعتلُّ دونَ الصحيحِ... وكما اختصَّ المعتلُّ بفَيعِلٍ اختصَّ الصحيحُ بفيعَلٍ نحو صَيرَفٍ للمتصرفِ في الأمورِ»[3].

---

(١) التكملة ٢٣٥، الصيصيةُ: كل شيءٍ يحتمى به فهو صيصيةٌ (سفر السعادة ٣٢٧) قَوقَيت، يقالُ: قَوقَت الدجاجةُ قيقاءً وقُوقاةً غير مهموزٍ (الغريب المصنف ٣٧٦/١).

(٢) الممتع ٢٩٢، ضوضيت: الضوضاةُ أصوات الناسِ (الغريب المصنف ١٠٥/١)، الورنتل: يقال: وقع في ورنتلَى، أي داهية (تفسير غريب الكتاب ٢٣٩).

(٣) أمالي ابن الشجري ١٧٠/٢.

وشذَّ (عَيَّنٌ) في الشعرِ، ووجهُهُ عندَ سيبويه أن يحمَلَ على (فَيعِلٍ) وإن كان مفتوحَ العين. قال: «وقد قالَ بعضُ العربِ[1]:

ما بالُ عيني كالشَّعِيبِ العَيَّنِ

فإنما يُحمَلُ هذا على الاطرادِ حيث تركوها مفتوحةً... ولا تحمِلْهُ على الشاذِّ الذي لا يطردُ، فقد وجدتَ سبيلاً إلى أن يكون فَيعِلاً»[2].

وذهبَ الكوفيونَ إلى خلافِ الظاهرِ في فَيعِلٍ، أي رأَوا أنّ وزنَهُ فَعِيلٌ في الأصلِ، ثم قُدّمتِ الياءُ على العينِ، ورَدّ ذلك أبو البركاتِ الأنباريُّ؛ لأن الصحيحَ من الأَبنيةِ ليس فيه ما ادّعاه الكوفيونَ. قال: «وأما الجوابُ عن كلماتِ الكوفيينَ، أما قولُهم: إنَّ وزنَه فَعِيلٌ إلا أنَّهم أَعلُّوا عينَ الفِعْلِ وقدَّموا وأخَّروا وقَلبُوا، قُلنا: هذا باطِلٌ؛ لأنّ هذا التقديمَ والتأخيرَ لا نظيرَ له في الصحيحِ؛ لأنَّ ياءَ فَعِيلٍ لا تتقدَّمُ على عينِهِ في شيءٍ من الصحيحِ»[3].

نصِلُ بعد ذلك إلى المضاعَفِ المعتلِّ الذي يطرأُ عليه معنى الوصفِ بياءِ النسبةِ من نحو (حَيّةٍ ولَيَّةٍ). القياسُ عند أبي علي في المنسوبِ هنا أن يُفكَّ الإدغامُ بتحريكِ المدغَمِ، وتُقلبَ اللامُ ألفاً، ثم تقلبَ واواً كما تقلبُ ألف عصاً، ومن ثُمَّ يحرَّكُ الحرفُ الذي كان ساكناً للإدغامِ بالفتحِ قياساً على الصحيحِ. قال: «فإن كان الساكنُ الذي قبلَ الآخِرِ مِثْلاً للياءِ نحو: حَيّةٍ، ولَيَّةٍ، وقُصَيٍّ، وعَدِيٍّ، وأُميَّةٍ، وتَحِيَّةٍ، فإنكَ تحرِّكُ الحرفَ المدغَمَ لِينفكَّ الإدغامُ، وتنقلبُ الياءُ ألفاً فيصيرُ كالنسبِ إلى عصاً، وذلك قولُكَ في النسبِ إلى حيَّةٍ: حَيَوِيٌّ، وإلى ليّةٍ: لَوَوِيٌّ؛ لأنّ الياءَ الأُولى

(١) هو رؤبة، ديوانه ١٦٠، قال ابن سيده: «فيروى بالفتح والكسر، فمن فتحه حمله على معنى السقاءِ؛ لأنّ فَيعلاً لا يكونُ للمؤنث إلا بالهاءِ، وأما الكسر فعلى الصفة للشعيبِ، لأنّ فَيعلاً قد يكون للمؤنث» (المخصص ٥/١٧).

الشعيب هو الذي يفأم بجلد ثالث بين الجلدين ليتسع (الغريب المصنف ٥٢٦/١) ويقال: الفئام الهَودج قد وسع أسفلُه، ومنه قيل للرحل مفأم (الغريب المصنف ٣١٤/١) والعين: يقال: عينت القربةَ إذا صببت فيها الماءَ ليخرج من خروزِها فتنسد الخُروز (الغريب المصنف ٥٣٠/١).

(٢) الكتاب ٣٦٦/٤.

(٣) الإنصاف ٨٠٢.

من لَيَّةٍ واوٌ، وإنما انقلبتْ ياءً للإدغامِ، فإذا انفكَّ عادتِ الواوُ التي في لَوَيتُ، ووجَبَ هنا تحريكُ الساكنِ المدغَمِ في الياءِ إذ كانوا قد قالوا في النسبِ إلى الرَّمْلِ: رَمَلِيٌّ»[١].

القياسُ السابقُ شَذَّ عنه مجيءُ (أُمَيِّيٍّ وغَنِيِّيٍّ)، وقَصَرَ ابنُ الحاجب ذلك على (أُمَيِّيٍّ) لفتحةِ الميمِ، لكنّ الرضي نَقَلَ عن يونسَ جوازَ (غَنِيِّيٍّ) قال: «قولُه[٢]: (وجاءَ أُمَيِّيٌّ) يعني جاءَ في فُعَيلٍ من المعتلِّ اللام إبقاءُ الياءِ الأُولى، لقلةِ الثقلِ بسببِ الفتحةِ قبلَها، ولم يأتِ نحوُ: غَنِيِّيٍّ، هذا قولُه، وقد ذكَرنا قبلُ أنه قد يقالُ: غَنِيِّيٌّ على ما حَكَى يونُسُ»[٣].

واعتلَّ أبو علي لنحوِ (أُمَيِّيٍّ وغَنِيِّيٍّ) بأنَّ التضعيفَ يجعلُ الياءَ والواوَ كالحرفِ الصحيح. قال: «قوله[٤]: (كإعرابِ ما لا يعتلُّ)؛ أي أنّ الواوَ والياءَ إذا كانتا مشدَّدتينِ أُعربتا كما يُعرَبُ الصحيحُ»[٥].

ويندرجُ تحتَ العلةِ التي ذكرها أبو علي النسبُ إلى نحو: عدُوٍّ، أي يقالُ: (عَدُوِّيٌّ) باتفاقِ النحاةِ عندَ ابنِ الحاجبِ، أما عَدوَّةٌ فرأى أنَّ سيبويه يقولُ فيه: عَدَويٌّ حملاً على شَنَئِيٍّ، والمبردُ يقولُ: عَدُوِّيٌّ كما في المذكَّر، وردَّهُ ابنُ الحاجب بأن عَدُوِّيٌّ أَثقلُ من (عَدَوِيٍّ) قال: «أما فَعولٌ كعَدوٍّ فإنه ليسَ فيه الاستثقالُ الذي في غَنِيٍّ فجَرى مَجرى الصحيحِ، فقالوا: عَدُوِّيٌّ بالاتفاقِ، فأجرَوه مَجرى الصحيحِ لـمَّا انتفى ذلكَ الاستثقالُ، وأَمَّا ما لحِقه تاءُ التأنيثِ كعَدوَّةٍ فقال سيبويه فيه: عَدَوِيٌّ إجراءً له مَجرى نحوِ شَنوءةٍ وبابِهِ، وهذا هو القياسُ الذي لا ينبغي أَن يُعدَلَ عنه، وقال المبردُ: عَدُوِّيٌّ بضمِّ الدالِ كالمذكَّرِ، وليسَ له وجهٌ في القياسِ؛ لأنَّ عَدُوِّيٌّ أثقلُ مِن قولِكَ: عَدَوِيٌّ بفتحِ الدالِ»[٦].

---

(١) التكملة ٥٧.

(٢) أي ابن الحاجب.

(٣) شرح الشافية للرضي ٣٠/٢ وينظر الكتاب ٣٤٥/٣.

(٤) أي سيبويه.

(٥) التعليقة ١٦٣/٣ وينظر الكتاب ٣٤٥/٣.

(٦) الإيضاح ٥٦٦/١ وينظر الكتاب ٣٤٥/٣، ومذهب المبرد في شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٥ وشرح الشافية للرضي ٢٤/٢ وللجاربردي ١٥٨ وتمهيد القواعد ٤٧٠٧/٩.

يوازي ما تقدَّم النسبُ إلى نحوِ (سيِّدٍ)، والقياسُ عند ناظرِ الجيشِ أن يقالَ (سَيْدِيٌّ) دفعاً لثقلِ (سيِّدِيٍّ)، ورأى أنَّه شذَّ عن هذا القياسِ: (مُهَيِّمِيٌّ)؛ لأنَّ ياءَ التعويضِ الساكنةَ فَصَلَتْ كَسرةَ الميمِ عن الياءِ المشدَّدةِ المكسورةِ قبلَها، أي أنّ التعويضَ في مُهَيِّمِيٍّ احتُمِلَ معهُ الثقلُ، لئلَّا يقع التباسٌ بـ(مُهَيْميٍّ) المنسوبِ إلى اسمِ الفاعلِ مُهيِّمٍ وشذَّ (هَبَيَّخيٌّ)؛ لأنّ الياءَ المشدَّدةَ في (هَبَيَّخٍ) مفتوحةٌ. قال: «فيقالُ في النسبِ إلى سَيِّدٍ وطَيِّبٍ: سَيْديٌّ، وطَيْبِيٌّ، ويقالُ في النسبِ إلى مُهيِّمٍ اسمِ فاعلٍ من هيَّمَ: مُهَيْميٌّ، وإنما قالُوا ذلك فراراً من الثقلِ بسببِ وجودِ ياءٍ مشدَّدةٍ قبلَها كسرةٌ، وقبلَ الكسرةِ ياءٌ مكسورةٌ مشدَّدةٌ أيضاً... ثم إنّ المصنِّفَ قيَّدَ الياءَ المدغَمَ فيها التي يجبُ حذفُها لأجلِ ياء النسَبِ بقيدَينِ أَحدُهما: أنّ المكسورَ لأجلِ ياءِ النسبِ – وهو آخرُ الكلمةِ – يلِيْ تلكَ الياءَ التي تَحذُثُ، فلو لم يَلِ المكسورُ الياءَ بأنْ فَصَلَ بينهما حرفٌ ساكنٌ امتنعَ الحذفُ، وذلك نحوُ أنْ يُنسَبَ إلى نحو: مُهيِّمٍ مصغَّرِ مُهوِّمٍ اسمِ فاعلٍ من هَوَّمَ الرجلُ إذا نامَ فإنك تقول: [مُهيِّميٌّ][(1)]، لما سنذكرُهُ، فقد وَلِيَ الحرفُ المكسورُ – وهو الميمُ – حرفاً ساكناً وهو الياءُ التي جيءَ بها في المصغَّرِ تعويضاً مما حُذِفَ منهُ... وتقريرُ ذلك أنَّ مُهوِّماً إذا صُغِّرَ وَجَبَ أن يُحذفَ منه إحدى الواوَينِ، ثم يصغَّرَ فتنقلِبَ الواوُ ياءً لوقوعِ الياءِ ساكنةً قبلَها فيصيرُ لفظه مُهيِّمٌ... القيدُ الثاني أَنَّ الياءَ التي يليها الآخِرُ – وهي التي يجبُ حَذفُها – تكونُ مَكسورةً كما هي في: سَيِّدٍ... فَلو كانت مفتوحةً امتنعَ الحذفُ [لِانتفاءِ][(2)] الثقلِ، فيقالُ في النسبِ إلى هَبيَّخٍ: هَبيَّخِيٌّ دونَ حذفٍ»[(3)].

ندعُ ذلك لننتقلَ إلى قياسٍ آخرَ في النسبِ يخصُّ اللفظَ المنتهيَ بياءٍ مشدَّدةٍ زائدةٍ كتَميميٍّ أو أَصليّةٍ كمَرميٍّ، القياسُ عندَ ابن يعيشَ حذفُ الياءِ الزائدةِ مع تقديرِ أنَّ الياءَ الطارئةَ للنسبِ حتى لا يُتوهَّم اجتماعُ علامتينِ للنسبِ، أما (مَرمِيٌّ) فيجوزُ إجراؤُهُ مجرى (تميميٍّ)

---

(1) في المطبوع: مهيمي والصواب مهييمي ينظر الكتاب ٣٧١/٣ والخصائص ٢٣٢/٢.

(2) في المطبوع: لانتقاءِ.

(3) تمهيد القواعد ٤٦٩٩/٩-٤٧٠٠. هيم: الهَيم مصدر هام يهيم هيماً بحب المرأة (إصلاح المنطق ٢٧)، الهَبيخ: هو الوادي العظيم، وقالوا: هبيغ (سفر السعادة ٤٨٠).

في حذفِ الياءِ، أو أن يقالَ: (مَرْمَويٌّ). قال: «إذا نَسبْتَ إلى منسوبٍ بَقَّيتَه على لفظِه نحوُ النسبِ إلى تَميميٍّ وهَجَريٍّ وشافعيٍّ، فإنكَ تقولُ فيه أيضاً: تَميميٌّ، وهَجريٌّ، وشافِعيٌّ، فيكونُ اللفظُ واحداً إلا أنَّ التقديرَ مُختلِفٌ، وذلك أَنكَ إذا حذفتَ الياءَ الأُولى التي للنسبِ أَحدثْتَ ياءً أُخرى غيرَها؛ لأنه لا يُجمَعُ بين علامتي النسبِ كما لا يجمَعُ بين علامَتي التأنيثِ... ومَرميٌّ مُشبَّهٌ بالمنسوبِ من حيثُ إنّ آخرِه ياءٌ مُشدَّدةٌ قبلَها مكسورٌ، ويجوزُ أن تقولَ فيه: مَرمَويٌّ»[1].

الحاصلُ مما تقدَّمَ أن المضاعفَ من آحادِ الصفاتِ من المعتلِّ له أبنيةٌ ينفردُ بها كمجيئِهِ على فَيعِلٍ، وتطرأُ عليه بعضُ ضروبِ الإعلالِ من القلبِ والحذفِ عند إلحاقِ ياءِ النسبِ، فضلاً عن أنّ أكثر التضعيفِ في آحادِ الصفاتِ لحرفِ الياءِ.

٤ – تكسيرُ الصفاتِ والأسماءِ من المعتلِّ والمضاعفِ في القياسِ التصريفي:

أ – منزلةُ القياس في جموعِ التكسيرِ:

من المفيدِ أن نشيرَ أولاً إلى أنّ جموعَ التكسيرِ يُعوَّلُ فيها على الغالبِ لأَنَّ النحاةَ اتخذوهُ أصلاً حَملوا عليهِ غيرَه. قال الجاربردي: «ينبغي أن تعلمَ أنّ أكثرَ الجموعِ سَماعيٌّ، لكنّ منها ما يغلِبُ، فَيُذكَرُ الغالبُ ليُحمَلَ عليه ما لم يُسمَعْ جمعُهُ، فالاسمُ المرادُ جمعُهُ إما ثلاثيٌّ، أو رباعيٌّ، أو خماسيٌّ، قدَّمَ[2] الثلاثيَّ لخفَّتِهِ، وكثرةِ أَبحاثِهِ»[3].

وقدَّمنا القولَ أَنَّ الصفةَ ثقيلةٌ؛ لأنها تُضارعُ الفعلَ[4]، وهذا الأمرُ لَه صِلةٌ بتكسيرِها، إذ يرى ابنُ يعيشَ أَنَّ تكسيرَها علامةٌ على غلبةِ معنى الاسميةِ فيها، وعلى انفكاكِها عن أن تكونَ صفةً للاسمِ. قال «وقد تُكسَّر الصفةُ على ضعفٍ لغلبةِ الاسميةِ، وإذا كثُرَ استعمالُ

---

(١) شرح المفصل ١٥٥/٥.
(٢) أي ابن الحاجب.
(٣) شرح الشافية للجاربردي ١٨٤.
(٤) ينظر الصفحة ٣٩.

الصفةِ مع الموصوفِ قَوِيتِ الوصفيةُ، وقَلَّ دخولُ التكسيرِ فيها، وإذا قلَّ استعمالُ الصفةِ مع الموصوفِ، وكثُر إقامتُها مُقامَهُ غلبتِ الاسميةُ عليها، وقَوِيَ التكسيرُ فيها، وتكسيرُ الصفةِ على حدِّ تكسيرِ الاسمِ»[1].

ب – تكسيرُ الصفاتِ من المعتلِّ والمضاعفِ بين موافقةِ الصحيحِ والشذوذِ عنه:

من المسلَّم به أنّ المعتلَّ والمضاعَفَ لهما أَحكامُهما الخاصةُ في التكسيرِ، ونبدأُ بما قاله أبو علي الذي يرى أنَّ ما وزنُه فَعْلٌ من المضاعَفِ يكسَّر على فُعْلٍ كما في الصحيحِ، أما الأجوفُ اليائيُّ فيكسَّر على أَفعالٍ، وفِعْلانٍ، وفِعَلةٍ، والمثالُ الواويُّ على فُعْلانٍ وفِعْلانٍ. قال: «وقد كسَّروا فَعْلاً على فُعْلٍ قالوا: رجلٌ كَثٌّ، ورِجال كُثٌّ، وثَطٌّ وثُطٌّ، وفَرَسٌ وَرْدٌ وخَيلٌ وُرْدٌ، وسَهْمٌ حَشْرٌ وأَسهُمٌ حُشْرٌ... وقالوا: أَشياخٌ كما قالوا: أَبياتٌ، وقالوا: شِيْخانٌ وشِيَخَةٌ، وقالُوا: ضَيْفٌ وضِيْفانٌ، ووَغْدٌ ووُغْدانٌ، وقالوا: وِغدانٌ كما قالُوا: عِبْدانٌ»[2].

بعضُ المعتلِّ والمضاعفِ من الصفاتِ على وزنِ فَعيلٍ، والمضاعَفُ منه يَرى سيبويه أَنه يكسَّر على فِعالٍ وأَفعِلاءَ لا على فُعَلاءَ، أي يقالُ في (شديدٍ: شِدادٌ وأَشِدَّاءُ)، ويأتي على أَفْعِلةٍ كأَشِحَّةٍ، وهو مُستعارٌ من الأسماءِ، ويرى أيضاً أنّ المعتلَّ يكسَّر على أفْعِلاءَ فيقال (أَغْنياءُ وأَغْوِياءُ). قال: «فأما ما كانَ من هذا مضاعفاً فإنه يكسَّر على فِعالٍ كما كُسِّر غيرُ المضاعَفِ، وذلكَ: شدِيدٌ وأشِدَّاءُ، ولبيبٌ وأَلِبّاءُ، وشحيحٌ وأَشحَّاءُ، وإنما دعاهُم إلى ذلكَ – إذ كان مما يكسَّر عليه فَعيلٌ – كراهيةُ التقاءِ المضاعَفِ، وقد يكسِّرونَ المضاعَفَ على أَفْعِلةٍ نحو: أَشِحَّةٍ كما كسَّروهُ على أَفْعِلاءَ، وإنما هذانِ البناءانِ للأسماءِ، يَعني[3] أَفْعِلةً وأَفعِلاءَ... وأما ما كانَ

(١) شرح المفصل ٢٤/٥.

(٢) التكملة ١٨١، الكث: يقال: لحيةٌ كثةٌ بينةُ الكثاثة (إصلاح المنطق ١١٠)، والثَط: الثقيلُ البطن، القاموس (ثطط)، الورد: الفرس الورد بين الكميت والأشقر، القاموس (ورد)، السهم الحَشر: الدقيق، القاموس (حشر)، الوغْد: الضعيف (الغريب المصنف ١٢٠/١).

(٣) أي الخليل.

من بناتِ الياءِ والواوِ فإنّ نظيرَ فُعَلاءَ فيه: أَفْعِلاءُ، وذلكَ نحوُ: أَغْنِياءَ، وأَشْقِياءَ، وأَغْوِياءَ... وذلك أَنَّهم يكرهونَ تحريكَ هذهِ الواوتِ والياءاتِ وقبلَها حرفٌ مفتوحٌ»[١].

قولُ سيبويه أنَّ نحوَ (أشِدَّاءَ وأَغنياءَ) نظيرُهما فُعَلاءُ، أرادَ أنه لا يقالُ: (شُدَداءُ) ولا (غُنَياءُ) وعلةُ ذلكَ لدى عبد القاهرِ أنّ (أَشدَّاءَ) تُسكَّن عَينُه وتُدْغَمُ، وأنَّ (أَغنِياءَ) لا فتحةَ قَبلَ الياءِ المتحركةِ فيه تؤدي إلى قلبِها ألفاً، قال: «لا يأتي فُعَلاءُ لما يَلزمُ من اجتماعِ المثلينِ نحو: شُدَداءَ لكنْ أَفْعِلاءُ يأتي مكانَهُ نحوُ: أَشْدَّاءَ؛ لأنَّ العينَ تُسكَّنُ، فيزولُ بالإدغامِ اجتماعُ المثلينِ، وكذا المعتلُّ اللامِ نحو: غَبيٍّ وأَغْبِياءَ تركوا فيه فُعَلاءَ إلى أَفْعِلاءَ تنكُّباً لما يُفضي إلى الإعلالِ، إذ كان يَجِبُ أَنْ يقالَ: غُبَيَاءُ، فتحصلُ ياءٌ متحركةٌ مفتوحٌ ما قبلَها»[٢].

ونحوُ (غَنِيٍّ) لامُهُ حرفُ علةٍ، أما ما كان على وزنِ (غَنِيٍّ) مما عينُهُ حرفُ علةٍ فقياسُه عند سيبويه أن يكسَّر على فِعالٍ. قال: «وأما ما كانَ من بناتِ الياءِ والواوِ التي الياءُ والواوُ فيهنَّ عَيناتٌ فإنه لم يكسَّر على فُعَلاءَ ولا أَفْعِلاءَ واستُغني عنهما بفِعالٍ، لأنه أقلُّ مما ذكرنا[٣]، وذلك: طويلٌ وطِوالٌ»[٤].

وقد تُكسرَّ الصفاتُ المعتلةُ اللامِ ممّا وزنُها فَعِيلٌ على فَعَلةٍ، وذهبَ الخليلُ إلى أنه قليلٌ. قال «السَّروُ سخاءٌ في مُروءةٍ... وسَرِيَ يَسرَى فهو سَرِيٌّ من قومٍ سَرَاةٍ، ولم يجئْ على فَعَلةٍ غيرُها»[٥] ا.هـ قال التبريزيُّ: يعني[٦] أنّ فَعَلةً يَختصُّ بها الصحيحُ في الجمعِ دون المعتلِّ، وذلك كالفَجَرةِ والفَسَقةِ»[٧].

---

(١) الكتاب ٦٣٤/٣.
(٢) المقتصد ٩٦٤.
(٣) أي ما لامه حرف علة ووزنه فَعيلٌ.
(٤) الكتاب ٦٣٥/٣.
(٥) العين (سرو).
(٦) أي الخليل.
(٧) شرح ديوان الحماسة ١٢٦/١.

قلةُ (سَراةٍ) يقابلُها كثرةُ فُعَلَةٍ في تكسيرِ نحوِ (قاضٍ) مما لامُهُ حرفُ علةٍ، قال اليزدي في تكسير فاعِلٍ من الصفاتِ مما لامُه حرفُ علةٍ: «وعلى فُعَلةٍ، وهي تختصُّ بالمعتلِّ اللامِ سواءٌ كان واوياً أو يائياً، كقُضاةٍ وغُزاةٍ في قاضٍ وغازٍ، وكانا في الأصلِ: قُضَيَةً وغُزَوَةً، تحركتْ حرفُ العلةِ وانفتحَ ما قبلها فقُلِبتْ ألفاً؛ لاقتضائِهِ ذلك»[1].

ويأتي فَعولٌ في الصفاتِ من المضاعَفِ والمعتلِّ اللامِ، ومثالُهما: (وُدَداءُ وأَعداءُ)، ووجهُهُما عند الرضي أنّ (وُدَداءَ) محمولٌ على بابِ فَعيلٍ من وجهٍ، وعلى المفردِ من وجهٍ آخرَ، أما (أَعداءٌ) ففيه معنى الاسمِ. قال: «وقالُوا: وُدَداءُ في جمع وَدودٍ، وهو شاذٌّ من وجهينِ، أَحدُهما أن فَعُولاً لا يُجمَعُ على فُعَلاءَ بل هو قياسُ فَعِيلٍ، لكنه شُبِّهَ به لموافقتِهِ له حركةً وسكوناً، والثاني أنّ المضاعَفَ لا يأتي فيه فُعَلاءُ في فَعيلٍ أيضاً بل أَفعِلاءُ نحو: شَديدٍ وأَشِدَّاءَ، لكنَّهُ لما شذَّ الشذوذَ الأول احتملُوا الثاني، فصار وُدَداءُ كخُشَشاءَ في الاسمِ المفردِ... وجُمِعَ عَدُوٌّ على أَعْداءَ – وإن لم يكن بابَه – لاستعمالِهِ استعمالَ الأسماءِ»[2].

ومن الصفاتِ فَيعِلٌ، وقياسُ التكسيرِ في نحوِ ذلكَ عندَ ابن يعيشَ أن تُحمَلَ بعضُ وجوهِهِ على تكسيرِ اسمِ الفاعلِ، ونَقَلَ عن الجرمي جوازَ تكسيرِ فَيْعِلٍ على أَفْعِلاءَ حملاً على فَعِيلٍ. قال: «قالوا: جيِّدٌ وجِيادٌ، وشبَّهوهُ بفاعِلٍ، وقالوا: ميِّتٌ وأَمْواتٌ، وجيِّدٌ وأجْوادٌ كذلك قالُوا: أَجْيادٌ كما قالُوا: قائمٌ وقِيامٌ، ونائِمٌ ونِيامٌ، وكذلكَ قالُوا: سَيِّدٌ وسَادَةٌ كما قالُوا: قائدٌ وقادةٌ وحائِكٌ وحَاكةٌ، وقد كسَّروه أيضاً على أَفْعِلاءَ فقالوا: هيِّنٌ وأَهْوِناءُ، وحَكَى الجرميُّ: جيِّدٌ وأَجْوِداءُ حملُوه على فَعِيلٍ نحو: نَبيٍّ وأَنْبِياءَ»[3].

---

(١) شرح الشافية لليزدي ٤٤٨.

(٢) شرح الشافية للرضي ١٤٠/٢، الخُششاءُ: العظم خلف الأذن (الغريب المصنف ٦٥١/١).

(٣) شرح المفصل ٦٦/٥.

جـ - تكسيرُ المذكّر من الأسماءِ المعتلةِ بين موافقةِ الصحيحِ والشذوذِ عنه:

ينفردُ المذكرُ من الأسماءِ المعتلةِ بأحكامٍ في التكسيرِ قد تجاري الصحيحَ وقد تخالفُهُ، سواءٌ أكان الاسمُ مجرداً أم مزيداً فيه، المبردُ يرى أنّ فَعْلاً من الأجوفِ الواويِّ واليائيِّ قياسُه أن يكسَّر في القلةِ على أَفعالٍ كراهيةً للضمِّ لو قيلَ فيهما: أَفْعُلٌ، أما في الكثرةِ فالواويُّ قياسُهُ فِعالٌ دفعاً لتحريكِ الواوِ لو قيلَ: فُعُولٌ، وأما اليائيُّ فقياسُهُ في الكثرةِ فُعُولٌ لخفةِ الحركةِ على الياءِ وهي عَينٌ. قال: «أما ما كانَ من فَعْلٍ من بناتِ الياءِ والواوِ، فإنه إذا أُريد به أدنى العددِ جُمِعَ على أَفْعالٍ كراهيةً للضمِّ في الواوِ والياءِ لو قلتَ: أَفْعُلٌ، وذلك قولُكَ: ثَوبٌ وأَثْوابٌ، وسَوْطٌ وأَسْواطٌ، والياءُ نحو: بَيتٍ وأَبْياتٍ... فإذا جاوزتَ أدنى العددِ كانت بناتُ الواوِ على فِعالٍ كراهيةً لِفُعُولٍ من أجل الضمةِ والواوِ، وذلك قولُكَ: سَوْطٌ وسِياطٌ... وكانت بناتُ الياءِ على فُعولٍ، لئلّا تلتبسَ إحداهما بالأُخرى، وكانتِ الضمةُ مع الياءِ أَخفَّ، وذلك قولُكَ: بَيتٌ وبُيُوتٌ... وإذا اضُطرَّ شاعرٌ جاز أن يقولَ في جميعِ هذا أَفْعُلٌ لأنه الأصلُ»[1].

ويشِذُّ عن قياسِ فِعالٍ من الأجوفِ الواويِّ تكسيرُهُ على فِعْلانٍ، ويرى سيبويه أنه جارٍ في ذلك مَجرى المثالِ الواويِّ ومَجرى الصحيحِ إذا كُسِّر على هذا الوزنِ. قال: «وقد يُبنى على فِعْلانٍ لأكثرِ العدَدِ، وذلك: قَوْزٌ وقِيْزانٌ، وثَورٌ وثِيْرانٌ، ونظيرُهُ من غيرِ هذا البابِ[2] وَجْذٌ ووِجْذانٌ، فلما بُنيَ عليهِ ما لم يعتلَّ فرُّوا إليه»[3].

ننتقل بعد ذلكَ إلى تكسيرِ فُعْلٍ من الأجوفِ. أبو علي يرى أنَّهُ يوافِق الصحيحَ إذا كُسِّرَ للقلةِ، أي يُجمَعُ على أَفعالٍ، أما في الكثرةِ فيختصُّ بفِعْلانٍ قال: «وكسَّروا المعتلَّ منه في العددِ

---

(١) المقتضب ١٩٨/٢-١٩٩.

(٢) يريد باب فَعلٍ فإنه جاءَ فيه خربانٌ في جمع خربٍ، والخَرب ذكر الحُبارى (الغريب المصنف ٣٧٣/١).

(٣) الكتاب ٥٨٧/٣، القَوز: كثيب الرمل المستدير (الغريب المصنف ٤٥٣/١).

الوجذُ: النقرةُ في الجبل يستنقع فيها الماءُ وجمعه وِجاذٌ (الغريب المصنف ٤٩٩/١).

القليلِ تكسيرَ الصحيحِ، وذلكَ عُودٌ وأَعْوَادٌ... ولا يكسَّرُ في العددِ الكثيرِ على فُعُولٍ، ولا فِعالٍ، ولا فِعَلةٍ، وانفردَ به فِعْلانٌ، وذلكَ عِيْدانٌ»[1].

اختصاصُ فُعْلٍ من الأجوفِ بفِعْلانٍ في الكثرةِ كاختصاصِ فَعَلٍ من الأجوفِ به. قال اليزدي: «قولُه[2]: (وباب تاجٍ..) إلى آخرِه، أي المعتلُّ العينِ من هذا البابِ الغالبُ في كثرتِهِ فِعْلانٌ كتِيْجانٍ في تاجٍ إذ هو فَعَلٌ، والدليلُ عليه أَنه لو لم يكنْهُ لم يكن إلى انقلابِ العينِ ألفاً سبيلٌ»[3].

أما تكسيرُ فَعَلٍ من الأجوفِ في القلةِ فقياسُه عند ابن السرَّاجِ أَفْعالٌ، ويرى أنه ربما يُغني عن الكثرةِ. قال: «وفي المعتلِّ: قاعٌ وأَقْواعٌ، وجارٌ وأَجْوارٌ، ويستغنَى به عن الكثيرِ في مالٍ وأمْوالٍ، وباعٍ وأَبْواعٍ»[4].

ونتحولُ بعد ذلك إلى المعتلِ من الثلاثي الذي صار على أربعةِ أحرفٍ بالزيادةِ، وتجردَ من علامةِ التأنيثِ، ومنهُ فِعالٌ، وهو إمّا معتلُّ اللامِ أو معتلُّ العينِ. سيبويه يرى أنَّ المعتلَّ اللامِ لا يُجمَعُ إلا جمعَ القلةِ، ووزنُهُ أَفْعِلةٌ، ويشتركُ معَهُ فيه المعتلُّ العينِ بالواوِ، كرِشاءٍ وأَرْشِيةٍ، وخِوانٍ وأَخْونةٍ، ويأتي في نحو (خِوانٍ) جمعُ الكثرةِ على فُعْلٍ لا فُعُلٍ، وعلَّتُهُ عند سيبويه دفعُ الثقلِ بتحريكِ الواوِ خلافاً لِـما عينُهُ ياءٌ، فإنه يُغتفَرُ تحريكُها. قال: «لا يجاوزونَ في غيرِ المعتلِّ بناءَ أَدنى العددِ، وذلك قولُهم: رِشاءٌ وأَرْشِيةٌ... فأما ما كانَ منه من بناتِ الواوِ التي الواواتُ فيهنَّ عيناتٌ فإنكَ إذا أردتَ بِناءَ أَدنى العددِ كسَّرتَهُ على أَفْعِلةٍ، وذلكَ قولُكَ: خِوانٌ وأَخْوِنةٌ، ورِواقٌ وأَرْوِقةٌ، وبِوانٌ وأَبْوِنةٌ، فإن أردتَ بناءَ أكثرِ العدد لم تُثقِّلْ، وجاءَ على

---

(١) التكملة ١٥٤.

(٢) أي ابن الحاجب.

(٣) شرح الشافية لليزدي ٤١١.

(٤) الأصول ٤٣٦/٢، القاع: يقال: لقيت فلاناً في صرحة الدار، وفي قاعة الدار، وهو أن تراه فيما ليس فيه بناءٌ (إصلاح المنطق ٤٢٣)، الباع: قَدر مد اليدين، والبوع مد الباع، القاموس (بوع).

فُعْلٍ كلغةِ بني تميمٍ في الخُمْرِ[1]، وذلكَ قولكَ: خُوْنٌ، ورُوْقٌ، وبُوْنٌ، وإنما خفَّفوا كراهيةَ الضمةِ قبلَ الواو... وإذا كان في موضعِ الواوِ من خِوانٍ ياءٌ ثُقِّلَ في لغةِ من يثقِّل، وذلكَ قولُك: عِيانٌ وعُيُنٌ، والعِيانُ: حديدةٌ تكونُ في متاعِ الفدَّان... حيثُ كان أخفَّ من بناتِ الواوِ»[2].

الحاصلُ مما تقدَّم أنّ المعتلَّ من المذكَّر يختصُّ قياسُ تكسيرِه بأوزانٍ يجاري بها الصحيحَ بعضَ الأحيانِ، فإن كُسِّرَ على قياسِ الصحيحِ وأَدى ذلكَ إلى ثِقلٍ في الأَداءِ عُدِلَ عن قياسِ الصحيحِ إلى ما يختصُّ به المعتلُّ من الأوزانِ جلباً للخفةِ في اللفظِ.

د – جمعُ المؤنثِ من الأسماءِ المعتلةِ بينَ جوازِ التكسيرِ والاقتصارِ على جمعِ السلامة:

يقتضي حالُ المعتلِّ من الأسماءِ المؤنثةِ أن يكونَ له أوضاعٌ خاصةٌ به في الجمعِ، ومنه أن قياسَ فَعْلةٍ من الأجوفِ أن يجمَعَ في الكثرةِ جمعَ التَّكسيرِ كالصحيحِ، أما في القِلة فيقتَصَرُ فيه على جمعِ السلامةِ. قال سيبويه: «إذا كسَّرتَ فَعْلةً من بناتِ الياءِ والواوِ على بناءِ أكثرِ العددِ كسَّرتَها على البناءِ الذي كسَّرتَ عليه غيرَ المعتلِّ، وذلك قولكَ: عَيْبَةٌ وعَيْباتٌ وعِيابٌ... ورَوْضَةٌ ورَوْضاتٌ ورِياضٌ، فإذا أردتَ بناءَ أدنى العددِ ألحقتَ التاءَ، ولم تحرّكِ العينَ»[3].

وجهُ إسكانِ العينِ في نحوِ: عَيْباتٍ، ورَوْضاتٍ عند أبي علي تحصينُ العينِ من الإعلالِ لو تحركتْ كما في الصحيحِ. قال: «لأنها إن حُرّكَت لزِمَ أن تنقلِبَ لتحرُّكها، وتحرُّكِ ما توسَطَ، فلذلكَ لم تُحرَّكِ العينُ من ضَيْعةٍ ونَوْبةٍ إذا جُمِعَتا بالتاءِ كما تتحركُ من صَفْحةٍ وما أَشبهَها»[4].

---

(١) الخُمر لغة بني تميمٍ في الخُمر، وهو جمع خمار، ينظر الكتاب ٦٠١/٣.

(٢) الكتاب ٦٠٢/٣، الرشاءُ: الحبل (الغريب المصنف ٥٢٣/١)، الخُِوانُ: ما يؤكَلُ عليه (إصلاح المنطق ١٠٦)، والرِواق ككتابٍ وغُرابٍ: سقف في مقدمِ البيت، القاموس (روق)، اليوانُ: العمد التي تكون دون العمد التي يعمد ا البيت (الغريب المصنف ٣٠٤/١).

(٣) الكتاب ٥٩٣/٣.

(٤) التعليقة ٨٠/٤.

وخرجَ عمّا تقدَّم منَ القياسِ في جمعِ فَعْلةٍ من الأجوفِ وزنانِ هما فُعَلٌ، وفِعَلٌ ويرى الرضيُّ أنّ الفُعَلَ يختصُّ به الأجوفُ الواويُّ حملاً له على بابِ فُعْلةٍ. قال: «إذا كان فَعْلةُ أجوفَ واويًّا فقد يُجمَعُ على فُعَلٍ كدُوَلٍ، ونُوَبٍ، وجُوَبٍ، وليس هذا قياسَ فَعْلةٍ – بفتح الفاءِ – بل هو محمولٌ في ذلك على فُعْلةٍ – بضمِّها – نحو بُرْقةٍ وبُرَقٍ»[1].

أما الفِعَلُ فكُسِّر عليه فَعْلةٌ من الأجوفِ اليائيِّ، وعلَّتُهُ عندَ عبدِ القاهر أنه منقوصٌ من فِعالٍ، وأنَّ الصحيحَ مثلُه في ذلكَ. قال: «فأما خِيَمٌ وضِيَعٌ[2]، فيجوزُ أن يكون منقوصاً من: خِيامٍ وضِياعٍ، وكذا هِضَبٌ والأصل: هِضابٌ يدلُّ على ذلكَ أن الأكثرَ فِعالٌ»[3].

نَخلُصُ من ذلكَ إلى الناقصِ الواويِّ أو اليائيِّ من فَعْلةٍ كغَدْوَةٍ وغَدَواتٍ، وقَرْيةٍ وقَرَياتٍ، وقياسُ جمعِهِ في القلةِ عند ابن يعيشَ بالألفِ والتاءِ، لكنَّهُ لا يختصُّ بإسكانِ العين بل يجري مَجرى الصحيحِ في تحريكِها، ولا تُقلَبُ اللامُ التي تكون واواً أو ياءً ألفاً حتى لا تجتمعَ مع ألفِ الجمعِ فيلتقي ساكنانِ، يلزمُ حذفُ أَحدِهما، ولا يجوزُ ذلك دفعاً لالتباسِ المفردِ من نحو قَناةٍ بالجمعِ. قال: «فأما المعتلُّ اللامِ من نحوِ: غَدْوةٍ وقَرْيةٍ فإنك تحرِّكُ، وتَجري فيهِ على قياسِ الصحيحِ نحو: غَدَوَاتٍ، وقَرَياتٍ، لتُحصِّنَ حرفَ العلةِ عن القلبِ بوقوعِ ألفِ الجمعِ بعدَه، إذ لو قَلبتَهُ لزِمَكَ حذفُ أحدِهما؛ لاجتماعِ الألفينِ، وكان يلتبسُ بالواحدِ مما هو على فَعَلةٍ بتحريكِ العينِ من نحوِ: قَناةٍ وفتاةٍ»[4].

---

(١) شرح الشافية للرضي ١٠١/٢-١٠٢، والجَوبةُ: الحُفرة (الغريب المصنف ٥١٣/١)، البرقةُ بالضم غلظٌ كالأبرقِ، وبرق ديار العربِ تنيف على مائة، القاموس (برق).

(٢) في المطبوع: خيم وضيع، والصواب كسر الفاء (ينظر الكتاب ٥٩٤/٣ والتكملة ١٥٦).

(٣) المقتصد ٨٥٣.

(٤) شرح المفصل ٣١/٥.

وقياسُ فَعْلةٍ من الناقصِ الواويِّ أو اليائيِّ في الكثرة كالصحيحِ أيضاً عند سيبويه، قال: «وبناتُ الياءِ والواوِ بتلكَ المنزلةِ[1]، تقولُ: رَكْوَةٌ ورِكاءٌ ورَكَوَاتٌ... وظَبْيَةٌ وظِباءٌ وظَبَياتٌ»[2].

وشَذّ عن فِعالٍ في تكسيرِ نحو: رَكْوةٍ وظَبْيَةٍ فِعَلٌ وفُعَلٌ، ونَصَّ الفراءُ على أنَّ الفِعَل جاء عليه كَوَّةٌ وكِوًى مع كِواءٍ، ووجهُهُ عندَه دخولُ لغةِ كُوَّةٍ على لغةِ كَوَّةٍ؛ لأن فُعْلةً يكسَّر على فِعَلٍ، أما فُعَلٌ فمثَّل له بقَريةٍ وقُرًى، وهو عنده شاذٌّ. قال: «إلا أَنهم يَجمعونَ الكَوَّة كِواءً وكِوًى فيمدُّونَ ويقصُرونَ، ومنهم من يقولُ: الكُوَّة، وكأنّ قَصْرَهم الكِوَى أخذوه من لُغةِ كُوَّةٍ كما قالوا: قُوَّةٌ وقِوًى، قرأها بعضُ القُراء: (عَلَّمَهُ شَدِيدُ القِوَى) [النجم: ٥٣/ ٥]، ومن نادِره: قَريةٌ وقُرًى، جاءتْ على غيرِ القياسِ»[3].

قولُ الفراءِ يدلُّنا على أنّ الكِوَى في جمعِ كُوَّةٍ شاذٌّ، لأنَّ القياسَ أن يقالَ: كُوَّاتٌ كخُطْوَةٍ وخُطْواتٍ، أو يقالَ: كِوَاءٌ. هذا في الناقصِ الواويّ من فُعْلَةٍ، أما الناقصُ اليائِيُّ منهُ فقياسُهُ عند أبي علي أن يُجمَعَ على فُعَلٍ كمُديةٍ ومُدًى كراهيةً لِمُدَياتٍ، لكنْ يجوزُ مُدْياتٌ حملاً على لُغةِ: كُلْياتٍ. قال: «وقالُوا في بناتِ الواوِ: خُطْوَةٌ وخُطُواتٌ، وصحةُ الواوِ دِلالةٌ على اعتراضِ الضمةِ في الجمعِ، ومِنهم مَن يسكِّنُ فيقولُ: خُطْواتٌ وعُرْواتٌ، وقالوا: كُلْيَةٌ وكُلًى، ومُديةٌ ومُدًى وكرهوا التثقيلَ فتنقلبُ الياءُ واواً فاجتزؤُوا ببناءِ الكثيرِ، ومَن قالَ: ظُلْماتٌ قالَ: كُلْياتٌ»[4].

الاجتزاءُ بجمعِ الكثرةِ في نحو: كُليةٍ عن جمعِ القلةِ قياسُ الناقصِ الواويِّ واليائيِّ معاً في المؤنثِ الذي على فِعْلةٍ عند عبد القاهر، لكنَّه رأَى أنّ نحوَ: رِشْوَةٍ من الناقصِ الواويِّ يجوزُ فيه: رِشْواتٌ، قال: «والمعتلُّ اللامِ نحوُ: رِشْوَةٍ، ولِحْيَةٍ تُجمعُ على مثالِ قِرَبٍ نحو: رِشًى

(١) أي منزلة الصحيح.

(٢) الكتاب ٣/٥٧٨-٥٧٩، الركوة: مثلثةً زورق صغير، القاموس (ركو).

(٣) المنقوص والممدود ١٢-١٣ وينظر جامع البيان للطبري ٢٧/٤٢ وإعراب القرآن للنحاس ٤/٢٦٥.

(٤) التكملة ١٥٦.

ولِحِىً، والصوابُ كسرُ [لام][1] لِحِىً، ولا يقولونَ: رِشِواتٌ؛ لأنّ الواوَ إذا وقعتْ بعد كسرةٍ طرفاً قُلبتْ ياءً نحو: غازِيةٍ، وإن قَصَدْتَ الألفَ والتاءَ قلتَ: رِشْواتٌ بسكونِ العينِ»[2].

ومن الأسماءِ المؤنثةِ ما يكونُ محذوفَ اللامِ كثُبةٍ وظُبةٍ، ويرى ابن جني أن العربَ تَجمعُ نحوَ ذلكَ بالواوِ والنونِ؛ لأنّ هذه الأسماءَ مَجهودةٌ بالحذفِ. قال: «فإن قلتَ: فما تقولُ في قولهم في جَمعِ ثُبَةٍ، وظُبةٍ، ومائةٍ، ورِئةٍ، وسَنةٍ: ثُبونَ، وظُبُونَ، ومِئونَ، ورِئونَ، وسِنونَ... وكلُّ واحدٍ من هذه الأسماءِ مؤنثٌ، وليسَ واقعاً على ذي عَقلٍ، وكذلك: بُرَةٌ وبُرونَ، وعِضَةٌ وعِضُونَ، وقُلةٌ وقُلونَ، فكيفَ جازَ جمعُ هذا بالواوِ؟ فالجوابُ أنّ هذه أسماءٌ مجهودةٌ منتقصَةٌ، وذلك أنّ لاماتِها قد حُذِفت»[3].

الجمعُ بالواو والنونِ في هذه الأسماءِ يراه ابن يعيش تَعويضاً من جمعِ التكسيرِ، ويراه شاذًّا أيضاً بدلالةِ كسرِ الفاءِ في نحو قِلونَ، وردَّ قولَ الجرميِّ أنَّ الواوَ والنونَ دليلٌ على معنى الكثرةِ، محتجًّا بأن الجرميَّ ربما قالَ ذلك استدلالاً بمعنى القِلَّةِ في التصغيرِ الذي تُردُّ به لاماتُ هذه الأسماءِ، وتُجمَعُ بالألف والتاءِ. قال: «كأنهم جَعلوا جمعَه بالواوِ والنونِ عِوضاً مما مُنِعَهُ من جمعِ التكسيرِ، ومنهم مَنْ يكسِرُ أولَ هذه الأسماءِ فيقولونَ: قِلونَ، وثِبونَ، وسِنونَ، وإنما فعلُوا ذلك للإيذانِ بأنهُ خارجٌ عن قياسِ نظائرِهِ، ولأنه ليسَ في الأسماءِ المؤنثةِ غيرِ المُنتقَصِ منها ما يُجمَعُ بالواوِ والنونِ... وقال أبو عمرَ الجرميُّ: إنّ الجمعَ بالألفِ

(١) في المطبوع: اللام.

(٢) المقتصد ٨٥٦.

(٣) سر الصناعة ٦٠١، الثبةُ: الجماعةُ، وجمعها ثُبات وثُبونَ (الغريب المصنف ١٤٣/١). الظبة: حد السيف (الغريب المصنف ٣٣٧/١)، البرةُ: التي تجعلُ في أحد جانبي المنخرين من البعير (الغريب المصنف ١٢٢/٢)، العضةُ: الكذب، وهو من العضيهة، ويقال: يالَلْعضيهة، ويالَلْبهيتة (الغريب المصنف ٣٣٠/٢)، القُلة: يقال هي القُلَةُ والقالُ لعبةٌ للصبيان، والقالونَ الصبيانُ الذين يقلونَ، أي يضربون القُلة (الغريب المصنف ٤٦٤/٢-٤٦٥).

و[التاءِ][1] للقليلِ، وبالواوِ والنونِ للكثيرِ، فيقولونَ: هذه ثُباتٌ قليلةٌ، وثُبونَ كثيرةٌ، ولا أرى لذلك أصلاً، وكأنّ الذي حملَه على ذلكَ أنهم إذا صغَّروهُ لم يكن إلا بالألفِ والتاء نحوُ: سُنيَّاتٌ، وقُليَّاتٌ، وثُبيَّاتٌ، وإنما ذلكَ لأنه إذا صُغِّر يُردُّ إليه المحذوفُ فيصيرُ كالتامِّ، فيجمَعُ بالألفِ والتاءِ كما يُجمع التامُّ»[2].

ويبدو أنّ جمعَ نحوِ قُلةٍ على قُلونَ لا يخرج عن حيزِ أصلٍ في المؤنثِ من الأبنيةِ قاله أبو علي، ونصُّه: «البناءُ على التأنيثِ قد جازَ معَهُ ما لم يَجُزْ معَ غيرِه»[3].

بعدَ ذلكَ نقولُ: يدلُّ ما تقدَّمَ على أنّ المؤنثَ من المعتلِّ كالمذكرِ من حيثُ اختصاصُه بأوزانٍ في التكسيرِ تخالِفُ الصحيحَ سواءٌ أكان بانفرادِ بعضِ أبوابِ المؤنثِ بأوزانٍ تخصُّها، أو بحملِ بعضٍ وجوهِ التكسيرِ على غيرِها، والمؤنثُ من المعتلِّ قد يُجتزَأُ فيه بجمعِ السلامةِ عن جمعِ التكسيرِ، وجمعُ السلامةِ فيه قد يجاري الصحيحَ أو يخالفُه تبعاً لما يُراعَى من أحكامِ المعتلِّ.

هـ - جمعُ المضاعَفِ من الأسماءِ بين الحملِ على المعتلِّ والحملِ على الصحيح:

الأسماءُ المضاعَفةُ من المذكَّر والمؤنثِ قد تُحمَلُ على المعتلِّ في وجهٍ، أو تحملُ على الصحيحِ في وجهٍ آخرَ، ونبدأ أولاً بالأسماءِ المذكَّرةِ من المضاعَف، ابنُ مالكٍ يرى أنَّ ما كان على زنةِ فَعْلٍ من المضاعَف قياسُ تكسيرِهِ كقياسِ المثالِ الواويِّ، أي أنّ أَفْعالاً كثيرٌ فيه يُستغنَى به عن أَفْعُلٍ في القِلَّةِ، وأنَّ ما جاءَ على زنةِ أَفْعُلٍ نادرٌ. قال: «ثم نَبَّهتُ على أنّ المضاعَفَ من فَعْلٍ كالذي فاؤُهُ واوٌ في أنّ أَفْعالاً في جمعِهِ أكثرُ من أَفْعُلٍ، كعَمٍّ وأَعمامٍ، وجَدٍّ وأَجدادٍ»[4]، قال: «ولم يُسمَعْ في شيءٍ من هذا النوعِ أَفْعُلٌ إلا نادراً كَكَفٍّ وأَكُفٍّ»[5].

---

(١) في المطبوع: التاه.

(٢) شرح المفصل ٣٧/٥.

(٣) المسائل الحلبيات ٣٤١.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٨١٨-١٨١٩.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٨٢٠.

أما فُعْلٌ من الأسماءِ الثلاثيةِ المضاعَفةِ فيدلُّ كلامُ سيبويهِ على أنّ قياسَ تكسيرِه غيرُ قياسِ فَعْلٍ، لأنه يرى كثرةَ فِعالٍ في تكسيرِه حملاً على الصحيحِ مع تكسيرِه على أَفْعالٍ، قال: «وأما الفِعالُ فقولُهم: جُمْدٌ وأَجْمادٌ وجِمادٌ... والفِعالُ في المضاعَفِ منه كثيرٌ، وذلك قولُهم: أَخْصاصُ وخِصاصٌ... تجريه مَجرى أَجمادٍ وجِمادٍ»[١].

وننتقلُ الآنَ إلى المزيدِ فيه من الأسماءِ المذكرةِ المضاعفةِ، إذ يرى ابنُ مالكٍ أنّ ما كان على زنةِ فَعالٍ، أو فِعالٍ من المضاعَفِ أو المعتلِّ اللام قياسُ تكسيرِه أَفْعِلةٌ، وأنّ ما جاءَ على غيرِهِ شاذٌّ. قال: «فَصلٌ: أَفْعِلةٌ لاسمٍ مذكَّرٍ رباعيٍّ بمدَّةٍ ثالثةٍ، فإن كانت ألفاً شذَّ غيرُهُ فيه معتلَّ اللامِ، أو مضاعَفاً على فَعالٍ أو فِعالٍ، ويُحفَظُ في نحو: شحِيحٍ»[٢] ا.هـ. قال ناظرُ الجيش: «وقولُه: (فإن كانت ألفاً...) يعني به فإن كانتِ المَدَّةُ الثالثةُ ألفاً فغيرُ أَفْعِلةٍ فيه شاذٌّ، إن كان معتلَّ اللامِ أو مضاعَفاً... فإن وردَ منه شيءٌ على غيرِ وزنِ أَفْعِلةٍ عُدَّ شاذًّا، فأما المضاعَفُ فالذي وردَ منهُ قولُهم: عُنُنٌ وحُجُجٌ في جمعَي: عِنانٍ وحِجاجٍ، وأما المعتلُّ اللامِ فالذي وردَ منهُ قولُهم في سَماءٍ. سُمِيٌّ وقياسُه: أَسْمِيةٌ»[٣].

وذهبَ ابنُ السرَّاجِ إلى أنّ الفُعالَ من المضاعفِ يكسَّر في القِلَّةِ على أَفْعِلةٍ، وفي الكثرةِ على فِعْلانٍ. قال: «والمضاعَف ذُبابٌ، وأَذِبَّةٌ في القليلِ، وذِبَّانٌ في الكثيرِ»[٤].

وشَذَّ عن فِعْلانٍ في فُعالٍ: زُقَاقٌ وزُقَّانٌ، إذ يرى سيبويه أَنه محمولٌ على فَعِيلٍ، وحكى أيضاً ذُبابٌ وذُبٌّ، ووجهُه عنده أنه محمولٌ على قُرادٍ وقُرُدٍ من الصحيحِ. قال: «سَمِعْنا

---

(١) الكتاب ٥٧٦/٣-٥٧٧، الجُمد: المكان المرتفع الغليظ (الغريب المصنف ٤٣٥/١). الخُص: البيت من القَصب، القاموس (خصص).

(٢) التسهيل ٢٧٠.

(٣) تمهيد القواعد ٤٧٧٢/٩، العنانُ ككتابٍ سير اللجام الذي تمسك به الدابة، القاموس (عنن).

(٤) الأصول ٤٤٩/٢.

العربَ يقولونَ: زُقاقٌ وزُقَّانٌ جَعلوه وافقَ فَعِيلاً[١] كما وافقَهُ في أَدنَى العددِ... وقالوا: قُرادٌ وقُرُدٌ فجعلُوهُ موافقاً لِفِعَالٍ... ومثلُه قولُ بعضِهم: ذُبابٌ وذُبٌّ»[٢].

وزنُ فُعُلٍ الذي جاء عليه (ذُبٌّ) يرى المبردُ أنه قياسُ فَعيلٍ كجَديدٍ وجُدُدٍ، ورأَى أنه يختصُّ بإبدالِ ضمةِ العينِ فتحةً تخفيفاً لثقلِ التضعيفِ، قال: «وجمعُ جَديدٍ: جُدُدٌ، وكذلك بابُ فَعِيلٍ الذي هو اسمٌ أو مضارعٌ للاسمِ، نحو قَضِيبٍ وقُضُبٍ، ورَغيفٍ رُغُفٍ، وكذلك سَريرٌ وسُرُرٌ، وجَديدٌ وجُدُدٌ؛ لأنه يجري مَجرى الأسماءِ.. فما كانَ من المضاعَفِ جاز فيه خاصةً أن تُبدَلَ مِن ضَمَّتِهِ فَتحةٌ؛ لأَنّ التضعيفَ مُستثقَلٌ، والفتحةُ أَخفُّ من الضمةِ، فيجوزُ أن يُمالَ إليها استخفافاً فيقالَ: جُدَدٌ وسُرَرٌ، ولا يجوزُ هذا في مثلِ قَضيبٍ؛ لأنه ليسَ بمضاعَفٍ»[٣].

ما نصَّ عليه المبردُ من إبدالِ ضمةِ العينِ في نحو (سُرُرٍ) من الجمعِ فتحةً لغةٌ نَسَبها أبو حيانَ إلى بعضِ بني تميمٍ وكَلْبٍ. قال: «وهي لغةُ بعضِ تَميمٍ وكَلْبٍ، يَفتحونَ ما كان جمعاً على فُعُلٍ من المضعَّفِ إذا كان اسماً»[٤].

نصلُ بعدَ ذلكَ إلى المؤنثِ من الأسماءِ المضاعَفةِ، مقياسُ جمعِ ما كانَ على زنةِ فَعْلةٍ منها كقياسِ الأجوفِ من نحو عَيْبةٍ وعَيْباتٍ وعِيابٍ[٥]. قال أبو علي: «والمضاعَفُ كذلكَ نحو: سلَّةٍ وسَلَّاتٍ وسِلالٍ»[٦].

لكنْ ثَمَّ فارقٌ بين عَيْباتٍ وسَلَّاتٍ، وهو ما يراهُ عبدُ القاهرِ من أنه يجوزُ في لغةِ هذيلٍ: عَيَباتٌ خلافاً للمضاعَفِ؛ لأنَّ إِسكانَ عَينِهِ لازمٌ. قال: «وبعضُهُم يحرِّكُ فيقولُ: بَيَضاتٌ،

(١) أي نحو رغيف ورغفان.

(٢) الكتاب ٦٠٤/٣، ذُب لغةُ تميمٍ (المخصص ١٨٩/٦) الزقاق: السكة، القاموس (زقق)، القُراد: أولُ ما يكون صغيراً يقال له: قَمقامةٌ، ثم يصير حمنانةً، ثم قراداً (الغريب المصنف ٣٩٢/١).

(٣) الكامل ٢٥٥-٢٥٦.

(٤) البحر ٣٥٩/٧.

(٥) ينظر الصفحة ٩٠.

(٦) التكملة ١٥٦. عنى بـ (كذلك) كونَ عيابٍ كظباءٍ.

ورَوَضاتٌ، وهو لغةُ هذيلٍ... أما المضاعَفُ فليس فيه إلا الإسكانُ لئلَّا يظهرَ المِثلان إذ لو حرَّكتَ لَوجبَ أن [تقولَ][1]: سُلُلاتٌ»[2].

وسكونُ العينِ في نحو: سَلَّةٍ وسَلَّاتٍ قياسُ نحو دُرَّةٍ ودُرَّاتٍ، أما جمعُ الكثرةِ منهُ فوزنه فُعَلٌ، ويرى سيبويه أن مجيءَ فُعَلٍ في نحوِ: دُرَّةٍ كمجيءِ سِدَرٍ في الصحيحِ، وتُوَمٍ في الأجوفِ. قال: «ومثلُ ذلك من المضاعَفِ دُرٌّ ودُرَّةٌ ودُرَّاتٌ... وقد قالوا: دُرَرٌ فكسَّروا الاسمَ على فُعَلٍ كما كسَّروا سِدرةً على سِدَرٍ، ومثلُهُ: التُّومُ يقال: تُوْمَةٌ وتُوْماتٌ وتُوْمٌ، ويقال: تُوَمٌ»[3].

مما تقدَّمَ يظهرُ أنَّ المضاعفَ من الأسماءِ المذكرةِ والمؤنثةِ يتنازعُهُ قياسُ الصحيح تارةً، وقياسُ المعتلِّ أخرى، ولا ينفكُّ ذلك عن علة طلبِ الخفةِ في اللفظ كما مرَّ في المعتلِّ.

سادساً – الأحكامُ الخاصةُ بالكثرةِ في القياسِ التصريفي:

يمتازُ الكثيرُ من غيرِهِ في العربيةِ بطروءِ التغييرِ عليه، ويرى الثمانيني أنّ هذه السمةَ حَظُّ الثلاثي؛ لأنه قليلُ الحروفِ. قال: «كَثُرتْ أبنيةُ الثلاثي؛ لأنه لما قَلَّتْ حروفُهُ كثُر استعمالُهم له، فكثَّروا أَبنيتَهُ، والتصرُّفَ فيه»[4].

والتصرُّفُ بمعنى التغييرِ، وابنُ جني ذَهَبَ إلى أَنَّهُ يَصْحَبُ الكثيرَ من الأبنيةِ، لأنها معروفةٌ، ولأنَّ التغييرَ غرضُهُ الخِفة. قال: «ما يكثرُ استعمالُهُ مغيَّرٌ عما يقلُّ استعمالُه، وإنما غُيِّرَ لأمرينِ، أحدُهما: المعرفةُ بموضعِهِ، والآخرُ الميلُ إلى تخفيفِهِ، أَلا ترى إلى قولِهم: لم يَكُ، ولا أَدْرِ، ولا تُبَلْ»[5].

---

(١) في المطبوع: يقول.

(٢) المقتصد ٨٥٣.

(٣) الكتاب ٥٨٦/٣، عنى بقوله (مثلُ ذلك) كونَ فُعلٍ من المضاعف الصحيح كالسالم منه، التوم: اللّؤلؤ والواحدةُ: تومةٌ غير مهموز (الغريب المصنف ١٩٠/١).

(٤) شرح التصريف الملوكي ٢٠٤.

(٥) المبهج ٢٤-٢٥، لا تبلْ: أصلُه: لا تبالِ ثم جزموا لامه لكثرة استعماله، وحذفوا الألف لالتقاءِ الساكنين، أمالي ابن الشجري ٢٩٧/٢-٢٩٨.

اشتراطُ ابنِ جني معرفةَ موضعِ ما كَثُر استعمالُه يَحتملُ أنه أرادَ به تخصيصَ اللفظِ الذي كَثُرَ استعمالُه بحكمِ الكثرةِ لا أَنْ يطّردَ على أَمثالِهِ، هذا ما يُفهَمُ من كلامِ سيبويه، لأَنَّه يرى أنّ مَنْ قال (لم أَكُ) لا يقولُ: (لم أَقُ) في (لم أَقُلْ)، لَأنَّ (لم أَكُنْ) اكتسبَ حُكمَ الاختصاصِ بقياسِ الكثرةِ. قال: «أَلا ترى أنَّكَ تقولُ: لم أَكُ، ولا تقولُ: لم أَقُ إذا أردتَ أَقُلْ، وتقولُ: لا أَدْرِ كما تقولُ: هذا قاضٍ، وتقولُ: لم أُبَلْ ولا تقولُ: لم أُرَمْ، تريد: لم أَرامِ، فالعربُ مما يغيّرونَ الأكثرَ في كلامِهم عن حالِ نظائرِهِ»[1].

الأمثلةُ التي انطبقَ عليها قياسُ الكثرةِ مما ذكرهُ سيبويه حُذِف منها حرفٌ، وقد تكونُ الكثرةُ علةَ تغييرِ حركةٍ في الكلمةِ، وكِلا الأمرين غَرضُهُما التخفيفُ، يقول الدكتور نبيل أبو عمشة: «استأنسَ التصريفيونَ بهذا الأصلِ[2] في توجيهِ ألفاظٍ خالفتْ نظائِرها، وهذه المخالفةُ تنحصِرُ – في الغالبِ – في شيئينِ، تغييرِ الحركةِ، وحذِف بعضِ حروفِ الكلمةِ، وكلاهما مَظهرٌ من مظاهرِ الجنوحِ إلى الأَخفِّ»[3].

١ – تخصيصُ الحذفِ بحكمِ الكثرةِ في القياسِ التصريفي:

لبعضِ ضروب الحذفِ أحكامٌ يُؤتَى بها مُعلَّلةً بالكثرةِ، كما في: لم أَكُ، ولم أُبَلْ وَ: لا أَدْرِ مما تقدمَ ذكره آنفاً، نظيرُ ذلكَ ما يراهُ الخليلُ من أنّ عينَ (اسْتَحَيْتُ) حُذِفتْ لكثرةِ الاستعمالِ. قال سيبويه فيما يرويهِ عن الخليلِ: «وكذلك اسْتَحَيْتُ أَسكَنوا الياءَ الأُولى منها كما سَكَنَتْ في: بِعْتُ، وسَكَنَتِ الثانيةُ؛ لأَنَّها لامُ الفعلِ، فَحُذِفتِ الأُولى لئلّا يلتقيَ ساكنانِ، وإنما فَعلُوا هذا حيثُ كثُر في كلامِهم، وقال غيرُهُ[4]: لـمّا كَثُرتْ في كَلامِهم – وكانتا ياءَينِ – حذفُوها وألقَوا حركتَها على الحاءِ»[5].

---

(١) الكتاب ١٩٦/٢.
(٢) أي قياس الكثرة.
(٣) شرح الشافية للجاربردي ١٤١ (مقدمة التحقيق).
(٤) يعني سيبويه نفسه، ينظر الكتاب ٧/١.
(٥) الكتاب ٣٩٩/٤.

وعندَ عبد القاهر ما يشبُه أن يكونَ دَمجاً بين القولَين اللذينِ ذَكرهما سيبويه لتعليلِ الحذفِ في (استَحَيْتُ)، فهو ينفي أوَّلاً أَنْ يكونَ تشبيهُ سيبويه لـ(استَحَيْتُ) بـ(بِعْتُ) دليلاً على استوائِهما، لأنَّه لم يُسمعِ: استحايَ، ويرى أنَّ عينَ (استَحَيتُ) اختصَّت بالحذفِ مِن هذا الفعلِ تخفيفاً واتساعاً كما اختصَّ (استَحْوذتُ) بتصحيحِ عينِهِ، وأنّ هذا الأمرَ مقصورٌ على السماعِ فقطِ. قال: «فقولُ صاحبِ الكتاب: (وسَكَنتِ الياءُ الثانيةُ؛ لأنَّها لامُ الفعلِ) يعني أنها سَكَنَتْ؛ لأنّ الفعلَ يلزمُهُ الاعتلالُ، وليس يعني أنَّها بمنزلةِ لامِ: بِعتُ... إذ لو أرادَ ذلك لَزِمه أن يقولَ: اسْتحايَ، وحكَى عن الخليل فيما بعدُ تأكيداً لهذا المذهَبِ أنها جاءتْ على: حَيْتُ كما أنكَ حيث قلتَ: اسْتحوَذتُ واسْتَطيَبْتُ كان الفعلُ كأنه: طَيِبْتُ وحَوِذتُ، يعني أنّ إعلالَهُمُ العينَ من استَحيَيْتُ جاءَ على خلافِ ما عليه الظاهرُ، وأنه عَرَضَ في هذا المثالِ خاصَّةً لضربٍ من التخفيفِ والتوسُّعِ كما أنّ التصحيحَ في استحوذْتُ ونحوِهِ في أمثلةٍ مسموعةٍ، ولا يكونُ في كلِّ مثالٍ»[1].

من قولِ عبد القاهر نعلمُ أنَّ النحاة قد يقصِدونَ بكثرةِ الاستعمالِ اتساعَ العربِ في تصريفِ بعضِ الأنبيةِ لتخفيفِها، وفي إشارته إلى أنَّ الكثرةَ لا يكون حكمُها في كلّ مثالٍ دليلٌ على أنّه قد يوجَّهُ بها الشاذُّ.

وذهب الدكتور فلفل إلى أنّ النحاةَ يكثرونَ من تفسيرِ الشاذِّ بكثرةِ الاستعمالِ قال: «كثيراً ما يفسّرونَ الشذوذَ بكثرةِ الاستعمالِ»[2].

والظاهرُ عند النحاة أنهم يُعمِلونَ قياسَ الكثرةِ إذا لم يَمنعْ منه مانعٌ، فالخليلُ لا يحذف الياءَ في (يا قاضيْ)؛ لأنَّ المنادى ليسَ منوَّناً، ويشبِّهُ ذلك بـ(هذا القاضيْ)، أما يونُسُ فيحذِف الياءَ آخذاً بقياسِ الكثرة. قال سيبويه: «وسألتُ الخليلَ عن القاضيْ في النداءِ فقال: أختارُ:

(١) المقتصد ١٥٨٧، استحوذ: غلب، القاموس (حوذ).

(٢) الشاذ عند أعلام النحاة ١٨.

يا قاضيْ؛ لأنه ليسَ بمنوَّنٍ كما أختارُ: هذا القاضِيْ، وأما يونسُ فقال: يا قاضْ، وقولُ يونسَ أَقوى... لأن النداءَ موضعُ حذفٍ، يَحذفونَ التنوينَ ويقولونَ: يا حَارِ»[1].

اختيارُ الخليلِ إبقاءَ الياءِ في (يا قَاضِيْ) معناه إبطالُ الأخذِ بقياسِ الكثرة، وإن كان تغييرُ النداءِ –كما هو معروفٌ – كثيراً، وهو مذهبُ سيبويه أيضاً عند ابنِ الشجري، إذ يرى الأخيرُ أنّ إثباتَ الياءِ سببُه تحصُّنها بالنداءِ كما تتحصَّنُ بالألفِ واللامِ وبالإضافةِ قال: «فمذهبُ سيبويه إثباتُها؛ لأنَّها احتمتْ بالنداءِ من التنوينِ، كما احتمتْ بالألفِ واللامِ والإضافةِ»[2].

فالحاصلُ أنّ تغييرَ الأَبنيةِ التي كثُر استعمالُها بالحذفِ قريبٌ مما يُسمّيهِ النحاةُ استحساناً، لأنه مقصورٌ على موضعٍ بعينِهِ.

٢ – تخصيصُ القلبِ بحكمِ الكثرةِ في القياسِ التصريفي:

استعملَ العربُ بعضَ الأبنيةِ التي طرأَ عليها القلبُ من غيرِ أن تكونَ علتُهُ قائمةً فيها، ومنها أنَّ ألفَ (طائيٍّ) منقلبةٌ عن ياءٍ ساكنةٍ قلباً شاذًّا عند ناظرِ الجيشِ[3]، أما الرضيُّ فَرأَى أنّ حذفَ ياءِ طيِّئيٍّ وما يتبعُ حَذْفَها منَ القلبِ مخالفٌ للقياس طلباً لتخفيفِ ما كَثُرَ استعمالُه. قال: «قولُه[4]: (وطائيٌّ شاذٌّ) أصلُه: طَيِّئِيٌّ كميِّتِيٍّ، فحُذِفَ الياءُ المكسورةُ كما هو القياسُ قصداً للتخفيفِ، لكثرةِ استعمالِهِم إِيَّاه»[5].

وممَّا تختصُّ به الألفُ – لكثرةِ الاستعمالِ عندَ ابنِ جني – قلبُها همزةً إن جاءَ بعدها حرفٌ مدغمٌ، وهذا الحكمُ يراهُ غيرَ مطَّرِدٍ على أُختيها. قال: «وقال[6]:

(١) الكتاب ١٨٤/٤.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢٠٢/٢.

(٣) ينظر الصفحة ٥١.

(٤) أي ابن الحاجب.

(٥) شرح الشافية للرضي ٣٢/٢.

(٦) هو كثير عزة، ديوانه ٣٢٣، وفيه (فادهأمت) بدل (فاسوأدت)، والقصيدة في رثاءِ عبد العزيز بن مروان، ادهأمت بمعنى اسودت، ابيضت: يقالُ للأرضِ إذا أجدبت: قد ابيضت.

ولـلأرضِ أَمَّـا سُـودُها فتجلَّلَـتْ بياضــاً وأمــا بِيضُــها فاســوأدَّتِ

وهذا الهمزُ الذي تراه أمرٌ يخصُّ الألفَ دون أُختيها، وعلّتُهُ في اختصاصِهِ بها دونَهما أنّ هَمزها في بعضِ الأحوالِ إنما هو لكثرةِ ورودِها ساكنةً بعدها الحرفُ المُدغَمُ»(1).

ومن قياسِ الواوِ المضعَّفةِ أَنَّها تُصحَّحُ. قال ابن الحاجب: «الواوُ إذا أُدغمتْ صَحَّتْ، وإنِ انكسَرَ ما قبلها كقولهم: حِوَّاءٌ»(2)، لكنّ ابنَ جني يرى أنَّ هذا القياسَ قد ينخرمُ إذا كان استعمالُ الواوِ المقلوبةِ في نظائرِ الكلمة التي فيها واوٌ مضعّفةٌ كثيراً. قال: «وفيها(3):

إذ لا تخافُ حُدُو جُنا قَذْفَ النَّوى قبــلَ الفســادِ إقامــةً وتــديُّرا

التديرُّ تفعُّلٌ من الدارِ، وقياسُها: تدوُّرٌ؛ لأنّ عينَها واوٌ بدلالةِ قولِهِمْ: دُوْرٌ، غيرَ أَنَّهم لـمَّا كثُر استعمالُهُم دَيْرٌ، ودِيارٌ، ودِيَرةٌ، ودِياراتٌ أَنِسوا بالياءِ... فقالوا: قد تديَّرنا داراً»(4).

ويُسمِّي ابنُ جني هذا القلبَ تدريجَ اللغةِ، ويمثّل له بقولِ العرب: ديّمتِ السماءُ ودوَّمتْ. قال: «ومن التدريجِ في اللغةِ قولُهم: دِيمةٌ ودِيَمٌ، واستمرارُ القلبِ في العينِ للكسرةِ قبلَها، ثم تجاوزُوا ذلك لـمّا كثُر وشاعَ إلى أنْ قالوا: دَيّمتِ السماءُ ودوَّمت، فأما (دوّمتْ) فعلى القياسِ، وأَمَّا (دَيَّمت) فلاستمرارِ القلبِ في: دِيمةٍ ودِيَمٍ... نعم ثم قالُوا: دامتِ السماءُ تدِيمُ، فظاهرُ هذا أنه أُجريَ مَجرى: باعَ يَبيعُ، وإن كان من الواوِ»(5).

تمثيلُهُ بلغةِ: دامتِ السماءُ تَدِيمُ يدلُّ على أن المختصَّ بالكثرةِ قد تتعدَّدُ أوجهُ التصرُّفِ فيه، ومثلُ ذلكَ نجدُهُ في لغةِ مَن يقولُ: يا غلامِ بحذف الياءِ، ويا غُلامِيْ، ويا غُلامَا، وابنُ

(1) الخصائص ١٢٧/٣.

(2) الإيضاح ٤٠٨/٢، الحُوة: سمرةُ الشفة (سفر السعادة ٢٤٣).

(3) البيت لجابر بن قريشٍ، ديوان الحماسة ٣٣٢/١، الحُدوج مراكب النساءِ، قَذْف النوى: تقولُ العرب نوى قَذْف، وفلاةٌ قَذف إذا كانت بعيدةً، قبلَ الفساد: قبلَ حربِ الفساد، التدير: نزولُ الدور.

(4) التنبيه ٩٠ /ب-٩١/أ.

(5) الخصائص ٣٥٥/١، الديمة: مطر يدوم مع سكون (الغريب المصنف ٥٦٧/١). والتدريج أن يشبه شيءٌ شيئاً من موضعٍ، فيمضى حكمه على حكمِ الأول، ثم يرقى منه إلى غيره (الخصائص ٣٤٧/١).

الشجري يَرى أنَّ الحذفَ أفصحُ الوجوهِ، أمّا (يا غلامِيْ) فخفيفٌ، فإنْ حُذفتِ الياءُ حَدَثَ فيه تخفيفٌ ثانٍ، ولغةُ يا غُلامَا عندهُ أخفُّ اللغاتِ لخفةِ الفتحةِ والألفِ بعدَها. قال: «فلما كثُر النداءُ في كلامِهم جداً كثُر التغييرُ فيه بالحذفِ تخفيفاً، ولذلك اختصَّ به الترخيمُ، فإذا ناديتَ غلامكَ فأفصحُ الأوجهِ فيه أن تقولَ: يا غلامِ، فتجتزِئَ بالكسرةِ من الياءِ... والأصلُ: يا غلامِيَ بفتحِها، قياساً لها على كافِ الخطابِ، ومَن قال: يا غلاميْ بإسكانِها، فلأنّ السكونَ أخفُّ من الحركةِ الخفيفةِ، ومَنْ حَذَفَها واجتزَأَ بالكسرةِ جاءَ بتخفيفٍ ثانٍ كما أنّ مَنْ قالَ: يا غُلامَا، فأَبدلَ من الكسرةِ فتحةً، ومن الياءِ ألفاً جاءَ بتخفيفٍ أكثرَ من الأولِ والثاني»[1].

ويُفهَم من كلامِ بعضِ النحويينَ أنهم يحرِصون على الفصلِ بين القياسِ المطردِ، واختصاصِ الكثيرِ بحكمٍ، مِن هذا أنَّ الهمزةَ المسبوقةَ بحرفِ مدٍّ زائدٍ تقلَبُ – بنظرِ ابن المؤدِّب – حرفاً من جنسِ المدِّ قبلها وتُدغَمُ فيه. قال: «فإذا كان قبلَ الهمزةِ الألفُ أو الياءُ أو الواوُ الزوائدُ، وكانت الياءُ مكسوراً ما قبلها فأردتَ التخفيفَ فليس إلا أن تُدغِم الهمزةَ في الياءِ، وكذلكَ الواوُ المضمومُ ما قبلها كقولهِ (وأَحاطَتْ به خَطيّتُهُ) [البقرة: ٢/ ٨١]... والواوُ كقولكَ: هذا كتابٌ مَقروٌّ»[2].

ثم صرَّحَ بعدَ ذلكَ بأنَّ استمرارَ الإدغامِ في (النَّبِيِّ) لازمٌ. قال: «والنَّبِيُّ ﷺ لا يُهمَزُ، وهو مِن أَنبأتُ، وهو ممَّا أَلزمَهُ أهلُ التحقيقِ البدلَ»[3].

لكنَّ القولَ بلزومِ البدلِ في (النَّبِيِّ) غيرُ مرضيٍّ عندَ ابن الحاجبِ، والصوابُ عندَهُ أن يُوصَفَ بالكثرةِ قال: «وقولُهُمْ: الْتُزِمَ في: نَبِيٍّ وبَرِيَّةٍ غيرُ صحيحٍ، ولكنَّهُ كثيرٌ»[4].

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢/٧٣-٧٤.

(٢) دقائق التصريف ٥٠٦، ينظر إبراز المعاني ١٢٤، وإتحاف فضلاء البشر ١٤٠.

(٣) دقائق التصريف ٥١٠.

(٤) شرح الشافية للرضي ٣/٣٢.

ومذهبُ ابنِ الحاجب أقربُ إلى قولِ سيبويه، لأنّ الأخيرَ حكَى الهمزَ في القليلِ الرديءِ. قال: «وقد بَلغَنا أنّ قوماً من أهلِ الحجازِ من أهلِ التحقيقِ يحقّقونَ نبيءٌ وبَريئَةٌ، وذلك قليلٌ رديءٌ»[1].

من وصفِ سيبويه لغةَ (النَّبِيءِ) بالقلةِ والرداءَةِ يُتَبيَّن أنّ الكثيرَ المختصَّ بحكمٍ يَحترِزُ بعضُ النحويين في وصفِهِ، أي لا يقولون: هو لازمٌ؛ لأن اللزومَ سِمةُ المطرد، أما الكثيرُ فهو مخصوصٌ بموضعٍ يُعَرفُ بهِ.

٣ – تخصيص أوضاعِ الحركاتِ في الأبنية بحكمِ الكثرة:

يجنحُ العربُ في كلامِهم إلى تغييرِ الأوضاعِ الأصليةِ لحركاتِ الحروفِ في بعضِ الأبنيةِ، وأدائِها أداءً مغايراً لِما كانَ ينبغي لها في القياسِ، ويكونُ ذلك عندَ النحاةِ علامةً على كثرةِ الاستعمالِ، من ذلك ما علَّلَ به سيبويه قولَ مَن قالَ من العرب: يِـحِبُّ، فهو يرى أنَّ كسرةَ الياءِ علَّتُها الشذوذُ، وشبَّهَ هذا الفعلَ بـ(يَذرُو يَدعُ) من حيث كثرةُ الاستعمالِ. قال: «وقالُوا: يِـحِبُّ كما قالوا: يِـئْبَى، فلما جاءَ شاذاً عن بابِهِ على يَفعَل خُولِفَ به... ولم يجِيءْ على أَفْعَلتُ، فجاء على ما لم يُستعملْ كما أنّ: يَدَعُ وَيَذَرُ على وَدَعْتُ ووَذرْتُ وإن لم يُستعملْ، وفَعَلوا هذا بهذا لكثرتِهِ في كلامِهم، فأما أَجِيءُ ونحوُها فعلى القياسِ»[2].

وبَيَّنَ أبو علي أنَّ مرادَ سيبويه من كونِ (أَجِيءُ) على القياسِ أنه لا يقالُ: إِجِيءُ حملاً على: يِـحِبُّ؛ لأنَّ كسرَ الياءِ في يِـحِبُّ شاذٌّ، ولا عبرةَ بكسرةِ جيمِ (أَجِيءُ) وإن وافَقَتْ كسرةَ حاءِ (يِـحِبُّ) بالنقلِ. قال: «لما كانَ الفاءُ من (أَجِيءُ) مكسورةً كما أنّها من (يِـحِبُّ) مكسورةٌ قال: لا تُكسَرُ الهمزةُ من أَجِيءُ كما كُسِرَ من إِحِبُّ؛ لإتباعِ الكسرةِ الكسرةَ؛ لأنَّ ذلك شاذٌّ، فلا يُحملُ عليه [أَجِيءُ][3] وإنْ وافقَهُ في انكسارِ الفاءِ»[4].

---

(١) الكتاب ٥٥٥/٣.

(٢) الكتاب ١٠٩/٤.

(٣) في المطبوع: إجِئ.

(٤) التعليقة ١٦٦/٤.

ويسامِتُ الإتباعَ في (يحِبُّ) فتحُ نونِ (مِن) عند دخولها على المعرّفِ بالألفِ واللامِ، إذ يرى عبدُ القاهرِ أنَّ فتحَ نونِها علَّتُه كثرةُ دخولِها على ما تعريفُهُ بألفٍ ولامٍ، وأنه لو كُسرتِ النونُ على القياسِ لَتوالى كسرتانِ خلافاً لدخولها على ما أوَّلُه همزةُ وصلٍ كقولهم (مِنِ ابنِك) فإنَّ تواليَ الكسرتينِ مُغتفَرٌ للقلةِ. قال: «والذي أَوجَبَ الفتحَ في حالِ اللامِ أنَّ استعمالَ (مِنْ) مع ما فيه لامُ التعريفِ نحو: مِنَ الرجلِ كثيرٌ جداً... فلما كان كذلكَ اختارُوا الفتحَ ليكون أَخفَّ، إذ لو كَسرُوا لاجتمعَ كسرتانِ كما قالُوا: كَيفَ وأَيْنَ ففتحوا لئلّا يجتمعَ ياءٌ وكسرةٌ، وأما نحوُ: منِ ابنِكَ فقليلٌ... والشيءُ إذا لم يكثُر على أَلسِنَتهم لم يطلبُوا فيه الخفةَ طَلَبَهُم فيما يكثرُ»[1].

يؤخَذُ من إطلاقِ عبدِ القاهرِ القولَ: إنَّ غرضَ الخفةِ يُطلَب في الشيءِ الكثيرِ أنَّ تعليلَ النحوي وجَهَ مسألةٍ نحويةٍ بالخفةِ معناه أنها قد ينطبقُ عليها قياسُ اختصاصِ الكثيرِ بحكمٍ ليسَ لغيرِهِ، ولو لم يصرّحْ بأنّه يعلّلُ بكثرةِ الاستعمالِ، كما في احتجاج ابنِ يعيشَ للبصريين بأنّ اسمَ الإشارةِ (ذا) وزنه فَعْلٌ، وأنه من مضاعَفِ الياءِ، ثم حُذفتْ لامُهُ للتخفيفِ، وقُلِبتْ عينُهُ ألفاً لدفعِ اللبس بـ(كَيْ) ونحوِها من الأدواتِ. قال: «فـ(ذا) إشارةٌ إلى مذكَّرٍ، وهو ثلاثي، ووزنُهُ فَعْلٌ ساكنُ العينِ محذوفُ اللامِ، وأَلِفُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ، فهو من مضاعَفِ الياءِ من باب: حَيِيتُ وعَيِيْتُ هذا مذهبُ البصريين، قالُوا: أصلُه: ذَيٌّ على لفظِ: حَيَّ وعيَّ، ثم حذفتِ اللامُ لضربٍ من التخفيفِ، فبقي ذَيْ ساكنَ الياءِ، فقُلِبَتْ ياؤُهُ ألفاً لئلَّا يشبهَ الأدواتِ نحو: كَيْ وأَيْ، فإن قيلَ: فمِن أين زعمْتُمْ أَنَّ أَلفَهُ منقلبةٌ عن ياءٍ... فالجوابُ أنهم قد قالوا في ذَا: ذِا فأَمالوها حكاه سيبويه، فدلَّ أنها من الياء»[2].

---

(١) المقتصد ٢٢٠-٢٢١.

(٢) شرح المفصل ١٢٦/٣. وينظر الكتاب ١٢٥/٤.

سابعاً – العارضُ بين تركِهِ أو الاعتدادِ به في القياس التصريفي:

١ – معنى العارضِ في التصريف:

يشير كلامُ النحاة إلى أنّ العارضَ اختصاصُ وضعٍ من أوضاعِ الكلمةِ بحالٍ تخالفُ أصلَ الوضعِ من نحو ما يراه مكيٌّ من تسكينِ فاءِ الفعلِ، قال: «فإنّ فاءَ الفعلِ أصلُها أبداً الحركةُ؛ لأنها أولُ، فسكونُها عارضٌ أبداً»[١].

قولُ مكي يدلُّنا مثلاً على أنَّ إسكانَ خاءِ (أَخْرجَ) خلافُ الأصلِ، أي أن سكونَها عارضٌ، من هنا يرى عبدُ القاهر أنَّ ما يطرأ عليه التغييرُ فرعٌ دخيلٌ، فائدتُه توسيعُ مذاهبِ الكلامِ، إلا إذا تساوَى العارضُ والأصلُ، قال: «إذا رأينا أحدَ الطرفينِ يأتي في حالٍ من أحوالِ التركيبِ، والحرفُ الآخرُ يفضلُهُ استمراراً في جميع الأحوالِ، نحوُ أنْ تقولَ: وقيتُ آقِي وِقايةً، فتصرفُهُ على الياءِ، ويأتي الواوُ في التقوى وحدَها قُلنا: إنه بدلٌ؛ لأنَّ مجيئَهُ في حالٍ دون حالٍ يدلُّ على أنه فرعٌ دخيلٌ في التركيبِ مُعترِضٌ على صاحِبِهِ كالمستعارِ والنائبِ بدالَّةِ المقاربةِ، وكذا نحوُ: جَبَذَ وجَذَبَ، ونحو: قِسِيٍّ وقَوسٍ واحدٌ في أنْ الفائدةَ فيه توسُّعُ المذاهبِ، ولكنّا نجعلُ كلَّ واحدٍ من جَبَذَ وجذبَ أصلاً لتساويْهما في التصرفِ، ويُجعَلُ نحوُ: قِسِيّ مقلوباً»[٢].

بقولِ عبد القاهر يمكنُ الاستدلالُ على أنّ العارضَ يشملُ كلَّ تغييرٍ في أصلِ الكلمةِ كالإبدالِ، والإعلالِ، والإدغامِ ونحوِ ذلك، وما ذكرَهُ عن تَساوي (جَذَبَ وجَبَذَ) أرادَ به أنَّ العارضَ قد يَرقَى إلى مرتبةِ الأصلِ. لذا نجدُ أَنَّ ما تقدَّمَ عن معنى العارضِ ربَّما يكونُ أَجْمَعَ ممّا ذَهَبَ إليه الدكتور محمد القاسم بقولِهِ: «والمرادُ بالعارضِ حركةٌ مجتلَبَةٌ أو منقولةٌ من حرفٍ مجاورٍ تقتضي تغييراً في بنيةِ الكلمةِ لو قُدّرَ أنّ الحرفَ الذي اجتُلبتْ إليه بني عليها أَصالةً»[٣].

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٩/١-٥٠.

(٢) المقتصد ١٥٥٢.

(٣) الأصول النحوية والصرفية في الحجة ٣٨٤.

٢ – الأحوالُ العارضةُ للمعتلِّ والمهموزِ في القياسِ التصريفي:

عوارضُ المعتلِّ والمهموزِ كثيرةٌ، وقد جارى بعضُها الأصولَ، فبقي مع زوالِ سببِ التغيير، من ذلك ما يراه ابنُ جني من أنّ همزة (قائلٍ) لا ترجعُ واواً في التصغيرِ؛ لأنها تدرَّجت فشابهتِ الهمزةَ الأصليةَ في سائلٍ وثائرٍ. قال: «من التدريجِ في اللغة إجراؤُهُم الهمزةَ المنقلبةَ عن حرفي العلة عيناً مَجرى الهمزةِ الأصليةِ، وذلكَ نحوُ قولهِمْ في تحقير قائمٍ وبائعٍ: قُوَيئِمٌ، وبُوَيئِعٌ، فألحقُوا الهمزةَ المنقلبةَ بالهمزةِ الأصليةِ في: سائلٍ وثائرٍ من: سَأَل وثَأَرَ إذا قلتَ: سُويئِلٌ وثُوَيئِرٌ»[١].

أَما الجرميُّ فكان يعيدُ همزةَ قائلٍ وبائعٍ إلى أصلِها، محتجاً بأن الألفَ الزائدةَ في قائلٍ وبائعٍ قد زالت في المصغَّر، وردَّ عليه ابنُ يعيش بأنّ همزَ المصغَّرِ تابعٌ لهمزِ الجمعِ. قال: «لم يخالفْ في ذلك أحدٌ من أصحابِنا إلا أبو عمرَ الجَرميُّ، فإنه كان يقول: قُوَيِّلٌ وبُوَيِّعٌ من غيرِ همزٍ، قال: لأنّ الهمزَ في قائلٍ وبائعٍ إنما كان لاعتلالِ العينِ بوقوعِها بعد ألفٍ زائدةٍ... وأنتَ إذا صغَّرتَ زالتِ الألفُ، فعادتِ الهمزةُ إلى أصلِها من الواو والياءِ على حدِّ عودِها في متَّعِدٍ ومتَّزِنٍ، وسيبويه وأصحابُه اعتمدوا على قوةِ الهمزةِ هنا بثبوتِها في التكسيرِ نحو: قَوائمَ وبَوائعَ، وكلُّ العرب تهمزُ الجمعَ فلذلك كانتِ الهمزةُ في قائلٍ وبائعٍ لازمةً، وإن كانت حدثَتْ عن عِلَّةٍ»[٢].

مِن ردِّ ابنِ يعيشَ يَظهر أنّ الجرميَّ قدَّم القياسَ على السماعِ، ولم يعتدَّ بالعارضِ، وقولُ الجَرمي خلافُ ما ينصُّ عليه مكيٌّ من أنّ العارضَ عند النحويينَ قد يُعتدُّ به، وقد لا يُعتَدُّ به، قال: «فإن قيلَ: فلِمَ مُدَّ: يَيْئَسُ، واستيْئسَ، وسكونُ الياءِ عارضٌ؟ فالجوابُ أنّ العارضَ عند العربِ والنحويينَ على ضربينِ، يجوز الاعتدادُ به، ويجوز أنْ لا يعتدَّ به، قالُوا في الاعتدادِ بالعارضِ: لَحْمرُ، وسَلْ، وقالوا في تَركِ الاعتداد به: جَيَلٌ في: جَيْئَلٍ، وضَوٌ في ضَوءٍ

---

(١) الخصائص ٣٥٣/١.

(٢) شرح المفصل ١٢٣/٥ وينظر الكتاب ٤٦٣/٣.

فلم يعتدُّوا بالحركةِ ولم يُعِلُّوا... فمدُّ وَرْشٍ لـ(يَيْئَسُ) [يوسف: ١٢/ ٨٧]، و(اسْتَيْئَسَ) [يوسف: ١٢/ ١١٠] هو مما اعتَدَّ فيه بالعارضِ، وتَركُ مَدِّه لـ(موئلاً) [الكهف: ١٨/ ٥٨].

... وشبهِهِ هو مِمَّا لم يَعتدَّ فيه بالعارضِ»[1].

قولُ مكي يخصُّ حالةَ الاختيارِ، أما في الشعرِ فإنَّ العارضَ كاللازمِ، لذا نرى السيرافيَّ يذهَبُ إلى أَنَّ أَلِفَ (رَمَى) لم تُردَّ في (رَمَتِ المرأةُ)؛ لأنّ حركةَ التاءِ عارضةٌ، لكنَّ امْرأَ القيسِ ردَّها في قولِه (خَطَاتا)، لأنَّ تاءَ التأنيث تحركَت بالفتحةِ التي تلزمُ الحرفَ قبلَ الألفِ. قال: «وكذلكَ إذا قلتَ: رَمَتِ المرأةُ يجوزُ أن تقولَ: رَمَتْ هِندٌ، وقد جاءَ في الشعرِ مثل: رَمَاتَا على قولِ بعضِ العلماء، وذلك أنه أَدْخَلَ ألفَ التثنيةِ بعد التاءِ، فتحرَّكتِ التاءُ حركةً لازمةً، ولم يمكن قطعُ التاءِ من الألفِ، فردَّ الألفَ الذاهبةَ قبلَ التاءِ، وعلى ذلكَ تأَوَّلَ بعضُهم قولَ امرئ القيس[2]:

لهـــــا متْنَتَـــــانِ خَظاتَـــــاكما أَكَـــبَّ عـــلى ســـاعِدَيهِ النَّمِـــرْ

أنه فِعْلُ ماضٍ، وأنّ الأصلَ كان: خَظا»[3].

واحترازُ النحاة في تمييزِ ما يعتدُّ به من غيرِه لا بدَّ منه حتى لا يقعَ اللبسُ بين العارضِ والأصليِّ، دليلُ هذا أنَّ ضمةَ قُلتُ وكسرةَ بعتُ لا وجهَ للاعتدادِ بهما عند المبردِ لأنَّ ضمةَ القافِ من قُلتَ مُحوَّلةٌ عن فتحةٍ، وكسرةَ الباءِ في بِعتُ مُحوَّلةٌ عن فتحةٍ أيضاً، لتمييزِ الأجوفِ الواويِّ من اليائيِّ. قال: «فإذا قلتَ: فَعَلتُ من الواوِ لَزِمَكَ أن تُلقَي حركةَ العينِ على الفاءِ كما فعلتَ ذلك في: يَفْعُلُ، وتُسقِطَ حركةَ الفاءِ، إلا أَنَّكَ تفعَلُ ذلك بعد أن تنقُلَها من فَعَلتُ

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٥٠، وعنى بالعارضِ الذي اعتد به ورش سكونَ الفاء.

(٢) ديوانه ١٦٤، الخظاتان: المكتنِزتان قليلاً، وذهب إلى الصلابة في وصفه لا إلى كثرة اللحم، وقولُه (كما أكب على ساعديه النمر)، أراد كَساعدي النمرِ البارك في غلَظهما.

(٣) السيرافي النحوي ٣٨٨، والاعتداد بحركة التاء قولُ الكسائي، أما الفراءُ فإنه ذهب إلى أنّ الشاعر أراد (خظاتان)، وحذف النونَ للضرورة، ينظر المعاني الكبير لابن قتيبة ١٤٥ ودقائق التصريف ٢٨٩ وسر الصناعة ٤٨٤ وشرح شواهد الشافية ١٥٦.

إلى فَعُلتُ؛ لتدلَّ الضمةُ على الواوِ؛ لأنكَ لو أقررتَها على حالِها لاستوَتْ ذواتُ الواوِ وذواتُ الياءِ، وذلك قولُكَ: قُلتُ وجُلتُ، فإنْ قال قائلٌ: إنما قُلْتُ فَعُلتُ في الأصلِ وليسَتْ مُنقلبةً، قيلَ له: الدليلُ على أنَّها فَعَلتُ قولُكَ: الحقُّ قُلتُهُ... وإذا قلتَ: فَعَلتُ من الياءِ نَقلتَها إلى فَعِلتُ؛ لتدلَّ الكسرةُ على الياءِ، كما دلَّتِ الضمةُ على الواوِ، وذلك قولُكَ: بِعْتُ وكِلْتُ»[1].

الاحترازُ عند المبردِ بَدَا في تمثيلِهِ بـ(الحقُّ قُلتُه)، ونجدُ تفسيرَه عند زكريا الأنصاري الذي يرى أنه لا يجوزَ أن يقالَ إنَّ ضمةَ (سُدْتُه) منقولةٌ من العينِ، وإنما هي عارِضَةٌ؛ لأنّ الفعلَ نصبَ مفعولاً به، قال: «(وأما بابُ سُدْتُه) من معتلِّ العينِ الواوي مما يُخَيِّلُ الناظرَ فيه أنَّه مضمومُ العينِ المحذوفةِ لالتقاءِ الساكنينِ بعد نَقلِ ضمَّتِها إلى الفاءِ مع أنه متعدٍّ؛ لأنكَ تقولُ: سادَ فلانٌ القومَ يسودُهم فممنوعٌ أنّ الضمَّ فيه أَصليٌّ بل عارضٌ؛ لأنّ المعتلَّ إذا أشكل أمرُه حُمِلَ على الصحيحِ، ولم يجئْ في الصحيحِ فَعُلَ بالضمّ متعدياً»[2].

قولا المبردِ وزكريا الأنصاري يدلانِ على أنّ العارضَ لا يُنزَّلُ منزلةَ الأصلي إلا عند انتفاءِ المانعِ، لذا امتنعَ الاعتدادُ بالضمةِ في (قُلْته وسُدْتُه)، حتى لا يُتوَهَّمَ أنَّ فَعُلَ ينصِبُ مفعولاً به، فإنِ انتفى المانعُ اعتُدَّ بالعارض كما في تصغيرِ: قائِمٍ على قُوَيئِمٍ.

٣ – الأحوالُ العارضةُ للمتقاربينِ والمتماثلينِ في القياسِ التصريفي:

لا يختلف توجيهُ ما يعرِضُ للمتقاربينِ والمتماثلينِ من تغييرٍ عما ذكرناه في المعتلّ والمهموزِ من حيث إنّ العارض قد ينزَّلُ منزلةَ الأصلِ أو لا يعتدُّ به، ومن ارتباطِ التوجيهِ بالعارضِ في حال التقريبِ بين الأصواتِ إمالةُ ألفِ (زَيدَا) الناشئةِ من الوقفِ، اليزديُّ يرى أنَّ إمالتَها آتيةٌ من الاعتدادِ بالعارضِ كما اعتُدَّ بالهاءِ في (مَرَرْتُ ببابِهِ) فأميلتْ ألفُ (ببابِهِ) أيضاً، ووجهُ ذلك عندَه أنَّ ألفَ الوقفِ، وهاءَ الضمير تنزَّلا منزلةَ الجزءِ من الكلمةِ لاتصالِهما بها.

---

(١) المقتضب ٩٧/١.

(٢) مجموعة الشافية ٢٥/٢.

قال في إمالة ألفِ (زَيَدا): «بعضُ العرب أجرَوها مَجرى المتصلاتِ؛ لأجلِ كونها كالجزءِ كما صنعُوا هذا الصنيعَ في الضميرِ المجرورِ من حيث إن كلَّ واحدٍ منهما لا يوجدُ منفصِلاً، وشبَّهَ سيبويه هذا بالكسرةِ العارضةِ في قولهم: مَررْتُ ببابِهِ، وأَخذْتُ من مالِهِ فكما نزَّلوا السببَ العارضَ منزلةَ السببِ الأَصيلِ فكذا نزَّلوا المحلَّ العارضَ منزلةَ الأصيلِ، وذلك كما تقولُ: رأيت زَيدِا، لأجلِ الياءِ، ودرست عِلِما[1]؛ لأجلِ الكسرةِ، والأكثرُ في هذا النحوِ النصبُ؛ إذِ الأصلُ عدمُ الاعتدادِ بالعارضِ»[2].

لَعلَّهُ قصدَ بالسببِ العارضِ ما يعرِض لِأصولِ الأبنيةِ من التغييرِ كالقلبِ في نحو: قائمٍ، ونقلِ فتحةِ العينِ بعدَ تحويلِها إلى ضمةٍ في: قُلتُ، وإلى كسرةٍ في: بِعتُ، أَما المحلُّ العارضُ فيبدو أنه أَرادَ به هاءَ الضميرِ في نحو (مَرَرْتُ ببابِهِ)، وما ذكره اليزديُّ من أنَّ القياسَ تركُ الاعتدادِ بالعارضِ يدلُّ على أنّ الأَولى تقديمُ القول الذي لا اعتدادَ فيه بالعارضِ، ويتوافَقُ هذا مع قولِ الكسائي في همزةِ (أُوارٍ) من قولِ المنخَّلِ اليشكري[3]:

وفـــــوارسٍ كــــــأُوارِ حَـــــــ ـــــرِّ النـــارِ أحـــلاسِ الـــذكورِ

إذ ذهبَ ابنُ جني إلى أنّ (أُوارٌ) عند الكسائي مأخوذٌ من (وأر)، وأنَّ أصلَ: أُوارٍ: وُآرٌ، خُفِّفتِ الهمزة فصار: وُوَار، وبعد اجتماع الواوينِ قلبتِ الأولى منهما همزةً، أما ابن جني فرأى أن (وُآرٌ) قُلبتْ واوُهُ المضُمومة همزةً، ثم قُلبتِ الهمزةُ بعدَها واواً. قال: «ظاهرُ لفظِ: أُوارٍ أنه من (أور)... غير أنّ الكسائيّ ذهبَ فيه مذهباً حسناً، وذلك أَنَّه أخذَهُ من لفظِ: وَأَرتُ النارَ، والإرةُ لَموقدِ النارِ، فقال: أصلُه: وُآر، فَخُفِّفَتِ الهمزةُ، فانقلبت واواً، فصار في التقديرِ: وُوارٌ، فأَجرَى الواوَ العارضةَ للتخفيفِ مَجرى الواوِ اللازمةِ... فصارت: أُوار، ولم يحملْهُ على القلبِ، وأن ينقُلَهُ من فُعَالٍ إلى عُفَالٍ... ويحتمل عندي أن تكونَ طريقُهُ غيرَ هذه،

---

(١) في المطبوع: رأيت زيداً، ودرست علماً.

(٢) شرح الشافية لليزدي ٧٢٩ وينظر الكتاب ١٢٢/٤.

(٣) ديوان الحماسة ٢٩٢/١، الأوار: التوهج، أحلاس الذكور: فرسان الخيل الملازمونَ ظهورها.

وهو أن يقدّرُه على الأصلِ: وُآر كما قال، غير أنه أبدلَ الواوَ الأُولى لانضمامِها ضمًّا لازماً همزةً كأُجوهٍ، وأُقِّتَتْ ونحوِ ذلك، فصار تقديره: أُآر، فوجب قلبُ الثانيةِ لانضمامِ الأُولى قبلها واواً فصار: أُوارٌ»[1]. وكلا القَولَينِ فيه احترازٌ من القول بالقلبِ المكاني، لأنه عارضٌ كما تقدَّم[2].

ونُتبعُ ذلك بقياسٍ ذكره أبو البركاتِ الأنباريُّ، ونصُّهُ: «الأصلُ يَتَصرَّفُ ما لا يَتَصرَّفُ الفَرعُ»[3].

هذه القاعدةُ تعطينا خُلاصةً هي أنَّ العارضَ لا يرقى التصرفُ فيهِ إلى مرتبة الأصلِ؛ لأنه فرعٌ، والمبردُ اعتدَّ بهذه القاعدةِ لتوجيهِ إدغامِ الياءِ والواوِ في (احْوِيْواءٍ) مع أنَّ الياءَ منقلبةٌ عن واوٍ، وحجتُهُ أنَّ (احْوِيْواءً) مصدرٌ. قال: «فإن قلتَ: فما بالُكَ تقولُ في المصدر على مثالِ احْمِيرارٍ: احْوِيَّاءٌ، وأصلُها: احْوِيْواءٌ فتدغمُ، هلا تركتَ الياءَ مَدَّةً؟ فمن قِبَلِ أنّ المصدرَ اسمٌ فبناؤُهُ على حالةٍ واحدةٍ»[4].

أما عنِ ارتباطِ الإدغامِ في (احْوِيّاءٍ) بالقاعدةِ التي نَصَّ عليها أبو البركاتِ الأنباري آنفاً فنجده عندَ أبي علي الذي يقولُ: «وكذلكَ القياسُ في: احْوِيْواءٍ مصدرِ: احْوَاوَيتُ من الحوَّةِ، وهي السوادُ... ألَّا تُدغَمَ الياءُ في الواوِ فيقالَ: احْوِيَّاءٌ، لأنها لا تلزمُ... وقد أَدغمها بعضُهم فقال: احْوِيَّاءٌ، وكأنه ذهب إلى أنّ المصدَر الأصلُ»[5].

الاختلافُ في إدغام المتقاربينِ لعروضِ قلبِ الواوياءً في (احْوِيواءٍ) كالاختلافِ في إدغامِ المثلينِ في (يَرتَدُّ) إذا جُزِمَ، ابنُ الحاجب يرى أنَّ أكثر القُرَّاءِ أَدغموا المثلَينِ في حالِ الجزمِ على لغةِ تميمٍ، وأما الفكُّ فلغة الحجازيينَ، ووجهُ الفكِّ والإِدغامِ عندهُ أنّ سكونَ المضارعِ إعرابيٌّ

---

(١) التنبيه ٧٦/ب – ٧٧/أ.

(٢) ينظر الصفحة ١٠٥.

(٣) الإنصاف ٦١٧.

(٤) المقتضب ١٧٧/١، والحُوةُ: سمرةُ الشفة (سفر السعادة ٢٤٣).

(٥) المسائل العضديات ٧٤. وأشار بقوله (كذلك) إلى سوير وديوان.

عارضٌ، أي كأنه متحركٌ خلافاً للأمرِ الذي لا إدغامَ فيه، لأن سكونَهُ بنائيٌّ، قال: «قال الله تعالى: (مَنْ يَّرْتدَّ) [المائدة: ٥/ ٥٤] فهذا على لغةِ بني تميمٍ، وقال (من يَرْتَدِدْ) في قراءةِ ابنِ عامرٍ ونافعٍ، وهذا على لغةِ أهلِ الحجاز... وقوله: (مَن يَّرْتدَّ) أكثرُ القرَّاء على إدغامِهِ، وسرُّ ذلك أن السكونَ في (اُضمُمْ) [القصص: ٢٨/ ٣٢] و(اُشدُدْ) [طه: ٢٠/ ٣١] سكونُ بناءٍ لا سكونُ إعرابٍ كما يقولُهُ البصريون فكان كسكونِ رَدَدْتُ، وسكونُ المضارعِ سكونُ إعرابٍ عارضٍ، والعارضُ لا يعتدُّ به، فكأنّه مُحرَّكٌ على أَصلِهِ»[١].

المضاعَفُ اليائيُّ مما عينُهُ ولامُهُ ياءانِ يجري عليه قياسُ تركِ الاعتدادِ بالعارضِ، لذا ذهبَ المبردُ إلى أنَّ نحوَ (لن يُعييَ) يلزمُ فيه الإظهارُ؛ لأن الحركةَ عرضَتْ للنصبِ بخلافِ الماضي (عَيُّوا)، فإن الإدغام جازَ للزومِ الحركة، قال: «وكذلك قِيل في الإدغامِ[٢]:

عَيُّـــوا بـــأمرِ هِمُـــو كـــما ... عَيّـــتْ ببيضَـــتِها الحمامَـــهْ

... فإذا قلتَ: هو يفعَلُ لم يجزِ الإدغامُ أَلبتَّةَ، وذلكَ قولُكَ: لن يُعيِيَ زيدٌ، ولن يُحييَ أحدٌ، لأنَّ الحركةَ ليست بلازمةٍ، وإنما تدخلُ للنصبِ»[٣].

ويبدو أن لزومَ الإظهار في (لن يُعييَ) مختصٌّ بحالِ النصبِ؛ لأنَّ ابنَ المؤدبِ يدل كلامُهُ على جوازِ الإدغامِ في حالِ الرفعِ. قال: «ويجوزُ إدغامُ يَحيَى فيقول: يَحَيُّ بناءً على الماضي»[٤].

وتوجيهُ ابنِ المؤدب الإدغامَ في (يَحَيُّ) بالحمل على الماضي هو من حملِ الفرعِ على الأصلِ، لأن الماضيَ أصلُ الأفعال كما سيأتي[٥].

---

(١) الإيضاح ٣٦١/٢-٣٦٢ وينظر السبعة ٢٤٥ والنشر ١٩٤/٢.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص، ديوانه (١٢٦)، وروايةُ الديوان:

بَرِمَـــتْ بَنـــو أَسَـــدٍ كـــما ... بَرِمَـــتْ ببيضَـــتِها الحَمامَـــهْ

(٣) المقتضب ١٨٢/١.

(٤) دقائق التصريف ٣٢٨.

(٥) ينظر الصفحة ١٦٦.

ثامناً – ربطُ التوجيهِ بنقضِ الغرضِ في القياسِ التصريفي:

يلجأُ النحاةُ إلى التعليلِ بنقضِ الغرضِ لبيانِ أحوالِ بعضِ ما تخلَّف من الأبنيةِ عما تقتضيهِ القاعدةُ، ويبدو من قولٍ لعبدِ القاهر أنَّ هذه الصورةَ من القياسِ تلازِمُ كلَّ ما يؤتَى به للتخفيفِ في الأبنية. ونصُّهُ: «فالأحكامُ الموضوعةُ للتخفيفِ إذا أدَّتْ إلى نقضِ أغراضٍ مقصودةٍ تُركت»[(١)].

وينطبقُ على ما قالَه أنّ المتماثلينِ لا يدغمانِ للتخفيفِ إذا كانا للإلحاقِ، وقد ذكرنا كلمةَ (مَهْدَدٍ)، وما رآهُ ابن جني من امتناعِ الإدغامِ فيها لئلّا ينتقضَ غرضُ الإلحاقِ[(٢)]، ثم إنّ محمد عضيمة ذهبَ إلى أنه إذا كان أولُ المثلَينِ في الملحَقِ يقابلُ ساكناً في الملحَق بهِ جاز الإدغامُ. قال: «فإنَّه إذا كانَ ما يقابِلُ أولُ المثلَينِ في الملحَقِ بهِ ساكناً تعيَّنَ الإدغامُ في الملحَقِ نحو: خِدَبٍّ، وجِدَبٍّ وهِجَفٍّ ملحَقاتٌ بـ(قِمَطْرٍ)، وقِرشَبٌّ مُلحَقٌ بـ(جِردَحْلٍ)»[(٣)].

ومِمّا رُوعي فيه نقضُ الغرضِ خلافاً للقياسِ امتناعُ إدغام الياءَين أو الواوينِ في نحو (تُوْوِي)[(٤)] [الأحزاب: ٣٣/ ٥١] و(رِيْيا)[(٥)] [مريم: ١٩/ ٧٤]، وعلةُ ذلك عند نقره كار أنَّ أولَ المثلَينِ فيهما مدَّةٌ منقلبةٌ عن همزةٍ، والهمزةُ لا تدغمُ في الواوِ ولا في الياءِ، وكذا ما انقلبتْ إليه، كذلك يمتنعُ إدغامُ المثلينِ في نحو (قالُوا وَما) [البقرة: ٢/ ٢٤٦]، وفي نحو (فِيْ يَوم) [إبراهيم: ١٤/ ١٨]، لأنّ الإدغامَ يعطّلُ غرضَ المدِّ في أولِ المثلينِ، فإن لم يكنِ المدُّ في الآخِرِ

---

(١) المقتصد ١٦١٣.

(٢) ينظر الصفحة ٤٥.

(٣) المغني في تصريف الأفعال ٧٣، الخدب: الضخم (تفسير غريب الكتاب ٢٠٠) الجَدب: المَحلُ، والجدب اسم له، القاموس (جدب)، الهجف: الجافي الأخرق (تفسير غريب الكتاب ٢٠١)، القمطْر: الشديد (سفر السعادة ٤٢٧)، القرشب: المسن (تفسير غريب الكتاب ٢٦٣)، الجردحل: الغليظُ الضخم (تفسير غريب الكتاب ٢٨٥).

(٤) الأصل: تؤوي، وقرأ بالتخفيف وإظهارِ الواوين أبو جعفر ينظر إبراز المعاني ١٢٦ والنشر ٣١١/١.

(٥) الأصل: رِئْيا من الرواءِ وهو المنظر الحسن، وقرأ بإبدالِ الهمزة ياءً أبو عمرو، ينظر إبراز المعاني ١٢٦ والنشر ٣١٣/١.

جازَ الإدغامُ كما في: مقروٌّ وبريٌّ، وأصلُهما: مقروءٌ وبريءٌ، والإدغامُ جازَ فيهما لأنَّ غرضَ قلبِ الهمزةِ واواً أو ياءً هو الإدغامُ خلافاً لـ(تُوْوِي ورِيْيا). قال: «(وإلا في نحو: تُوْوِي ورِيْيا)، وهو المنظرُ الحسنُ مما كان الحرفُ الأولُ من المثلينِ فيه مَدةٌ مُنقلبةٌ عن حرفٍ آخرَ لا للإدغامِ قلباً غيرَ لازمٍ، فإنه لا يُدغَمُ (على المختارِ إذا خُفِّفَ) بقلبِ همزتِهما واواً وياءً؛ لأنَّ الواوَ والياءَ هنا بمنزلةِ الهمزةِ، لكونِ قلبِها إليهما غيرَ لازمٍ، فكأنّ الهمزةَ باقيةٌ، والهمزةُ لا تُدغَمُ في الواوِ والياءِ... (و) إلّا (في نحوِ: قالُوا ومَا، و: في يَوم) مما يكونُ الأولُ من المِثلينِ في آخرِ الكلمةِ، ومَدَّةً، فإنه لا يجوزُ الإدغامُ؛ لأَنَّهُ لو أَدغِمَ لزالَ فَضيلةُ المدَّةِ بالإدغامِ؛ لأنّ المدَّ حاصلٌ في الآخِرِ قبل اتصالِ الكلمةِ الأُولى بالثانيةِ، أما إذا كانتِ المدَّةُ في غيرِ الآخرِ فيجبُ الإدغامُ، سواءٌ كان أصلُ الحرفِ الثاني حرفاً آخرَ قُلبت إلى جنسِ المدَّةِ للإدغامِ، أولا، نحو: مَقْروٌّ وبريٌّ، وأَصلُهما: مَقْروءٌ وبَرِيءٌ، فأصل الحرفِ الثاني منهما همزةٌ، وإنما يجبُ الإدغامُ فيهما... لأن الغرضَ من القلبِ الإدغامُ، فلو لم يدغَم لَزِمَ نقضُ الغرضِ»[1].

وربما يكونُ الغرضُ من القلبِ تركَ الإدغامِ كما في (دِيوانٍ)، إذِ القياسُ يقضي بإدغامِ الياءِ في الواوِ؛ لأنَّ الأولَ منهما ساكنٌ، لكنَّ ذلك امتنعَ برأي ابن يعيشَ، لأنه يؤدي إلى نقض غرضِ الخفةِ، وهو أنَّ العربَ أَبدلُوا أُولى واوَي (دِوَّانٍ) ياءً اتقاءً لثقلِ التضعيفِ. قال: «فإن قيلَ: فهلَّا قلبتمُ الواوَ ياءً في دِيوانٍ للياءِ الساكنةِ قَبلها كما فعلتُم ذلك بسيّدٍ، وميّتٍ؟ قيلَ: لأنه كان يؤدي إلى نقضِ الغرضِ؛ لأنهم كرِهوا التضعيفَ في: دِوَّانٍ، فأبدلوا ليختلفَ الحرفانِ، فلو أَبدلُوا الواوَ فيما بعدُ لَلَزِمَ أنْ يقولوا: دِيَّانٌ فيعودُوا إلى نحوٍ مما هربُوا منه»[2].

ويجري على منهاجِ (دِيوانٍ) من حيثُ مراعاةُ الخفةِ تحريكُ ثاني المثلينِ الساكنينِ للإدغامِ في نحو (لم يردَّ)، إذ يرى الجاربردي أنَّ الساكنَ الأَولَ نُقِلَتْ حركتُهُ إلى ما قبلَهُ للتخفيفِ، فلو حُرِّكَ لعادَ الثقلُ، وبَطَلَ الإدغامُ، وذلكَ على لغةِ تميمٍ، أما الحجازيونَ فلا يدغمونَ.

---

(١) مجموعة الشافية ٢/٢٣١-٢٣٢.

(٢) شرح الملوكي ٢٥٣-٢٥٤.

قال: «قوله[1]: (وفي نحوِ: رُدَّ ولم يَرُدَّ) والأصلُ: اردُدْ، و: لم يردُدْ، فمن أَدغمَ أَسكَنَ الأولَ، وحرَّكَ ما قبلَه بحركتِهِ، فالتقَى ساكنانِ، فحرَّكوا الثانيَ، لأَنَّهم لو حرَّكوا الأَولَ لبطَلَ الغرضُ من الإدغامِ، وهو التخفيفُ، وأهلُ الحجاز يقولونَ: اردُدْ، و: لم يردُدْ على الأصلِ من غيرِ إدغامٍ؛ لأنّ شرطَ الإدغامِ ألّا يكون الثاني ساكناً»[2].

جُلُّ ما تقدَّمَ يدلُّ على أنَّ نَقْضَ الغَرضِ وسيلةٌ بيدِ النحويينَ يَجبُرُونَ بها ما يتخلَّفُ عن القياسِ، فالمثلانِ المتحركانِ يجبُ إسْكانُ الأولِ منهما وإدغامُهُ في الثاني، لكن يتخلَّفُ عن هذا نحوُ (مَهْدَدٍ) للإلحاقِ بـ(جَعْفرٍ)، أي يدخُلُ نحوُ (مَهْددٍ) في حيّزِ صورةٍ قياسيةٍ تشرح حالَهُ، وهي أَنَّهُ لو قيلَ (مَهَدٌّ) لَـمَا حصلتِ الموازنةُ اللفظيةُ بين (مَهَدٍّ) و(جَعْفَرٍ)، وكذلكَ (دِيوانٌ)، فالقياسُ أنَّ اجتماعَ الواوِ والياءِ، وسكونَ الأولِ منهما يوجِبُ قلبَ الواوِ ياءً، وإدغامَ الياءِ في الياءِ، لكنْ يَشِذُّ عن هذا (دِيْوانٌ)، لأن غرضَ الخفةِ هو الغايةُ المبتغاةُ من قولِ العربِ (دِيوانٌ) فلا معنى للإدغام، وإنِ اقتضاهُ القياسُ.

(١) أي ابن الحاجب.

(٢) شرح الشافية للجاربردي ٢٤٠.

نتائج الفصل الثاني

١ – لصورِ القياسِ التصريفي علةٌ جامعةٌ هي الخفةُ؛ لأنَّ ضروب التغييرِ في الأبنية تشتركُ كلُّها في هذه العلةِ، وأكثرُ التغيير من نصيب المعتلِّ، والمضاعفِ، والمهموزِ.

٢ – الصفةُ العامةُ لصورِ القياس التصريفي هي التكامُلُ، أي لا تنفصِلُ الصورةُ عن الأخرى إلا بالاسمِ، لأن ما يعلَّلُ بنقضِ الغرض من الإعلالِ أو الإدغامِ لا ينفصِلُ عما يختصُّ به المعتلُّ والمضاعفُ من أحكامٍ، ويتصلُ ذلك أيضاً بالعارضِ؛ لأنَّ الإعلالَ والإدغامَ عوارضُ تخالفُ أصلَ الوضعِ في الأبنية، والعارضُ موصولٌ بصورةِ الكثرةِ؛ لأنّها تنظر فيما يطرأُ على البناءِ الكثيرِ من تغييرٍ ينفردُ به لفظٌ دون باقي نظائرِه.

٣ – اختصاصُ المعتلّ بكثرةِ التغييرِ سِمةٌ فيه، ولَيْسَ ذلك تحوّلاتٍ صوتيةً في زمنٍ دونَ زمنٍ كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس، ونصُّهُ: «ففي مثلِ الفِعلينِ: باعَ، قالَ، يظهرُ أنَّه قد أَتى عَليهما حينٌ من الدهرِ كان يُنطَق بهما: بَيْعَ، قَوْلَ، ثم تطوَّر الصوتُ الأولُ (ai) إلى (e)، والصوتُ الثاني (au) إلى (o)، أي أنّ فتحةَ فاءِ الكلمةِ في الفعلِ الأولِ قد أُمِيلَت إلى الكسرةِ، وأنَّها في الفعل الثاني قد أُميلَتْ إلى الضمةِ»[1].

٤ – حملُ المعتلّ على الصحيحِ أو إجراؤُه مَجرى المضاعفِ من الصحيح دليلٌ على أنّ حروفَ العلةِ من بناءِ الكلمةِ، ولولا ذلكَ لامتنع عقدُ التناظرِ بين المعتلِّ والصحيحِ خلافاً لقولِ الدكتور شاهين: إنّ حروفَ العلِة لا أصلَ لها في بنية الكلمةِ؛ لأنها حركاتٌ طويلةٌ، قال: «أصواتُ المدّ... حركاتٌ طويلةٌ مهما يكن موقعُها، فهذا اعتبارٌ صوتيٌّ خالصٌ، ولكنه يؤثرُ في الصرفِ حين نعتبرُها مجردَ حركاتٍ طويلةً لا تمثلُ أصلاً من أصول الكلمةِ على خلافِ ما يرى القدماءُ»[2].

(١) في اللهجات العربية ٥٥، وينظر مجلة المجمع القاهري ١٩٩/٣٦ (التطور اللغوي وقانونُ السهولة والتيسير) و٣١/٥٠. (رأي في تفسير الشواذ في لغة العرب).

(٢) المنهج الصوتي ١٦، وينظر مجلة المجمع القاهري ١١٧/٣٣ (التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس) و١٧٤/٢٩، (دراسة في حركية عين الكلمة الثلاثية) والمحيط في أصوات العربية لمحمد الأنطاكي (١٠٥/١) والأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس (٣٨).

الفصل الثالث

ظواهرُ الإعلال المبنيةُ على قاعدة الأصلِ والفرعِ في القياس التصريفي

أولاً – معنى الأصلِ والفرعِ في القياس التصريفي:

الأصلُ والفرعُ اسمانِ يستعملُهما النحاةُ للدلالةِ على جملةِ الأشياء التي يحدُّها بابٌ واحدٌ، ويُفهم من كلامِ المبردِ أنّ البابَ له أصلٌ برأسِهِ تنضمُّ إليه الدواخلُ أو الفروعُ. قال: «وكلُّ بابٍ فأصلُهُ شيءٌ واحدٌ، ثم تدخلُ عليه دواخلُ لاجتماعها في المعنَى»[1].

من قول المبرد يُعلَمُ أنّ فروعَ البابِ قد تكونُ كثيرةً أو قليلةً، وتعدُّدها مدخلٌ لاختلافِ أَحكامِها، أما الأصلُ فليسَ كذلك؛ لأنه شيءٌ واحدُ، ومن هنا يُتَبيَّنُ مرادُ الزَّجاجي من أنّ الفعلَ لا يُسألُ عن علَّتِهِ إذا كان مبنيًّا لأنه على الأصلِ، فإن أُعرِبَ الفعلُ تَعيَّنَ البحثُ عن العلةِ، لأَنَّ الإعرابَ في الفعل ليس أصلاً. قال: «وكلُّ فِعلٍ رأيتَهُ مبنيًّا فهو على أصلِهِ لا سؤالَ فيه، وكلُّ فعلٍ رأيتَهُ مُعرَباً فقد خرجَ عن أصلِهِ لعلَّةٍ لَحِقتْهُ، فسبيلُكَ أن تسألَ عن تلكَ العلةِ حتى تَعرِفها»[2].

لعلَّ الزجاجي ذهبَ هذا المذهبَ إشعاراً بأنّ النحاةَ ما قالوا عن وضعٍ ما في العربيةِ: إنه أصلٌ إلا بعدَ أن رَأَوْا استمرارَ حُكمِهِ، أما ما ينقطعُ حكمُهُ فهو فرعٌ تُطلَبُ علَّتُهُ، يفيدنا في استنتاجِ ذلكَ ما قالَه ابنُ بَرهانَ العكبَرِيُّ عن اتفاقِ سَكرانَ وصحراءَ في تركِ الصرفِ، إذ رأى أَنَّ نونَ: سكرانَ فرعٌ، وأنَّ همزةَ صحراءَ أصلٌ، واعتلَّ لذلك بأنَّ همزةَ نحوِ: صحراءَ تقلَبُ نوناً في النسبِ، أي يقالُ في بهراءَ: بَهْرانِيٌّ والأَصلُ: بَهْراويٌّ، وبإبدالِ واو: بَهْراويٌّ نوناً حَصَلَ التشابُه بين نونِ سكرانَ وهمزةِ حمراءَ من حيث امتناعُ الصرفِ، أَما في المعنى فلا يَستمرُّ التشابهُ؛ لأنَّ الألفَ والنونَ في نحو: سكرانَ قد يفارقُها حكمُ منعِ الصرفِ، ولأنَّ همزة: حمراءَ حرفُ معنًى. قال: «وقالوا: سكرانُ وسَكارى، ونَدمانُ ونَدامى، وحَيرانُ

---

(١) المقتضب ٤٦/٢، المبرد نص على ذلك بعد إشارته إلى أنّ (إن) الشرطيةَ أصلُ أدوات الشرط، وليس قولُه مقيداً بالأدوات كما يدل ما ذهب إليه الدكتور حسن الملخ، ينظر نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ٩٨.

(٢) الجملُ في النحو ٢٦١.

وحَيارى... كما قالوا: صحراءُ و[صَحارَى][1]، فالنونُ دخيلٌ كما كانت دخيلاً في: دَسْتَوانيٍّ، وبَهرانيٍّ، وصَنعانيٍّ؛ لأنّ همزةَ التأنيثِ تُقلَبُ في النسبِ واواً كما قُلبت في التثنيةِ والجمعِ صَحراواتٍ، فالأصلُ: بَهراويٌّ، فأبدلوا النونَ من الواوِ كما أبدلوا الواوَ من النونِ في (مِنْ وَّاقٍ) [الرعد ١٣/ ٣٤] إذ أَدغمَ حَمزةُ بغيرِ غنةٍ، والمرادُ بالبدلِ هنا أنهم لـمّا رَأوا حكمَ سكرانَ حكمَ صحراءَ في تركِ الصرفِ معرفةً ونكرةً طلبُوا لهذا الحكمِ عِلةً، فوجدُوا بينهما من التشابهِ ما ذكرنا، فجعلُوا ذلكَ علةً، فكانتِ الهمزةُ أصلاً والنونُ فرعاً؛ لأنّ النونَ قد يفارقُها هذا الحكمُ في: سَلمانَ وسَلمى، وعَدوانَ وعَدْوَى، وشَتَّانَ وشتَّى، فيقالُ: هذا تلاقٍ، أي اتفاقٌ في اللغةِ، ولأنّ الهمزةَ في حمراءَ لمعنًى، والألفَ والنونَ في سكرانَ لغيرِ معنًى، فكانت بالفرعيةِ لذلك أَولى»[2].

من قولِ ابنِ بَرهان يُتبيَّنُ أَنَّ كلمةَ: سكرانَ انحطَّت عن كلمةِ صحراءَ في منع الصرفِ، ويتّفق هذا مع قانونٍ نصَّ عليه أبو البركاتِ الأنباريُّ بقولِهِ: «الفروعُ تنحطُّ أبداً عن درجاتِ الأصولِ»[3].

مراتبُ الفروعِ في القربِ من الأصلِ والبعدِ عنه مُتفاوتةٌ، يدلُّ على ذلكَ ما قالَه ابنُ جني عن قلبِ الهمزةِ المتطرفةِ واواً في التثنيةِ، إذ رأى أنّ الأصلَ في ذلك لهمزةِ التأنيث نحو (حَمراوانِ) ثم تشبَّه بها الهمزةُ الزائدةُ لغيرِ التأنيثِ نحو (عِلباوانِ)، ثم يشبَّهُ: عَطاوانِ وسِقاوانِ بـ(عِلباوان)، يلِي ذلكَ تشبيهُ قُرَّاوانِ بـ(عَطاوانِ وسِقاوانِ). قال: «أصلُ إبدالِ هذه الهمزةِ واواً أن تكونَ لما همزتُهُ للتأنيثِ نحو: حمراوانِ وصفراوانِ، ثم يشبَّهُ ما همزتُهُ زائدةٌ لغيرِ التأنيثِ للزيادةِ بهمزةِ التأنيثِ فيقالُ: عِلباوانِ وحِرباوانِ، ثم يشبَّهُ ما همزتُه منقلبةٌ عنِ الياءِ والواوِ... الأصلَين بِمَا همزتُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ زائدةٍ فيقالُ: عَطاوانِ وسِقاوانِ كما قيلَ:

(١) في المطبوع: صحاري.

(٢) شرح اللمع ٤٤٠ وينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٦٤/١ والنشر ٢٢/٢.

(٣) أسرار العربية ٢٢٦.

عِلباوانِ وحِرباوانِ، ثم يُشبَّهُ ما همزتُه بدلٌ من أصلٍ فيقال في: قُرَّاءٍ ووُضَّاءٍ: قُرَّاوانِ ووُضَّاوانِ كما قيل: عَطاوانِ وسِقاوانِ، هكذا تنزيلُ هذه الأشياءِ شيئاً فشيئاً»[1].

ويرى ابنُ عصفورٍ أنَّ اتخاذَ الشيءِ أصلاً يُرَدُّ إليه الفرعُ أمرٌ مجازيٌّ، ذكر ذلك في كلامِهِ على المشتقِّ والمشتقِّ منه، إذ ذهب إلى أنه صحَّ استعارةُ الأصالةِ للمشتقِّ منه، واستعارةُ الفرعيةِ للمشتقِّ من حيث تَكرارُ حروفِ المشتقِّ منه ومعناهُ في المشتقِّ، قال: «فإن قيلَ: فكيفَ يصحُّ أن يقالَ في الفرعِ إنه مشتقٌّ من الأصلِ - أي مأخوذٌ منه - والأصلُ لا ينفصِلُ منه الفرعُ؟ فالجوابُ أنّ ذلك يصحُّ على جهةِ الاستعارةِ والمجازِ، وذلك أنه لمّا كان لفظُ الفرعِ مبنيًّا من حروفِ الأصلِ، وكانَ معنى الأصلِ موجوداً فيه صارَ – لذلكَ – كأنهُ جزءٌ من الأصلِ، وإن كان الأصلُ لم يَنقُصْ منه شيءٌ»[2].

إشارتُهُ إلى الاستعارةِ والمجازِ يتراءَى منها أنَّ إعطاءَ الفرعِ حكمَ الأصلِ أمرٌ تقديريٌّ، وهو ما يقومُ عليه القياسُ عند أبي البركاتِ الأنباري، قال: «القياسُ في وضعِ اللسانِ بمعنى التقديرِ... ومنه المقياسُ، أي المقدارُ، وقَيْسُ رمحٍ، أَي قَدرُ رمحٍ، وهو في عُرفِ العلماءِ عبارةٌ عن تقديرِ الفرعِ بحكم الأصلِ»[3].

ويعبَّر عن التقدير بلفظِ الحملِ الذي له أربعةُ أقسامٍ عند السيوطي، قال: «القياسُ في العربيةِ على أربعةِ أقسامٍ، حملُ فرعٍ على أصلٍ، وحملُ أصلٍ على فرعٍ، وحملُ نظيرٍ على نظيرٍ، وحملُ ضِدٍّ على ضِدٍّ، وينبغي أن يسمَّى الأولُ والثالثُ: قياسَ المساوي، والثاني قياسَ الأَولى، والرابعُ قياسَ الأَدونِ»[4].

وبيَّنَ ابنُ الطيبِ الفاسي أنَّ مرادَ السيوطي بـ(قياسِ المساوي) مساواةُ المحمولِ والمحمولِ عليه، أما الأَولَى فمعناه أنّ إثباتَ الحكمِ للأصلِ أَولَى معَ أنه قد يثبتُ للفرعِ، وأما الأَدونُ

(١) التمام ١٨.
(٢) الممتع ٤٤.
(٣) لمع الأدلة ٩٣.
(٤) فيض نشر الانشراح ٧٨٤.

فمعناه التغايُرُ بين النقيضِ ونقيضِهِ في الحكمِ. قال: «قولُهُ: (قياسُ المساوي)، أي للمساواةِ بين المحمولِ والمحمولِ عليه، قولُه: (قياسَ الأَولى) أي إذا ثبتَ الحكمُ للفرعِ فالأصلُ أَولى به، قولُه: (قياسَ الأَدونِ)؛ لأنه نقيضٌ، وشأنُ النقيضِ المباينةُ في الحكمِ لا الموافقةُ»[1].

كلُّ هذه التسمياتِ تقومُ على معنى الحملِ الذي هو – بنظرِ التهانوي – «اتحادُ المتغايرينِ ذهناً»[2].

قولُ التهانوي صريحٌ في أنّ الحملَ تصوُّرُ الاتفاقِ بين المحمولِ والمحمولِ عليه في الحكمِ الذي يعني عند الجرجاني: «إسنادَ أمرٍ إلى آخرَ إيجاباً أو سلباً»[3]؛ أي أنّ الحكمَ إلحاقُ شيءٍ بآخرَ إلحاقاً يرادُ منه الجمعُ بين المقيسِ والمقيسِ عليه بعلةٍ أو شَبَهٍ، واجتماعُهما في العلةِ سمَّاهُ أبو البركاتِ الأنباري قياسَ العلة، أي أَن يُعطى الفرعُ الحكمَ الذي ثَبَتَ في الأصلِ علَّتُهُ. قال: «اعلمْ أنَّ قياسَ العلةِ أن يُحملَ الفرعُ على الأصلِ بالعلةِ التي عُلِّق عليها الحكمُ في الأصلِ نحو ما بيَّنَّا من حملِ ما لم يُسمَّ فاعلُهُ على الفاعلِ بعلَّةِ الإسنادِ»[4].

ويعني بقوله (عُلِّق عليها الحكمُ) أي اشتُرِطَ ثبوتُ الحكمِ بثبوتِ العلةِ، كما سيأتي – مثلاً – من أَن (قالَ) أصلٌ يَحملُ عليه (قائلٌ) في حكم قلبِ العينِ، لأن حكمَ قَلبها في (قالَ) ثبتَتْ عِلَّته، وهي أنَّ العربيةَ تنأى بنفسِها عن توالي الأمثالِ، وهي – أي في: قالَ – فتحةُ القافِ، وفتحةُ الواوِ التي تنقلب ألفاً، والواوُ نفسُها، أما قلبُ العينِ في (قائلٍ) فليس له علةٌ ثابتةٌ، لذا يحملُهُ بعضُ النحويين على (قالَ)، ويرى آخرون أن العين قُلبتْ همزة في (قائلٍ) لقربِها من الطرفِ[5].

---

(١) فيض نشر الانشراح ٧٨٤.
(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ٤٨٢/١.
(٣) التعريفات ٧٩.
(٤) لمع الأدلة ١٠٥.
(٥) ينظر الصفحة ١٤٠.

الاختلافُ في علةِ قلبِ العينِ همزةً في (قائلٍ) فيه دلالةٌ على أنّ علةَ قلبِها ألفاً في (قالَ) أَقوى، ولنحوٍ من ذلك فرّق ابنُ جني بين العلل الموجبةِ والعِلَلِ المجوِّزةِ، ورأى أن العلةَ المجوِّزة تُشبِهُ السببَ الذي لا يوجِبُ حُصولَ الشيءِ خلافاً للعلةِ الموجبةِ، قال: «أكثرُ العللِ عندنا مبناها على الإيجابِ بها كنَصبِ الفضلةِ، أو ما شابَهَ في اللفظِ الفضلةَ، ورفعِ المبتدأِ، والخبرِ، والفاعلِ، وجرِّ المضافِ إليه، وغيرِ ذلك، فَعِلَلُ هذهِ الداعيةُ إليها موجبةٌ لها، غير مُقتصَرٍ بها على تجويزِها، وعلى هذا مقادُ كلامِ العرب، وضربٌ آخرُ يُسمَّى علةً، وإنما هو في الحقيقةِ سببٌ يجوِّز ولا يوجِبُ... من ذلك أنْ يقالَ لكَ: ما علةُ قلبِ واوِ (أُقِّتَتْ) [المرسلات: ٧٧/ ١١] همزةً؟ فتقولُ: علةُ ذلك أنّ الواوَ انضمَّت ضمًّا لازماً، وأنتَ مع هذا تُجيزُ ظهورَها واواً غيرَ مُبدَلةٍ فتقولُ: وُقِّتَتْ، فهذه علةُ الجوازِ إذاً لا علةُ الوجوبِ»[1].

ثَمَّ ضربٌ آخرُ من حملِ الفرعِ على الأصلِ سماه أبو البركاتِ الأنباريُّ (قياسَ الشبَهِ)، لا نظرَ فيه إلى علةِ الأصلِ، وإنما مبناهُ على الاجتهادِ بلمحِ ضروبِ الشبهِ بين الأصلِ والفرعِ. قال: «اعلم أن قياسَ الشبهِ أن يُحمل الفرعُ على الأصلِ بضربٍ من الشبهِ غيرِ العلةِ التي عُلِّق عليها الحكمُ في الأصلِ، وذلك مثلُ أن يُدَلَّ على إعرابِ الفعلِ المضارعِ بأنه يتخصَّصُ بعد شَياعِهِ كما أنّ الاسمَ يتخصَّصُ بعد شياعِهِ فكان مُعرَباً كالاسمِ»[2].

وهذا الوجهُ من القياسِ شائعٌ في التصريفِ، منصوصٌ عليهِ عندَ سيبويه، وبهِ عللَّ جوازَ أن يقالَ في النسبِ إلى حُبلَى: حُبلَوِيٌّ تشبيهاً لها بـ(مَلهوِيٍّ)، أي تُشبَّهُ ألفُ حُبلَى الزائدةُ بألفِ مَلهَى التي هي لامٌ منقلبةٌ عن واوٍ. قال: «ومنهم مَن يقولُ: حُبلَوِيٌّ فيجعلُها بمنزلةِ ما هو من نفسِ الحرفِ، وذلكَ أنهم رَأَوها زائدةً يُبنَى عليها الحرفُ، ورأَوا الحرفَ في العِدَّةِ، والحركةِ، والسكونِ كمَلهًى فشبَّهُوها بها، كما أنَّهم يُشبِّهونَ الشيءَ بالشيءِ الذي يُخالفُهُ في سائرِ المواضعِ»[3].

---

(١) الخصائص ١/١٦٤-١٦٥، وقرأ أبو عمرو (وقتت) بالواو، ينظر السبعة ٦٦٦ والنشر ٢/٣٠٢.
(٢) لمع الأدلة ١٠٧-١٠٨.
(٣) الكتاب ٣/٣٥٣.

بعد كلِّ ما تقدَّم يَتبيَّنُ لنا أنّ الأصلَ عند النحاةِ تلزمُهُ صفةُ الثباتِ، يدلُّ على هذا ما نصَّ عليه ابنُ جني من أنّ (قَام) و(يقُوم) يكادُ ينتفي من الكلام مجيئُهما على أصلِ وَضعِهِما؛ لأنَّه لزِمَهُما الإعلالُ؛ أي إعلالُهما ثابتٌ مستمرٌّ. قال: «لا يُنكَر أن يكونَ في كلامِهم أُصولٌ غيرُ ملفوظٍ بها، إلا أنَّها مع ذلكَ مُقدَّرةٌ، وهذا واسِعٌ في كلامِهم كثيرٌ، أَلا ترى أَنَّهم قد أجمعُوا على أنّ أَصلَ: قامَ: قَوَمَ، وهم مع ذلك لم يقولوا قطُّ: قَوَمَ، ويقولون: إنّ أصلَ يَقُومُ: يَقْوُمُ، ولم نَرهُم قالُوا: يَقْوُمُ على وجهٍ»(1).

والكثيرُ من مسائلِ الأصولِ والفروعِ سنراها فيما سيأتي من الكلامِ على إعلالِ حروفِ العلةِ والهمزةِ، إذ إنَّ حروفَ العلةِ كثيرةُ التقلُّبِ في الأبنيةِ، وأرجعَ ابنُ سيده ذلك إلى طلبِ الخفةِ، وكثرةِ حروفِ العلةِ، والتناسبِ فيما بينها من حيث المدُّ واللينُ؛ وإخراجِ الحروفِ بها، والترنُّمِ بها في الشعرِ، واتساعِ مَخارجها. قال: «حروفُ العلةِ أحقُّ بالإبدالِ من كلِّ ما عدَاها من الحروفِ لاجتماعِ ثلاثةِ أَسبابٍ: طلبُ الخفةِ، والكثرةُ، والمناسبةُ بين بعضِها وبعضٍ من جهةِ أنه يُتمكَّنُ بها أو ببعضِها من إخراجِ الحروفِ، ومن جهةِ ما فيها من المدِّ واللينِ، ومن جهةِ ما تمكَّن بها في الشعرِ من التلحينِ ومن جهة اتساعِ مَخرجها»(2).

أما الهمزةُ فرأى ابنُ سيده أنها كحروفِ العلةِ من حيث إعلالُها بالحذفِ، أوِ التسهيلِ، أوِ القلبِ، ومن حيث مخرجُها، إذ إنها من أَقصَى الحلقِ، وإبدالُها يؤدي إلى جريانِ اللسانِ بها إلى جهةِ الأَمامِ كما يجري بحروفِ العلةِ. قال: «ثُمَّ الهمزةُ فهي أحقُّ بالزيادةِ مما لا يزادُ من حروفِ المعجمِ؛ لِشَبَهِها بحروفِ العلة من جهاتِ الحذفِ، وجعلِها بينَ بينَ، وقلبِها على حركةِ ما قبلَها، ومِن أجلِ أنها من أَقصى الحلقِ فإذا أُبدِلتْ أَوَّلاً جرى اللِسانُ إلى جهةِ القُدَّامِ، فهذا يطَّردُ عليهِ الإبدالُ، فلاجتماعِ الشيئينِ – من مناسبةِ حروفِ العلة، وأَنَّها أَقصَى الحلق يستمرُّ بها اللسانُ لإخراجِ الحرفِ – جاز أَن تبدلَ مِن غيرِها»(3).

(1) المنصف ٣٤٨/١.
(2) المخصص ٢٦٧/١٣.
(3) المخصص ٢٦٨/١٣.

ثانياً – حملُ الفرع على الأصلِ في الإعلال:

للإعلالِ ثلاثة أَضربٍ هي القلبُ، والحذفُ، والإسكانُ، وأصلُ الإعلالِ للفعلِ عند ابن مالكٍ؛ لأنَّ الفعلَ فرعٌ مستثقلٌ، يناسبُهُ التخفيفُ بالإعلالِ. قالَ: «وإنما كانَ الفعلُ أصلاً في الإعلالِ؛ لأنه فرعٌ، والإعلالُ حكمٌ فَرعيٌّ فهو أَحقُّ به؛ ولأنّ الفعلَ مُستَثْقَلٌ، والإعلالُ تخفيفٌ فاستدعاؤُهُ له أشدُّ»(١).

وملابسةُ الثقلِ للفعل آتيةٌ – بنظرِ العكبري – من رفعِهِ الفاعلَ، ونصبِهِ المفاعيلَ، وتَعاقُبِ المعاني عليه، أما الاسمُ فيدلُّ على معنًى واحدٍ. قال: «وأما ثِقَلُ الفعلِ فظاهرٌ، وذلك أنّ لفظَهُ يلزمُهُ الفاعلُ، والمفاعيلُ من الظرفينِ وغيرِهما، والمصدرُ والحالُ، ويدلُّ على حَدَثٍ وزمانٍ، ويَتصرَّفُ تصرُّفاً تختلِفُ به المعاني، بخلافِ الاسمِ فإنه لا يَدلُّ إلا على معنًى واحدٍ»(٢).

والإعلالُ جزءٌ كبيرٌ منه يتعلقُ بتغييرِ حروفِ العلةِ، وهي في موضعِ الفاءاتِ، والعيناتِ، واللاماتِ، وسوف نمشي على تَرتِيبِها في الكلامِ على الإعلالِ بحمل الفروعِ على الأصولِ.

١ – حملُ الفرع على الأصل في الإعلالِ بالقلب:

أ – حملُ الفرعِ على الأصلِ في قلبِ فاءِ المثالِ المضاعَفِ صدرُهُ:

من أصولِ العربيةِ قلةُ تضعيفِ الفاءِ والعينِ إذا كانا صحيحينِ كما مرَّ في: دَدَنٍ(٣)، ويرى ابنُ جني أنّ قلةَ التضعيفِ في الحروفِ الصحيحةِ يقابلُهُ امتناعُ ذلك فيما فاؤه واوٌ. قال: «فلمَّا قلَّ التضعيفُ بالحروفِ الصحاحِ في أولِ الكلمةِ امتنعَ في الواوِ لِثقلِها فمن هنا وَجَب الهمزُ في: أَوْعُدٍ وأَوْزُنٍ»(٤).

---

(١) إيجاز التعريف ١٧٥.

(٢) اللباب ٧٨/١.

(٣) ينظر الصفحة ٤٤.

(٤) المنصف ٢١٧/١.

من تصريحِ ابن جني بوجوبِ القلبِ في: أَوْعُدٍ يَظهر أنَّ ذلكَ أصلٌ ينحطُّ عنه غيرُه من ضروبِ قلبِ الواوِ في صدرِ الكلمةِ، لهذا نرى أبا عليٍّ يفاضِلُ بين ضربَينِ لتضعيفِ الواوِ في صدرِ الكلمةِ أحدُهما لزومُ الثانيةِ، والثاني عُروضُها، فإن لزمتِ الثانيةُ وجبَ قلبُ الأُولى همزةً قلباً واجباً تمييزاً للقلبِ الواجبِ في نحو (أُوَيْصِلٍ) من الجائزِ في نحو (أُقِّتَتْ)، ومن غيرِ المطردِ أو الشاذِّ في نحو: تَوْلَجٍ، ومن غيرِ اللازمِ في نَحوِ (وُوْعِدَ)، لأنَّ الواوَ الثانيةَ في (وُوْعِدَ) عارِضَةٌ. قال: «وأما المكرَّرةُ إذا وقعتْ أَوّلاً فَعلى ضربينِ:

أَحدُهما أَنْ تكونَ الثانيةُ لازمةً.

والآخرُ أن تكونَ غيرَ لازمةٍ.

فإذا كانتِ الثانيةُ لازمةً لَزِمَ البدَلُ، والأُولى مضمومةً كانتْ أو مفتوحةً وكان هذا واجباً [إذ][1] اطَّرَدَ البدلُ في [الواحدةِ][2] المضمومةِ نحو (أُقِّتَتْ) [المرسلات: ٧٧/ ١١] والحرفُ الذي يبدَلُ منها حرفانِ: أَحدُهما – وهو العامُّ الكثيرُ – الهمزةُ نحوُ: أُوَيْصِلٍ وأَواصِلَ في تحقيرِ: وَاصلٍ وتكسيرِه، ونحوُ: أُولى في تأنيثِ: أَوَّلَ... والآخرُ التاءُ، وليسَ إِبدالُه منها – إذا اجتمعا أَولاً – مطردًا كما لم يكُنْ إبدالُها منها أَولاً مفرداً مطرداً إلا في بعضِ الألفاظِ وذلكَ قولُهم: تَوْلَجٌ، وتَوْارةٌ، أبدلُوا التاءَ في الحرفينِ وهما فَوْعَلٌ»[3] ثم قال: «والضربُ الثاني من اجتماعِ الواوَينِ مكرَّرةٌ أولاً غيرُ لازمةٍ للثانيةِ منهما نحو: وُوْعِدَ زيدٌ، ووُوْجِهَ... فالبدلُ من الفاءِ في هذا الضربِ لا يَلزمُ من حيثُ لَزِمَ في: أُوْلى، وأُوَيْصِلٍ»[4].

في إشارةِ أبي علي إلى أنّ قلبَ الواوِ المضمومةِ في (وُوْعِدَ) غيرُ لازمٍ دليلٌ على أنّه لا يمتنعُ، وهو مذهبُ المازنيِّ الذي شبَّهَ (وُوْعِدَ) بـ(أُقِّتَتْ) في جوازِ قَلبِ الواوِ المضمومةِ همزةً. قال في نحو (وُوْعِدَ): «إن شئتَ همزتَ، وليسَ الهمزُ من أجلِ اجتماعِ الواوَينِ في أَولِ الكلمةِ، لو

(١) في المطبوع: إذا.
(٢) في المطبوع: الواحد.
(٣) الإغفال ٢/٢٤٢-٢٤٣. التولج: كناس الوحش، القاموس (ولج).
(٤) الإغفال ٢/٢٤٤.

كان كذلكَ لم يجزْ إلا الهمزُ، ولكنْ لضمَّةِ الواوِ – يجوزُ الهمزُ، ومثلُ ذلكَ قولُه جلَّ ثناؤُهُ (وإذا الرسُلُ أُقِّتتْ) [المرسلات ٧٧/ ١١]»[١].

أما الياءُ فقد تُضاعَفُ كما في (يَيْنٍ)، وهو قليلٌ، والقليلُ لا اعتدادَ به في القياسِ[٢]، وعلى هذا ينبني صحةُ الفاءِ في (يَيْنٍ)، لأنّ هذه الكلمةَ – عندَ ابنِ جني – نادرةٌ. قال: «وقد يكونُ التضعيفُ في الياءِ... وهو قولُهم في اسمِ مكانٍ: يَيْنٌ، وليسَ له في الأسماءِ نظيرٌ»[٣].

ب – حملُ الفرعِ على الأصلِ في قلب فاءِ المثالِ غيرِ المضاعفِ صدرُهُ:

تجيء فاءُ المعتلِّ واواً أو ياءً مفردتينِ، يجوز قلْبُهما همزةً أو تاءً على جهةِ الجوازِ لا الوجوبِ، لأنّ الوجوبَ للأصلِ من نحو أَواصِلَ، والفاءُ في المعتلِّ قد تكونُ واواً مضمومةً تُقلَبُ همزةً كما في (أُقِّتتْ)[٤] [المرسلات ٧٧/ ١١]، وهو قلبٌ يراه المازنيُّ مطرداً إذا لم تكنِ الواوُ المضمومةُ لاماً، وضمَّتُها إعرابيةٌ أو عارضةٌ لالتقاءِ الساكنينِ. قال: «وإن شئتَ همزتَ الواوَ فقلت: أُعِدَ وأُزِنَ، وكلَّما انضمَّتِ الواوُ من غيرِ علةٍ فهمزُها جائزٌ في أيّ موضعٍ كانت إلا أن تكونَ لاماً، وتكونَ ضمَّتُها إعراباً أو تكونَ واواً انضمَّتْ لالتقاءِ الساكنينِ نحو: (ولا تنسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ) [البقرة ٢/ ٢٣٧]... فإنّ همزةَ هذه الواوِ لا تجوزُ؛ لأنّ الضمةَ لِعلَّةٍ وليستِ الضمةُ أصلاً»[٥].

ونقلَ أبو علي عن المازني أنه يطَّردُ عنده قلبُ الواوِ المضمومةِ تاءً في نحو (تُراثٍ). قال: «وأبو عثمانَ يذهبُ إلى أنّ بدلَ الواوِ تاءً – إذا انضمَّتْ – مُطَّردٌ»[٦].

---

(١) المنصف ٢١٨/١.
(٢) ينظر الصفحة ٣٢.
(٣) سر الصناعة ٧٢٩.
(٤) ينظر الصفحة ١٢١.
(٥) المنصف ٢١١/١.
(٦) المسائل الشيرازيات ٥٨٣، المازني صرح فقط بلزومِ قلبِ الواوِ المضمومة همزةً (المنصف ٢١٨/١).

والظاهرُ من كلامِ أبي علي الذي نقلَهُ ابن سيده أنَّ قلبَ الواوِ المضمومةِ تاءً ليس مطرداً كما يقولُ المازني، وإنما يُقتصَرُ فيه على السماع كما في إبدالِ الواوِ المفتوحةِ همزةً. قال ابن سيده: «أبو علي: اختلفوا في الوُضعِ والتُّضعِ فبعضهم يجعلُهما لغتينِ، وبعضُهم يجعلُ التاءَ مُبدلةً من الواوِ، قال: وليسَ ببدلٍ اطراديٍّ إنما هو كَبدلِ الهمزةِ من الواوِ المفتوحةِ في أنه يُقتَصَرُ على ما سُمعَ منه»[١].

ننتقلُ بعد ذلكَ إلى الواوِ المكسورةِ في صدرِ الكلمةِ، وهي واوٌ يقلبُها كثيرٌ من العرب همزةً، ووجهُ ذلك عند سيبويه أنَّ الواوَ المكسورةَ بمنزلةِ اجتماعِ الواوِ والياءِ في نحو: سَيْوِدٍ، إذ تقلبُ الواوُ ياءً وتُدغمُ الياءُ في الياءِ. قال: «ولكنَّ ناساً كثيراً يُجرونَ الواوَ إذا كانت مكسورةً مَجرى المضمومةِ، فيهمزونَ الواوَ المكسورةَ إذا كانت أولاً، كرهوا الكسرةَ فيها كما استُثقِلَ في: يَيْجَلُ وسَيِّدٍ وأشباهِ ذلك، فمن ذلكَ قولُهم: إسادةٌ وإِعاءٌ»[٢].

قلبُ الواوِ المكسورةِ همزةً في أولِ الكلمةِ قياسيٌّ عند ابن عصفورٍ الذي ردَّ قولاً للمازني ذهبَ فيه إلى أنّ قَلْبَها سماعيٌّ، واحتجّ ابنُ عصفورٍ بالقياسِ والسماعِ، أما القياسُ فتابعَ فيه قولَ سيبويه، وأما السماعُ فرأى أنه كثيرٌ يرقَى إلى مرتبةِ الاطرادِ. قال: «وزعمَ المازنيُّ أنه لا يجوز همزُ الواوِ المكسورةِ بقياسٍ، بل يُتَّبَعُ في ذلك السماعُ، وهذا الذي ذهبَ إليه فاسدٌ قياساً وسماعاً، أما القياسُ فَلِما ذكرنا من أنّ الواوَ المكسورةَ بمنزلةِ الياءِ والواوِ»[٣]، ثم قال: «وأما السماعُ فلأنهم قد قالُوا: إِسادةٌ، وإِشاحٌ، وإِعاءٌ، وإفادةٌ، وكَثُرَ ذلكَ كثرةً توجِبُ القياسَ في كلِّ واوٍ مكسورةٍ وقعَتْ أَولاً»[٤].

---

(١) المخصص ١٨/١، الإبدالُ في الوضع والتضع حكاه أبو عبيد في الغريب المصنف (١٥٤/١) ولم يتبين قولُ أبي علي في المطبوع من كتبه.

(٢) الكتاب ٣٣١/٤.

(٣) الممتع ٣٣٣.

(٤) الممتع ٣٣٥.

ونصُّ المازني في المنصفِ خلافُ ما قاله ابنُ عصفور، لأنه يصرّح بأنَّ قلبَ الواوِ المكسورةِ في صدرِ الكلمةِ قياسيٌّ. قال: «ويكونُ ذلكَ مطرداً فيها فيقولونَ في وِسادةٍ: إِسادةٌ»[1].

هذا التباينُ بين قولي ابنِ عصفورٍ والمازني ربما يعودُ إلى رأيٍ تناقلَهُ العلماءُ عن المازني، أو أنّ ابنَ عصفورٍ خلَطَ بين قولِ أبي عمرٍو وقولِ المازني، لأنَّ أبا عمرٍو هو مَن ينكِرُ اطرادَ قلبِ الواوِ المكسورةِ أولاً همزةً، روى ذلك أبو علي، وناصَرَ قولَ أبي عمرٍو محتجاً بأن قلبَ الواوِ همزةً في صدرِ الكلمةِ يقوَى كلما زادَ اجتماعُ الأمثالِ أو المتقاربةِ، وفاضَلَ في ذلكَ بين الواوِ المضمومةِ والواوِ المكسورةِ، فرأى أنَّ قلبَ المضمومةِ أَقوَى، لأنه أقربُ إلى اجتماعِ الأمثالِ.

قال: «وذكر أبو بكرٍ عن أبي العباسِ أنّ أبا عمرٍو لا يرى إبدالَ الهمزةِ من الواوِ المكسورةِ مطرداً كما يقولُ غيرُهُ إذا كانَتْ أَولَ حرفٍ، ويزعُم أنّ قولَهم: إِسادةٌ، وإِشاحٌ، وإِفادةٌ من الشواذِّ، والقياسُ عندي قولُ أبي عمرٍو؛ لأنَّ الاطرادَ في [المضمومةِ][2] إنما هو لاشتباهِهَا بالواوَينِ، والمكسورةُ لا تشبهُ الواوَينِ، إلا أنه ينبغي في القياسِ أن يكونَ البدلُ فيها أكثرَ من البدلِ في المفتوحةِ، لأن الواوَ بالياء أشبهُ من الألفِ بالواوِ، وإنما يحسُن البدلُ بحسبِ ما يصادِفُ من إزالةِ المثلَينِ والمتقاربينِ، فبحسبِ قرب [الشَّبَهِ][3] يحسُن البدلُ»[4].

لفظُ (يحسُن) الذي أَجراهُ أبو علي في التعليلِ السابقِ يسوقُه النحاةُ لِما قياسُهُ الاستحسانُ، لأن الأصولَ لا تُعلَّلُ، هذا ما يدلُّ عليه قولٌ لابن بَرهانَ العكبريِّ، ونصُّهُ: «والأصلُ لا وجهَ لتعليلِهِ، وإنما يعلَّلُ الاستحسانُ»[5].

---

(١) المنصف ٢٢٩/١.

(٢) في المطبوع: المضموم.

(٣) في المطبوع: المشبه.

(٤) الإغفال ٢٤٦/٢.

(٥) شرح اللمع ٢٧٣.

أما الواوُ المفتوحةُ في أولِ الكلمةِ فَقلبُها شاذٌّ، مثالُ ذلك كلمةُ (أَحَدٍ)[1]، وعلةُ ذلكَ القلبِ عند أبي علي هي أنَّ كلمةَ (أَحَدٌ) فيها معنى الاسمِ لا الصفةِ، والأَسماءُ تَحتمِلُ ما لا تحتملُهُ الصفاتُ من الإعلالِ. قال: «ورُوِّينا عن أحمدَ بن يحيى عن ابنِ الأعرابي: واحدٌ، ووَحَدٌ، وأَحدٌ بمعنًى، وهذه اللغاتُ حكمُها أن تكونَ في الذي هو اسمٌ دون الذي هو وَصْفٌ؛ لأنّ الصفاتِ الجاريةَ على أفعالِها تجري على سَنَنٍ واحدةٍ لا تتغيَّرُ ولا تختلِفُ، إنما تتغيَّرُ الأسماءُ»[2].

وأبو علي آخِذ فيما قالَه آنفاً بأصلٍ في العربية هو أنَّ الأسماءَ أصولٌ، والأفعالَ فروعٌ. قال المبرد: «والأسماءُ هي الأُوَلُ، والأفعالُ فروعٌ ودواخِلُ عليها»[3].

ووجهُ انطباقِ هذا الأصلِ على ما ذهب إليه أبو علي في: أَحدٍ هو أَنّ معنى الاسميةِ فيها جعلها أصلاً، والأَصلُ – بنظر أبي البركاتِ الأنباريِّ – يحتملُ التغييرَ[4].

لعلَّ تقدُّمَ الأصلِ على الفرعِ في التغييرِ وراء ما نسبَهُ ابنُ سيده إلى أبي علي من الترخُّصِ بطردِ قلبِ الواوِ المفتوحةِ همزةً إذا تصدَّرتْ عَلَماً، لأنّ الأعلامَ أسماءٌ مع أنّ سيبويه لا يراه مطرداً، ومثَّل ابنُ سيده لذلك بالعَلَمِ (أَسماءَ). قال: «أسماءُ اسمُ امرأةٍ، وهو أحدُ قولَي الفارسي وذلكَ أَنه قالَ: أَسماءُ يحتمل أن تكون فَعلاءَ من الوَسْمةِ والوَسامةِ وإن كان سيبويه لا يطردُ بدلَ الهمزةِ من الواوِ المفتوحةِ فَعسى أن تكون من باب إِنقحلٍ»[5] ا.هـ أي أنّ القليلَ مما يُتصرَّفُ فيه، لأنه لا اعتدادَ به[6]، وهذا ما يُلمَحُ عند سيبويه في كلامِهِ على إبدالِ الواوِ الساكنةِ تاءً وهي فاءٌ في أَفْعَلَتُ، إذ صرَّح بأنه قليلٌ محمولٌ على قلبِ الواوِ المفتوحةِ تاءً في

---

(١) ينظر الصفحة ٣١.

(٢) المسائل البغداديات ٥١٥.

(٣) المقتضب ١٨/٣.

(٤) ينظر الصفحة ١١٠.

(٥) المخصص ٣٩/١٦ وينظر الكتاب ٣٣١/٤، لم يتبين قولُ أبي علي في المطبوع من كتبه، وإنما يوجد معنى ما أراده من التمثيل بـ (إنقحل)، ينظر المسائل الشيرازيات ٥٨٩.

(٦) ينظر الصفحة ٦٧.

نحو: تَيقورٍ. قال: «وقد أُبدِلَتْ في أَفْعلتُ، وذلكَ قليلٌ غيرُ مطردٍ، من قِبَلِ أنّ الواوَ فيها ليسَ يكونُ قبلَها كسرةٌ تُحوِّلها في جميع تصرُّفها... فمن ذلكَ قولُهم: أَتْخَمَهُ، وضَربَهُ حتى أَتكأَهُ، وأَتْلجَهُ يريد: أَوجَهُ... ودعاهم إلى ذلكَ ما دعاهم إليه في تَيقورٍ؛ لأنها تلكَ الواوُ التي تضعُفُ، فأبدلُوا أجلدَ منها»[1].

هذا الوجهُ من إبدالِ الواوِ الساكنةِ حملاً على المفتوحةِ علَّتُهُ عند ابن سيده تعدُّدُ المواضعِ التي تُضاعَفُ فيها الواوُ في أوائلِ الأبنيةِ. قال: «وذلك أنها الواوُ التي تُضعَّفُ في غيرِ ما موضعٍ»[2]. اهـ. ولعلَّه يقصدُ واوَ أَواصِلَ ونحوِهِ.

وكيفَما كانَ الأمرُ فإنَّ إبدالَ الواوِ المفتوحةِ همزةً أو تاءً في نحوِ: أَسماءَ وتَيقورٍ لا يصلُ إلى حدِّ الكثرةِ، واستدلَّ ثعلبٌ على ذلك بقلةِ إبدال الواوِ المفتوحةِ من الهمزةِ، ونقلَ قولَه ابنُ سيده. الذي يقولُ: «صاحبُ العين: وقد استوزرَهُ وتوزَّرهُ، ابنُ دريد: هو مِن قولهم: وَازرْتُهُ على الأمرِ: أَعنتُهُ، والأصلُ: آزرتُهُ، عَليٌّ: ومن هٰهنا ذهبَ بعضُهم إلى أنّ الواوَ في: وَزِيرٍ بدلٌ من همزةٍ، قال أبو العباسِ ثعلبٌ: ليسَ بقياسٍ؛ لأنه إذا قَلَّ بدلُ الهمزةِ من الواوِ في هذا الضربِ من الحركاتِ فبدلُ الواوِ من الهمزةِ أبعدُ»[3].

وتكون فاءُ المعتلِّ ياءً مضمومةً، أو مكسورةً، أو مفتوحةً، ويكادُ القلبُ تختصُّ به المفتوحةُ والمضمومةُ[4]، هذا ما يُستنتج من الأبنيةِ التي حكاها ابنُ السكيتِ، قال: «يقالُ: أَعصُرٌ ويَعصُرٌ، ويَلمْلَمٌ وأَلملَمٌ وادٍ من أوديةِ اليمنِ...

---

(١) الكتاب ٣٣٤/٤، أتكأه: ألقاه على هيئة المتكئ (الغريب المصنف ٣٦١/١)، التيقور: الوقار القاموس (وقر).

(٢) المخصص ٨٠/٥.

(٣) المخصص ١٣٧/٣-١٣٨ وينظر العين (وزر) (٣٨٠/٧) والجمهرة ٧١٢.
وإبدالُ الواوِ من الهمزة لغةُ اليمن، المصباح المنير (أخذ).

(٤) الياءُ المكسورةُ نادرةٌ في فاءِ الكلمة، مثالُها لغةُ اليسارِ الذي هو خلاف اليمين وهو وجه مردود عند ابن السكيت، والمختار عنده الفتح (ينظر إصلاح المنطق ١٦٣ والمنصف ١١٧/١).

ويَبرينُ وأَبرينُ: اسمُ رملةٍ، ويُسروعٌ وأُسروعٌ دودةٌ تكونُ في البقلِ تنسلخُ فتصيرُ فراشةً، وهو عودُ يَلنجوجٍ وأَلنجوجٍ للعودِ الذي يُتبخَّرُ به، وحكى اللِّحياني: في أسنانِهِ يَلَلٌ وأَلَلٌ، وهو أن تُقبِلَ الأسنانُ على باطنِ الفمِ»(١).

والوجهُ في قلبِ الياءِ همزةً على نحوِ ما ذكرهُ ابنُ السكيت هو القلةُ، نصَّ على ذلكَ ابنُ الحاجب. بقولِهِ: «وهو قليلٌ، ولا خلافَ أنه غيرُ مطردٍ»(٢).

ننتقلُ بعدَ ذلك إلى أصلٍ آخرَ في إعلالِ الواو والياءِ، وهو ما ذكره اليزدي من أنَّ الواوَ الساكنةَ تُقلَبُ ياءً إذا انكسرَ ما قبلَهَا، والياءَ الساكنةَ تُقلب واواً إذا انضمَّ ما قبلها، ورأى أنَّ علةَ ذلك اقتضاءُ الكسرةِ للياءِ المشابهةِ لها، واقتضاءُ الضمةِ للواوِ المشابهةِ لها. قال: «تقلَبُ الواوُ الساكنةُ المكسورُ ما قبلَها ياءً لاقتضاءِ الكسرةِ إياها، إذ هي حرفُها، وتُقلبُ الياءُ الساكنةُ المضمومُ ما قبلها واواً لاقتضاءِ الضمةِ إياها، إذ هي حرفُها، وذلك كقولِكَ مِيزانٌ كان مِوْزانٌ من الوزنِ، وميقاتٌ كان مِوْقاتٌ من الوقتِ، ومُوقِظٌ كان مُيْقِظٌ من اليَقظةِ، ومُوسِرٌ كان مُيْسِرٌ من اليُسْرِ»(٣).

وكلامُ اليزديِّ يبدو منهُ أنَّ هذا الضربَ من الإعلالِ يعمُّ الفاءَ وغيرَها من أصولِ الأبنيةِ المعتلةِ.

جـ - حملُ الفرعِ على الأصلِ في القلبِ مما فاؤُهُ الهمزةُ:

يجري المهموزُ مجرى المعتلِّ في قلبِ الهمزةِ للتخفيفِ، وعلةُ ذلكَ عند المبردِ ثقلُ الهمزةِ. قال: «فلِتباعُدِها من الحروفِ، وثِقلِ مخرجها، وأنها نبرةٌ في الصدرِ جازَ فيها التخفيفُ»(٤).

قولُ المبردِ يدلُّ على أَنَّ طلبَ التخفيفِ بقلبِ الهمزةِ كَطَلَبِهِ في قلبِ حرفِ اللينِ، أي أَنَّه إذا اجتمعَ همزتانِ في كلمةٍ لَزِمَ فيهما الإبدالُ كما يلزمُ إبدالُ الواوِ همزةً في نحوِ: أَواصلَ،

---

(١) إصلاح المنطق ١٦٠-١٦١، ويعصر وأعصر اسم رجلٍ هو أبو قبيلة منها باهلةٌ، الصحاح (عصر).

(٢) الإيضاح ٤٠٣/٢.

(٣) شرح الشافية لليزدي ٨١٨.

(٤) المقتضب ١٥٥/١.

والإبدالُ في الهمزتينِ – كما يرى الأخفشُ – يكون من حظِّ ثانيةِ الهمزتينِ، ساكنةً كانت أو متحركةً. قال: «إذا اجتمعتْ همزتانِ في كلمةٍ واحدةٍ أبدلُوا الآخرةَ منهما أبداً، فجعلُوها إن كانَ ما قبلَها مفتوحاً ألفاً ساكنةً نحو: آدمَ، وآخرَ، وآمَنَ، وإن كان ما قبلَها مضموماً جُعلتْ واواً نحو: أُوزُزْ إذا أمرتَه أن يؤزَّ، وإن كان ما قبلَها مكسوراً جُعلتْ ياءً نحو: إِيتِ، وكذلك إن كانتِ الآخرةِ متحركةً بأيِّ حركةٍ كانت، والأولى مضمومةٌ أو مكسورةٌ فالآخرة تتبعُ الأولى نحو: أنا أَفعلُ من آبَ تقول: أَوُوبُ»(١).

تخفيفُ الهمزةِ على نحوِ ما نصَّ عليه الأَخفشُ هو الأصلُ، لأنّ علَّتَهُ الوجوبُ، أما تخفيفُ الهمزةِ المفردةِ أو إحدى الهمزتينِ المجتمعتينِ في كلمتينِ فَعِلَّتُهُ عندَ ناظرِ الجيش الجوازُ؛ لأنه فرعُ الواجبِ. قال: «والجائزُ هو الذي يكونُ في الهمزةِ إذا كانت مفردةً، أو مجتمعةً مع أُخرى لكنْ في كلمتينِ... واعلم أنَّ المصنفَ(٢) قدَّم الكلامَ على الإبدالِ الواجبِ؛ لأنه الأصلُ»(٣).

بعدَ أَنْ عرفْنا الأصلَ والفرعَ في تخفيفِ الهمزةِ ننتقِلُ إلى ذكرِ بعضِ المسائلِ من حملِ الفَرعِ على الأصلِ في تخفيفِ الفاءِ إذا كانت همزةً كما تقدَّمَ في المعتلِّ، ومن فروعِ ذلك اختلافُ القُراءِ في تخفيفِ هَمزةِ (أَأَنْذرتَهم)؛ لأنَّ ثانيةَ الهمزتينِ لا تجري على قياسِ (آمنَ)؛ لأنَّ الأولى للاستفهامِ، لهذا نقلَ ابنُ مجاهدٍ عن القُراءِ التخفيفَ والتحقيقَ. قال: «اختلفُوا في قولِهِ جلَّ وعزَّ (أَأَنْذرتَهم) [البقرة: ٢/ ٦]، فَقَرأَ نافعٌ وابنُ كثيرٍ، وأبو عمرٍو: (آأَنذَرْتَهم) بهمزةٍ مطوَّلةٍ، وكذلك ما أشبهَ ذلك في كلِّ القرآنِ مثلُ: (أَأَنتَ قلتَ للناس) [المائدة ٥/ ١١٦]... وكذلك كانتْ قراءةُ الكسائي إذا خفَّفَ، غير أَنَّ مَدَّ أبي عمرٍو في (أَأَنذرتَهم) أطولُ من مدِّ ابن كثيرٍ،

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٤٥، يقال: أززت الشيءَ أؤزه أزا إذا ضممت بعضه إلى بعضٍ (الغريب المصنف ٣٩٨/٢).

(٢) أي ابن مالك.

(٣) تمهيد القواعد ٥٠٣٤/١٠-٥٠٣٥

لأنّ مِن قولِهِ أنه يُدخِلُ بين الهمزتينِ ألفاً وابنُ كثيرٍ لا يفعَلُ ذلك... وأما عاصمٌ، وحمزةُ، والكسائيُّ – إذا حقّقَ – وابنُ عامرٍ فبالهمزتين (أَأَنذرتَهم)»[1].

أبو علي اعتلَّ لمن حقَّقَ وخفَّفَ همزتَي (أَأَنذرتَهم)، أما تحقيقُهما فحمَلَهُ على بابِ إنقَحلٍ؛ لأنَّ التحقيقَ قليلٌ يأخذُ به ابنُ أبي إسحٰقَ، وتأوَّلَ أبو علي مذهبَ سيبويه في خلوِّ العربيةِ من توالي همزتينِ في كلمةٍ أنه أرادَ تركَ الاعتدادِ بالقليلِ. قال: «واعلمْ أنّ قولَ سيبويه: ليسَ من كلامِ العرب أنْ تلتقيَ همزتانِ فتُحقَّقا، وقولَه في باب الإدغامِ: إنَّ ابنَ أبي إسحقَ وناساً معَهُ يحقِّقونَ الهمزتينِ وقد تكلَّمَ ببعضِهِ العرب، وهو رديءٌ ليس على التدافعِ ولكنْ لأنه لم يَعتدَّ بالرديءِ، أو يكونَ لم يَعتدَّ بالتقاءِ المحقَّقتينِ لقلةِ ذلكَ بالإضافةِ إلى ما خُفِّفَ إذا اجتَمعا، وقد عمِلَ ذلك في أشياءَ نحو: إنقَحلٍ فعلى هذا يُحمَلُ ذلك أيضاً من قولِهِ»[2].

قولُ أبي علي يدل على أنه ينتصرُ لمذهبِ التخفيفِ، وهو ما يُفهَمُ من احتجاجِهِ بما يفعَلُه أبو عمرٍو من إقحامِ الألفِ بين الهمزتينِ، في نحو (أَئِنَّكم) مع اختلافِ حركتيهِما. قال: «وقد قال أحمدُ بن موسى إنَّ خَلَفاً روى عن أبي زيدٍ ذلك[3] في اختلافِ الهمزتينِ، نحو (آيِنَّكُم) [الأنعام ٦/ ١٩] (آؤُنزِلَ)[4] [ص ٣٨/ ٨] أنه بألفٍ بين الهمزتينِ وتَليينِ الثانيةِ، ولم يفصِلْ سيبويه في حكايتِهِ عن أبي عمرٍو بين المتفقتينِ والمختلفتينِ، أَلا ترى أَنَّه قَالَ: وأَما أهلُ الحجازِ فمنهم مَن يقولُ: (آإِنّكَ) [الصافات ٣٧/ ٥٢] و(آأَنتَ) [المائدة ٥/ ١١٦]. ثم قالَ: وهي التي يختارُ أبو عمرٍو، فلم يفصِلْ بينهما، وسيبويه وأبو زيدٍ أَضبطُ لمثلِ هذا من غيرِهما»[5].

---

(١) السبعة ١٣٦-١٣٧، وإقحام أبي عمرو الألف بين الهمزتين مع التخفيف لغةُ الحجازيين مثل: آإنك وآأنت، أما بنو تميم فيقحمون الألف من غير تخفيف (الكتاب ٥٥١/٣).

(٢) الحجة ٢٨٤/١ وينظر الكتاب ٥٤٩/٣ و٤٤٣/٤.

(٣) أي التخفيف.

(٤) في المطبوع: آنزل.

(٥) الحجة ٢٨٥/١، ينظر الكتاب ٥٥١/٣ والسبعة ١٣٦.

الاختلافُ الذي تقدَّم ذكرُهُ في نحو (أَأَنذَرْتَهم) عائدٌ إلى أَنّ أُولى الهمزتينِ حرف معنًى، لهذا يرى ابنُ هشامٍ أنَّ المتكلمَ له أن يحقِّقَها ويخفِّفَها. قال: «وإذا كانتِ الهمزةُ الأُولى من المتحركتينِ همزةَ مضارَعةٍ نحو: أَؤُمُّ وأَئِنُّ مضارعَيْ: أَمَمْتُ وأَنَنْتُ جازَ في الثانيةِ التحقيقُ تشبيهاً لهمزةِ المتكلمِ – لدلالتِها على معنًى – بهمزةِ الاستفهامِ نحو (أَأَنذرتَهم) [البقرة ٢/ ٦]»[١].

وذهبَ الزجاجُ إلى أنّ الهمزةَ تُقلبُ تاءً إذا كانت فاءَ الكلمة. قال في قولِهِ تعالى: (لو شئتَ لاتَّخذتَ عليه أَجراً) [الكهف ١٨/ ٧٧]: «أَصلُ: تَخِذتَ أَخذتَ، وأَصلُ: اتَّخذتَ: ائْتَخَذْتَ»[٢].

ولم يأْخُذْ أبو علي بقولِ الزجاجِ محتجاً بأَنَّ التاءَ تُبدَلُ من الواوِ لا من الهمزةِ. قال: «لا دلالةَ على هذا الذي ادَّعاه في هذه الكلمةِ... لأنَّ التاءَ تُبدَلُ من الواو كثيراً، ولم تُبدَلِ التاءُ من الهمزةِ في شيءٍ»[٣].

مِن نفي أبي علي صحةَ إبدالِ التاءِ من الهمزةِ يتراءى لنا أَنَّه يتابعُ رأْيَ الخليل الذي نقلَ عنه ابنُ المؤدبِ أنَّ (تَخِذَ) لغةٌ قال: «وقال الخليلُ وأصحابُهُ، تَقِيتُ مِن الفعلِ: فَعَلتُ، وأنا أَتْقي بتسكينِ التاءِ على: يَتْقي قال: وهذه لغةُ مَن قالَ: تَخِذَ يَتْخِذُ»[٤].

ولا يبعدُ أن تكونَ لغةُ (تَخِذَ) وراءَ ذهابِ الباقولي إلى أنّ أبا علي حمَلَ (اتَّخذَ) على لغة (تَخِذَ). قال: «فجعل أبو علي اتَّخذَ من تَخِذَ دون أَخذَ»[٥].

(١) أوضح المسالك ٣٨٤/٤-٣٨٥، يقال: أممته أؤمه أَمًا إذا قصدت له (إصلاح المنطق ٦١).
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٠٧/٣، قراءةُ ابن كثيرٍ وأبي عمرٍو (لتخذت)، وقراءةُ نافعٍ وعاصمٍ وابنِ عامرٍ وحمزةَ والكسائي (لتخذت) ينظر السبعة ٣٩٦ والنشر ٢٣٩/٢.
(٣) الإغفال ٣٩٥/٢.
(٤) دقائق التصريف ٣٣٧.
(٥) الاستدراك على أبي علي ٩٢.

وينبني على ما تقدَّمَ ذكرُهُ أنّ أبا علي لا يأبَهُ بعارضِ قلبِ الهمزةِ ياءً في نحوِ (اِيتخَذَ)، وإن صيَّرها التخفيفُ على مثالِ (اِيتَسَرَ)، لذلكَ رفضَ أبو علي أن يقالَ في: اِيتكَلَ وايتمرَ: اِتَّكَلَ واتَّمَرَ. قال في صيغةِ افتعلَ من: أَكلَ وأَمرَ: «فإذا بُنِيَ منه افتعَلَ قلتَ: ايتكَلَ واِيتمرَ، ولا تُدْغِمِ الياءَ في التاءِ كما أُدغِمَتْ في: اتَّعدَ واتَّسرَ؛ لأنَّ الياءَ ليست بلازمةٍ، وقد حكى بعضُ البغداديينَ فيه الإدغامَ وهو عندي – على قياسِ قولِ أصحابنا – خطأٌ»[(١)].

ومما سيأتي أنّ الماضي أصلُ الأفعالِ[(٢)]، أي أنه إن حدثَ فيه إعلالٌ تَبعَهُ المضارعُ وغيرُهُ من الفروعِ فيه، من ذلكَ أنّ (آمنَ) يجوزُ في مضارعِهِ (يُومنونَ) و(يُؤمنونَ)، ورأى أبو علي أن الإبقاءَ على الهمزةِ في (يُؤمِنون) ردٌّ إلى الأصلِ، لأن الهمزةَ تزولُ مع كلِّ حروفِ المضارعةِ إلا الهمزةَ. قال: «فأما حُجةُ مَن قرأَ (يُؤمِنُونَ) [البقرة ٢/ ٣] بتحقيقِ الهمزِ، فلأنَّهُ إنما تركَ الهمزَ في: أُومِنُ لاجتماعِ الهمزتينِ كما أنَّ تركَها في: آمَنَ كذلك، فلما زالَ اجتماعُهما مع سائرِ حروفِ المضارعةِ سِوى الهمزةِ ردَّ الكلمةَ إلى الأصلِ فهمزَ؛ لأنّ الهمزةَ من الأَمنِ»[(٣)].

في تقييد أبي علي همزَ (يؤمنونَ) بالرجوعِ إلى الأصل وجهُ احترازٍ من لغةِ من يهمزُ الواوَ الساكنةَ لمجاورتِها الضمةَ قبلَها[(٤)]، وهذه اللغةُ حكاها أبو علي عن المبرد، وهي أنّ أباحيةَ النُّميريَّ كان يهمزُ الواوَ الساكنةَ المسبوقةَ بالضمِّ، كما تُهمزُ الواوُ المضمومةُ، وسواءٌ عنده الواوُ الأصليةُ والمنقلبةُ قلباً بدلياً كالتي في (يُومِنُ). قال ابن سيده: «قال[(٥)]: وزعمَ أبو

---

(١) التكملة ٢٥٠.

(٢) ينظر الصفحة ١٦٦.

(٣) الحجة ١/٢٣٨-٢٣٩، وقراءةُ (يؤمنون) لنافعٍ، وابنِ كثيرٍ، وعاصمٍ، وابنِ عامرٍ، وحمزةَ، والكسائي، ينظر السبعة ١٣٢ والنشر ٢/١٥٨.

(٤) نص ابن جني على أن سيبويه يرخص الأخذَ بمذهبِ المجاورة في تعليلِ الإمالة في: مصباحٍ ومقْلات؛ لأن الكسرةَ المجاورةَ لحرف الاستعلاءِ الساكنِ كأنها فيه، والقياس أنّ الإمالةَ لا تجوز مع الحرف المستعلي، ينظر الكتاب ٤/١٢٩-١٣٠ وسر الصناعة ٧٩، المقلات: المرأةُ التي لا يبقى لها ولد (الغريب المصنف ١/١٨١).

(٥) أي أبو علي، والحكاية في سياق النقل عن كتاب التذكرة.

العباسِ محمدُ بن يزيدَ أنّ أباحيةَ النُّميريَّ كان يهمزُ كلَّ واوٍ ساكنةٍ قبلَها ضمةٌ، وذلك أنَّ الواوَ المضمومةَ تُهمزُ باطرادٍ، فتُتوهَّمُ الضمةُ التي قبلَ الواوِ واقعةً على الواوِ... قال وكان أبو حيةَ النميريُّ ينشدُ[1]:

لَـــحُبَّ الـــمُؤقدانِ إليَّ مُؤسـَــى

على ما ذكرناه، وعلى هذا يُرى الهمزُ في: يُؤمِنُ بعد اعتقادِ القلبِ البَدليِّ»[2].

وحَكَمَ أبو علي على هذه اللغة بقلةِ السماعِ، والضعفِ في القياسِ. قال: «وليس هذا بالشائعِ من طريق السمعِ، ولا القويِّ في القياس»[3].

يبدو أن قوةَ الضمةِ سوغتِ اتساعَ أبي حيةَ فيما ذكرناه، وثَمَّ أَكثرُ من ذلك، وهو ما رواه ابنُ مجاهدٍ من أنَّ ابنَ كثيرٍ كان يقلِبُ همزةَ الاستفهامِ واواً إذا اجتمعَتْ مع همزةٍ أخرى وقبلَهما ضمةٌ. قال: «وقال البَزّيُّ عن أبي الإخريطِ عن ابن كثيرٍ (قالَ فرعونُ وامَنْتُم) [الأعراف ٧/ ١٢٣] بواوٍ بعد النونِ بغيرِ همزةٍ»[4].

حجةُ هذه القراءةِ عند أبي علي تشبيهُ المنفصلِ بالمتصلِ على لغة أهلِ الحجازِ، لأنهم يخفِّفونَ كلَّ همزتينِ اجتمَعتا، وشرطُ هذا التخفيفِ عند ابنِ مجاهد وأبي عليّ تخفيفُ فاءِ (أَمِنتُم) تخفيفَ بينَ بينَ، وربما اشترطا ذلكَ؛ لأنَّ الهمزةَ الأُولى حرفُ معنًى. قال: «وهذا في المنفصلِ كالمتصلِ في: تُوَدةٍ، فقولُه... نُ وَ ا... مثلُ تُوَدٍ من: تُوَدةٍ، وقولُه[5]: (بغيرِ همزةٍ) يريد بغيرِ همزةٍ بعد الواوِ المنقلبةِ عن همزةِ الاستفهام، يريد أنَّه خَفَّفَ همزةَ: أَفْعَلْتُم من: آمَنتُم، فجعلَها بين الهمزةِ

(١) البيت لجرير، ديوانه ٢٨٨، والروايةُ فيه لا شاهد فيها، وهي:

لَــــحُبَّ الواقـــدانِ إليَّ موســــى وجَعـــدةُ لـــو أَضـــاءَهما الوُقـــودُ

موسى ابنه، وجعدةُ ابنته.

(٢) المخصص ١٦/١٠٦.

(٣) المسائل الشيرازيات ٣١.

(٤) السبعة في القراءات ٢٩٠.

(٥) أي ابن مجاهد.

والألفِ، وهذا على قولِ أهلِ الحجاز؛ لأنهم يخففونَ الهمزتينِ إذا اجتمعتَا كما يخففونَ الواحدةَ»[1].

د – حملُ الفرعِ على الأصلِ في قلب العينِ من المعتلِّ الأجوف:

١ – قَلبُ عينِ الأجوفِ من آحاد الأسماءِ والصفاتِ بالحملِ على الفعلِ:

يطرأُ على عينِ المعتلِّ كثرةُ تغييرِها، ويعودُ ذلكَ عندَ ابن يعيشَ إلى كثرةِ استعمالِ الأجوفِ. قال: «لا يخلو حرفُ العلةِ إذا كان ثانياً عيناً من أحوالٍ ثلاثةٍ، إما الاعتلالُ، وهو تغييرُ لفظِهِ، وإما أن تحذفَه، وإما أن يُسلَّمَ ولا يتغيَّرَ، والأول أكثرُ، وإنما كثُر ذلك لكثرةِ استعمالِهِمْ إياهُ، وكثرةِ دخولهِ في الكلامِ»[2].

وقدَّمنا أنّ أصلَ الإعلالِ للفعلِ[3]، ويرى عبدُ القاهر أن الماضيَ من الأفعالِ له الأصالةُ في الإعلال؛ لأنه تتحركُ عينُه إذا كانت حرفَ علةٍ مع انفتاحِ ما قبلها، وهذا لا يأتي في المضارعِ. قال: «الأصلُ في الإعلالِ مثالُ الماضي، وذلك أنّ النقلَ فيه أَبلغُ، ألا ترى أنَّ حرفَ اللينِ فيه يكون متحركاً مفتوحاً ما قبلَه نحو: قَوَلَ وبَيَعَ، ولا يكونُ في المضارعِ كذلك؛ لأنَّ الأصلَ: يَقْوُلُ، ويَبْيعُ، والحركةُ في الواوِ والياءِ مع سكونِ ما قبلها لا تُستثقَلُ استثقالَهَا مع تَحرُّكِهما»[4].

من قولِهِ: إنّ تحريكَ الواوِ والياءِ مع سكونِ ما قبلَهما ليسَ بثقلِ تحريكِهما وتحريكِ ما قبلَهما يتبيّنُ لنا وجهُ استئثارِ الماضي بأصالةِ الإعلالِ؛ لأن الواوَ والياءَ تتحركانِ فيه – وهما عينانِ – مع تحركِ ما قبلَهما، وهذا – عند ابن جني – بمنزلةِ اجتماعِ ثلاثةِ أمثالٍ، فكان لا بدَّ من قلبِ الواوِ والياءِ ألفاً في الأجوفِ؛ لأن الألفَ ساكنةٌ، والفتحةَ قبلَها من جنسِهِ. قال:

---

(١) الحجة ٦٩/٤.

(٢) شرح المفصل ٦٤/١٠.

(٣) ينظر الصفحة ١٢٣.

(٤) المقتصد ١٤١٧.

«وإنما كان الأصلُ في قامَ: قَوَمَ، وفي خاف: خَوِفَ، وفي طالَ: طَوُلَ، وفي باعَ: بَيَعَ، وفي هابَ: هَيِبَ، فلما اجتمعَتْ ثلاثةُ أشياءَ متجانسةٍ، وهي الفتحةُ والواوُ أوِ الياءُ، وحركةُ الواوِ والياءِ كُرِهَ اجتماعُ ثلاثةِ أشياءَ متقاربةٍ، فهَربُوا من الواوِ والياءِ إلى لفظٍ تؤمَن فيه الحركةُ، وهو الألفُ، وسوَّغها أيضاً انفتاحُ ما قبلها»(١).

الماضي يُحملُ عليهِ من الأجوفِ الثلاثي ما كان مشابهاً له من الأسماءِ الثلاثيةِ، ويرى أبو علي أن المشابهةَ محصورةٌ في فَعَل، وفَعِلَ، وفَعُلَ، وما خرجَ على هذهِ الأوزانِ من الأسماءِ المعتلةِ عيناتُها لا يُعلُّ بقلب عينِهِ ألفاً. قال: «ومما أُعِلَّ عينُهُ من الأسماءِ التي على ثلاثةِ أحرفٍ ما كان على مثالٍ من أمثلةِ الفعلِ نحو: فَعَلٍ، وفَعِلٍ، وكذلك لو جاءَ شيءٌ على وزنِ فَعُلٍ، وذلك قولُهم فيما كان على فَعَلٍ: بابٌ، ودارٌ، وساقٌ، ونابٌ، وعابٌ ونحوُهُ، وفَعِلٌ نحو قولِهم: رجلٌ خافٌ، ورجلٌ مالٌ، فهذا بمنزلةِ: فَرِقٍ، وحَذِرٍ؛ لأنهما اسما الفاعلِ من فَعِلَ يفعَلُ... فأما ما كان خارجاً عن وزنِ الفعلِ فإنه يصحَّحُ، وذلك كقولهم: رجلٌ لُوَمَةٌ وعُيَبَةٌ، وقالوا: عِوَضٌ»(٢).

من قلبِ العينِ ألفاً في الأصلِ (قالَ) وقلبِها في نحو: دارٍ من فروعِهِ يتبيّنُ لنا أنَّ العينَ المنقلبةَ ألفاً فيهما متحركةٌ قبل أن تسكَّنَ بقلبِها ألفاً، وما كان من القلبِ بخلافِ ذلك فهو شاذٌّ أو نادرٌ، منهُ ما رواهُ ابنُ دريدٍ عن أبي زيدٍ من نحو (تَوْبةٍ وتابَةٍ)، قال: «قالَ: وتقولُ العربُ: اللهمَّ تَقَبَّلْ تابتِي وتَوْبتِي... ويقولون: قامتِي وقَوْمتِيْ وقِيامتِي»(٣).

يبدو من قولِ ابن دريدٍ أنَّ تمييزَ ألفِ (دارٍ) من أَلفِ (تَابَةٍ) يكون بتعدُّدِ لغاتِ ما عينُهُ ساكنةٌ، وهذا الوجهُ من القلبِ قريبٌ مما يسمَّى بالمعاقبةِ، ومعناها عند ابنِ سيده تحويلُ

---

(١) سر الصناعة ٢٢.

(٢) التكملة ٢٥٩، العاب والعيب: الوصمة، القاموس (عيب)، رجلٌ خاف: شديد الخوف، القاموس (خوف)، رجلٌ لُومةٌ: لُوام، القاموس (لوم)، رجلٌ عيبة: كثير العيب للناس، القاموس (عيب)، رجل فَرِق: شديد الفزع، القاموس (فرق) رجلٌ مالٌ: كثير المال، الصحاح (مول).

(٣) الجمهرة ١٣١٠.

حرفِ اللينِ من صورةٍ إلى أخرى تحويلاً اعتباطياً، واستخلصَ ذلك من توجيهِ ابن جني قراءةَ (أَوْ جاءَ أَحَدٌ مِنكُمْ مِنَ الغَيْطِ) [النساء ٤/ ٤٣] إذ يجوز أن يكون (الغَيْطُ) مخفَّفاً من (الغيِّط) كميِّتٍ ومَيْتٍ، أو أن تكونَ الياءُ منقلبةً عن الواوِ قلباً اعتباطياً. قال: «ابنُ جني: قراءةُ مَنْ قَرأَ: (أَوْ جاءَ أَحدٌ مِنكُم من الغَيْطِ) مخفَّفَةَ الياءِ يجوزُ أن يكونَ أصلُه: غَيِّطاً، وأَصلُهُ: غَيْوِطٌ، ففُعِلَ به ما فُعِلَ بمَيْتٍ من ميِّتٍ، والثاني أن يكونَ الواوُ ياءً اعتباطاً، وهي التي ندعُوها نحن المعاقبَةَ، فأصلُه على هذا: أَو جاءَ أحدٌ منكم من الغَوْطِ، ونظيرُهُ: لا حَيْلَ ولا قوةَ إلَّا بالله في: لا حَولَ ولا قوةَ إلا بالله، فهذه معاقبةٌ»[1].

والتوجيهُ بالمعاقبة في (الغَيْط) يراه ابن جني أقربَ، أما الحذفُ فيراه أصنعَ. قال: «فهذا الوجهُ أقربُ[2]، والأول أشدُّ وأصنَعُ»[3].

وربما ينكشفُ مرادُهُ من ذلك في كلامه على ياءِ (رَيْحانٍ)، إذ أجازَ فيها وَجهينِ، الأولُ أَن يكونَ الأصلُ (رَيِّحانَ) كتَيحَّانٍ ثم حُذِفتِ العينُ كما حُذِفَتْ من (كيْنونةٍ) وهذا قريبٌ مما سمَّاهُ الوجهَ الأَصنعَ في الغَيْطِ والغَوْطِ، الثاني أن تكون الياءُ منقلبةً عن الواوِ استحساناً وهذا قريبٌ من المعاقبةِ في الغَوْطِ والغَيْطِ. قال: «وأما الرَّيْحانُ ففيه قَولانِ، أحدُهما أن يكونَ أصلُه: ريَّحانٌ فَيْعَلانٌ من الرَّوحِ ثم قُلِبَ في التقديرِ فصار: ريَّحانٌ كهيَّبانٍ وتَيَّحانٍ، فلما اعتلَّ وطالَ أَلزموهُ حذفَ عينِهِ تخفيفاً كما أَلزموا حذفَها بابَ: كيْنونةٍ... فصار رَيحاناً كما ترى، والآخرُ أن يكون: فَعلانَ إلا أنه قُلِبتْ واوُهُ ياءً استحساناً للتخفيفِ كما قلبت في: الأَريحيَّة»[4].

ونَقَلَ ابنُ جني في الخصائصِ عن الفراءِ أنَّ الحجازيينَ يقولون: الصوَّاغُ، والصيَّاغُ، يُستنتَجُ من ذلكَ أن المعاقبةَ بين حروفِ اللينِ من لغتِهم، وبهذه اللغةِ انتصرَ ابنُ جني لقولِ

---

(١) المخصص ٥/٥٩-٦٠، القراءةُ التي ذكرها ابن سيده لابن مسعود والزهري، ينظر المحتسب ١/١٩٠.
(٢) أي المعاقبة.
(٣) المحتسب ١/١٩٠.
(٤) التمام ١٩٥، الهيبانُ: الجبان (الغريب المصنف ١/١١٩)، التيحان: العجِلُ (سفر السعادة ١٨٦).

الخليلِ: إنَّ الحرفَ الأول من التضعيفِ هو الزائدُ، لأن قلبَ الحربِ الزائدِ أَولى من قلبِ الأصليِّ، قال: «ومنها[1] أَنَّ أهلَ الحجازِ يقولونَ للصوَّاغِ: الصيَّاغُ، فيما رويناه عن الفراءِ، وفي ذلكَ دلالةٌ على ما نحنُ بسبيلهِ، ووجهُ الاستدلالِ منه أنَّهم كرهوا التقاءَ الواوينِ – لا سيما فيما كثُر استعمالُه – فأبدَلوا الأُولى من العينينِ ياءً... فصار تقديرُهُ: الصَّيْواغُ، فلما التقتِ الواوُ والياءُ على هذا أَبدلُوا الواوَ للياءِ قبلَها فقالوا: الصيَّاغُ، فإبدالُهُمُ العينَ الأُولى من الصوَّاغِ دليلٌ على أنها هي الزائدةُ؛ لأنَّ الإعلالَ بالزائدِ أَولَى منه بالأصلِ»[2].

ورَأَينا في قلبِ الفاء – إذا كانَتْ همزةً – أنهُ يقالُ: مُؤْسَى في مُوْسَى اعتداداً بالضمةِ قبلَ الواوِ، وهو قليلٌ في السماعِ، وضعيفٌ في القياسِ عند أبي علي[3]، ونرى أبا علي أيضاً يعلِّل قلبَ الواوِ ياءً في: مِسْياعٍ اعتداداً بكسرةِ الميمِ كما اعتُدَّ بكسرةِ الميم في مِقْلاتٍ لإمالةِ الألفِ، وهذا على لغةِ: ساعَ يسوعُ أي: رَعَى، أما على لغة ساعَ يَسِيعُ، أي ضاعَ فالياءُ أَصليةٌ. قال ابن سيده: «وناقةٌ مِسْياعٌ: ذاهبةٌ في الرعي، وقيلَ هي التي تصبرُ على الإضاعةِ وقد ساعَتْ تَسوعُ، وهذا من النادرِ، وقال الفارسي: وهذا بمنزلةِ الإمالةِ في مِقْلاتٍ، يعني أن الكسرةَ التي في ميمِ: مِسْياعٍ متوهَّمةٌ في السينِ فلهذا قلبتِ الواوُ ياءً كما تَوهَّمَ من أَمال مِقلاتاً الكسرةَ التي في الميم واقعةً على القافِ فكأنه قالَ: قِلاتٌ فأمالَها كما أمالَ قِفافاً... ومَن قالَ: ساعَ الشيءُ يَسِيعُ – إذا ضاعَ – فمِسْياعٌ على القياسِ»[4].

يكادُ قولُ أبي علي السابقُ يتنزَّلُ منزلةَ الاحتجاجِ لإنكارِ الزجاجِ قولَ مَن قالَ: القلبُ في: مِسْياعٍ وجهُهُ الإتباعُ لـ(مِضْياعٍ)، واستدلَّ على بُطلانِ ذلكَ بأنه يقالُ: ناقةٌ مِسْياعٌ مِضْياعٌ،

---

(١) أي الأشياءِ التي تقوي قولَ الخليل بزيادة أول حرف من التضعيف.

(٢) الخصائص ٦٥/٢، وجزم أبو علي بأن المعاقبة في الصواغ والصياغ لغةٌ حجازيةٌ وهو قولُ الفراءِ، ينظر إصلاح المنطق ١٣٧ والمخصص ٦١/٨-٦٢ و١٩/١٤.

(٣) ينظر الصفحة ١٣٥.

(٤) المخصص ١٣٦/١٦، ما نقلَه ابن سيده من تشبيه أبي علي لـ(مسياع) بإمالة (مقلات) أخذ به أبو علي في تعليل لغة (مؤسى)، ينظر الحجة ٣٩٢/٥ وسر الصناعة ٧٩. المقلات: المرأة التي لا يبقى لها ولد (الغريب المصنف ١٨١/١).

أي يضعُف عندهُ إتباعُ (مِسْياعٍ) لـ(مِضْياعٍ)؛ لأنَّ (مضْياعٌ) متأخّرٌ عن مِسْياعٍ. قال ابن سيده: «قال الزجاج: ليس مُسِيعٌ إتباعاً لُمضيعٍ، ولا: سائعٌ إتباعاً لضائعٍ، فإنهم يقولونَ: ضاعتِ الناقةُ وساعَتْ، وناقةٌ مِضْياعٌ ومِسْياعٌ، وقد ساعَت تسوعُ وإنما غَرَّ مَن قال: إنه إتباعٌ قولُهم: مِسْياعٌ، وأَصلُه من الواوِ فتوهَّموا أنّها قَلبُوها ياءً إتباعاً لِمضْياعٍ، وكيف ذلكَ، وهم يقولونَ: ناقةٌ مِسْياعٌ مِضْياعٌ فيقدِّمونَ مِسْياعاً على مِضْياعٍ وإنما قالوا: مِسْياعٌ وأصلُه: مِسْواعٌ؛ لأنه من: ساعَ يَسُوعُ على وجهينِ، إما أن يكون معاقبةً فقد سَمِعنا بناقةٍ مِسواعٍ، وإِمَّا أن يكون شاذّاً»[1].

والزجاجُ آخذ فيما قاله بالوجهِ الأقيسِ للإتباعِ، وهو أنْ يكونَ الثاني تابعاً للأولِ. قال ابن جني: «أقيسُ الإتباعِ أن يكون الثاني تابعاً للأولِ، وذلك أنه جارٍ مَجرى السببِ والمسبَّبِ»[2].

وقلبُ العين همزةً في نحو بائعٍ وقائمٍ مما يشمَلُهُ قياسُ حملِ الفرعِ على الأصلِ، ونصَّ ابنُ مالكٍ على أنَّ الهمزةَ فيهما أُبدلَتْ من الواوِ والياءِ حملاً على إبدالها ألفاً في قامَ، وباعَ، قال: «تُبدَلُ الهمزةُ من [عينِ][3] فاعلٍ إذا كانت ياءً أو واواً كما نالها الإعلالُ في الفعلِ، نحو: بائعٍ وقائمٍ، أصلُهما: بايعٌ وقاوِمٌ، فأبدلتِ الهمزةُ في اسم الفاعلِ من الياءِ والواوِ كما أُبدلتِ الألفُ منهما في الفعلِ حيث قيلَ: باعَ، وقامَ، والأصلُ: بَيَعَ وقَوَمَ»[4].

وقدَّمنا أن الجرميَّ كان يرى أن علةَ قلبِ العينِ همزةً في: قائِمٍ وبائعٍ زيادةُ الألفِ، لذا صغَّرهما على قُوَيِّمٍ وبُوَيِّعٍ[5]، وأخذَ عبدُ القاهر بقوله ذاهباً إلى أنَّ نحوَ قائمٍ وبائعٍ كقَضاءٍ وكِساءٍ في زيادة الألفِ، ثم قُلبت عينُ اسمِ الفاعلِ همزةً بعد أنْ كانت واواً أو ياءً، والأصلُ

(١) المخصص ١٤/٣١-٣٢، ولعل الزجاج رد بذلك على تمثيل أبي عبيد بـ(ضائع سائع)، ينظر الغريب المصنف ٢/١٥١، ولغةُ: تسِيع سيعاً في شمر، التاج (سوع).

(٢) المحتسب ١/٣٧.

(٣) زيادة يقتضيها النظم.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢٠٨٣.

(٥) ينظر الصفحة ١٠٦.

الذي حمَلَ عليه عبدُ القاهر هذا الوجهَ هو أنَّ عينَ اسمِ الفاعل المكسورةَ توافقُ أصلَ الفرارِ من الساكنينِ وهو الكسرُ. قال: «وقولُ أصحابِنا على ما فسَّرنا في قَضاءٍ وكِساءٍ من أنّ الواوَ والياءَ قُلبا أَلفينِ لوقوعِ الألفِ الزائدةِ قبلَهما، فاجتمعَ ألفانِ في التقديرِ، فحُرِّكَ الثانيةُ بالكسرِ... وكان الكسرُ أَولى لأمرينِ، أحدُهما أنّ أصلَ التقاءِ الساكنينِ الكسرُ، والثاني أنَّ اسمَ الفاعل يكونُ العينُ منه مكسورةً»[١].

ومهما يكنْ وجهُ التعليلِ في قلبِ عينِ اسمِ الفاعلِ همزةً، فإن ثَمَّ قيداً لحملِهِ على الفعلِ نصَّ عليه ناظرُ الجيش بقوله: «وقولُه[٢]: (لِما [يوازن][٣] فاعلاً أو فاعِلةً) عبارةٌ حسنةٌ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ إذا لم يكن على هذا الوزنِ لا يُعلُّ هذا الإعلالَ، وإن أُعلَّت عينُهُ في الفعلِ، وذلكَ نحوُ: مُطِيلٍ ومُنِيلٍ، فإنهما من: أَطالَ وأَنالَ»[٤].

ولدى ابنِ يعيشَ قيدٌ آخرُ لجواز قلبِ عينِ اسم الفاعلِ بالحملِ على الفعلِ، وهو أن تكونَ عينُ الماضي منقلبةً لا مُصحَّحةً. قال: «والذي يدلُّ أنَّ الإعلالَ سرَى من الفعلِ الماضي إلى اسمِ الفاعلِ أنه إذا صحَّت فيه صحَّتْ في اسمِ الفاعلِ نحو: عاوِرٍ، وحاوِلٍ، وصايِدٍ»[٥].

ما تقدم عن قلب عينِ اسمِ الفاعلِ من الأجوفِ همزةً هو القياسُ عند النحاةِ، وما جاء على خلافِ ذلك يرونه شاذًّا من نحوِ: شاكٍ ولاثٍ، فالخليلُ يرى أَنَّهما مقلوبانِ من شائكٍ ولائثٍ، كما حصَلَ القلبُ في جاءٍ وشاءٍ، أما سيبويه فذهب إلى أنَّ أكثرَ العربِ يُخفِّفونَ (شائكٌ ولائثٌ) بحذفِ الهمزةِ، ويُجرون حركاتِ الإعراب على الآخر. قال: «وأما الخليلُ

(١) المقتصد ١٤٠٤.
(٢) أي ابن مالك.
(٣) في المطبوع: يوزان.
(٤) تمهيد القواعد ٥٠١١/١٠-٥٠١٢ وينظر التسهيل ٣٠٠.
(٥) شرح الملوكي ٤٩٣، والصيد: داءٌ يصيب الإبلَ فتسيلُ أُنوفُها، القاموس (صيد).

فكان يزعُمُ أنّ قولَكَ. جاءٍ وشاءٍ ونحوَهما اللامُ فيهنَّ مقلوبةٌ، وقال: ألزمُوا ذلك هذا واطَّردَ فيه، إذ كانوا يقلبونَ كراهيةَ الهمزةِ الواحدةِ، وذلك نحوُ قولِهم للعجاجِ[1]:

لاثٍ بهــــا الأَشــــاءُ والعُـــبريُّ

وقال لطريفِ بن تميمٍ العنبري[2]:

فتعرَّفـــوني أننـــي أنـــا ذاكُـــمُ   شـاكٌ سـلاحي في الحـوادثِ مُعلِـمُ

وأكثرُ العربِ يقولُ: لاثٌ وشاكٌ سلاحَهُ، فهؤلاءِ حذفُوا الهمزةَ»[3].

ويُفهم من قولِ سيبويه أن نحوَ (شائكٍ) محمولٌ على (جاءٍ) في القلبِ المكاني عند الخليلِ؛ لأنه يرى أنَّ (جاءٍ) قياسٌ[4]، وردَّ الرضي ذلكَ مستدلاً بقياسٍ أَولى من القلبِ المكاني، وهو قلبُ الهمزةِ المتطرفة في (جائِىءٍ) حرفَ لين. قال: «في مسألتنا قياسٌ مُوجِبٌ لزوالِ اجتماعِ الهمزتينِ؛ وهو قلبُ ثانيتِهما في مثلِهِ حَرفَ لينٍ»[5].

٢ – حملُ الفرعِ على الأصلِ في قَلبِ عينِ الأجوفِ من جموعِ الأسماءِ والصفاتِ:

من مواطنِ قلبِ العينِ في الجمعِ همزةً كلمةُ (أَوائلَ)، وعلةُ القلبِ فيها – بنظر ابنِ يعيشَ – لها صلةٌ بالفرارِ من اجتماعِ أحرفِ العلةِ، ولها شَبَهٌ بقلبِ الواوِ همزةً في (كِساءٍ). قال: «أَبدلُوا الواوَ همزةً في أَوائَلَ وقَوائلَ تشبيهاً بكِساءٍ وسِقاءٍ مع كراهيةِ اجتماعِ الواوَينِ بينهما حاجزٌ غيرُ حَصينٍ من جنسِهما، وهو الألفُ، فإنِ اكتنَفَها ياءانِ، أو ياءٌ وواوٌ فإنَّ الخليلَ وسيبويه يهمزانِ فيهما، ويُجريانهما مَجرى الواوَينِ لمشابهةِ الياءِ الواوَ»[6].

---

(١) ديوانه ٤٩٠/١، لاث: مدرك متكاثف، الأشاءُ: النخلُ الصغار، العبري: السدر العظام ينبت على عبورِ الأ ار، أي على شطوطها.

(٢) الأصمعيات ١٢٨، شاك سلاحي: تام السلاح، المُعلم: الذي شهر نفسه في الحربِ بعلامة يعرف ا.

(٣) الكتاب ٣٧٧/٤-٣٧٨.

(٤) ينظر الصفحة ٦١.

(٥) شرح الشافية للرضي ٢٥/١.

(٦) شرح الملوكي ٤٨٨ وينظر الكتاب ٣٧٠/٤.

وابنُ يعيش جمع بين عِلَّتين فيما قالَه، الأُولى قربُ عينِ نحوِ (أَوائل) من الطرفِ، لذا شبَّه (أَوائلَ) بـ(كِساءٍ)، وعبدُ القاهر يرى أيضاً أنه ينقاسُ قلبُ حرفِ العلةِ إذا قَرُبَ من الطرفِ، ودليلُه صحةُ واوِ عَواويرَ وطواويسَ، لبعدِها من الطرفِ، وقرَّرَ أنه إذا جاءَ القلبُ مع البعدِ من الطرفِ فهو شاذٌّ. قال: «يعني بقوله[1] (ومثلُ ذلك اطِّرادُ الإبدالِ في صُيَّمٍ) أَنَّ الأصلَ صُوَّمٌ، إلا أنَّ الواوَ لما وقعَ قريباً من الطرفِ شُبِّهَ بنحوِ: عُصِيٍّ فقُلِبَ قلباً مطرداً، وقيل: صُوَّامٌ فلم يُقلَبْ إلا في الشذوذِ كقوله[2]:.

.... فَــما أَرَّقَ النُّيَّــامَ إلا سَــــلامُها

... وليس يكادُ يوجدُ مثلُ هذا؛ لأجلِ أنه لما وقعَ الواوُ قبلَ الطرفِ بحرفينِ لم يشابِهِ الواوَ في عُصُوٍ فصحَّت، كذلك الواوُ في أَوَاوِلَ شُبِّهَ بواوِ كِساوٍ للقربِ من الطرفِ وهُمِزَ، وقيل: عَواويرُ وطواويسُ فلم يُهمَزْ للبعدِ من الطرفِ»[3].

أما العلة الثانيةُ فيما قدَّمناه من قولِ ابنِ يعيش فهي الفرارُ من اجتماعِ الألفِ وحرفي اللينِ لو قيل: أَواوِلُ، وقدَّمنا أنّ الأخفش كان لا يعتدُّ إلا بالقلبِ في (أوائَل) محتجاً بصحة واوِ (ضَياوَن)[4].

المثالُ الذي احتجَّ به الأخفشُ لقصرِ القلبِ على نحو: أَوائَل يدلُّ على أنّ الأَصلَ ما كان مثلَ: أَوائلَ؛ أَي مثلَه في اكتنافِ الواوَين ألفَ الجمعِ، أما الفرعُ فهو أن يجتمعَ ياءٌ وواوٌ كما في: ضَياوِنَ.

واعتدادُ الأخفشِ بالقلبِ في (أوائَلَ) يتوافَقُ مع مذهبِ سيبويه فيه، ونصُّهُ: «إذا التقتِ الواواِنِ على هذا المثالِ فلا تلتفتَنَّ إلى الزائدِ وإلى غيرِ الزائدِ، ألا تراهُم قالوا: أَوَّلُ وأوائلُ، فهمزُوا ما جاءَ من نفسِ الحرفِ»[5].

---

(١) أي أبو علي.

(٢) هو ذو الرمة، وروايةُ البيت في الديوان (١٠٠٣) لا شاهد فيها على قلبِ الواو ياءً في (نيام)، وهي:

أَلاَ خَيَّلَــتْ مَــيٌّ وقــد نــامَ صُــحبَتِي ... فَــما نَفَّــرَ التَّهْــويمَ إلا سَــــلامُها

خيلَت: رأينا منها خيالاً جاء في المنامِ، التهويم شيءٌ دون النوم قليلٌ.

(٣) المقتصد ١٤٨٦ وينظر التكملة ٢٦٣.

(٤) ينظر الصفحة ٥٨.

(٥) الكتاب ٣٧٠/٤.

ومن أُصولِ النحاةِ أن التركيبَ الإضافيَّ فرعٌ على الإفرادِ، وأنّ المثنى والمجموعَ فرعٌ على الآحادِ، وممن نصَّ على ذلك أبو البركات الأنباريُّ. قال: «ما تلزمُهُ الإضافةُ: فوكَ، و: ذو مالٍ، والإضافةُ فرعٌ على الإفرادِ كما أنّ التثنيةَ والجمعَ فرعٌ على الواحد»[1].

ولفَرعيةِ الجمع يرى النحاةُ أنه إذا أُعِلَّ الواحدُ تبعَهُ الجمعُ كما في تِيَر ودِيارٍ، ووجهُ قلبِ العينِ ياءً فيهما عند سيبويه إعلالُ العينِ في الواحدِ، وكسرُ أولِ الكلمةِ في الجمعِ، والكسرةُ يناسبُها الياءُ بعدها. قال: «أما ما كان قد قُلِبَ في الواحدِ فإنه لا يثبُتُ في الجمعِ إذا كانَ قبلَهُ الكسرُ... وذلك قولُهم: دِيمة ودِيَمٌ، وقامَةٌ وقِيَمٌ، وتارةٌ وتِيَرٌ، ودارٌ ودِيارٌ، وهذا أجدرُ أن يكونَ إذ كانت بعدَها ألفٌ، فلما كانت أخفَّ عليهم والعملُ من وجهٍ واحدٍ جَسَروا عليه في الجمعِ، إذ كان في الواحدِ محوَّلاً»[2].

لعلَّ تخصيصَ سيبويه نحوَ: دِيارٍ بأنه الأجدُر بالقلبِ من: تِيَرٍ أراد به أنَّ الأقوى قياساً تكسيرُ الأجوفِ من المعتلِّ على فِعالٍ حملاً على الصحيحِ. قال: «قالوا: قامَةٌ وقِيمٌ، وتارةٌ وتِيَرٌ... وإنما احتُمِلتِ الفِعَلُ في بنات الياءِ والواوِ؛ لأن الغالبَ الذي هو حدُّ الكلامِ في فَعَلةٍ في غيرِ المعتلِّ الفِعالُ»[3].

وإشارتُهُ إلى أنَّ الغالبَ التكسيرُ على فِعالٍ تدلُّ على أنَّ القياسَ في: قِيَمٍ وتِيَرٍ أن يكونا على وزنِ: فِعالٍ في التكسيرِ، لهذا نقلَ أبو علي عن نسخةٍ للكتابِ أنَّ الفِعَلَ في المعتلِّ مقصورٌ عند سيبويه عن فِعالٍ. قال: «وفي نسخةٍ: والفِعَلُ منقوصٌ من فِعالٍ»[4].

---

(1) أسرار العربية ٦٤.

(2) الكتاب ٣٦٠/٤-٣٦١ والديمة: مطر يدوم في سكون بلا رعد وبرق، القاموس (دوم).

(3) الكتاب ٥٩٤/٣.

(4) التعليقة ٨١/٤، والفعل في المطبوع ضبطُها: الفُعل بضم الفاء، والصواب كسرها.

هـ - حملُ الفرعِ على الأصل في القلبِ ممّا عينُهُ الهمزةُ:

تختصُّ العينُ إذا كانت همزةً بجواز تَضعيفِها، وعلةُ ذلك عند المبردِ أنَّ العينَ لا تُضاعَفُ إلا بلفظِها، لذا جازَ إدغامُ الهمزتينِ في هذا الموضعِ. قال: «إنما التقتِ الهمزتانِ إذا كانتا عينَينِ... لأنّ العينَ إذا ضُوعفت فمحالٌ أن تكونَ الثانيةُ إلا على لفظِ الأُولى، وبهذا عُلِمَ أنهما عينانِ، ولولا ذلك لقيلَ عينٌ ولامٌ، ومع هذا أنَّ العَين لا تكونُ في هذا البناءِ إلا ساكنةً، وإنما ترفَعُ لسانكَ عنهما رفعةً واحدةً للإدغامِ»[1].

من قول المبردِ نعلمُ أنَّ تخفيفَ الهمزةِ – وهي عينٌ – يكونُ في المفردةِ، أي هو من الجائزِ لا الواجبِ، ودليلُ الجوازِ تباينُ أقوالِ العلماءِ في وجوهِ تخفيفِها متحركةً كانت أو ساكنةً، أما المتحركةُ فيرى سيبويه أنها تخففُ بلغةِ الحجازيين بينَ بينَ، أي تصيرُ لها منزلةٌ بين الهمزةِ والألفِ الساكنةِ. قال: «كلُّ همزةٍ مفتوحةٍ كانت قبلَها فتحةٌ فإنك تجعلُها – إذا أردتَ تخفيفَها – بين الهمزةِ والألفِ الساكنة، وتكون بزنتِها محقّقةً، غيرَ أنكَ تُضعِّفُ الصوتَ ولا تتمُّهُ وتُخفي، لأنكَ تقرِّبها من هذه الألفِ، وذلك قولُك: سَأَلَ في لغة أهلِ الحجاز»[2].

وقولُ سيبويه مقصورٌ على الهمزةِ المفتوحةِ المسبوقةِ بفتحةٍ، أما الهمزةُ المفتوحةُ المسبوقةُ بكسرٍ أو ضمٍّ فيرى الرضيُّ أنها تصيرُ ياءً محضةً بعد الكسرةِ، وواواً محضةً بعد الضمةِ، سواءٌ في ذلك عنده الهمزةُ التي هي عينٌ أو في أوَّلِ الكلمة وقبلَها ضمةٌ أو كسرةٌ من كلمةٍ أُخرى. قال: «وأمثلتُه: قالَ: هذا غلامُ أَحمدَ، وبغلامِ أَبيك، وإنَّ غلامَ أَبيكَ... إذا قصدتَ تخفيفَها متصلةً كانت أو منفصلةً قُلبتِ المفتوحةُ المكسورُ ما قبلَها – كمائةٍ – ياءً محضةً، لتعذُّر حذفِها، إذ لا تُحذَفُ إلا بعد نقلِ الحركةِ، ولا تُنقَلُ الحركةُ إلى متحركٍ... وكذا تُقلَبُ المفتوحةُ المضمومُ ما قبلَها واواً محضةً كمُوَجَّلٍ لمثلِ ما ذكرنا في: مائةٍ»[3].

---

(١) المقتضب ١/١٦٤.

(٢) الكتاب ٣/٥٤١-٥٤٢.

(٣) شرح الشافية للرضي ٣/٤٤-٤٥.

أما الهمزةُ المكسورةُ والمضمومةُ فنقَلَ ابنُ مالك عن الأخفشِ أنه كان يُبدِلُ المكسورةَ واواً إذا ضُمَّ ما قبلَها، والمضمومةَ ياءً إذا كُسِرَ ما قبلَها خلافاً لسيبويه. قال: «وخالفَهُ الأخفشُ في نحو (سُئِلَ) [البقرة ٢/ ١٠٨]، و(سَنُقْرِئُكَ) [الأعلى ٨٧/ ٦] فخفَّفَهُما بالإبدالِ من جنسِ حركةِ ما قبلَهما»[(١)].

ولم يرتضِ ابنُ عقيلٍ هذا القولَ من الأخفشِ؛ لأنه لا سماعَ فيه. قال: «ورُدَّ بأنه لم يُسمعِ الإبدالُ في (سُئِلَ) و(يَسْتَهْزِئُونَ) [الأنعام ٦/ ٥]»[(٢)].

وتكون الهمزةُ عيناً ساكنةً تخفَّفُ عند المبردِ بقلبِها حرفَ علةٍ يجانسُ حركة الحرفِ الذي قبلَها. قال: «اعلمْ أنَّ الهمزةَ إذا كانت ساكنةً فإنها تُقلَبُ – إذا أردتَ تخفيفَها – على مقدارِ حركةِ ما قبلَها، وذلك قولُكَ في: رَأْسٍ، وجُؤْنةٍ، وذِئْبٍ – إذا أردتَ التخفيفَ – راسٌ، وجُوْنَةٌ، وذِيْبٌ»[(٣)].

والهمزةُ الساكنةُ المخففةُ ليست حرفَ علةٍ عند أبي علي، ودليلُهُ اجتماعُ الواو والياءِ في (النُوْي)، وجمعُهُ على (أَنآءٍ). قال ابنُ سيده: «قال أبو علي: وقد قالُوا: النُوْيُ، وهذا تخفيفٌ ليس ببدليٍّ، لأنه لو كان بدليًّا، وقد سَبَقَتِ الواوُ بسكونٍ لَوقعَ الإدغامُ والكسرُ[(٤)] وجَمْعُهُ: أَنآءٌ، وهذا دليلٌ أيضاً على أنّ البدلَ قياسِيٌّ»[(٥)].

ما أشارَ إليه أبو علي من الإدغامِ والكسرِ كأنَّه احترزَ به مما حكاهُ سيبويه من تخفيفِ همزةِ (رُؤْيا) وإدغامِ الواوِ والياءِ مع كسرِ الراءِ كما تُكسَر الباءُ من (بِيضٍ). قال: «ومثلُ ذلك[(٦)]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢١٠٩، ومذهب سيبويه التخفيف بين بين، ينظر الكتاب ٥٤٢/٣.

(٢) المساعد ١١٤/٤، والظاهر من قول الأخفش في كتابه معاني القرآن أنه يتابع سيبويه في تخفيف الهمزة المكسورة بعد الضمة تخفيف بين بين (معاني القرآن له ١٥٠).

(٣) المقتضب ١٥٧/١، الجؤنة: ظرف لطيبِ العطار، القاموس (جأن).

(٤) أي لقيل: في نويٍ نِيٍ كعصي.

(٥) المخصص ١٢٨/٥، وألمح أبو علي إلى ما نقله ابن سيده عنه في الحجة ٣٥٨/١ والمسائل الحلبيات ٥٤ والإغفال ٤٤/١.

(٦) أي: مثل: بِيضٍ.

قولُهم: رِيًّا ورِيَّةٌ حيث قلبُوا الواوَ المبدَلةَ منَ الهمزةِ فجعلوها كواوِ: شَوَيتُ، وقد قال بعضُهم: رُيًّا ورُيَّةٌ كما قالوا: لُيٌّ»[١].

والقياسُ الذي يعلَّل به إدغام: رُيًّا عند ابنِ جني هو تنزيلُ العارضِ منزلةَ اللازمِ، ونصَّ على أنّ ذلك قولُ الجمهورِ إلا الأخفشَ فإنه كان يرى أنَّ همزةَ (رُؤْيا) تقلَبُ واواً خالصةً، وتُدغَمُ في الياءِ، وحجتُهُ سماعُ (رِيًّا) بكسرِ الراءِ، لأنه لو سُمِعَ ضمُّها فقط لأَخذَ بالتخفيفِ القياسيِّ لا البدليِّ. قال ابن جني: «ومَن أَدغمَ فإنه أَجرى غيرَ اللازمِ مَجرى اللازمِ، وهو على التخفيفِ القياسيِّ، هذا هو المشهورُ عن أصحابنا، إلا أبا الحسنِ فإنه كان يقولُ: إنّ مَن قالَ: رُيًّا فأَدغمَ لم يَجِئْ به على التخفيفِ القياسيِّ، بل قَلبَ الهمزةَ قلباً على حدِّ: أَخطَيْتُ وقَرَيتُ وتوضَّيتُ، واستدلَّ... بقولِ بعضِهم: رِيًّا ورِيَّةٌ، قال فكسَرَ الأَوَّل كما يكسِرُهُ في قولِهم: قَرنٌ أَلوى، وقرونٌ لُيٌّ، ولو أراد التخفيفَ القياسيَّ لترك الراءَ مضمومةً»[٢] .

وتابع أبو علي وابنُ سيده قولَ الأخفشِ، لأنَّ سيبويه اكتفَى بالذهابِ إلى ندرةِ الإدغامِ في (رُيًّا). قال ابن سيده: «وزعم أبو علي أنه قلبٌ بَدَليٌّ؛ لأنّ أبا الحسنِ قد حكى أيضاً: الرِّيًّا، وأما سيبويه فزعم أن الرُّيًّا نادرٌ، ذهبَ إلى أن تخفيفَهُ قياسيٌّ، وأنَّ الإدغامَ على ذلكَ، والأَولُ أَقوى»[٣] .

وليسَ معنَى تقديمِ قولِ الأخفش عند أبي علي وابنِ سيده إلغاءَ القولِ بالتخفيفِ القياسيِّ، لأنه يمكن الاكتفاءُ بالقولِ: إن همزةَ (رُؤْيا) قُلبتْ. قال ابن جني: «قال أبو علي: وقد يمكنُ أن يكون مَن كسرَ الراءَ فقال: رِيًّا ورِيَّةٌ على مذهب التخفيفِ القياسيِّ... قال: وقولُ أبي الحسنِ أقربُ إلى: رِيًّا، يقول: ليس يحتاجُ مَن قال: إنه قَلَبَ الهمزة قلباً إلى هذا التمحُّل»[٤].

(١) الكتاب ٤٠٤/٤، ولُي جمع ألوى، وهو القَرن المعوج، القاموس (لوي)، ورِيةٌ مخفف: رئية، يقالُ: رأيته رؤيةً، ورأياً، ورئياناً، القاموس (رأي).

(٢) المنصف ٣٠/٢.

(٣) المخصص ١٠٨/٥، وابن سيده لخص قولَ أبي علي في المسائل الحلبيات ٥٦.

(٤) المنصف ٣١/٢.

وللأخفش قولٌ آخرُ في تخفيفِ الهمزةِ، إذ إنه يرَى قلبَها قلباً بَدَلياً لتصير رِدفاً في قِوافي الشعرِ ولم يرتضِ المازنيُّ قولَه، وإن كان ظاهرُ اللفظ يدلُ عليه. قال ابن سيدِه: «قال الأخفشُ: الرَّأْلُ: الحَوليُّ من ولدِ النعامِ، قال: وأَما قولُه[1]:

كـأنّ مكـانَ الـرِّدفِ منـه عـلى رالِ

مع قوله[2]:

ألا انعَـمْ صباحاً أيُّها الطَّلَلُ البالِي

فإنه أَبدلَ همزةَ: رأْلٍ إبدالاً صحيحاً لمكانِ الرِّدفِ، وأما أبو عثمانَ فحمَلَهُ على التخفيفِ القياسيِّ ولم يعتقدِ البدلَ معاملةً للفظِ»[3].

ومن شأنِ تخفيفِ الهمزةِ الساكنةِ – وهي عينٌ – أنها قد تخفَّفُ في الفعلِ فيكتسِبُ معنَى الاسمِ الذي يوصَف به، هذا ما ذهب إليه أبو علي في قراءة (بِيْسٍ)، وهي قراءةُ نافعٍ لقولِه تعالى (بعذابٍ بَئِيسٍ) [الأعراف ٧/ ١٦٥] قال: «وأما ما رُويَ عن نافعٍ مِن قولِهِ: (بعذابٍ بِيْسٍ) فإنه جعل (بِيْسَ) الذي هو فِعلٌ اسماً فوصَفَ به... ومثلُ ذلك: مِن شُبَّ إلى دُبَّ، و: مِن شُبٍّ إلى دُبٍّ فكما استُعمِلتْ هذه الألفاظُ أسماءً وأفعالاً كذلك: بِئْسَ جَعَلَهُ اسماً بعد أن كان فِعلاً فصار وصفاً، ونظيرُهُ من الصفةِ: نِقْضٌ، ونِضْوٌ»[4].

---

(١) هو امرؤ القيس، ديوانه ٣٦، وصدر البيت: (وصم صلاب ما يقين من الوجى) والبيت في وصف الفرس، الوجى: الحَفَا أو أشد منه، القاموس (وجي)، الردف الذي يردفُه الراكب خلفَه (سفر السعادة ٨٦١).

(٢) هو امرؤ القيس، ديوانه ٢٧، وعجز البيت: (وهل يعمن من كان في العصر الخالي).
يعمن: يقالُ: وعمت الدار، أي قلت لها: انعمي (ذيب اللغة ٢٥٤/٣).

(٣) المخصص ٥٦/٨ وتصرف ابن سيده بالنقل، ينظر القوافي للأخفش ١٦-١٧، قال السخاوي: «وأما الردف فالألف، أو الياءُ، أو الواو تكونُ قبلَ حرف الروي مجاورةً له، كالذي يردفُه الراكب خلفَه» (سفر السعادة ٨٦١)، والنقلُ عن المازني ليس في المنصف، لكن ثَم إشارة فيه إلى الأرداف في الشعر (المنصف ٢٢٤/١).

(٤) الحجة ٤/١٠٠-١٠١، النقض والنضو من نعوت الإبل في قلة لحومها (الغريب المصنف ٩٦/٢)، والشاهد الذي ذكره أبو علي مثَلٌ حكاه أبو عبيد في الأمثال (١٢٢)، وهو: أعييتني من شب إلى دب، أي من لَدن شببت إلى أن دببت هرماً.

أما ابن جني فأدرجَ (بِيْسٍ)، تحتَ قياسِ تسكينِ عينِ فَعِلَ، وهي حرفُ حَلْقٍ في الثلاثي، ورأَى أنّ الأصلَ (بَئِسَ) ثم نُقلَتْ حركةُ العينِ إلى الباءِ، وخُففتِ الهمزةُ. قال: «والآخرُ أن يكونَ أرادَ فَعِلاً فأصلُه: بَئِسَ [كَبَطِرَ][1] وحَذِرَ، ثم أسكنَ ونقلَ الحركة من العينِ إلى الفاءِ كالعبرةِ فيما كان على فَعِلَ وثانيه حرفُ الحلقِ كفَخِذٍ... فصار إلى بِئْسٍ، خَفَّفَ فقال: بِيْسٍ»[2].

و – حملُ الفرعِ على الأصل في قلبِ اللام من الناقصِ وممّا لامُهُ الهمزة:

١ – حملُ الفرع على الأصلِ في قلبِ اللامِ من الناقص:

يشبه إعلالُ اللامِ بقلبها ألفاً إعلالَ العينِ إذا كانتِ اللامِ واواً أو ياءً متحركتينِ بعد فتحةٍ، ويرى الرضي أن ذلك تشتركُ فيه الأفعالُ والأسماءُ التي لامُها واوٌ أو ياءٌ، ولا يُشترطُ أن يكونَ الاسمُ على وزنِ الفعلِ، ولا مشتقًّا منه، لأنّ اللامَ ضعيفةٌ. قال: «اعلم أنّ الواوَ والياءَ إذا تحرَّكتا وانفتحَ ما قبلَهما – وهما لامانِ – قُلِبتا أَلِفَينِ، وإن لم تكونا في الاسمِ الجاري على الفعلِ، ولا الموازِنِ له كرِباً وزِنًى، أو كانا فيما يوازنُ الفعلَ بلا مخالفةٍ له كما في أَحْوى وأَشْقَى، وإنما اشتُرِطَ الجرَيانُ أوِ المشابهةُ المذكورةُ في العينِ دون اللامِ؛ لأنَّ اللامَ محلُّ التغييرِ فيؤثرُ في قلبِها العلةُ الضعيفةُ، أي تحرُّكُها وانفتاحُ ما قبلها»[3].

والأصلُ الذي يُردُّ إليه قلبُ اللام ألفاً إذا كانت واواً أو ياءً هو اتِّقاءُ توالي الأمثالِ المتقاربةِ طلباً للخفةِ كما قدَّمنا في قالَ وباعَ[4]، وهذا ما يسميهِ ابنُ جني أصلَ الأصولِ. قال: «وأما الثاني[5] فمعظمُهُ الجنوحُ إلى المستخَفِّ، والعدولُ عن المستثقلِ، وهو أصلُ الأصولِ»[6].

(١) في المطبوع: كمطر ولعل الصواب: كبطر.
(٢) المحتسب ٢٦٥/١.
(٣) شرح الشافية للرضي ١٥٧/٣.
(٤) ينظر الصفحة ١٣٦.
(٥) أي أن تكون علةٌ واحدةٌ لأشياءَ كثيرة.
(٦) الخصائص ١٦١/١-١٦٢.

وتُقلَبُ اللامُ ياءً إذا كانت واواً رابعةً مكسوراً ما قبلَها، ومما جاء منه قولُ كعبِ بن زهير(١):

شُـجَّتْ بـذي شَـبَمٍ مـن مـاءِ مَحْنِيـةٍ صافٍ بأبطحَ أَضحى وهو مشمولُ

قال التبريزي: «مَحنِيةٌ مَفْعِلةٌ من حَنَوتُ أَحنُو إذا عَطفْتُ، فكلُّ كلمةٍ كانت لامُها واواً وقعت رابعةً، وقبلَها كسرةٌ قُلِبَتْ ياءً نحو: غازِيةٍ، وأصلُها: غازِوَةٌ، ومَحنِوةٌ... وهذا عَقْدٌ من عقودِ التصريفِ»(٢).

ولدى عبدِ القاهر تعليلٌ آخرُ، هو أن (غازِيةٌ) فرعٌ؛ للتأنيثِ وللزيادةِ فيه، فلما لَزِم القلبُ في المذكَّرِ (غازٍ) تبِعَهُ (غازِيةٌ) للتأنيثِ والزيادةِ. قال: «ومعنًى آخرُ يجمعُ هذه المعانيَ، وهو أن التاءَ زيادةٌ منفصلةٌ تلحَقُ الكلمةَ، فكان أولاً غازٍ ومَحْنٍ ثم دخلتِ التاءُ... فلما كانتِ الكلمةُ يلزمُها هذا القلبُ في أولِ أحوالِها بقي الحكمُ مع دخولِ هذهِ الزيادةِ عليها؛ لأنّ هذه الحالةَ التي هي حالةُ التاءِ فرعٌ من وجهينِ:

أحدُهما أنها حالُ زيادةٍ، والثاني أنها حالُ التأنيثِ، وتلك الحالُ أصلٌ من حيثُ إنها حالُ تَعَرٍّ من الزيادةِ، وحالُ تذكيرٍ»(٣).

ولشدةِ قياسِ القلبِ في نحوِ (غازٍ) و(غازِيةٍ) يرى ابنُ جني أن الواوَ قُلِبتْ ياءً في نحو (صِبْيةٍ) مع الفصلِ بالباءِ الساكنةِ، واعتلَّ لذلك بأن الساكنَ حاجزٌ ضعيفٌ، لكنّ ذلك شاذٌّ عنده. قال: «أبدلُوا الياءَ من الواوِ إذا وقعتِ الكسرةُ قبلَ الواوِ، وإن تراخت عنها بحرفٍ ساكنٍ، لأنّ الساكنَ – لِضعفِهِ – ليس حاجزاً حصيناً، فلم يعتدَّ فاصلاً، فصارت الكسرةُ كأنها قد باشرتِ الواوَ، ولا يقاسُ ذلك، وذلك قولُهم: صِبْيَةٌ وصِبيانٌ، والأصلُ: صِبْوَةٌ وصِبْوانٌ، لأنه من: صَبَوتُ صَبْواً»(٤).

---

(١) ديوانه ٧، شجت: عوليت بالماءِ ومزجت، بذي شبمٍ: بماءٍ ذي برد، المحنِيةُ: ما انحنى من الوادي فيه رملٌ وحصى صغار، الأبطَح: مسيلٌ واسع فيه دقاق الحصى، القاموس (بطح)، مشمولُ: يقالُ: شملَ الخمر أي عرضها لريحِ الشمالِ فبردت، القاموس (شمل).

(٢) شرح قصيدة بانت سعاد ١٣.

(٣) المقتصد ١٥٣٣.

(٤) سر الصناعة ٧٣٦.

ما قالَهُ ينطبقُ عليه قياسُ إعمالِ الحركةِ المجاورةِ إذا فَصَل بينهما ساكنٌ، ونظيرُ ذلك قولُ العرب: ناقةٌ مِسْياعٌ؛ أي ذاهبةٌ في الرعي[١].

ويُعطينا ابنُ جني تفسيراً صوتياً للقلبِ في نحو (قِنْيةٍ)، أي يرى أنَّ القلبَ في نحوِ (بِلْيٍ وقِنْيةٍ) أَقوى من القلبِ في (عِذْيٍ وصِبْيانٍ)، لأنَّ ذالَ (عِذْيٍ) وباءَ (صِبْيانٍ) لا غُنةَ فيهما. قال: «قالُوا: هذا بِلْوُ سَفَرٍ وبِلْيُ سَفَرٍ، فأبدلوا الواوَ ياءً لضعفِ حجزِ اللامِ كما أبدلُوا في: قِنْيةٍ ياءً لضعفِ حجزِ النونِ، وكأنَّ قِنْيةً – وهي عندنا من: قَنَوتُ – وبلْياً أشبهُ من: عِذْيٍ وصِبْيانٍ؛ لأنه لا غُنةَ في الذال والباءِ»[٢].

ننتقلُ بعد ذلكَ إلى قياسٍ آخرَ في قلبِ اللامِ ياءً إذا كانت واواً، وهو ما يراهُ ابنُ السرَّاجِ من نحوِ جمعِ (دَلْوٍ) على أَدْلٍ)، إذ ذهبَ إلى أن الأصلَ (أَدْلُوٌ)، تطرفتِ الواوُ بعد ضمةٍ، فقلبتِ الواوُ ياءً، وكُسِر ما قبلَها، خلافاً لـ(قَمَحْدُوةٍ) – لأنَّ الواوَ بعدَها هاءُ التأنيثِ – وللفعلِ من نحو (يَغْزُوْ). قال: «وإن كان مضموماً في فِعْلٍ تُرِكَ على حالهِ نحو يَغزُوْ، فإن كانَ في اسمٍ أُبدلتْ ياءً، وكُسِرَ ما قبلَها كما قالُوا في جمعِ دَلْوٍ: أَدلٍ، وكان الأصلُ: أَدلُواً، فإن كانتْ بهذه الصفةِ وبعدَها هاءُ التأنيثِ صَحَّت، وذلكَ نحوُ: قَمَحْدُوَةٍ»[٣].

وذكرنا أن (نُحُوًّا) شاذ قليلٌ؛ لأن القياسَ أن يقال: نُحِيٌّ[٤]، وعلةُ هذا القياسِ عندَ ابن يعيشَ ثقلُ الجمعِ، وعدمُ الاعتدادِ بالواوِ الزائدةِ في أصلِ (نُحُوٍّ) وهو: نُحُوْوٌ، فصارتْ حالُ هذا الجمعِ كحالِ (أَدْلٍ) في تطرُّفِ الواوِ بعدَ ضمةٍ. قال: «إنما قلَبُوا الواوَ ياءً في مثلِ: عُصِيٍّ ودُلِيٍّ لاجتماعِ أمرَينِ، أحدُهما كونُ الكلمةِ جمعاً، والجمعُ مُستثقَلٌ، والثاني أنَّ الواوَ الأُولى مَدَّةٌ زائدةٌ، فلم يعتدَّ بها، فصارتِ الواوُ التي هي لامُ الكلمةِ كأنها وليتِ الضمةَ، وصارتْ

---

(١) ينظر الصفحة ١٣٩.

(٢) الخصائص ٩٣/١، يقال: فلانٌ بِلْي أسفارٍ وبِلْوها أي بلاه الهم والسفر، القاموس (بلي)، القُنية: الكسب، القاموس (قنو)، العذْي: ما سقته السماء (الغريب المصنف ٤٩١/١).

(٣) الأصول ٣٠٨/٣، القَمحدوةُ: فأس الرأسِ المشرف على نقرة القَفا (سفر السعادة ٤٢٦).

(٤) ينظر الصفحة ٥٢.

في التقديرِ: عُصُوٌ، فقلبتِ الواوُ ياءً على حدِّ قلبِها في: أَحْقٍ وأَدْلٍ... فمنهم من يُتبعُ الفاءَ العينَ فيكسِرُها، فيقولُ: عِصِيٌّ بكسرِ العينِ والصادِ، ليكونَ العملُ من وجهٍ واحدٍ»[1].

وعكسُ ذلكَ قياسُ المفردِ من نحو (مَغْزُوٍّ)، إذ يذهبُ ابنُ الحاجب إلى أن تصحيحَ لامِ (مَغزوٍّ) قياسٌ، أما إعلالُها بقلبِها ياءً فشاذٌّ، وقرنَ تصحيحَ اللامِ في نحو (مَغْزُوٍّ) بالفرقِ بين الجمعِ والمفردِ. قال: «وإن كانَ ذلك فيما ليسَ بجمعٍ فالقياسُ إبقاءُ الضمةِ على حالِها كقولكَ: مَغْزُوٌّ ومَدْعُوٌّ، وقد جاء شيءٌ من ذلك على خلافِ القياسِ، ومخالفةُ القياسِ فيه أكثرُ من مخالفتِهِ للقياسِ في البابِ[2] الأولِ، وإنما فرَّقُوا بين كونِهِ جمعاً وبين كونه غيرَ جمعٍ؛ لأنه إذا كان جمعاً اشتدَّ الاستثقالُ... وليسَ المفردُ كالجمعِ، فاستُخفَّ ذلك إذا كان غير جمعٍ»[3].

و(مَعْدِيٌّ) مما خالفَ قياسَ المفردِ أي قُلِبت لامُهُ ياءً، وعلتُهُ عند ابنِ عصفورٍ كعلةِ (عُصِيٍّ)، وبها ردّ قولَ الفراءِ أَنّ قلبَ اللامِ في (مَعْديٍّ) محمولٌ على ماضيهِ (عُدِي)، لأنَّ اللامَ قُلِبتْ في المصدر (عُتِيٌّ)، والمصدرُ ليسَ مبنيًّا على الفعلِ. قال: «قالوا: مَعْدِيٌّ من: عَدَوتُ... وإنما جازَ القلبُ – على قِلَّتِه – لكونِ الواوِ متطرفةً لم يَفصِلْ بينَها وبين الضمةِ إلا حاجزٌ غير حصينٍ... وزعمَ الفراءُ أنه إنما جاز: مَسْنِيَّةٌ، ومَعْدِيٌّ؛ لأنهما مبنيانِ على: سُنِيَ، وعُدِيَ، فكما قلبتِ الواوُ ياءً في الفعلِ فكذلك فيما بُنِيَ عليه، وهذا باطلٌ؛ لأنهم قد فَعُلوا ذلكَ في غير اسمِ المفعولِ فقالوا: عَتَا عُتيًّا، قال الله تعالى: (وقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الكِبَرِ عِتِيًّا) [مريم: ١٩ / ٨]، والمصدرُ ليس مبنيًّا على فعلِ المفعولِ»[4].

ويتخذُ النحاةُ قلبَ الواو ياءً في موضع اللامِ علامةً على نقلِ اللفظِ من معنًى إلى آخرَ، من هذا ما ذكره أبو علي من قلبِ الواوِ ياءً في الدُّنيا؛ لأن هذه الكلمةَ جَرت مجَرَى الأسماءِ بعدَ

---

(١) شرح الملوكي ٤٧٩.

(٢) أي: أدلٍ.

(٣) الإيضاح ٢/٤٧٦-٤٧٧.

(٤) الممتع ٥٥٠-٥٥١ وينظر في ضم عين (عتيا) وكسرها النشر ٢/٢٤١ والإتحاف ٢٩٨. المسنيةُ: الأرض المسقيةُ، القاموس (سني).

أن كانت صفةً. قال: «وإذا كانتِ اللامُ واواً في فُعْلَى فإنها تُبدَلُ في الصفاتِ الجاريةِ مَجْرَى الأسماءِ، وذلك: الدُّنْيا، والعُلْيا، والقُصْيا، وقد قالوا: القُصْوَى فجاءَ على الأصلِ كما جاءَ: قَوَدٌ واستَحْوذَ»[1].

وفَعْلَى من حيِّزِ فُعْلَى من حيثُ الاستدلالُ بقلبِ اللامِ على مَعنيي الوصفيةِ والاسميةِ، فالواوُ في نحو شَروَى عند المازني بدلٌ من الياءِ، أما الصفةُ فلا قلبَ فيها تفريقاً بين الاسمِ والصفة. قال: «هذا بابٌ تُقلَبُ فيه الياءُ واواً ليفرَق بين الاسمِ والصفةِ، وذلك فَعْلَى إذا كانتِ اسماً أَبدلوا من الياءِ واواً، وذلك نحو: الشَّرْوَى، والتَّقْوَى، والفَتْوَى، والرَّعْوَى، والعَدْوَى، والصفةُ تُترَكُ على حالِها نحو: خَزْيا، وصَدْيا، ورَيَّا»[2].

يقفنا قولُ المازني عند قياسٍ ذكره ابنُ جني، وهو أن قلبَ الياءِ واواً قليلٌ، لذا رأى أنَّ قلبَها في نحوِ (التَّقْوَى) يتكافأُ مع قلبِ الواو ياءً في فُعْلَى من الأسماءِ كالدُّنْيا. قال: «فإن قيلَ: فلمَ قَلبتِ العربُ لام فَعْلَى إذا كانتِ اسماً وكانت لامُها ياءً – واواً حتى قالُوا: العَوَّى والتَّقْوَى والبَقْوى؟ فالجوابُ أنَّهم إنما فعلُوا ذلك في فَعْلَى؛ لأنهم قد قلبُوا لامَ الفُعْلَى – إذا كانتِ اسماً وكانت لامُها واواً – ياءً طلباً للخفةِ، وذلكَ نحوُ: الدُّنْيا والعُلْيا والقُصْيا، وهي من: دَنَوْتُ، وعَلَوْتُ، وقَصَوْتُ، فلما قَلبُوا الواوَ ياءً في هذا... عوَّضوا الواوَ من غلبةِ الياءِ عليها في أكثرِ المواضعِ بأن قلَبُوها في نحوِ: التَّقْوَى والثُّنْوَى واواً ليكونَ ذلك ضرباً من التعويضِ والتكافؤِ بينهما»[3].

---

(١) التكملة ٢٦٩، القُصوى والقُصيا: الغاية البعيدة، القاموس (قصو) والقُصوى لغةُ أهلِ العالية، والقُصيا لغةُ نجد (إصلاح المنطق ١٣٩)، القَود: القصاص، القاموس (قود)، استحوذَ: غلب، القاموس (حوذ).

(٢) المنصف ١٥٧/٢، الشروى: المثل (سفر السعادة ٣١٦)، التقوى: يقال: اتقيت الشيءَ حذرته، القاموس (وقى)، الرعوى والرعيا من رعاية الحفظ (الغريب المصنف ٦٦٢/١) الفتوى: يقال: أفتاه إذا أجابه عن مسألته (سفر السعادة ٤٠٥-٤٠٦)، العدوى: ا اوزة، القاموس (عدو)، خزيا: امرأة خزيا وذلك من الاستحياءِ (سفر السعادة ٢٤٩) الصديا: امرأةٌ صديا، أي عطشى (سفر السعادة ٣٢٠)، ريا: من الري (سفر السعادة ٢٨٤).

(٣) سر الصناعة ٨٨-٨٩، العوى: منزلٌ للقمرِ، القاموس (عوو)، البقْوى: يقال بقي يبقَى ضد فَني، القاموس (بقي)، الثنوى: ما يستثنى، القاموس (ثني). وفيها لغةُ: الثنيا (الغريب المصنف ٦٦٢/١).

وذكرنا أنَّ التركيبَ الإضافي فرعُ الإفرادِ[1]، ومن خصائصِ هذا الفرعِ ما حكاه السكَّريُّ عن يونسَ بنِ حبيبٍ وعيسى بنِ عمرَ أن الهذليينَ يقلِبونَ لامَ المقصورِ ياءً عند الإضافةِ إلى ياءِ المتكلمِ. قال في قول أبي ذؤيب[2]:

سَبقُوا هَوَيَّ وأَعنقُوا لِهواهُمُ   فَتُخرِّموا ولِكلِّ جَنبٍ مَصْرعُ

: «ابنُ حَبيبٍ: هَوَيَّ لغةُ هُذيلٍ، وكذلكَ: تُقَيَّ وعَصَيَّ، وجميعُ المقصورِ يريد: هَوايَ وعصايَ... حدَّثني الرياشيُّ عن الأصمعي قال: حدثني عيسى ابنُ عمرَ قال (هَوَيَّ) لغتُهم»[3].

ويظهرُ من كلامِ أبي حيانَ أنّ عيسى بنَ عمرَ، وعبدَ الله بنَ أبي إسحٰقَ كانا يأخذان بلغةِ هذيلٍ، ويَقْرأَانِ: (هُدَيَّ) [البقرة ٢/ ٣٨]، ومعهما عاصمُ الجَحدري، واعتلَّ لذلك بامتناعِ كسرِ ما قبلَ ياءِ المتكلم في لغةِ هذيلٍ. قال: «وقرأَ عاصِمُ الجحدريُّ، وعبدُ الله ابن أبي إسحٰقَ، وعيسى بنُ أبي عمرَ[4] (هُدَيَّ) بقلبِ الألفِ ياءً، وإدغامِها في ياءِ المتكلمِ، إذ لم يمكن كسرُ ما قبلَ الياءِ؛ لأنه حرفٌ لا يقبَلُ الحركةَ، وهي لغةُ هُذيلٍ، يقلبون ألفَ المقصورِ ياءً ويدغمونَها في ياءِ المتكلمِ»[5].

٢ – تداخل قلبِ اللامِ من الناقصِ ومما لامُهُ همزةٌ في حمل الفرعِ على الأصلِ:

تُبدل حروفُ العلةِ من الهمزةِ إذا كانت لاماً كما تبدلُ الهمزةُ منها، ولا ينفصلُ ذلك عما نصَّ عليه ناظرُ الجيش من أنَّ العلاقةَ بين الهمزةِ وحروفِ العلةِ من حيث الإبدال قائمةٌ على التكافؤِ. قال: «الهمزةُ إنما تبدلُ من أحرفِ العلةِ الثلاثةِ خاصةً ولم تبدلْ من غيرِها، أعني في

---

(١) ينظر الصفحة ١٤٤.
(٢) ديوانه ١٤٦، أعنقُوا: تبع بعضهم بعضاً، تخرموا: تخرمتهم المنية.
(٣) شرح أشعار الهذليين ٧.
(٤) لعل الصواب: عيسى بن عمر.
(٥) البحر ١٦٩/١ وينظر معاني القرآن للأخفش ٧٦ والنشر ٢٢٤/٢.

البدلِ التصريفيِّ... أما أحرفُ العلةِ فإنّ كلاًّ منها [يُبدَلُ][1] من الهمزةِ، ويُبدَلُ كلٌّ منها من الآخر، فالتكافُؤ واقعٌ بينها في الإبدالِ، وكذا هو واقعٌ بينها وبينَ الهمزةِ»[2].

قولُ ناظر الجيش عامٌّ ينطبقُ على اللامِ وغيرِها من أصولِ الأبنيةِ التي يقعُ فيها القلبُ، والذي يعنِينا اللامُ، فإن المازنيَّ يرى أن الواوَ والياءَ المتطرفَتينِ بعد ألفٍ زائدةٍ تُقلبانِ همزةً إذا كانتِ الألفُ ثالثةً فصاعداً، واعتلَّ لذلك بأن الواو والياءَ المتحركتينِ بعد فتحةٍ تصيرانِ ألفاً، فاقتضى ذلك قلبَ اللامِ همزةً حتى لا يلتقيَ ساكنانِ. قال: «اعلمْ أنَّ الياءَ والواوَ إذا وقَعتْ قبلَهما أَلفٌ زائدةٌ ثالثةٌ فصاعداً، وكانتا حَرفي الإعرابِ أُبدلتا همزةً، وجرى على الهمزةِ الإعرابُ كما جرى على سائرِ الحروفِ، وذلك نحوُ: كِساءٍ، وعطاءٍ... لأنهما ينقلبانِ ألفاً إذا كانتْ قبلَهما الفتحةُ، والفتحةُ من الألفِ، فإذا جاءتِ الألفُ لم يكن من قَلبهما بُدٌّ فقُلبتا ألفينِ وقبلَهما ألفٌ فهمزُوا الثانيةَ لئلَّا يجتمعَ ساكنانِ»[3].

والظاهرُ من قولِ المازني أنه يعلِّلُ قلبَ اللامِ همزةً باجتماعِ الأمثالِ المتقاربةِ وهي فتحةُ العينِ، والألفُ الزائدةُ، واللامُ التي هي واوٌ أو ياءٌ في الأصلِ، لكنَّ هذا القياسَ ربما ينخرمُ في نحو (غايةٍ)، إذ يرى ابنُ مالكٍ أنّ اللامَ صحَّت فيها؛ لأنها لم تتطرَّف. قال: «وشذَّ... نحوُ: غايةٍ، وأَصلُها: غَيَيَةٌ، فأُعلَّتِ الياءُ الأُولى، وصُحِّحتِ الثانيةُ، وسَهَّلَ ذلكَ كونُ الثانيةِ لم تقعْ طرفاً»[4].

لكنَّ سيبويه حكَى في (رايةٍ) لغةَ قلبِ لامِها همزةً، وروى ذلكَ عن أبي الخطابِ، واحتجَّ سيبويه بهذه اللغةِ لنفي القلبِ المكاني في: راءَني. قال: «ومثلُ ذلك: قد راءَهُ، يريد: قد رآهُ، قال الشاعر، وهو كثيِّر عَزَّةَ[5]:

(١) في المطبوع: تبدل.
(٢) تمهيد القواعد ٥٠٠٧/١٠-٥٠٠٨.
(٣) المنصف ١٣٧/٢.
(٤) شرح الكافية الشافية ٢١٣١.
(٥) ديوانه ٤٣٥، هامةُ اليومِ أو غدٍ: يموت اليوم أو غداً.

وكـــلُّ خليـــلٍ راءَني فهْـــوَ قائِـــلٌ   مِنَ اجْلِكِ: هـذا هامَـةُ اليـومِ أوغـدِ

وإنما أرادَ... رآني، ولكنه قَلَبَ، وإن شئتَ قلتَ: راءني إنما أُبدلتْ همزتُها ألفاً، وأُبدلتِ الياءُ بعدُ كما قالَ بعضُ العرب: راءَةٌ في: رايةٍ، حدثنا بذلك أبو الخطابِ»[1].

واعتلَّ ابنُ جني لسيبويه بأنَّ (راءَةً) محمولةٌ على بابِ: فضاءٍ وسِقاءٍ؛ لأنَّ إبدالَ ألفِ (غايةٍ) نزَّلها منزلةَ الألفِ الزائدةِ في: فَضاءٍ. قال: «فهؤلاءِ همزُوا... كما يهمزونَ بعد الألفِ الزائدةِ في: فَضاءٍ وسِقاءٍ، وعلةُ ذلك أنَّ هذه الألفَ – وإن لم تكن زائدةً – فإنها بدلٌ، والبدلُ مُشبهٌ للزائدِ، والتقاؤُهما أنّ كلَّ واحدٍ منهما ليس أَصلاً»[2].

من قولِ ابن جني نعلم أنَّ الواوَ والياءَ المتطرفتينِ ينقاسُ قَلبُهما همزةً إذا اكتنَفَتْهُما ألفٌ زائدةٌ أو منقلبةٌ، لكنْ يبقى القلبُ في نحو (رَاءةٍ) ينحطُّ عن: فضاءٍ، لأنَّ الفروعَ لا يستمرُّ حكمُها، دليلُ هذا: عَظاءةٌ وعَظايةٌ.

أما عظايةٌ فوجهُ صحةِ يائِها عند المبردِ عدمُ التطرفِ، وأما عَظاءةٌ فوجهُ القلبِ فيها بناءُ الكلمة على التذكيرِ ثم تأنيثُها قال: «فإذا لم يكن مُنتهَى الكلمةِ لم تنقلبْ، وذلكَ قولُكَ: شقاوةٌ وعَبايةٌ، فأما مَن قال: عظاءَةٌ، وعباءَةٌ فإنما بناه أولاً على التذكيرِ ثم أَدخلَ التأنيثَ»[3].

المبردُ ذهبَ هذا المذهبَ؛ لأنَّ تاءَ التأنيثِ منَعتْ من تطرُّفِ الواوِ والياءِ، وعدمُ تطرُّفِهما معناهُ عندَ ابنِ سيده أنَّ الإعرابَ صارَ للتاءِ، وأنَّ الياءَ والواوَ قبلَها صارتا كواوِ: مِذروانِ في حشوِ الكلمةِ. قال: «قالوا: شَقاوةٌ وعَظايةٌ فجعلوهُ ياءً؛ لأنه لما اتَّصلَ به حرفُ التأنيثِ، ولم يقعِ الإعرابُ على الياءِ صارتا كأنَّهما في وسطِ الكلمةِ كقولهم: مِذرَوانِ»[4].

---

(١) الكتاب ٤٦٧/٣-٤٦٨.

(٢) الخصائص ٢٧٧/٣.

(٣) المقتضب ١٨٩/١-١٩٠، العظاية: دويبة، القاموس (عظي).

(٤) المخصص ١١/١٤، المذروان: أطراف الأليتين وليس لهما واحد (الغريب المصنف ٧٥/١).

معنى قولِهِ (ولم يقعِ الإعرابُ على الياءِ) يدلُّ على أَنها صارت مبنيةً على الفتحِ بناءَ: عظاءَةٍ وعباءَةٍ على التذكيرِ قبل تأنيثِهما، من هاتينِ الحالتينِ يُتبيَّنُ لَنا أنَّ الواوَ والياءَ إذا كانتا لامَينِ قياسُهُما أن تَبقيا بلا قلبٍ إذا لم تتطرفا كما في: شَقاوَةٍ وعَبايَةٍ، أو كانَ اللفظُ موضوعاً على هيئَةٍ واحدةٍ كما في مِذروانِ، والدليلُ أنَّ المازني جعلَ قلبَ همزةِ (العظاءِ) ياءً – والألفُ بعدها – شاذاً يُحفظُ. قال: «وأما قول الشاعر[1]:

ولاعَبَ بالعشيِّ بني بَنيهِ ... كفعلِ الهِرِّ يلتمسُ العَظايا

فأبعدَهُ الإلهُ ولا يُؤَبَّى ... ولا يُشفَى من المرضِ الشِّفايا

ويُروى: [ولا يُسقى][2]، فإن الشاعرَ شَبَّهَ ألفَ النصبِ بهاءِ التأنيثِ حين قال: عظايةٌ، وصَلايةٌ، وما أَشبهَهُ، وهذا مما يُحفظُ»[3].

ومرادُ المازني عند ابن جني أن ألفَ النصبِ تنزَّلتْ منزلةَ هاءِ التأنيثِ في تصحيح الياءِ قبلها. قال: «يريد أبو عثمان أنه صحَّحَ الياءَ – وإن كانت طرفاً – لأنه شبَّهَ الألفَ التي تحدُثُ عن فتحةِ النصبِ بهاءِ التأنيثِ في نحو: عَظايةٍ وعَبايةٍ»[4].

وسلكَ ابن جني مسلكاً آخرَ في التعليلِ، وهو احتمالُ أن تكون (العَظايا) في البيتِ السابقِ جمعاً على مثالِ: فَعائِلَ. قال: «وقد يمكنُ أنْ يكون العَظايا جمعَ عَظايةٍ مكسَّراً كدجاجةٍ ودجائجَ، ويؤكِّدهُ ذِكرُه لـ(بَنيهِ)، فهذا دليلُ الجمعِ»[5].

أَخْذُ ابنِ جني بهذا الوجهِ من التعليلِ إِظهارٌ للقياسِ وتركٌ للشذوذِ؛ لأنّ هذا الجمعَ

---

(1) هو المستوغر بن ربيعة، ينظر طبقات فحول الشعراء ٣٤-٣٥، وأمالي المرتضى ٢٣٤/١-٢٣٥، وحماسة البحتري ٢٠٣، ورواية الحماسة لا شاهد فيها؛ لأنّ حرف الروي فيها همزةٌ. يؤبى: يقال: تأبى عليه تأبياً إذا امتنع عليه، ورجلٌ أباءٌ إذا أبى الضيم (ذيب اللغة ٦٠٥/١٥)، وكأنّ الشاعر يصف ما آلَ إليه من الهَرم.

(2) في المطبوع: ولا يشفى، والصواب: ولا يسقَى، ينظر سر الصناعة ١٦٥.

(3) المنصف ١٥٥/٢، الصلاية: كل حجرٍ عريضٍ يدق عليه عطر، (ذيب اللغة ٢٣٩/١٢).

(4) سر الصناعة ١٦٥.

(5) المنصف ١٥٦/٢.

تستوي فيه الهمزةُ التي تنزلَتْ منزلَةَ الأصليةِ في: عَباءةٍ، والهمزةُ الأصليةُ في: خطيئَةٍ بقلبِهما ياءً، هذا ما يُستنتَج من تعليلِ المازني قلبَ همزةِ: خطيئَةٍ ياءً في: خَطايا. قال: «إذا جمعتَ: خطيئةً، ورزيئةً على فعائلَ قلتَ: خَطايا، ورَزايا، وما أَشبهَ هذا مما لامُهُ همزةٌ في الأصلِ، لأنكَ همزتَ ياءَ: خَطيئةٍ، ورزيئةٍ في الجمعِ كما همزتَ ياءَ: قَبيلةٍ وسفينةٍ حينَ قلتَ: قبائِلُ، وسفائِنُ، وموضعُ اللامِ من خطيئةٍ مهموزٌ فاجتمع همزتانِ، فقلبتَ الثانيةَ ياءً لاجتماعِ الهمزتينِ فصارت: خطائِيُ، ثم أَبدلتَ مكانَ الياءِ أَلفاً كما فعلتَ ذلك في: مدارَى، ومَعايا وما أشبهَ ذلك فصارتْ: خطاءا وتقديرُها: خطاعَا، والهمزةُ قريبةُ المخرجِ من الألفِ، فكأنكَ جمعتَ بين ثلاثِ ألفاتٍ فلما كان كذلكَ أَبدلُوا من الهمزةِ ياءً فصارتْ خَطايا»[1].

ولامُ الناقصِ من المعتلِّ كعينِ الأجوفِ في تعليلِ النحاةِ قلبَها بالمعاقبةِ بين الواوِ والياءِ، من ذلكَ تعليلُ ابنِ سيده قلبَ الواوِ ياءً في شَغْياءَ. قال: «صاحب العين: امرأةٌ شَغياءُ كشغواءَ، عَليٌّ: هذه معاقبةٌ حجازيةٌ يقلبونَ الواوَ ياءً لغيرِ علةٍ إلا طلبَ الخفةِ»[2].

والمرادُ من نفي العلةِ عن المعاقَبةِ عندَ ابن جني استحسانُ هذا الوجهِ من القلبِ قال: «قُلبتِ الواوُ ياءً استحساناً لا عن قوةِ علةٍ في نحو: غَدْيانَ، وعَشيانَ، وأَبيضَ لِيَاحٍ»[3].

الملاحظُ أنه مثَّلَ بالناقصِ والأجوفِ من المعتلِّ، ويدلُّ هذا على اطرادِ استحسان قلبِ الواوِ ياءً فيهما، وفي موضعٍ آخرَ نَصَّ على أنَّ المستحسَنَ في هذا القلبِ خفةُ الياء. قال: «وليس ذلك عن قوةِ عِلةٍ، إِنَّما هو للجنوحِ إلى خِفَّةِ الياءِ مع أدنى سببٍ»[4].

---

(١) المنصف ٥٤/٢-٥٥، قال ابن جني: «قولُهم: معايا إنما الألف بدلٌ من الياءِ، ولا يلزم حذف الألف في الرفع والجر كما يلزم حذفُها في: معايٍ» (المنصف ٢٠٠/١).
ومعايا جمع معيية، يقال: إبلٌ معايا من: أعيا السير البعير ونحوه: أكلّه، اللسان (عيي).

(٢) المخصص ١٥٠/١، لم تتضح الحكايةُ عن الخليل في معجم العين، وهي في ذيب اللغة (١٥٥/٨) والصحاح (شغو)، والتكملة والذيل والصلة للصغاني (شغو).

(٣) الخصائص ٣٠٧/١، غَديان: المُتغدي، الصحاح (غدو)، عشيان: المتعشي، الصحاح (عشو)، أبيض لياح: ناصع (الغريب المصنف ٢٧٧/١)، ولياح بالكسر فيه لغةُ الفتح؛ التكملة والذيل والصلة للصغاني (لوح).

(٤) الخصائص ٣٤٩/١.

يمكن القولُ بعد ذلكَ: تعليلُ ابنِ جني يقفنا على قياسٍ تختصُّ به الياءُ، وهو أنَّ خِفَّتها جعلَتْها أكثرَ من الواوِ في الناقصِ من المعتلِّ، يؤكد هذا حملُ السيرافي لغةَ الشِّكايةِ في الشَّكاوة على نحو: الوِلاية من المصادرِ؛ لأن أكثرَ هذه المصادر من الناقصِ اليائي. قال ابن سيده: «الفراءُ: شَكَا شَكاوَةً وشِكايةً، السيرافيُّ: إنما قُلبتِ الواوُ في: الشِّكايةِ ياءً؛ لأنّ أكثرَ مصادرِ فِعالةٍ من المعتلِّ إنما هو من قسم الياءِ نحو: الجِرايةِ، والوِلايةِ، والوِصايةِ فحُملتِ الشِّكايةُ عليه لقلةِ ذلك في الواوِ»[1].

ويشيرُ النقلُ السابقُ عن السيرافي إلى أنَّ كونَ لامِ الناقصِ ياءً أصلٌ يُحملُ عليه قرارُ الحكم على لامِهِ، وهذا ما أخذَ به ابنُ جني في حكمِهِ على لامِ (الشَّرَى) بأنها ياءٌ. قال في قول الشاعر[2]:

تَثِنـيْ لَنـا جِيـدَ مَكحـولٍ مَـدامِعُها ... لَهَـا بِـنَعْمانَ أَو فَـيضِ الشَّـرَى وَلَـدُ

: «قال[3]: الشَّرَى ما كان حولَ الحَرَم، ينبغي أن تكونَ لامُ الشَّرَى ياءً لأنها مجهولةٌ، فالياءُ أغلبُ من الواوِ على اللامِ»[4].

غلبةُ الياءِ على الواو في موضعِ اللام قد تنعكِسُ، أي يقدَّمُ تقدير الواوِ على تقديرِ الياءِ، هذا ما ذهب إليه أبو علي في لامِ (أُثْفِيَّةٍ)، إذ رأى أنَّ لامها واوٌ، مستدلاً بكثرةِ حذفِها فاءً من نحو: يَعِدُ. قال: «وأُثفِيَّةٌ فُعْلِيَّةٌ... وحَمْلُها على أنها أُفعولةٌ والهمزةُ زائدةٌ كأنه أَقوى؛ لأنَّ هذه الكلمةَ أكثر تصرُّفاً، ولا يمتنعُ الوجهُ الآخرُ، ويجوزُ في أُثْفِيَّةٍ – في مَن جعلَها أُفْعُولةً – أن تكونَ اللامُ ياءً إذا أَخذَهُ[5] من: يَثْفِيهِ، ويجوزُ أن تكونَ واواً، وكونُهُ من الواوِ أكثرُ؛ لأن: يَثِفُهُ لا يكونُ إلا من الواوِ»[6].

---

(١) المخصص ٢٩٨/١٢، الشكاية: يقال: شكوت فلاناً أشكوه شكايةً وشكاةً إذا أخبرت عنه بسوءِ فعله (إصلاح المنطق ٢٣٨)، الجراية: يقالُ: جري بين الجراية، وهو الوكيلُ (الغريب المصنف ٤٤٨/٢).

(٢) هو مليح بن الحكم، شرح أشعارِ الهذليين ١٠١٦، الفَيض ما يفيض من الماء.

(٣) أي السكري.

(٤) التمام ٢٣٧ وينظر شرح أشعار الهذليين ١٠١٦.

(٥) أي من يجعلها أُفعولةً.

(٦) الإغفال ١١٠/١، الأُثفيةُ واحدة الأثافي، وهي الحجارةُ التي ترقع عليها القدر (سفر السعادة ٣٠).

وتأوَّل ابنُ جني قولَ أستاذِهِ بأنه أرادَ تشبيهَ (يَثِفُه) بـ(يَعِدهُ) في حذفِ الواوِ بعدَ تقدير القلبِ المكاني، لأنَّ المحذوفَ من (يَعِدُ) واوٌ لا غيرُ، ثم أَجاز ابن جني كونَ: ثَفَوْتُ، ووَثَفْتُ لغتينِ، وبهذا الوجهِ أثبتَ كونَ لامِ أُثفيَّةٍ ياءً مستدلاً بجمعِها على: أَثافٍ. قال: «يريدُ أنه بمنزلةِ: يَعِدُهُ، إلا أنَّ اللامَ قُدِّمتْ إلى موضعِ الفاءِ، كأنه كان: ثَفَوتُ، ثم صار: وَثَفتُ، ويجوز أن يكونا أَصلَينِ، فلهذا ما كان الوجهُ أن تكون: أُثفيَّةً، في قولِ مَنْ جعلَها أُفعولةً من الواو، وحدَّثنا أبو علي أنّ أبا الحسن ذكر أنه لم يَسمَع جَمعَ: أُثفيَّةٍ إلا مُخَفَّفاً: أَثافٍ يا فتى، فهذا أُلزِمَ حذفَ الياءِ من أَفاعيلَ، أو الياءِ الأُولى من: فَعاليَّ»[1].

ويدلُّ كلامُ ابنِ سيده على أنّ أبا علي يرى وجهَ كون لامِ (أُثفيةٍ) ياءً قليلاً قلةَ: يَئِسَ، وعَدَّ استدلالَ أبي علي على اللامِ بالفاءِ من أقوى مَسالِكِه في التصريفِ، قال مازجاً كلامَهُ بكلامِ أبي علي: «يقال: جاءَ يثفوهُ ويَثْفِيهِ، أي يتبعُهُ، وأن يكونَ من الواوِ أَولى لقولهم: جاء يَثِفُهُ في هذا المعنَى، لأن الياءَ لا تُحذَفُ في مثلِ هذا، ولا تَلْتفِتْ إلى: يَئِسَ لقلَّتِهِ وشذوذِهِ، وهذا من أقوى ما كان أبو علي يرومُ به حقيقةَ التصريفِ، أعني أن يعتبرَ بالفاءِ اللامَ»[2].

٢ – حمل الفرعِ على الأصل في الإعلالِ بالحذف:

نبدأ الكلامَ هنا بذكرِ أَصلٍ في الإعلالِ بالحذفِ نصَّ عليه أبو علي بقوله: «ما كان تغيُّرُهُ واعتلالُه أكثرَ كان في الحذفِ أَدخلَ، ومن اللزومِ أَبعدَ»[3] وقولُه ينطبقُ على حروفِ العلةِ والهمزة لكثرةِ اعتلالِهما.

١ – حملُ الفرعِ على الأصلِ في حذفِ فاءِ المثالِ من المعتلّ وما جاراها من الهمزةِ:

يطرأُ على فاءِ المثالِ من المعتلِّ إذا كانت واواً أو ياءً الحذفُ، الأصلُ في ذلك للفعل، والمازنيُّ يرى أنّ كلَّ ماضٍ على زنةِ فَعَلَ من المثالِ الذي فاؤُهُ واوٌ يلزمُ حذفُها من المضارعِ

---

(١) المنصف ٢/١٨٥-١٨٦، يقال: ثَفيت القدر، وضعتها على الأثافي (الغريب المصنف ١/٢٢٩).
(٢) المخصص ٤/١٤٢.
(٣) المسائل البغداديات ٤٨٣.

المبدوءِ بياءٍ؛ لأنَّ الواوَ تصيرُ بين ياءٍ وكسرةٍ، ويسري ذلك إلى باقي أمثلةِ المضارع، وإلى مصدرِهِ، لكن تُطرحُ حركةُ فاءِ المصدرِ على العينِ. قال: «اعلمْ أنَّ كلَّ ما كانَ موضعُ الفاءِ منه واواً، وكان فِعْلاً، وكان على فَعَلَ فإنه يلزمُ يَفعِلُ، ويُحذفُ في الأَفعالِ المضارعةِ منه الواوُ التي هي فاءٌ، ويكونُ المصدرُ على فِعْلةٍ محذوفَ الفاءِ، وتُلقَى حركةُ الفاءِ على العينِ، فتصيرُ العينُ مكسورةً، وذلك قولُكَ: وَعَدَ، ووَزَنَ، ووثَبَ، تقول في يفعِلُ منه: يَعِدُ، ويَزِنُ، ويَثِبُ، وعِدَةٌ، وزِنةٌ، ولكنهم اتَّقَوا وقوعَ الواوِ بين ياءٍ وكسرةٍ، فحذفوها استخفافاً، وجعلوا سائِرَ المضارعِ تابعاً لـ(يَفعِلُ) فحذفوه لئلَّا يختلِفَ المضارعُ في البناءِ، وجعلوا المصدرَ معتلًّا... لأنَّ المصدرَ قد [جرى][1] مَجرى الفعلِ»[2].

وأَوضحَ ابن جني مقصدَ المازني من قولِهِ (جَعلُوا سائرَ المضارعِ تابعاً)، وهو حملُ ما خلا من علةِ القلبِ على ما فيه العلةُ، حتى لا يكون لفظٌ على صورةٍ وآخرُ على صورةٍ مغايرةٍ، وهو ما سماه ابنُ جني مماثلةً أو تجنيساً، ورأى أنهما غرضانِ يستوي فيهما (يَعِدُ) وأخواتُه، و(أُكرِمُ) وأخواتُه. قال: «وقولُه: وجَعلُوا سائر المضارعِ... يقولُ: حذفُوهُ في قولِهم: أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ، وإن لم تكن هناكَ ياءٌ، لأنهم لو قالوا: أَنا أَوْعِدُ، وهو يَعِدُ لاختلفَ المضارعُ، فكان يكون مرةً بواوٍ، وأُخرى بغير واوٍ، فحُمل ما لا علةَ فيه على ما فيه علةٌ... ومثلُ: يَعِدُ قولُهم: أَنا أُكرِمُ، فحذفُوا الهمزةَ التي كانت في: أَكْرَمَ لئلَّا يلتقيَ همزتانِ، لأنه كان يلزَمُ: أنا أُؤَكرِمُ، فحذفُوا الثانيةَ [كراهةَ اجتماعِ][3] همزتينِ، ثم قالوا: نُكرِمُ، وتُكرِمُ، ويُكرِمُ، فحذفوا الهمزةَ، وإن كانوا لو جاؤوا بها لَـمَا [اجْتَمَعَ][4] همزتانِ، ولكنهم أَرادوا المماثلةَ... محافظةً على التجنيسِ في كلامِهِم»[5].

---

(١) في المطبوع: جوى.

(٢) المنصف ١/١٨٤.

(٣) في المطبوع: كرهةَ إجتماع.

(٤) في المطبوع: جتمع.

(٥) المنصف ١/١٩١-١٩٢.

مما تقدَّم يُتبيّنُ أنّ (يَعِدُ) و(أُكرِمُ) أَصلانِ انحطَّ عنهما ما شُبِّه بهما عملاً بقاعدةٍ نصَّ عليها ابنُ الشجري بقوله: «فالمشبَّهُ فرعٌ على ما شُبِّهَ به»[1].

ولدى الكوفيين علةٌ أُخرى للحذفِ من (يَعِدُ) وأخواتِهِ، وهي أنَّ حذفَ الواوِ دليلٌ على تعدِّي الفعلِ، واحتملَ رأيُهم عند ابنِ سيده أن يكونَ تنزيلاً للتعدي منزلةَ العِوضِ من الحذفِ، لأنهم يحتجُّونَ بسلامةِ يَوجَلُ ويوحَلُ من الحذف، وقولُهم مردودٌ عنده، لِسماعِ أفعالٍ حُذفت فاءاتُها وهي غيرُ متعديةٍ. قال: «وعندَ الكوفيينَ إنما تسقطُ الواوُ فرقاً بين المتعدِّي من هذا البابِ، وبينَ ما لا يتعدَّى، وكأنّ التَّعديَ عندهم عِوضٌ من سقوطِ الواوِ، قالوا: لأنه قد جاءَ فيما لا يتعدَّى: يَوْجَلُ ويَوْحَلُ وما أشبهَ ذلك، وليس الأمرُ على ما قالُوا، لأنه قد جاء أفعالٌ كثيرةٌ مما لا يتعدَّى قد سقطت منها الواوُ كقولكَ: وَكَفُ البيتُ يَكِفُ، ووَنَمَ الذُّبابُ يَنِمُ إذا ذَرَقَ، ووَخَدَ الجَمَلُ يَخِدُ... وأما يَوْحَلُ ويَوجَلُ فإنما هو على يَفْعَلُ؛ لأنَّ الماضي منه فَعِلَ كما تقولُ: عَلِمَ يَعلَم، وحَذِرَ يحذَرُ»[2].

ويجري مَجرى (يَعِدُ): الأمرُ (عِدْ)، ووجهُهُ عند المرزوقي أنَّ الأمرَ بمعنى المضارعِ من حيثُ الدلالةُ على المستقبلِ، وبأنَّ أصلَه (اِوْعِد) فوقعتِ الواوُ بين كسرتينِ تضاهيانِ الياءَ والكسرةَ في (يَوْعِدُ). قال: «تقولُ في الأمرِ: عِدْ، والأصل [اِوْعِدْ][3]؛ لأنّ الأمرَ يُبنَى على المستقبلِ؛ لأنه بناءٌ لِما لم يقع كما أنَّ المستقبلَ بناءٌ لِما لم يقع، لكنَّ الواو لما وَقَعتْ بين كسرتينِ صارت في حكمها لما وقعَتْ بين ياءٍ وكسرةٍ فحذفُوها تخفيفاً، فصار: [اِعِدْ][4]، ثم استُغنِيَ عن الهمزة المجتلَبةِ لتحركِ ما بعدها فصار: عِدْ»[5].

---

(١) أمالي ابن الشجري ١/٣٠٧.

(٢) المخصص ١٤/١٢٤-١٢٥، الوكْف: العيب (إصلاح المنطق ٦٣)، الوخد: أن يرمي الجَملُ بقوائمه كمشي النعام (الغريب المصنف ٢/١١٨).

(٣) في المطبوع: أوعد، والصواب: اوعد على مثال: اضرب.

(٤) في المطبوع: أعد، والصواب: اعد.

(٥) أمالي المرزوقي ٤٠.

و(يَرِمُ) ونحوُهُ مما تُحذَفُ فاؤُهُ حملاً له على باب (يَعِدُ)، وقياسُهُ عند سيبويه يَفعَلُ بفتحِ العينِ، لكنَّهُ شذَّ عن قياسِه وكُسِرت عينُهُ في يفعَلُ، أي دخلَ في باب: وَعَدَ يَعِدُ، لأنَّ مثلَ ذلك حاصِلٌ في الصحيحِ، وهو في المعتلّ أَولى. قال: «وقالوا: وَرِمَ يَرِمُ، ووَرِعَ يَرِعُ وَرَعاً ووَرَماً، ويَوْرَعُ لغةٌ... أصلُ هذا يفعَلُ، فلما كانتِ الواوُ في يَفعَلُ لازمةً، وتستثقَلُ صَرفُوه من بابِ فَعِلَ يَفْعَلُ إلى بابٍ يلزمَهُ الحذفُ، فشَرِكَتْ هذه الحروفُ وَعَدَ كما شَرِكَتْ: حَسِبَ يحسِبُ وأخواتُها: ضربَ يضرِبُ، وجَلَس يجلِسُ، فلما كان هذا في غيرِ المعتلِّ كان في المعتلِّ أَقوى»[1].

تعقيبُ سيبويه على أنّ كسرَ عينِ نحوِ: يَرِمُ قويٌّ في المعتلِّ يعني أنه قياسٌ برأسِهِ، شاهدُ هذا أنّ ابنَ عصفور حكمَ على فتحِ العين في: يَسَعُ ونحوه بالعُروضِ؛ لأنَّ هذه الفتحةَ عارضةٌ لحرفِ الحلقِ، ولأنَّ الواوَ حُذِفتْ. قال: «فإن قيلَ... قياسُ مضارعِ فَعِلَ: يَفعَلُ، فما الذي دعا إلى جَعْلِ: يَسَعُ، ويَطَأُ شاذَّينِ؟ فالجوابُ أَنَّ الذي حملَ على ذلك إنما هو حذفُ الواوِ، إذ لو كانا يفعَلُ لكانا: يَوْطَأُ، ويَوْسَعُ، فدلَّ حذفُ الواوِ على أنهما في الأصلِ: يَوطِئُ ويَوسِعُ، فحُذِفتِ الواوُ لوقوعِها بين ياءٍ وكسرةٍ، ثم فتحتِ العينُ؛ لأجل حرفِ الحلق، ولم يُعتدَّ بالفتح لأنه عارضٌ»[2].

وذهب أبو علي أيضاً إلى أنه لو كانتْ فتحةُ العين في (يَسَع) ونحوِهِ أصليةً لصار كـ(يَوجَلُ). قال: «ولو كان فَعِلَ [يَفعَلُ][3] لصحَّتِ الفاءُ كما صحّت في يَوْجَلُ فقلت: يَوْسَعُ»[4].

(١) الكتاب ٥٤/٤، ينظر الصفحة ٧٢. والورع: الخفة، يقال: ورع يرع إذا خف، والورع: الكف عن المآثم (سفر السعادة ١٠٣٢-١٠٣٣).

(٢) الممتع ٤٣٤-٤٣٥.

(٣) في المطبوع: يفعل، والصواب: يفعَل؛ لأن (يفعل) لازم لـ (فَعِلَ)، ينظر المقتضب ٩٨/١.

(٤) التعليقة ١٦٩/٤.

والفعل (وَجَدَ) مما جاءَ فيه ضمُّ العين خلافاً لقياسِ (وَعَدَ يَعِدُ)، وهو ضمٌّ يراه ابن جني عارضاً، لأن الواوَ حُذِفتْ كما حُذِفَتْ من (يَقعُ)، أي قياسُ حذفِ الفاءِ مُستمرٌّ ولا عبرةَ بضمِّ العينِ وفتحِها. قال: «فأما قولُ الشاعر[1]:

لـو شـئتِ قـد نَقَـعَ الفـؤادُ بشــربةٍ تَــدعُ الحــوائِمَ لا يَجُــدنَ غَلــيلا

فشاذٌّ، والضمةُ عارضةٌ، ولذلكَ حُذفتِ الفاءُ كما حُذِفت في: يَقَعُ، ويَزَغُ وإن كانتِ الفتحةُ هناكَ؛ لأنّ الكسرَ هو الأَصلُ، وإنما الفتحُ عارض»[2].

قياسُ حذفِ الواو من نحو (يَعِدُ) قد ينقطعُ إذا طرأ مانعٌ من نحو تحريكِ الواوِ في (أَوَدُّ)؛ لأن الحركةَ حصَّنتْها[3]، ويرى ابنُ المؤدب أنها لم تحذفْ لئلَّا يتوالى إعلالانِ وهما الإدغامُ، وحذفُ الواو. قال: «فإن قيلَ: لم أُثبتتِ الواو في يَوَدُّ، والفعل واقعٌ[4]، تقول: يودُّكَ؟ فقل: لأنَّ الإدغامَ عِلةٌ، وسقوطَ الواوِ من يَعِدُ عِلةٌ، وكرهُوا أن [يجمعُوا][5] على: يَودُّ سقوطَ الواو مع علة الإدغامِ»[6].

التوجيهُ الذي ساقَهُ ابن المؤدبِ يتطابقُ مع تعليلِ ابنِ الشجري بقاءَ الواو في نحو (يُوْعِدُ ويُوقِنُ) مع أنها ساكنةٌ، فرأى أنها لو حُذِفَتْ لتوالَى إعلالا حذفِ الهمزةِ والواوِ. قال: «فالأصلُ: يُؤَوْعِدُ، ويُؤَيْقِنُ فحذفُوا الهمزةَ استثقالاً لاجتماعِها مع همزةِ المتكلم، فلما كرهُوا أن يقولُوا: أُؤَوْقِنُ حذفُوها، ثم حملُوا على أُوقِنُ: يُوقِنُ، وتُوقِنُ، ونُوقِنُ، ليستمرَّ البابُ على

---

(١) هو جرير، والبيت في ديوانه ١٠٧، ويجد لغةٌ عامريةٌ، الصحاح (وجد) والحائم طالب الحاجة.

(٢) المنصف ١٨٧/١ وينظر الصفحة ٧٥، يزغُ: الإيزاغُ تقطيع الناقة بولَها (إصلاح المنطق ٤٠٧).

(٣) ينظر الصفحة ٧٢.

(٤) أي متعد، لأن قيد حذف الواوِ من (يعد) عند الكوفيين تعدي الفعلِ، والدليلُ تمثيلُه بـ(يودك)، إذ الكاف في موضع نصبٍ.

(٥) في المطبوع: يجتمعوا، ولعل الأولى حذف التاء؛ لأنه تعدى إلى مفعولٍ به.

(٦) دقائق التصريف ٢٢٥.

طريقةٍ واحدةٍ، ولـمَّا حذفُوا الهمزةَ من هذا الضربِ حافظُوا على الواوِ فلم يحذِفُوها؛ لئلَّا يُوالوا بين إعلالينِ حذفِ الهمزةِ وحذفِ الواو»[1].

أما المثالُ اليائيُّ فليس حذفُ الفاءِ من مضارعِهِ قياساً لازماً كما في (يَعِدُ)، بل القياسُ عند الجاربردي أن يقال – مثلاً – (يَيْسِرُ)؛ لأن الياءَ الساكنةَ من جنسِ الكسرةِ، ثم ذهبَ إلى أنه يجوزُ أن يقالَ (يَئِسُ) لثقلِ الهمزة، و(ياءَسُ) – وهو شاذٌّ[2] – حملاً على لغةِ مَن قالَ: يا تَعِدُ. قال: «ولا تُحذفُ الياءُ من نحو: يَيْسِرُ، لأنها من جنسِ الكسرةِ، والميسِرُ قِمارُ العربِ بالأَزْلامِ، ولا من نحوِ: يَيئِسُ أيضاً لذلك، وقد جاء هـٰهنا حذفُ الياءِ لاستثقالِ الياءَينِ مع الهمزةِ، وجاء إبقاؤُها، وقلبُها ألفاً، كأنهم توسَّطوا فلم يحذفُوا كما في: يَئِسُ، ولم يُبقوا كما في: يَيْئِسُ بل قلَبوها ألفاً نحو: يائِسُ كما قالوا: يا تَعِدُ فهو مُوتَعِدٌ»[3].

وقريبٌ من حذفِ فاءِ (يئِسُ) في الشذوذِ حذفُ الهمزةِ من (خُذْ) و(كُلْ) و(مُرْ)، وحَسَّن ذلك عند ابنِ الحاجبِ كثرةُ الاستعمالِ، ورأى أنّ (أَمَرَ) جاء فيه (أُؤْمُر) و(مُرْ)؛ لأنَّ الفِعلَينِ الآخَرينِ أكثرُ استعمالاً منه. قال: «قال[4]: (وقد حذفُوا الهمزةَ في: كُلْ، ومُرْ، وخُذْ) إلى آخرِه، وهذا أيضاً بابٌ من الحذفِ على غيرِ قياسٍ، وقياسُهُ أن تُقلَب حرفَ لينٍ واجباً إذا ابتُدِئَ بها... وقد جاء في صيغةِ الأمرِ من: أَمَرَ يأمُرُ الوجهانِ الأصلُ والفرعُ، فلكَ أن تقولَ: أُؤْمُرْ، ولك أن تقولَ: مُرْ؛ لأنه لم يكثُر كثرةَ: خُذْ، وكُلْ»[5].

---

(١) أمالي ابن الشجري ١٥٥/٢.

(٢) ينظر الصفحة ٧٢.

(٣) شرح الشافية للجاربردي ٤٢٣، قال المبرد عن (ياءَس): «رديءٌ جداً» (المقتضب ٩٢/١) ونقلَ الجوهري عن المبرد لُغتي: ياءَس ويائس، الصحاح (يئس)، وحكى الأزهري بالإسناد إلى الكسائي أن بعض العربِ يبقون القلب المكاني في ماضي (يئس) ومضارعه، ويقولون: أَيِس يايس (ذيب اللغة ١٤٣/١٣).

(٤) أي الزمخشري.

(٥) الإيضاح ٣٤٤/٢ وينظر المفصل ٤١٨.

فالذي يظهر مما تقدمَ أنَّ فاءَ المعتلِّ يعرِض لها الحذفُ لزوماً، وكذلك الهمزة المزيدة للبناءِ في أَكرمَ ونحوه، والنحاةُ اتخذوا ما لزم فيه الحذفُ أصلاً ردُّوا إليه ما جاز فيه الحذفُ؛ لأنَّ منزلةَ الجائزِ تلي منزلةَ اللازمِ أو الواجبِ.

٢ – حمل الفرعِ على الأصلِ في حذف العينِ من الأجوفِ:

يتراءى من كلامِ النحاة على حذفِ العينِ من المعتلِّ أنهم ماضُونَ على طريقتِهم في تمييزِ حذفٍ من آخرَ بما يسمُّونَهُ أصلاً، وما يسمُّونَهُ فرعاً، فالرضي ذهبَ إلى أنَّ ابنَ الحاجب يبتدئُ كلامَه على أمثلةِ التصريف بذكر الفعل الماضي للإشارةِ حكماً إلى أنَّ ما يليه من الأمثلةِ المتصلةِ به فروعٌ له، ونَصَّ الرضيُّ على ذلك في كلامِهِ على أنواع المعتلِّ. قال: «وإنما سمَّى[1] بصيغة الماضي؛ لأنَّ المضارعَ فرعٌ عليه في اللفظِ، إذ هو ماضٍ زِيدَ عليهِ حرفُ المضارعةِ، وغُيِّرَ حركاتُه، فالماضي أصلُ أمثلةِ الأفعالِ في اللفظِ، قولُهُ (وبالعينِ أجوفَ)، أي المعتلُّ بالعينِ أجوفُ... لأنه يذهَبُ عينُه كثيراً نحو: قُلتُ، وبِعتُ، ولم يَقُلْ، ولم يَبِعْ، وقُلْ، وبِعْ»[2].

الملاحَظُ أنَّ الفاءَ في قُلتُ وبِعتُ وفروعِهما مضمومةٌ ومكسورةٌ، والكسرةُ دليلٌ على حذفِ الياءِ، والضمةُ دليلٌ على حذفِ الواو[3]، ولتغييرِ حركة الفاءِ غرضٌ آخرُ عند ابن جني هو فصلُ الفعلِ المتصرّفِ عن الجامدِ، واستدلَّ على ذلك بلزومِ الفتحةِ فاءَ (لَسْتُ) مع أنّ المحذوفَ ياءٌ. قال: «أرادُوا أن يغيِّروا حركةَ الفاءِ عما كانت عليه ليكون ذلكَ دلالةً على حذفِ العينِ، وأَمارةً للتصرُّفِ، ألا ترى أنّ لَيْسَ لـمّا لم يريدوا فيها التصرُّفَ لم يغيّروا حركةَ الفاءِ، وذلك قولهم: لَسْتُ»[4].

(١) أي ابن الحاجب.
(٢) شرح الشافية للرضي ٣٤/١ وينظر الصفحة ١٣٦.
(٣) ينظر الصفحة ١٠٧.
(٤) المصنف ٢٣٤/١.

وقد تُضمُّ فاء الفعلِ المتصرفِ لا للدلالةِ على حذفِ الواوِ بل للبناءِ للمفعولِ، وهو فرعُ المبني للفاعلِ عند الرضي الذي يقول: «وأما فُعِلٌ فلمَّا كان ثقلُهُ أَهونَ قليلاً جاءَ في الفِعْلِ المبني للمفعولِ، وجُوِّزَ ذلك لعُروضِهِ، لكونه فرعَ المبني للفاعلِ»[١].

قولُ الرضي يدلُّنا على أن ضروبَ الإعلالِ في المبني للمفعولِ محمولةٌ على المبني للفاعلِ، ومنها حذفُ العين، وضَمُّ الفاءِ إن كانت العينُ المحذوفةُ واواً، وكسرُها إن كانت العينُ المحذوفةُ ياءً، واشترط الرضيُّ وجودَ قرينةٍ تدلُّ على ذلك، وإلَّا فلا بدَّ من كسرِ الفاءِ أو إشمامِها في الواوي، وضمِّها أو إشمامِها في اليائي، وهذا بعكس المبني للفاعلِ، وعلَّلَ ذلكَ بدفعِ التباسِ المبني للفاعلِ بالمبني للمفعولِ. قال: «فإذا سقطتِ العينُ في المبني للمفعولِ باتصالِ الضميرِ المرفوعِ، فإنْ قامَتْ قرينةٌ جاز لك إخلاصُ الضمِّ في الواوي؛ وإخلاصُ الكسرِ في اليائيِّ نحو: عُدتَ يا مَريضُ، وبِعْتَ يا عَبدُ، وإن لم تقمْ نحو: بُعتُ، وعِدتُ، فالأَولى أنه لا بدَّ لك في الواوي من إخلاصِ الكسرِ أو الإشمامِ، وفي اليائيِّ من إخلاصِ الضمِّ أو الإشمامِ، لئلا يلتبسَ بالمبني للفاعلِ»[٢].

والقرينةُ التي أشارَ إليها الرضيُّ هي النداءُ في: عُدتَ يا مَريضُ، وبِعتَ يا عَبدُ، والمعنى عند نقره كار أنّ المخاطبَ واقعٌ عليه الفعلُ لا أنه فاعِلٌ. قال: «(نحوُ بِعتَ يا عبدُ) فإنَّ قولَه[٣]: (يا عَبدُ) يدل ظاهراً على أنّ المخاطب مَبيعٌ لا بائعٌ، (وقُلتَ يا قَولُ) فإن قولَه (يا قَولُ) يدل على أنه مقولٌ لا قائلٌ»[٤].

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣٦/١.

(٢) شرح الكافية للرضي ق٩٦٢/٢-٩٦٣، والنقطةُ على الباءِ والعينِ في: بُعتُ، وعِدتُ علامةُ الإشمام (ينظر شرح المفصل ٦٨/٩).

(٣) أي ابن الحاجب.

(٤) مجموع الشافية ٢١٠/٢.

وذهبَ المازني إلى أنّ بعضَ العربِ يُبقونَ الكسرةَ على كلِّ حالٍ؛ لأنَّهم لا يأبهونَ باللبسِ. قال: «ومنهم مَن يَدَعُ الكسرةَ ولا يبالي الالتباسَ»(١).

معنَى قوله عندِ ابن جني أنَّ أهلَ هذه اللغةِ حافظُوا على الأصلِ في المبني للمفعولِ، وهو كسرُ الفاءِ، لأنَّهم يعتمدُون على القرائنِ. قال: «وذلك أنهم أخذُوا بأصلِ هذا البابِ؛ لأنّ أصلَه، وأكثرَ ما جاءت به العربُ إخلاصُ الكسرةِ... ولم يعبؤُوا بالالتباسِ؛ لأنهم قد يصلونَ إلى إبانةِ أَغراضِهِمْ بما يُصحبونه الكلامَ ممّا يتقدَّمُ قبلَه، أو يتأَخَّرُ بعدَه، وبما تدلُّ عليه الحالُ»(٢).

ومن ضروب حذفِ العين من الأجوفِ أن يقالَ (سَيْديٌّ) تخفيفاً لـ(سَيِّدِيٍّ) (٣) ويرى سيبويه أنها تُحذَفُ من (سيِّدٍ) و(كيَّنونةٍ) أيضاً، وحذفُها من (كيَّنونةٍ) لازمٌ عنده؛ لكثرةِ الحروفِ. قال: «وأما قولُهم: مَيْتٌ، وهَيْنٌ، ولَيْنٌ فإنهم يحذفونَ العينَ كما يحذفون الهمزةَ من هائرٍ؛ لاستثقالِهِمُ الياءاتِ، كذلك حذفُوها في: كَيْنونةٍ، وقَيْدودَةٍ، وصَيْرورةٍ، لـمَّا كانوا يحذفونَها في العددِ الأقلِّ، أَلزمُوهُنَّ الحذفَ إذا كثُر عَددُهُنَّ، وبلغنَ الغايةَ في العددِ إلا حرفاً واحداً»(٤).

ورأى أبو علي أن مرادَ سيبويه بالغايةِ أقصَى ما يكونُ عليه الاسمُ وهو سبعةُ أحرفٍ في (اشهِيْبابٍ). قال: «يعني بالغاية نحوَ (اشهِيْبابٍ) فإنه على غايةِ ما يكونُ عليه الاسمُ ذو الزوائدِ والأصلِ كثرةً، و(كيَّنونةٌ) أقلُّ منه بحرفٍ واحدٍ»(٥).

قولا سيبويه وأبي علي يدلَّان على أنَّ حذفَ عينِ (كيَّنونةٍ) أصلٌ؛ لأنه لازمٌ، وأنَّ حذفَ عينِ (سيِّدٍ) فرعٌ؛ لأنه جائزٌ، ويبدو من قولِ ابنِ المؤدب أنَّ حذفَ العينِ في نحو: (سيِّدٍ)

---

(١) المنصف ٢٥٥/١.
(٢) المنصف ٢٥٥/١.
(٣) ينظر الصفحة ٨٣.
(٤) الكتاب ٣٦٦/٤.
(٥) التعليقة ٥٦/٥-٥٧، ولا يعتد بالتاءِ في (كينونة) ونحوِه، لأن تاءَ التأنيث في تقدير المنفصلة، ينظر الخصائص ٢٢٣/١.

قياسٌ. قال: «واعلمْ أنَّ العربَ تُخفِّفُ الفَيْعِلَ و[الفَعِيْلَ][1] من هذا الجنسِ كلَّهنَّ من ذواتِ الياءِ والواوِ بعد التشديدِ، وذلك أنهم يَحذفونَ الواوَ التي هي عَينُ الفعلِ، ويبقونَ فيه الياءَ الزائدةَ فيقولون: القَيْلُ والمَيْتُ»[2].

قولُ ابنِ المؤدبِ السابقُ مرسَلٌ، وإرسالُهُ يُؤخَذُ منه أنَّ حذفَ عينِ (سيِّدٍ) قياسيٌّ، ولا نجدُ ذلكَ عند ابنِ مالكٍ، لأنه يرى حذفَ عينِ (سيِّدٍ) شاذاً، واعتلَّ له ناظرُ الجيش بأنه يحترزُ بذلك من ادعاءِ حذفٍ أو إبدالٍ شاذَّينِ، أي أنه لا يقولُ: إن (سيّداً) أصلٌ، وإنَّ (سَيْداً) فرعٌ، بل ينصُّ على أنهما أصلان أو لغتانِ، وأنّ حالَهما كحالِ (دَمِثٍ) و(دِمَثْرٍ)، و(مَدَحَ ومَدَهَ). قال ابنُ مالك: «ويُحفَظُ هذا الحذفُ في عينِ فَيعَلانٍ، وفَيعِلٍ، وفَيعِلةٍ، وفاعِلٍ، وربما حُذِفَ ألفُ فاعِلٍ مضاعَفاً، والردُّ إلى أصلينِ أَولى من ادعاءِ شذوذِ حذفٍ أو إبدالٍ»[3] ا.هـ. قال ناظر الجيش في الشرح: «أما قوله: (والردُّ إلى أصلينِ...) فيشيرُ به إلى نحوِ: دَمِثٍ ودِمَثْرٍ، وإلى نحو: مَدَحَ ومَدَهَ، فقال: إنّ الردَّ إلى أصلينِ أَولى منِ ادّعاءِ شذوذِ حذفٍ في الأولِ، ومنِ ادّعاءِ شذوذِ إبدالٍ في الثاني»[4].

نخلصُ من ذلكَ إلى وجهٍ آخرَ من حمل الفرعِ على الأصلِ في حذفِ العينِ من الأجوفِ، وهو إجراءُ اسمِ المفعولِ مَجرى الفعلِ في الإعلالِ بحذفِ العين، وهو موضعُ خلافٍ بين الأخفشِ وسيبويه. قبلَ ذلك نشيرُ إلى ما نصَّ عليه ابنُ جني من أنّ اسمَ المفعولِ حالُه كحالِ اسمِ الفاعلِ من حيثُ الحملُ على الفعلِ في الإعلالِ. قال: «وجبَ إعلالُ مفعولٍ من حيث

---

(1) في المطبوع: الفَعيلُ، ولعل الصواب كسر العين لا الياءِ الزائدة، لأن الفَيعلَ مقلوب عن فَعيلٍ عند الكوفيين. ينظر قول الكوفيين في الإنصاف ٧٩٥ والممتع ٥٠١.

(2) دقائق التصريف ٢٦٤.

(3) التسهيل ٣١٤، مثالُ فَيعلان: ريحانٌ وأصله: ريوحانٌ، ومثالُ فاعلٍ: شاك وهار ومثالُ فاعلٍ المضاعف: رب، وبر، وسر، وقَر والأصلُ: راب، وبار، وسار، وقار (ينظر تمهيد القواعد ٥٢٠٢/١٠-٥٢٠٤).

(4) تمهيد القواعد ٥٢٠٥/١٠، وعنى بالأول: دمثٌ ودمثْر، وبالثاني: مدح ومده. الدمثةُ: الأرض اللينةُ (الغريب المصنف ٤٥١/١).

وجَبَ إعلال فاعِلٍ وكلاهُما من قِبلِ الفعلِ وجَبَ إعلالُهُ، لأنَّهما جاريانِ عليه وهو معتلٌّ، فأرادوا أن يكون العملُ من وجهٍ واحدٍ»[(١)].

أما الخلافُ في المحذوفِ من نحو: مَقُولٍ ومَبِيعٍ فنقلَهُ المبردُ عن سيبويه والأخفشِ، أما سيبويه فيقدِّرُ حذفَ واوِ اسمِ المفعولِ لالتقاءِ الساكنينِ الحادثَينِ بعد طرحِ حركةِ الياءِ في: مبْيُوعٍ على الباءِ، وحركتُها الضمةُ، وهذه الضمةُ تصيرُ كسرةً للياءِ بعدها. وأما الأخفشُ فيقدِّر حذفَ العينِ قال المبردُ: «فأما سيبويه والخليلُ فإنهما يزعمانِ أنَّ المحذوفَ واوُ مفعولٍ؛ لأنها زائدةٌ، والتي قبلَها أَصليةٌ، فكانتِ الزيادة أَولَى بالحذفِ، والدليلُ على هذا عندهما: مَبيعٌ، فلو كانتِ الواوُ ثابتةً والياءُ ذاهبةً لقالوا: مَبوعٌ، وأما الأخفشُ فكان يقولُ: المحذوفةُ عينُ الفعلِ؛ لأنه إذا التقى ساكنانِ حُذِف الأولُ، أو حرِّكَ لالتقاءِ الساكنينِ، فقيلَ للأخفشِ: فإن كان الأولُ المحذوفَ فَقُلْ في مَبِيعٍ: مَبوعٌ؛ لأن الياءَ من: مَبِيعٍ ذهبتْ، والباقيةُ واوُ مفعولٍ، فقال: قد عَلِمنا أنّ الأصلَ كان: مَبْيوعٌ ثم طرحْنا حركةَ الياءِ على الباءِ التي قبلَها كما فَعْلنا في: يَبِيعُ، وكانتِ الياءُ في: مَبيوعٍ مضمومةً، فانضمَّتِ الباءُ وسكنتِ الياءُ، فأَبْدَلْنا من الضمةِ كسرةً لِتثبتَ الياءُ»[(٢)].

قولا الخليلِ والأخفشِ متكافئا العلةِ عندَ ابن جني؛ لأنه إذا قال الخليلُ: يجوزُ إعلالُ ثاني الساكنينِ بالتحريكِ ومثلُه حذفُ ثانيهما قال له الأخفشُ: العينُ حُذِفت من: قُلْ للساكنينِ، وواوُ مفعولٍ حرفُ معنًى، وإذا قال الخليلُ: الميمُ حرفُ معنًى قال له الأخفشُ: الميم تُشبهُ نظيرَتها في: مَسيرٍ، قال ابن جني: «وللخليلِ أن يقولَ: إنّ الساكنينِ إذا التقيا في كلمةٍ واحدةٍ حُرِّكَ الآخِرُ منهما فكذلكَ يُحذَف الآخِرُ منهما، ولأبي الحسنِ أن يردَّ هذا ويقولَ: إنهما إذا التقيا في كلمةٍ واحدةٍ حُذِف الأَولُ نحو: خَفْ، وقُلْ، وبعْ، لا سيَّما إذا كان الثاني منهما جاءَ لمعنًى نحوُ التنوينِ في غازٍ ونحوِه... وللخليلِ أن يقولَ: إن الميمَ في أَوَّلِهِ يدلُّ على أنه اسمُ

---

(١) المنصف ١/٢٨٢-٢٨٣.

(٢) المقتضب ١/١٠٠ وينظر الكتاب ٤/٣٤٨.

المفعولِ فتُحذفُ الواوُ؛ لأنها زائدةٌ، ولأبي الحسنِ أن يقولَ: إنَّ مبيعاً يشبهُ مَقيلاً ومَسِيراً وهما مصدرانِ، فلهذه العللِ المتكافئةِ قال أبو عثمانَ: وكلا الوجهينِ حسنٌ جميلٌ»(١).

والحملُ على الظاهرِ مما دفَعَ به ابنُ الشجري قولَ الأخفشِ في حذفِ عينِ مَقُولٍ ومَبيعٍ(٢)، واستدلَّ بِلُغتَي مَشِيبٍ ومَشُوبٍ على أنَّ المحذوفَ الواوُ الزائدةُ من مَقُولٍ ومَبِيعٍ؛ لأنّ واوَ مَشوبٍ لو كانَتْ زائدةً لصحَّت، إذ قياسُ قلبِها ياءً أَن تجتمعَ مع الياءِ كما في: مَرميٍّ. قال: «فلو كانتِ الواوُ من مَقُولٍ هي واوَ مفعولٍ لم تُقلبْ ياءً في: مَشِيبٍ ومَنِيلٍ؛ لأنَّ واوَ مفعولٍ لا تُقلَبُ ياءً إلا أَنْ تُدغَمَ في الياءِ في نحو: مَرميٍّ ومَخشِيٍّ، فلما قالُوا في مَشوبٍ: مَشِيبٌ دَلَّ على أنَّ واوَ مَشوبٍ عينٌ قُلِبت ياءً»(٣).

وشذَّ عن اطرادِ الحذفِ في مَقُول ومَبيعِ إتمامُ نحو (مَغْيومٍ)، ونَصَّ ابنُ المؤدب على أن الخليلَ وسيبويه رَوَيا هذه اللغةَ، وأنَّ وَجهها عندَ الكسائي خَلعُ معنى الفعليةِ عن اسمِ المفعول؛ واستعمالُه استعمالَ الأسماءِ. قال: «وقالَ الآخر، وهو علقمةُ بن عبدةَ(٤):

.... يــومُ رَذَاذٍ عليــه الــدَّجْنُ مَغْيــومُ

روى هذه اللغةَ عن العرب الخليلُ وسيبويه رحمهما اللهُ، وقال الكسائيُّ: إنما جاز التمامُ في هذا؛ لأنهم أخرجوه مُخرجَ الأسماءِ»(٥).

وأصحابُ هذه اللغةِ عند ابنِ مالكٍ وناظرِ الجيش هُمُ التميميُّونَ، وهي مخصوصةٌ بالأجوفِ اليائي، أما الواويُّ فإتمامُه قليلٌ. قال ناظرُ الجيش: «وإلى ذلك أشارَ المصنفُ بقولِهِ

---

(١) المنصف ١/٢٩٠-٢٩١.

(٢) ينظر الصفحة ٦٢.

(٣) أمالي ابن الشجري ١/٣٢٠.

(٤) ديوانه ٥٩، والبيت بتمامه:

حتَّـــى تـــذكَّرَ بَيْضـــاتٍ وهيَّجَـــهُ يـــومُ رَذاذٍ عليـــهِ الـــرِّيحُ مَغيـــومُ

يصف ظَليماً، أراد: يظل في الحنظل حتى تذكر بيضات فأسرع إليها، الرذاذُ: القَطْر الصغار، عليه الريح: أي اشتملت على اليومِ الريح في شدة، والمغيوم: ذو غَيمٍ.

(٥) دقائق التصريف ٢٧٢ وينظر الكتاب ٤/٣٤٨.

– بعد ذكرِ ما عينُهُ ياءٌ – (وتصحيحُها لغةٌ تميميةٌ) وأما تصحيحُ مفعولٍ من ذواتِ الواوِ فقليلٌ، ولا يجوزُ الإتمامُ فيه إلا ما سُمِعَ نحوُ قولِهم: مِسكٌ مَدووفٌ»[1].

وذهبَ ابنُ جني إلى أنّ المبردَ يقولُ بقياسِ نحوِ (مَدْوُوفٍ)، وردَّ عليه بالسماعِ والقياسِ، أما السماعُ فقليلٌ، وأما القياسُ فيمنَعُ توالي الأمثالِ. قال: «وأجاز أبو العباسِ إتمامَ مَفعولٍ من الواوِ في هذا البابِ كلِّهِ، فاستحسنَ من هذا ما يدفعُهُ السماعُ والقياسُ جميعاً، أما السماعُ فلأنه لم يَرِدْ منه إلا ما لا حكمَ له قلةً وشُذوذاً، وأما القياسُ فلاجتماعِ الواوَينِ والضمةِ»[2].

والذي يتبيّنُ مما تقدَّم عن حذفِ عينِ المعتلِّ أن حذفَها يكادُ يكونُ مقصوراً على الأفعال، وما فيه معنَى الفعلِ من الصفاتِ كسَيْدٍ، ومَقُولٍ، ومَبِيعٍ، أو المصادرِ كـ(كَيْنونةٍ)، أما الأسماءُ فحَذْفُ عَيناتِها قليلٌ، ويرى ابن جني أنّ كلَّ ما جاء منه كلمتا (مُذْ و سَهٌ). قال: «بَطَلَ إذن أن تكونَ ظُبَةٌ محذوفةَ الفاء، ولا تكون أيضاً محذوفةَ العينِ؛ لأنّ ذلك لم يأتِ إلا في سَهٍ، ومُذْ، وهما حرفانِ نادرانِ لا يقاسُ عليهما غيرُهما... فثبتَ أنّ اللامَ هي المحذوفةُ[3] دون غيرِها»[4].

٣ – حملُ الفرعِ على الأصلِ في حذفِ اللامِ من الناقصِ:

تدرَّجنا في الكلام على الإعلالِ بالحذفِ، بدأنا بحذفِ الفاءِ، وانتقلنا إلى حذفِ العينِ، ونقف هنا للكلامِ على حذفِ اللامِ من الناقصِ، وحذفُها إما في الأفعالِ، وإما في الأسماءِ والصفاتِ.

وسلفَ أنّ نحو: يَغزوْ، ويَرمِيْ[5] يلزمُ إسكانُ لامِهما في حالِ الرفعِ، وأنّ إلحاقَ واوِ الجماعةِ بهما أَوجَبَ نقلَ حركةِ العينِ إلى الفاءِ، فالتقى ساكنانِ حُذفت لهما اللامُ، فيقالُ:

---

(١) تمهيد القواعد ٥١٧٨/١٠-٥١٧٩ وينظر التسهيل ٣١١.
(٢) المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتلّ العين ٢٣ وينظر المقتضب للمبرد ١٠٣/١.
(٣) أي من ظُبة.
(٤) سر الصناعة ٦٠٤، الظبةُ: حد السيف، القاموس (ظبو)، والسه ويضم مخففةً العجز أو حلْقةُ الدبر، القاموس (سته).
(٥) ينظر الصفحة ٧٦.

يغزُوْنَ، ويَرمُونَ، والعلةُ الموجبةُ لحذفِها التقاءُ الساكنين، وبها علَّل ابنُ الحاجبِ حذفَ اللامِ من الماضي الناقصِ إذا اتصلت به تاءُ التأنيث أو واوُ الجمع. قال: «وكذلك قياسُ كلِّ واوٍ أو ياءٍ وَقعتْ في فعلٍ ماضٍ لحقتْهُ تاءُ التأنيثِ أو واوُ الجمعِ، فإنها تُحذَفُ لالتقاءِ الساكنين»[1].

وتستمرُّ هذه العلةُ في حذفِ لامِ المقصور المنونِ، ويرى ابنُ يعيش أنَّ حذفَها اقتضاهُ كونُ التنوينِ حرفَ معنًى، ودلالةُ الحركةِ قبل الألفِ عليها، وأنَّ الساكنَ الأولَ هو الذي يمنعُ من النطقِ بالساكن الثاني. قال: «فالمنصرفُ[2] ما يدخلُهُ التنوينُ وحدَهُ نحو: عصاً، ورحىً، ثم يلتقي ساكنانِ الألفُ التي هي لامُ الكلمةِ، والتنوينُ بعدَها ساكنٌ، فيحذفُ لالتقاءِ الساكنينِ، وكانتِ الألفُ أَولى بالحذفِ من التنوينِ لوجوهٍ ثلاثةٍ، أَحدُها أنّ التنوينَ دخلَ لمعنًى، ويزولُ بزوالِ ذلك المعنَى، وليستِ الألفُ كذلك؛ لأنها لامُ الكلمةِ، الثاني أنَّ الألفَ إذا حُذِفَتْ بقي قبلَها ما يدلُّ على الألفِ المحذوفةِ، وهي الفتحةُ قبلَها، وليسَ على حذفِ التنوينِ دليلٌ، الثالثُ أنّ الساكنَ الأولَ هو المانعُ من النطقِ بالثاني... فلذلكَ تقولُ: هذا عصاً، ورأيتُ عصاً، ومررتُ بعصاً بالتنوينِ من غيرِ أَلِفٍ»[3].

أما المنقوصُ فهو كالمقصورِ في حذفِ لامِهِ إذا نُوِّنَ، ويرى ابنُ عصفورٍ أن لامَ المنقوصِ يجب حذفُها في الاختيار للساكنينِ، وإذا أَبقاها الشاعِرُ فذلك من تنزيلِ المعتلِّ منزلةَ الصحيحِ. قال: «ومنها إثباتُ حرفِ العلةِ في الموضعِ الذي يجب حذفُهُ فيه في سعةِ الكلام، إجراءً للمعتلِّ مَجرى الصحيحِ، نحوُ قولِ جريرٍ[4]:

فيوماً يجاذبْنَ الهوى غيرَ ماضيٍ ... ويوماً ترى منهنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

---

(١) الإيضاح ٢/٤٦٦.

(٢) أي المنصرف من المقصور.

(٣) شرح المفصل ١/٥٦.

(٤) ديوانه ١٤٠، والرواية في الديوان لا شاهد فيها، وهي:

فيوماً يجارِيْنَ الهوى غيرَ ماصِباً ... ويوماً ترى مِنهنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

مجاراتهن الهوى: قولُهن بألسنتهن، والتغولُ: التلونُ.

ونحوُ قولِ الفرزدق[1]:

فلــو كــان عبــد اللهِ مَــولًى هجوتُــه   ولكـــنّ عبـــدَ الله مَـــولَى مَوَالِيـــا

... كان الوجهُ في جميع ذلك أن يقال: غيرَ ماضٍ، ومَولَى مَوالٍ»[2].

كلمتا (ماضيٍ) و(مَواليا) فيما قاله ابنُ عصفورٍ في موضعِ الجرِّ، وقياسُ نحوِهما من المرفوعِ والمجرورِ عندَ ابنِ يعيشَ تسكينُ اللامِ؛ لأنَّ الضمةَ والكسرةَ ثقيلتانِ على الياءِ المكسورِ ما قبلَها، وتسكينُ اللامِ مؤَداهُ توالي ساكنينِ يلزمُ حذفُ أَحدِهما وهما سكونُ التنوينِ وسكونُ اللامِ، وحذفُ اللامِ أَولى عنده؛ لأنّ المنقوصَ في ذلكَ كالمقصورِ، قال: «فتقول في الرفعِ: هذا قاضٍ يا فتى، وفي الجرِّ: مررتُ بقاضٍ يا فتى، وكان الأصلُ: هذا قاضِيٌ بضمِّ الياءِ وتنوينِها، ومررتُ بقاضيٍ بكسرِ الياءِ وتنوينِها أيضاً، فاستُثقلتِ الضمةُ والكسرةُ على الياءِ المكسورِ ما قبلها، لأنها قد صارت مَدةً كالألفِ لسعةِ مخرجها، وكونِ حركةِ ما قبلَها من جنسِها على ما تقدَّم[3] فحذِفتِ الضمةُ والكسرةُ لما تقدَّم، ولَـمّا حُذِفتْ سَكنتِ الياءُ، وكان التنوينُ بعدَها ساكناً فحذفتْ لالتقاء الساكنينِ على ما ذكرناه في المقصور»[4].

والذي ينبغي بيانُه هنا أنَّ ما تقدَّمَ عن حذفِ لامِ المعتلِّ الناقصِ لا يخلو من تلازمِ غرضَي اللفظِ والمعنى، أما الغرض اللفظي فهو طلبُ الخفةِ بالفرارِ من الساكنين، وأما المعنوي فهو الإبقاءُ على التنوين في الأسماءِ، ويقابلُ التنوينَ أيضاً الحفاظُ على الضميرِ في الأفعالِ التي تُحذَفُ لاماتُها للساكنينِ، وتزادُ عليها نونُ التوكيدِ الثقيلةُ، نجدُ بيانَ ذلكَ عند زكريا الأنصاري الذي قال: «(بخلافِ: اخشَوا واخشَوُنَّ) يا رجالُ، فتنقلِبُ اللامُ فيهما ألفاً إذ أَصلُهما: اخشَيُوا، قُلبتِ الياءُ ألفاً لتحركِها، وانفتاحِ ما قبلها ثم حذفتِ الأَلفُ لالتقاءِ

(١) ليس البيت في ديوان الفرزدق، وهو في كتاب سيبويه ٣١٣/٣، والمقتضب ١٤٣/١ وطبقات النحويين واللغويين ٣٢ والمقاصد النحوية ٣٧٥/٤.

(٢) ضرائر الشعر ٤٢-٤٣.

(٣) أي مع ما تقدم من مد الياءِ.

(٤) شرح المفصل ٥٦/١.

الساكنينِ، فبقي: اخشَوا، لكن لما اتصلَ به في الثاني نونُ التأكيد وجبَ ضمُّ الواوِ للساكنينِ كاخشَوُا القومَ، إذ لا يمكن حذفُها؛ لأنها كلمةٌ برأسِها»(١).

وأكثرُ ما تقدَّمَ عن حذفِ لامِ المعتلِّ الناقصِ مختصٌّ بالوصلِ وما فيه من التنوينِ، أما الوقفُ فلا تنوينَ فيه، لهذا ذهب الخليلُ إلى إثباتِ الياءِ في (يا قاضيْ)، أما يونسُ فيقولُ (يا قاضْ)، وعللَ ابنُ الشجري قولَ الخليلِ باحتماءِ الياء بالنداء كما تحتمي بالألفِ واللام والإضافةِ(٢)، وشذَّ عن هذا ما نصَّ عليه أبو علي من أنَّ الياءاتِ والواواتِ تختصُّ الفواصلُ والقوافي بحذفِها، وإن خَلت من علةِ الحذفِ، لذا استوتِ الأسماءُ والأفعالُ في ذلك، أما الألفُ فتثبتُ. قال: «وجميعُ ما لا يُحذَفُ من هذه الياءاتِ والواواتِ في الكلامِ، وما يُختار فيه ألاّ يحذفَ فإنه يُحذَفُ في الفواصلِ والقوافي، فالفواصلُ كقوله عزَّ وجل: (الكَبِيرُ المُتَعَالْ) [الرعد ١٣/ ٩]... و(الَّلَيلِ إِذَا يَسْرِ) [الفجر ٨٩/ ٤] والقوافي نحو(٣):

.... وبعـضُ القـومِ يَخلـقُ ثـم لا يَفْـرْ

فأما الألفُ في نحو (والَّليلِ إِذَا يَغْشَى، والنَّهارِ إِذَا تَجَلَّى) [الليل ٩٢/ ١-٢] فلا يُحذَفُ كما تُحذَفُ الياءُ والواوُ»(٤).

اختصاصُ الفواصلِ والقوافي بما نصَّ عليه أبو علي آنفاً يناظرُه حذفُ الياءِ وصرفُ الاسمِ في نحو (جَوارٍ)، ووجهُ ذلك عندَ ابن جني ثقلُ الجمعِ الذي هو أقصَى الجموعِ، وكونُ اللامِ ياءً. قال: «ومما يُسأَل عنه من أحوالِ التنوينِ قولُهم: جَوارٍ وغَواشٍ ونحوُ ذلك، لِأَيَّةِ علةٍ لِحِقَهُ التنوينُ وهو غيرُ منصرفٍ لأنه على وزن مَفاعلَ؟ فالجوابُ عن ذلكَ ما ذهبَ

(١) مجموعة الشافية ٢١٢/٢.

(٢) ينظر الصفحة ٩٩.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه ٩٤، وروايةُ الديوان (يفري)، والبيت بتمامه:

ولأَنــتَ تَفــرِيْ مــا خَلقْــتَ وبعـــ ـــضُ القــومِ يخلُــق ثــم لا يَفْــرِي

الخالق: الذي يقدر ويهيئُ للقطع، يقول: فأنت إذا يأت لأمرٍ مضيت له.

(٤) التكملة ٢٢-٢٣، وينظر الكشف عن وجوه القراءات ٣٣١/١ والنشر ١٣٨/٢.

إليه الخليلُ وسيبويه وذلك أنهما ذهبا إلى أنّ هذا لـمَّا كان جمعاً، والجمعُ أثقلُ من الواحدِ، وهو أيضاً الجمعُ الأكبرُ الذي تتناهَى إليه الجموعُ... ووقعَتْ مع ذلك في آخرِه الياءُ، وهي مستثقلةٌ، فلما اجتمعَتْ فيه هذه الأشياءُ خفَّفوهُ بحذفِ يائِهِ»[1].

ربما يستقيمُ أن يقالَ: إنَّ ما ذهبَ إليه ابنُ جني قياسٌ برأسِهِ، لأنَّ وطأةَ الثقلِ في هذا الجمعِ تغني عن تحريكهِ بالفتحةِ في حالِ النصبِ الذي هو أَخفُّ من الرفعِ والجرّ، شاهدُ ذلك قولُ زهيرِ بنِ أبي سُلمى[2]:

ومـن يَعـصِ أطـرافَ الزِّجـاجِ فإِنـه   يُطيـعُ العَـواليْ رُكِّبَـتْ كـلَّ لَهَـذمِ

قال أبو بكرِ بنُ الأنباريِّ: «وموضعُ العَواليْ نَصبٌ بـ(يُطيعُ)، وسكَّنَ الياءَ على لغةِ من يقولُ: رأيتُ الجواريْ بتسكينِ الياءِ، واللغةُ الجيدةُ فتحُها، ويقول أصحابُ هذه اللغة: رأيت قاضٍ وداعٍ، والكلامُ الجيدُ: رأيت قاضِياً وداعِياً»[3].

وسلفتِ الإشارةُ إلى أنّ حذفَ العينِ في الاسمِ مقصورٌ على مُذْ و سَهٍ[4]، ولذلك نظيرٌ في حذفِ اللامِ. قال الرضي: «قال[5]: نحوُ: يَدٍ، ودَمٍ، واسمٍ، وابنٍ، وأَخٍ، وأُختٍ ليس بقياسٍ)، أقولُ: يعني: حذفُ اللام في هذه الأسماءِ ليس لِعلَّةٍ قياسيةٍ، بل لمجرَّدِ التخفيفِ، فلهذا دار الإعرابُ على آخرِ ما بقيَ، وأما أُختٌ فليس بمحذوفِ اللامِ بل التاءُ بدلٌ من لامِهِ»[6].

(١) سر الصناعة ٥١١-٥١٢ وينظر الكتاب ٣٠٨/٣.

(٢) ديوانه ٣١، اللهذم: الماضي، يقول: إنّ الزج ليس يطعن به إنما يطعن بالسنان، فمن أبى الصلح - وهو الزج الذي لا يطعن به - أطاع العوالي، وهي التي يطعن ا.

(٣) شرح القصائد السبع ٢٨١ وينظر الكتاب ١٨٤/٤.

(٤) ينظر الصفحة ١٧٢.

(٥) أي ابن الحاجب.

(٦) شرح الشافية للرضي ١٨٦/٣.

٣ – حملُ الفرعِ على الأصلِ في إعلالِ الأَجوفِ والمهموزِ بالنقلِ:

١ – حملُ الفرعِ على الأصلِ في إعلالِ الأجوفِ بالقلبِ التابعِ للنقلِ:

تكاد مسائلُ الإعلالِ بالنقلِ تنحصرُ في الأجوفِ من أبنيةِ المعتلِّ من نحو (أَقَامَ واستقامَ)؛ اللذينِ يرى ابن جني أنّ قلبَ العينِ ألفاً فيهما جاءَ من حَملِهما على (قَامَ)، أي مِن حملِهما على الثلاثي المجردِ الذي تَتوالَى فيه الأمثالُ، وهي فتحةُ القافِ، والواوُ بعدَها، وحركةُ الواوِ؛ لأنَّ الأَصلَ (قَوَمَ)، ولولا ذلكَ لصحَّتْ واوُ (أَقَامَ واستقامَ)؛ لأن أَصلَهما (أَقْوَمَ واستَقْوَمَ) والواوُ والياءُ بمنزلةِ الصحيحِ عند تسكينِ ما قبلَهما. قال: «ومما راعَوا فيه حكمَ غيرِهِ مما هو أصلٌ له إعلالُهم العينَ في نحوِ: أَقامَ، وأسارَ، واستقامَ، واستسارَ، ألا ترى أنّ الأصلَ في هذا: أَقْوَمَ، وأَسْيَرَ، واسْتَقْوَمَ، واسْتَسْيَر، فنقلُوا فتحةَ الواوِ والياءِ إلى ما قبلَهما، وقلبُوهُما لتحرُّكِهما في الأصلِ، وانفتاحِ ما قبلَهما الآنَ، ولولا أَنهما انقلبتا في: قامَ، وسارَ اللتين أصلُهما: قَوَمَ، وسَيَرَ، لما قُلبتا في: أَقْوَمَ، وأَسْيَرَ، لأنهما في: أَقومَ، وأَسْيَرَ ساكنٌ ما قبلَهما، وإذا سكنَ ما قبلَ الواوِ والياءِ صحَّتا، وجَرَتا مَجرى الصحيحِ، ولكنْ لما أُعلَّتا في: قامَ، وسارَ، لتحرُّكِهما وانفتاحِ ما قبلَهما حُمِلتا في: أَقامَ، وأَسارَ على اعتلالِ الثلاثي في قامَ، وسَارَ»[١].

أما العلةُ الجامعةُ لـ(أَقامَ) و(قَامَ) عند نقره كار فهي إتباعُ الفرعِ الأصلَ في سكونِ العينِ لا طلبُ التخفيفِ. قال: «ليس نَقلُ الفتحةِ إلى الفاءِ لأجلِ الثقلِ... بل إنما [تُنقَلُ][٢] الفتحةُ لإِتباعِ الفرعِ الأصلَ في إِسكانِ العينِ»[٣].

والإتباعُ عند ابن جني معناهُ أن يكون الماضي والمضارعُ على حالٍ واحدةٍ في الإعلالِ، وهي حالٌ لا يختصُّ الأجوفُ المفتوحُ العينِ بها، بل تطرأُ على المضمومِ العينِ والمكسورِها، قال: «لـمّا كان أصلُ الماضي من هذهِ[٤] ونظائرِها إنما هو: قَوَمَ، وبَيَعَ، وخَوِفَ، وهَيِبَ،

(١) سر الصناعة ٧٩٥-٧٩٦.

(٢) في المطبوع: يثقل.

(٣) مجموعة الشافية ١٩٢/٢.

(٤) أي يقُولُ، ويبيع، ويخاف، ويهاب، ويطُولُ.

وطَوُلَ اعتلّتِ العيناتُ لتحرُّكِهنَّ، وانفتاحِ ما قبلهُنَّ... فلما جاءَ المضارعُ أَعلُّوهُ إتباعاً للماضي؛ لئلّا يكون أحدُهما صحيحاً، والآخرُ معتلّاً، فَنقلُوا الضمةَ والكسرةَ من الواوِ والياءِ إلى ما قبلَهما، وأَسكنوهُما، فصارَ: يقُولُ، ويَبِيعُ، ويَطُولُ، فأَما: يخافُ، ويهابُ فأصلُهما: يَخْوَفُ، ويَهْيَبُ، فأَرادوا الإعلالَ فنقلُوا الفتحةَ إلى الخاءِ والهاءِ، فصارا في التقدير: يَخَوْفُ، ويَهَيْبُ، ثم قَلبُوا الواوَ والياءَ أَلِفينِ لتحرُّكِهما في الأصلِ، وانفتاحِ ما قبلَهما الآنَ»(١).

وإعلالُ العينِ بالنقلِ والقلبِ في نحو (أقامَ) أصلٌ يُحمَلُ عليه نحوُ (مَقامٍ ومَباعٍ)، وقياسُ ذلك عند ابنِ يعيش أن يكون المشتقُّ من نحو (مَقامٍ) على وزن الفعلِ، وأن تكونَ زيادةُ المشتقِّ مغايرةً للزيادةِ في الفعلِ دفعاً للبسِ بين الفعلِ والمشتقِّ منهُ. قال: «وكذلكَ الأسماءُ المأخوذةُ من الأفعالِ، وكانت على مثالِ الفعلِ، وزيادتُها ليسَتْ من زوائدِ الأفعالِ، فإنها تعتلُّ باعتلالِ الفعلِ إذا كانت على وزنِهِ، وزيادتُها في موضعِ زيادةِ الفعلِ... من ذلك إذا بَنَيْتَ مَفْعَلاً من القولِ والبيعِ، وأردتَ به مذهبَ الفعلِ فإنك تقولُ: مَقالاً ومَباعاً؛ لأنه في وزنِ أَقَال وأَبَاعَ، والميم في أولِهِ كالهمزةِ في أولِ الفعلِ، ولم تخفِ التباساً بالفعلِ، لأن الميمَ ليست من زوائدِ الأفعالِ»(٢).

وليس معنى حملِ ابنِ يعيشَ نحوَ (مَقامٍ) على (أَقَامَ) إغفالَ التناسبِ المعنوي بين المحمولِ والمحمولِ عليه، شاهِدُ ذلك شذوذُ نحو (مَكْوَزَةَ، ومَرْيمَ، ومَزْيَدَ)، إذ يرى أبو علي أنَّ صحةَ العينِ في هذهِ الأبنيةِ عند سيبويه آتيةٌ من أنَّها صارتْ أعلاماً، وانخلعَ عنها معنَى الفعل فضارعت نحوَ (مَوْرَقٍ ومَوْهَبٍ)؛ لأنهما عَلَمانِ أيضاً بدليل فَتْحِ عَينِهما. قال: «يقولُ(٣): مَزيَدُ، ومَكْوَزَةُ، ومَرْيَمُ، ونحوُ هذا أسماءٌ مصوغةٌ لأشخاصٍ بأعيانها، لا مناسبةَ بينها وبين الفعلِ، ولو كانتْ من الفعلِ لاعتلَّتْ، كما أنّ (مَوْرَقٌ، ومَوْهَبٌ) لو كانا مصدرَينِ أو

---

(١) المنصف ٢٤٧/١-٢٤٨.

(٢) شرح المفصل ٦٧/١٠.

(٣) أي سيبويه.

موضِعَينِ للفعلِ لكُسِرتِ العينُ منهما ولم تُفتَحْ مثلُ مَوعِلٍ، لكنْ لما كانا اسمَينِ عَلَمينِ لم يجريا مَجرى ما أُخِذَ من الفعلِ لموضعِهِ»[١].

ويترخَّص أبو علي في حملِ نحوِ: مَقَالٍ على الفعلِ في النقلِ والقلبِ، إذ لم يقيِّدْ هذا الحملَ بكونِ الاسم دالًّا على المكانِ أو المصدريةِ، بل تكفي عندَه الموازنةُ اللفظيةُ. قال: «ولَعمري إنّ ملابسةَ الفعلِ[٢] توجبُ الاعتلالَ، وموافقةُ الاسمِ للفعلِ في البناءِ أيضاً ضربٌ من الملابسةِ، والملابَسةُ توجِبُ الاعتلالَ، ويدلُّكَ على جوازِ اعتلالِ هذا الضربِ – أعني مَقالاً ومَثاباً لمشابهتِهِ الفعلَ في البناءِ ومجيئِهِ عليه – أَنّا وَجَدْناهُم قد أعلُّوا نحو: بابٍ... لمشابهتِهِ الفعلَ في البناءِ والزنةِ»[٣].

وسَلفَ أن نحوَ مَقُولٍ ومَبِيعٍ من أسماءِ المفعولينَ تُحذفُ عينُهما عند الأخفشِ[٤]، وثَمَّ وجهٌ آخرُ لهذه المسألةِ، هو أنَّ اسمَ المفعولِ إذا كان على وزنِ مُفْعَلٍ جَرَى عندَ ابن جني مَجرى مُضارعِهِ المبني للمفعولِ في نقل حركةِ العينِ إلى الفاءِ، ثم قلبِها ألفاً قال: «اسمُ المفعولِ من هذا البابِ[٥] يجري مَجرى الفعلِ المضارعِ الذي لم يُسمَّ فاعلُهُ من هذا الباب[٦]؛ لأنّ مُخافاً جَرى مَجرى يُخافُ في الإعلالِ»[٧].

ويتكافَأُ مع مُخافٍ نحوُ مَعُونةٍ ومَعِيشةٍ من المَصادرِ، وكلاهما عند سيبويه وزنُهُ مَفعُلَةٌ، ويرى أنّ نحو مَعُونةٍ تابعٌ للفعلِ؛ لأنّ المصادرَ ليس فيها وزنُ مَفْعُولةٍ، أما مَعِيشَةٌ فيرى أنَّ كَسرةَ الفاءِ فيها تَبعتِ الياءَ كما تبعِتْها في اسمِ المفعولِ. قال: «وكذلك مَفْعُلَةٌ تجري مَجرى

(١) التعليقة ٣٢/٥ وينظر الكتاب ٣٥٠/٤.
(٢) أورد أبو علي كلامه في الرد على من قيد حملَ نحوِ: مقامٍ على الفعلِ بمعنى الدلالة على مكان الفعلِ أو مصدرِه، وعنى بذلك المبرد، ينظر المقتضب ١٠٨/١.
(٣) الإغفال ٢٣٠/٢-٢٣١ وينظر الصفحة ١٣٧.
(٤) ينظر الصفحة ١٧٠.
(٥) أي بابِ الأسماءِ المبدوءة بميمٍ.
(٦) أي بابِ الأفعالِ التي فاءاتها ساكنةٌ وليست حرف علة كأجاد وأبانَ وأخاف.
(٧) المنصف ٢٧١/١.

يَفعَلُ، وذلك المعُونةُ، والمشُورةُ، والمثُوبةُ، يدلكَ على أَنَّها ليست بمَفْعولةٍ أنّ المصدرَ لا يكونَ مَفْعُولةً، وأَمَّا مَفعُلةٌ من بناتِ الياءِ فإنها تجيءُ على مِثالِ مَفْعِلَةٍ؛ لأنكَ إذا أَسكنتَ الياءَ جعلتَ الفاءَ تابعةً كما فعلتَ ذلك في مَفعولٍ... فمَعِيشةٌ يصلحُ أن تكون مَفعُلةً ومَفعِلةً»[1].

ويرى أبو علي أنّ سيبويه يشبِّه (مَعِيشَةً) بـ(بيْضٍ)، أي يقدِّرُ قلبَ ضمةِ الياءِ في (مَعِيشةٍ) كسرةً بعد نقلِها إلى الفاءِ كما قُلبت ضمةُ الفاءِ في: بِيضٍ ونحوِه كسرةً، أما الأخفشُ فلا يرى أنّ أصلَ مَعِيشَةٍ: مَعْيُشةً، ولا أنّ أصلَ نحوِ: بِيضٍ: بُيْضٌ، لأنه لو كانَ كذلكَ لقيلَ: مَعُوشَةٌ وبُوضٌ. قال أبو علي: «يجيزُ سيبويه في: مَعِيشَةٍ أن تكون: مَفْعُلَةً، كأَنَّ أصلَه: مَعيُشَةً، ثم يُبدِلُ من الضمةِ كسرةً لتصحَّ الياءُ كما أَبدلتَها منها في: بِيْضٍ جمعِ أَبيضَ... وأما الأخفشُ فلا يجيزُ في مَعِيشةٍ أن تكون: مَفْعُلةً، وكذلكَ: دِيكٌ وفِيلٌ ونحوُهُ، لا يجيزُ فيه أن يكونَ فُعْلاً، ويقولُ: لو كان: مَفعُلةً أو كان فُعْلاً لكان: مَعُوشَةً ودُوكٌ»[2].

(مَضُوفَةٌ) هو النصُّ الذي يحتجُّ به الأخفشُ في نظرِ ابن جني، لأنه على زنةِ: مَفعُلةٍ، وليسَ قولُ الأخفشِ عند ابنِ جني بقوةِ قولِ الخليلِ، لأنّ (مَضُوفةً) نادرٌ، ولأنَّ الخَليلَ أَجْرى قياسَه في مَبِيعٍ على مَعِيشَةٍ من حيث ضمُّ العينِ فيهما. قال: «فأما قولُ الشاعر[3]:

وكنــتُ إذا جــارِيْ دَعــا لمضُــوفَةٍ أُشمِّرُ حتى يَنصُفَ الساقَ مِئزَري

ففيه تعلُّقٌ لأبي الحسنِ في قولِهِ في مَفعُلةٍ من: عِشتُ: مَعُوشَةٌ؛ لأنَّ مَضُوفةً: مَفعُلةٌ من ضِفتَ الرجل إذا نزلتَ به... فَيُشبِهُ أن يكون أبو الحسنِ بهذا تَعلَّق، [وعليه][4] عقدَ هذا الخلافَ؛ إلا أنَّ هذا حرفٌ شاذٌّ لا نعلمُ له نظيراً، فينبغي ألّا يقاسَ عليه، وقولُ الخليل في

(١) الكتاب ٣٤٩/٤، المعيشةُ: اسم ما يعاش به (ذيب اللغة ٥٩/٣).
(٢) التعليقة ٣٠/٥.
(٣) هو أبو جندبٍ الهُذَلي، شرح أشعارِ الهذليين ٣٥٨.
(٤) في المطبوع: عليه وعقد.

مَعِيشةٍ ومَبِيعٍ أَقوى، لقولِهم كُلِّهم: مَبِيعٌ ولم يقُولُوا: مَبُوعٌ كما قالُوا: مَضُوفَةٌ، ومِن مَبِيعٍ يشبهُ أن يكونَ الخليلُ أَخذَ قولَه في: معِيشةٍ؛ لأنَّ عين مَفعُولٍ مضمومةٌ»[1].

٢ – حملُ الفرعِ على الأصلِ في إعلال المهموز بالنقلِ:

رأَينا أَنَّ المعتَلَّ يكادُ الأجوفُ منه يستأثرُ بالإعلالِ بالنقلِ، أما المهموزُ فلَهُ حالٌ أخرى؛ لأنّ حركةَ الهمزةِ قد تُنقَلُ من موضعِ الفاءِ إلى آخرِ الكلمةِ التي سبقَتْها، وقد يحصُلُ النقلُ في كلمةٍ واحدةٍ، وأكثرُ ذلكَ يدخلُ في التخفيفِ الجائزِ الذي يُردُّ إلى الإبدالِ الواجبِ، وهو توالِي همزتينِ في كلمةٍ.

وإعلالُ الهمزةِ بالنقلِ قد يصحبُهُ حذفُها بعد نقلِ حركتِها إلى الساكنِ قبلَها، وعلةُ ذلك عند الجاربردي أنَّ التخفيفَ بحذفِها أَعلَى مراتبِ التخفيفِ. قال «بقي ما يكونُ فيهِ قبلَ الهمزةِ حرفٌ صحيحٌ كما في: مَسْأَلةٍ، والخَبْءِ من خَبَأْتُ الشيءُ، سترتُهُ، أو واوٌ أو ياءً أَصليَّتانِ كما في: شَيْءٍ، وسَوْءٍ، أو زائدتانِ للإلحاقِ كما في: جَيْئَلٍ وهو الضبُعُ، وحَوْأَبٍ، وهو اسمُ ماءٍ... وحكمُ الجميعِ أن تُنقَلَ حركةُ الهمزةِ إلى ما قبلَها وتُحذَفَ الهمزةُ، وذلكَ لأنّ حذفَها أَبلغُ في التخفيفِ، وقد بقي من عوارِضِها ما يدلُّ عليها، وهو حركتُها المنقولةُ إلى الساكنِ قبلَها»[2].

اشتراطُ الجاربردي أن يكونَ الدليلُ على الهمزةِ المحذوفةِ من عوارضِها لا يخلو أن يكونَ فيه وجهُ احترازٍ من حذفِ الهمزةِ حذفاً على غيرِ هذا الضربِ، وهو الحذفُ والتعويضُ بشيءٍ ليسَ من لوازمِ الهمزةِ ولهذا يرى أبو عليٍّ أَنَّ حذفَ همزة (جَيْئلٍ) تخفيفٌ قياسيٌّ؛ لأن الياءَ لم تُبدلْ ألفاً في (جَيَلٍ)، ويعمِّمُ ذلكَ على: ضَوٍ، ونُوْيٍ، أما حذفُ همزةِ (إِلهٍ) من لفظِ الجلالةِ (الله) فهو حذفٌ في اللفظِ والتقديرِ، ودليلُهُ عندهُ التعويضُ بالألفِ واللامِ. قال: «يدلُّ على ذلك تركُهُمُ الياءَ مصحَّحةً في قولهم: جَيْئَلٌ إذا خَفَّفوا فقالوا: جَيَلٌ، ولو كانت

---

(١) المنصف ٣٠١/١.

(٢) شرح الشافية للجاربردي ٣٩٣.

محذوفةً في التقديرِ كما أنها محذوفةٌ من اللفظِ للزِمَ قلبُ الياءِ ألفاً... ويدلُّ على ذلكَ تحريكُهُمُ الواوَ في: ضَوٍ، وهي طرفٌ إذا خُفِّفَتْ... ويدلُّ عليه أيضاً تبيينُهُمْ للواوِ في: نُوْيٍ إذا خُفِّفَ: نُؤْيٌ... فكما أنّ الهمزةَ في هذه المواضعِ لما كان حذفُها على التخفيفِ القياسيّ كانت مَنْوِيَّةً في المعنى كذلك لو كان حذفُها في اسمِ اللهِ تعالى على هذا الحدِّ لَمَا لَزِمَ أن يكون من حَذفِها عِوَضٌ، لأنَّها في تقديرِ الإثباتِ للأدلَّةِ التي ذَكَرْناها... فإن قال: فما العِوَضُ... قيل: أما العِوَضُ منها فهو الألفُ واللامُ في قولِهِمْ: الله»[1].

وتخفيفُ الهمزةِ بالحذفِ في نحو: جَيَلٍ يشِذُّ عنه تخفيفُ الهمزةِ في المَراةِ والكماةِ عند سيبويه الذي قال: «ومثلُهُ قولُكَ في المَرأَةِ: المَرَةُ، والكَمْأَةِ: الكَمَةُ وقد قالوا: الكَماةُ والمَراةُ ومثلُهُ قليلٌ»[2].

ويندرجُ الشذوذُ الذي ذكره سيبويه في الكَماةِ عند أبي علي تحت قياسِ: مُؤْسَى، والعلةُ فيه توهُّمُ حركةِ الهمزةِ في نحوِ: الكَمْأَةِ على الميمِ، وإذا قُدِّرَ ذلك صار تخفيفُ همزةِ (الكَمْأَةِ) كتخفيفِ همزة (رَأْسٍ). قال ابن سيده فيما نقلَه عن أبي علي في قولِ العربِ (لَبَاةٌ): «قال الفارسيُّ في التذكرةِ: كأنهم يتوَهَّمونَ الحركةَ الواقعةَ على الهمزةِ واقعةً على الحرفِ الذي قبلَها فكأَنها همزةٌ مُسكَّنةٌ قبلَها فتحةٌ، وإذا أُريدَ تخفيفُ الهمزةِ التي هذه صورتُها كان تخفيفُها هكذا، ألا تراهُم قالوا: كاسٌ وراسٌ فكذلك: لَبْأَةٌ كأنها: لَبَأْةٌ ونظيرُ ذلكَ همزُهُمْ: مُؤْسَى»[3].

ويتفقُ مع ما تقدَّمَ عَرَضُهُ حذفُ همزةِ (أَرَى) وفُروعِهِ، سيبويه ذهبَ إلى أنّ العرَب أجمعتْ على حذفِها، لكثرةِ الاستعمالِ، ولأنَّ همزةَ المضارعةِ عِوضٌ من الهمزةِ المحذوفةِ. قال: «ومما حُذِفَ في التخفيفِ؛ لأن ما قبلَهُ ساكنٌ قولُهُ[4]:

---

(١) الإغفال ١/٤٤-٤٥، وينظر الصفحة ١٤٦، النؤي: الحفير حول الخباءِ أو الخَيمة يمنع السيلَ جمعه آناءٌ وأناءٌ ونؤي، القاموس (نأي).

(٢) الكتاب ٣/٥٤٥.

(٣) المخصص ١٦/١٠٦ وينظر الحجة ١/٣٩٧ و٢/١٠٧، واللبأةُ أنثى الأسد، وفيها أربع لُغات هي: اللبؤةُ، واللبأةُ، واللبةُ، واللباةُ (المخصص ١٦/١٠٦).

(٤) أي قولُ من يقولُ من العرب.

أَرَى، وتَرَى، ويَرَى، ونَرَى... فقدِ اجتمعتِ العربُ على تخفيفِهِ لكثرةِ استعمالِهِمْ إيَّاهُ، جعلُوا الهمزةُ تُعاقِبُ... وإذا أَردت أن تخفِّفَ همزةَ اِرْأَوْهُ قلت: رَوْهُ، تلقي حركةَ الهمزةِ على الساكنِ وتُلقي ألفَ الوصل... يدلُّكَ على ذلكَ: رَذاكَ، وسَلْ، خفَّفوا: اِرْأَو اِسْأَلْ»[1].

والتخفيفُ في (رَأَى) ونحوِهِ مما استوَى فيه التخفيفانِ القياسيُّ والبدليُّ عندَ ابن سيده؛ لأنَّ هذا الفعلَ شاعَ تخفيفُهُ في كلامِ العرب. قال: «وهذا كلُّه تخفيفٌ قياسيٌّ وإنما أَورَدْناه في الحِفْظِيَّاتِ – وإن كان قياسيًّا – لأنّ القياسيَّ هنا قد ضارعَ البَدَلِيَّ من حيث جَرَى في كلامِهم مخفَّفاً ولهم يهمزْهُ أحدٌ إلا أنَّ أبا الخطَّاب حَكَى أنّ مِن العربِ من يقولُ: قد أَرآهُمْ يجيءُ بالهمزِ من: رأيتُ على الأصلِ رواه سيبويه عنهُ»[2].

ويعني قولُ ابن سيده أن الهمزةَ المفردةَ في (رَأَى) تنزَّلَ حذفُها من الفروعِ منزلةَ الأصلِ من نحو: آمنَ، ولولا كثرةُ الاستعمالِ لما جازَ ذلك، والدليل امتناعُ الحذفِ من (اسْتَرْأَى). قال ابن عقيل: «وخرجَ ما لم يَشِعْ من الفروعِ فإنهم لا ينقلونَ فيه، نحوُ: اسْتَرْأَى»[3].

ننتقلُ بعد ذلك إلى نقلِ حركةِ الهمزةِ وحذفِها في نحو (مَنَ بُوكَ؟)، إذ يرى ابنُ يعيش أن علةَ التخفيفِ الفرارُ من ثقلِ الهمزةِ، ودلالةُ حركةِ الهمزةِ التي احتملَها الساكنُ عليها، وذهبَ إلى أنه يستوي في احتمالِها حرفا المبنَى والمعنَى. قال: «ومن ذلكَ قولُهم في المنفصلِ: مَنَ بُوكَ؟ وذلك أنهم ألقَوا حركة الهمزةِ التي هي الفتحةُ على النونِ، ثم حذفُوها تخفيفاً لدلالةِ الحركةِ عليها، وقالوا: مَنُ مُّكَ؟ في: مَنْ أُمُّكَ؟، وقالوا: منِ بِلِكَ في: مِنْ إِبلِكَ، فنقلُوا كسرةَ الهمزةِ إلى النونِ، ثم حذفُوها، وكذلك لو كانتِ الياءُ والواوُ مزيدتينِ لمعنًى كان حكمُهُما في ذلك حكمَ الصحيحِ... نحوُ قولِكَ في: هذا أبو إِسْحٰق: أبوِسْحٰقَ، وفي: مررتُ بأبي إِسْحٰقَ: أبيِ سْحٰقَ»[4].

---

(١) الكتاب ٥٤٦/٣، ومن العرب من يقولُ: اسلْ في: سلْ، أي لم يعتدوا بحركة السين لعروضها، ينظر المنصف ٧٠/١ والمخصص ٢١٨/١٢

(٢) المخصص ٨/١٤ وينظر الكتاب ٥٤٦/٣.

(٣) المساعد ١٢٢/٤.

(٤) شرح المفصل ١٠٩/٩.

لكن ثَمَّ خلافٌ بين نقلِ حركةِ الهمزةِ فيما نصَّ عليه ابنُ يعيش، ونقلِها في كلمةٍ واحدةٍ، وهو أنَّ النقلَ في كلمةٍ واحدة شرطُه عند الرضي ألَّا يكون سكونُ الحرفِ قبلَ الهمزةِ لازماً. قال: «ولا يجوز نقلُ الحركةِ في باب: انْأَطرَ، لإلزامِهِمْ نونَ انْفَعَلَ السكونَ»(١).

ثالثاً – حملُ الأصلِ على الفرع في الإعلال:

ما تقدَّم عن التعليلِ بالمشابَهَةِ، أو الإتباعِ، أو الملابسةِ بين الفرعِ والأصلِ يعلِّلُ به النحاةُ حمَلَ الأصولِ على الفروعِ، قال ابن جني: «وقد دعاهُمْ إيثارهُمْ لتشبيهِ الأشياءِ بعضِها ببعضٍ أنْ حملوا الأَصلَ على الفرعِ»(٢).

١ – حمل الأصلِ على الفرع في إعلالِ الفاءِ والعينِ:

ممّا يعلِّلُ النحاةُ إعلالَه بإتباعِ الأصلِ الفرعَ المصدرُ الذي عينُهُ واوٌ قُلبت ياءً. قال أبو علي: «وقوله (قِيَماً) [الأنعام ٦/ ١٦١] و: قِياماً بمعنًى، وإنما أُعِلَّ القِيامُ؛ لأنه مصدرٌ قدِ اعتلَّ فعلُهُ، فأُتبعَ الفعلَ في الاعتلالِ»(٣).

إتباعُ المصدرِ الفعلَ في الإعلالِ له قيودُهُ، وذكر الرضيُّ منها أنَّ المصدرَ لا يتبع الفعلَ في الإعلالِ إلا إذا ثبتَتْ فيه علتُهُ كالكسرةِ في (قِيام)، وتَصدُّرِ الزيادةِ كما في (إقامةٍ)، والتعويضِ بهاءِ التأنيثِ إذا حُذِفَ منه شيءٌ. قال: «وأما المصدرُ فلما كان أصلَ الفعلِ في الاشتقاقِ لم يجب إعلالُهُ بإعلالِ الفعلِ إلا إذا كانَ جزءُ مُقتضي الإعلالِ فيه ثابتاً كالكسرةِ في: قِيامٍ، أو كان مناسباً للفعلِ في الزيادةِ المصدَّرةِ كإقامةٍ واستقامةٍ... وإذا حذفتَ منه شيئاً بالإعلالِ لم تذهَلْ عن المحذوفِ رَأساً، بل تُعوِّضُ منه هاءَ التأنيثِ في الآخِرِ كما في: عِدَةٍ واستقامةٍ، وذلك لأنَّ الإعلالَ فيه ليسَ على الأصلِ، إذ هو إتباعُ الأصلِ للفرعِ»(٤).

---

(١) شرح الشافية للرضي ٤١/٣، انأطر: يقال: انخضد العود إذا تثنى من غير كسرٍ يبين، فإن عطف قيل: أطَرته آطره أطْراً (الغريب المصنف ٤٨٧/١).

(٢) الخصائص ١١٣/١.

(٣) الحجة ١٣٣/٣. (قيماً) قراءةُ نافعٍ وابنِ عامرٍ، ينظر السبعة ٢٢٦ وحجةُ القراءات لابن زنجلة ١٩٠.

(٤) شرح الشافية للرضي ٨٩/٣.

وأصلُ الإعلالِ – كما مرَّ[1] – للفعلِ الماضي، ولعلَّ صفةَ الأصالةِ فيه وراءَ تسويةِ ابن المؤدبِ بينَه وبينَ المصدرِ في الصحةِ والإعلالِ، لأن كليهما أَصلٌ، فإِنْ صَحَّ الماضي صحَّ المصدرُ، وإن أُعِلَّ الماضي أُعِلَّ المصدرُ. قال: «وليس سبيلُ قولِه: (قد يَعْلَمِ اللهُ الَّذِيْنَ يَتَسلَّلُونَ مِنكُمْ لِواذاً) [النور ٢٤/ ٦٣] سبيلَ (فصِيامُ شَهْرَيْنِ) [النساء ٤/ ٩٢] لأن الواوَ ظهرتْ في (لاوَذَ) فوجَبَ إظهارُها في: اللِّواذِ؛ لأن المصدرَ والماضيَ شيءٌ واحدٌ على حسب ما ذكرهُ النحويونَ، فكلُّ قضيةٍ صارت مُستعملةً في الماضي وجبَ استعمالُها في المصدرِ»[2].

ويرى ابنُ مالكٍ أنّ المصدرَ أكثرُ ما يُترَكُ فيه الإعلالُ، لأنَّ الباعثَ عليه استحسانُ التخفيفِ، ومَاشَى في ذلكَ مذهبَ أبي زيدٍ، قال: «لما كان الباعِثُ على إعلالِ ما أُعِلَّ طلبُ التخفيفِ... تُرِكَ في كثيرٍ مما يستحقُّهُ تنبيهاً على ذلكَ، وأَكثَرُ ما تُرِكَ في الإِفْعالِ مصدراً، والاستِفعالِ وفروعِهما، كالإِغيالِ، والاستِحِواذِ حتى رآه أبو زيدٍ الأَنصاريُّ مقيساً»[3].

والإِغيالُ والاستحواذُ مصدرا: أَغْيَلَ، واستَحْوَذَ، وهذا خلافُ: حَالَ حِوَلاً؛ لأنّ الماضيَ أُعِلَّ، لذا ذهبَ الجاربردي إلى أنَّ (حِوَلاً) شاذٌّ. قال: «وقولُهم: حَالَ حِوَلاً شاذٌّ كالقَوَدِ، والقياسُ: حِيَلاً بخلافِ: لاوَذَ لِواذاً»[4].

وتقدَّمَ أنَّ الشاذ قياسُهُ أن يحملَ على نظيرِه من بابٍ آخرَ[5]، هذا الأصلُ ينطبقُ على تشبيهِ الجاربردي لِـ(حِوَلٍ) بـ(القَوَدِ)، لأن المرادَ هنا سلامةُ المعنى، أي لو جاءَ مصدرُ: حَالَ على قياسِ: قامَ قِياماً لَقيلَ: حَال حِيالاً، وبذلكَ يحصُلُ اللبسُ بين الجمعِ (حِيالٍ) والمصدرِ، لأنَّ

(١) ينظر الصفحة ١٣٦.

(٢) دقائق التصريف ٢٦٠.

(٣) إيجاز التعريف ١٩٠، استحوذ: غَلَب، القاموس (حوذ)، أغيلَ: فيه لغتا الإعلال والتصحيح. قال ابن السكيت: «يقال: أغالت المرأةُ تغيلُ، وأغيلت فهي مغيلٌ، مكسورةُ الغينِ ساكنةُ الياءِ، ومغيل بسكون الغين وكسرة الياءِ، إذا سقَت ولدها الغيلَ، وهي أن ترضع المرأةُ ولدها الغيلَ، وهي حاملٌ» (إصلاح المنطق ٢٧٢).

(٤) شرح الشافية للجاربردي ٤٥٠. القَود: القصاص، القاموس (قود)، اللواذ: الاستتار، القاموس (لوذ).

(٥) ينظر الصفحة ٣٣.

ابنَ السكيت حكى أنه يقالُ: إِبِلٌ حِيالٌ. قال: «يقالُ: قد أحالَ إذا أَتى عليه حَوْلٌ، وقد أحالَ، إذا حالَتْ إبلُهُ فلم تحملْ، وهي إِبِلٌ حِيالٌ»[١].

أمَّا القَوَد فقياسُهُ كقياسِ: دارٍ، وبابٍ، وهو أنَّ الواوَ تحركَتْ بعد فتحةٍ، وقياسُها أن تَقلب ألفاً، ولو قُلِبت لقيلَ: قادٌ، وهذا فيه التباسٌ بين الفعلِ والاسمِ، وبمعنى الاسمِ علَّلَ أبو علي صحةَ الفاءِ في (وِجْهةٍ). قال: «وِجْهةٌ إنما صحَّ من حيثُ كان اسماً للمتوجَّهِ»[٢].

وإنما ذهبَ أبو علي هذا المذهبَ؛ لأنَّ (الوِجْهةَ) لو كان مصدراً لَـحُذِفَتِ الفاءُ إتباعاً للفعل كما في (الجِهة). قال ابن الشجري: «والجِهةُ مصدرٌ كالعِدَةِ والزِّنةِ، والفعلُ منه: وَجَهَ يَجِهُ»[٣].

٢ – حملُ الأصلِ على الفرع في إعلالِ اللامِ:

يعتمد النحاةُ على قياس إتباعِ الأصلِ للفرعِ في توجيهِ بعضِ مواضعِ إعلالِ اللامِ، من ذلك ما يراه ابنُ يعيشَ من مشاكلةِ نحو: أَغْزَيتُ من الماضي مع يَغْزِي من المضارعِ، قال: «وكما أَعلُّوا المضارعَ لاعتلالِ الماضي أَعلُّوا الماضيَ أيضاً لاعتلالِ المضارعِ ألا تراهُمْ قالوا: أَغْزَيتُ وأَدْعَيتُ وأَعْطَيتُ، وأصلُها الواوُ لأنها من: غَزا يَغْزُوْ، ودَعَا يَدعُوْ، وعَطا يَعطُوْ، فقلبوا الواوَ فيها ياءً حملاً على المضارعِ الذي هو: يَغْزِي، ويَدْعِي، ويُعطِي طلباً لتماثلِ ألفاظِها وتشاكُلِها، من حيث إنّ حكمَ كلِّها جنسٌ واحدٌ»[٤].

علةُ المشاكلةِ التي نصَّ عليها ابنُ يعيش يندرجُ تحتَها تشبيه أبي علي حروفَ العلةِ – وهي أصولٌ – بحروفِ الزيادة لكثرةِ إعلالها. قال: «هذه الحروفُ – وإن كانَتْ من أَنفُسِ الكلِمِ – فهي تُشبهُ الزيادةَ لِما يَلحقُها منَ الانقلابِ والحذفِ»[٥].

---

(١) إصلاح المنطق ٢٧٢.
(٢) الحجة ٢٤٣/٢.
(٣) أمالي ابن الشجري ١٥٥/٢.
(٤) شرح المفصل ٦٦/١٠.
(٥) كتاب الشعر ٤٢٠.

ما قالَهُ أبوعلي يفسِّر لنا ما ذهبَ إليه ابنُ جني من أنَّ حَذْفَ حرفِ العلةِ في الجزمِ حملٌ للأصلِ على الفرعِ، لأن الحركةَ زيادةٌ. قال: «ومن ذلكَ حَذفهُمُ الأصلَ لشبهِهِ عندهم بالفرعِ، أَلا تراهم لما حَذفُوا الحركاتِ – ونحنُ نعلمُ أَنَّها زَوائِدُ – في نحوِ: لم يذهَبْ، ولم ينطَلِقْ، تجاوزُوا ذلك إلى أنْ حَذفوا للجزمِ أيضاً الحروفَ الأصولَ، فقالوا: لم يَخْشَ، ولم يَرْمِ، ولم يَغْزُ»[1].

ويستوي مع نحوِ (لم يَخْشَ) من حيثُ تشبيهُ الأصلي بالزائدِ النَسَبُ إلى: تَحِيَّةٍ، وأَصلُها عند ابن يعيش: تَحْيِيَةٌ، تُحذَفُ اللامُ في النسبِ – وهي الياءُ الثانيةُ – كما تُحذفُ الياءُ الزائدةُ من فَعِيلةٍ، ويقالُ تَحوِيٌّ. قال: «وأصلُه: تَحْيِيَةٌ على تَفْعِلةٍ؛ لأنه مصدرُ: حيَّى يحيِّي... فنسبُوا إليها كما ينسِبُونَ إلى فَعِيلةٍ بحذفِ الياءِ الثانيةِ فبقي: تَحِيَةٌ مثلُ: عَمِيَةٍ في اللفظِ فنقلوهُ إلى: تَحاةٍ... ثم يُنسَبُ إليها [فَيقالُ][2]: تَحَوِيٌّ كما يقالُ: عَمَويٌّ، شبَّهوا الياءَ الزائدةَ بالأصلِ، والياءَ الأصليةَ بالزائدة»[3].

ويسامِتُ حذفَ لامِ (تَحَوِيٍّ) تشبيهاً للأصلِ بالفرع ما نصَّ عليه الرضي من حذفِ حروفِ العلةِ الأصولِ في القوافي تشبيهاً لها بحذفِ الياءِ والواوِ اللتينِ تزادانِ إتباعاً للضمةِ والكسرةِ في لغةِ أزدِ السَّراةِ، ويجوزُ ذلك عنده لأن القوافيَ تجري مجرًى واحداً. قال: «وأما الأَلفُ فلا يُحذَفُ لا في الفواصلِ ولا في القوافي إلا للضرورةِ كما قال[4]:

.... **رَهـطُ مَرجُـومٍ ورهـطُ ابـنِ المُعَـلْ**

---

(١) الخصائص ٣١٠/١.

(٢) النظم يحتاج إضافة (فَيقالُ).

(٣) شرح المفصل ١٤٨/٥.

(٤) هو لبيد، ديوانه ١٩٩، والبيت بتمامه:

وقَبيـلٌ مـن لُكيـزٍ شـاهِدٌ رَهـطُ مَرجـومٍ ورَهـطُ ابـنِ المُعَـلْ

قَبيل؛ أي قبيلةٌ، لُكَيز: هو ابن أَفْصى بن عبد القيس؛ شاهد: حاضر، قال ابن دريد: «مرجوم لقب رجلٍ من العربِ كان سيداً ففاخر رجلاً من قومه إلى بعضِ ملوكِ الحيرة فقال له: قد رجمتك بالشرف، أي حكمت لك به، فسمي مرجوماً» الجمهرة ٤٦٦.

وذلك لخفةِ الألفِ وثقلِ الواوِ والياءِ، قال سيبويه ما معناه: إنك تحذِفُ في القوافي الواوَ والياءَ الأصليتينِ تبعاً للواو والياءِ الزائدتينِ التابعتينِ للضمةِ والكسرةِ المشابهتينِ للواوِ والياءِ في وَقْفِ أزدِ السَّراةِ، يعني أَنكَ تَحذِفَ الياءَ من: يَفرِيْ[1] تبعاً لحذفِ الياءِ في البيتِ الذي قبلَهُ، وهوَ[2]:

وَلَأَنــتَ أَشــجعُ مــن أُســامةَ إذ دُعِيَــتْ نَــزالِ ولُــجَّ في الــذُّعْرْ

فلما جُوِّز حذفُ ياءِ: الذُّعْرْ؛ لأنه مثلُ وقفِ أزدِ السراةِ نحو: مررتُ بعَمرِيْ تَبِعَهُ في حذفِ الياءِ الأصليُّ، إذ القوافي يجبُ جريُها على نَمطٍ واحدٍ، وكذا في الواوِ»[3].

ويجري تخفيفُ الهمزةِ وهي لامٌ في الثلاثي على قياسِ تشبيهِ الأصلي بالزائدِ إذا كانتِ العينُ ياءً أو واواً كما في: شَيٍّ وسَوٍّ، إذ يرى ناظرُ الجيش أن قلبَ الهمزةِ فيهما حرفاً من جنسِ حرفِ العلةِ قبلَها حُمِلَ فيه الحرفُ الأصليُّ على الزائدِ. قال: «إحدَاهما[4]: التي أشار إليها بقولِهِ: (وربما حُمِلَ في ذلكَ الأصليُّ على الزائدِ) يعني أنهم يُبدِلونَ ويُدغمونَ في نحو: شَيْءٍ فيقولونَ: شيٌّ وسَوٌّ فهاتانِ الكلمتانِ قياسُهما في التخفيفِ... النقلُ والحذفُ، لأصالةِ حرفِ العلةِ فيهما، فعُومِلا معاملةَ: خطيئةٍ ومَقروءةٍ إذا خُفِّفا إجراءً للحرفِ الأصليّ مَجرى الحرفِ الزائدِ»[5].

ومِمَّا يجوزُ فيه أن يكونَ جارياً على إتباعِ الأصلِ للفرعِ قلبُ ياءِ (عَباءةٍ) همزةً إذ يَصحُّ أن يقالَ إنَّ هذا اللفظ وُضِعَ على التذكيرِ ثم زيدتِ التاءُ، وهو قولُ المبردِ[6]، أما الخليلُ فيرى أنه

---

(١) قافية بيت لزهير تقدم في الصفحة ١٧٥.

(٢) قائله زهير بن أبي سلمى، ديوانه ٩٤، والبيت في مدح هرمٍ بن سنان، نزالِ مثلُ تراك ودراك، ولُج في الذعر: أي تتابع الناس في الذعر.

(٣) شرح الشافية للرضي ٣٠٣/٢-٣٠٤ وينظر الكتاب ١٦٧/٤ و١٨٨.

(٤) أي إحدى مسألتين من مسائل تخفيف الهمزة.

(٥) تمهيد القواعد ٥٠٥٣/١٠ وينظر التسهيل ٣٠٣.

(٦) ينظر الصفحة ١٥٦.

حُمِلَ فيه الواحدُ على اسمِ الجنسِ. قال سيبويه: «وسألتُه عن قولهم: صَلاءَةٌ، وعَباءَةٌ، وعَظاءَةٌ فقال: إنما جاؤوا بالواحدِ على قولهم: صَلاءٌ، وعَظاءٌ، وعَباءٌ»[1].

واحتجَّ عبدُ القاهرِ للخليلِ بأنّ ما ذهبَ إليه حملُ فرعٍ على أصلٍ في الحقيقةِ، لأن المؤنثَ فرعُ المذكرِ، قال: «وإنْ كانَ حملاً للأصلِ على الفرعِ من هذه الجهةِ، فإنه – من جهةٍ أخرى – حملٌ للفرعِ على الأصلِ، وذلك أنّ العباءَةَ مؤنثٌ بالتاءِ، والعباءُ عارٍ من عَلَمِ التأنيثِ، والتذكيرُ أصلٌ وسابقٌ، والتأنيثُ فرعٌ»[2].

قولُ عبدِ القاهر لا يختلفُ كثيراً عما تقدَّم من أنّ حملَ الأصلِ على الفرع إتباعٌ أو مشاكلةٌ بين شَيئَينِ اشتركا في صفةٍ، أي «هو في حقيقتِهِ حملٌ للفرعِ على الأصلِ»[3].

---

(1) الكتاب ٣٨٧/٤، صلاءة: حجر عريض يدق عليه العطر (ذيب اللغة ٢٣٩/١٢) العظاية: دويبة، القاموس (عظي).

(2) المقتصد ١٥٠٩.

(3) شرح الشافية للجاربردي ١٤٨ (مقدمة التحقيق).

نتائج الفصل الثالث

١ – الأصلُ والفرعُ كلمتانِ تواضَعَ عليهما النحاةُ لبيانِ مراتبِ الأشياءِ في التصريفِ، فما كان أصلاً له المرتبةُ العليا، وما كان فرعاً له المرتبةُ الأدنَى وتحليلُ كلامهم يدلُّ على أَنَّهم يسمُّونَ الشيءَ أصلاً بوجهٍ من الإجماعِ، لأن تعددَ أقوالهم يقع في الفروعِ، فلم نَرهُمُ اختلفوا في أنّ الماضي أصلٌ في الإعلالِ، ولا في أنّ (يَعِدُ) و(أُكرِمُ) أصلانِ لغيرِهما، ولا في أنَّ (آدمَ) و(إِيْتِ) و(أُوْزُزْ) أُصولٌ لغيرها من ضروبِ تخفيفِ الهمزةِ.

٢ – ليس شرطاً أن يقولَ النحاةُ في كلّ موضعِ محمولٍ على أصلٍ من الأصول: هذا فرعٌ محمولٌ على الأصلِ، أو الواجبِ، أو اللازمِ، وإنما يُفهَمُ ذلك من كلامِهم.

٣ – المشاكلةُ، والإِتباعُ، والملابسَةُ أَلفاظٌ متقاربةٌ يستعملُها النحاةُ في حملِ الفروعِ على الأصولِ، أَو في حملِ الأصولِ على الفروعِ.

٤ – أبوابُ المعتلِّ والمهموزِ من الأبنيةِ فيها الكثيرُ مما سمَّاه النحاةُ أصلاً، وما سمَّوه فرعاً لتمييزِ ما كثُر التغييرُ فيه مما قلَّ فيه ذلك، وما قلّ تغييرُه وجهُهُ الاستحسانُ.

٥ – تحتمل كلمةُ (الأصلِ) مَعنيينِ، أحدُهما القياسُ الذي يشرحُ النحاةُ ما يتعلَّق به في مفتتحِ الأبوابِ، ثم ينتقلونَ بعد ذلك إلى ما يلي القياسَ من فروعٍ يغلِبُ أن تكون لغاتٍ لما خرج على الكثيرِ الشائعِ.

والمعنى الثاني لكلمة (الأصل) أن يرادَ بها أصلُ الوضعِ، أو نَضْدُ الحروفِ قبل طروءِ الإعلالِ عليها، وهذا ما يسمى بالأصول المهجورة التي يراجَعُ بعضُها في الشعرِ.

٦ – غرضُ الخفة أَظهرُ غاياتِ الإعلالِ؛ لأن حرفَ العلة يثقُل عند تحريكِهِ، ومثلُهُ الهمزةُ؛ لأنها حرفٌ حلقيٌّ ثقيلٌ.

٧ – الأصلُ في قلبِ الواو والياءِ أن تتحركا فإن سُكِّنتا أو سُكِّنَ ما قبلَهما مع تحرُّكِهما ضَعُفَتْ علةُ إِبدالهما ألفاً كما في: تَوْبةٍ وتابةٍ، وأَقامَ وأَباعَ، وتحريكُهما يدفعُ قولَ الدكتور

شاهين إِنَّ حروفَ العلةِ حركاتٌ طويلة، قال: «أصواتُ المدِّ في أحوالها الثلاثةِ الألفُ، والواوُ، والياءُ في مثل: قَالَ، يَقُولُ، يَبِيعُ، حركاتٌ طويلةٌ مهما يكن موقعُها»[1].

وقولُه يتعارضُ مع كونِ حرفِ اللينِ حرفَ معنى يتحركُ عند التقاءِ الساكنينِ كما في (اخشَوُنَّ يا رجالُ) و(اخشَيِنَّ يا امرأة)، أو عند نقلِ حركة الهمزةِ إليه في نحو (أبوِسْحقَ) و(أبي سْحقَ)، وكونُ حرفِ اللينِ يدل على معنًى لا يبتعد عن قول الدكتور مازن المبارك: «يُدَلُّ بالحركةِ على معنًى جديدٍ غير معنى المادةِ اللغويةِ للكلمةِ»[2] ا.هـ لأن الحركةَ من جنسِ حرفِ اللينِ.

٨ – لعلَّ مَن قالَ: إِنَّ حروفَ العلةِ حركاتٌ طويلةٌ وراءَ ذهابِ الدكتور تمام حسان إلى أَنْ يزنَ (استخار) بـ(استفالَ). قال:

«المعنى	المبنى	العلاقة	الميزان
الطلب	استفعل	استخرجَ	استَفْعَلَ
الطلب	استفعل	استخار	استفالَ»[3].

وقولُه مدخولٌ عليه؛ لأنه ربما يأتي من يقول: الألفُ والسينُ والتاءُ زوائدُ، فإذا قدَّرنا سقوطها بقيتِ الكلمةُ (فالَ)، ولا ينسجمُ هذا مع (خَرَجَ)، لأن أقلَّ الأصولِ ثلاثةٌ.

٩ – ظهر مِن فَصْلِ النحاةِ بين تخفيفِ الهمزةِ وإبدالِها أن تخفيفَها قد يكونُ بقلبها حرفَ علة كما في (بِيْرٍ)، أو بجعلِها بينَ بينَ حتى لا ينكسِرَ وزنُ الشعرِ، أو بحذفِها بعد نقلِ حركتها إلى ساكنٍ قبلها كما في (مَسَلَةٍ)، وهذا بخلافِ إطلاقِ الدكتور رمضان القولَ بحذفها في التخفيفِ، ونصُّهُ: «فليسَ التخفيفُ في الحقيقةِ إلا حذفاً للهمزة»[4].

---

(١) المنهج الصوتي ١٦.

(٢) نحو وعي لغوي ٦٢.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ١٤٥.

(٤) مشكلة الهمزة العربية ٣٤.

١٠ – وضعَ النحاةُ قاعدةَ الأصلِ والفرعِ لتقريبِ اللغة ممن يريد تعلُّمَها لا ليقولوا هذا أصلٌ وذاك فرعٌ فقط، وهُمْ صاغوا هذا بعد سماعِ اللغةِ لا قبلَ سماعِها لهذا انفصلتِ القاعدةُ عن القياسِ اللغوي كما أسلفنا[1].

---

(١) ينظر الصفحة ١٤.

الفصل الرابع

مذاهبُ التعليلِ باللفظ في القياس التصريفي

أولاً – معنى التعليلِ باللفظِ في القياسِ التصريفي:

يتراءى من كلامِ النحاةِ أنّ اللفظَ معناهُ الصوتُ الناتجُ عن الحروفِ. ونأخذُ من ذلكَ قولاً لناظرِ الجيش، نصُّهُ: «اللفظُ هو الصوتُ الذي يَعتمدُ على مقاطعِ الحروفِ»[1].

والذي يظهرُ من التعريفِ السابقِ أَنّ اللفظَ شيءٌ مُشاهَدٌ، والنحاةُ يقدّمونَ الدلالةَ اللفظيةَ على المعنويةِ، وممَّن فَعلَ ذلك أبو علي، بحجَّةِ أَنَّ اللفظَ محسوسٌ، والمعنى مستنبطٌ تَعتريهِ الشُّبَهُ. قال: «الدلالةُ اللفظيةُ أَبلغُ وأَقوى من الدلالةِ المعنويةِ، لأنَّ الدلالةَ اللفظيةَ محسوسةٌ، والمعنويةَ مستنبطةٌ، وقد يعترضُ من الشُّبَهِ على المستنبطِ ما لا يعترضُ على المحسوسِ»[2].

نخلصُ من قولِ أبي عليٍّ إلى أنَّ الدلالةَ اللفظيةَ تخُصُّ المجانسةَ أو المشاكلةَ بالإبدالِ، أو الإدغامِ، أو الإعلالِ أو نحوِ ذلكَ من العوارضِ اللفظيةِ المشاهَدةِ، لأنّ أكثرَ هذهِ العوارضِ مَيدانُهُ اللفظُ لا المعنى، لذا سوفَ نرى أنّ الكثيرَ من مسائلِ الإبدالِ والإدغامِ يعلَّلُ تعليلاً يدورُ في حَلْبةِ اللفظِ ومخارجِ الحروفِ وصفاتِها، أما الإعلالُ فتقدَّمَ في الفصلِ الثالثِ.

وسوف نُعرِّجُ في هذا الفصلِ على مسائلِ الزيادةِ؛ لأنها كالإبدالِ والإدغامِ في الاعتمادِ على الدلالةِ اللفظيةِ، سواءٌ أكانَ ذلكَ في الاشتقاقِ أم في الحملِ على النظيرِ، وذلكَ أنّ النظيرَ لفظٌ يقيسُ النحاةُ عليه ما شابهَهُ في الوزنِ والزيادةِ، فضلاً عن أنّ الزيادةَ لا ينفصِلُ البحثُ فيها عن مخارجِ الحروفِ وصفاتِها.

ثانياً – التعليلُ اللفظيُّ لظواهرِ الإبدالِ في القياس التصريفي:

الإبدالُ في العربيةِ غيرُ الإعلالِ بالقلبِ، وممّن فرَّق بينهما ابنُ سيده، إذ رأى أنّ القلبَ تختصُّ به حروفُ العلةِ لشدةِ تقاربُها، أما البدلُ فيطرأُ على الحروفِ المتقاربةِ والمتباعدةِ،

(١) تمهيد القواعد ١٢٨/١.

(٢) الإغفال ٢٩٠/١.

والمتقاربةُ يقدَّر فيها انتفاءُ التباينِ بين البدلِ والمبدلِ منه، أما المتباعدةُ فيختلِفُ فيها البدلُ عنِ المبدلِ منه. قال: «والفرقُ بين البدلِ والقلبِ في الحروفِ أنّ القلبَ يجري على التقديرِ في حروفِ العلةِ، ومناسبةِ بعضِها لبعضٍ، وشدةِ تقارُبِها، فكأنَّ الحرفَ نفسَه انقلبَ من صورةٍ إلى صورةٍ، إذا قلتَ: قامَ والأَصلُ: قَوَمَ، فكأنَّه لم يُؤتَ بغيرِه بدَلاً منه، ولم يخرجْ عنه؛ لأنّ شدةَ المقاربةِ للنفسِ بمنزلةِ النفسِ، فهذا في حروفِ العلةِ، فأما في غيرِها فيجرِي على البدلِ لتباعدِ ما بينَ الحرفينِ، فلم يجبْ أن يجريَ مَجرى ما يتقاربُ التقاربَ الشديدَ بل وجبَ فيما تقاربَ أن يقدَّرَ أَنه لم يخرجْ من التغييرِ عنه فلذلك أُجريَ على طريقةِ القلبِ، فأما ما تباعَدَ فيقتضي الخروجَ عنه في التغييرِ»[1].

وللفرقِ بين القلبِ والبدل نصَّ ابن يعيش على أنَّ القلبَ كلَّه بَدَلٌ ولا عكسَ، وذلك في البدلِ الذي ليس غَرضُه الإدغامَ. قال: «فكلُّ قلبٍ بدلٌ، وليسَ كلُّ بدلٍ قلباً، واعلمْ أنه ليسَ المرادُ بالبدلِ البدلَ الحادثَ مع الإدغامِ، وإنما المرادُ بالبدلِ من غيرِ إدغامٍ»[2].

والإبدالُ سواءٌ أكان للقلبِ المحضِ أم للإدغام لا ينفصلُ عن أَصلٍ عامٍّ نصَّ عليه أبو علي، وهو أنّ العربَ يفرُّونَ من اجتماعِ المتقارباتِ أو المتماثلاتِ من الحروفِ، ويستعينونَ في فرارِهم منها بالإدغامِ، أو القلبِ، أو الحذفِ. قال: «كَرِهُوا من اجتماعِ المتقاربةِ ما كَرِهُوا من اجتماعِ الأمثالِ، ألا تَرى أنهم يدغمونَ المتقاربةَ كما يدغمونَ الأمثالَ، فالقبيلانِ من الأمثالِ والمتقاربةِ إذا اجتمعتْ خُفِّفتْ تارةً بالإدغامِ، وتارةً بالقلبِ، وتارةً بالحذفِ، فما خُفِّفَ بالإدغامِ فنحو: ردَّ، و: وَدٌّ في: وَتِدٍ، وما خُفِّفَ بالقلبِ فنحو: تَقضَّيتُ... وما خُفِّفَ بالحذفِ فنحو... اِسْطاعَ واستَخذَ فلانٌ مالاً فيمن قدَّره: اسْتَفعَلَ»[3].

---

(١) المخصص ٢٦٧/١٣، وسمى ابن سيده الإبدالَ تحويلاً، ينظر المخصص ١١٢/١٧، وسمى الأشموني الإبدالَ إزالةً، والقلب إحالةً، لأنّ الإحالةَ تكونُ بين الأشياءِ المتشاكلة المتقاربة، ينظر حاشية الصبان ٢٧٩/٤-٢٨٠.

(٢) شرح المفصل ٧/١٠.

(٣) الحجة ٢٠٨/١-٢٠٩. يقال: قَضضت اللؤلؤةَ أَقُضها: ثقبتها (الغريب المصنف ٥١٢/٢).

وربَّما عَنَى أبو علي بالقلبِ في تَقَضَّيتُ الإِبدالَ، إذ لا يخلو استعمالُه لهذا اللفظِ من تجوُّزٍ، لأنّ الإبدالَ غيرُ القلبِ لكنهما يشتركانِ في غيابِ شيءٍ وحلولِ آخر محلَّه.

١ – حروفُ الحلقِ بين الإبدالِ لتقاربِ المخارجِ والمجانسَةِ اللفظيةِ بالإتباعِ:

يبدو من كلامِ النحاةِ أَنَّ إبدالَ حروفِ الحَلقِ تجتمعُ لَه أحياناً عِلَّتا القربِ في المخرجِ والصفةِ، من ذلكَ إبدالُ الهاءِ من الهمزةِ في نحو (هَرَقْتُ)، لغرضِ التخفيفِ من ثقلِ الهمزةِ، ووجهُ الخفةِ عند ابنِ يعيشَ يُؤتَى به من همسِ الهاءِ، وخفَّتِها مع قربِها من مخرجِ الهمزةِ. قال: «أبدلُوا الهاءَ من الهمزةِ إبدالاً صالحاً على سبيلِ التخفيفِ، إذِ الهمزةُ حرفٌ شديدٌ مستثقلٌ، والهاءُ حرفٌ مهموسٌ خفيفٌ، ومَخرجاهُما متقاربانِ إلا أنَّ الهمزةَ أَدخلُ منها في الحلقِ، فقالوا: هَرَقْتُ الماءَ في: أَرَقْتُ، أَبدلوا الهاءَ من الهمزةِ الزائدةِ، فأما قولُهم: أَهْرقْتُ الماءَ فليستِ الهاءُ بدلاً، وإنما هي زائدةٌ»(١).

وذهب اليزديُّ إلى أَنّ إِبدالَ الهمزةِ هاءً قد يكونُ ذا غرضٍ معنويٍّ، وهو اتقاءُ توالي حرفينِ بمعنى واحدٍ، ومثَّلَ لذلك بـ(لَهِنَّكَ)، والأصلُ (لَإِنَّكَ). قال: «وقالُوا: هِيَّاكَ في: إِياكَ، ولَهِنَّكَ في: لَأِنَّكَ، واللامُ للابتداءِ، كأنَّهم أَرادوا أنْ لا يَجمعُوا بين حرفينِ لمعنًى واحدٍ، فأُبدِلَ الهاءُ من الهمزةِ لتتغيَّرَ صورةُ (إنَّ)»(٢).

يمكن القولُ: إنّ التفاتَ اليزدي إلى الغرضِ المعنوي من إبدالِ الهمزَةِ هاءً في (لَهِنَّكَ) علةٌ أُخرى تَنضمُّ إلى تقاربِ المخرجِ، ومن عادةِ النحاةِ أن يقرنوا قُربَ المخارجِ بعللٍ أخرى تسوغُ الإبدالَ، هذا ما نجدهُ عند السيرافي في تعليلِهِ همزَ أَلفِ (زَأَمَّها)، إذ رأَى أنَّ الهمزةَ اختيرتْ لقربِ المخرجِ، وللتمكنِ من تحريكِ الألفِ. قال في قولِ الشاعر(٣):

---

(١) شرح الملوكي ٣٠٤.

(٢) شرح الشافية لليزدي ٩٤٩، لَهنك: الأصل: لله إنك (ذيب اللغة ٢٥٤/٣).

(٣) الرجز في وصف حمارٍ قبانَ، وسوقه أرنباً، وهو بلا نسبة في الخصائص ١٤٨/٣ وسر الصناعة ٧٣، واللسان (قبن)، وحمار قَبانَ دويبة، وهو فَعلانُ من قَب، لأن العرب لا تصرفُه، وهو معرفةٌ عندهم، الصحاح (قبب)، زأمها: زم أي تقدم في السير، الصحاح (زمم).

: «وإنما الأصلُ فيه: زامَّها، فهمزَ الألفَ ليُمكنَ دخولُ الحركةِ عليها، وإنما هَمزَها دونَ أَن يُبدلَها حرفاً آخرَ؛ لأنّ أَقربَ الحروفِ من الأَلفِ الهمزةُ»[1].

وقلبُ الألفِ همزةً في (زأَمَّها) يتوافقُ مع مَذهبي الجرمي وعبدِ القاهر في أنَّ عينَ: قائلٍ كانت ألفاًفي التقديرِ ثم قُلبتْ همزةً؛ لاجتماعِها مع ألفِ: فاعِلٍ[2].

ومن قواعدِ النحاةِ أنّ أَطرافَ الأَبنيةِ يطرأُ عليها التغييرُ عند الوقفِ. قال ابن جني: «الوقفُ ممَّا تُغيَّر فيهِ الأَشياءُ عن أُصولِها»[3].

لا يبعدُ أن يكونَ ما قاله ابنُ جني علةً تُشارِكُ علةَ قربِ المخرجِ في قلبِ أَلفِ (أنا) هاءً عند الوقفِ، وهي لغةٌ حكاها الفراءُ عن تميمٍ وقيسٍ. قال: «ومن العربِ من يقولُ إذا وقَفَ: أَنَهْ، وهي في لغةٍ جيدةٍ، وهي في عُليا تميمٍ، وسُفلى قَيسٍ»[4].

نقولُ بعدَ ذلكَ: كلُّ الأمثلةِ التي تقدَّمت حُصِرَ إبدالُها في حيزِ حروفِ الحلقِ، حتى لا يفوتَ غرضُ المجانسةِ في المخرجِ بإبدالِ حرفِ الحلقِ حرفاً غريباً عن مخارجِ إِخوتِهِ.

والمجانسَةُ نجدها أيضاً في ضربٍ آخر من الإبدالِ، وهو تحويلُ حركةِ الحرف السابقِ لحرفِ الحلق في فَعِلَ من الثلاثي كسرةً، وهذا التحويلُ قياسيٌّ عند ابن سِيده الذي أوردَ ذلكَ في سِياقِ شرحِهِ كلامَ سيبويه قال: «سيبويه: ماضِغٌ لِهِمٌ ولِهِمٌ، يعني أنه يَلتهمُ كلَّ شَيءٍ، ولا يُعتدُّ بـ(لِـهِمٍ) لغةً، إنما هو إِتباعٌ ومُضارعَةٌ؛ لأنّ كلَّ ما كان على فَعِلَ ثانيهِ حرفٌ من حروفِ الحلقِ ففيه أربعُ لغاتٍ مطردةٍ: فَعِلٌ، وفِعِلٌ، وفَعْلٌ، وفِعْلٌ»[5].

---

(1) ما يحتملُ الشعر من الضرورة ١٥٧ وينظر الصفحة ١٠١.

(2) ينظر الصفحة ١٤٠.

(3) سر الصناعة ١٦٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢.

(5) المخصص ٢٧/٥، وينظر الكتاب ١٠٧/٤-١٠٨.

ولدى أبي علي تأويلُ الإتباعِ في فِعِلٍ، وهو أنَّ الفتحة تُجانِسُ الكسرةَ، كما تجانِسُ الألفُ الياءَ، وأَفصحَ عن ذلكَ في احتجاجِهِ لقراءةِ ابنِ كثيرٍ (عَلَيْهِمُووَلا) [الفاتحة ١/ ٧]، إذ رأَى أنّ الهاءَ تَبِعتْ في كسرتِها الياءَ قبلَها، لأَنَّها تشبِهُها، ولم تَتْبَعِ الميمَ، لأنّ الميم لا تُشبهُ الهاءَ. قال: «وأمَّا قولُ ابن كثيرٍ: (عَلَيْهِمُووَلا الضَّالّينَ) فوجهُهُ أَنه أَتبَعَ الياءَ ما أَشبَهَها، والذي يشبِهُها الهاءُ، وتركَ مالا يُشبهُ الياءَ والألفَ – وهو الميمُ – على أَصلِهِ وهو الضمُّ، كما أَنَّ الذينَ قالوا: شِعِيرٌ، ورِغِيفٌ... وشِهِدَ، ولِعِبَ أَتبعُوا الفتحةَ الكسرةَ في جميعِ ذلك لقُربِها منها كقربِ الأَلفِ من الياءِ، وشَبَهِها بها، ولم يُتبِعُوا الفتحةَ الضمةَ فيقلِبوها ضمةً في: رَؤُوفٍ ورَؤُفٍ»[1].

الشَّبَهُ الذي صحَّ به إِتباعُ الهاءِ الياءَ في (عَلَيْهِمُو) هو الخفاءُ، إِذِ الحروفُ الخفيةُ عند ابن الجزري الهاءُ وحروفُ المدِّ. قال: «والحروفُ الخفيَّةُ أربعةٌ، الهاءُ وحروفُ المدِّ، سُمِّيتْ خفيةً؛ لأنها تُخفَى في اللفظِ إذا اندرجَتْ بعد حرفٍ قبلَها»[2].

والملاحَظُ في احتجاجِ أبي علي لقراءةِ (عَلَيْهِمُو) إيرادُه نحو: رِغِيفٍ، وهو يشير بهذا إلى اطرادِ الإتباعِ في هذا البناءِ عند سيبويه الذي يقول: «وفي فَعِيلٍ لغتانِ: فَعِيلٌ وفِعِيلٌ إذا كان الثاني من الحروفِ الستةِ، مطردٌ ذلك فيهما لا ينكسِرُ في فَعِيلٍ ولا فَعِلٍ»[3].

وليس معنى قولِهِ (لغتانِ) أنَّ: فِعِيلٌ أصلٌ بل هو عارضٌ، يدلُّ على ذلكَ ما ذهبَ إليه ابنُ جني من أنَّ حروفَ الحلقِ تؤدي غرضَ المجانسةِ فقط، أي لا تحرِّكُ الساكنَ، ولا تسكِّنُ المتحركَ: قال: «فحروفُ الحلقِ لا تحرِّكُ ساكناً ولا تسكِّن متحركاً، بل لَعَمري إنه يرادُ فيها الإِتباعُ وتجانسُ الصوتِ... ألا ترى أنَّ مَن قال: شِعِيرٌ، وبِعِيرٌ، ورِغِيفٌ فإنما أَبدلَ فتحةَ فاءِ

---

(١) الحجة ٩٥/١-٩٦ وينظر السبعة ١٠٩ والنشر ٢١٨/١.
والإتباع في لعب ونحوه لغتا هذيلٍ وتميمٍ، ينظر الكتاب ١٠٧/٤ و٤٤٠/٤ والحجة ٣٩٨/٢.
(٢) النشر ١٦٧/١.
(٣) الكتاب ١٠٧/٤.

فَعِيلٍ كسرةً لكسرةِ حرفِ الحلقِ، ولم يسكِّن متحركاً، ولا حرَّكَ ساكناً، وكذلكَ مَن قال: مِـحِكٌ ونِغِرٌ في مَحِكٍ ونَغِرٍ»[1].

والذي يظهر مما تقدَّمَ أنَّ التجانُسَ المسبَّبَ بحرفِ الحلقِ يتحقَّق بكسرِ الحرفِ السابقِ له إذا كان حرفُ الحلقِ مكسوراً، أو بكسرِ حرفِ الحلقِ نفسهِ إذا سبقته ياءٌ كما في (عليْهِمُو)، وشرطُ هذه الياءِ عند أبي علي ألَّا تكون في تقديرِ حرفٍ آخر كأن تكون مخففةً عن الهمزةِ كما في (أَرْجِئْهُ) [الأعراف ٧/ ١١١] وقاسَ ذلكَ على منعِ الإدغامِ في مخفَّفِ (رُؤْيا)، أمَّا مَن قال (رُيَّا) فرأى أبو علي جوازَ إتباعِ الهاءِ الياءَ في (أَرْجِيْهُ) حملاً على (رُيَّا). قال: «كسرُ الهاءِ مع الهمزِ غَلَطٌ[2]، لا يجوز، وإنما يجوزُ إذا كان قبلَها ياءٌ ساكنةٌ أو كسرةٌ، ولو خفَّفَ الهمزةَ فَقَلبها ياءً فقال: (أَرْجِيْهِ) فكسَرَ الهاءَ لم يستقِمْ؛ لأنَّ هذهِ الياءَ في تقديرِ الهمزةِ، فكما لم يُدغَمْ نحوُ: رُؤيا إذا خُفِّفتِ الهمزةُ؛ لأنّ الواوَ في تقدير الهمزةِ كذلك لا يحسُنُ تحريكُ الهاءِ بالكسرِ مع الياء المنقلبةِ عن الهمزِ، وقياسُ مَن قال: رُيَّا فأَدغَمَ أن يحرِّكَ الهاءَ أيضاً بالكَسرِ»[3].

وقد يُنزَّلُ الشاذُّ منزلةَ القياسيّ للتجانسِ بين حرفِ الحلقِ والياءِ قبلَهُ، هذا ما نراهُ في احتجاجِ أبي علي لقراءةِ (يِهِدِّيْ)[4] [يونس ١٠/ ٣٥]، إذ قاسَها على كسرِ ياءِ (يِيْجَل)؛ لأنَّ كسرَ الياءِ في الموضعينِ له غرضُهُ، أما (يِهِدِّيْ) فالغرضُ الإتباعُ، وأَمّا (يِيْجَلُ) فالغرضُ قلبُ الواو ياءً، وذهبَ أَبو علي هذا المذهبَ، لأن قياسَ الكسرِ في أولِ المضارعِ أن يكون لغيرِ الياء. قال: «وأَمّا مَن قال (يِهِدِّيْ) بكسرِ الياءِ، فإنه يَفتَعِلُ، وأَتبعَ الياءَ ما بعدَها من الكسرِ، فإن قلتَ: إنّ الياءَ التي للمضارعةِ لا تُكسَرُ، أَلا تَرى أَنَّ من قال: تِعْلَمُ لم يقُلْ: يِعْلَمُ، قيلَ...

---

(١) المنصف ٣٠٧/٢، محك: يقال: رجلٌ محك ومماحك إذا كان لجوجاً عسِر الخلق (ذيب اللغة ١١٥/٤). نغر: يقال: نغر الرجلُ إذا غضب (الغريب المصنف ٣٠٥/٢).

(٢) عنى روايةَ ابن ذَكوان عن ابن عامرٍ كسر هاءِ (أرجئْه)، ينظر السبعة ٢٨٨، والنشر ٢٤٤/١.

(٣) الحجة ٦٢/٤.

(٤) هي قراءةُ عاصم، ينظر السبعة ٣٢٦ والنشر ٢١٦/٢.

كُسِرَتْ في قولِهِ: (يِهِدِّيْ) للإتباعِ لا من حيث كُسِرَ: أَنتَ تِهْتَدِيْ، وأَنتَ تِعْلَمُ كما كُسِرت في: يِيْجَلُ لتنقلبَ الواوُ إلى الياءِ»(١).

واستَأنسَ أبو علي بالنادرِ لتعليلِ الإتباعِ في (يِهِدِّيْ)، والنادرُ هو (يِئْبَى). قال: «وكُسِرتِ الياءُ في: يِيْبَى كما كُسِرتِ الحروفُ الأُخَرُ التي للمضارعةِ على وجهِ الشذوذِ، وإن لم يكسِروا الياءَ في غيرِ هذا الحرفِ، ففي هذا بعضُ الإِيناسِ بقولِ من قالَ (يِهِدِّي)»(٢).

واتَّسَعَ أبو علي في القياسِ أكثرَ من ذلك، إذ أجازَ أن يُقالَ في نَعِمْ – وهي لغةٌ في حرفِ الجواب: نَعَمْ – نِعِمْ؛ لأنَّ: نَعِمْ يشبهُ: شَهِدَ، وحجتُهُ في ذلك أَن (بَلَى) تُصُرِّفَ فيه بالإمالةِ، وكذلك (نَعِمْ) يُتصرَّفُ فيه بالإتباعِ قياساً على إمالةِ (بَلَى). قال: «ويجوزُ في القياسِ على قولِ من قال: شِهِدَ أن تُكسَرَ النونُ من: نَعِمْ في لغةِ من كَسَرَ العينَ كما كُسِرَتِ الفاءُ في: شِهِدَ، فإن قلتَ: إِنَّ ذلكَ إنما جاءَ في الأسماءِ والأفعالِ، فالقولُ أَنّ: نَعَمْ – وإن كان حرفاً – فإنه إذا كان على لفظِ الأسماءِ جازَ أن تُجرَى في القياسِ مَجراها، ألا ترى أَنهم أَمالُوا: بَلَى وإن كان حرفاً لـمَّا كان على لفظِ الأسماءِ»(٣).

والذي يتضح من قولِ أبي علي أنه أَوغَلَ في إمضاءِ قياسِ المشاكلةِ دون ورودِ السماعِ، وهذا دَيْدَنُهُ في القياسِ، أي يحرِصُ على إمضاءِ علةٍ واحدةٍ في أشياءَ مختلفةٍ، لهذا نراهُ يعلّلُ بالمجانسةِ بينِ الألفِ والفتحةِ فَتحَ العَينِ في نحو: صَغَى يَصْغَى، لأنَّ الفتحةَ من جنسِ الألفِ، والألفُ حرفٌ حلقيٌّ، ويؤدي ذلكَ عنده إلى أَن يجري اللسانُ على وجهٍ واحدٍ، ثُمَّ يُشبِّهُ ذلك بمجانسةِ الإمالةِ، ومجانسةِ الإبدالِ في: مصَّبرٍ ومُزْدبرٍ، ومثَّردٍ لإكسابِ المهموسِ

(١) الحجة ٢٧٩/٤، والكسر في: تعلَم، وإعلَم، ونِعلَم لغةُ جميع العرب إلا أهلَ الحجاز، وذلك فيما ماضيه على فَعِلَ، ينظر الكتاب ١١٠/٤.

(٢) الحجة ٢٨٠/٤، وشذوذُ يِئبى ناتج عن أن فَعَل يفعلُ لا يكسر أولُه في المضارع. ينظر المخصص ٣١٧/١٢.

(٣) الحجة ٢١/٤، في نعم ثلاثُ لغات: نعم بفتح العين، ونعم بكسرها، وهي لغةُ كنانةَ، ونحم بإبدال عينها حاءً (الجنى الداني ٥٠٥-٥٠٦).

صفةَ الجهرِ، ومجانسةِ الصادِ والقافِ في: صُقتُ في صفةِ الاستعلاءِ بعدَ إبدالِ السينِ صاداً. قال في فتحِ عينِ نحو: يَصْغَى، ويَشْأَى، ويَفْخَرُ: «إنما فُتحتِ العيناتُ؛ لأنَّ الفتحةَ من جنسِ الألفِ، والألفُ من الحلقِ، فأرادُوا أن يكونَ العملُ من وجهٍ واحدٍ كما قالوا: عِابِد فأمالُوا الألفَ نحو الياءِ، كما قالوا المصَّبِرُ، والمزدَبرُ، والمثَّردُ، ليقرِّبُوا المهموسَ من المجهورِ، وكما قالوا: صُقْتُ، أي سُقْتُ، ليقرِّبوهُ من المستعلي»[1].

معنى ذلكَ أنَّ تجانسَ الحرفِ الحلقي مع الفتحةِ في نحو: يَفْغَرُ – لأنَّ الغينَ من حروفِ الحلقِ – كتجانسِ الكسرةِ والألفِ الممالةِ في نحو: عِابِد، وتجانسِ المجهورِ في المصَّبرِ والمزدبرِ مع المجهور الذي أُبدِلَ من تاءِ افْتعَلَ.

٢ – المضاعَفُ من الأبنيةِ بين التخفيفِ بالحذفِ والتخفيفِ بالإبدال:

التضعيفُ في الأَبنيةِ قد يستلزمُ طروءَ التخفيفِ عليها بحذفٍ أَو إبدالٍ أحياناً[2]، لأنَّ العربَ يكرهونَ توالي الأمثالِ، والإبدالُ للتضعيفِ يراهُ سيبويه غيرَ مطردٍ. قال: «هذا بابُ ما شذَّ فأُبدِلَ مكانَ اللامِ الياءُ لكراهيةِ التضعيفِ وليس بمطردٍ، وذلك قولُكَ: تسرَّيتُ، وتَظنَّيتُ، وتقَصَّيتُ من القصَّةِ، وأَمليتُ»[3].

وفي إشارةِ سيبويه إلى أنّ ذلك غيرُ مُطردٍ دلالةٌ على أَنَّه ليسَ شائعاً عند كلِّ العرب، لذا نرى أبا علي يروي عن ثعلبٍ أنَّ الإبدالَ في (لَاوَرَبِيْكَ) لغةٌ عُمانيةٌ. قال: «حكَى أحمدُ بن يحيى: لاوَرَبِيْكَ ما أَفعلُ، يريدُ: لا وَرَبِّكَ، فأبدلَ من المِثْلِ الثاني الياءَ، قال أحمدُ: وهي عُمانيةٌ»[4].

---

(١) المسائل الحلبيات ١٣٣-١٣٤، شأى: شأوت القوم وشأيتهم: سبقتهم (الغريب المصنف ٦١/٢)، المزدبر: يقال: زبر الكتاب يزبره ويزبره: كتبه (الغريب المصنف ٤٥/٢).

(٢) ينظر الصفحة ١٩٥.

(٣) الكتاب ٤٢٤/٤.

(٤) المسائل العسكريات ٨٦.

مما يلاحَظُ أَنّ الإبدالَ في الأمثلةِ المتقدمةِ حَلَّ بالمثلِ الثاني، والحذفُ مثلُهُ أيضاً في التخلّي عن ثاني المثلينِ إذ يبدو هذا في توجيهِ أبي علي قراءةَ (أَتُحاجُّونِي) [الأنعام ٦/ ٨٠] بتخفيفِ النونِ. قال: «لا يجوزُ أن يكونَ المحذوفُ النونَ الأُولى؛ لأنَّ الاستثقالَ يقع بالتكريرِ في الأمرِ الأَعمِّ، والأُولى أَيضاً فيها أَنَّها دلالةُ الإعرابِ»[١].

ويظهرُ في قولِ أبي علي السابقِ تركُّبُ عِلَّتينِ لحذفِ نونِ (أَتُحاجُّونِّي)، هما ثقلُ التضعيفِ، وكونُ النونِ الأولى حرف معنًى، وهذا قريبٌ مما تقدَّم عن اشتراكِ علتينِ في همز ألفِ (زأَمَّها) ونَحوِها[٢]، ونجدُ نظيرَ ذلكَ في قلبِ الياءِ جيماً قلباً اجتمعَ له قربُ المخرجِ والوقفُ، قال ابنُ يعيش: «وجملةُ الأمرِ أن الجيمَ تُبدَلُ من الياءِ لا غيرُ؛ لأنَّها أُختانِ في الجهرِ والمخرجِ... وأَصلُ هذا الإبدالِ في الوقفِ، لكراهيةِ الوقفِ على الياءِ، لخفائِها، وشَبَهِها بالحركةِ، قال أبو عمرٍو: قلتُ لرجلٍ من حَنظلةَ: مِمَّن أَنتَ؟ قال: فُقيمِجٌّ، قلتُ: من أَيِّهم؟ قال: مُرِّجٌّ، يريدُ: فُقيميًّا ومُرِّيًّا»[٣].

وسلفَ أنَّ نحوَ: قَلَقٍ من المضاعَفِ قليلٌ[٤]، وقلَّتُهُ مما يعلِّل بها النحاةُ الإبدالَ في المضاعَفِ، لأن القليلَ لا يُعتدُّ به، نجدُ ذلك عندَ ابن يعيش في تعليلِهِ إبدالَ ثاءِ (الثالثِ) ياءً في الوقفِ. قال: «ومثلُه قولُ الراجزِ[٥]:

يَفـديكَ يـازُرْعَ أَبي وخـالي ... قـد مـرَّ يومـانِ وهـذا الثَّـالي

وأنـتَ بـالهجرانِ لا تُبـالي

(١) الحجة ٣٣٣/٣، قَرأ بالتخفيف نافع وابن عامر، أما (أتحاجوني) فقراءةُ ابن كثيرٍ، وأبي عمرٍو، وعاصمٍ، وحمزةَ، والكسائي، ينظر السبعة ٢٦١ والنشر ١٩٨/٢.

(٢) ينظر الصفحة ١٩٦.

(٣) شرح الملوكي ٣٣٠، نقل أبو الطيب اللغوي عن الفراءِ أن إبدالَ الياءِ جيماً لغةُ بني دبيرٍ من بني أسد، ينظر الإبدال لأبي الطيب ٢٦٠/١.

(٤) ينظر الصفحة ٤٥.

(٥) قال البغدادي في شرح شواهد الشافية (٤٤٩): «قائلُه مجهولٌ» وينظر سر الصناعة ٧٦٤ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٧.

فإنه أَبدلَ من الثاءِ الثانيةِ ياءً، كأنه كَرِهَ بابَ: سَلَسٍ وقَلَقٍ»[1].

أَما ابنُ عُصفورٍ فيرى أنَّ الثاليَ والثالثَ لغتانِ. قال: «يجوز في ثالثٍ وثالثةٍ لُغتانِ، إثباتُ الثاءِ وإبدالُها ياءً، فيقال: ثَالي وثاليةٌ»[2].

ويبدو من قولٍ للفراءِ أنّ الإبدالَ لكراهةِ اجتماعِ الأمثالِ عامٌّ في الأفعالِ، والأسماءِ، والحروفِ، لأنه مثَّلَ له بالفعلِ: دسَّاها، والاسمِ: دَاويَّةٍ، والحرفِ: أَمَّا، قال: «يقالُ: دَوِّيَّةٌ وداوِيَّةٌ، ويقالُ: أَمَّا فلانٌ فصالِحٌ وأَيْما، ومن ذلكَ قولُهم: دِينارٌ، أصلُهُ: دِنَّارٌ، يدلُّ على ذلكَ جمعُهُمْ إِيَّاه: دَنانيرُ ولم يقولوا: دَيانِيرُ... ونرى أَنّ (دسَّاها) [الشمس ٩١/ ١٠]: دسَّسَها؛ لأنّ البخيلَ يخفي مالَهُ ومنزِلَهُ»[3].

ووقَفَ ابنُ جني عند إِيرادِ الفراءِ مثالَ (داويَّةٍ)، ورأى أَنه يجوزُ أن تكونَ الألفُ زائدةً لا مبدلةً من الواوِ، واعتلَّ للفراءِ بأَنَّه حَمَلَ (داويَّةً) على لغةِ: يا جَلُ، وأجازَ وجهاً ثالثاً وهو أنْ تكونَ أَلفُ (داوِيَّةٍ) منقلبةً عن ياءٍ كألفِ: غايةٍ. قال: «يجوزُ أن يكونَ من: الدوِّ فاعلةً ثم نَسَبَ إليها فحذفَ لامَها كقولكَ في ناجيةٍ: ناجيٌّ، وقال الفراءُ: أصلُها دَوِّيَّةٌ فأبدلَ الواوَ الأُولى ألفاً، يريد نحو: يا جَلُ ويا حَلُ، ويجوزُ فيها عندي وجهٌ ثالثٌ، وهو أن يكونَ بَنَى منها فَعَلِيَّةً إلا أَنَّه أَعلَّ العينَ وصحَّحَ اللامَ كَغايةٍ»[4].

ولعلَّ ما ذهبَ إليه ابن جني من الوجوهِ عائدٌ إلى كونِ الإبدالِ في عينِ المضاعَفِ، لأنَّ أكثرَ إبدالِ المضاعَفِ في اللامِ، وذهبَ إلى هذا ابنُ سيده في تعليلِهِ إبدالَ الياءِ من عينِ: الضِّحِّ. قال: «صاحبُ العينِ: الضِّحُّ ضوءُ الشمسِ إذا تمكَّنَ من الأَرضِ... والضِّحُّ الأرضُ

---

(١) شرح المفصل ١٠/٢٨-٢٩. قولُه (مثلُه) أي مثلُ: السادي في إبدالِ السينِ ياءً.

(٢) المقرب ٣١٥/١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٦٧/٣، الداويةُ: المفازةُ، الصحاح (دوي).

(٤) التمام ٢٣٣.

البَرازُ منهُ، والضِّيحُ لغةٌ في: الضِّحِّ منَ الشمسِ، عليٌّ: أَرى الضِّيحَ من مُحوَّلِ التَّضعيفِ، وإن كان ذلكَ أَكثرُهُ في اللامِ، نحو: تَظَنَّيتُ»[1].

ثم إنَّ عِلَّةَ الإِبدالِ في المضاعَفِ قد تكون موجِبةً، هذا ما يدلُّ عليه تعليلُ أبي علي إبدالَ الدالِ ياءً في (التَّصدِيةِ)، لأَن قياسَ المضاعَفِ أن يكونَ مصدرُهُ على وزنِ تَفعِيلٍ، أما التفعِلةُ فليسَ من مصادِرِه، لهذا تَعيَّنَ قلبُ الدالِ ياءً في (التَّصدِيةِ). قال: «فيمكنُ أن تكونَ التَّصدِيةُ مصدراً من: صَدَّ، بُنِيَ الفعلُ منه على فَعَّلَ للتكثيرِ... والمصدرُ من: فَعَّلَ على: تَفعِيلٍ وتَفعِلةٍ، إلا أنَّ تَفعِلةً في هذا كالمرفوضِ من مصدرِ التضعِيفِ، كأنهم عَدَلُوا عنه إلى التَّفعيلِ نحو: التحقيقِ، والتشديدِ، والتخفيفِ، لِما يكونُ فيه من الفصلِ بين المِثلَينِ بالحرفِ الذي بينَهما... فلما خرجَ المصدرُ على ما هو مرفوضٌ في هذا النحوِ أُبدِلَ من المثلِ الثاني الياءُ»[2].

ويجري (دَهدَهْتُ) على طريقة (التَّصدِيةِ) في لزوم القلبِ، وعلةُ ذلك عند الخليلِ تشابُهُ الياءِ والهاءِ في الخفةِ والخفاءِ. قال سيبويه: «دَهْدَيْتُ هي فيما زعمَ الخليلُ: دَهْدَهْتُ بمنزلة: دَحرجتُ، ولكنَّه أَبدلَ الياءَ من الهاءِ لِشبَهِها بها، وأنها في الخفاءِ والخفةِ نَحوُها، فأُبدلَتْ كما أُبدلَتْ من الياءِ في: هٰذهِ»[3].

أما أبو علي فنقلَ ابنُ سيده عنه أنَّ: دَهدَيتُ ودَهْدَهْتُ لغتان. قال «دَهدهْتُ الحجرَ ودَهْدَيتُهُ زَعم الفارسيُّ أنهما لغتانِ، الهاءُ في تميمٍ، والياءُ في أَهلِ العاليةِ»[4].

من إجازةِ أبي علي أن يكونَ: دَهْدهتُ ودَهْدَيتُ لغتينِ يَتبيَّنُ لنا أنَّهُ لو جُزِمَ (يُدَهدِيْ) لقيلَ: لم يُدَهدِ؛ لأنَّ الياءَ صارتْ كياءِ: يَمشي، وثَمَّ حكايةٌ نقلَها ابنُ السكيتِ عن أبي عمرٍو الشيباني يذهبُ فيها أبو عمرٍو إلى أنّ (لم يتسنَّهْ) قُلبتْ نونُهُ الثالثةُ ياءً، لأنه مُشتقٌّ من

---

(١) المخصص ٢٠/٩، ولم يشرِ الخليلُ إلى المعنى الثاني ولا إلى لغة: الضيح، ينظر العين ١٣/٣ (ضحح).

(٢) الحجة ١٤٨/٤، التصديةُ: التصفيق والصوت (الغريب المصنف ٤٠٧/٢).

(٣) الكتاب ٣٩٣/٤، دهدهت الشيءَ قَلبت بعضه على بعضٍ (الغريب المصنف ٥١٢/٢).

(٤) المخصص ٢٨٧/١٣.

(المسنونِ)، أي المتغيِّرِ. قال ابنُ السكيت: «قال[1]: وَسَمِتُ أبا عمرٍو يقولُ: قولُ الله جَلَّ ثناؤُهُ (أُنْظُرْ إلى طَعامِكَ وشَرَابِكَ لم يَتَسَنَّهْ) [البقرة ٢/ ٢٥٩] أي لم يتغيَّر من قولِهِ (مِنْ حَمَأٍ مَسْنُونٍ) [الحجر ١٥/ ٢٦] قال: فقلتُ له: إنّ مسنوناً من ذواتِ التضعيفِ، ويتسنَّ من ذواتِ الياءِ، قال: أَبدلوا النونَ من: يتسنَّنْ ياءً كما قالوا: تظنَّيتُ، وإنما الأصلُ: تَظَنَّنْتُ»[2].

حكايةُ ابنِ السكيتِ عن الشيباني معناها عند أبي علي أنَّ النونَ قُلبتْ ياءً، ثم قُلبتِ الياءُ أَلفاً، وبعد ذلك حُذفتِ الألفُ للجزمِ، أما الهاءُ فهي للوقفِ، وأَنشأ أبو علي بذلك قياساً أَدرَجَ فيه (دَسَّاها) و(يتسنَّهْ)، وخالفَ مذهبَ سيبويه في أنَّ ذلكَ شاذٌّ. قال ابن سيده: «قال أبو علي: ذكرَ سيبويه أنّ بدلَ الياءِ في هذه الأحرفِ[3] شاذٌّ، وقد جاءَ غيرُها مما لم أَرَ أَحداً حَصَرَهُ فمنهُ قولُه عزَّ وجلَّ (قَدْ أَفلحَ مَنْ زَكَّاها وقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاها) [الشمس ٩١/ ٩-١٠] وأَبدلَ الياءَ من السين الأخيرةِ، ثم قَلَبَها أَلفاً لانفتاح ما قبلَها، وبعضُ ما قيلَ في قولِهِ تعالى: (إِلَى طَعَامِكَ وشَرَابِكَ لم يَتَسَنَّهْ) من أنّ تقديرَه: لم يتسنَّنْ فقلبتِ النونُ الثانيةُ ياءً، ثم قُلبتْ أَلفاً لتطرفِها، وانفتاحِ ما قبلَها، وحَذْفِها للجزمِ، ثم جَعَلَ مكانَها هاءَ الوقفِ»[4].

وذهب أبو علي إلى أنَّ مَن أَبقى هاءَ (يتسنَّهْ) في الوصلِ عدَّها لاماً كلامِ: يجبَهُ، ويَنْقَهُ، ويشيرُ بهذا التوجيهِ إلى انتفاءِ الإبدالِ في (يتسنَّهْ)، لأنَّ الهاءَ لامٌ على هذا الوجهِ. قال: «فأمَّا قراءةُ ابن كثيرٍ، ونافعٍ، وأبي عمرٍو، وعاصمٍ، وابنِ عامرٍ هذه الحروفَ[5] كلَّها بإثباتِ الهاءِ في الوصلِ فإنّ ذلكَ مُستقيمٌ في قياسِ العربيةِ في (يَتَسَنَّهْ)، وذلكَ أَنهم يَجعلونَ اللامَ في السنةِ الهاءَ، فإذا وَقَفُوا وَقَفُوا على اللامِ، وإذا وَصَلوا كان بمنزلةِ: لم يَنْقَهْ زيدٌ، ولم يَجبَهْ عمرٌو»[6].

---

(١) لعله الفراء، ينظر معاني القرآن للفراء ١/١٧٢ وإصلاح المنطق ٣٠٠.

(٢) إصلاح المنطق ٣٠٢، وتنظر الحكاية عن الشيباني في الإغفال ٢/١٠٥ والحجة ٢/٣٧٤.

(٣) أي تظنيت ونحوه، ينظر الكتاب ٤/٤٢٤.

(٤) المخصص ١٣/٢٨٨-٢٨٩، ولم يتضح النقلُ عن أبي علي في كتبه المطبوعة.

(٥) أي يتسنه، واقتده، وماليه، وسلطانيه، وماهيه.

(٦) الحجة ٢/٣٧٤-٣٧٥ وينظر السبعة ١٨٨ والنشر ٢/١٠٨، نقه: فهم (تهذيب اللغة ٥/٤٠٢)، جبه: يقال: جبهنا الماءَ جبهاً إذا وردته (الغريب المصنف ١/٥٨٧).

ويجري نحوُ: حَظٍّ من المضاعَفِ مُجرى (يَتَسَنَّهْ) في الإبدالِ، لكنه ليسَ إِبدالاً محضاً، إذ حكى الخليلُ عن بعضِ أهلِ حمصَ أَنهم يقولونَ: حَنْظٌ في: حَظٍّ، ورأى أنّ هذهِ النونَ غُنَّةٌ لا نونٌ حقيقيَّةٌ. قال: «الحظُّ: النصيبُ من الفضلِ والخيرِ، والجميعُ الحظوظُ... وناسٌ من أهلِ حِمصَ يقولونَ: حَنْظٌ فإذا جمعُوا رجَعُوا إلى الحظوظِ، وتلكَ النونُ عندهُمْ غُنَّةٌ ليستْ بأصليةٍ، وإنما يجري على أَلْسِنَتِهِمْ في المشدَّدِ نحو: الرُّزِّ يقولونَ: رُنْزٌ»[1].

٣ – الإبدالُ في حروفِ الفمِ والشفتينِ بينَ تجانسِ المخارجِ وتَقارُبِها:

يعتلُّ النحاةُ لإبدالِ حروفِ الفمِ باتحادِ المبدلِ والمبدلِ منه في المخرجِ أو بتقاربِ مخرجَيهما، والمسائلُ التي سيأتي ذكرُها علةُ الإبدالِ فيها اتحادُ المخرجِ أَو تقاربُ المخرجينِ.

فاللامُ – مثلاً – من حروفِ الفمِ التي تُبدلُ من النونِ لتقاربِ المخرجينِ، ومثَّل اليزدي لذلك بأُصَيلالٍ مصغَّرٍ: أُصيلانٍ، وهو تصغيرٌ شاذٌّ عنده؛ لأنَّ جمعَ الكثرةِ يصغَّرُ مفردُهُ أو جمعُ قِلَّتِهِ، قال: «تُبدلُ اللامُ من النونِ في أُصَيلالٍ، لتقاربِ مَخرَجَيهما، والأَصلُ: أُصيلانٌ مُصغَّرُ: أُصلانٍ بمعنى آصالٍ جَمعي أَصيلٍ، وهو وقتُ الغروبِ تصغيراً على غيرِ القياسِ... فالقياسُ الردُّ إلى القلةِ أو المفردِ»[2].

وإِبدالُ اللامِ من النونِ ليس قياسيًّا عند سيبويه، لأنه يراهُ قليلاً. قال: «أَبدلُوا اللامَ من النونِ، وذلكَ قليلٌ جداً قالُوا: أُصَيْلالٌ وإِنما هو أُصَيْلانٌ»[3].

وتكافِئُ النونُ اللامَ في الإبدالِ، إذ تُقلَبُ لامُ: لَعَلَّ نوناً، ولِقلبها عند ابن يعيشَ علَّتانِ هما قربُ المخرجَينِ، وكثرةُ الاستعمالِ. قال: «وأما لَعَلَّ فقد قالُوا فيها: لَعلَّ، ولَعَنَّ، فالنونُ بدلُ

(١) العين ٢٢/٣ (حظظ)، وهي لغةُ عبد القَيس (سفر السعادة ٥١).
(٢) شرح الشافية لليزدي ٩٥٣.
(٣) الكتاب ٢٤٠/٤.

من اللامِ، وذلكَ لكثرةِ لَعلَّ، وعمومِ استعمالِها، والنونُ تقاربُ اللامَ في المخرجِ... وأرى أَنهما لغتانِ لقلةِ التصرُّفِ في الحروفِ»[1].

وأصالةُ الوقفِ في التغييرِ[2] لها تعلُّقٌ بإبدالِ حروفِ الفمِ المتحدةِ المخرجِ كالجيم والياءِ، لهذا يوردُ الرضيُّ إِبدالَ الجيمِ من الياءِ المخففةِ في غيرِ الوقفِ على وجهِ الشذوذِ؛ لأنّ الجيمَ تُبدَلُ من الياءِ المثقلةِ في الوقفِ لبيانِ تَثقيلِها. قال: «وقد جاءَ من الياءِ المخففةِ في غيرِ الوقفِ، قال[3]:

حتـى إذا مـا أمسـجَتْ وأَمْسـجَا

أي: أَمسيَتْ وأَمْسيَ... وفي قوله[4]: (في الياءِ المخففةِ أَشَذُّ) دلالةٌ على أنّ ذلك في المشدَّدةِ شاذٌّ... وإنما كانَ في نحوِ: أَمسجَتْ أَشذَّ؛ لأنَّ الأصلَ أن يُبدَلَ في الوقفِ لبيانِ الياءِ»[5].

أما إبدالُ الياءِ من الجيمِ فيراهُ ابن جني فاشياً يجوز فيه أنْ يُعَدَّ أصلاً لا بدلاً، قال: «حكَى أبو الفضلِ الرياشيُّ قال: كنّا عند أبي زيدٍ وعندنا أَعرابيٌّ فقلتُ له: إِنه يقولُ: الشِّيْرَة فسأَلَهُ فقالَهَا، فقلتُ لَه: سَلهُ عن تصغيرها فسأَلَهُ فقال: شُيَيرةٌ... وإذا كانتِ الياءُ فاشيةً في هذا الحرفِ كما ترى فيجب أَن تُجعَلَ أصلاً يساوقُ الجيمَ، ولا تجعلَ بدلاً من الجيمِ»[6].

بالتأمُّلِ في كلام ابن سيده يَظهر أَنَّ ابنَ جني أرادَ أن يكونَ نحو: شِيْرةٍ وشَجَرةٍ[7] لغتانِ؛ لأنَّ ابنَ سيده ذكر بعدَ التمثيلِ بالإِتباع في: حارٍّ يارٍّ أَنَّهُ يجوز أَنْ يكونَ: يارٌّ لغةً في: جارٍّ حملاً على الإبدالِ في الصَّهارِيِّ. قال: «يَقولون[8]: حارٌّ يارٌّ، وحرَّانُ يرَّانُ، وحارٌّ جارٌّ، والجارُّ

(١) شرح المفصل ٣٦/١٠.
(٢) ينظر الصفحة ١٩٧.
(٣) البيت في ملحقات ديوان العجاج ٢٧٨/٢.
(٤) أي ابن الحاجب.
(٥) شرح الشافية للرضي ٢٣٠/٣.
(٦) المحتسب ٧٤/١.
(٧) كسر شين شجرة لغةُ بني سليمٍ، ينظر المحتسب ٧٤/١.
(٨) أي في أوصاف الماءِ.

الذي يجرُّ الشيءَ الذي يصيبُهُ من شدةِ حرارتِهِ... ويمكنُ أن يكونَ: يارٌّ لغةً في: جارٍّ كما قالُوا: الصهاريجُ والصهارِيُّ، وصِهريجٌ وصِهريٌّ، وصِهْريٌّ لغةُ تميمٍ»[1].

وتجري حروفُ الشفتينِ مَجرى حروفِ الفمِ في تعليلِ إِبدالِها بتجانسِ المخارجِ، من ذلكَ إِبدالُ الميمِ من الواوِ في كلمةِ: فمٍ، وعلةُ ذلكَ عند المبرد خلوُّ العربية من استعمالِ اسمٍ آخرهُ حرفُ لينٍ من غيرِ إضافةٍ، لأنَّ كلمةَ: فمٍ أصلُها: فَوْهٌ، وحذفُ الهاءِ أَدى إلى تطرُّفِ الواوِ التي تصيرُ عُرضةً للحذفِ، أما العلةُ الثانيةُ لإِبدالِ واوِ: فمٍ ميماً فهي اتحادُ المخرجِ. قال: «فإنما فَمٌ أَصلُهُ: فَوْهٌ؛ لأنه من: تفوَّهتُ بكذا، وجمعُهُ أَفواهٌ على الأصلِ، فإذا قلتَ: هذا فُوزيدٍ فَقد حذفتَ موضعَ اللامِ، ولولا الإضافةُ لم يَصلُحْ... تقولُ: رأَيتُ فازيدٍ ومررتُ بِفي زيدٍ، فإِنْ أَفردتَ لم يصلُحِ اسمٌ على حرفينِ أَحدُهما حرفُ لِينٍ؛ لأنَّ التنوينَ يُذهِبُ حرفَ اللينِ فيبقى الاسمُ على حرفٍ، فتقولُ في الإفرادِ: فَمٌ فاعلمْ، فتبدِلُ الميمَ من الواوِ؛ لأَنهما مِن مخرجٍ واحدٍ»[2].

وذهبَ الأَخفشُ إِلى أَنّ الميمَ بدلٌ من الهاءِ لا من الواوِ، وقدَّرَ القلبَ المكاني مستدلًّا برجوعِ الواوِ في الشعرِ، وموضعُها بعدَ الميم. قال الرضي: «وقال الأخفشُ: الميمُ فيه بدلٌ من الهاءِ، وذلك أنَّ أَصلَه: فَوْهٌ ثم قُلِبَ فصارَ: فَهْوٌ، ثم حُذفتِ الواوُ وجُعلتِ الهاءُ ميماً، واستدلَّ على ذلك بقولِ الشاعر[3]:

همـــا نَفَثـــا في فِيَّ مـــن فَمـــوَيهما ....

---

(١) المخصص ١٤/٣٣-٣٤.

(٢) المقتضب ٣/١٥٨.

(٣) هو الفرزدق، ديوانه ٢/٢١٥، الضمير في: نفَثا يعود إلى إبليس وابنه، النابح: أراد به من يتعرض للهجو، الرجام: مصدر راجمه بالحجارة، أي راماه (الخزانة ٤/٤٦٢-٤٦٣) والشطر الثاني من البيت هو (على النابحِ العاوي أشد رِجامِ).

فهو عنده كقوله[١]:

لا تَقْلُــوا هـــا وادْلُواهـــا دَلْـــوا إنَّ مـــع اليـــومِ أَخـــاهُ غَـــدْوا

في ردّ المحذوفِ للضرورةِ»[٢].

أما المبردُ فذهبَ إلى أنَّ ميمَ (فَموَيْهِما) عينٌ، وأنَّ الواوَ بدلٌ من الهاءِ، لأَنهما خَفيَّتان، واستدلَّ بجوازِ ردِّ الواو في النسب لِـمن لغتُهُ: فَمانِ بحذفِ الواوِ، وبلزومِ ردِّها لمن لُغتُه: فَموانِ، قال: «فأَما قولُه: (فَمَوَيْهِما) فإنه جعلَ الواوَ بدلاً من الهاءِ لخفائِها للّينِ، وأنّ الهاءَ خفيةٌ، فمَنْ قالَ: فَمانِ قال في النسبِ: فَمِيٌّ، وفَمَويٌّ، ومَنْ قال: فَموانِ لم يَجُز في النسبِ إلا فَموِيٌّ»[٣].

قولُ المبردِ أكثرُ اقتصاداً في التقديرِ من قولِ الأخفشِ، لأنه يدخُلُ تحتَ قياسِ المعاقبةِ، والأَخذُ بها قولُ أبي علي، أي يجوزُ أن تكونَ واوُ (فَموَيهِما) عاقبتِ الهاءَ عندَهُ، قال: «وقد يجوز أيضاً أن يكونَ الواوُ في: فَموَيهِما لغةً أُخرى، تعاقبتْ مع الهاءِ على الكلمةِ كما تعاقَبتا في سَنةٍ وعِضةٍ، يدلُّ على ذلك أنهم قالوا: سَنواتٌ وقالوا: مُساناةٌ وقالوا: مسانَهةٌ وسَنهاءُ»[٤].

---

(١) الرجز بلا نسبة في الفاضل للمبرد ١٩، والصاهل والشاحج ٣٩٤ والاقتضاب ٣٧٣ ومعنى البيت عند التبريزي: لا تيسيرا الإبلَ سيراً شديداً، لأ ا تحتاج بعد هذا اليومِ أن تسير حتى تبلغَ الموضع الذي تقصده، وقولُه (إن مع اليوم أخاه) معناه ينبغي أن تدبر أمرك تدبيراً يصلح لجميع أوقاتك (ذيب الألفاظ ٢٦٦).

(٢) شرح الشافية للرضي ٣/٢١٥-٢١٦.

(٣) المقتضب ٣/١٥٨-١٥٩.

(٤) المسائل العضديات ٢٥، أبو علي تابع فيما قاله مذهب الفراءِ في تعاقب الواوِ والهاءِ على لام (سنة)، ينظر معاني القرآن للفراء ١/١٧٢.

المساناة: يقال: سانيت الرجلَ راضيته (الغريب المصنف ٢/٤٥٥)، المسا ةُ: يقال إذا حملت النخلةُ سنةً ولم تحملْ سنةً قيل: قد عاومت وسانهت (الغريب المصنف ١/٥٤٢). العضةُ: الكذب (الغريب المصنف ٢/٣٣٠).

وأَرجَعَ ابن جني الخلافَ في: فَمَوَيْهِما إلى الجمعِ بين البدلِ والمبدلِ منهُ، لِما في هذه الكلمةِ من الإِجهادِ؛ ونَقَلَ ذلكَ عن شيخِهِ أبي علي. قال: «فإنْ قلتَ... إذا كانتِ الميمُ بدلاً من الواوِ التي هي عينٌ فكيف جازَ له الجمعُ بينهما؟ فالجوابُ أَنّ أبا علي حَكى لنا عن أبي بكرٍ وأَبي إسحٰقَ أَنهما ذهبا إلى أن الشاعرَ جمعَ بين العِوضِ والمعوضِ منه؛ لأنَّ الكلمةَ مجهودةٌ منقوصةٌ»[1].

والميمُ تُبدلُ من النون الساكنةِ إذا تلا النونَ باءٌ في نحوِ عَنْبَرٍ، وعلةُ ذلكَ عندَ ابن جني أَنَّ الباءَ والميمَ أُختانِ في المخرجِ، وأَنَّ النونَ تُدغمُ في الميمِ لا في الباءِ، وامتناعُ إدغامِ النونِ في الباءِ استُغنِيَ عنه بقلبِ النونِ ميماً، لأنَّ الميمَ أقربُ الحروفِ إلى الباءِ. قال: «كلُّ نونٍ ساكنةٍ وقعت قبلَ باءٍ قُلبت في اللفظِ ميماً، وذلك نحو: عَنْبرٍ... وإنما قُلبت لـمَّا وقعتْ ساكنةً قبلَ الباءِ من قِبَل أَنَّ الباءَ أُختُ الميمِ... فلما كانت تُدغمُ النونُ مع الميمِ التي هي أُختُ الباءِ أَرادوا إعلالَها أيضاً مع الباءِ إذ قد أَدغموها في أُختِها الميمِ... فلما لم يصلُوا إلى إدغامِ النونِ في الباءِ أَعلُّوها دونَ إعلالِ الإدغامِ، فقرّبُوها من الباءِ بأن قلبُوها إلى لفظِ أقربِ الحروفِ من الباء وهو الميمُ فقالوا: عَمْبَرٌ»[2].

استدلالُ ابن جني بالإدغام يحتملُ أن يكونَ أصلاً في توجيه الإبدالِ، ونظيرُ ذلك تعليلُ ابن بَرهانَ إبدالَ واو: بَهراويٍّ نوناً، لأن النون تبدلُ واواً للإدغامِ في الواوِ في نحو (مِن وَّاقٍ) [الرعد ١٣/ ٣٤]. إذا كان الإدغامُ بلا غنةٍ[3].

أما النونُ المتحركةُ فيرى ابن جني أَنَّها تَصحُّ. قال: «فإذا تحرَّكتْ صحَّتْ، وذلكَ قولُك: عِنَبٌ»[4].

---

(١) سر الصناعة ٤١٧. وابن جني أورد ذلك في كلامه على قول الفرزدق (فمويهما).

(٢) سر الصناعة ٤٢١-٤٢٢.

(٣) ينظر الصفحة ١١٨.

(٤) المنصف ٢٢١/١.

يُؤخذ من قولِهِ أَنَّ تصحيحَ النونِ المتحركةِ قبلَ الباءِ قياسٌ، لهذا حكمَ الرضيُّ على إبدالِ الميمِ منها بالضعفِ متابعاً في ذلك ابنَ الحاجب. قال: «وضَعُفَ إبدالُها من النونِ المتحركةِ كما قال رؤبةُ(1):

يــا هـــالَ ذاتَ المنطــقِ التَّمتــامِ وكَفِّـــكِ المخضَّـــبِ البَنـــامِ

ويقال: طامَهُ اللهُ على الخيرِ، أي طانَهُ من الطينةِ، أي جَبَلَهُ... ولم يُسْمَعْ لـ(طامَ) تصرُّفٌ»(2).

ويجري مَجرى: البنامِ وطامَهُ في الشذوذِ إبدالُ الميمِ من الباءِ أيضاً. قال ابنُ الحاجب «وإبدالُها من الباءِ أيضاً شاذٌّ»(3)، ومن ذلكَ: بناتُ مَخْرٍ وبَخْرٍ فيما حكاهُ أبو عبيدٍ الذي قال: «وبناتُ مَخرٍ وبناتُ بَخرٍ سحائبُ يأتينَ قُبَيلَ الصيفِ مُنتصِباتٌ رِقاقٌ»(4).

ولشذوذِ: مَخْرٍ وبَخْرٍ ذهب ابنُ جني إلى جوازِ أن تكونَ الميمُ أصلاً حملاً على معنَى المخْرِ، لأن السحابَ يَمخُرُ البحرَ. قال: «ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أنّ الميمَ في: مَخرٍ أَصلٌ غيرُ مُبدلةٍ على أَن يجعلَه من قولهِ عَزَّ اسمُهُ (وتَرَى الفُلْكَ فِيْهِ مَوَاخِرَ) [فاطر ٣٥/ ١٢] وذلك أنّ السحابَ كأنها تمخرُ البحرَ، لأنها – فيما يُذهَبُ إليه – عنه تنشأُ، ومنه تبدأُ، لكانَ عندي مُصيباً»(5).

---

(1) ديوانه ١٤٤، والروايةُ فيه لا شاهد فيها، وهي:

يــا هـــالَ ذاتَ المنطـــقِ النَّمنـــامِ كــأنَّ وَسْواسَـــكِ بــالنَّمامِ

النمنمةُ خطوطٌ متقاربةٌ قصار شبه ما تنمنِم الريح دقاق الترابِ (ذيب اللغة ٤٧٠/١٥) الوسواس: همس الكلام ويسمى النميمةُ (ذيب اللغة ٤٦٩/١٥)، النمام: نبت طيب الرائحة، الصحاح (نمم)، التمتمةُ في الكلام إخراج الحرف بلفظ كأنه التاءُ أو الميم (ذيب اللغة ٢٦١/١٤).

(2) شرح الشافية للرضي ٢١٦/٣-٢١٧.

(3) الإيضاح ٤١٤/٢.

(4) الغريب المصنف ٥٦٣/١.

(5) سر الصناعة ٤٢٤.

٤ – طَلَبُ التجانسِ بينَ الإبدالِ المحضِ والاجتزاءِ بالمضارعةِ والإتباع:

ليستْ ضروبُ الإبدالِ مقصورةً على القلبِ المحضِ لتجانسِ المخارجِ أو تقارُبِها؛ لأنَّ بعضَ حروفِ الإبدالِ لا تُقلَبُ وإنما تستجلَبُ المشاكلةُ فيما بينها بالأداءِ كما مرَّ في كسرِ هاءِ (عَلَيْهِمُوْ) إِتباعاً للياءِ قبلها؛ لأنَّ الياءَ تُشبهُ الهاءَ ولا تشبهُ الميمَ، وذلك في قراءةِ ابن كثيرٍ[1]، وأجرى أَبو علي على هذا القياسِ إشرابَ الصادِ الساكنةِ صوتَ الزاي قبل الدالِ؛ لأن الدالَ والزايَ تتجانسانِ في صفةِ الجهرِ قال: «ومِثْلُ قولِهِ (عَلَيْهِمُو) [الفاتحة ١/ ٧] – في أَنه أَتبعَ الياءَ ما يُشبهُها وتَرَكَ ما لا يُشبِهُها على أصلِهِ – قولُهُم (يُصْدِرَ) [القصص ٢٨/ ٢٣] فقُرِّبَ الصادُ من أَشبهِ الحروفِ من مَوضِعها بالدال وهو الزايُ، ألا ترى أَنهما يجتمعانِ في الجهرِ»[2].

مؤدَّى هذهِ المضارعةِ عند سيبويه إِجراءُ نحوِ (مَصْدرٍ) مَجرى المضاعفِ، وعلةُ الاستغناءِ بها عن الإِبدالِ الحفاظُ على إطباقِ الصادِ، لكنَّ سيبويه حكَى عن بعضِ العربِ إبدالَ الصادِ زاياً، لأنهم أَرادُوا أن يكون الأداءُ من وجهٍ واحدٍ. قال: «فلما كانتا[3] من نفسِ الحرفِ أُجريَتا مَجرى المضاعَفِ الذي هو من نفسِ الحرفِ من باب: مَددتُ، فجعلُوا الأَولَ تابعاً للآخِرِ... ولم يبدِلُوها زاياً خالصةً كراهيةَ الإجحافِ بها للإطباقِ... وسمعنا العربَ الفصحاءَ يجعلونَها زاياً خالصةً كما جَعلوا الإِطباقَ ذاهباً في الإدغامِ، وذلكَ قولُكَ في التَّصْديرِ: التزديرُ... وإنما دعاهم إلى أن يقرِّبوها ويُبدِلوها أن يكونَ عَملُهم من وجهٍ واحدٍ»[4].

(١) ينظر الصفحة ١٩٨.

(٢) الحجة ٩٧/١، إشراب الصاد الساكنة صوت الزاي قراءةُ حمزةَ والكسائي، ينظر الكشف عن وجوه القراءات ٣٩٣/١-٣٩٤.

(٣) أي الصاد والدالُ.

(٤) الكتاب ٤٧٧/٤-٤٧٨، قلب الصاد الساكنة زاياً لغةٌ طائيةٌ، ينظر الإبدال لأبي الطيب اللغوي ١٢٦/٢-١٢٧، والإِدغام بلا إطباقٍ كافْحسالماً في افحص سالماً، وافحزردة في: افحص زردة (الكتاب ٤٦١/٤).

وسلفَ أنّ نونَ: عِنَبٍ لم تبدلْ ميماً قبل الباءِ لتحرُّكِها[1]، وهذا القياس مستمرٌّ في الصادِ المتحركةِ قبل الدالِ، لأنَّ الحركةَ تُقوِّيها بنظر ابنِ الحاجب، لهذا قرَّرَ أَنها تُشرَبُ صوتَ الزاي ولا تُقلَبُ. قال: «(فإن تحرَّكَتْ لم تُبدلْ، ولكنهم قد يُضارعونَ بها الزايَ)؛ لأنها لمّا تحرَّكتْ قَوِيَتْ بالحركةِ، فلما قَوِيتْ لم تكن كالميتةِ الساكنةِ، فأُشرِبتْ ولم تُقلَبْ، وقالوا في: صَدَرَ: صَدَرَ بالإشرابِ ولم يقولوا: زَدَرَ لقوَّتِها بالحركةِ»[2].

السينُ تجري على نسقِ الصَّادِ في إبدالِها لتقريبِها مما بعدَها، وقياسُ ذلك عند المبردِ أن يليَ السينَ حرفٌ مُستعلٍ، علماً أنه ذهب إلى أنَّ القلبَ يحسُن إنْ كان التقاربُ بين السينِ والحرفِ المستعلي قويًّا. قال: «هذا بابُ ما تُقلَبُ فيه السينُ صاداً وتركُها على لفظِها أَجودُ؛ وذاكَ لأنها الأصلُ، وإنما تُقلَبُ للتقريبِ مما بعدها، فإذا لَقِيَها حرفٌ من الحروفِ المستعليةِ قُلبت معهُ ليكونَ تناوُلُهما من وجهٍ واحدٍ... وكُلَّما قَرُبَ منها كان أَوجبَ، ويجوز القلبُ على التراخي بينهما، وكلَّما تراخى فتركُ القلبِ أَجودُ، وذلك قولُكَ: سَطْر وصَطْر، وسَقَر وصَقَر، وسَلختُ وصَلختُ، ومَساليخُ ومَصاليخُ»[3].

الأَبنيةُ التي ذكرها المبردُ قُلبتِ السينُ فيها صاداً، وقياسُ إِبدالِ السينِ صاداً عِند البطليَوسي أن تقعَ قبلَ الحرفِ المستعلي، وأن تُبدَلَ من الصادِ لا أنْ تبدلَ الصادُ منها، لأنَّ الصادَ أَقوى، وعلةُ ذلكَ القلبِ عندهُ مَشقَّةُ الانتقالِ من انخفاضِ السينِ إلى ارتفاعِ حرفِ الاستعلاءِ. قال: «وشرطُ هذا البابِ أن تكونَ السينُ متقدمةً على هذه الحروفِ لا متأخرةً بعدَها... وأن تكونَ السينُ هي الأصلَ، فإن كانتِ الصادُ هي الأصلَ لم يجز قلبُها سيناً؛ لأنَّ الأَضعفَ يُقلبُ إلى الأَقوى ولا يُقلبُ الأَقوى إلى الأضعفِ، وإنما قلبُوها صاداً إذا وقعتْ بعدَها هذه الحروفُ؛ لأنها حروفٌ مُستعليةٌ، والسينُ حرفٌ مُتسفِّلٌ فثَقُلَ عليهِمُ الاستعلاءُ

(١) ينظر الصفحة ٢١٠.
(٢) الإيضاح ٤٢٢/٢ وينظر المفصل ٤٤٣.
(٣) المقتضب ٢٢٥/١، وهي لغةُ بني العنبر، ينظر الكتاب ٤٨٠/٤ والمخصص ٢٧٣/١٣.

بعد التسفُّلِ.. فهذا هو الذي يجوز القياسُ عليه من هذا البابِ وما عداه فإنما يوقَفُ فيه عند السماعِ»[1].

كلُّ ما تقدَّمَ عن إشرابِ الصادِ صوتَ الزاي أو إبدالِ السينِ صاداً قبلَ حرفِ الاستعلاءِ يراهُ قطربُ شاذاً يحفظُ؛ لأنَّ السينَ والصادَ تستويانِ عنده في دخولِ الزاي عليهما، وكان يرى أنَّ نحو: سَوَّاغ وصَوَّاغٍ وأَسْغَى وأَصْغَى من اللغاتِ التي لا إبدالَ فيها، وخالفَهُ ثعلبٌ وأَبو علي، بل كان أبو علي يرى أنَّ المضارعةَ في حرفِ الصفيرِ الساكنِ قياسٌ. قال ابن سيده: «قال قطربٌ: يُعتمدُ من هذا كلِّهِ على المحفوظِ، ولم يكن يرى المضارعةَ اطراداً، وقال: تدخلُ الزايُ على السينِ وربما دخلتْ على الصادِ أيضاً إذا كان في الاسمِ طاءٌ، أو غَينٌ، أو قافٌ، أو خاءٌ كقولِهم: الصِّراطُ والزِّراطُ، والبُصاقُ والبُزاقُ، والصندوقُ والزُّندوقُ، والمِصدغةُ والمِزدغَةُ، وصَنِخَ الطعامُ وزَنِخَ... وممَّا هو عند قطربٍ لغةٌ وليستْ بمضارعةٍ قولُهم: سَغْصَغْتُ وصَغْسَغْتُ، وسَغْبلتُ وصَغْبلتُ، وسوَّاغٌ وصَوَّاغٌ، وأَسْغَى وَأَصْغَى، وأبو العباسِ أحمدُ بن يحيى يحمل ذلكَ كلَّه على المضارَعةِ والقلبِ؛ ليكونَ العملُ من وجهٍ واحدٍ، قال أبو علي: المضارعةُ في جميعِ ما سكَنَ فيه حرفُ الصفيرِ من هذا الحيِّزِ الذي تقدَّم ذكرُه قياسٌ مطردٌ»[2].

ودخولُ الزاي على الصادِ في نحو: الصُّندوقِ والزُّندوقِ مما نقلَهُ ابن سيده عن قطربٍ لغةُ كَلْبٍ، ورأى ابن جني أن كَلباً تفعلُ ذلك في الصادِ المتحركةِ والساكنةِ إذا كان معها القافُ.

---

(١) الفرق بين الحروف الخمسة ٤٩٦.

(٢) المخصص ٢٧٣/١٣، وألمح أبو علي إلى ما نقلَه عنه ابن سيده في المسائل الحلبيات ١٣٣-١٣٤، وما نقلَه ابن سيده عن قطربٍ منسوب إلى أبي عبيد في الغريب المصنف (٥٦/٢-٥٧)، المصدغَةُ: مرفَقَةٌ تتوسد تحت الصدغ (تهذيب اللغة ٢٢/٨) والصدغ ما بين العينِ والأذنِ، الصحاح (صدغ)، زنِخ الطعام وسنِخ: تغير (الغريب المصنف ١٩٥/١)، سغسغت، وسغبلت: السغسغةُ: إكثار الدسم في الطعام، أما السغبلةُ فهي معالجةُ الطعامِ بالشحم والزيت فقط (الغريب المصنف ٢٣٤/١).

قال: «وكَلبٌ تقلبُ السينَ مع القافِ خاصةً زاياً، فيقولون في سَقْرٍ: زَقْرٌ.. ومثلُهُ من الصادِ: أُزدُقي في: أُصْدُقي، وزَدَقَ في: صَدَقَ»[1].

أما إذا كانتِ السينُ ساكنةً فيرى سيبويه أنها تبدلُ زاياً قبل الدالِ، لأنَّ السينَ من مخرجِ الزاي، ولا إِطباقَ فيها. قال: «فإن كانتْ سينٌ في موضعِ الصادِ، وكانت ساكنةً لم يجز إِلا الإبدالُ إذا أَردتَ التقريبَ، وذلك قولكَ في التسديرِ: التزديرُ... لأنها من موضعِ الزاي وليست بمطبَقةٍ فيبقَى لها الإِطباقُ»[2].

وتكادُ النفسُ تطمئنُّ إلى أَنَّ ما تقدَّم عن المضارعةِ والقلبِ أكثرُهُ في حروفِ الصفيرِ؛ لأنه محصورٌ في حيزِ السينِ، والصادِ، والزاي، لهذا نرى ابنَ الحاجب ينصُّ على أَنَّ إشرابَ الجيمِ صوتَ الشينِ قليلٌ؛ وكذلك إشرابُ الشينِ صوت الجيم قال: «ومثلُ الصادِ في المضارعَةِ إِشرابُ الجيمِ صوتَ الشينِ، وإشرابُ الشينِ صوتَ الجيمِ، وهي لغةٌ قليلة رديئةٌ لعسرِ ذلك في النطقِ»[3].

واستمرَّ ابنُ الحاجب على هذا القولِ في الشافيةِ، ومثَّل له بـ(أَجْدرَ وأَشْدَقَ) ومرادُه عند زكريا الأنصاري إشرابُ الجيمِ صوتَ الشينِ أو الكافِ، أو إشرابُ الشينِ صوتَ الجيم، أو إِشرابُها معاً صوتَ الزاي. قال: «(وأَجدرُ وأَشدقُ بالمضارَعةِ) وهي الإتيانُ بالجيم كالشينِ أو كالكافِ، وبالشينِ كالجيمِ، أو إشرابُ كلٍّ منهما صوتَ الزاي (قليلٌ) والبيانُ أكثرُ وأَعرفُ»[4].

هذا خلافُ قولِ الرضي الذي ذهبَ إلى أنَّ ابنَ الحاجب خالفَ سيبويه، وأرادَ إشرابَ الجيمِ والشينِ صوتَ الزاي فقط. قال: «قولُه[5]: (وأَجدرُ وأَشدقُ) يعني إشرابَ الجيمِ

(١) سر الصناعة ١٩٦ وينظر تهذيب اللغة ١٨١/١٣ والتكملة والذيل والصلة للصغاني (زدر).
(٢) الكتاب ٤٧٨/٤-٤٧٩، التسدير: السادر الذي لا يهتم لشيءٍ (الغريب المصنف ١٢٧/١).
(٣) الإيضاح ٤٢٢/٢.
(٤) مجموعة الشافية ٢٣٠/٢.
(٥) أي ابن الحاجب.

والشينِ المعجمتينِ الواقعتينِ قبلَ الدالِ صوتَ الزاي قليلٌ، وهذا خلافُ ما قالَهُ سيبويه، فإنه قال في إشرابِ مثلِ هذا الشينِ صوتَ الزاي: (إن البيانَ أكثرُ وأَعرفُ، وهذا عربيٌّ كثيرٌ)»[1].

ولعلَّ الرضيَّ قصدَ ردَّ كلمةِ (قليلٌ)؛ لأنَّ سيبويه صرَّح بأنّ إشرابَ الشينِ صوتَ الزاي (عربيٌّ كثيرٌ).

ومن صفاتِ حروفِ الاستعلاءِ الجهرُ والهمسُ، والجهرُ صفةُ الزايِ، والدالِ، والياءِ، والألفِ، وهاتانِ الصفتانِ ممَّا جمعَ فيهما أبو علي بينَ عدةِ مسائلَ اشتركَت في علةِ المجانسةِ[2] بالمضارعةِ والإبدالِ، وذلك في تعليلِهِ كَسْرَ هاءِ (فِيْهِ) في (فِيْهِ هُدًى) [البقرة ٢/ ٢]، إذ شبَّه كَسْرها لوجود الياءِ قبلها بإمالةِ الألفِ نحو الياءِ إذا صَحِبها كسرةٌ أو ياءٌ، ثم شبّهَ ذلكَ بإبدالِ تاءِ افتعل طاءً أو دالاً إذا كانتِ الفاءُ زاياً أو صاداً تحقيقاً للتجانسِ في الجهرِ والهمسِ. قال: «الهاءُ تُشبهُ الألفَ لموافقتِها لها في المخرجِ من الحلقِ، ولما فيها من الخفاءِ، فكما نَحَوا بالأَلفِ نَحوَ الياءِ بالإمالةِ من أجلِ الكسرةِ أو الياءِ كذلك كَسروا الهاءَ للكسرةِ والياءِ، وذلك حَسنٌ ليتجانَسَ الصوتانِ ويتشاكَلا، ألا تراهم كيف اتفقُوا في: اصْطبرَ، وازدجَرَ، وازدَان على الإبدالِ من تاءِ الافتعالِ حرفاً مجانساً لما قَبلَه من الحروفِ في الإِطباقِ والجهرِ... والهاءُ وإن كانت متحركةً، والألفُ ساكنةٌ فقد رأَيتُهُمْ أَجرَوها مَجرى الأَلفِ، والياءِ، والواوِ إذا كُنَّ سواكنَ في القوافي»[3].

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢٣٣/٣ وينظر الكتاب ٤٧٩/٤، الأشدق: الواسع الشدق (سفر السعادة ٣١١)، والشدق جانب الفم، يقالُ: نفخ في شدقيه، الصحاح (شدق).

(٢) ينظر الصفحة ٢٠٠.

(٣) الحجة ٢٠٧/١-٢٠٨، القراءةُ بكسر الهاءِ لنافع، ينظر السبعة ١٣٠ والنشر ٢٤٣/١ وإجراءُ الهاءِ المتحركة مجرى حروف العلة في القوافي يسمى خروجاً. قال السخاوي «وأما الخروج فما وقع من حروف المد واللين الثلاثة بعد هاءِ الإضمارِ التي تكون وصلاً لا غير نحو: مالُها، وأجمالُهو، ووِصالهي» (سفر السعادة ٨٦٧).

والإِبدالُ في نحوِ: اصطبرَ، وازدجَر، وازدانَ قياسُ المجانسةِ فيه شديدٌ، لأنَّ ابنَ جني يضعُهُ في حيزِ الأصولِ التي لا تُراجَعُ، أي تَنزَّلَ بدلُ التاءِ منزلةَ الأصلِ. قال: «ومما لا يراجَعُ من الأصولِ بابُ افتعَلَ إذا كانت فاؤُهُ صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً فإن تاءَه تُبدَلُ طاءً نحو: اصْطبرَ، واضْطربَ، واطَّردَ، واظْطَلَمَ، وكذلك إن كانت فاؤُهُ دالاً، أَو ذالاً، أو زاياً فإن تاءَه تُبدَلُ دالاً، وذلك نحوُ قولكَ: ادَّلجَ، وادَّكرَ، وازْدانَ، فلا يجوز خروجُ هذه التاءِ على أَصلِها»[1].

وتقدَّم أنّ نحو: مُؤسى مما قُلبتْ واوُهُ همزةً بعلةِ المجاورةِ[2]، وبهذه العلةِ احتجّ ابنُ سيده لإبدالِ النونِ ميماً في القُمْبضِ، لأنه ليسَ في العربيةِ أصلٌ تركيبُهُ من قافٍ، وميمٍ، وباءٍ، وضادٍ. قال: «ابنُ دريدٍ... والقُنْبُضُ، والأنثى قُنْبُضَةٌ، والقمْبُضُ كلُّهُ القصيرُ، عليٌّ: ليسَ القُمْبُضُ لغةً وَضْعِيةً؛ لأنه ليسَ في الكلامِ ق م ب ض على هذه الصورةِ وإنما الميمُ فيها بدلٌ من النونِ للمجاورةِ والمضارعةِ كما حكاه سيبويه من قولهم: عَمْبرٌ وشَمْباءُ»[3].

تسميةُ ابن سيده المضارَعةَ مجاورةً تدلُّنا على أنّ معاني المجانسةِ، والمشاكلةِ، والإتباعِ متقاربةٌ، لأنَّ جميعَها يدلُّ على طلبِ اجتماعِ الأَشياءِ التي تسهِّل أَداءَ الألفاظِ.

٥ – إبدالُ الصحيحِ والمعتلِّ من الحروفِ طلباً للتجانسِ بإدغامِ المتقاربينِ:

انصرفَ الكلامُ فيما سَلفَ نحو بيانِ ما يتعلَّقُ بقلبِ الحرفِ أو مضارعَتِهِ بما يجانسُهُ في المخرجِ أو الصفةِ، وللإبدالِ وجهٌ آخرُ هو قلبُ الحرفِ لإدغامِهِ في مقاربِهِ، وهذا الضَّربُ يَشمَلُ حروفَ الإبدالِ وغيرَها قال ابنُ عصفور: «فإن كان البدلُ لأجلِ إدغامٍ لم يكن مختصًّا

(١) الخصائص ٣٤٩/٢، ادلج. الدلجُ: السير من أول الليل، القاموس (دلج).
(٢) ينظر الصفحة ١٣٥.
(٣) المخصص ٧٣/٢، وينظر الكتاب ٤٥٥/٤ والجمهرة ١١٢٦.

بهذهِ الحروفِ[1]، بل جائزٌ في كلّ حرفٍ يُدغَمُ في مقاربِهِ أَنْ يُبدلَ حرفاً من جنسِ مقاربِهِ الذي يُدغَمُ فيهِ»[2].

قولُه واضحُ الدلالةِ على أنه قصَدَ إدغامَ المتقاربينِ، وقياسُهما عندَ الرضي إبدالُ الأولِ منهما لا إبدالُ الثاني، لأن قياسَ الإدغامِ إيصالُ الحرفِ الأولِ إلى الثاني. قال: «إنما كانَ القياسُ قلبَ الأولِ إلى الثاني دونَ العكسِ، لأنَّ الإدغامَ تغييرُ الحرفِ الأَولِ بإيصالِهِ إلى الثاني، وجَعلِهِ مَعهُ كحرفٍ واحدٍ، فلما كانَ لا بدَّ للأولِ من التغييرِ بعد صيرورةِ المتقاربينِ مِثلينِ ابتدأتَ بتغييره بالقلبِ»[3].

أ – إبدالُ الحروفِ الحلقيةِ طلباً للتجانسِ بإدغامِ المتقاربين:

قياسُ إدغامِ ما تقاربَ من حروفِ الحلقِ عند أبي علي أنَّ الحرفَ الغائرَ في الحلقِ لا يُدغَم في القريبِ من حروفِ الفمِ. قال: «وحروفُ الحلقِ التي تُدغَم: الهاءُ، والعينُ، والخاءُ، والغَينُ، والحاءُ، فما كانَ منها أَدخلَ في الحلقِ لم يُدغَمْ فيه الأَدخلُ في الفمِ، فالهاءُ تُدغَم في الحاءِ نحو: اجبهْ حَّملاً، لأنَّ الهاءَ أدخلُ في الحلقِ: والحاءُ أشدُّ خروجاً من الحلقِ إلى الفمِ، فلذلكَ أُدغِمتِ الهاءُ في الحاءِ ولم تدغمِ الحاءُ في الهاءِ في نحو: امدحْ هِلالاً»[4].

ومرادُهُ من انتفاءِ إدغامِ الحاءِ في الهاءِ في: امدحْ هِلالاً أنَّه ممتنعٌ قياساً؛ لأنَّ الأولَ يقلَبُ ليصيرَ من جنسِ الثاني، ولو قُلبتِ الحاءُ هاءً لَأَدى ذلكَ إلى اجتماعِ هاءَينِ، وهما من أَقصى الحلقِ، إلا أنَّ ناظر الجيش ذهبَ إلى جواز إدغامِ الحاءِ في الهاءِ مع مَنْعِ سيبويه له. قال: «وقد تُدغَمُ الهاءُ في الحاءِ والعكسُ، نحو: امدح هِّلالاً، ونصَّ سيبويه على أنْ لا تدغَمَ الحاءُ في الهاءِ»[5].

---

(١) أي حروف الإبدال.

(٢) الممتع ٣١٩.

(٣) شرح الشافية للرضي ٢٦٤/٣.

(٤) التكملة ٢٧٧.

(٥) تمهيد القواعد ٥٢٧٦/١٠ وينظر الكتاب ٤٤٩/٤.

ووجهُ الإدغام في (امدحْ هِلالاً) – كما يرى ابنُ عصفور – قلبُ الثاني إلى الأولِ خلافاً للقياسِ، قال: «فقلتَ: امْدَحّلالاً، وجازَ قلبُ الثاني لَـمَّا تعذَّرَ قلبُ الأولِ، وليكونَ الإدغامُ فيما هو أقربُ إلى حروفِ الفمِ التي هي أَصلٌ للإدغامِ»(1).

ممَّا يبدو أنَّ سهولةَ إدغامِ حرفِ الحلقِ في مقارِبهِ أو صعوبةَ ذلك يرتبط بأصلٍ أشارَ إليه ابنُ جني، وهو أنَّ العربيةَ تنأَى بنفسها عن التضعيفِ ولا سِيَّما الحروفُ الحلقيةُ. قال: «اعلمْ أنّ هذهِ الحروفَ كلَّما تباعدَتْ في التأليفِ كانت أَحسنَ، وإذا تقاربَ الحرفانِ في مخرجَيهما قَبُحَ اجتماعُهما، ولا سِيَّما حروفُ الحلقِ، أَلا ترى إلى قلَّتِها بحيثُ يكثُرُ غيرُها، وذلك نحوُ: الضَّغِيغةِ، والمَهِ، والفَهَهِ، وليس هذا ونحوُهُ في كثرةِ: حَدِيدٍ، وجَدِيدٍ، وسَدِيدٍ، وشَدِيدٍ، وصَدِيدٍ، وعَدِيدٍ»(2).

والأصلُ الذي ذكره ابنُ جني أخذَ به الرضي في تعليلِ قلبِ العينِ والهاءِ حاءَين في نحو (مَعَهُم)، إذ رأَى أنَّ كثرةَ المضاعَفِ مما فيه حاءٌ سوغَتْ قَلبَ العينِ والهاءِ حاءَين. قال: «العينُ مجهورةٌ، والهاءُ مهموسةٌ، فطلبُوا حرفاً مناسباً لهما أَخفَّ منهما، وهو الحاءُ، أما كونُهُ أَخفَّ فلأنه أَعلى منهما في الحلقِ، ولذلكَ كَثُر نحو: مَحَّ، ودَحَّ، وزَحَّ بخلافِ دعَّ، وكَعَّ، وكَهَّ، وقَهَّ، وأما مناسبتُهُ للعينِ فلأَنَّهما من وسطِ الحلقِ، وأَما الهاءُ فبالهمسِ والرخاوةِ، فلذا قَلَبَ بعضُ بني تميمٍ العينَ والهاءَ حاءَينِ، وأُدْغِمَ أَحدُهما في الآخرِ نحو: مَحُّم، ومَحَّؤُلاءِ، في: مَعَهم، و: معَ هؤلاءِ»(3).

(1) الممتع ٦٨١.

(2) سر الصناعة ٦٥، الضغيغةُ: العجين الرقيق، الصحاح (ضغغ).
المهه: الشيءُ اليسير (الغريب المصنف ٦٧٣/٢)، الفَه: العيي الكليلُ اللسان (الغريب المصنف ١٠٨/١).

(3) شرح الشافية للرضي ٢٦٦/٣، مح: يقالُ للرجل الكذاب: محاح (إصلاح المنطق ٤١٩) دح: دس، القاموس (دحح)، زح: يقال: زح عن المكان وزاح إذا زال عنه، والزحزحةُ من هذا، وهو في الأصل ثنائي ملحق بالرباعي (سفر السعادة ٦٦٢). دع: يقال للمعزِ خاصةً: دعدعت ا دعدعةً، وحاحيت ا حيحاءً (الغريب المصنف ٢٠٩/٢) كع: كععت عن الشيءِ، أي عدلت منه وملت (الغريب المصنف ٤٩٩/٢)، كه: الكهكاهةُ: المتهيب (الغريب المصنف ١١٨/١)، قه: يقالُ للرجل إذا اشتد ضحكه: قَهقَه (إصلاح المنطق ٤١٩).

الوجهُ الذي أَخذ به الرضيُّ لتعليلِ الإدغامِ في (محُّم) تَابَعَ فيهِ سيبويه في تعليلِهِ إدغامَ الغينِ في الخاءِ كما في: اِدمغْ خَّلفاً، أو الخاءِ في الغَينِ في: اِسْلَخْ غَّنمكَ، قال: «الغينُ مع الخاءِ، البيانُ أَحسنُ والإدغامُ حَسَنٌ، وذلكَ قولُك: اِدمخَّلفاً... البيانُ فيهما أَحسنُ؛ لأنَّ الغينَ مجهورةٌ، وهما من حروفِ الحلقِ، وقد خالفتِ الخاءُ في الهَمسِ والرخاوةِ فشُبِّهت بالحاءِ مع العينِ، وقد جاز الإدغامُ فيها؛ لأنه المخرجُ الثالثُ، وهو أَدنى المخارجِ من مخارجِ الحلقِ إلى اللسانِ.. وذلكَ قولُكَ في: اِسْلَخْ غَنمَكَ: اِسْلغَّنمكَ، ويدلُّكَ على حسنِ البيانِ عِزَّتُها في بابِ: رَدَدتُ»[1] ا.هـ قال أبو علي: «قال سيبويه: (ويدلُّكَ على...) أي لا يكادُ يجيءُ كَعَعْتُ إلا قليلاً»[2].

ب – إِبدالُ الصحيحِ من حروفِ الفمِ واللسانِ طلباً للتجانسِ بإدغامِ المتقاربينِ:

حروفُ الفمِ واللسانِ أَصلُ الإدغامِ لها عند سيبويه؛ لأنها كثيرةٌ. قال: «أَصلُ الإِدغامِ في حروفِ الفمِ واللسانِ؛ لأنها أَكثرُ الحروفِ»[3].

والذي يَعنينا هنا إِدغامُ المتقاربينِ التابعُ للإِبدالِ، والعلةُ فيه طلبُ المجانسةِ، سواءٌ أكانَ الإدغامُ جارياً على القياسِ أي بقلبِ الأولِ إلى الثاني، أَو مخالفاً له.

وممَّا جَرى إِدغامُ المتقاربينِ فيه على خلافِ القياسِ ما نصَّ عليه المازني من أن بعضَ العربِ يقلبون تاءَ افتَعلَ صاداً، أو ضاداً، أو ظاءً ويُدغِمونَها في الفاءِ إذا كانت من هذه الحروفِ. قال: «ومنَ العربِ من يُبدلُ التاءَ على ما قبلَها فيقولُ: اصَّبَرَ، ومُصَّبرٌ... وكذلك: اضَّربَ، واظَّهَرَ بحاجتي، والأولُ أَجودُ وأَكثرُ»[4].

---

(١) الكتاب ٤٥١/٤.

(٢) التعليقة ١٧٩/٥.

(٣) الكتاب ٤٤٨/٤.

(٤) المنصف ٣٢٧/٢.

وذهبَ ابنُ جني إلى أنَّ علةَ الإِبدالِ والإِدغام في: اصَّبرَ، واضَّربَ، واظَّهر إجراءُ حروفِ الكلمةِ على نَسَقٍ واحدٍ في الاستعلاءِ، وإِعمالُ اللسانِ من جهةٍ واحدةٍ، ومَنعَ ابنُ جني جوازَ ذلك في: اصْطَبَر، لأنه لو قيلَ: اطَّبر على قياسِ الأمثلةِ السابقةِ لذهبَ صفيرُ الصادِ، لهذا ضعَّفَ المازني هذا الوجهَ من الإدغامِ. قال ابن جني: «أَصلُ هذهِ[1] كلِّها: اصْتَبر.. واضْتَرَبَ، واظْتَهر، فكرهُوا ظهورَ التاءِ، وهي مهموسةٌ غيرُ مستعليةٍ مع الضادِ والظاءِ، وهما مجهورتانِ مستعليتانِ... وأما اصْتَبَرَ فإنها – وإِن كانت الصادُ مهموسةً كالتاءِ – فإنَّ فيها استعلاءً ليس في التاءِ، فأرادُوا أن يكون عَملُهُمْ من وجهٍ واحدٍ، فأبدلُوا الزائدَ للأصليِّ فقالوا: اصَّبَرَ، ولا يجوزُ في: اصطبرَ: اطَّبَرَ على أن تُدغِمَ الصادَ في الطاءِ؛ لأنَّ في الصادِ صفيراً وتمامَ صوتٍ، فلو أَدغمتَها لَسَلَبْتَها ذلك... وإنما قال أبو عثمان: (والأولُ أجودُ)، لأنه إذا أرادَ الإِدغامَ فحكمُهُ أن يُبدَلَ الأولُ للثاني أبداً، هذا هو المطردُ»[2].

وأَمثلةُ الإبدالِ والإدغامِ فيما ذكره ابنُ جني آنفاً غرضُها المشاكلةُ، دَليلُنا في ذلكَ تسميةُ ابن سيده إدغامَ التاءِ في الدالِ من (نَقدُّهُ) – وأصلُه: نَقدْتُهُ – مشاكلةً، قال في سِياقِ نقلِهِ عن ابن السكيتِ وسيبويه: «ابنُ السكيت: نَقدْتُ الدَّراهِمَ أَنقدُها نقداً، سيبويه: نَقَدُّهُ بمعنى: نَقدْتُهُ يذهبونَ به إِلى المشاكلةِ»[3].

التاءُ التي شُوكِلَ بينها وبينَ الدالِ في (نَقَدُّهُ) ضميرٌ، وأبو علي يرى أن الضميرَ يتنَزَّلُ منزلةَ الأصلِ في الكلمةِ، وذهبَ إلى ذلكَ في توجيهِ إِدغامِ الثاءِ في التاءِ مِن (لَبِثْتُ) [البقرة ٢/ ٢٥٩]، ومِن (لبِثْتُم) [الكهف ١٨/ ١٩]. قال: «يُقوِّي الإِدغامَ فيه أيضاً أنّ التاءَ ضميرُ فاعلٍ، وضميرُ الفاعلِ يجري مجَرى الحرفِ من الكلمةِ»[4].

---

(١) أي الأبنية التي مثل ا المازني.

(٢) المنصف ٣٢٨/٢.

(٣) المخصص ٢٨/١٢-٢٩ وينظر الكتاب ٤٧٢/٤ وإصلاح المنطق ٤٩.

(٤) الحجة ٣٦٨/٢، وإدغام الثاءِ في التاءِ قراءةُ أبي عمرٍو، وابنِ عامرٍ، وحمزةَ، والكسائي ينظر السبعة ١٨٨ والكشف عن وجوه القراءات ١٥٩/١.

وإدغامُ المتقاربينِ في نحو: (لَبِثْتُم) تستمرُّ فيه علةُ المشاكلةِ أو المجانسةِ، يدلُّ على هذا ما نصَّ عليه ابنُ جني في توجيههِ قراءةَ (المعَذِّرُونَ) بقلبِ التاءِ المهموسةِ ذالاً حتى يحصُلَ التجانسُ في الجهرِ، ويَعملَ اللسانُ في جهةٍ واحدةٍ، وقاسَ (المعَذِّرُونَ) على الإِتباع في (مُقُتِّلٍ)، لأن غرضَ المشاكلةِ مشتركٌ فيهما. قال: «ومَن قال: قَتَّلَ في: اقتَتَلَ قالَ في اسمِ المفعولِ: مُقَتِّلٌ، وقياسُه[1]: مُحَوًّى، ومَن قالَ: قِتَّلَ قال: مُقِتِّلٌ، وقياسُهُ: مُحِوًّى، ومنهُم من يُتبعُ الضمَّ الضمَّ فيقول: مُقُتِّلٌ، وقياسُهُ في مُحْوَوًى: مُحُوًّى، وكذلكَ قولُه تعالى (وجاءَ المُعَذِّرونَ) [التوبة ٩/ ٩٠] إنما هو المفْتَعِلُونَ من العُذرِ، وأَصلُه: الـمُعْتَذِرونَ، فأَرادوا أن يقرِّبوا التاءَ من الذالِ؛ ليزولَ همسُ التاءِ ويكونَ العملُ من وجهٍ واحدٍ، وهو الجهرُ بالذالِ... لأنّ الإِدغامَ لا يكون إلَّا بأَنْ يسوَّى بين لفظي الحرفينِ، فقلبُوا التاءَ ذالاً وأَدغمُوها في الذالِ، ونقلُوا فتحةَ التاءِ إلى العينِ»[2].

ما تقدَّم يدلُّنا على أنَّ إِدغامَ المتقاربينِ يكون بقلبِ الأولِ للثاني، أو بقلبِ الثاني للأولِ، وكلا الوجهينِ فيه طلبُ المجانسةِ، وقد يتعاوَرُ البناءَ الواحدَ وجها الإدغام السابقانِ وذلكَ في افتعَلَ مما فاؤُهُ ثاءٌ من الاثِّرادِ والاتِّرادِ، ولغةُ الاثِّرادِ عند ابن مالكٍ علَّتُها أَصالةُ الثاءِ وتقدُّمُها، ولغةُ الاتِّرادِ علتُها عنده شدةُ التاءِ وكونُها حرفَ معنًى. قال: «الثاءُ حرفٌ رِخوٌ، والتاءُ حرفٌ شديدٌ، وهما مُشترِكان في الهمسِ، ومخرجاهما متقاربانِ، فإِنِ اجتمعا في الافتعالِ وفروعِهِ، وتقدَّمتِ الثاءُ ثَقُلَ تَلاقِيْهِما؛ لأَنَّهما مثلانِ من وجهٍ، وضِدَّانِ من وجهٍ، فخُفِّفا بجعلِ التاءِ ثاءً، والثاءِ تاءً، وإِدغامِ أَحدِهما في الآخَرِ كالاثِّرادِ، والاتِّرادِ، وهو اتخاذُ الثَّرِيدِ، وأصلُهُ: اثْتِرادٌ، فمَن قال: اِثِّرادٌ غلَّبَ جانبَ الثاءِ لأصالتِها وتقدُّمِها، ومَن قالَ: اِتِّرادٌ غلَّبَ جانبَ التاءِ لشدَّتِها، ولكونها مزيدةً لمعنًى»[3].

---

(١) أي قياس اسم المفعول من احووى، وابن جني يقيس بناءَ أمثلة من احووى على لغات اقْتتلَ بعد حذف همزة الوصل، وهي قَتلَ، وقِتلَ، وقتلَ، ينظر في هذه اللغات الممتع ٦٣٩.

(٢) المنصف ٢٢٣/٢، الحُوة: حمرةٌ تضرب إلى السواد (سفر السعادة ٢٤٢).

(٣) إيجاز التعريف ١٨١.

ولدى ابن يعيشَ علةٌ أخرى لنحو: اتَّردَ، وهي كراهةُ إدغامِ الأصلي في الزائدِ، بهذا علَّل مجيء: اذَّكرَ، وازَّانَ على لغةِ: اصَّبرَ ونحوِهِ. قال: «والوجهُ الثاني أن تُقلَبَ الدالُ ذالاً وتُدغمَ فيكونَ اللفظُ به ذالاً مُعجمةً، وهو قولُ مَن يقولُ في اصْطَبرَ: اصَّبَر، وفي اضْطَربَ: اضَّربَ، فعلى هذا تقولُ: اذَّكرَ، وازَّانَ، وإنما جازَ قلبُ الأولِ إلى جنسِ الثاني؛ لأنّ الأَولَ أصليٌّ، والثانيَ زائدٌ، فكرهوا إدغامَ الأَصلي في الزائدِ، فقلبوا الزائدَ إلى جنسِ الأَصلي وأَدغموهُ... وحكى أبو عَمرٍو عنهم: اِذْدَكَرَ فهو مُذدَكِرٌ»[1].

وسلفَ أنَّ الصادَ الساكنةَ قبل الدالِ في نحو: مَصْدَرٍ يغلبُ إِشرابُها صوتَ الزاي حفاظاً على إِطباقها[2]، ويستمرُّ هذا القياسُ عند إِدغامِها فيما يقاربُها، إذ يرى أبو علي أنه يُدغَمُ فيها الأَنقصُ صوتاً منها، ويُجري ذلكَ على غيرِها مما يزيدُ على مقاربِهِ في الصفةِ، قال في إِدغامِ التاءِ في الصادِ من قولِهِ تعالى: (والصَّافَّاتِ صَفًّا) [الصافات ٣٧/ ١]: «إِدغامُ التاءِ في الصادِ حَسَنٌ لمقاربةِ الحرفينِ، أَلا ترى أَنَّهما من طرفِ اللسانِ، وأُصولِ الثنايا، ويجتمعان في الهمسِ، والمدغمُ فيه يزيدُ على المدغَم بخُلَّتين هما الإطباقُ والصفيرُ، وحَسُنَ أن يدغَم الأَنقصُ في الأَزيدِ، ولا يجوزُ أن يدغمَ الأَزيدُ صوتاً في الأَنقصِ، أَلا ترى أَنَّ الطاءَ والدالَ، والتاءَ والظاءَ، والذالَ والثاءَ يُدغمنَ في الصادِ والسينِ والزاي، ولا تُدغَمُ الصادُ وأُختاها فيهنَّ لزيادةِ الصادِ وأُختَيها عليهنَّ في الصفيرِ»[3].

القياسُ المستنتجُ من قولِ أبي علي هو أنَّ التجنيسَ بين المتقاربينِ للإدغامِ يَقْوى عندما يُدغَمُ الأَنقَصُ صوتاً في الأزيدِ، لهذا ذهب إلى أنّ حُسْنَ إدغامِ الأنقصِ صوتاً في الأَزيدِ تكون منزلتُه في القوة بحسبِ قبح إدغامِ الأزيد صوتاً في الأنقصِ. قال في إدغام التاءِ في الطاءِ من قولِهِ تعالى (بَيَّتَ طَائِفَةٌ) [النساء ٤/ ٨١]: «وجهُ الإدغامِ أنَّ الطاءَ، والتاءَ، والدالَ

---

(١) شرح المفصل ١٥٠/١٠، حكاية اذدكر نسبها ابن عصفورٍ إلى أبي عمرو (الممتع ٣٥٧) ونسبها ابن جني إلى الجَرمي، ينظر سر الصناعة ١٨٧ والمنصف ٣٣١/٢.

(٢) ينظر الصفحة ٢١٢.

(٣) الحجة ٤٩/٦، إدغام التاءِ في الصاد قراءةُ أبي عمرٍو وحمزةَ، ينظر السبعة ٥٤٦، والنشر ٢٣٩/١.

من حيِّزٍ واحدٍ، فالتقاربُ الذي بينهما يُجريهما مَجرى المثلينِ في الإدغامِ، ومما يحسِّنُ الإدغامَ أن الطاءَ تزيدُ على التاءِ بالإِطباقِ، فحُسْنُ إدغامِ الأَنقصِ صوتاً من الحروفِ في الأَزيدِ بحسب قُبحِ إِدغامِ الأَزيدِ في الأنقصِ، أَلا ترى أنّ الضادَ لا تدغَمُ في مقاربِها[1]، ويُدغم مقارِبُها فيها»[2].

جـ - إِبدالُ الواوِ والياءِ وما ضارعَها في الرخاوةِ طلباً للتجانسِ بإدغام المتقاربين:

الواوُ والياءُ مَخرجاهما مُتباعدانِ، لأنّ الواوَ شَفويةٌ، واليَاءَ فَمويَّةٌ، وإذا اجتمعتا في كلمةٍ وكانت إِحداهما ساكنةً قُلبتِ الواوُ ياءً، وأُدغمتا، ولا فرقَ عند ابن عصفورٍ بين تقدُّمِ الواوِ على الياءِ أو تَأَخُّرِها عنها، وإنما قُلبتِ الواوُ لا الياءُ عنده، لأنَّ الواوَ أثقلُ من الياء، ولأنَّ الياءَ فَمويةٌ، وأصلُ الإِدغامِ لحروفِ الفمِ. قال: «وتُدغَمُ في الواوِ؛ لأنَّها شابَهَتْها في اللينِ والاعتلالِ، إلاَّ أنَّ الواوَ هي التي تُقلَبُ لجنسِ الياءِ، تقدَّمتْ أو تأخَّرتْ؛ لأنّ القصدَ بالإِدغامِ التخفيفُ، والياءُ أَخفُّ من الواوِ، فقلبُوا الواوَ ياءً على كلِّ حالٍ، وأَيضاً فإِنَّ الواوَ من الشفةِ، والياءَ من حروفِ الفم، وأَصلُ الإِدغامِ أن يكونَ في حروفِ الفمِ نحو: سَيِّدٍ ومَيِّتٍ»[3].

والغرضُ من قلبِ الواوِ ياءً في نحو: سيِّدٍ التخفيفُ بالإعلالِ أولاً عند ابن الحاجب يلي ذلكَ الإدغامُ، وهو ما عَدَل عنه الرضيُّ؛ لأن اجتماعَ الواوِ والياءِ ثقيلٌ، واستدلَّ الرضيُّ لردِّ ذلكَ باجتماعِ الواوِ والياء في: طَوِيلٍ، وقرَّرَ أنَّ القلبَ طرأ لغرضِ الإدغامِ من أَول الأمرِ. قال: «فكأنه قالَ[4]: كيف أُدغِمَ أحدُهما في الآخَرِ في: سيِّدٍ ولَيٍّ؟ ثم أجابَ بأنَّ قلبَ الواوِ إلى الياءِ لو كان للإدغامِ لوردَ ذلكَ، لكنَّهُ إنما قُلبتْ ياءً لاستثقالِ اجتماعِهما لا للإدغامِ... وفي

(١) الحرف المقارب للضاد هو اللام، ومثالُه إدغام لامِ المعرفة فيها ينظر الكتاب ٤٥٧/٤.
(٢) الحجة ١٧٣/٣، إدغام التاءِ في الطاءِ قراءة أبي عمرٍو وحمزة، ينظر السبعة ٢٣٥، والنشر ٢٤١/١.
(٣) الممتع ٦٨٨-٦٨٩.
(٤) أي ابن الحاجب.

هذا الجوابِ نظرٌ، لأنَّ القلبَ لو كان لمجرَّدِ استثقالِ اجتماعِهما لقُلِبَ الواوُ ياءً وأُولاهما متحركةٌ كطوِيلٍ وطَوَيتُ، فعرفنا أنَّ القلبَ من أَولِ الأمرِ لأجلِ الإدغامِ»[1].

وتشاركُ الواوَ والياءَ في الرخاوةِ حروفٌ أُخَرُ كالنونِ الساكنةِ، فإنَّ أبا علي نصَّ على أنها تُدغم في الراءِ، واللامِ، والميمِ، والواوِ، والياءِ، قال: «فالحروفُ التي تُدغَمُ النونُ فيها: الراءُ، واللامُ، والميمُ، والواوُ، والياءُ، وذلكَ قولُكَ: مِن رَّاشدٍ، ومَن لَّكَ، ومَن يَّقولُ، ومِن وَّاقِدٍ، تُدغِمُ بغنَّةٍ وبغير غنةٍ»[2].

الحروفُ التي أُدغِمَتْ فيها النونُ فيما ذكره أبو علي من الرخوةِ، أو مِمَّا له منزلةٌ بين الرخاوةِ والشدةِ، ويرى ابنُ يعيشَ أن انتفاءَ الغنةِ عند إدغامِ النونِ علامةٌ على خلوِّ ما أُدغمت فيه من الغنةِ؛ لأنها تَجانَسَتْ معه، أما بقاءُ غُنَّتِها فعلامةٌ على أنه لا غنةَ فيما أُدغمتْ فيه النونُ. قال: «وأمَّا إدغامُها في الياءِ والواوِ في نحوِ: مَن يَّأتيكَ و(مِن وَّال) [الرعد ١٣/ ١١] فذلك من قِبَلِ أنّ النونَ بمنزلةِ حروفِ المدِّ نحوُ الواوِ والياءِ؛ لأنَّ فيها غنةً كما أنَّ فيهما لِيناً، ولأن النونَ من مخرجِ الراءِ، والراءَ قريبةٌ من الياءِ. ولذلك تصيرُ الراءُ ياءً في اللثغةِ، وهي تُدغَمُ بغنةٍ، وبغيرِ غنةٍ، فإذا أُدغِمَتْ بغيرِ غنةٍ فلأنها إذا أُدغمتْ في هذه الحروفِ[3] صارت من جنسِها... وهذه الحروفُ ليسَتْ لها غُنَّةٌ، وأما إذا أُدغمتْ بغنةٍ فلأنَّ النونَ لها غنةٌ في نفسِها، والغنةُ صوتٌ من الخيشومِ»[4].

والمجانسةُ في الغنةِ اعتلَّ بها عبدُ القاهر لإدغامِ النونِ في الميمِ، قال بعد تمثيلِهِ بـ(مَن مَّعكَ): «وأما الميمُ فلأنه حرفٌ أَغنُّ كالنونِ، وصوتاهُما متقاربانِ»[5].

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢٧١/٣.

(٢) التكملة ٢٧٨.

(٣) أي الراء واللام والياء والواو.

(٤) شرح المفصل ١٤٤/١٠، الألثغُ: الذي يتحولُ لسانه من السين إلى الثاءِ، العين (لثغ) ٤٠١/٤.

(٥) المقتصد ١٦٧٦.

ومن قواعدِ المجانسةِ بين الأصواتِ الإخفاءُ ويبدو ممَّا مثَّل به ناظرُ الجيش أنَّ الإخفاءَ فيه توسيعٌ على مَن يطلبُ الخفةَ اللفظيةَ، لأنه يجوزُ في كلِّ متقاربينِ امتنع إدغامُهما من النونِ وغيرِها. قال: «ويجوزُ إخفاؤها[1] عند الغينِ والخاءِ، وذكر ذلكَ سيبويهِ عن قومٍ من العربِ... وتُخْفَى مع البواقي وهي خمسةَ عشر حرفاً: التاءُ، والثاءُ، والجيمُ، والدالُ، والذالُ، والزايُ، والسينُ، والشينُ، والصادُ، والضادُ، والطاءُ، والظاءُ، والفاءُ، والقافُ، والكافُ، والإخفاءُ حالٌ بين الإظهارِ والإدغامِ، وكذا يفعَلُ قاصدُ التخفيفِ بكلِّ حرفٍ امتنعَ إدغامُهُ لوصفٍ فيه كالضادِ مع الشينِ نحو (لِبَعض شَّأْنِهِمْ) [النور ٢٤/ ٦٢] فَيَحمِلُ ما رُوِي من الإدغامِ على الإخفاءِ، وأَخفَى حركةَ الضادِ»[2].

إخفاءُ حركةِ الحرفِ على نحوِ ما نصَّ عليه ناظرُ الجيش يسميهِ النحاةُ اختلاساً، ومنه ما يرويه ابنُ عصفورٍ من اختلاسِ أبي عمرٍو حركةَ الميم قبل الباءِ، لأن الميمَ من الحروفِ التي لا تُدغَمُ في مقارِبِها. قال: «ومن ذلكَ قراءَتُه (مَريَم بُّهتاناً) [النساء ٤/ ١٥٦]... وأمثالُ ذلك بإدغامِ الميمِ في الباءِ، وقد تقدَّم أن الميمَ من الحروفِ التي لا تُدغَمُ في مقارِبِها، وينبغي أنْ يُحمَلَ ذلكَ على الإخفاءِ... ويُحكَى عن البصريينَ أنَّ أبا عمرٍو كان يختلِسُ الحركة في ذلكَ، فيرى من يسمعُهُ – ممَّن لا يضبطُ سمعَهُ – أنه أَسكنَ الحرفَ الأولَ، وإن لم يسكِّن»[3].

ويكونُ حرفُ اللينِ فاءَ افتَعلَ، وقياسُهُ أن يُقلَبَ تاءً وتُدغَمَ التاءُ في التاءِ، وعلةُ ذلكَ عند ابن جني وقايةُ الفاءِ – إذا كانت واواً – مِنْ قَلبِها ياءً إذا انكسَرَ ما قبلها، أو رَدِّها واواً إذا انضمَّ ما قبلها، أو قلبِها ألفاً إذا انفتحَ ما قبلَها. قال: «والعلةُ في قلبِ هذه الواوِ في هذا الموضعِ تاءً أنهم لو لم يقلِبُوها تاءً لوجبَ أنْ يقلِبُوها إذا انكسَرَ ما قبلَها ياءً فيقولوا: اِيتزَن، اِيتعَدَ، اِيتَلجَ، فإذا انضمَّ ما قبلَها رُدَّت إلى الواوِ فقالوا: مُوتَعِدٌ، ومُوتزِنٌ، ومُوتَلِجٌ، وإذا انفتَحَ ما قبلَها قُلِبَتْ أَلفاً فقالُوا: يا تَعِدُ، ويا تَزِنُ، ويا تَلِجُ، فلما كانوا لو لم يقلبُوها تاءً صائرينَ

---

(١) أي النون؛ لأنه يمتنع إدغامها في حروف الحلق.

(٢) تمهيد القواعد ٥٢٨٠/١٠ وينظر الكتاب ٤٥١/٤ والسبعة ١٢٢ والنشر ٢٣٤/١.

(٣) الممتع ٧١٩-٧٢٠ وينظر السبعة ١١٨ والنشر ٢٣٥/١.

من قلبها مرةً ياءً، ومرةً أَلفاً، ومرةً واواً... أَرادوا أَن يقلبُوها حرفاً جَلْداً تتغيَّر أحوالُ ما قبلَه وهو باقٍ بحالِهِ، وكانتِ التاءُ قريبةَ المخرجِ من الواوِ؛ لأنها من أصولِ الثنايا، والواوُ من الشفةِ، فأَبدلُوها تاءً، وأَدغمُوها في لفظِ ما بعدَها، وهو التاءُ، فقالوا: اتَّعدَ، واتَّزَنَ»[1].

أما الياءُ فتكونُ فاءَ افتَعلَ كالواوِ، وتُقلَبُ تاءً أيضاً، وعلةُ ذلك عند ابن جني المعادلةُ بين الواوِ والياءِ، قال: «فلما كانتِ الياءُ تدخُلُ على الواوِ كثيراً، وتُمالُ الواوُ إليها نحو: أَغْزيتُ ومُغْزياتٌ وغيرِهما أَمالوا الياءَ إلى حكمِ الواوِ في باب: اتَّزنَ واتَّأَسَ لضربٍ من التعادلِ»[2].

وعنَى ابن جني بالتعادلِ تكافؤَ الواوِ والياءِ في حكم القلبِ إذا كانتا فاءَ افْتَعَلَ، وهذه المسألةُ نظيرةُ قلبِ الياءِ واواً في التَّقْوَى ونحوِه من الأسماءِ تعويضاً من كثرة قلبِ الواوِ ياءً[3].

ثالثاً – زوائدُ الأَبنيةِ بين الاشتقاقِ والقياسِ التصريفي:

١ – الفرقُ بين الاشتقاقِ والقياسِ وصلةُ ذلك بزوائدِ الأبنية:

تتوالى الإِشاراتُ في كلامِ النحاةِ إلى الفرقِ بين الاشتقاقِ والقياسِ، مِن ذلك ما نراهُ عند ابن جني من أنَّ الاشتقاقَ ما سُمعَ عن العربِ من تصريفٍ للكلماتِ التي تعودُ إلى معنى واحدٍ، أما القياسُ فهو قولُ النحاةِ عن شيءٍ: إنه محمولٌ على كذا ونحوُ ذلكَ. قال: «عينُ: تُصِيخُ واوٌ قياساً واشتقاقاً، أما القياسُ فلأَنَها عَينٌ، وأن تكونَ واواً أكثرُ، وقد تقدَّمَ القولُ في هذا، وأما الاشتقاقُ فَلأَنَّهم قد قالُوا: أَساخَ بسمْعِهِ وأَصاخَ، فكأَنَّ الصادَ قُلِبتْ عن السينِ لأجلِ استعلاءِ الخاءِ... وقد قالُوا: ساخَ الماءُ في الأرضِ يسوخُ؛ أي دخلَ فيها... وتَثوخُ... كأَنّ الثاءَ بدلٌ من السينِ لاجتماعِهما في الهمسِ، والتقاؤهما أنَّ المُسيخَ بسمعِهِ مُصغٍ إلى المَسموعِ دائبٌ في إدخالِهِ أُذُنَهُ وإيصالِهِ إلى حاسَّتِهِ كما يسوخُ الماءُ في الأرضِ، أي يصلُ إليها ويخالطُهَا»[4].

---

(١) سر الصناعة ١٤٧-١٤٨.

(٢) المنصف ٢٢٧/١-٢٢٨.

(٣) ينظر الصفحة ١٥٣.

(٤) التمام ٢٦-٢٧.

ما ذكره ابن جني من تقاليبَ للأصلِ (ص و خ) يفسِّره ما ذهَبَ إليه أبو علي من أنَّ الأبنيةَ في العربيةِ يربطُها جنسٌ واحدٌ من اللفظِ، تتعاقبُ عليه المعاني بحسبِ الأبنيةِ التي تُصاغُ منه. قال: «وكلامُ العربِ بعضُهُ من بعضٍ فقد يكونُ الأصلُ واحداً، ثم يخالَفُ بالأَبنيةِ فيلزمُ كلُّ بناءٍ ضرباً من ذلك الجنسِ، مثالُ ذلكَ: العَدلُ، يشتقُّ منه العِدْلُ والعَدِيلُ»[1].

قولُ أبي علي يذكّرُنا بما نصَّ عليه المبردُ من أنّ كلَّ بابٍ له أصلٌ واحدٌ، تدخلُ عليه أَشياءُ يجمَعُها المعنى[2]، ولهذا الأمرِ صلةٌ وُثقَى ببابِ الزيادةِ في الأبنيةِ، لأنَّ الاشتقاقَ ردُّ فرعٍ إلى أصلٍ، من هنا فَرَّق ابن عصفورٍ بين دلالتي الاشتقاقِ والتصريفِ على زوائدِ الأبنيةِ، فرأى أنّ دلالةَ الاشتقاقِ ردُّ فرع إلى أَصلٍ، أما دلالةُ التصريفِ فهي الاستدلالُ على الزوائدِ بالفروعِ دون ردِّها إلى الأصولِ. قال: «إذا كان الاستدلالُ على الزيادةِ أو الأصالةِ بردِّ الفرعِ إلى أَصلهِ سُمِّي ذلك اشتقاقاً، وإذا كان الاستدلالُ عليهما بالفرعِ سُمِّي ذلك تصريفاً، فمثالُ الاستدلالِ بردِّ الفرعِ إلى الأصلِ استدلالُنا على زيادةِ همزةِ أَحمرَ مثلاً بأنه مأخوذٌ من الحُمرةِ، فالحُمرةُ هي الأصلُ الذي أُخذ منه أَحمرُ، فهذا وأمثالُه يسمَّى اشتقاقاً، لأنّ المستدَلَّ على زيادتِه – وهو أَحمرُ – مأخوذٌ من الحُمرةِ، ومثالُ الاستدلالِ على الزيادةِ بالفرعِ استدلالُنا على زيادةِ ياءِ: أَيصرَ بقولهم في جمعِهِ [آصارٌ][3] بحذفِ الياءِ وإثباتِ الهمزةِ، فـ[آصارٌ] فرعٌ عن: أَيصرَ؛ لأنه جمعُهُ، فهذا وأمثالُهُ يسمَّى تصريفاً، لأنّ المُستدَلَّ على زيادةِ يائِهِ – وهو أَيصرُ – ليس بمشتقٍّ من [آصارٍ]، بل [آصارٌ] تصريفٌ من تصاريفِهِ الدالةِ على زيادةِ يائِهِ»[4].

وتقدَّمَ أنَّ الاستدلالَ على زوائدِ الأبنيةِ بالاشتقاقِ أَمرٌ قطعيٌّ، أما الاستدلالُ عليها بالنظيرِ والمثالِ فهو أَمرٌ ظنّيٌّ[5]، والظنُّ قريبٌ من معنَى الاستدلالِ بالتصريفِ على زوائدِ

(١) الحجة ١/١٤.
(٢) ينظر الصفحة ١١٧.
(٣) في المطبوع: إصار.
(٤) الممتع ٥٣-٥٤، الأيصر: الحشيش | تمع (الغريب المصنف ١/٣٠٤).
(٥) ينظر الصفحة ٦٥.

الأَبنية، لأنه قياسُ النحاةِ، يقوّي ذلك أنّ ابنَ عصفورٍ جَعلَ التصريفَ شاملاً للاشتقاقِ ولِـما يفعَلُهُ النحاةُ من القياسِ. قال: «وهو[1] شِبهُ الاشتقاقِ إلا أنَّ الفرقَ بينهما أنَّ الاشتقاقَ مختصٌّ بما فعلتِ العربُ من ذلكَ، والتصريفُ عامٌّ لِـما فَعَلَتْهُ العربُ، ولِـمَا نُحدِثُهُ نحنُ بالقياسِ، فكلُّ اشتقاقٍ تصريفٌ، وليسَ كلُّ تصريفٍ اشتقاقاً»[2].

وطريقُ الاستدلالِ على الزائدِ بالاشتقاقِ عند أبي علي أَنّ الحرفَ الذي يَلزمُ تصاريفَ الكلمةِ أَصليٌّ، أما الحرفُ الذي يسقطُ فزائدٌ. قال: «فما سقطَ في الاشتقاقِ كان زائداً، وما لزِمَها فلم يسقطْ منها كان أَصلاً، مثالُ ذلكَ قولُنا: اسْتَخْرَجَ، الهمزةُ، والسينُ، والتاءُ زوائدُ، لأنكَ تقول: الخَرَجُ»[3].

والزوائدُ محصورةٌ في الواوِ، والياءِ، والألفِ، أو فيما يُشبِهُهَا، وأكثرُ الحروفِ زيادةً بعد حروفِ العلةِ الهمزةُ، والنونُ، والميمُ، والتاءُ، وعلةُ ذلكَ عند ناظرِ الجيش شَبَهُ هذهِ الحروفِ بحروفِ العلةِ، يليها عنده السينُ، والهاءُ، واللامُ وهي أَقلُّ الحروفِ زيادةً؛ لأنها مشبَّهةٌ بالمشبَّهِ بحروفِ العلةِ في الزيادةِ. قال: «أُمهاتُ الزوائدِ الواوُ، والياءُ، والألفُ، لكثرةِ دَورِها في الكلامِ... أما الهمزةُ، والنونُ، والميمُ، والتاءُ فلِشَبهِهَا بحروفِ العلةِ، ولذلك كانت هذه الأَحرفُ الأَربعةُ تَلي حروفَ العلةِ في كثرةِ الزيادةِ، وأما السينُ، والهاءُ، واللامُ فإنما زيدتْ لِشَبَهِها بالحروفِ المشبِهةِ لحروفِ العلةِ... ولـمّا كانتْ هذه الأحرفُ لا تشبِهُ أَحرفَ العلةِ، بل أَشبهتِ المشبَّهةَ بها لم تجئْ مزيدةً إلا في ألفاظٍ محفوظةٍ»[4].

من تقسيمِ ناظرِ الجيشِ لمنازلِ الحروفِ في الزيادةِ يتبيَّن لنا وجهُ إعطاءِ ابنِ يعيشَ لحروفِ العلةِ صفةَ الأصلِ في الزيادةِ، ونصُّه: «أصلُ حروفِ الزيادةِ حروفُ المدِّ واللينِ»[5].

---

(١) أي التصريف.
(٢) الممتع ٥٢-٥٣.
(٣) التكملة ٢٣١.
(٤) تمهيد القواعد ٤٩١٧/١٠، ناظر الجيش لخص كلام ابن عصفور في الممتع ٢٠٨-٢٠٩.
(٥) شرح المفصل ١٤١/٩.

٢ – زيادة حروفِ المدِّ واللينِ بين الاشتقاقِ والقياس:

يتراءى من كلامِ النحاةِ أنَّ قياسَ زيادةِ حروفِ العلةِ يرتبطُ بقياسِ إبدالِها، يدلُّ على هذا ما نصَّ عليه أبوعلي من أنَّ الزيادةَ لها مواقعُها التي تُعتبَرُ فيها، وأنَّ الإبدال كذلكَ، مستدِلًّا بصحةِ الواوَينِ في نحوِ: لَوَوِيٍّ؛ لأنهما لم تتصدَّرا الكلمةَ، وبأَصالةِ الميم في دُلامِصٍ، لأنها لم تتصدرِ الكلمةَ أيضاً. قال: «لم يجبْ من هذا أن تعلَّ الواوانِ غيرَ أَولٍ في نحو: أَحوَوِيٍّ، ولَوَوِيٍّ... أَلا تَرى أنَّ مواقعَ الإبدالِ ينبغي أن تُعتَبَر كما أنَّ مواقعَ الزيادةِ ينبغي أن تُعتبرَ، فكما أنَّ الحرفَ إذا كَثُرتْ زيادتُهُ في موضعٍ واستمرَّ لم يلزمْ أن تُجعَلَ في غيرِ ذلك الموضعِ، كذلك لا يلزمُ إذا استمرَّ إبدالُهُ في موضعٍ أن يُبدَلَ في غيرِ ذلكَ الموضعِ، ومن ثَمَّ جَعلَ أبو عثمانَ دُلامِصاً من غيرِ دَليصٍ، لأنَّ الميمَ لم تُزدْ هنا، وإن كانت زيادتُها قد استمرتْ أَولاً»[1].

ما نستنتجُهُ من قولِ أبي علي يدلُّ على أنَّ الإبدالَ والزيادةَ متشابهانِ من حيثُ اختصاصُ كلِّ واحدٍ منهما بمَواطنَ تخصُّه في أبنيةِ الكلمِ.

أ – زيادةُ الواوِ بين الاشتقاق والقياس:

تقدَّم أنَّ فاءَ افتَعلَ[2] إذا كانت واواً تعيَّنَ إبدالُها تاءً وإدغامُها في تاءِ افْتَعَلَ، لئلَّا تُقلَب إذا تغيرتْ حركةُ أولِ الكلمةِ، لهذهِ العلةِ، ولثقلِ الواو ذهبَ ابنُ مالكٍ إلى تعليلِ زيادةِ الواوِ في غير أولِ الكلمةِ. قال: «ومَنعَ من زيادةِ الواوِ أولاً استثقالُها، وتعرُّضُها للإبدالِ... فلما امتنعتْ زيادتُها أولاً – مع كونِها من أُمهاتِ الزوائدِ – زيدتِ الميمُ أولاً كالعِوَضِ منها، ولذلكَ لم تُزدِ الميمُ غيرَ أَولٍ إلا شذوذاً، لعدمِ الحاجةِ إلى التعويضِ»[3].

---

(١) الحجة ٤٢٤/٢، ينظر المنصف ١٥٢/١، الدلامص: ما يبرق لونه (الغريب المصنف ١٠٠/١) ومذهب المازني في دلامصٍ أن أصالةَ ميمها كأصالة الباءِ في سبِط وسبطْرٍ، والهمزة في لُؤلؤ ولألٍ من الألفاظ الثلاثية والرباعية التي تقاربت ألفاظُها ومعانيها (المنصف ١٥٢/١).

(٢) ينظر الصفحة ٢٢٦.

(٣) إيجاز التعريف ٨٦-٨٧.

وتُزادُ الواوُ لغرضِ المدِّ كما تزادُ الألفُ والياءُ، ووجهُ ذلكَ عندَ ابن جني التعويضُ من محذوفٍ، أو تليينُ الصوتِ. قال: «قولُه[1]: ومنه يكونُ للمدّ، يعني الواوَ في عجوزٍ، وعَمودٍ، والياءَ في: جَرِيبٍ، وقَضيبٍ، والألفَ في كتابٍ، وسِراجٍ، لم يُرَدْ بهذِهِ وما أشبَهها إلا امتدادُ الصوتِ والتكثيرُ بها، ولأنهم كثيراً ما يحتاجونَ إلى المدِّ في كلامِهم، ليكون المدُّ عِوضاً من شيءٍ قد حذفوهُ، أو لِلِينِ الصوتِ به»[2].

والواوُ المزيدةُ قد لا تكونُ حرفَ مدٍّ، وإنما تكونُ متحركةً كالحرفِ الصحيحِ، والمتحركةُ تزادُ أحياناً للبيانِ، هذا ما نقلَهُ ابنُ سيده عن أبي علي في تعليلِهِ زيادةَ الواوِ في نحو: سِندأْوَةٍ بياناً للهمزةِ قبلَها كما تُبيَّنُ الهمزةُ بقلبها واواً في الوقفِ على الكلأِ؛ إذ بعضُ العربِ يقفونَ على الكَلأَ بلفظِ: الكَلَوْ. قال ابنُ سيده: «أبو علي: سِندأْوَةٌ بالهمزِ، وكذلك قِنْدَأْوَةٌ، وهي حكايةُ سيبويه والخليلِ، وكلاهُما فِنْعَلوةٌ، وزيدتِ الواوُ فيه لبيانِ الهمزةِ، ألا تراهُم إذا وَقَفُوا على قولِهِم: الكَلأَ قالوا: الكَلَوْ في قولِ بعضهم فأَبدلُوا الواوَ مكانَ الهمزةِ إِرادةَ البيانِ، وكذلك زادوا في: قِنْدأْوةٍ وسِنْدَأْوَةٍ»[3].

ولـما يختصُّ به المضاعَفُ من الأحكامِ صلةٌ بالحكمِ على الواوِ بالزيادةِ، فمن قياسِهِ أنَّ الواوَ والياءَ لا تكونانِ أصلاً فيه – إذا كان رباعياً – إلّا في حال التضعيفِ[4]، فإن جاءتْ فيه الواوُ دون تضعيفٍ فهي زائدةٌ، لذا حكمَ أبو علي على واوِ: زَوَنْكلٍ بالزيادةِ، وعلى واوِ: زَوَنْزَكٍ بالزيادة أيضاً مع أنه يؤدي إلى دخول: زَوَنْزكٍ في باب دَدَنٍ. قال ابنُ سيده: «أَبو عبيدٍ: الزَّوَنكَلُ: القصيرُ، قال الفارسي: إن كان ثبتاً فهو بناءٌ فاتَ الكتابَ، وشرحُ ذلكَ أنَّ وزنَه: فَوَنْعَلٌ، ولا تكونُ الواوُ أصلاً لِتحملَهُ على فَعَلَّلٍ؛ لأنَّ الواوَ لا تكون أصلاً في مثلِ

(١) أي المازني.
(٢) المنصف ١٤/١، الجريب: مكيال، القاموس (جرب).
(٣) المخصص ٣٩/٣، ينظر الكتاب ٢٦٩/٤-٢٧٠، ولم تظهر الحكايةُ عن أبي علي في كُتبه، وهو متابع فيما قاله سيبويه (الكتاب ٣٢٢/٤)، ولغةُ: الكَلَو في الوقف لبني تميم، ينظر شرح المفصل ٧٤/٩.
سندأوةٌ وقندأوةٌ: صفتان للرجل الخفيف (الغريب المصنف ٥٩٧/١).
(٤) ينظر الصفحة ٨٠.

هذا، وكذلكَ زَوَنْزَكٌ، لأنّ الواوَ لا تكون أصلاً في مثل هذا، فثبتَ أنَّ الفاءَ والعينَ من موضعٍ واحدٍ»[1].

وقد ينازعُ الواوَ في الزيادةِ الهمزةُ، وفي مثلِ ذلكَ يلجأُ النحاةُ إلى الترجيحِ، لهذا جعلَ اليزديُّ واوَ: كَوَأْلَلٍ راجحةً على الهمزةِ في الزيادةِ؛ لأن زيادةَ الواوِ أكثرُ. قال: «قولُه[2]: (والواوِ في كَوَأْللٍ) ومعناه القصيرُ، أي الواوُ مرجَّحٌ زيادتُهُ على الهمزةِ، وذلك لأنَّه إما أن يكون فَوَعْلَلاً، أو فَعَأْللاً، وكلاهُما خارجٌ[3]، فالترجيحُ بكونِ الزائدِ أقعدَ، والواوُ أَقعَدُ وأكثرُ من الهمزةِ فيتعيَّنُ، من الكتاب: (ويكونُ على فَوَعْلَلٍ، وهو قليلٌ، قالوا: كَوَأْلَلٌ وهو صفةٌ)» [4].

ترجيحُ اليزدي زيادةَ الواوِ لَعلَّه أخذَ فيه بقياسِ عدمِ الاعتدادِ بالقليلِ، أي لا تتعارضُ أَحكامُهُ مع القياسِ المطردِ وإن خَالفتْهُ، وهو قولٌ لسيبويه، لأنه قدَّر زيادةَ الهمزةِ والنونِ في إِنقحلٍ مع أَنَّه ليسَ جارياً على الفعلِ[5].

والأَلُوْقَةُ مما يجري على نسقِ: كَوَأْلَلٍ من حيثُ اجتماعُ الهمزةِ والواوِ، لكنَّ الأَلُوقةَ لا وجهَ فيها لزيادةِ الهمزةِ عند ابن جني؛ لأن الواوَ حرفُ مدٍّ، وهذا المدُّ قاطعٌ بأصالةِ الهمزةِ، لأنَّ ما شابَهَ الأَلُوقةَ من الأسماءِ تُحرَّكُ عينُه خلافاً للأفعالِ التي زيدتِ الهمزةُ في أَوَّلها، وأَلُوقةٌ لو كانت همزتُها زائدةً لقيلَ: أَلْوُقَةٌ، لأَنها تطابقُ الفعلَ في الوزنِ والزيادةِ. قال: «وتوهَّمَ قَومٌ أنَّ الأَلُوْقةَ – لـمَّا كانت هي اللُّوقةَ في المعنَى، وتقاربتْ حروفُهما – من لفظِها، وذلك باطِلٌ؛ لأَنَّهُ لو كانتْ من هذا اللفظِ لوجبَ تصحيحُ عينِها، إذ كانتِ الزيادةُ في أَوّلِها من زيادةِ الفعلِ، والمثالُ مثالُهُ، فكان يجبُ على هذا أن تكونَ: أَلْوُقةً كما قالوا: أَثْوُبٌ، وأَسْوُقٌ، وأَعْيُنٌ، وأَنْيُبٌ

(١) المخصص ٧٢/٢، ينظر الغريب المصنف ٩٦/١، والزونزك: القصير الدميم (سفر السعادة ٢٨٩).
(٢) أي ابن الحاجب.
(٣) أي خارج عن الأصول.
(٤) شرح الشافية لليزدي ٦٨٧-٦٨٨، ينظر الكتاب ٢٧٤/٤.
(٥) ينظر الصفحة ٦٧.

بالصحةِ، ليفرَّقَ بذلكَ بين الاسمِ والفعلِ، وهذا واضحٌ، وإنما الأَلُوْقةُ فَعُولةٌ من: تأَلَّقَ البرقُ إذا لمعَ وبرقَ واضطربَ، وذلك لبريقِ الزبدةِ واضطرابِها»[1].

المستنتجُ مما قالَه ابنُ جني أنَّ الأَسماءَ التي ظاهرُ عينِها واوٌ ومع الواوِ همزةٌ القياسُ فيها أَنْ يحكَمَ على الواوِ بالزيادةِ إذا كانت للمدِّ؛ لأنَّ أَوائلَ الأفعالِ والأسماءِ تشتركُ في زيادةِ الهمزةِ.

أما واوُ: أَوْلَقٍ فليست حرفَ مدٍّ، بل هي زائدةٌ، وعلةُ زيادتِها عند الزجاجِ الاشتقاقُ، لأَنَّه يُقالُ: أُلِقَ فهو مَألوقٌ. قال: «فمِن ذلكَ قولُهم: بفُلانٍ أَوْلقٌ، وهو ضَربٌ من الجنونِ، و[ليس][2] اشتقاقُهُ من: وَلَقَ يَلِقُ إذا أَسرَعَ [كما][3] قال الشاعر[4]:

جاءت به عَنْسٌ من الشامِ تَلِقْ

أي: تُسرعُ، فـ(أَوْلقُ) عندهم فَوْعَلٌ؛ لأنَّ أكثرَهم يقولُ: أُلِقَ الرجلُ فهو مَأْلوقٌ، فكان اشتقاقُهُ على هذا القولِ من أنَّ الهمزةَ فيه أصلٌ... ولو كانوا ربَّما أَبدلُوا الهمزةَ من الواوِ لقالوا: مَولُوقٌ»[5] ا.هـ قال السخاوي: «قلتُ: فالزجاجُ يريد أنه فَوْعَلٌ كيفما قُدِّر»[6].

ويؤيدُ قولَ الزجاجِ أنَّ الواوَ لا تكون أصلاً في الرباعي إلا في حالِ التضعيفِ[7]، وأنَّ حروفَ العلةِ أمهاتُ الزوائدِ.

لكنَّ أَبا علي ذهبَ إلى أَنَّ واوَ: أَولقٍ فاءٌ، قال: «ويجوزُ أَنْ يكونَ أَفْعَلَ من: وَلَقَ يَلِقُ إذا أَسرعَ»[8].

---

(1) الخصائص ١٠/١، ابن جني تابع فيما قاله أبا علي، والمعني بالرد هو الخليلُ، ينظر المخصص ١٤٧/٤ و٤٩/٥، اللوقَةُ: الزبدةُ، وأَلُوقَةٌ لغةٌ، العين ٢١٤/٥ (ولق، ألق).

(2) زيادةٌ يقتضيها النظم، ينظر سفر السعادة ٩٤.

(3) زيادة يقتضيها النظم، ينظر سفر السعادة ٩٤.

(4) البيت في ملحق ديوان الشماخ ٤٥٣، والعنس: الناقةُ الصلبة، الصحاح (عنس).

(5) ما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠.

(6) سفر السعادة ٩٥.

(7) ينظر الصفحة ٨٠.

(8) التكملة ٢٣٢.

هذا القولُ من أبي علي حملٌ على الظاهرِ عندَ عبدِ القاهر، وعلَّتُهُ جوازُ أن تكون الهمزةُ بدلاً من الواوِ. قال: «واستدلالُ أَبي علي بـ(أُلِقَ) من جهة الظاهرِ، لأنه يجوزُ أن تكونَ الهمزةُ بدلاً من الواوِ كـ(أُقِّتَتْ) [المرسلات ٧٧/ ١١]»(١).

وقولُ عبدِ القاهر يدلُّ على أنَّ أبا علي قريبٌ في قولهِ من قياسِ ربط مواطنِ الإبدالِ بمواطنِ الزيادةِ(٢)، لأن زيادةَ همزةِ أَولقٍ تناظرُ إعلالَ واوِ (أُقِّتَتْ) بقلبِها همزةً، ويحتملُ قولُ أبي علي وجهاً آخرَ هو أنَّ الهمزةَ يكثُرُ زيادتُها في صدورِ الأَبنيةِ، لهذا ذهبَ إلى أنَّ واوَ: أَوْتَكَى أَصليةٌ. قال: «زيادةُ الهمزةِ أَولاً أكثرُ من زيادةِ الياءِ ثانيةً، ومن ثَمَّ كان الأَوْتَكَى بمنزلةِ الأَجْفَلَى ولم تكن مثلَ الخَوْزَلَى»(٣).

وممَّا يحكمُ فيه على الواوِ بالزيادةِ من جهةِ القياسِ أن تكونَ الكلمةُ لا نظيرَ لها في الأصول، بهذا علَّل أَبو علي زيادةَ واوِ: تَرْقُوةٍ. قال: «فأما تَرْقُوةٌ فَيُعلَمُ زيادتُها بأمرٍ آخرَ أيضاً(٤)، وهو أنه ليسَ في الكلامِ مثلُ: جَعْفُرٍ»(٥).

لم يقيّد أبو علي ما ذهبَ إليه آنفاً باسمٍ أو صفةٍ، وإنما جَعَلَ خلوَّ الكلامِ من مثالِ جَعْفُر مُرسَلاً، والنحاةُ يردُّونَ أَحياناً خلوَّ الصفاتِ من بناءٍ ما إلى أَوزانٍ أخرى فيها بدليلِ زيادةِ الواو أو الألف، ومِمَّن صنعَ هذا الصنيعَ ابنُ جني في تقديرِهِ زيادةَ الواوِ في: أُمْهُجٍ. قال: «وأما شَحمٌ أُمْهُجٌ فلَعمري إنَّ سيبويه قد حظرَ في الصفةِ أُفْعُلٌ، وقد يمكنُ أن يكونَ

---

(١) المقتصد ١١٩٢.

(٢) ينظر الصفحة ٢٣٠.

(٣) التكملة ٢٣١-٢٣٢، الأوتكى: اسم لتمرِ القُطَيعاءِ عند البحرانيين (ذيب اللغة ٣٣٥/١٠).
الأجفَلى: دعوةُ الناسِ عامةً من غير اختصاصٍ إلى طعامه (سفر السعادة ٣٥).
الخَوزلَى: مشيةٌ فيها تخزلٌ (الغريب المصنف ٦٦٦/١)، والتخزلُ والانخزالُ في المشيِ كأن الشوك شاك قدمه (ذيب اللغة ٢٠٣/٧).

(٤) أي غيرِ انتفاءِ تضعيفها في الرباعي.

(٥) التكملة ٢٣٦، الترقُوةُ: العظم الذي بين ثُغرة النحرِ والعاتقِ، وهو فَعلُوةٌ، الصحاح (ترق). العاتق: موضع الرداءِ من المَنكبِ، الصحاح (عتق)، المنكب: مجمع عظمِ العضد والكتف، الصحاح (نكب).

محذوفاً من: أُمهوجٍ كأُسكوبٍ، وجدتُ بخط أبي عليٍّ عن الفراءِ: لَبَنٌ أُمهوجٌ، فيكون أُمْهُجٌ هذا مقصوراً منه لضرورةِ الشعرِ، وأنشد أبو زيد[١]:

يُطعِمُهــا اللحــمَ وشَــحماً أُمْهُجــا

ولم نسمعْهُ في النثرِ: أُمْهُجاً، وقد يقال: لَبنٌ أُمْهُجانٌ وماهِجٌ»[٢].

ب – زيادةُ الياءِ بين الاشتقاقِ والقياسِ:

تقدَّم أنَّ الياءَ كالواوِ في الزيادةِ لغرضِ المدِّ[٣]، ويضافُ إلى ذلكَ أَنها تزادُ دون أنْ تكونَ مدَّةً، من نحو زيادَتِها في أولِ: يَهيرٍّ[٤]، لأنَّ هذه الكلمةَ على وزن الفعلِ، وفي اليَنْجَلبِ[٥] إنِ اعتُدَّ بإنقحلٍ، وعلى الجملة زيادتُها في الأولِ قليلةٌ. قال ناظرُ الجيش: «الألفُ والواوُ لا يُزادانِ أَولاً، وزيادةُ الياءِ أولاً في غايةِ القلةِ»[٦].

وزيادتُها في الأولِ – مع قلَّتها – جاءتْ في الأَسماءِ والأفعالِ. قال أبو علي: «الياءُ تُزادُ أولاً في نحو: يَلْمَقٍ ويَرمَعٍ، وفي الفعلِ في: يَضرِبُ»[٧].

والأَبنيةُ التي مثَّل بها أبو علي هنا ثلاثيةُ الأصولِ، وإنما زيدتِ الياءُ عليها؛ لأن الثلاثي عندَ النحاةِ كثيرُ التصرُّفِ خلافاً للخماسيِّ والرباعيِّ. قال ابن يعيش: «كثُر التصرُّف في الثلاثي بالزيادةِ لكثرتِهِ، وقَلَّ في الخماسي لقلَّتِهِ، وإذا لم تكثرِ الكلمةُ لم يكثرِ التصرُّفُ فيها، ألا

---

(١) الرجز بلا نسبة في الممتع ٧٣.

(٢) الخصائص ٣/١٩٤-١٩٥، ينظر الكتاب ٤/٢٤٥-٢٤٦، الأمهجانُ: اللبن الرقيق ما لم يتغير طعمه (الغريب المصنف ١/٢٤٤)، الأسكوب: المنسكب (تفسير غريب الكتاب ٣٤).

(٣) ينظر الصفحة ٢٣١.

(٤) ينظر الصفحة ٤٧، اليهير: الحجر الصغير يكون ملءَ الكف (سفر السعادة ٥١٣).

(٥) ينظر الصفحة ٦٧، الينجلب خرزةٌ للتأخيذ أو للرجوع بعد الفرار، القاموس (جلب).

(٦) تمهيد القواعد ١٠/٤٩٢٤.

(٧) التكملة ٢٣٥، اليلمق: القَباءُ، وأصلُه بالفارسية: يلْمه (المعرب ٣٥٥).
والقَباءُ: الذي يلبس، والجمع الأقبيةُ، الصحاح (قبو)، اليرمع: الحجارةُ الرخوةُ والجمع يرامع (تفسير غريب الكتاب ٣٣٥).

ترى أنَّ كلَّ مثالٍ من أمثلةِ الثلاثي له أبنيةٌ كثيرةٌ في [التكسيرِ][1] للقلةِ والكثرةِ، وليس للرباعي إلا مثالٌ واحدٌ القليلُ والكثيرُ فيه سواءٌ وهو فَعالِلُ نحوُ: حَناجِرَ»[2].

وسلفتِ الإشارةُ إلى أنّ نحو: مَقامٍ أُعلَّت عينُهُ بالنقلِ والقلبِ لملابستِهِ أَقامَ[3]، وهذا القياسُ يُستدَلُّ به على أصالةِ الحرفِ أو زيادتِهِ في صدورِ الأَسماءِ الرباعيةِ الأُصولِ، ويعنينا هنا الياءُ، فإنَّ المازنيَّ حكمَ على ياءِ يَستعور بالأصالةِ؛ لأنَّ هذا الاسمَ ليسَ ملابساً للفعلِ. قال: «فأما مثلُ يَستعورٍ فهو بمنزلةِ: عَضرفوطٍ؛ لأنَّ الياءَ من نفسِ الحرفِ لما ذكرتُ لك»[4] ا.هـ قال ابن جني: «قوله (لِما ذكرتُ لكَ) يريد لأنّ الزوائدَ لا تَلحَقُ بناتِ الأربعةِ من أَوائِلها إلا الأسماءَ من أفعالِهِنَّ، ويَستعورُ ليس بجارٍ على فِعْلٍ»[5].

أما الثلاثي فليس فيه القيدُ الذي ذكرهُ ابنُ جني، لأنه جاءَ: يَعْفُورٌ، ويقفُنا هنا لغةُ: يُعْفُورٍ، هذه اللغةُ ليست أصلاً عند سيبويه بنظرِ ابنِ سيده، وإنما هي إتباعٌ، ونقلَ ابن سيده عن أبي علي أنه لا يصحُّ أن يكون اليُعفورُ أصلاً برأسِهِ، لأن المختَلفَ فيه لا يُجعَلُ أصلاً، وبنى أبو علي مذهبَه على قولٍ لسيبويه نفَى فيه أن يكونَ نحو جُندَبٍ أَصلاً، لاحتمالِ أن تكونَ النونُ زائدةً. قال ابنُ سيده: «قالَ سيبويه: فأما قولُهم: يُعْفورٌ بالضمِّ فإتباعٌ ليسَ في الكلامِ يُفْعُولٌ، قال أبو علي: فإن قال قائلٌ: فيُعفُورٌ يُفعولٌ منفردٌ بنفسِهِ في بنائِهِ ليس بإتباعٍ، فإن الأمرَ عند النُظَّارِ من أَهلِ العربية وغيرِها ليسَ على مثلِ هذا، لا يُجعل ما فيه الإشكالُ والالتباسُ أصلاً، ولذلك لم يَحتجَّ سيبويه بمثلِ جُنْدَبٍ وعُنْظَبٍ حين نفىَ سيبويه أنَّ في

---

(١) في المطبوع: التكثير.
(٢) شرح المفصل ١١٥/٦.
(٣) ينظر الصفحة ١٧٨.
(٤) المنصف ١٤٥/١، يستعور: موضع (تفسير غريب الكتاب ٢٤٨)، العضرفوطُ: الذكر من العظاءِ، والجمع عضارف وعضاريف (تفسير غريب الكتاب ١٢-١٣).
(٥) المنصف ١٤٥/١.

الكلامِ فُعْلَلاً، وأَثبتَهُ هو لإمكانِ جُندَبٍ وعُنظَبٍ أن يكون فُنْعَلاً وإنما احتجَّ بجُخْدَبٍ حين أَمِن الإِشكالَ؛ لأنه لا زيادةَ فيه»[1].

وإذا كانتِ الياء ثانيةً، أو ثالثةً، أو رابعةً فزيادتُها عند المازني قياسٌ، ومرادُهُ عند ابنِ جني أن تكونَ الياءُ ملازمةً لثلاثةِ أصولٍ، فإن جاءَتْ على هذه الصفةِ فهي زائدةٌ ولو لم يُستدلَّ بالاشتقاقِ. قال المازني: «وأما الياءُ فإذا وجدتَها ثانيةً، وثالثةً، ورابعةً فهي زائدةٌ»[2] ا.هـ. قال ابنُ جني: «يريد أبو عثمانَ أنكَ إذا حصَّلتَ في الكلمةِ ثلاثةَ أَحرفٍ من الأُصولِ ثم رأيتَ فيها ياءً ثانيةً، أو ثالثةً فصاعداً قضيتَ بزيادتِها حملاً على ما عُرِفَ اشتقاقُهُ؛ لأنها لم تُرَ على هذه الصفةِ فيما وَضَحَ أَمرُهُ بالاشتقاقِ إلا زائدةً فعلى هذا القياسِ لو جاءَ في الكلامِ مثلُ: خَيْقَبٍ، وقِرْيَجٍ، وشَقَيْطَرٍ لقضيتَ بزيادةِ الياءِ ولم تحتجْ إلى الاشتقاقِ»[3].

والأبنيةُ التي افترضَها ابن جني آنفاً واضحةُ الدلالةِ على اطرادِ زيادة الياءِ إذا كانت غير أولٍ ومَعها ثلاثةُ أُصولٍ، فإنْ عَرَضَ ما يَقطعُ هذا القياسَ عُدِلَ إلى الترجيحِ بين الأَقيسةِ، من ذلكَ ما ذهبَ إليه عبدُ القاهرِ من أنَّ ياءَ: أَيدَعٍ أَصلٌ، لأن زيادةَ الهمزةِ في الأَول أكثرُ من زيادةِ الياءِ ثانيةً. قال «فإن قلتَ: إنَّ الياءَ في أَيْدَعٍ من حروفِ الزيادةِ، وهي مشاكلةٌ الهمزةَ في أنكَ لا تجدُ ما يدلُّ على زيادتِها، فكيف قلتَ إنه من تركيب: يدع، فالجوابُ أنّ الهمزةَ أولاً أَذهَبُ في الزيادةِ من الياءِ ثانيةً، فكما حكمتَ بزيادةِ الهمزةِ في أَفكَلٍ لأجل الترجيحِ بالكثرةِ

---

(1) المخصص ٣٤/٨، ابن سيده لخص فيما قاله قولَي سيبويه وأبي علي، ينظر الكتاب ٢٦٥/٤ و٣٢٠ والإغفال ١٦٢/٢-١٦٣ والمسائل الحلبيات ١١، أما مسألةُ ثبوت فُعلَلٍ عند سيبويه فتنظر في الكتاب ٤٢٥/٤ و٤٣٠.
اليعفور: ولد البقرة الوحشية، الصحاح (عفر).
الجُندب: طائر يصر في الليل (الغريب المصنف ٣٨٣/١)، العنظَب: ذكر الجراد (الغريب المصنف ٣٨١/١).

(2) المنصف ١١١/١.

(3) المنصف ١١٢/١.

كذلكَ حكمتَ بأَنَّ الهمزةَ أَولَى بأن تكونَ زائدةً من الياءِ لهذا المعنَى، فقلتَ إنه أَفْعَلٌ دون فَيْعَلٍ»[1].

وأَيدَعُ خلافُ أَيصَرٍ؛ لأنَّ الجمع: آصارٌ يدلُّ على زيادةِ الياءِ[2]. وقد يكونُ اللفظُ على زنةِ الجمعِ لكنَّ زيادةَ الياءِ تمنعُ أن يكون جمعاً، من ذلك ما عقَّبَ به ابنُ سيده على حكايةِ أبي علي: رجلٌ هَوْهاءٌ وهَواهِيَةٌ، إذ ذهب ابن سيده إلى أنَّ ياءَ هَواهِيةٍ زائدةٌ، لأنَّ هذه اللفظةَ يوصَف بها المفردُ كما يوصَف بعَباقِيةٍ قال: «ابنُ السكيت: وكذلكَ الهَوهاءَةُ: البئرُ التي لا متعلَّق بها، ولا مَوضِعَ لرِجْلِ نازلِها لبُعدِ جَالَيْها وحكَى أبو علي: رجلٌ هَوْهاءٌ، قال: وليس هَواهِيةٌ من لفظِ هَوْهَاءٍ، هَواهِيَةٌ من باب: سَدَسَ مضاعَفٌ من فائِهِ ولامِهِ، ويدلُّ على صحةِ قولِ أبي علي ما حُكي من قولهم: هُوْهَةٌ فياءُ هَواهِيةٍ على هذا كياءِ عَباقِيةٍ والوزنُ كالوزنِ، ولا يجوزُ أن تكونَ الياءُ أصلاً؛ لأنها إن كانتْ كذلكَ كان هَواهِيةٌ جمعاً، ووصفهُمُ الواحدَ به يدلُّ على أنّها ليستْ بجمعٍ، وأَما هَوْهاءٌ فمن مضاعَفِ بناتِ الأربعةِ على مذهبِ سيبويه»[3].

ولـما يختصُّ به المعتلُّ من الأحكامِ أثرٌ في بيانِ حالِ الياءِ في الزيادةِ كما في (تَيَّحانٍ)، اليزديُّ يرى أنَّ الوزن فَيْعَلانٌ لا تَفْعَلانٌ، واستدلَّ على ذلك برُجحانِ (تيح) على (ييح)، لأنَّ بابَ (يَيْنٍ) نادرٌ، وإن كان مُحتَمَلاً لورودِ النصِّ بذلكَ، لكنَّ ثبوتَ فَيعَلانٍ في نحوِ قَيقَبانٍ من الصحيحِ يقوِّي القولَ بزيادةِ الياءِ في (تَيَّحانٍ)؛ لأنَّ الصحيحَ أَقوى من المعتلِّ. قال في زيادةِ ياءِ (تيَّحانٍ) بعد بيانِهِ أنَّ (تيح) مُستعملٌ بخلافِ (ييح): «الثاني: لو كان كذا[4] لزمَ الحملُ على بابِ: يَيْنٍ، وهو نادرٌ بخلافِ فَيْعَلانٍ. فإن قلتَ: بطلانُ الأخيرِ ممنوعٌ للمعارضةِ بما

---

(١) المقتصد ١١٨٨-١١٨٩، الأيدع: صبغٌ أحمر (سفر السعادة ١٠٠)، الأفكلُ: الرعدة (الغريب المصنف ١٢٤/١).

(٢) ينظر الصفحة ٢٢٨.

(٣) المخصص ٦٢/٣، وينظر ـذيب الألفاظ ١٦٠ (باب الجبن وضعف القلب) وفيه: إنه لَهواهيةٌ وهوواه إذا كان منخوب الفؤاد، وإنه لَهواءٌ هوهاءَةٌ.
العباقيةُ: يقال شين عباقيةٌ الذي له أثر باقٍ (الغريب المصنف ٤٠٩/١).

(٤) أي أن يكون أصل اشتقاقه من: ييح.

أوردتَ من الكتابِ أَعني لفظةَ قَيقبانٍ، قلتُ: الجوابُ: بوجهينِ، أَحدُهما: أنَّ الصحيحَ يتحمَّل لصحتِهِ ما لا يتحمَّلُ المعتلُّ لاعتلالِهِ.

الثاني: أن كونَ اللفظةِ من باب: يَيْنٍ نَصٌّ، فلا محيصَ عنه، فيجب القولُ به[1]، فأما كونُ تَيَّحانٍ منه فاحتمالٌ، وبالظنِّ لا يجوزُ العدولُ إلى المرجوحِ مع إلغاءِ الراجح»[2].

ومن قواعدِ المعتلِّ أنَّ الرباعيَّ منه لا تكون الياءُ فيه أصلاً إلا في حال التضعيف[3]. بهذا الأصلِ استدلَّ عبدُ القاهرِ على زيادة ياءِ نحو: عِفْرِيَةٍ مع استدلالِهِ بالاشتقاقِ. قال: «وياءُ عِفْرِيَةٍ وزِبْنيةٍ يُعلَمُ زيادتُها بأمرينِ، أحدُهما أنَّ الياءَ لا يجيء أصلاً في بنات الأربعةِ، والثاني الاشتقاقُ كقولهم: عَفْرٌ وزِبْنَةٌ»[4].

ولتشابهِ الياءِ والواوِ في الزيادةِ في حشوِ الأبنيةِ ذهبَ أبو علي إلى تشبيهِ زيادة الياءِ في: رَهْيَأَ بزيادةِ الواوِ في جَدوَلٍ، ورأى ابن جني أنّ أبا علي اُضطُرَّ لذلكَ فراراً من الحكمِ بزيادةِ الهمزةِ في غيرِ الأَولِ قال: «وسألتُ أبا عليٍّ عن مثالِ: رَهْيَأَ فقالَ: فَعْيَلَ؛ لأنّ الهمزةَ ليستْ بزائدةٍ، وموضعُ الياءِ هو موضِعُ زيادةِ الياءِ والواوِ في: حِذْيمٍ وجَدوَلٍ فكأنَّ أبا عليٍّ حملَهُ على فَعْيَلَ، وإن كان هذا البناءُ ليس في أَبنيةِ الأفعالِ ولا الأسماءِ هرباً من زيادة الهمزةِ غيرَ أَوَّلٍ... ولهذا المثالِ نظائرُ في الشذوذِ منها قولهم: قد اكوَأَلَّ الرجلُ إذا قَصُر، فالواوُ زائدةٌ، ومثالُه افْوَعَلَّ»[5].

---

(١) أي أنه مسموع.

(٢) شرح الشافية لليزدي ٦٧٧ وينظر الكتاب ٢٦٢/٤، يين: اسم موضع (ذيب اللغة ٥٧٠/١٥).
القَيقَبان: شجر يعمل من خشبه السروج والرحال (تفسير غريب الكتاب ١٠٥).
التيحانُ: الذي يعرض لما لا يعنيه (سفر السعادة ١٨٦).

(٣) ينظر الصفحة ٨٠.

(٤) المقتصد ١٢١٨، قال أبو حاتم: «زبنيةٌ واحد الزبانية وأظنه مشتقا من الزبن: الدفع والعفرية: وهو الداهي» (تفسير غريب الكتاب ١٥٠)، وفي الغريب المصنف (١٢٦/١): العفريةُ النفريةُ: الرجلُ الخبيثُ.

(٥) المنصف ١٠٧/١، رهيأ: يقال: رهيأ في أمره ونجنج إذا هم به ولم يعزم عليه (الغريب المصنف ٥٢٠/٢)، الحذْيم كمنبرٍ الحاذق، القاموس (حذم).

وأبو علي تابَعَ فيما قالَهُ الزجاجَ الذي قَضَى بزيادةِ ياءِ: ضَهْيَأٍ، لكنَّ الزجاج اعتلَّ بأنَّ هذا البناءَ من القليلِ الذي يثبتُ له حكمٌ وإن عُدِمتِ النظائرُ. قال: «ويجوز أن تكون فَعْيَلَ وإن كانت بنيةً ليس لها في الكلامِ نظيرٌ فإنَّا قد نعرفُ كثيراً مما لا ثاني لَه، من ذلكَ قولُهم: كَنَهْبُلٌ وهو الشجرُ العظامُ تقديرُهُ: فَنَعْلُلٌ، وكذلكَ قَرَنْفُلٌ لا نظيرَ له وتقديرُهُ: فَعَنْلُلٌ»[1].

جـ - زيادةُ الألفِ بين الاشتقاق والقياس:

تقدَّم أنّ الألفَ تزادُ للمَدِّ كالواوِ والياءِ[2]، ويرى ابن جني أنها لا تزادُ في صدورِ الأبنيةِ، لأنها ساكنةٌ، والساكنُ لا يُبتدأ به. قال: «الألفُ تزادُ ثانيةً، وثالثةً، ورابعةً، وخامسةً، وسادسةً، ولا تزادُ أَولاً أَلبتَّةَ، لأنها لا تكونُ إلا ساكنةً، والساكنُ لا يمكنُ الابتداءُ به»[3].

وتختصُّ الألفُ من بين الحروفِ بأنها لا تكونُ أصلاً، لأنها إما أن تكونَ منقلبةً عن واوٍ أو ياءٍ، والقلبُ شبيهٌ بالزيادةِ؛ لأنه خلافُ الأصلِ[4]، وإما أنْ تتمحَّضَ للزيادةِ، لذلك ذهبَ ابنُ مالكٍ إلى أنَّ الكلمةَ التي فيها ألفٌ لا تُحمَلُ على نظيرٍ لها من ذواتِ الأُصولِ، وردَّ على الزمخشري قولَه أنَّ أَلفَ: تَفاعَلَ للإلحاقِ بـ(تَفَعْلَلَ)، قال: «وأما الألفُ فإنها لـمَّا لم يكن لها حظٌّ في الأَصالةِ لم يقابَلْ بها أَصلٌ، وقد غَلِطَ الزمخشريُّ في جعلِهِ ألفَ تَفَاعَلَ مزيدةً للإلحاقِ بـ(تَفَعْلَلَ)، مع اعترافِهِ بأنَّ أَلِفَ فَاعَلَ ليست للإلحاقِ، وأَلفُ تَفَاعَلَ هي ألفُ فاعَلَ؛ لأنَّ نسبةَ تَفَاعَلَ من فاعَلَ كنسبةِ تَفَعَّلَ من فَعَّلَ؛ لأنَّ ذا التاءِ من القبيلَينِ مطاوعُ المجرَّدِ من التاءِ»[5].

ردُّ ابنِ مالكٍ على الزمخشري مبنيٌّ على أنَّ الملحَقَ به أصلٌ، والحرفُ الأصليُّ يحرَّكُ، والألفُ لا تتحركُ، بهذا اعتلَّ ابنُ الحاجب لعدمِ الإلحاقِ بالألفِ، لأن الغرضَ منه تنزيلُ الملحَقِ منزلةَ الأصليِّ، والألفُ لا تكونُ أصلاً؛ لأن زيادتَها في حكمِ المعلومِ، ولأنها لا تكونُ

(1) معاني القرآن وإعرابه ٤٤٣/٢. الضهيأ: المرأة التي لا تحيض، القاموس (ضهأ).
(2) ينظر الصفحة ٢٣١.
(3) سر الصناعة ٦٨٧.
(4) ينظر الصفحة ١٥٦.
(5) شرح الكافية الشافية ٢٠٦٩ وينظر المفصل ٣٣٢.

إلا منقلبةً. قال: «كثُر زيادتُها حتى صارَ ذلكَ من كلامِهم كالمعلومِ، ولذلكَ حُكِمَ بأنها لا تكونُ أصلاً إلا وهي منقلبةٌ عن واوٍ أو ياءٍ، وإنما لم يثبتُوها أصلاً؛ لأنَّ الأصولَ في الأَبنيةِ قابلةٌ للحركاتِ... ولذلك لم يوقِعوها أيضاً للإلحاقِ؛ لأنَّهم إذا أَلحقُوا فقد قَصدوا إجراءَ البنية بهِ مَجرى الأَصليِّ، فكرهُوا أن يضعوا للإِلحاقِ ما لا يكون أصلاً، فلذلكَ أيضاً لم تقعْ للإلحاقِ»[1].

وقولُ ابنِ الحاجب بنفي الإلحاقِ بالألفِ ينطبقُ عليها في الحشوِ وفي الطرفِ، أما الحشوُ فقد تبيَّنَ من إنكارِ ابنِ مالكٍ على الزمخشري مَذهبَهُ بإلحاقِ ألفِ تفاعَلَ بـ(تَفَعْلَلَ)[2]، وأما الطرفُ فإن الألِفَ المزيدةَ فيه للإلحاقِ مُنقلِبةٌ عن الياءِ في الأفعالِ والأسماءِ كما في: سَلْقَى وأَرطَى. قال المبرد: «وتُلحِقُه[3] الياءُ رابعةً نحو: سَلقَى وجَعْبَى، والمصدرُ كالمصدرِ، ونظيرُهُ من الأسماءِ: أَرْطَى، وعَلْقَى، ويدلُّكَ على أنّ الألفَ ليستْ للتأنيثِ أنكَ تقولُ في الواحدةِ: أَرْطاةٌ وعَلْقاةٌ»[4].

والألفُ التي يُلحَق بها في الطرفِ ربما كانت منقلبةً عن ياءٍ منقلبةٍ عن الواوِ كما في (تَنَحوَى)، ووجهُهُ عند أبي علي زيادةُ الواوِ للإلحاقِ، ثم انقلابُ الواوِ ياءً، ثم انقلابُ الياءِ ألفاً، ورأى أنه يجوزُ أنْ يقال: إنّ الياءَ لحقتِ ابتداءً ثم انقلبتْ ألفاً. قال: «وجوازُهُ من وجهينِ:

أحدُهما أن تزيد على اللامِ لاماً مثلَها كما زيدَ على جَلبَبَ، وشَمْلَلَ، وصَعْرَرَ، فكما زيدَ على كلِّ واحدةٍ من هذه اللاماتِ مثلُها فكذلك يزادُ على الواوِ التي هي لامٌ مثلُها، فإذا زيدتْ عليها لَزِمَ انقلابُها ياءً؛ لأن الواوَ إذا وقعتْ رابعةً في هذا النحوِ أُبدِلَتْ منها الياءُ...

---

(١) الإيضاح ٣٧٩/٢.

(٢) ينظر الصفحة ٢٤٠.

(٣) أي الثلاثي الملحق بباب دحرج.

(٤) المقتضب ١٠٧/٢، سلقاه: ألقاه على قفاه (سفر السعادة ٣٠٢)، جعباه جعباةً إذا صرعه (سفر السعادة ٢٠٩)، الأرطى: شجر من شجر الرمل يدبغُ به (سفر السعادة ٥٠)، العلْقى: شجر (تفسير غريب الكتاب ٧٠).

والوجهُ الآخرُ أَلاَّ تجعلَ الياءَ منقلبةً من الواوِ، ولكن تزيدُ على اللامِ ياءً كما زِيدتْ في: سَلْقَيتُ وجَعْبيتُ»[1].

قولُ أبي علي يدلُّ على أنَّ الإلحاقَ في الطرفِ ليس للألفِ بل للياءِ التي تزادُ ابتداءً أو تنقلبُ عن الواوِ، وذهبَ ابنُ مالكٍ إلى أنَّ نسبةَ الإلحاقِ إلى الألفِ كنسبةِ التأنيثِ إلى همزةِ: صحراءَ، وهي ألفٌ في الأصلِ. قال: «جَرَتْ عادةُ النحويينَ أن ينسبوا الإلحاقَ إلى ألفِ حَبَنْطًى وشَبَهِهِ، وإنما يريدُونَ بذلكَ أنها بدلٌ من حرفِ الإلحاقِ، فنسبوا الإلحاقَ إليها كما نسبوا التأنيثَ إلى همزةِ صحراءَ وشبهِهِ، وإنما الهمزةُ بدلُ ألفِ التأنيثِ»[2].

في إشارتِهِ إلى أَنَّ الألفَ (بدلٌ من حرفِ الإِلحاقِ) دليلٌ على أنَّ الألفَ عوضٌ منه كما أنَّ همزةَ صحراءَ عوضٌ من الألفِ في الدلالةِ على معنى التأنيثِ.

وقياسُ همزة صحراءَ عند ابن جني أن تكون منقلبةً عن أَلفٍ؛ لأنَّ الواوَ والياءَ ليستا علامتي تأنيثٍ في الأسماءِ، أما الياءُ في: تَقُومِينَ فهي ضميرُ المؤنثِ. قال: «وإذا ثَبتَ أنها[3] منقلبةٌ في: صحراءَ فيجبُ أن يكون انقلابُها عن الألفِ التي في مثلِ: حُبلَى، ولا يجوزُ أن تكون منقلبةً عن ياءٍ ولا واوٍ؛ لأنَّا لا نَعلمُ الياءَ والواوَ جاءتا علامتي تأنيثٍ في الأسماءِ، فأما الياءُ في: تَقُومِينَ، وتَقعُدِينَ فعلامةُ الضميرِ المؤنثِ، وليست من جنسِ علاماتِ التأنيث في الأسماءِ المتمكنةِ... وهو رأيُ أبي علي»[4].

---

(١) المسائل الشيرازيات ٥٠٨-٥٠٩، تنحوى: يقال نحوت بصري إليه إذا صرفته (الغريب المصنف ٤٨/٢) جلبب: من الجلبابِ وهو ثوب واسع للمرأة، القاموس (جلب)، شملَلَ: أسرع، الصحاح (شمل)، صعرر: استدار، الصحاح (صعر).

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٠٧٠، الحَبنطَى: الممتلئ غَضباً أو بطنةً (سفر السعادة ٢١٨).

(٣) أي الهمزة.

(٤) المنصف ١٥٦/١-١٥٧.

وحَريٌّ بنا بعد ذلك أن نشيرَ إلى زيادةِ الألفِ في نحوِ: قَبَعْثَرى، وزيادتُها على هذا النحوِ لتكثيرِ البناءِ عند الرضي. قال: «وقد تكون لتكثيرِ البناءِ فقط كقَبَعْثَرًى»[1].

في وصفِ الرضي زيادة ألفِ قَبَعْثَرًى بأَنَّها لتكثيرِ البناءِ تمييزٌ لها عن ألفَي الإلحاقِ والتأنيثِ، ونَفَى ابنُ جني أن تكون هذه الأَلِفُ للتأنيثِ لتنوينِها، ونفى أن تكون للإلحاقِ، لأنه ليسَ في الأصولِ بناءٌ سُداسيٌّ. قال: «فليستْ هذه الألفُ للتأنيثِ؛ لأنها منوَّنةٌ، ولا للإلحاقِ؛ لأنه ليس لنا أصلٌ سداسيٌّ فيلحَقُ قَبَعثَرًى به»[2].

وزيادةُ الألفِ في نحو: قَبَعثَرًى جعلَها ابنُ جني مما تختصُّ به ذواتُ الأصولِ الخماسيةِ والرباعيةِ، لخفَّةِ الألفِ، ولطولِ أَبنيةِ الخماسي، ولزيادةِ الواوِ والياءِ في حشوِها. قال: «ومِن ذلك[3] أنهم لـمَّا أَجمعُوا الزيادةَ في آخرِ بناتِ الخمسةِ – كما زادُوا في آخرِ بناتِ الأربعةِ – خصُّوا بالزيادةِ فيه الألفَ، استخفافاً لها، ورغبةً فيها هناكَ دونَ أُختيها الياءِ والواوِ، وذلكَ أنَّ بناتِ الخمسةِ لِطولِها لا يُنتهَى إلى آخرِها إلا وقد مُلَّت، فلما تحمَّلُوا الزيادةَ في آخرِها طلبُوا أَخفَّ الثلاثِ – وهي الألفُ – فخصُّوها بها، وجعلُوا الواوَ والياءَ حشواً في نحو: عَضْرَفُوطٍ، وجَعْفَليقٍ»[4].

يبدو ممَّا قاله ابنُ جني أن الواوَ والياءَ زيدتَا قبلَ الآخِرِ بحرفٍ، والرضيُّ يرى أَنَّ هذه الزيادةَ مقصورةٌ على حرفِ المدِّ، وأنَّ الألفَ قياسُها أن تكونَ في الطرفِ مفردةً أو مَعها تاءٌ، أما زيادةُ النونِ والتاءِ معها فنادرٌ، وكذلكَ يَندُرُ زيادةُ الياءِ في الطرفِ مع التاءِ والنونِ قال:

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣٦/٢: القَبعثَرى: الضخم (تفسير غريب الكتاب ٢٤٩).
(٢) سر الصناعة ٦٩٤.
(٣) أي من باب إصلاح اللفظ.
(٤) الخصائص ٣٢٠/١، العضرفُوطُ: الذكر من العظاء (تفسير غريب الكتاب ١٢) الجَعفَليق: العظيمةُ من النساء، القاموس (جوسق).

«ولم يُزَدْ في خماسيَّهِ غيرُ حرفِ مدٍّ قبل الآخِرِ نحو: سَلْسَبيلٍ، وعَضْرَفُوطٍ، أو بَعدَه مجرَّداً عن التاءِ كقَبَعْثَرَى، أَو معها كقَبَعْثَراةٍ، ونَدُرَ قَرَعْبَلانَةٌ، وإِصْطَفْلِينَةٌ»[1].

٣ – زيادةُ الحروفِ المشبَّهةِ بحروفِ العلةِ بين الاشتقاقِ والقياسِ:

الحروفُ المشبَّهةُ بحروفِ العلةِ في الزيادة هي: الهمزةُ، والنونُ، والميمُ، والتاء[2]، وزيادتُها كزيادةِ حروفِ العلةِ من جهتي الاشتقاقِ والقياسِ.

أ – زيادةُ الهمزة بين الاشتقاقِ والقياسِ:

تشبهُ الهمزةُ حروفَ المدِّ واللينِ في الزيادةِ، والعلةُ الجامعةُ بينهما عندَ ابن عصفورٍ كثرةُ تغييرِ الهمزةِ كما تُغيَّرُ حروفُ العلةِ. قال: «أما الهمزةُ فَشَبَهُهَا بحروفِ العلةِ من جهةِ كثرةِ تغييرِها بالتسهيلِ، والحذفِ، والبَدَلِ»[3].

ومن الأصولِ التي تُبيِّنُ صلةَ زيادةِ الهمزةِ بالبدلِ ما نصَّ عليه ابنُ جني بقوله: «البدلُ من الزائدِ زائدٌ، ألا ترى أنّ الطاءَ من اصطبرَ بدلٌ من التاءِ في: اصْتَبَر الذي هو افتَعلَ، فكما أَنّ التاءَ زائدةٌ فكذلك ما هو بدلٌ منها، وهو الطاءُ»[4].

ينطبقُ ما قاله ابنُ جني على همزةِ: زَأَمَّها[5]، وعلى همزةِ: تَأْبَلْتُ؛ لأنها بدلٌ من الألفِ الزائدةِ. قال: «قالوا: تَأْبلتُ القِدرَ بالهمزِ، والهمزةُ زائدةٌ؛ لأنها بدلٌ من ألفِ تابَلتُ الزائدةِ»[6].

والمثالُ الذي ذكره ابنُ جني خلافُ نحو: حلَّأْتُ السَّويقَ، لأنَّ الهمزةَ فيه بدلٌ من

---

(١) شرح الشافية للرضي ٩/١-١٠، السلْسبيلُ: اللين، القاموس (سلسبل) القَرَعبلانةُ: دويبةٌ عريضةٌ محبنطئةٌ عظيمةُ البطن، الصحاح (قرعبل).
الإِصطَفلين: الجزر الذي يؤكَلُ الواحدةُ إِصطَفلينةٌ، القاموس (إصطبل).

(٢) ينظر الصفحة ٢٢٩.

(٣) الممتع ٢٠٨.

(٤) المحتسب ٦٠/١.

(٥) ينظر الصفحة ١٩٧.

(٦) المنصف ١٠٨/١، تأبلت: يقال إذا جعلت التوابلَ في البئر فحيتها وتوبلتها (الغريب المصنف ٢٢٩/١).

الأصلِ، وهي لغةٌ طائيةٌ نقلَها الفراءُ، وحكمَ عليها بالشذوذِ. قالَ: «سمعتُ امرأةً من طيِّىءٍ تقولُ: رَثأتُ زوجي بأَبياتٍ، ويقولونَ: لَبَّأتُ بالحج، وحلَّأتُ السَّويقَ فيغلَطونَ؛ لأنَّ: حلَّأتُ قد يقالُ في دفعِ العِطاشِ من الإبلِ، ولبَّأتُ ذهبَ إلى اللَّبَأِ الذي يُؤكَلُ، ورَثأتُ زوجي ذهبتْ إلى رثيئةِ اللبنِ، وذلك إذا حلبتَ الحليبَ على الرائبِ»[1].

والهمزةُ عندَ ابنِ الحاجب زيادتُها في صدورِ الأبنيةِ مطردةٌ إذا كان بعدَها ثلاثةُ أُصولٍ، وأَكثرُ ذلك معلومٌ بالاشتقاقِ، فإن فُقِدَ الاشتقاقُ فإنه يُستدَلُّ على زيادتِها بالقياس قال: «فقال[2]: (الهمزةُ يُحكَمْ بزيادتِها إذا وقعتْ أَولاً وبعدَها ثلاثةُ أَحرفٍ أصولٌ)، قلتُ... فإن عُلِمَ ذلك بالاشتقاقِ فلا إِشكالَ، وهو كثيرٌ، وإن لم يُعلم بالاشتقاقِ فإن ثبتَ أنّ الثلاثةَ أصولٌ زالَ الإشكالُ أَيضاً، لأنه قد ثبتَ مثلُهُ كثيراً، فكان حملُه على الأكثرِ أَولى»[3].

والأصلُ في زيادةِ الهمزةِ أولاً للأفعالِ عند ابن جني؛ لأنها أَحدُ حروفِ المضارعةِ، ودليلُه أنَّ أكثرَ الأبنيةِ التي زيدتْ فيها من غيرِ الأفعالِ صفاتٌ، والعلةُ عندَهُ أنّ الصفةَ والفعلَ تاليان للاسمِ، لأن الصفةَ لا تستغني عن موصوفٍ، والفعلَ لا يستغني عن فاعِلٍ. قال: «يدلُّكَ على أنّ أصلَ هذه الزياداتِ – أعني حروفَ المضارعةِ – أن تكونَ في أَولِ الأَفعالِ أنَّ الأسماءَ التي جاءت على أَفْعلَ أكثرُها صفاتٌ نحو: أَحمرَ، وأَصفر... والأَسماءُ التي في أَوَّلها الهمزةُ على هذا البناءِ من غيرِ الصفاتِ قليلةٌ، أَلا ترى أنّ بابَ أَحمرَ، وأَصفرَ... أَكثرُ من باب: أَيْدَعٍ، وأَزْمَلٍ، وأَفكَلٍ، فلما أرادُوا أَن يكثرَ هذا المثالُ الذي في أَولِهِ همزةٌ جعلُوه صفاتٍ لقربِ ما بين الصفةِ والفعلِ، ألا ترى أنَّ كلَّ واحدٍ منهما ثانٍ للاسمِ، وأنّ الصفةَ تحتاجُ إلى الموصوفِ كما أنّ الفعلَ لا بدَّ له من الفاعلِ»[4].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٤٥٩/١، اللبأ: أولُ اللبن (الغريب المصنف ٢٤٤/١).

(٢) أي الزمخشري.

(٣) الإيضاح ٣٧٦/٢ وينظر المفصل ٤٢٥.

(٤) المنصف ٢٧٢/١-٢٧٣، الأيدع: صبغٌ أحمر (سفر السعادة ١٠٠)، الأزملُ: الصوت (الغريب المصنف ١٠٣/١)، الأفكَلُ: الرعدة (الغريب المصنف ١٢٤/١).

القياسُ الذي علَّل به ابنُ جني آنفاً كثرةَ زيادةِ الهمزةِ في الصفاتِ لا يُؤخَذُ به إن كان البناءُ الذي همزتُهُ في صدرِ الكلمةِ ليسَ من أبنيةِ الصفاتِ، لهذا حكمَ أبو علي على همزتي: إِمَّرةٍ وإِمَّعةٍ بأنَّهما أصليتانِ، لأنه ليسَ في الصفاتِ إِفْعَلَةٌ بل فيها فِعَّلَةٌ. قال: «لو حُكِمَ بزيادةِ الهمزةِ في: إِمَّرةٍ وإِمَّعةٍ، لَأُدخِلَ في بناءِ الصفاتِ بناءٌ ليس منها، وهو إِفْعَلَةٌ، فلما كان الحكمُ بزيادةِ الهمزةِ منها يؤدي إلى الخروجِ عما عليه أَبنيةُ الصفاتِ حُمِلَ على فِعَّلةٍ دونَ: إِفْعَلةٍ، وحُكِمَ بأنَّ الهمزةَ أصلٌ... ألا ترى أنَّ في الصفاتِ مثالَ: فِعَّلةٍ مثلُ رجلٍ دِنَّمةٍ ودِنَّبةٍ، وليس فيها إِفْعَلةٌ، فحُمِلَ على بناءٍ في أَبنيةِ الصفاتِ مثلُهُ دون البناءِ [الذي][1] ليسَ في أَبنيتِها مثلُهُ»[2].

وسلفَ أنَّ: يُكرِمُ حُذِفَتْ منه الهمزةُ ومن أَخواتِه محافظةً على التجنيس بينَ الأمثلةِ[3]، وبعلةِ المجانسةِ علَّل أبو علي زيادةَ الهمزةِ في: إكرامٍ، لأنها عِوضٌ من حذفِها في: يُكرِمُ، ودليلٌ على أنَّ المصدرَ ليسَ مشتقاً من الفعلِ وإن حُمِلَ عليه في الإعلالِ، ذكر ذلكَ ابنُ جني في تعليلِهِ زيادةَ همزةِ الوصلِ في المصادرِ حملاً على الأفعالِ. قال: «فأَما إِدخالُهُمُ الهمزةَ في مصادرِ الأَفعالِ التي في أَوائِلِها همزةُ الوصلِ نحو: انطلقَ انطلاقاً... فإنه مُطَّردٌ فيها؛ لأنها ثابتةٌ في الأفعالِ فجاءتْ في المصادرِ.. وهذا لا يدلُّ على أنّ المصدرَ مُشتقٌّ من الفعلِ، وإن كان في الاعتلالِ محمولاً عليه... ولكن – لَـمَّا كانت هذه الأَمثلةُ كالشيءِ الواحدِ، ويقعُ بعضُها موقعَ بعضٍ، فيُغني غَناءَهُ، ويسدُّ مسدَّهُ، ووجَبَ في بعضِها اعتلالٌ – أَجروهُ على الجميعِ؛ لئلّا يختلفَ البابُ، قال أبو علي: أَلا ترى أنهم لـمَّا حذفُوا الهمزةَ من: يُكرِمُ أَثبتُوها في: إِكرامٍ، فكان ذلكَ كالعِوَضِ من حذفِها؛ لأنَّها إذا ثبتَتْ في بعضِ هذه الأمثلةِ كانت لذلكَ كالثابتةِ في الباقي»[4].

---

(١) في المطبوع: التي.

(٢) التعليقة ٢٨١/٤-٢٨٢، إمرةٌ مثلُ إمعة وهو الضعيف الذي يأتمر لكل من يأمره (سفر السعادة ٩١)، الدنامةُ والدنابة والدنبةُ: القصير (الغريب المصنف ٩٦/١).

(٣) ينظر الصفحة ١٦١.

(٤) المنصف ٦٥/١.

جُلُّ ما تقدَّمَ زيدتْ فيه الهمزةُ على ثلاثةِ أصولٍ، والرباعي لا تكونُ الهمزةُ زائدةً في أَولِهِ عند ابن جني، لأنَّ الزيادةَ على أصولِ الرباعي في أَولِهِ مقصورةٌ على الأبنيةِ الجاريةِ على أَفعالِها. قال: «أَلْمَلَمٌ عندنا فَعَلْعَلٌ من لفظِ الأَلَمِ كصَمَحْمَحٍ وبَرَهْرَهةٍ، ولا يكونُ من لفظِ: لَمْلَمْتُ، وهذا حَجرٌ مُلَمْلَمٌ، لأنَّ ذواتِ الأربعةِ لا تلحقُها الزيادةُ من أَولِها إلا في الأَسماءِ الجارية على أَفعالِها نحو: مُدَحرَجٍ ومُسرهَفٍ، وكذلكَ القولُ فيمن رَوى: يَلَمْلَمٌ»(١).

وتَحتملُ الهمزةُ الزيادةَ في حشوِ الأبنيةِ، والنحاةُ يأْخذونَ بالاشتقاقِ للحكمِ عليها بالأصالةِ أو الزيادةِ، من ذلك دِلالةُ النَّدْلِ على زيادةِ همزةِ نِئْدِلٍ، وهو الكابوسُ، ودِلالةُ حَططتُ على زيادةِ همزةِ حُطائطٍ، وهو الصغيرُ(٢).

وإذا نازعَ الهمزةَ زائدٌ آخرُ رُجِّح بينهما، من ذلك: إِلَعْنَةٌ، تحتملُ النونُ والهمزةُ الزيادةَ، لكن رجَّح ابنُ سيده زيادةَ الهمزةِ؛ لكثرةِ زيادتِها أولَ الكلمةِ. قال: «أبو زيدٍ: رَجلٌ عِرقالٌ، لا يَستقيمُ على رُشدٍ، والإِلَعْنَةُ: الشِّريرُ، عليٌّ: إِلَعْنَةٌ إِفَعْلَةٌ؛ لكثرةِ زيادةِ الهمزةِ أَولاً وقلَّةِ زيادةِ النونِ آخراً، على أنَّ سيبويه لم يحكِ هذا البناءَ»(٣).

وربما كانتِ الهمزةُ حشواً، والحرفُ المنازِعُ لها صدراً كالميم في: مَأْسَلٍ، في هذه الحال يُحكم على الميم بالزيادةِ وعلى الهمزةِ بالأصالةِ عندَ ابن جني، لأنَّ زيادة الميمِ أولاً أكثرُ من زيادةِ الهمزةِ حشواً. قال: «فأما قولُ امرئ القيس(٤):

كَدأْبِكَ مِن أُمِّ الحُويرثِ قبلَها ... وجارتِها أُمِّ الرَّبابِ بمأسَلِ

---

(١) التمام ١١٤، ألملم ويلملم ويرمرم ميقات اليمن جبلٌ على مرحلتين من مكةَ القاموس (لمم)، ململم: مجتمع (الغريب المصنف ٣٢٨/١)، الصمحمح: الشديد (الغريب المصنف ١١٥/١)، البرهرهة: التي كأنها ترعد من الرطوبة (الغريب المصنف ١٧٢/١) مسرهف: منعم (سفر السعادة ٢٩٩).

(٢) ينظر الصفحة ٦٥-٦٦.

(٣) المخصص ٧٢/٣.

(٤) ديوانه ٩.

فَمَفْعَلٌ من لفظِ الأَسَلةِ وليس بَفَأْعَلٍ كشَأْمَلٍ؛ لأن زيادةَ الميمِ في أولِ بناتِ الثلاثةِ أكثرُ من زيادةِ الهمزةِ في حَشوِها، ولا يجوزُ أن يكونَ فَعْلَلاً؛ لأنَّ الميمَ في أَولِ بناتِ الثلاثةِ نظيرةُ الهمزةِ، ولو كانتِ الهمزةُ موضعَ الميمِ لقُضي بزيادَتِها، وإن كان هذا الجبلُ الذي اسمُهُ مَأْسَلٌ سَبِطاً مُستطيلاً، فاشتقاقُهُ عندي من أَسَلةِ الذراعِ، ومِن قولِهم: خَدٌّ أَسِيلٌ»[1].

ب – زيادةُ الميمِ بين الاشتقاقِ والقياس:

الميمُ كالهمزةِ من حيث تشبيهُها بحروفِ العلةِ في الزيادةِ عند ابنِ عصفورٍ، لأنها كالواوِ في المخرجِ، وغنَّتُها تضارعُ لِينَ حروفِ العلةِ، لأنها زيادةُ صوتٍ. قال: «وأما الميمُ فمضارِعةٌ للواو أيضاً، من جهةِ تقارُبِهما في المخرجِ، ومُضارِعَةٌ لحروفِ العلةِ كلِّها من جهةِ الغُنَّةِ التي فيها الشبيهةِ باللينِ الذي في حروفِ العلةِ؛ لأنَّ الغنةَ فَضْلُ صوتٍ في الحرفِ كما أنَّ اللينَ كذلكَ»[2].

والميمُ كالهمزةِ من حيث كثرةُ زيادتِها في صدورِ الأَبنيةِ، ويرى المبردُ أَنها تزادُ في الأَسماءِ لا الأفعالِ، وأنَّ لها حكمَ الأصلِ إن كانتْ في غيرِ الأولِ ما لم تقُمْ دلالةٌ على زيادتِها. قال: «والميمُ بمنزلةِ الهمزةِ، إلا أَنها من زوائدِ الأسماءِ، وليستْ من زوائدِ الأفعالِ، ولكنْ موضعُها كما ذكرتُ لك أولاً، فمِنْ ذلكَ مَفعولٌ نحو: مَضروبٍ... وتَلحَق في أَوائلِ المصادرِ والمواضعِ كقولكَ: أَدخلتُهُ مُدخَلاً، وهذا مُدْخَلُنا، وكذلك مَغْزًى، ومَلْهًى... فإن وَقَعتْ غيرَ أَوَّلٍ لم تُزَدْ إلا بثبتٍ نحوُ قولِهم: زُرقمٌ، وفُسحُمٌ، إنما هو من الأزرقِ، وفُسحُمٌ منسوبٌ إلى انفساحِ الصدرِ»[3].

مِن قول المبردِ يظهرُ أن الميمَ تُعرَفُ زيادتُها بالاشتقاقِ، فإن فُقِدَ فالوجهُ عندَ ابنِ الحاجبِ أن يحكمَ عليها بالزيادةِ حملاً على الأكثرِ إن لم يمنعْ مانعٌ. قال: «فإذا جاءَ ما لا يُعرفُ اشتقاقُهُ

---

(١) المنصف ١٥٠/١: الشأملُ: اسم لريح الشمال (ذيب اللغة ٣٧٤/١١) أسلةُ الذراع: مستدق الساعد مما يلي الكف (ذيب اللغة ٧٥/١٣).

(٢) الممتع ٢٠٩.

(٣) المقتضب ٥٨/١-٥٩.

فَحَمْلُهُ على الكثيرِ أَولى، فلذلك حُكِمَ بزيادتِها أَولاً مع ثلاثةِ أحرفٍ وإن لم يُعلمِ الاشتقاقُ إلا إذا عَرَضَ ما يقتضي أَصالتَها فحينئذٍ يحكمُ بالدليلِ الخاصِّ فيها من نحو: مَعَدٍّ ومِعْزًى... أما مَعَدٌّ فلأنَّهم قالُوا: تَمَعْدَدُوا، إذا انتسبُوا إلى مَعَدِّ بنِ عدنانَ... وأمَّا مِعْزًى فحُكِمَ بأصالةِ الميمِ لقولهم: مَعْزٌ، وهو بمعناه»[١].

والميمُ يجوزُ أن تكونَ أصلاً في أولِ الكلمةِ المنتهيةِ بمثلينِ غيرِ مدغَمينِ للإلحاقِ، مثالُ ذلك في مَأْجَجٍ، وهي لغةٌ في: يَأجَجٍ بفتحِ الجيمِ[٢].

وسلَفَ أنّ الياءَ والواوَ صحَّتا في نحوِ: مَرْيَمَ ومَكْوَزَةَ ومَوْرَقَ؛ لأنها أعلامٌ، فلم تشاكِلْ نحو: أَباعَ وأَقامَ مع اختلافِ الزيادتينِ[٣]، بل ذهبَ ناظرُ الجيشِ إلى أنَّ مِيمَ مَرْيَمَ ونحوِه أصليةٌ، لأنَّها لو كانَتْ زائدةً لاقتضَى ذلك إعلالَ حرفِ العلةِ بعدَها قال: «وقولُ المصنفِ: (أو إعلالٍ)[٤] ظاهرُهُ يعطي أَنَّهُ معطوفٌ على (ذلكَ)، فيكونُ المرادُ أنَّ الوزنَ يؤدي إلى شذوذِ إِعلالٍ لو قيلَ بزيادةِ ما يصدَّرُ من الحروفِ الثلاثةِ – أَعني الياءَ، والهمزةَ، والميمَ – وحينئذٍ يقالُ بزيادةِ حرفِ اللينِ أو التضعيفِ، ومثالُ ذلك مَدْيَنُ»[٥].

ويقوّي القولَ بأَصالةِ ميمِ مَدْينَ مجيءُ: ضَهْيَدٍ، وصَهْيدٍ مما حكاه ابنُ خالويه؛ لأَن الميمَ تناظرُ الضادَ والصادَ فيهما. قال: «ليسَ في كلام العربِ فَعْيَلٌ إلا حرفينِ ضَهْيَدٌ، الرجلُ الصُّلْبُ، وصَهْيَدٌ موضعٌ، وإنما يجيءُ فَيْعَلٌ الياءُ قبل العينِ مثل: صَيْقَلٍ، وصَيْرَفٍ»[٦].

---

(١) الإيضاح ٣٨٤/٢، معد: التمعدد تمام الشدة والقوة (الاشتقاق ٣١).

(٢) ينظر الصفحة ٤٦، يأجج موضع على أميالٍ من مكة (تفسير غريب الكتاب ٢٤٩).

(٣) ينظر الصفحة ١٧٨.

(٤) عنى قولَ ابنِ مالك: «فإن أدى ذلك إلى شذوذ فك أو إعلالٍ أو عدمِ نظيرٍ حكم بأصالة ما صدر ما لم يؤد ذلك إلى استعمالِ ما أُهملَ» التسهيل ٢٩٨.

(٥) تمهيد القواعد ٤٩٨١/١٠.

(٦) ليس في كلام العرب ٩٠، الصيقَل: صانع السيوف، الصحاح (صقل)، الصيرف: المحتالُ المتصرف في الأمور، الصحاح (صرف).

جـ - زيادةُ النونِ بين الاشتقاقِ والقياس:

النونُ شقيقةُ الميمِ في الغنةِ، ولِغنَّتِها أَشبهتْ عندَ ابنِ عصفور حروفَ العلةِ في الزيادةِ. قال: «وأَما النونُ فأَشبهتْ أيضاً حروفَ العلةِ من جهةِ الغنةِ التي فيها»[1].

وزيادةُ النونِ كزيادةِ الهمزةِ من حيثُ كثرةُ الزيادةِ في الصفاتِ، وتكثرُ زيادتُها بنظرِ عبدِ القاهر في الوصفِ الذي زنتُهُ فَعْلانُ ومؤنثُهُ فَعْلَى، والعلةُ عنده أنّ الفَعْلالَ ليسَ من أُصولِ الأبنيةِ ليقالَ إنَّ نحو نونِ: سَكرانَ أصلٌ حملاً عليه، فضلاً عن ذلكَ رأى عبدُ القاهر اطِّرادَ زيادةِ النون في نحو: نضربُ ويضربْنَ. قال: «النونُ زيدتْ زيادةً مطردةً في الاسمِ والفعلِ، فالاسمُ فَعْلانُ فَعْلَى نحو: سَكْرانَ وعَطْشانَ، وكذا كلُّ ما كانَ على هذا المثالِ كسَعْدانَ ومَرْوانَ إذ ليس فَعْلالُ من أُصولهم، فتكون النونُ في هذا النحوِ أصلاً، والفعلُ نحو: نَضرِبُ، ونَخرجُ، وفي الضميرِ نحو: ضَرَبْنَ، وعلامةٌ للجمعِ في نحو: ضَرَبْنَ الهنداتُ»[2].

والأصولُ التي عَناها هي الأصولُ الصحيحةُ؛ لأنه لم يأتِ منها إلا خَزْعالٌ[3]، أما المضاعَفُ فهذا الوزنُ كثيرٌ فيه كما يحكِي ابنُ السكيتِ عن الفراءِ. قال: «فأما ذواتُ التضعيفِ فَفَعْلالٌ فيها كثيرٌ نحو الزَّلزالِ والقَلقالِ وأَشباهِهِ»[4].

في قولِ ابن السكيت دلالةٌ على أنَّ المضاعَفَ من الصحيح لا يُعتدُّ به لإثباتِ الأصولِ التي يُحمَلُ عليها ذو الزيادةِ من الأبنيةِ، وإنما يُعتَدُّ بالسالمِ.

والحملُ على الأكثرِ في زيادةِ النونِ قياسٌ يُؤخذُ به في الحكمِ عليها بالزيادةِ، لهذا نَرى أنَّ الاسمَ المنتهيَ بألفٍ ونونٍ قياسُهُ عندَ ابنِ يعيشَ أن يحمَلَ على نظائرِهِ مما زيدتْ فيه الألفُ والنونُ، فإن ثبتَ ما يدلُّ على أَصالتِها تُرِكَ القولُ بالزيادةِ، وصُرِفَ الاسمُ. قال: «وأما

---

(١) الممتع ٢٠٩.

(٢) المقتصد ١٢٦٠ ينظر الصفحة ٢٤٥، السعدانُ: نبت له شوك (سفر السعادة ٣٠٠).

(٣) ينظر الصفحة ٣٤، الخَزعال: ناقةٌ ا ظَلع، يقال: ظَلع البعير غَمز في مشيه، القاموس (ظلع).

(٤) إصلاح المنطق ٢٢١.

حَسّانٌ فالقياسُ يقتضِي زيادةَ النونِ، وأَنْ لا ينصرِفَ حملاً على الأكثرِ، ويجوزُ أنْ يكونَ مشتقًّا من الحسنِ فتكون النونُ أصلاً وينصرفُ»[1].

وتطَّرِدُ أيضاً زيادةُ النونِ ثالثةً ساكنةً في نحو جَحَنْفَلٍ، لأنها تناظرُ في هذا الموضعِ زيادةَ حروفِ العلة[2]، ويرى سيبويه أنه يقلُّ زيادتُها ثانيةً ساكنةً، لأنَّ أُمَّهاتِ الزوائدِ يقِلُّ زيادتُها ثانيةً، كذلك رأى أنَّ النونَ المتحركةَ – وهي ثانيةٌ أو ثالثةٌ – لا يحكَمُ عليها بالزيادةِ أيضاً إلا بدليلٍ. قال: «فأما إذا كانت ثانيةً ساكنةً فإنها لا تُزادُ إلا بثبتٍ، وذلك نحو: حِنْزَقْرٍ، وحِنْبَتْرٍ، لقلةِ الأسماءِ من هذا النحوِ، لأنَّكَ لا تجدُ أُمَّهاتِ الزوائدِ في هذا الموضعِ... وإذا كان الحرفُ ثانياً متحركاً أو ثالثاً فلا يزادُ إلا بثَبَتٍ، كما لم يُزِدْ وهو ثانٍ ساكناً إلا بثبتٍ، وذلكَ نحوُ: جُنَعْدِلٍ، و[شَنَافِرَ][3]، وخَدَرْنَقٍ، لقلَّتِها في الكلامِ، ولقلةِ مواقعِ الزوائدِ في مواضعِها»[4].

والتصغيرُ ممَّا تثبتُ به زيادةُ النونِ الثالثةِ الساكنةِ لأنه يردُّ الأَشياءَ إلى أُصولِها كما هو معروفٌ، وأَخذَ به سيبويه لإثباتِ زيادةِ النونِ في أَلَنْددٍ، إذ رأى أن مُصَغَّره: أُلَيْدٌّ، وأنه بمعنى: أَلدٍّ. قال: «وإذا حَقَّرتَ أَلَنْدَدٌ، ويَلَنْدَدٌ – ومعنى يَلَنْدَدٍ وأَلَنْدَدٍ واحدٌ – حذفتَ النونَ كما حذفتَها من عَفَنْجَجٍ وتركتَ الدَّالَيْنِ؛ لأَنَّهما من نفسِ الحرفِ، ويدلُّكَ على ذلكَ أنّ المَعنى مَعَنى أَلَدَّ... فإذا حذفتَ النونَ قُلتَ: أُلَيْدٌّ كما ترى، حتى يصيرَ على قياسِ تصغيرِ أَفْعَلَ من المضاعفِ؛ لأنَّ أُفَيْعِلَ من المضاعَفِ، وأَفاعِلَ من المضاعَفِ لا يكون إلا مدغماً»[5].

---

(١) شرح المفصل ١٥٥/٩.

(٢) ينظر الصفحة ١٠، الجَحنفَلُ: الغليظُ الشفة (سفر السعادة ٢٠٣).

(٣) في المطبوع: شنفار بالنون الساكنة، والأظهر شنافر، وهو اسم رجلٍ، ينظر تفسير غريب الكتاب ٣٣١.

(٤) الكتاب ٣٢٣/٤-٣٢٤، الحنزقْر: القصير (تفسير غريب الكتاب ٢٣٤)، الحنبتر كجردحلٍ الشدة، القاموس (حنبر)، الجُنعدلُ: الغليظُ الشديد (تفسير غريب الكتاب ٢٩٧)، الخَدرنق: العنكبوت (تفسير غريب الكتاب ٣٣٠).

(٥) الكتاب ٤٣٠/٣، الألَندد: الشديد الخصومة (تفسير غريب الكتاب ١٤٠)، العفَنجج: الرجلُ الجافي الأحمق (تفسير غريب الكتاب ١٦٢).

إيماءُ سيبويه إلى أنَّ الأَلندَدَ بمعنى الألدِّ بُرهانٌ على أنه يجوزُ أن يكون المعنَى الذي وُضِعَ عليهِ اللفظُ دليلاً على الزيادةِ، وهو ما ذهبَ إليه أبو علي في إثباتِ زيادةِ نون: قِنْفَخْرٍ، لأنَّه بمعنى: قُفاخِريٍّ. قال: «إذا جاءتْ كلمتانِ موضوعتانِ على معنًى واحدٍ كقِنْفَخرٍ وقُفاخِريٍّ اللذين هما بمعنًى واحدٍ وكان في أحدِهما حرفٌ من حروفِ الزيادةِ لَزِمَ بأن يُحكمَ بأنَّ الحرفَ في الكلمةِ التي هو بها زائدٌ»[1].

والاستدلالُ بالمعنى هو الاشتقاقُ بعينِهِ، لأنّ اشتراكَ الأبنية في المعنى يدلُّ على رجوعها إلى أَصلٍ واحد[2].

وتقدَّم أنَّ ما فيه الإشكالُ لا يُتَّخذُ أصلاً يقاسُ عليه عند أبي علي، وشاهِدُ ذلك: جُنْدَبٌ، فإنَّ سيبويه حَكمَ بزيادةِ النونِ؛ لأنَّه ليس في الأُصول فُعْلَلٌ[3]، أما أبو الحسنِ فالنونُ عنده أصلٌ، وحجتُهُ عند أبي علي مجيءُ جُخْدَبٍ. قال: «أَلا ترى أنَّ أبا الحسنِ لما أَثبتَ فُعْلَلاً في الكلام أَصلاً تعلَّقَ بجُخْدَبٍ، واستشهَدَ به على جُندَبٍ، فأما أَن تجعَلَ نفسَ جُندَبٍ أصلاً فلا يجوزُ»[4].

وسيأتي الآنَ أنَّ التاءَ والنونَ تتساويانِ في الحملِ على النظائرِ إن فُقِدَ الاشتقاق.

د – زيادة التاءِ بين الاشتقاقِ والقياس:

التاءُ تشبهُ الواوَ، وعلةُ الشبهِ بينهما عند ابنِ عصفور تقاربُ مخرجَيهما، وإبدالُ الواوِ تاءً في نحو: تُراثٍ. قال: «وأما التاءُ فأَشبهتِ الواوَ من جهةِ تقاربِ مخرجَيهما، ولذلكَ أُبدِلَتْ منها في مثلِ: تُراثٍ»[5].

---

(١) التعليقة ٢٩٦/٤، القنفَخر: الضخم (تفسير غريب الكتاب ٣٠٠).

(٢) ينظر الصفحة ٢٢٧.

(٣) ينظر الصفحة ٢٣٦، الجُندب: طائر يصر في الليل (الغريب المصنف ٣٨٣/١).

(٤) الإغفال ١٦٣/٢، الجُخدب دابةٌ كالحرباء (الغريب المصنف ٣٨٤/١)، وذهب الحَملاوي إلى أن الجُخدب اسم للأسد، ولم يرد هذا في باب أسماءِ الأسد، ينظر الغريب المصنف ١٨٩/٢ والمخصص ٥٩/٨ وشذا العرف ٦٨.

(٥) الممتع ٢٠٨.

والتاءُ والنونُ عند ابن جني تتساويانِ في الحملِ على النظيرِ من الأصولِ إذا فُقِدَ الاشتقاقُ، أي هما أصلٌ إن كان مثالُهما على زنةِ أحدِ الأصول، وإلَّا فهما زائدتانِ قال: «اعلمْ أنّ للتاءِ مِيزاناً وقانوناً يُعرَفُ به من طريقِ القياسِ كونُها أصلاً أو زائدةً، فإذا عَدِمتَ الاشتقاقَ في كلمةٍ فيها تاءٌ أو نونٌ فإنَّ حالَهما فيما أَذكرُهُ لكَ سواءٌ... فإن كان المثالُ الذي هما فيهِ أو إِحداهما على زنةِ الأُصولِ بهما فاقضِ بأنهما أَصلانِ، وإن لم يكنِ المثالُ الذي هما فيهِ بهما أو بإِحداهما على زنةِ الأُصولِ فاقضِ بأنهما زائدتانِ»[1].

من قولِ ابن جني يُعلَمُ أَنَّه تابَع سيبويه فيما قالَهُ، لأنَّ الأخيرَ حكمَ على تاء تَربوتٍ الثانيةِ بالزيادةِ؛ لأن إِبدالَ التاءِ الأولى دالًّا يقوِّي معنى الدُّربةِ، أما تاءُ سُبروتٍ فهي عنده أَصلٌ؛ لأنَّ هذه الكلمةَ على زنةِ: غُضْروفٍ[2].

وربما كان للكلمةِ التي فيها احتمالُ زيادةِ التاءِ لغتانِ، تحتملُ إحداهما الجريانَ على وزنٍ من الأصولِ، وتحتملُ الأخرى الخروجَ عليها، في هذه الحالِ يُجري النحويُّ على اللغتينِ حُكماً واحداً، ومنه ما ذهب إليه ابنُ يعيشَ من أنَّ تاءَ: تُتْفَلٍ زائدةٌ للخروجِ على الأصولِ، وأنَّ تاءَ تُتْفُلٍ زائدةٌ أيضاً وإن وافقت أحدَ الأصولِ. قال: «وكذلك: تُتْفُلٌ وتُتْفَلٌ بضمِّ الفاءِ[3] وفتحِها، فمَنْ فتح كانَتْ زائدةً لا محالةَ لعدمِ النظيرِ، ومَنْ ضَمَّ كانَتْ زائدةً أيضاً؛ لأنها لا تكونُ أَصلاً في لغةٍ زائدةً في لغةٍ أخرى»[4].

والاستدلالُ بالنظيرِ على زيادةِ التاءِ أو أصالتِها قد يُحتاجُ فيهِ إلى توضيحِهِ بالقواعدِ التي تواضَعَ النحاةُ عليها إذا نازعَ التاءَ زائدٌ آخرُ كالواوِ في: عِزْويتٍ، فأبو علي يرى أنَّ التاءَ

---

(١) سر الصناعة ١٦٧.

(٢) ينظر الصفحة ٧٠، التربوت: الذلول (تفسير غريب الكتاب ٢٨٧)، السبروت: الشيءُ النزر (سفر السعادة ٢٩٥).

(٣) في تتفُلٍ لغات. قال الفيروزآبادي: التتفُلُ كتنضبٍ، وقُنفُذ، ودرهمٍ، وجعفَرٍ، وزبرجٍ، وجندبٍ، وسكرٍ الثعلب أو جروه، القاموس (تفل).

(٤) شرح المفصل ١٥٨/٩.

زائدةٌ؛ لأنه ليسَ في الكلام فِعْوِيْلٌ، ونفَى احتمالَ أن يكونَ الوزنُ فِعْليلاً، أي أن تكونَ التاءُ أصلاً مع الواوِ؛ لأنَّ الواوَ تكونُ أصلاً فيما فوقَ الثلاثي عند تَضعيفِها، لكنَّه قَضَى بأصالةِ واوِ عِزْوِيتٍ؛ لأنها نظيرةُ راءِ: عِفْريتٍ. قال: «لا يخلو: عِزويتٌ من أن يكونَ: فِعْلِيلاً، أو فِعْوِيلاً، أو فِعْلِيتاً، ولا يجوز أن يكون: فِعْويلاً، لأنه بناءٌ لم يوجَدْ في الأبنيةِ المُستقرأَةِ، ولا يجوزُ أَن يكونَ فِعْلِيلاً؛ لأنَّ الرباعيَّ لا تصحُّ الواوُ فيه إلا في باب: الوَعْوَعةِ ونحوِهِ من المضاعَفِ، وليسَ هذا منه، فبقي: فِعْلِيتٌ فالواوُ لامٌ، والياءُ زائدةٌ كزيادتِها في عِفْريتٍ»[1].

الأمثلةُ التي تقدَّمت زيادةُ التاءِ فيها من الأسماءِ، أما الأفعالُ فيرى سيبويه أنَّ التاءَ وأخواتِها تختصُّ بالزيادة على صدرِ الفعلِ المضارعِ. قال: «اعلم أنَّ للهمزةِ والياءِ والتاءِ والنونِ خاصةً في الأفعالِ ليست لسائرِ الزوائدِ، وهنَّ يلحقنَ أَوائلَ في كلِّ فعلٍ مزيدٍ وغيرِ مزيدٍ إذا عنيتَ أَنَّ الفعلَ لم تُمْضِهِ، وذلك قولكَ: أَفعَلُ، ويَفْعَلُ، ونَفْعَلُ، وتَفْعَلُ»[2].

وتقدَّم أنّ الحكمَ بأصالةِ همزة أَلْوقةٍ لا بدَّ منه؛ لأنَّ الواوَ مَدَّةٌ ليستْ كالواوِ في: أَثْوُبٍ، ولولا الحكمُ بأصالةِ الهمزةِ في أَلْوَقةٍ لالتبست زيادةُ الاسم بزيادةِ الفعلِ[3]، وبعلَّةِ دفعِ اللبس بين تاءِ الفعلِ وتاء الاسمِ علَّل ابنُ جني صحةَ واو: تَدوِرةٍ، إذ رأى أنه يمتنعُ إعلالُها، لأنها لو أُعلَّت لقيلَ: تَدِيْرَةٌ فيلتبسُ ذلك بالفعلِ: تَبِيعُ، ولا عبرةَ بالتاءِ في الفصلِ بينهما؛ لأنها في تقديرِ الانفصالِ. قال: «صَحَّتِ الواوُ في: تَتْوِبةٍ، وتَدْوِرَةٍ؛ لأنَّ في أَوَّلِ الكلمةِ التاءَ، وهي من زوائدِ المضارعِ، فلو قال: تَدِيْرَةٌ، وتَتِيْبَةٌ فأَعلُّوا لالتبسَ بتَبِيْعُ، وتَعِيْشُ، فصحَّحُوا الواوَ للفصلِ بين الاسمِ والفعلِ، فإن قلتَ: إنَّ الهاءَ في آخرِ الكلمةِ تفصِلُ بينها وبين الفعلِ... قيلَ: إنَّ الهاءَ في تقدير الانفصال، فكأَنَّكَ قلتَ: تَدْوِرٌ، وتَتْوِبٌ»[4].

---

(١) التعليقة ٢٩٢/٤، العزويت: الداهيةُ (سفر السعادة ٣٦٧)، الوعواع: الصوت (الغريب المصنف ١٤٢/١)، العفريت والعفرين وتشدد راؤه مع كسرِ الفاءِ النافذُ في الأمر، القاموس (عفر).

(٢) الكتاب ٢٨٧/٤.

(٣) ينظر الصفحة ٢٣٢.

(٤) المنصف ٣٢٥/١، التدورةُ: ا لمس (تفسير غريب الكتاب ١٦٤)، التتوبةُ: لغةٌ في التوبة، وهي الرجوع عن المعصية، القاموس (توب).

٤ – زيادةُ المنزَّلِ منزلةَ المشبَّهِ بحروفِ العلة بين الاشتقاقِ والقياسِ:

الحروفُ التي تشبهُ ما شُبِّه بحروفِ العلةِ هي السينُ، والهاءُ، واللامُ، ووجهُ الشبهِ عند ابن عصفورٍ أنَّ اللامَ فيها استطالةٌ تُلحِقها بمخرجِ النونِ، وأنَّ السينَ مهموسةٌ كالتاءِ، ومقاربةٌ لها في المخرجِ، وأَنّ الهاءَ مشبِهةٌ للهمزةِ في المخرجِ. قال: «أما اللامُ فمشبِهةٌ للنونِ من حيث [تستطيلُ][(١)] في مخرجِها حتى تَلحقَ بمَخرَجِ النونِ... وأما السينُ فإنها تشبهُ التاءَ لهمسِها، وتُقارِبُ مَخرَجَيهما، وأما الهاءُ فمشبِهةٌ للهمزةِ من جهةِ تقاربِ مَخرَجَيهما»[(٢)].

ولبعدِ هذهِ الحروفِ الثلاثةِ عن حروفِ العلةِ في الشبهِ قَلَّت زيادتُها[(٣)]، ولعلَّ قلةَ زيادتِها وراءَ اختلافِ النحويينَ في تقديرِها زائدةً، من هذا أنَّ ابنَ مالك اقتصَرَ على مثالَي: فَحْجَلٍ، وهِدْمِلٍ، وهذا عندَ ناظرِ الجيشِ دليلٌ على أنَّ ابنَ مالكٍ لا يَعُدُّ اللامَ زائدةً، وأَنها إذا زِيدتْ لم تمتزجْ بالكلمةِ امتزاجَ باقي حروفِ الزيادةِ بها. قالَ: «وأما اللامُ ففي فَحْجَلٍ، وهِدْمِلٍ لسقوطِها في الفَحْجِ، والهَدْمِ وزيادةُ اللامِ فيهما للإلحاقِ بجَعفَرٍ وزِبْرِجٍ، وفي اقتصارِ المصنفِ على هذينِ المثالينِ دليلٌ على أنه لا يَعُدُّها زائدةً... أما اللامُ في زَيدَلٍ وعَبْدَلٍ فهي وإن كانتْ زائدةً فلا تُعدُّ مع الحروفِ الزوائدِ لفواتِ الشرطِ الذي تقدَّمَ وهو الامتزاجُ بالكلمةِ، وإذا كان كذلكَ فزيادتُها بمعنى أنَّ وجودَها في الكلمةِ وعَدَمها سواءٌ»[(٤)].

ولا يبعد أن يكونَ ابنُ مالكٍ متابعاً للجَرمي الذي نقلَ عنه الرضيُّ مَنْعَ القولِ بزيادةِ اللامِ، ورأى أَنه عَنَى لامَ البناءِ أو الهجاءِ لا اللامَ التي للمعنَى. قال: «اعلمْ أنَّ الجرميَّ أنكَرَ

(١) في المطبوع: تسطيل.

(٢) الممتع ٢٠٩.

(٣) ينظر الصفحة ٢٢٩.

(٤) تمهيد القواعد ٤٩٤٩/١٠ وينظر التسهيل ٢٩٦.

الأفحج: من في رجليه ويديه اعوجاج (الغريب المصنف ٨٢/١)، الزبرج: النقش والزينة (تفسير غريب الكتاب ٢٢٣).

كونَ اللامِ من حروفِ الزيادةِ، ولا يَرِدُ عليه لامُ البعدِ في نحو: ذلكَ، وهنالكَ، لكونِه حرفَ معنًى كالتنوينِ»[1].

والهاءُ مثلُ اللامِ في الاختلافِ في زيادتِها، لهذا ذهبَ المبردُ إلى أنها تزادُ لبيانِ الحركةِ في الوقفِ، ولبيانِ خفاءِ الألفِ. قال: «والهاءُ تزادُ لبيان الحركةِ، ولخفاءِ الألفِ، فأما بيانُ الحركةِ فنحوُ قولِكَ: ارمِهْ... وأما بعدَ الألفِ فقولُك: يا صَاحِباهْ»[2]، ثم حَمَلَ زيادتَها في (أُمَّهاتٍ) على زيادتِها لبيانِ الحركةِ، قال: «فأما أُمَّهاتٌ فالهاءُ زائدةٌ، لأنها من حروفِ الزوائدِ تزادُ لبيانِ الحركةِ في غيرِ هذا الموضعِ فَزيدَتْ»[3].

حَمْلُ المبردِ هاءَ (أُمَّهاتٍ) على هاءِ بيانِ الحركةِ يحتملُ أنه لا يقولُ بزيادتِها زيادةَ امتزاجٍ بحروفِ الكلمةِ، وهو ما ردَّه ابنُ عصفور قال: «فإن قيلَ: فلمَ أَوردُوا فيها[4] الهاءَ، وهي لا تُزاد إلا لبيانِ الحركةِ، فلم تَتنزَّلْ منزلةَ الجزءِ ممَّا زيدتْ فيه؟ فالجوابُ أنَّ المبردَ قد أَخرجَها لذلكَ من حروفِ الزيادةِ»[5]، قال: «والصحيحُ أنها تزادُ في غيرِ ذلكَ، إلا أنّ ذلكَ قليلٌ جداً، فالذي زِيدَتْ فيه من غيرِ ذلكَ: أُمَّهةٌ، وهِجْرَعٌ وهِرْكَولةٌ، وهِبْلَعٌ، وأَهْرَاقَ، وأَهْراحَ الماشيةَ»[6].

ورأى المراديُّ أنَّ ابنَ السرَّاج قال بأَصالةِ هاءِ (أُمَّهةٍ) حملاً على (أُبَّهةٍ)، أو على بابِ سَبطٍ وسِبَطْرٍ، وضعَّفَ ذلك، لأَنَّهُ تَركٌ للمشاهَدِ الظاهرِ، ولأنَّ روايةَ (تأمَّهتُ) لا تثبتُ عن الخليلِ. قال: «وأُجيبَ بجوازِ أَصالتِها، ويكونُ أُمَّهةٌ فُعَّلةً نحوَ: أُبَّهةٍ، وقد أجازَ ذلك ابنُ

---

(1) شرح الشافية للرضي ٣٨١/٢.
(2) المقتضب ٦٠/١.
(3) المقتضب ١٦٩/٣.
(4) أي في حروف الزيادة.
(5) الممتع ٢٠٤، قولُ ابن عصفور يرد إطلاق محمد عضيمة القولَ بأن النحاةَ نسبوا إلى المبرد مخالفته قولَهم بزيادة الهاءِ، ينظر المغني في تصريف الأفعال ١١٠ وحاشية المقتضب ٥٦/١.
(6) الممتع ٢١٧، الهجرع: الجبانُ (تفسير غريب الكتاب ٢٠٨)، الهركولةُ: المرأةُ العظيمةُ الوركين (الغريب المصنف ١٧١/١)، الهبلع: الرجلُ الأكولُ (تفسير غريب الكتاب ٢٢٤).

السرَّاجِ، ويقوِّيه حكايةُ صاحب العينِ[1]: تأمَّهتُ أُمًّا بمعنى: اتَّخذْتُ أُمًّا، ثم حُذِفَتِ الهاءُ فبقي: أُمٌّ ووزنُهُ: فعٌّ، أو تكونُ أُمَّهةٌ وأُمٌّ من باب: سَبِطٍ وسِبَطرٍ، وضَعُفَ هذا الجوابُ بأنهُ على خلافِ الظاهرِ، وأنَّ حكايةَ صاحبِ العينِ: تأمَّهتُ لا يُحتجُّ بها؛ لأنَّ في كتاب العَينِ اضطراباً»[2].

ننتقل بعدَ الفراغِ من ذلك إلى السينِ، وزيادتُها قياسٌ في: اسْتَفْعَلَ. قال سيبويه: «وأَما السينُ فتزادُ في اسْتَفْعَلَ»[3].

وذهب ابنُ الحاجب إلى أنَّ زيادتَها في (أَسْطاعَ) شاذةٌ شذوذَ زيادةِ الهاءِ في (أَهْراقَ)؛ لأنَّ الفِعلَينِ بمعنى: أَطاعَ وأَراقَ. قال: «وزيدتْ في: أَسْطاعَ، وزيادةُ هذه السينِ في: أَسْطاعَ على غير قياسٍ كما زيدتِ الهاءُ في: أَهْراقَ؛ لأنَّ معنى: أَسْطاعَ: أَطاعَ كما أنَّ معنى: أَهْراقَ: أَراقَ فمضارعُهُ: يُسطِيعُ؛ لأنه رباعيٌّ في التحقيقِ، ولا اعتدادَ بالسينِ كما لا اعتدادَ بالهاءِ»[4].

والفرقُ بن أَسْطاعَ واستطاعَ عند ابن جني في الهمزةِ، أي إذا كانت مكسورةً فلا شذوذَ في زيادةِ السينِ، ولو خُفِّفَ الفعلُ بحذفِ التاءِ. قال: «اطَّردَ عنهم: اِسْطَعتُ بكسرِ الهمزةِ وكَونِها همزةَ وَصْلٍ، فهذا يدلُّ على أَنهم إذا أَرادُوا استفْعَلتُ وحَذفُوا التاءَ وهم يُريدُونها بقَّوا الهمزةَ موصولةً مكسورةً بحالها قبل حذفِ التاءِ»[5].

---

(١) النص في كتاب العين: «يقال: تأمم فلانٌ أُما، أي اتخذ لنفسِه أُما» العين ٤٣٣/٨ (أمه).

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٢٦٢/٥، ابن السراج نص على أن الهاءَ تزاد لبيان الحركة، وتزاد في (أمهات) ينظر الأصول ٣٧٤/٢ و٢٣٦/٣ و٣٣٦/٣، أُبهة: يقال: رجلٌ ذو أُبهة، أي ذو كبرٍ ونخوة (ـذيب اللغة ٤٦١/٦)، السبِطُ: الشعر الذي لا جعودةَ فيه (ـذيب اللغة ٣٤٣/١٢) السبطْر من الرجالِ السبِطُ الطويلُ (ـذيب اللغة ١٤٦/١٣).
وإدراج المرادي: أُمهةً وأُما في باب: سِبط وسبطرٍ يسمى تجانساً في اللفظ واشتقاقِ المعنى، ينظر كتاب الصناعتينِ للعسكري ٣٥٣ وسر الفصاحة للخفاجي ١٨٣.

(٣) الكتاب ٢٣٧/٤.

(٤) الإيضاح ٣٩٥/٢.

(٥) سر الصناعة ٢٠١.

نتائج الفصل الرابع

نخلصُ مما تقدَّم في هذا الفصلِ إلى النتائجِ الآتيةِ:

١ – يشتركُ بابا الإعلالِ والإبدالِ في غرضَي الخفةِ والمجانسةِ إلا أنَّ الإعلالَ تختصُّ به حروفُ العلةِ والهمزةُ، أما الإبدالُ فيشمَلُ حروفَ العلةِ وغيرَها ممَّا يجوز إبدالُهُ، وكلُّ ذلكَ لا ينفصلُ عن التقاربِ في مخارجِ الحروفِ أو صفاتِها.

٢ – لغاتُ القبائلِ دليلٌ على أنَّ بعضَ وجوهِ الإبدالِ ليست شائعةً؛ لأنّ القياسَ يُبنَى على الكثيرِ الشائعِ لا على لغةٍ بعينها.

٣ – يُغلَّبُ في بعضِ وجوهِ الإبدالِ صفةُ الحرفِ على مخرجِهِ كما في إبدالِ حرفِ العلةِ من نظيرِه أو ممَّا شابَهَهُ في اللينِ والرخاوةِ.

٤ – علةُ المجانسةِ بين المتقارباتِ يندرجُ تحتَها إدغامُ المتقاربينِ، لأنَّ الغرضَ من الإدغامِ تحصيلُ الخفةِ في الأداءِ بتحسينِ اللفظِ أو الصوتِ.

٥ – النظيرُ رديفُ الاشتقاقِ في بابِ ذي الزيادةِ؛ لأنه يصلُحُ الأخذُ بهِ في كثيرٍ من الأبنيةِ التي خَفِيَ اشتقاقُها.

٦ – حروفُ المدِّ أصلُ الزوائدِ، وغيرُها من حروفِ الزيادةِ فروعٌ؛ لأنها مشبَّهةٌ بها، ويدل هذا على أنَّ النحاةَ يكادونَ يستخدمونَ «فكرةَ الأصلِ والفرعِ في كلِّ مجالاتِ الدرسِ النحوي»[1].

٧ – لا حاجةَ للنظائرِ في إثباتِ أَصالةِ الياءِ والواوِ في الرباعي المضاعفِ؛ لأن النحاةَ مُجمِعونَ على أَصالةِ الواوِ والياءِ فيه إذا ضُوعِفتا.

---

(١) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ٣٦٧.

الفصل الخامس

مذاهبُ التعليلِ بالمعنى في القياس التصريفي

أولاً – منزلةُ المعنى في القياس التصريفي:

لا يُتصوَّرُ انفصالُ المعنى عن تصريفِ الأبنيةِ؛ لأنّ كلَّ صورةٍ لفظيةٍ للكلمةِ موضوعةٌ باعتبار المعنى المرادِ منها، لهذا يرى ابنُ يعيشَ أنَّ تغييرَ أُصولِ الأبنيةِ تابعٌ لما يتعاقبُ عليها من المعاني. قال: «فالتصريفُ تغييرُ الحروفِ الأُصولِ، ودَورُها في الأبنيةِ المختلفةِ بحسبِ تعاقُبِ المعاني عليها، نحوُ قولكَ في الماضي: ضَرَبَ، وفي الحالِ: يَضربُ، وفي الاستقبالِ: سَيضربُ، وضاربٌ للفاعلِ، ومضروبٌ للمفعولِ، فالأَبنيةُ مختلفةٌ، والأصلُ الذي هو: ض ر ب واحدٌ موجودٌ في جميعِ ضروبِها»[1].

المعاني التي تَعاقبتْ على الأبنيةِ التي ذكرها ابنُ يعيش أَفادَتْها زوائدُها من الحركاتِ وحروفِ الهجاء، ويدلُّنا هذا على أنَّ إحداثَ المعنى المرادِ في اللفظةِ لا يكون بغيرِ زيادةٍ على أَصلِها، لأَن عينَ الأصلِ لا معنى لَهُ، ذلك ما نصَّ عليه ابنُ عصفورٍ، إذ رأى أَنَّ الحرفَ إذا أَفادَ معنًى فهو زائدٌ، وإن لم يُفِدْ معنًى فهو أصليٌّ. قال: «وأما كونُ الزيادةِ لمعنًى فنحوُ حروفِ المضارعةِ، وياءِ التصغيرِ، وأمثالِ ذلكَ، فإنه بمجرَّدِ وجودِ الحرفِ يعطي معنًى ينبغي أن يُجعَلَ زائداً؛ لأَنَّه لم يُوجَدْ قطُّ حرفٌ أصليٌّ في الكلمةِ يعطي معنًى»[2].

ممّا يبدو عَقِبَ قولِ ابن عصفورٍ أنَّ الحرفَ الأصليَّ في الكلمةِ لا يعطي معنًى لثباتِهِ، ويفيدُ في استنتاجِ ذلكَ ما ذهبَ إِليه المبردُ من أَنَّ عينَ اليَدِ ساكنةٌ؛ لأنَّ جَمعَها: أَيْدٍ، وهو قياسُ كلِّ اسمٍ منقوصٍ عنده، لأنَّ التحريكَ زائدٌ، والزائدُ لا يثبتُ. قال: «وأما: يَدٌ فتقديرُها فَعْلٌ ساكنُ العينِ؛ لأنكَ تقولُ: أَيْدٍ في الجمعِ، وهذا جمعُ فَعْلٍ، ولو جاءَ شيءٌ منه لا يُعلمُ ما أصلُهُ من هذه المنقوصاتِ لكان الحكمُ فيهِ أن يكونَ فَعْلاً ساكنَ العينِ؛ لأنَّ الحركةَ زيادةٌ، والزيادةُ لا تثبتُ»[3]. اهـ. أي أنَّ عدمَ ثباتِ الزيادةِ دليلٌ على المعاني المتعاقبةِ على الأصلِ الثابتِ.

---

(١) شرح الملوكي ١٩.

(٢) الممتع ٥٦-٥٧.

(٣) المقتضب ٢٣٢/١.

وللتعليلِ بالمعنى مذاهبُ مختلِفةٌ في القياسِ التصريفي، منها الحملُ على النقيضِ، وهذا الوجهُ من القياس يقومُ على الجمعِ بينَ المتغايراتِ في المعنَى، وكذلك التكسيرُ والتصغيرُ، لأنهما معنيانِ يحدُثانِ في الأبنيةِ بالزيادةِ وتغييرِ الحركاتِ والسكناتِ، يضافُ إلى ذلكَ أنَّ بعضَ ما شذَّ عن قياسِ التكسيرِ والتصغيرِ يعلَّلُ شُذوذُهُ بالمعنى المرادِ منهُ، أو يعلَّلُ بالائتلافِ بين اللفظِ والمعنى.

ثانياً – الحملُ على النقيضِ في القياسِ التصريفي:

حملُ الشيءِ على نقيضِهِ ضربٌ من القياسِ، آثرَ السيوطيُّ أن يسمِّيهِ قياسَ الأَدوَنِ، لأنَّ المتناقِضَين متباينانِ في المعنَى[1]، والفرقُ بين المخالفةِ والمناقضةِ عند أبي الطيبِ اللغوي، هو أنَّ الاختلافَ أعمُّ من التناقضِ، لأنَّ اختلافَ الشيئينِ لا يعني تَضادَّهُما. قال: «وليسَ كلُّ ما خالفَ الشيءَ ضِدًّا له، أَلا ترى أنَّ القوةَ والجهلَ مختلفانِ، وليسا ضدَّينِ، وإنَّما ضدُّ القوةِ الضعفُ، وضدُّ الجهلِ العلمُ، فالاختلافُ أَعمُّ من التضادِّ، إذ كانَ كلُّ متضادَّينِ مختلفَينِ، ولَيسَ كلُّ مختلِفينِ ضدَّينِ»[2].

من تفريقِ أبي الطيب بين الاختلافِ والتضادّ يَتبيَّنُ لنا وجهُ ما ذهبَ إليه ابنُ جماعةَ من أنَّ الضدَّ أكثر جَلْباً لضدِّه من بينِ كلِّ ما خالفَهُ؛ لأنَّ المتضادَّين كالمتناظِرَينِ في حملِ أَحدِهما على الآخَرِ. قال: «الشيءُ لما كانَ أقربَ خطوراً بالبالِ مع ضدِّهِ من سائرِ المغايراتِ التي ليستْ أضداداً له صحَّ لهذا الجامعِ المشتركِ تنزيلُهما منزلةَ المثلَينِ فيُحمَلُ أَحدُهما على الآخَرِ في شيءٍ من أحكامِهِ كما يُحمَلُ على نظيرِهِ»[3].

ومن الحملِ على النقيضِ تعليلُ ابنِ يعيشَ شذوذَ: بَدَويٍّ في النسَب إلى الباديةِ؛ لأنه نقيضُ: حَضَريٍّ، وكان القياسُ أن يقالَ: بادَويٌّ. قال: «فمن ذلكَ[4] قولُهم في النسبةِ إلى

(١) ينظر الصفحة ١١٩.

(٢) الأضداد في كلام العرب ١.

(٣) مجموعة الشافية ١/٢٠.

(٤) أي من شاذ النسب.

الباديةِ: بَدَويٌّ، والقياسُ بادِيٌّ أَو بادَويٌّ على حدِّ: قاضٍ وقاضِيةٍ... كأنهم بَنَوا من لفظِهِ اسماً على فَعَلٍ حملوهُ على ضدِّه وهو الحضَرُ فقالوا: بَدَويٌّ كما قالوا: حَضَريٌّ»[١].

توجيهُ ابنِ يعيش شذوذَ: بَدَويٍّ فيه دليلٌ على أنَّ الشاذَّ ربما يعلَّل بقياسِ الحملِ على النقيضِ، ونظيرُ ذلك جمعُ أَعجفَ على عِجافٍ، والقياسُ عُجْفٌ كحُمْرٍ، وعلةُ ذلك عند ابن المؤدب حملُ العِجافِ على نقيضِهِ السِّمانِ. قال: «ومنه[٢] ما يكونُ على مِيزانِ أَفْعَلَ نحو: أَعْجَفَ وجمعِهِ: عِجافٍ، وكان ينبغي أن يكونَ مجموعاً على فُعْلٍ نحو: أَحمَرَ وحُمْرٍ، إلا أنَّ العربَ بَنَتْهُ على ضِدِّه وهو السَّمينُ يُجْمَعُ على: سِمانٍ»[٣].

ويندرجُ تحتَ قياسِ الحملِ على الضدِّ الإعلالُ بالنقلِ والحذفِ في طُلْتُ؛ ذلكَ أنَّ النقلَ والحذفَ في: طُلتُ غيرُهُ في: قُلتُ، وبِعتُ، لأنَّ هذينِ الفِعلينِ حُوِّلت فتحةُ العينِ فيهما ضمةً في: قُلتُ لتدلَّ على الواوِ المحذوفةِ، وكسرةً في: بِعتُ لتدلَّ على الياءِ المحذوفةِ، أمَّا طُلتُ فيرى ابنُ جني أَن الضمةَ المنقولةَ أَصليةٌ بدليلِ النقيضِ: قَصُرتُ. قال: «ووجهٌ آخرُ يقوِّي أنّ. طُلتُ: فَعُلتُ، وذلكَ أنَّها نقيضَةُ: قَصُرتُ فكما أَنَّ: قَصُرتُ: فَعُلتُ فكذلكَ: طُلتُ؛ لأنَّهم ممَّا يُجرونَ الشيءَ مُجرى نَقيضِهِ»[٤].

ثَمَّ أمرٌ آخرُ في قياسِ الضدِّ على ضدِّه، هو أنَّ التغايرَ بين معنيَي لَفظينِ يُعتدُّ فيه باتحادِ بنائِهما في الوزنِ، هذا ما يبدو من ردِّ اليزدي على الجاربردي في هذه المسألةِ، أما الجاربرديُّ فرأى أنَّ: بُطْنانَ وزنُه فُعْلانٌ كظُهْرانٍ. قال: «وظُهْرانٌ فُعْلانٌ باتفاقٍ إذ لم يُتصوَّر فيه التَّكرارُ، فـ(بُطْنانٌ) كذلكَ حملاً للنقيضِ على النقيضِ»[٥].

---

(١) شرح المفصل ١٠/٦.
(٢) أي من الصفات.
(٣) دقائق التصريف ٩٩.
(٤) المنصف ٢٣٩/١ وينظر الصفحة ١٠٧.
(٥) شرح الشافية للجاربردي ٢٠. الظهران: الجانب القصير من الريش، الصحاح (ظهر)، البطنان: ما تحت العسيبِ (الغريب المصنف ٣٤٥/١). والعسيب: عسيب الذنب (الغريب المصنف ١٠٥/٢).

أما اليزديُّ فرأى أنَّ الجاربرديَّ اعتدَّ بالوزنِ في حملِ بُطنانٍ على ظُهرانٍ، وردَّ ذلكَ، لأنه لا يُشترطُ اتحادُ الضدَّينِ في اللفظِ، لأنَّ التضادَّ مخصوصٌ بالمعنى. قال: «وفيه[(١)] نَظَرٌ؛ لأنَّ التضادَّ أَمرٌ مَعنوي، وهو لا يوجِبُ بينَ الضِّدَّينِ اتحادَ بنائِهما لفظاً كما في الحياةِ والمماتِ مثلاً»[(٢)].

إشارةُ اليزدي إلى عدمِ وجوبِ اتحادِ المتناقضينِ في الوزنِ يؤيِّدها أنَّ الضَّعفَ ضدُّ القوةِ، والجهلَ ضدُّ العلمِ، ولا اتحادَ في الوزنِ بين المتضادَّينِ.

وقياسُ الحملِ على النقيضِ ضربٌ من التشبيهِ عند أبي علي الذي ذهب إلى ذلكَ في حملِ: عَدُوٍّ وعَدُوَّةٍ على صَديقٍ وصَديقةٍ، وحجَّتُهُ اتفاقُ هذينِ الضدَّينِ في الدلالةِ على معنىَ الجمعِ مع إفرادِ لَفظَيهما. قال: «وقالوا: عَدُوٌّ وعَدُوَّةٌ شبَّهوهُ بـ(صَديقٍ) و(صَديقةٍ) كما اتفقا في وُقوعِهما مفردَي اللفظِ على الجمعِ كقوله تعالى: (فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ) [النساء: ٤/ ٩٢]، وفَعِيلٌ (وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً، يُبَصَّرُونَهُمْ) [المعارج : ٧٠/ ١٠-١١]»[(٣)].

وبقياسِ الحملِ على النقيضِ يفرَّقُ في باب ذي الزيادةِ بين زوائدِ الإلحاقِ وزوائدِ المعنَى، هذا ما ذهب إليهِ ابنُ جني في تفريقِهِ بين زوائدِ المضارعةِ وزوائدِ الإلحاقِ، إذ رأى أنَّ زوائدَ المضارعَةِ لها صدورُ الأبنيةِ، أما زوائدُ الإلحاقِ فلها أَعجازُها. قال: «ويدلُّكَ على تمكُّنِ المعنى في أَنفُسِهم وتقدُّمِهِ للفظِ عندَهم تقديمُهُم لحرفِ المعنَى في أَولِ الكلمةِ... وعلى ذلك تقدَّمتْ حروفُ المضارَعةِ في أَولِ الفعلِ... وحكمُوا بضدِّ هذا للفظِ، أَلا ترى إلى ما قالَهُ أَبو عثمانَ في الإلحاقِ: إنَّ أَقيسَهُ أن يكون بتكريرِ اللامِ، فقال: باب شَمْللتُ وصَعْررتُ أَقيسُ من بابِ: حَوْقلتُ، وبَيْطرتُ، وجَهْوَرتُ»[(٤)].

---

(١) أي في قول الجاربردي.

(٢) شرح الشافية لليزدي ١٤٩.

(٣) التكملة ١٨٦.

(٤) الخصائص ٢٢٤/١-٢٢٥، ينظر المنصف ٤١/١، شملل: يقال: شمللَ النخلةَ لَقَطَ ما عليها من الرطب، القاموس (شمل)، صعرر: استدار، الصحاح (صعر). حوقلَ في المشي إذا أعيا (تفسير غريب الكتاب ١١)، بيطَر الدابةَ: شق جلدها ليداويه (سفر السعادة ١٧٢)، جهَور: الجَهور: الضخم، ورجلٌ جهور الصوت (تفسير غريب الكتاب ١٧٥).

وسَلفَ أنّ فَعْلَى من الناقصِ اليائي تُقلَبُ لامُهُ واواً في التَّقْوَى ونحوه من الأسماءِ فرقاً بينه وبين الصفاتِ التي تصحُّ لامُها كما في: صَدْيا، ورَيَّا[1]، ولهذهِ المسألةِ وجهٌ من الحملِ على النقيضِ لتعليلِ صحةِ الياءِ في: صَدْيا، ورَيَّا، إذ يُفهَمُ من قولِ زكريا الأَنصاري أنَّ ياءَيْهما صحَّتا للتضادِّ، ولتمييزِ الصفةِ من الاسمِ. قال: «(بخلاف) فَعْلَى (الصفةِ نحوُ: صَدْيا) مؤنثِ صَدْيانَ، أي عطشانَ، (ورَيَّا) ضدُّ صَدْيا، وهو مؤنثُ: رَيَّانَ، فإنَّه لا تُقلَبُ الياءُ فيهما واواً فرقاً بين الاسمِ والصفةِ»[2].

إشارتُه إلى تضادِّ: رَيّا وصَدْيا لعلَّهُ أرادَ منها أنَّ الكلمتينِ استوَتا في صحةِ الياءِ لِتناقُضِ مَعْنَيَيْهما، أَي جَرَتا على وجهٍ واحدٍ في صِحَّتِها.

يبقى بعدَ ذلك أن نشيرَ إلى أنّ اعتدادَ النحاةِ بقياسِ النقيضِ يدفَعُهُم إلى جَعْلِهِ ضَرْباً من التكافؤِ أو التعادلِ، يُستدَلُّ على هذا من تعليلِ ابنِ الشجري استواءَ يا أَبتِ، ويا أُمَّتِ في دخولِ تاءِ التأنيثِ عليهما، إذ رأَى أن استواءَهما رخَّصَ وَصْفَ المذكَّرِ بالمؤنثِ في نحو: رجلٌ ربعةٌ، ووَصْفَ المؤنَّثِ بالمذكَّر في: امرأةٌ طالقٌ. قال: «ومَن قالَ مِنهم: يا أَبتَ، ويا أُمَّتَ ففتَحَ التاءَ، أراد: يا أَبتَا، ويا أُمَّتَا، فحذَفَ الأَلفَ اجتزاءً بالفتحةِ، فإن قيلَ: كيف دخلتْ تاءُ التأنيثِ على الأَبِ، وهو مذكَّرٌ؟ قيلَ: ليس ذلك ببعيدٍ، أَلا ترى أنَّهم قالُوا: رجلٌ رَبْعةٌ، ورجلٌ صَرورةٌ للذي لم يَحجَّ، وقالوا بعكسِ هذا: امرأةٌ طالقٌ وحائِضٌ»[3].

ثالثاً – التعليلُ بالمعنى في التصغيرِ والتكسيرِ وصلةُ ذلك باللفظِ:

أ – منزلةُ التصغيرِ والتكسيرِ في تصريفِ الأبنيةِ:

جَرتْ عادةُ النحاةِ على أن يَقْرِنوا ذكرَ التصغيرِ بالتكسيرِ في التصريفِ، من ذلكَ ما ذهبَ إليه عبدُ القاهرِ، إذ رأى أنَّهما يغيِّرانِ اللفظَ والمعنى، أما اللفظُ فهو نقلُ الكلمةِ من صيغةٍ إلى

(١) ينظر الصفحة ١٥٣.

(٢) مجموعة الشافية ٢/٢١٦.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/٣٤٣.

أُخرى، وأَما المعنى فهو طروءُ معنى الوصفِ بالصغرِ على المصغَّر، وطروءُ معنى الجمعِ على المكسَّرِ، لكنه بيَّنَ أنَّ التكسيرَ أَقوى معنًى من التصغيرِ، لأنهُ يزولُ معهُ الدلالةُ على الإفرادِ. قال: «اعلمْ أنَّ التصغيرَ يغيّرُ اللفظَ والمعنى كما أنَّ التكسيرَ كذلك، أما تغييرُ اللفظِ فهو أَنكَ [تقولُ][1] في رَجُلٍ: رُجَيلٌ، فتضمُّ الصدرَ، وتزيدُ ياءً ثالثةً كما تقولُ في التكسيرِ: رِجالٌ فتُغيِّرُ الصيغةَ، وأما تغييرُ المعنى فهو أنكَ إذا قلتَ: رَجُلٌ أو حَجَرٌ لم يدلَّ على الصِّغَرِ، فإذا قلتَ: حُجيرٌ ورُجَيلٌ كنتَ قد وصفْتَهُ بالصغرِ كما أَنكَ إذا قلتَ: رجالٌ كان المعنى قد انتقَلَ من الإفرادِ إلى الجمعِ، فلهذا التشاكلِ قال صاحبُ الكتاب: إِن التصغيرَ والتكسيرَ من وادٍ واحدٍ، وتغييرُ المعنى في التكسيرِ أَقوى، ألا ترى أَنكَ إذا قلتَ: رِجالٌ كنتَ قد صيَّرتَ الواحدَ جمعاً، وإذا قلتَ: رُجَيلٌ... لم تُزِلْ عنه الإفرادَ»[2].

ولا يكاد يُلتفتُ في المصغَّر والمكسَّرِ إلى غَرضِ الخفةِ اللفظيةِ، لأنَّ الجمع ثقيلٌ. قال ابن جني: «الجمعُ أثقلُ من الواحدِ»[3]، والمصغَّرُ ثقيلٌ أَيضاً، لهذا رأى الرضيُّ أنَّ العربَ اختارُوا لَه وزناً ثقيلاً؛ لأنَّ قلةَ أَبنيتِهِ يُحتمَلُ معها الثقلُ. قال: «لـمَّا كان أبنيةُ المصغَّر قليلةٌ، واستعمالُها في الكلام أَيضاً قليلاً صاغُوها على وزنٍ ثقيلٍ، إذِ الثقَلُ مع القلةِ مُحتمَلٌ»[4].

من اشتراكِ التصغيرِ والتكسيرِ في صفةِ الثقلِ نستدِلُّ على أنَّ المعنى غَرَضٌ مقدَّمٌ فيهما على الخفةِ اللفظيةِ، التي هي الغرضُ الأَقوى في الإعلالِ، والإبدالِ، والإدغام؛ لأنَّهما ضربانِ من التصريفِ المختصِّ بتعاقُبِ المعاني على المصغَّرِ والمكسَّرِ كما يختصُّ دورُ الأصلِ في نحو: ضَرَبَ، ويضرِبُ، وسيضربُ، وضاربٌ، ومضروبٌ بصورٍ مختلفةٍ إشعاراً بالمعاني المتعاقبةِ على هذه الأبنيةِ، من هُنا نرى ابنَ عصفورٍ يُدرِجُ اختلافَ صورِ الأَسماءِ في التصغيرِ والتكسيرِ مع القسمِ المعنوي من التصريفِ، لأنّ صورَهما متغايرةٌ – لإفادةِ مَعانِيْهما – تغايُرَ

---

(١) في المطبوع: تقولك.
(٢) المقتصد ٩٩٢ وينظر الكتاب ٤١٧/٣.
(٣) الخصائص ١٥٨/١.
(٤) شرح الشافية للرضي ١٩٣/١.

الصورِ التي يدورُ فيها الأصلُ الواحدُ لإفادةِ المعاني التي يُحتاجُ إليها. قال: «فالكلمةُ التي هي مركَّبةٌ من ضادٍ، وراءٍ، وباءٍ نحوُ: ضَرْبٍ قد بُنِيَتْ منها هذه الأبنيةُ المختلفةُ؛ لمعانٍ مختلفةٍ، ومن هذا النحوِ اختلافُ صيغةِ الاسمِ للمعاني التي تعتورُهُ من التصغيرِ والتكسيرِ نحو: زُيَيْدٍ وزُيُودٍ، وهذا النحوُ من التصريفِ جَرتْ عادةُ النحويينَ أن يذكروهُ مع ما ليس بتصريفٍ»[1].

في قولِه (وهذا النحوُ...) دلالةٌ على أنَّ تصريفَ التصغيرِ والتكسيرِ لهُ أبوابٌ برأسِها؛ لأنَّ الحاجةَ إليه معنويةٌ في المقامِ الأولِ خلافاً للإعلالِ والإبدالِ والإدغامِ، لأنَّ تصريفَ هذه الأبوابِ الثلاثةِ الحاجةُ إليه لفظيةٌ في المقامِ الأولِ.

لكنَّ ذلكَ لا يعني أَنّ الخفةَ اللفظيةَ غير مراعاةٍ بالمرةِ في المصغَّرِ والمكسَّرِ، لأنَّ بعضَ أَبنيةِ التكسيرِ يراعَى فيها التخفيفُ كما تقدَّم في إعلالِ: تِيرٍ بالقلبِ حملاً على: تارةٍ[2].

ب – تصغيرُ الأبنيةِ بين العدولِ عن القلبِ فيها وطروئِهِ عليها:

عرفنا أنّ التصغيرَ معنًى يطرأُ على الاسمِ، يتبعُهُ ضروبُ التصريفِ التي تناسبُهُ، لذا نرى الأبنيةَ إذا طرأ عليها معنَى التصغيرِ زالَ ما فيها من عوارضِ القلبِ، وعادَ المبدَلُ إلى أَصلِهِ، وهذا قياسٌ عند سيبويه علَّتُهُ أن التصغيرَ يزولُ معَهُ سبَبُ القلبِ إلا إذا كان لازماً. قال: فمن ذلكَ: ميزانٌ، ومِيقاتٌ، ومِيعادٌ، تقولُ: مُوَيْزِينٌ، ومُوَيْعِيدٌ، ومُوَيْقِيتٌ، وإنما أَبدلوا الياءَ لاستثقالِهِمْ هذه الواوَ بعد الكسرةِ، فلما ذَهبَ ما يستثقلونَ رُدَّ الحرفُ إلى أَصلِهِ... فأما: عِيدٌ فإن تَحقيرَهُ: عُيَيْدٌ: لأنهم أَلزمُوا هذا البدلَ»[3].

ولزومُ البدلِ في: عِيدٍ غرضُهُ عند ابن الحاجب دفعُ اللبسِ بين تصغيرِهِ وتصغيرِ عُودٍ. قال: «إنما قالُوا: عُيَيْدٌ ليفرِّقوا بينَه وبينَ تصغيرِ عُودٍ»[4].

---

(١) الممتع ٣١.

(٢) ينظر الصفحة ١٤٤.

(٣) الكتاب ٣/٤٥٧-٤٥٨.

(٤) الإيضاح ١/٥٥٢.

ما سَلَفَ يدلُّ على أنَّ التصغيرَ يردُّ المبدَلَ إلى أصلِهِ إن لم يمنَعْ مانعٌ، ويكافِئُ ذلكَ أنّ التصغيرَ يصحبُهُ ضروبٌ من القلبِ، منها ما ذهَبَ إليهِ الرضيُّ من أنّ المَدَّةَ الثانيةَ – إن لم تكن واواً – تُقلَبُ واواً في التصغيرِ، فإن كانت أَصليةً فإنَّ هذا القياسَ لا يجري عليها. قال: «كلُّ مدةٍ زائدةٍ ثانيةٍ غيرِ الواوِ تقُلَبُ في التصغيرِ واواً لانضمامِ ما قبلها، فتقول في ضاربٍ وضِيرابٍ وطُومارٍ: ضُويرِبٌ، وضُوَيْرِيبٌ، وطُوَيمِيرٌ، وأما إن لم تكن زائدةً نحو: القِيرِ والنابِ فلا، بل تقولُ قُيَيرٌ، ونُييبٌ»(1).

اشتراطُ الرضي أن يكونَ الثاني مدَّةً احترزَ به من واوِ نحو: لَوْزةٍ، لأنَّ قياسَها عند سيبويه أن تصحَّ، لتحرُّكها في المصغَّر، ولوقوعِ ياءِ التصغير بعدَها. قال: «أمَّا ما كانتِ العينُ فيه ثانيةً فواوُهُ لا تتغيَّرُ في التحقيرِ؛ لأنها متحرِّكةٌ، فلا تُبدلُ ياءً لكينونةِ ياءِ التصغير بعدها، وذلكَ قولُكَ في لَوْزةٍ: لُوَيزَةٌ، وفي جَوْزةٍ: جُوَيزَةٌ»(2).

أما الواوُ الثالثةُ فإنها تُقلبُ ياءً؛ لأنها تجتمع مع ياءِ التصغيرِ الساكنةِ، قال أبو علي: «وتقولُ في: عُروَةٍ: عُرَيَّةٌ، وفي غَزوَةٍ: غُزيَّةٌ، ولا يُظهِرُ هذه الواوَ أحدٌ»(3).

إشارةُ أبي علي إلى أنّ واوَ نحو: عُرَيَّةٍ لا يُظهِرُها أَحدٌ رَأى فيها عبد القاهر إشعاراً من أبي علي بأَنَّ واوَ نحو: أَسْوَدَ يجوز قلبُها ياءً في التصغيرِ، ويجوز تصحيحُها، وعلةُ ذلك بنظرِ عبد القاهر تقدُّمُ العينِ على اللام في التصحيحِ، لكثرةِ حذفِ اللامِ، وقلةِ حذفِ العينِ. قال: «وأما قولُ أبي علي: (وتقولُ في...) فالمقصودُ منه أنّ مَن يقولُ: أُسَيْوِدٌ في أسودَ فيُصحِّحُ الواوَ لا يقولُ في: عُروَةٍ: عُريْوَةٌ، وذاكَ أنَّ واوَ: أَسْوَدَ عينٌ، وواوَ عُروَةٍ لامٌ، والعينُ يكون

---

(1) شرح الشافية للرضي ٢١٧/١، الضيراب: يقال: ضرب الفحلُ الناقةَ يضربها ضراباً (إصلاح المنطق ٢٣٣)، الطومار: الصحيفة (سفر السعادة ٣٤٩) القير: لعله لغةٌ في القُورِ جمع قارة، وهو الجُبيلُ الصغير (إصلاح المنطق ٣٤).

(2) الكتاب ٤٦٨/٣.

(3) التكملة ١٩٨.

فيه من التصحيحِ، ومَنعِ التغييرِ ما لا يكونُ في اللامِ، يَقطَعُ بذلك أنكَ تجدُ الكثيرَ مما حُذِفَ لامُهُ كدَمٍ، ويَدٍ... ولا تكادُ تجد شيئاً حُذِف عينُهُ أكثر من اثنينِ نحو: مُذْ، وسَهٍ»[1].

مما ينبغي بيانُهُ بعدَ ذلكَ أنَّ الكسرةَ الحادثةَ بعد ياءِ التصغيرِ إذا أتى بعدَها حرفُ لِينٍ قُلِبَ ياءً، وعِلةُ ذلكَ عند المبردِ لزومُ الكسرِ بعد ياءِ التصغيرِ، قال: «ولو حقَّرتَ مثال: مِفْتاحٍ، وقِنْديلٍ، وشِمْلالٍ لم تَحذِفْ شيئاً، وكنتَ قائلاً: قُنَيدِيلٌ، ومُفَيْتِحٌ، وشُمَيْلِيلٌ... لأنه موضعٌ تلزمُهُ الكسرةُ، والياءُ إنما هي حرفُ لِينٍ، فدخلتْ بدخولِ ما هو منها، وهو الكسرةُ»[2].

وثَمَّ وجهٌ آخرُ لقلبِ الألفِ في نحو: مِفتاحٍ ياءً في المصغَّرِ، ذلكَ في الاسمِ المنتهي بألفٍ ونونٍ، ابنُ الشجري يرى أنَّ قلبَ الألفِ ياءً محمولٌ على التكسيرِ، أي إذا قُلِبتْ ألفُ نحو سِرحانٍ ياءً في التكسيرِ على زنةِ فَعالِينَ تبِعَهُ التصغيرُ في القلبِ، فإن صحَّتِ الأَلفُ في الجمعِ صحَّتْ في المصغَّرِ. قال: «كلُّ اسمٍ آخرُهُ ألفٌ ونونٌ زائدتانِ فتصغيرُهُ محمولٌ على تكسيرِهِ، فإن علمتَ أنَّ العربَ كسَّرتْهُ فَقلَبَتْ ألفَهُ في التكسيرِ ياءً وأَثبتَتْ نونَهُ فجاءَتْ به على مثالِ فَعالِينَ حَملْتَ تصغيرَهُ على تكسيرِهِ، فصغَّرتَهُ على مثال: فُعَيلِينٍ كقولكَ في: سُلطانٍ، وسِرحانٍ، ووَرَشانٍ: سُلَيطِينٌ، وسُرَيحِينٌ، ووُرَيشِينٌ، لقولهِم: سَلاطِينُ، وسَراحِينُ، ووَراشِينُ، فإن لم تَعلمِ العربَ كسَّرتْهُ على هذا الحدِّ أَقررْتَ أَلِفهُ فجئتَ به على مثالِ: فُعَيلانٍ كقولكَ في سَكرانَ، وعُثمانَ، وسَلمانَ: سُكيْرانُ، وعُثيْمانُ، وسُليْمانُ؛ لأنَّهم لم يقولُوا: سَكارينُ، ولا عَثامِينُ، ولا سَلامِينُ»[3].

أما إذا كانتِ الألفُ رابعةً في نحو حُبْلَى وأَرْطى ومَرْمَى فالقياسُ عند ابن يعيشَ قلبُها ياءً للكسرِ الحادثِ بعدَ ياءِ التصغيرِ، لكنْ شذَّ عنه: حُبَيْلَى؛ لأنَّ ألفَ التأنيثِ ينفتحُ ما قبلَها كما ينفتِحُ ما قبلَ التاءِ، فإن لم تكنِ الألفُ للتأنيثِ قُلبتْ ياءً في المصغَّرِ. قال: «إنما تثبتُ ألفُ

---

(١) المقتصد ١٠٠٤، السه ويضم مخففةً: العجز، أو حلْقةُ الدبر، القاموس (سته).

(٢) المقتضب ٢٤٨/٢، الشملالُ: الناقةُ الخفيفةُ السيرِ (الغريب المصنف ٩٢/٢).

(٣) أمالي ابن الشجري ٨٤/١، السرحانُ: الذئب، الصحاح (سرح)، الورشان: طائر، الصحاح (ورش).

التأنيثِ في: حُبَيْلَى وبُشَيْرَى؛ لأنَّ الكلمةَ بها على أَربعةِ أحرفٍ... إلا أَنهم فتحوا الحرفَ الذي بعد ياءِ التصغيرِ، وكان القياسُ كسرُهُ على حدِّ انكسارِهِ في: جُعَيفِرٍ؛ لأنَّ ألفَ التأنيثِ تفتَحُ ما قبلَها كما أنَّ التاءَ كذلكَ، فحُبَيْلَى بمنزلةِ: حُبَيلَةٍ... فإن كانتِ الألفُ لغيرِ التأنيثِ انقلبَتْ ياءً؛ لأنكَ تَكْسِرُ ما قبلَها كما تكسِرُ في الرباعي كقولكَ في مَرمىً: مُرَيْمٍ، وفي أَرْطًى: أُرَيطٍ. فالألفُ في مَرمًى لامُ الكلمةِ، وهي منقلِبةٌ عن ياءِ: رَمَيتُ، والألفُ في أَرْطًى زائدةٌ للإلحاقِ»[1].

فيما قالَهُ ابنُ يعيشَ دلالةٌ على أنّ شذوذَ نحوِ: حُبَيْلَى مما ألفُهُ للتأنيثِ يدفعُ التباسَ هذه الألفِ بالألفِ المنقلبةِ عن واوٍ أو ياءٍ وهي لامٌ، وبألفِ الإلحاقِ، لأنّ هاتينِ الأَلِفَينِ لا معنَى لهما.

ثم إنّ كلَّ ما تقدَّمَ عن صلةِ التصغيرِ بزوالِ قلبٍ وطروءِ آخرَ دليلٌ على أنّ المعنَى المصاحِبَ لياءِ التصغيرِ يستلزمُ إحداثَ التصريفِ الملائمِ لَهُ، لذا رأينا أنَّ القلبَ الذي اقتضاه التخفيفُ في: بابٍ – مثلاً – يزولُ وتعودُ الألِفُ إلى أصلِها؛ لأنَ معنى التصغيرِ يقتضي ضمَّ فاءِ: بَابٍ، والضمُّ يناسبُهُ الواوُ بعدَه.

جـ – تصغيرُ الأبنيةِ بين العدولِ عن الحذفِ فيها وطروئِهِ عليها:

الحذفُ في الأَبنيةِ يشبهُ القلبَ فيها من حيثُ الرجوعُ إلى الأصلِ عند طروءِ معنى التصغيرِ على المكبَّرِ الذي فيه حذفٌ. والمكبَّرُ المعلولُ بالحذفِ قد يكونُ على حرفينِ، ويرى المبردُ أنَّه لا بدَّ من ردِّ ما حُذِفَ، لأنَّ التصغيرَ لا بدَّ لَهُ من ثلاثةِ أحرفٍ. قال: «اعلمْ أنَّه لا يكونُ اسمٌ على حرفينِ إلَّا وأَصلُهُ الثلاثةُ، فإذا صُغِّرَ فلا بدَّ من ردِّ ما ذهَبَ منه؛ لأنّ التصغيرَ لا يكون في أقلَّ من ثلاثةِ أحرفٍ، وذلك قولُكَ في: دَمٍ: دُمَيٌّ؛ لأنّ الذاهبَ منهُ ياءٌ»[2].

(١) شرح المفصل ١٢٨/٥، الأرطَى: شجر من شجرِ الرملِ يدبغُ به (سفر السعادة ٥٠).

(٢) المقتضب ٢٣٧/٢.

أما المكبَّر الذي يزيدُ عددُ حروفِهِ بعد الحذفِ على حرفينِ فيجوزُ فيه عند سيبويه أن يصغَّرَ على ظاهرِهِ؛ لأنَّ لفظَ التصغيرِ ومعناه يقومانِ على ما بَقِي بعدَ الحذفِ، وحكى عن يونسَ جوازَ ردِّ المحذوفِ. قال: «هذا بابُ تحقيرِ ما حُذِفَ منهُ ولا يردُّ في التحقيرِ ما حُذِفَ منه، من قِبَلِ أنَّ ما بقي إذا حُقِّرَ يكونُ على مثالِ المحقَّرِ، ولا يخرجُ من أَمثلةِ التحقيرِ... من ذلكَ قولُهم في هارٍ: هُوَيرٌ، وإنما الأَصلُ: هائرٌ، غير أَنهم حذفُوا الهمزةَ كما حذفُوا ياءَ: مَيِّتٍ... وزعَمَ يونسُ أنَّ ناساً يقولونَ: هُو يئِرٌ على مثالِ: هُو يعرٍ، فهؤلاءِ لم يُحقِّروا: هَاراً إنما حقَّروا: هائراً، كما قالوا: رُوَيجِلٌ كأَنَّهم حقَّروا راجِلاً، كما قالُوا: أُبَيْنُونَ كأنَّهم حقَّروا: أَبْنَى مثلَ: أَعْمَى»[1].

في تعليلِ سيبويه مذهبَ يونس إِشارةٌ منه إلى أنَّ يونسَ يصغِّر المقدَّرَ لا الملفوظَ به، ويبدو أنَّ سيبويه لا يستنكرُ ذلك، لأنَّ ابنَ الشجري شرحَ مرادَهُ من تصغيرِ نحوِ: أُبَيْنُونَ. قال: «وأُبَيْنُونَ عند سيبويه تصغيرُ اسمٍ للجمعِ غيرِ مسموعٍ، وتقديرُهُ: [أَبْنا][2] مقصورٌ مثلُ: أَعْمَى، فهو اسمٌ سمَّوا به الجمعَ ولم ينطِقُوا به، ولكن لما سُمِعَ تصغيرُهُ دلَّ على أنّ المكبَّرَ أَفْعَلُ»[3].

لكنَّ سيبويه يضعُ نحو هُوَيْئِرٍ وأُبَيْنُونَ في حيِّز الشاذِّ الذي لا ينقاسُ قال: «مَن قالَ: هُويئِرٌ فإنه لا ينبغي له أن يقيسَ عليه كما لا يقيسُ على مَنْ قالَ: أُبَيْنُونَ وأُنَيْسِيانٌ»[4].

والتصغيرُ قد يكونُ معناه علةً للحذفِ لا لردِّ المحذوفِ، نجد ذلكَ في تصغيرِ الأبنيةِ ذواتِ الزوائدِ الصناعيةِ والمعنويةِ، العكبريُّ يرى أنَّ القياسَ حذفُ الزائدِ الذي ليس للمعنَى، وإبقاءُ الزائدِ ذي المعنى، أما زيادةُ الإِلحاقِ فتستوي مع زيادةِ المعنَى، لأن ما كانَ من الزوائدِ للإلحاقِ أو للمعنى أَشبهُ بالأصلِ. قال: «فإن كان فيه زائدانِ أَحدُهما لمعنًى، والآخرُ

(١) الكتاب ٤٥٦/٣.
(٢) في المطبوع: ابنا مزة وصلٍ، ولو كانت الهمزةُ وصلاً لما أشبه: أعمى.
(٣) أمالي ابن الشجري ٦٤/١-٦٥.
(٤) الكتاب ٤٥٧/٣.

لغيرِ معنًى حذفتَ الذي ليس لمعنًى؛ لأنَّ الذي لمعنًى أَشبهُ بالأصلِ، فكان إقرارُهُ أَولى وذلكَ نحوُ: مُقتَطِعٍ، تقولُ في تصغيرِه: مُقَيطِعٌ فتحذفُ التاءَ... فأما مُقعَنْسِسٌ فالميمُ والنونُ فيه زائدتانِ، والسينُ مكرَّرةٌ للإلحاقِ ففيه مذهبانِ، أَحدُهما مُقَيْعِسٌ بحذفِ النونِ والسينِ، وتبقَى الميمُ لأَنها لمعنًى، والثاني بحذفِ الميمِ والنونِ فنقوُلُ: قُعَيْسِسٌ؛ لأنَّ السينَ أَشبهتِ الأَصليَّ إذ كانتْ للإلحاقِ»[1].

وتقدَّمَ أَنَّ ألفَ حُبْلَى تسلَمُ من القلبِ في المصغَّرِ[2]، ويجري على هذا المنهاجِ همزةُ حمراءَ المنقلبةُ عن ألفِ التأنيثِ، إذ رأى أبو علي أنها لا تُحذَفُ. قال: «فأمَّا الممدودةُ فلا تُحذَفُ ممَّا كانتْ فيه من التحقيرِ، وذلكَ قولُك في صحراءَ وحمراءَ: صُحَيراءُ وحُمَيراءُ»[3].

يُستنتجُ من قول أَبي علي أنَّ همزةَ حمراءَ لم تُحذَفْ؛ لأنها حرفُ معنًى كألفِ حُبَلَى، أما ألفُ التأنيثِ الخامسةُ فصاعداً فإنها تُحذَفُ، وعلةُ حذفِها عند الرضي لزومُها الكلمةَ، وعدمُ إفادتِها معنى التأنيثِ كما تفيدُهُ الألفُ الرابعةُ. قال: «قولُه[4]: (ويُحذَفُ ألفُ التأنيثِ المقصورةُ غيرُ الرابعة) إنما تُحذَفُ خامسةً فصاعداً؛ لأنها لازمةٌ للكلمةِ، وصائرةٌ كالحروفِ التي زِيدَتْ لبنيةِ الكلمةِ، مثلُ أَلفِ حِمارٍ مع أنها لا تفيدُ معنى التأنيثِ كما تفيدُهُ الرابعةُ نحو: سَكرى حتى تراعَى لكونِها علامةً... فإذا صغَّرتَ العِرَضْنَى قلتَ: عُرَيضِنٌ، والنونُ للإلحاقِ، فهو بمنزلةِ أَصليٍّ رابعٍ»[5].

والرضيُّ متابعٌ في قولِهِ للجمهورِ إلا أبا عمرٍو، فإنه كان يَشترِطُ لحذفِ الألفِ الخامسةِ فصاعداً التعويضَ بتاءِ التأنيثِ، وحجتُهُ عند المبردِ الإبقاءُ على مَعنَى التأنيثِ. قال المبرد في

(1) اللباب ١٦٨/٢، المقْعنسِس: المتأخر (الغريب المصنف ٦٤٦/١).
(2) ينظر الصفحة ٢٦٨.
(3) التكملة ٢٠١.
(4) أي ابن الحاجب.
(5) شرح الشافية للرضي ٢٤٤/١-٢٤٥، العرضنى: العرضنةُ الاعتراض في السيرِ من النشاط (الغريب المصنف ٩٢/٢).

تصغيرِ: حُبارَى: «قالوا: حُبَيِّرٌ، فحذفُوا الأخيرةَ؛ لأنها زائدتانِ، وما دونَ الطرفِ أَقوى مما كان طرَفاً، وكان أبو عمرِو بنِ العلاءِ يقولُ في تصغيرِها: حُبيِّرةٌ فيحذفُها، ويُبدِلُ منها هاءَ التأنيثِ، لتكونَ في الاسمِ علامةُ تأنيثٍ، ويفعَلُ ذلكَ بكلِّ ما فيه ألفُ التأنيثِ خامسةً فصاعداً، ويقولُ: لم يَجُزْ إثباتُها؛ لأنها ساكنةٌ، فإذا حذفتُها لم أُخلِ الاسمَ من علامةِ تأنيثٍ ثابتةٍ»(١).

ويستوي مع حذفِ أَلفِ: حُبارَى الثالثةِ حذفُ لامِ نحوِ: سَفَرجَلٍ من الخماسي الأصولِ والملحَقِ به، وعلةُ ذلك عند الخليلِ أنَّ أَقصى حدٍّ لطروءِ معنى التصغيرِ أن يكونَ المكبَّرُ رباعيًّا. قال سيبويه: «زعمَ الخليلُ أنه يقولُ في سَفَرجَلٍ: سُفيرِجٌ حتى يصيرَ على مثالِ فُعَيْعِلٍ، وإن شئتَ قلتَ: سُفيرِيجٌ، وإنما تَحذِفُ آخِرَ الاسم؛ لأنَّ التحقيرَ يَسْلَمُ حتى يُنتَهى إِليه ويكونَ على مثالِ ما يحقِّرونَ من الأربعةِ، ومثلُ ذلك جِردَحْلٌ تقول: جُرَيدِحٌ... وقَبَعْثَرًى: قُبَيعِثٌ»(٢).

والملحَق بالخماسي قد يكون ثلاثيَّ الأصلِ ذا زيادَتينِ، في هذه الحالِ يرى المبردُ أنه يستوي حذفُ أيٍّ منهما عندَ التصغيرِ؛ لأنَّ الأَصلَ ثلاثيٌّ. قال: «فأما ما استَوتْ فيه الزيادتانِ فقولكَ في حَبَنْطًى: حُبَيطٍ فاعلمْ، وإن شِئتَ: حُبينِطٌ، وذلكَ لأَنَّه من الثلاثةِ، والنونُ والألفُ فيه زائدتانِ ملحِقتانِ بسفَرجَلٍ»(٣).

الحذفُ للتصغيرِ قد يطالُ لامَ الكَلمة أيضاً في نحوِ: عُطيٍّ مصغَّرِ: عَطاءٍ، وابنُ الحاجب يرى أنَّ ذلك يحصُلُ إنْ أَدى التصغيرُ إلى اجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ، وهو عندَهُ حذفٌ اعتباطيٌّ لا إعلاليٌّ كما في: قاضٍ؛ لأن حركات الإعرابِ تتوالَى على آخِرِ عُطَيٍّ كتواليها على آخِرِ: يَدٍ. قال: «وليسَ هذا حذفاً إِعلاليًّا بمنزلتِهِ في قاضٍ، ولكنْ حَذفٌ اعتباطيٌّ للتخفيفِ بمنزلتِهِ

---

(١) المقتضب ٢٦٢/٢، الحُبارى: طائر (الغريب المصنف ٦٦٨/١).

(٢) الكتاب ٤٤٨/٣، الجردحلُ: الغليظُ الضخم (تفسير غريب الكتاب ٢٨٥). القَبعثَرى: الضخم (تفسير غريب الكتاب ٢٤٩).

(٣) المقتضب ٢٤٥/٢، الحَبنطَى: الممتلئُ غَضباً أو بطنةً (سفر السعادة ٢١٨).

في: يَدٍ ودَمٍ، ولذلكَ كان معرَباً بالحركاتِ الثلاثِ كإعرابِ يَدٍ ودَمٍ، أَلا ترى أنكَ تقولُ: هذا عُطَيٌّ، ورأيتُ عُطَيًّا، ومررتُ بعُطَيٍّ، ولو كان كقاضٍ لقلتَ: هذا عُطَيٍّ، ومررتُ بعُطَيٍّ، ورأيتُ عُطيِّياً كما توهَّمَ أبو عمرِو بنِ العلاءِ في: أُحَيٍّ»[1].

أشار ابنُ الحاجب إلى أنّ أبا عمرٍو يحذف لامَ: أَحْوَى في التصغيرِ حذفاً إعلالياً، وردَّ أبو علي قولَ أبي عمرٍو مقدِّماً قولَ سيبويه، ويونسَ، وعيسى بن عمرَ، وحجتُهُ دخولُ تاءِ التأنيثِ على سُميَّةٍ مصغَّرِ: سَماءٍ، لأن اللامَ المحذوفةَ كالمنسيَّةِ، أي عدمُ الاعتدادِ بها جَعل نحوَ سُمَيَّةٍ مثلَ: دارٍ ودُويرَةٍ في الثلاثي. قال: «والدليلُ على صحةِ قولِ سيبويهِ، ويونُسَ، وعِيسى قولُ العربِ جميعاً في تصغيرِ سَماءٍ: سُميَّةٌ، ولو كانتِ الياءُ الثالثةُ ثابتةً لـَما دخلتْ هاءُ التأنيثِ في التصغيرِ، أَلا ترى أَنّا إذا صغَّرنا عَناقاً قلنا: عُنَيْقٌ ولم نُلحِقِ التاءَ التي للتأنيثِ كما تُلحَقُ في: دُوَيرَةٍ وسُوَيقَةٍ، فلما أَلحقُوا التاءَ في: سُمَيَّةٍ دلَّ على أنَّ ذلكَ عندهم بمنزلةِ ما كان على ثلاثةِ أَحرفٍ، وأنَّ تلكَ اللامَ المحذوفةَ لا اعتدادَ بها»[2].

نخلصُ من ذلكَ إلى أنَّ معنى التصغيرِ قد يستلزمُ استرجاعَ ما أُعِلَّ بالحذفِ منَ الأبنيةِ؛ لأنَّ المصغَّرَ قد لا يتمُّ معناهُ دون استعادةِ المحذوفِ في نحوِ دُمَيٍّ، يقابلُ ذلكَ أنَّ معنَى التصغيرِ ربما يحصُلُ بلا ردٍّ للمحذوفِ كما في مُيَيْتٍ؛ لأنَّ وزنَ التصغيرِ اكتَمَل، ويضافُ إلى ذلكَ أنّ التصغيرَ يقتضي الإعلالَ بالحذفِ أحياناً طلباً للخفةِ، وفي هذه الحالِ يتشابكُ اللفظُ والمعنَى في المصغَّرِ، والتشابكُ بينَهما نراهُ أيضاً في طروءِ معنَى الجمعِ على الأَبنيةِ، وهو ما سيأتي الكلامُ عليه الآن.

---

(١) الإيضاح ٥٥٣/١.

(٢) المسائل العضديات ٤٢-٤٣، وينظر الكتاب ٤٧٢/٣، الأحوى: الحُوةُ سمرةُ الشفة (سفر السعادة ٢٤٣).

د – التعليلُ بينَ اللفظِ والمعنى في جموعِ التكسير:

١ – جموعُ التكسير بينَ حدِّ القياسِ والتداخلِ:

سَلفَ الكلامُ على تكسيرِ الثلاثيِّ من المعتلِّ والمضاعَفِ؛ لأنَّهما مختصَّان بأحكامٍ ليست لغيرِهما، والمعوَّلُ عليه هنا تكسيرُ الصحيحِ من الأسماءِ والصفاتِ، لكنَّ ذلك لا يعني عدمَ إيرادِ بعضِ أمثلةِ المعتلّ والمضاعفِ؛ لأنّ تكسيرَ كلِّ الأبنية تصريفٌ لها. قال أبو علي: «التكسيرُ تصريفٌ، فإذا قَلَّ الشيءُ قَلَّ تكسيرُهُ»[١].

وإنَّما تقدَّمَ ذكرُ المعتلِّ والمضاعَف؛ لأنّ لهما أحكاماً قياسيةً خاصةً بهما[٢]، أما من حيثُ الإجمالُ فكلُّ ضروبِ التكسيرِ تندرجُ تحتَ القسمِ المعنوي من التصريفِ كما أَسلفنا[٣]، لذا أَدرجَ ابنُ الحاجبِ – بنَظرِ الرضيِّ – الجمعَ في حيّزِ أحوالِ الأبنيةِ التي يُحتاجُ إليها عند تغييرِ المعنى من نحو الماضي، والمضارعِ، خلافاً لنحوِ التقاءِ الساكنينِ؛ لأَنَّ المتكلِّمَ يجدُ نفسَهُ مضطرًّا إليهِ بعد إعلالٍ أَو وَصْلٍ قال الرضيُّ: «قال[٤]: (وأَحوالُ الأَبنيةِ قد تكونُ للحاجةِ كالماضي، والمضارعِ، والأَمرِ، واسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصفةِ المشبَّهةِ... والمصغَّرِ، والمنسوبِ، والجمعِ، والتقاءِ الساكنينِ... قولُه: (قد تكونُ للحاجةِ)؛ أي يُحتاجُ إلى هذهِ الأَشياءِ إما لتغيُّرِ المعنى باعتبارِها كما في الماضي والمضارعِ إلى قوله: (والجمعِ)، وإما للاضطرارِ إلى بعضِها بعد الإعلالِ كالتقاءِ الساكنينِ في نحوِ: لم يَقُلْ، أو بَعدَ وصلِ بعضِ الكلامِ ببعضٍ كالتقائِهما في نحوِ: اِذهبِ اذهَبْ»[٥].

الجاربرديُّ أَوضحَ أيضاً أنّ الجمعَ ونحوَهُ يدخُلُ تحتَ غرضِ الاحتياجِ المعنويِّ، أَما التقاءُ الساكنينِ فيدخلُ تحت غرضِ الاحتياجِ اللفظيِّ. قال: «المرادُ بالأَولِ ما يتوقَّفُ عليه فَهْمُ

---

(١) التعليقة ٩٤/٤.

(٢) ينظر الصفحة ٨٤.

(٣) ينظر الصفحة ٢٦٥.

(٤) أي ابن الحاجب.

(٥) شرح الشافية للرضي ٦٥/١-٦٦.

المعنَى أوِ التلفُّظِ بالكلمةِ، والأولُ يسمَّى بالاحتياجِ المعنويِّ، وهو مِن قولِهِ[1]: (كالماضي) إلى (الجمعِ)، والثاني بالاحتياجِ اللفظيِّ كالتقاءِ الساكنينِ»[2].

ما سلفَ يبيِّنُ لنا أنَّ كلامَ النحاةِ في أَبوابِ الجمعِ مصروفٌ نحوَ بيانِ التصريفِ المعنويِّ للأبنيةِ، وهو كالتصريفِ اللفظيِّ من حيثُ إحداثُ التغييرِ في اللفظِ، لكنهما يختلفانِ في أنّ التصريفَ المعنويَّ يصحبُهُ معنًى جديدٌ لم يكن موجوداً قبلَ طروءِ التغييرِ، أما التصريفُ اللفظيُّ فيبقَى فيه معنى اللفظِ على حالِهِ[3]، معنى ذلكَ أنّ تصريفَ الجمعِ فيه وجها تصريفِ اللفظِ والمعنى، أما اللفظُ فيبدو في تغييرِ الحركاتِ والسكناتِ، وزيادةِ بعضِ الحروفِ حتى يصيرَ للجمعِ أوزانُهُ التي تفصِلُهُ عن سواهُ من أوزانِ الأبنيةِ، وأما المعنى فهو طروءُ معنى الجمعِ.

وسوف نرى أنَّ كلامَ النحاةِ في أبوابِ الجمعِ يدلُّ على أَنهم يسوقونَ أكثرَ عِلَلِهِمْ لتوجيهِ غيرِ الغالبِ من الجمعِ؛ لأنّ الغالبَ أصلٌ لا حاجةَ لتعليلِهِ؛ إذِ الأُصولَ لا تُعلَّلُ[4]، شاهِدُ ذلكَ أنّ تكسيرَ الصفاتِ يعلَّلُ بالحملِ على تكسيرِ الأسماءِ، لأنَّ الصفاتِ مُثقَلَةٌ بتضمُّنِها معانِيَ الأفعالِ، وهذا أمرٌ يخصُّ المعنى، لكنه لا ينفصِلُ عن التعليلِ باللفظِ؛ لأن نقلَ الصفةِ إلى معنى الاسم يجعلُها بمنزلتِهِ في الخفةِ[5].

وهناكَ شيءٌ آخرُ في الجموعِ، هو إدخالُ جمعِ بابٍ على جمعِ باب آخرَ إدخالاً يقومُ على تضمُّنِ أحدِهما معنى الآخرِ تضمُّناً يُسوِّغُ الاستغناءَ بأحدِهما عن نظيرِهِ، أشار إلى ذلك ابن السرَّاجِ ذاهباً إلى أنه من اتساعِ العربيةِ. قال: «ويتسعونَ فيها[6]، فمنها ما يُستعَملُ في غيرِ

---

(١) أي ابن الحاجب.
(٢) شرح الشافية للجاربردي ٤٨.
(٣) ينظر الصفحة ١٣.
(٤) ينظر الصفحة ١١٧.
(٥) ينظر الصفحة ٨٤.
(٦) أي الجموع.

بابِهِ، ومنها ما يقتصَرُ به على بناءِ القليلِ عن الكثيرِ، والكثيرُ منها ما يُستَغنَى فيه بالقليلِ عن الكثيرِ... والاستغناءُ بالكثيرِ عن القليلِ نحوُ... ثلاثةِ قُروءٍ»[١].

وسيأتي أنَّ الاستغناءَ بجمعٍ عن آخرَ يُسمَّى معاقبةً[٢]، لكنَّ الاتساعَ ليسَ مقصوراً عليها، لأنّ إدخالَ جمعٍ على جمعِ بابٍ آخرَ قد يكون مقصوراً على الشبهِ اللفظيِّ في الحركاتِ والسكناتِ وحروفِ الزيادةِ[٣].

يبقى أن نشيرَ بعد ذلك إلى أنّ جموعَ الكثرةِ عند الرضيِّ أَقوى معنًى من جموعِ القلةِ، وعلةُ ذلك عنده أَنَّ جموعَ القلةِ تُستعمَلُ لبيانِ معنى القلةِ فقط، أما جموعُ الكثرة فتُستعمَلُ لبيانِ مَعنيَي الجمعيةِ والجنسيةِ. قال: «اعلمْ أنّ جمعَ القلةِ ليسَ بأَصلٍ في الجمعِ؛ لأنه لا يُذكَرُ إلا حيثُ يرادُ بيانُ القلةِ، ولا يُستعَملُ لمجردِ الجمعيةِ والجنسيةِ كما يُستعمَلُ لهُ جمعُ الكثرةِ، يقالُ: فلانٌ حَسَنُ الثيابِ في معنى: حَسَنِ الثوبِ، ولا يحسُنُ: حَسَنُ الأَثوابِ»[٤].

ما تقدَّمَ واضحُ الدلالةِ على أنَّ عِلَلَ جموعِ التكسيرِ عند النحاةِ يتكامَلُ فيها اللفظُ والمعنى؛ لأنَّ تصريفَ الجمعِ معنويٌّ، يجتمعُ لهُ تغييرُ اللفظِ والمعنى معاً، لهذا راوحَ التعليلُ بينهما، وهو ما سيأتي الآن.

٢ – تكسيرُ فَعْلٍ من الاسمِ الثلاثي المذكَّرِ بينَ عِلَّتي اللفظِ والمعنى:

تقدَّمتِ الإشارةُ إلى أَنّ عِلَلَ النحاةِ في أبوابِ الجموعِ مَسُوقٌ أكثرُها لتوجيهِ غير الغالبِ من الجمعِ[٥]، أي أنَّهم يقيسُونَ ما شذَّ عن الأصلِ على نظائرِهِ، إلى هذا ذهَبَ سيبويه في توجيهِ ما انحطَّ عن الأصلِ في تكسيرِ فَعْلٍ من الاسمِ الثلاثي المذكرِ، لكنَّ قيدَ ذلكَ عندَه أن

---

(١) الأصول ٢/٤٣٠.
(٢) ينظر الصفحة ٢٧٧.
(٣) ينظر الصفحة ٢٧٨.
(٤) شرح الشافية للرضي ٢/٩٢.
(٥) ينظر الصفحة ٢٧٥.

يكونَ النظيرُ مسموعاً[١]، من ذلكَ تكسيرُ فَرْخٍ على أَفراخٍ، وعلّتُه عند أبي البركاتِ الأنباريِّ حَمْلُ الفَرخِ على معنى الطيرِ، ودخولُ الراءِ في: الفَرْخِ، وهي حرفُ تكريرٍ يضاهي حركةَ عينِ: فَعَلٍ، وفَعَلٌ يكسَّر على أَفعالٍ، وأَجرى التعليلَ بصفةِ الحرفِ على: أَنْفٍ وآنافٍ، إذ رأى أنّ غُنّة نونِ: أَنفٍ تضاهي حركةَ عينِ فَعَلٍ كما ضَاهاها تكريرُ الراء. قال: «فأما قَولُهُم: فَرْخٌ وأَفْراخٌ، وأَنْفٌ وآنافٌ... في حروفٍ معدودةٍ فشاذٌّ لا يُقاسُ عليه، على أنّهم قد تكلّموا عليها فقالوا: إنما قالُوا في جمعِ فَرْخٍ: أَفراخٌ لوجهين، أحدُهُما أَنّهم حملوه على مَعنى: طَيْرٍ، فكما قالوا في جمعِ طيْرٍ: أَطْيارٌ فكذلكَ قالوا في جمعِ فَرخٍ: أَفْراخٌ؛ لأَنه في معناهُ، والوجهُ الثاني أنّ فيه الراءَ، وهي حرفُ تكريرٍ فتَنزَّلَ التكريرُ فيها بمنزلةِ الحركةِ، فصار بمنزلةِ: فَعَلٍ بفتحِ العينِ فجُمعَ على أَفْعالٍ كجَبَلٍ وأَجْبالٍ... وأَما أَنْفٌ فجمعوهُ على أَفْعالٍ، فقالوا: آنافٌ؛ لأنّ فيه النونَ، والنونُ فيها غُنةٌ، فصارتِ الغُنَّةُ فيها بمنزلةِ الحركةِ، فصار بمنزلةِ فَعَلٍ»[٢].

فيما قالَهُ أبو البركاتِ دليلٌ على جوازِ تعليلِ شذوذِ نحوِ: أَفْراخٍ باللفظِ والمعنى، لكنّ ذلكَ التعليلَ ليس مطرداً؛ لأنه يخصُّ وجهاً شاذاً من وجوهِ التصريفِ، لذا أَشارَ أبو البركاتِ إلى امتناعِ القياسِ على نحو: أَفْراخٍ.

أما في الكثرةِ فيَرى أبو علي أنّ نحوَ الفَرْخِ يكسَّرُ على فِعالٍ وفُعولٍ، وسمَّى ذلكَ معاقبةً؛ أي أنَّ الوزنَينِ يفيدانِ معنًى واحداً، وإنِ اختلفَتْ صورتُهما. قال: «وربما تعاقَبتا على الكلمةِ الواحدةِ نحو: فِراخٍ وفُروخٍ... والمضاعَفُ نحوُ: ضِبابٍ، وقالوا: صِكاكٌ وصُكوكٌ، وبِتاتٌ وبُتوتٌ، والمعتلُّ اللامِ: دِلاءٌ ودُلِيٌّ»[٣].

---

(١) ينظر الصفحة ١٠، تقييد سيبويه الحملَ على النظيرِ بالسماعِ خلاف ما دعا إليه أحمد الإسكندري الذي رأى جواز وضع جموعٍ بطريقِ القياس، ينظر مجلة ا مع القاهري ١٧٤/٤ (جموع التكسير القياسية).

(٢) أسرار العربية ٣٠٨-٣٠٩.

(٣) التكملة ١٤٨، البت: ثوب من صوف غليظ (الغريب المصنف ٢٠١/١).

ومن أوزانِ جمعِ الكثرةِ في نحوِ: فَرْخٍ من الاسمِ الثلاثي المذكَّرِ فِعَلَةٌ، وفِعْلانٌ، وفُعْلانٌ، والمبردُ يرى أنَّ هذه الأوزانَ تُعلَّلُ بالتشبيهِ بغيرِها. قال: «فأمّا ما جاءَ على أَفْعالٍ [نَحوُ][1] فَرْدٍ وَأَفْرادٍ، وفَرخٍ وأَفْراخٍ... فمشبَّهٌ بغيرِهِ، خارجٌ عن بابِهِ، وكذلكَ ما كان على فِعَلَةٍ نحو: فَقْعٍ وفِقَعَةٍ، وجَبْءٍ وجِبَأَةٍ، وكذلك ما كانَ على فِعْلانٍ نحو: حَجْلٍ وحِجْلانٍ، ورَأْلٍ ورِئْلانٍ، وما كان على فُعْلانٍ نحو: ظَهْرٍ وظُهْرانٍ»[2].

المبردُ أرسَلَ القولَ في تشبيهِ ما ذكرهُ بغيرِهِ، وإذا أَردنا أنْ نُشبِّهَ الأوزانَ التي أشارَ إليها بغيرِها وَجَدنا ما يشبِهُها في أَبوابٍ أُخرى، يُكسَّرُ عليها المجردُ من الاسمِ الثلاثي المذكَّرِ، وهو تشبيهٌ علَّتُهُ التناظرُ في الحركاتِ، والسكَناتِ، وحروفِ الزيادةِ، أي علَّتُهُ لفظيةٌ.

أمَّا فِقَعةٌ فدخلَ على بابِ: قِرْدٍ وقِرَدَةٍ؛ لأنّ سيبويه نصَّ على أنه يكسَّر على فِعَلَةٍ. قال: «وقد يكسَّرُ على فِعَلَةٍ نحو: قِرْدٍ وقِرَدَةٍ، وحِسْلٍ وحِسَلَةٍ»[3].

وظُهْرانٌ ورِئْلانٌ يماثلانِ وزنينِ من أَوزانِ الجمعِ في باب فِعْلٍ، أما ظُهْرانٌ فشبَّهَ سيبويه ما كان مثلَه بـ(ذُؤْبانٍ). قال: «وقالوا في الذِّئْبِ: ذُؤْبانٌ جَعلوهُ كثَغْبٍ وثُغْبانٍ»[4].

وأما الرِّئْلانُ فيُشبِهُ الرِّئْدانَ والصِنْوانَ ممَّا ذكَرَهُ سيبويه في باب فِعْلٍ. قال: «قالوا : رِئْدٌ ورِئْدانٌ، كَما قالوا: صِنْوٌ وصِنْوانٌ»[5].

النقولُ السابقةُ واضحةُ الدلالةِ على تشابهِ أوزانِ فِقَعةٍ، وظُهْرانٍ، ورِئْلانٍ مع أَوزانِ ما حُمِلَتْ عليهِ، أما ابنُ يعيشَ فرأى أنَّ فَعْلاً من أَسماءِ المذكَّرِ يُكسَّرُ على فَعِيلٍ ككَلْبٍ وكَلِيبٍ، وساقَ لذلكَ علةً معنويةً هي تضمُّنُ نحو كَلِيبٍ وفِقَعةٍ معنى اسمِ الجمعِ عند سيبويه، لأنَّها

(١) في المطبوع: فَنحو.
(٢) المقتضب ١٩٥/٢-١٩٦، الفَقْع والجبءُ ضربان من الكمأة، الجبأةُ من الحمر، والفقَعةُ البيض (الغريب المصنف ٤٨٤/١)، الحَجلُ: القَيد، الصحاح (حجل). الرأل: ولد النعامِ، القاموس (رأل).
(٣) الكتاب ٥٧٥/٣، الحسلُ: فَرخ الضب حين يخرج من بيضته (الغريب المصنف ١٩٣/٢).
(٤) الكتاب ٥٧٥/٣-٥٧٦، الثغب: الطعن والذبح، ويحرك، القاموس (ثغب).
(٥) الكتاب ٥٧٦/٣، الرئْد: الترب، يقال: هذه رِئد هذه، أي تربها (إصلاح المنطق ٢٨).

يجوز تصغيرُهما على لَفْظِهما، أما الأخفشُ فيرى أَنهما من جموعِ التكسيرِ، ثم ذكر ابنُ يعيش جوازَ أن يكونَ فِقَعَةٌ مقصوراً من فِقاعةٍ، وهذه علةٌ لفظيةٌ، لأنَّ فيها إشارةً إلى التخفيفِ.

قال: «وقد جاءَ[1] أيضاً على فَعِيلٍ قالُوا: عَبْدٌ وعَبِيدٌ، وكَلْبٌ وكَلِيبٌ... وذلك كلُّهُ قليلٌ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه، وبعضُهُ أَشَذُّ من بعضٍ، فالكلِيبُ والعَبِيدُ أَقلُّ من فِقَعَةٍ وقِعَبَةٍ، وفِقَعةٌ وقِعَبَةٌ أَقلُّ من فُعْلانٍ وفِعْلانٍ، وسيبويه كان يذهَبُ إلى أنَّ الكَلِيبَ ونَحوَهُ اسمٌ للجمعِ كالجاملِ والباقِرِ – وكذلكَ فِقَعةٌ وقِعَبةٌ – وليسَ بجمعٍ مكسَّر، فعلَى هذا لو صُغِّرَ لَصُغِّرَ على لفظِهِ، ولم يُردَّ إلى الواحدِ، وذهبَ الأَخفشُ إلى أنَّ ذلكَ كلَّهُ تكسيرٌ، وإن قَلَّ استعمالُهُ، وقال قَومٌ فِعَلَةٌ وبابُهُ مقصورٌ من فِعالةٍ، فالأَصلُ في فِقَعةٍ فِقاعَةٌ كحِجارَةٍ»[2].

ما نقلهُ ابنُ يعيشَ عن جوازِ القصرِ في فِقَعةٍ قولٌ لابن السراج نقلَه ابنُ جني عن شيخهِ، ووجهُ الأخذِ به أَمنُ اللبسِ بين فِعَلةٍ وفِعالةٍ، ويكون بقرينةٍ لَفظيةٍ كقلبِ عينِ المعتلِّ في: ثِيَرةٍ، قال: «وذهَبَ أبو بكرٍ – فيما أخبرني أبو علي – رحمهُ اللهُ – في هذا[3] إلى أَنه مقصورٌ من فِعالةٍ، كأَنَّهُ في الأَصلِ: ثِيارَةٌ فوجبَ القلبُ كما وجَبَ في سِياطٍ، ثم قُصِرتِ الكلمةُ بحذفِ الألفِ فبقيَ القلبُ بحالهِ، هذا آخرُ قولِ أبي بكرٍ، وكأَنَّهم لـمَّا قَصرُوا الكلمةَ بقَّوا العينَ مقلوبةً ليكونَ قلبُها دِلالةً على أنها مقصورةٌ، وليكون بينَها وبينَ ما أَصلُه: فِعَلةٌ غيرُ مقصورةٍ فرقٌ نحو: زِوَجةٍ»[4].

فيما قالَهُ ابنُ جني إشارةٌ إلى أنَّ بعضَ جمعِ التكسيرِ يرتبطُ بعارضِ القلبِ في المعتلِّ لإثباتِ معنى الجمعِ، ونظيرُ ذلكَ زيادةُ تاءِ التأنيثِ في نحوِ: الفِحالةِ، والبُعولةِ، والعُمومةِ[5] تحقيقاً

---

(١) أي فَعلٌ.

(٢) شرح المفصل ١٧/٥، ورأي الفراءِ كرأي الأخفش، ينظر الكتاب ٦٢٥/٣ وشرح الكافية للرضي ق٦٦٠/٢. القَعب: إناءٌ يروي الرجلَ (الغريب المصنف ٤٠٤/١).

(٣) أي ثيرة.

(٤) المنصف ٣٤٧/١، وألمح سيبويه إلى ذلك في تيرٍ جمع تارة، ينظر الصفحة ١٤٤.

(٥) ينظر الصفحة ١٠.

لمعنى التأنيثِ، وتأكيداً لمعنى الجمعِ، أشارَ إلى ذلك عبدُ القاهر، ونصُّهُ: «وأَما لَحاقُ التاءِ في نحوِ: حِجارةٍ وخُيوطةٍ فقد تقدَّمَ أنه لتأكيدِ معنى الجمعِ»[1].

يمكنُ بعدَ ذلك أَنْ نشيرَ إلى أنَّ إعطاءَ الشيءِ حكمَ ما جاوَرَهُ من العِلَلِ اللفظيةِ التي أَخذَ بها ابنُ جني لتبيينِ وجهِ إعطاءِ المفردِ معنى الجمعِ، وذلك في قوله تعالى: (فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْماً) [المؤمنون: ٢٣/ ١٤]. في هذه الآية قراءةُ (فخلقنا المُضغَةَ عَظْماً فكَسَونا العِظامَ)، وقراءةُ (فخلَقْنا المُضغَةَ عِظاماً فكَسْونا العَظْمَ)، قدَّم ابنُ جني قراءةَ (المضغةَ عَظْماً)، لأنّ لفظَ العَظْم مفردٌ يجاورُ مفرداً، ويفيدُ معنى الجمعِ، ولأَنَّه أتى بعده الغرضُ المعنويُّ في جمعِ: العَظْمِ، واحتجَّ لذلك بعطفِ الجمعِ على معنى (مَنْ) في: مَنْ قامَ وقَعدوا إِخوتُكَ. قال: «شاعَ عنهم وقوعُ المفردِ في موضعِ الجماعةِ نحو... قولِ طُفيلٍ[2]:

.... في حَلقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِينا

وهو كثيرٌ وقد ذكرناه، إلاَّ أنَّ مَن قَدَّمَ الإِفرادَ ثم عقَّبَ بالجمعِ أَشبَهُ لفظاً؛ لأَنَّه جاوَرَ بالواحدِ لفظَ الواحدِ الذي هو... مُضغةٌ، ثم عَقَّبَ بالجماعةِ؛ لأنها هي الغرضُ، ومن قَدَّمَ الجماعةَ بادرَ إِليها إذ كانتْ هي المقصودَ، ثم عادَ فعامَلَ اللفظَ المفردَ بمثلِهِ، والأولُ أَجرى على قَوانينِهم، ألا تُراكَ تقولُ: من قامَ وقَعُدوا إِخوتكَ فيحسُن لانصرافِهِ عن اللفظِ إلى المعنى، وإذا قلتَ: مَنْ قامُوا وقَعَدَ إِخوتكَ ضعُفَ؛ لأنكَ قدِ انتحَيْتَ بالجمعِ على المعنى وانصرفتَ عن اللفظِ، فمعاودةُ اللفظِ بعد الانصرافِ عنه تراجُعٌ وانتكاثٌ»[3].

---

(١) المقتصد ٨٢٧-٨٢٨.

(٢) البيت من الرجز، والشطر الذي قبله: (إن تقتلُوا اليوم فَقد شرِينا)، والرجز ليس في ديوان طُفيلٍ الغنوي، ونسبه إليه ابن دريد في الجمهرة ١٠٤١، وفي تحصيلِ عينِ الذهب (١٠٧/١) أن الرجز للمسيبِ بن زيد مناة الغنوي، وكذا في اللسان (شجا)، يقال: شجاه الأمر يشجوه إذا أحزنه (الجمهرة ١٠٤١).

(٣) المحتسب ٨٧/٢-٨٨، وينظر في القراءتين المذكورتين السبعة ٤٤٤ والنشر ٢٥٠/٢.

إيرادُ ابن جني علةَ المجاورةِ في تعليلِ قراءةِ (مُضغةٍ عَظْماً) إعمالٌ لعلةٍ لفظيةٍ، وهي استمرارٌ لما تقدَّم[1] من همزِ واوِ (مُؤْسى) لمجاورةِ الواوِ الساكنةِ ضَمةَ الميمِ، وهي علةٌ غيرُ قويةٍ في القياسِ عند أبي علي.

٣ – تكسيرُ فُعْلٍ وفِعْلٍ من الاسمِ الثلاثي المذكَّرِ بينَ عِلَّتي اللفظِ والمعنى:

فُعْلٌ وفِعْلٌ في الاسمِ الثلاثي شَريكا فَعْلٍ في الكثرةِ والتصرُّفِ عند الرضيِّ؛ لأنهما مثلُ فَعْلٍ في الكثرةِ. قال: «فَعْلٌ، وفِعْلٌ بفتحِ الفاءِ وكسرِها، وسكونِ عَينِهما كثيرانِ في كلامِهِمْ، فتُصُرِّفَ في تكسيرِهما أَكثرَ من التصرُّفِ في باقي جموعِ الثلاثي، وفُعْلٌ بالضمِّ قريبٌ منهما في الكثرةِ»[2].

والعللُ التي نرومُ ذكرَها في تكسيرِ فُعْلٍ وفِعْلٍ لفظيةٌ ومعنويةٌ، وهي عللٌ وضعَها النحاةُ لتوجيهِ ما شذَّ عن الغالبِ في تكسيرِهما، وذلك على نحو ما أَشرنا في تكسيرِ فَعْلٍ من الاسم الثلاثي المذكَّرِ. مِن ذلكَ ما قدَّمناهُ من أنَّ الفِعالَ في مضاعَفِ فُعْلٍ كثيرٌ كخُصٍّ وخِصاصٍ، وهو جارٍ مَجرى جُمْدٍ وجِمادٍ[3]، وقد يجيءُ على فُعْلٍ مثلُ فُلْكٍ وفُلْكٍ، واعتلَّ الرضيُّ لمجيءِ فُلْكٍ في الآحادِ والجمعِ بثلاثِ عِلَلٍ، أُولاها اشتراكُ فُعْلٍ وفَعَلٍ في التكسيرِ على أَفْعالٍ وهذه علةٌ لفظيةٌ تخصُّ وزنَ الجمعِ، الثانيةُ اشتراكُهما في التكسيرِ على فُعْلٍ، وهي أيضاً علةٌ لفظيةٌ تخصُّ وزنَ الجمعِ – الثالثةُ مجيءُ مصادرِهما على فُعْلٍ وفَعَلٍ. قال بعد بيانِهِ قياسَ فُعْلٍ في التكسيرِ: «هذا هو الغالبُ في فُعْلٍ، وقد يجيءُ فيه فِعَلةٌ كقِرَطَةٍ، وجِحَرةٍ، وخِرَجَةٍ، وفُعْلٌ كفُلْكٍ في: فُلْكٍ، قال تعالى في الواحد (فِي الْفُلْكِ الْـمَشْحُونِ) [الشعراء: ٢٦/ ١١٩] وفي الجمع (حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم) [يونس: ١٠/ ٢٢]، وذلكَ لأنَّ فُعْلاً وفَعَلاً يشتركانِ في أَنَّهما جُمعا على أَفْعالٍ كصُلبٍ وأَصْلابٍ، وجَمَلٍ وأَجْمالٍ، وفَعَلٌ يجمَعُ على فُعْلٍ

(١) ينظر الصفحة ١٣٥.

(٢) شرح الشافية للرضي ٩٤/٢.

(٣) ينظر الصفحة ٩٥، الجُمد: المكانُ المرتفع الغليظُ (الغريب المصنف ٤٣٥/١)، الخُص: البيت من القَصب، القاموس (خصص).

كأَسَدٍ وأُسْدٍ، فَفُعْلٌ جُمِعَ عليهِ أَيضاً، وفُعْلٌ وفَعَلٌ يشتركانِ في كثيرٍ من المصادر كالسُّقْمِ والسَّقَمِ، والبُخْلِ والبَخَلِ»[1].

واشتراكُ فُعْلٍ وفَعَلٍ في المصادرِ سمَّاهُ ابنُ جني معاقبةً بينهما. قال «وذلكَ أنّ فُعْلاً وفَعَلاً قد اعتَقَبا على المعنى الواحدِ كالشُّغْلِ والشَّغَلِ»[2].

والمعاقبةُ في العربيةِ – كما يرى عبدُ القاهر – معناها أنّ المعاقِبَ والمعاقَبَ متساويانِ في الأصالةِ لا أنَّ أَحدَهما أَصْلٌ، والآخَرَ فرعٌ. قال: «إذا رأينا الحرفَينِ يتساوَيانِ في التصرُّفِ نحو أَنْ يقالَ: أَتَوتُهُ آتُوهُ أَتْواً كأَتَيتُهُ آتِيهِ أَتْياً... جَعلنا كلَّ واحدٍ أصلاً وسمَّيناه معاقبةً»[3].

وذهبَ سيبويه إلى أنَّ الفُعْلَ قد يُستغنَى فيه عن جمعِ القلةِ بجمعِ الكثرةِ كما يُستغنَى عنه في فِعْلٍ. قال: «وقالوا: جُرحٌ وجُروحٌ ولم يَقولوا: أَجْراحٌ كما لم يقُولوا: أَقْرادٌ»[4].

مرادُ سيبويه عند أَبي علي أنّ الاستغناءَ عن جمعِ القلةِ في تكسيرِ: جُرْحٍ وقِرْدٍ قياسٌ، وما جاءَ منه في الشعرِ ضرورةٌ تُشبه ضرورةَ فكِّ الإدغام. قال: «وأَنشدَ أبو زيد[5]:

ولَّى وصُرِّعْنَ من حيثُ التبَسْنَ به ... مجرَّحاتٍ بأَجراحٍ ومَقتولُ

ويجوز على قولِ سيبويه أنّ: أَجْراحٌ جاءَ في الشعرِ للضرورةِ، ولم يُستعمل في الكلامِ كما جاءَ فيه: ضَنِنوا[6]، ونحوُهُ من المرفوضِ في المنثورِ»[7].

---

(١) شرح الشافية للرضي ٩٤/٢، الخُرج: وعاء، الصحاح (خرج). الصلْب: الحَسب (الغريب المصنف ٣٨٥/٢).
(٢) المحتسب ٣٥٢/١.
(٣) المقتصد ١٥٥٢.
(٤) الكتاب ٥٧٦/٣.
(٥) البيت لعبدة بن الطبيب، ديوانه ٧٠، ولى: أي ولى الثور وصرعت الكلاب، التبسن به: اختلطن به.
(٦) يقصد أبو علي قولَ الشاعر:

مهلاً أَعاذلَ قد جرَّبتِ من خُلُقي ... أَنّي أَجودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا

البيت لقعنب بن أم صاحب، ينظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣١٨/١، وتحصيل عين الذهب للشنتمري ١٠/١، واللسان (ضنن).
(٧) التكملة ١٥٣-١٥٤.

فيما قالَهُ أبو علي إشارةٌ إلى اطِّرادِ الاستغناءِ بجمعِ الكثرةِ عن جمعِ القلةِ في جُرْحٍ كما اطَّردَ إدغامُ المتماثلينِ، لذا لم يأْتِيا إلَّا في الضرورةِ تنبيهاً على الأصلِ، ثم إنّ استغناءَ العربِ بجمعِ الكثرةِ عن جمعِ القلةِ مَردُّهُ إلى أنَّهم لا يستعملونَ جمعَ القلةِ إلا في مقامِ التقليلِ[1]، والاستغناءُ بـ(جُروحٍ) عن (أَجْراحٍ) علَّتُهُ معنويةٌ، لحلولِ معنى الكثرةِ محلَّ معنى القلةِ.

بعد ذلكَ نشيرُ إلى أصلٍ في التكسيرِ نصَّ عليه ابنُ جني، وهو أنَّ الأَسماءَ قياسُها ألاَّ تغيَّرَ؛ لأنها أَقوى من الأَفعالِ، لكنَّ تحقيرَها، وتكسيرَها، والنسَبَ إليها، وترخيمَها يجعلها بمنزلةِ الأَفعالِ في المعنى. قال: «فإن قلتَ: فإنَّ الأسماءَ أيضاً لا تَتقارُّ على حالٍ واحدةٍ، وقد يدخلُها الحذفُ، والتحقيرُ، والتكسيرُ، والترخيمُ، والنسَبُ... قيل: إنَّ الأسماءَ – وإن كانَتْ كما ذكرتَ – فهي – لقوَّتِها، وتمكُّنها، وأَنها الأُوَلُ، وهي مُستغنيةٌ عن الأفعالِ – أَثبتُ من الأفعالِ... إلا أنه لـمّا كان في الأَسماءِ ما ذكرتَهُ من الحذفِ والتحقيرِ والتكسيرِ ونحوِها كان بين الأَسماءِ والأَفعالِ تناسُبٌ وتقاربٌ»[2].

الأصلُ الذي مرَّ ذكره آنفاً علَّل به ابنُ جني زيادةَ ياءِ النسبةِ في (الفُلكيِّ) من قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم) [يونس: ١٠/ ٢٢]، إذ رَبَطَ ابنُ جني زيادتَها بإِكسابِ التكسيرِ الفُلكَ معنى الصفةِ، لأنَّ التكسيرَ تقاربٌ بينَ الاسمِ والفِعلِ في التصريفِ. قال: «فإن قيلَ: فإنّ هذا[3] أَمرٌ يختصُّ بالصفاتِ، وليسَ الفلكُ بصفةٍ فتلحقُهُ ياءُ النسبِ، قيل... فقد شُبِّهَ كلُّ واحدٍ من الاسمِ والصفةِ بصاحبِهِ، فغيرُ مُنكَرٍ أن يشبَّهَ الفلكُ بالحُلْوِ والمرِّ، ويزيدُ في شَبَهِهِ به أنَّ الفلكَ عندنا اسمٌ مُكسَّرٌ... وإذا كان جمعاً مكسَّراً أَشبَهَ الفعلَ مِن حيثُ كان التكسيرُ ضرباً من التصرُّفِ... وإذا أَشبَهَ التكسيرُ الفعلَ من حيثُ وَصَفْنا قاربَ

---

(١) ينظر الصفحة ٢٧٦.

(٢) المنصف ١/ ٥٧.

(٣) أي زيادةُ ياءِ النسبة في أحمري ونحوه دون الحاجة إليها، وجعلَ ابن جني هذه الزيادةَ احتياطاً في إشباع الكلمة معنى الصفة، ينظر الخصائص ٣/ ١٠٤.

الصفةَ؛ لشدةِ ملابسةِ الصفةِ للفعلِ لفظاً، ومعنًى، وعملاً، فهذا عندي هو العذرُ في إلحاقِ الفُلكِ ياءَي الإضافةِ في هذه القراءةِ»[1].

وإذا انتقَلنا إلى فِعْلٍ وَجَدْنا تكسيرَهُ في القلةِ والكثرةِ قريباً من تكسيرِ فُعْلٍ، أي يكسَّرُ فِعْلٌ على أَفْعالٍ وفِعالٍ وفُعولٍ في القياسِ، ثم يأتي الشواذُّ وعِللُها. قال أبو علي: «وما كانَ فِعْلاً كسِّر في أَدنى العددِ على أَفْعالٍ، وذلكَ: حِبْرٌ وأَحْبارٌ، وحِمْلٌ وأَحْمالٌ... وربَّما كسِّر على أَفْعُلٍ وذلكَ: ذِئبٌ وأَذْؤُبٌ، وجِرْوٌ وأَجْرٍ... وقد كُسِّرَ على فِعَلةٍ، وذلك: قِردٌ وقِرَدةٌ، واستُغني بها عن أَقْرادٍ كما استُغني بثلاثةِ شُسوعٍ عن أَشْساعٍ، ومثلُه: حِسْلٌ وحِسَلَةٌ، وقد كُسِّر في بناءِ الكثيرِ على فِعالٍ وفُعولٍ وفُعْلانٍ وفِعْلانٍ»[2].

تكسيرُ فِعْلٍ على فِعْلانٍ في الكثرةِ ليس مطرداً عندَ ابنِ جني، لأنه يرى أنَّ نحوَ: قِنْوٍ وقِنْوانٍ يشبَّهانِ بنحوِ: خَرَبٍ وخِرْبانٍ، والعلةُ الجامعةُ بينهما اعتقابُ فِعْلٍ وفَعَلٍ على المعنى الواحدِ. قال: «وذلكَ أنّ فِعْلاً وفَعَلاً قدِ اعتقبَا على المعنى الواحدِ نحو: بِدْلٍ وبَدَلٍ، وشِبْهٍ وشَبَهٍ، ومِثْلٍ ومَثَلٍ، فكما كسَّروا فَعَلاً على فِعْلانٍ كشَبَثٍ وشِبْثانٍ، وخَرَبٍ وخِرْبانٍ... كذلك كسَّروا أيضاً فِعْلاً على فِعْلانٍ فقالوا: قِنوٌ وقِنْوانٌ، وصِنْوٌ وصِنْوانٌ»[3].

هنا مَسأَلَةٌ تتعلَّقُ باحتجاجِ أَبي علي لقراءةِ (صُنْوانٌ) [الرعد: ١٣/ ٤] بضمّ الصادِ، هذه القراءةُ لها عنده علَّتانِ، إحداهما لفظيةٌ، والأُخرى معنويةٌ، أما العلةُ اللفظيةُ فهي تشبيهُ صُنْوانٍ بذُؤْبانٍ لاتحادِهما في الوزنِ، وأما العلةُ المعنويةُ فهي تعاقُب معنًى واحدٍ على فِعْلانٍ وفُعْلانٍ. قال: «أمَّا مَن ضَمَّ الصادَ من: صُنْوانٍ فإنه جَعَلَهُ مثلَ ذِئبٍ وذُؤْبانٍ، وربما تعاقَبَ

(١) المحتسب ٣١١/١، وقراءةُ (الفُلكي) لأبي الدرداءِ، وأُم الدرداءِ، ينظر المحرر الوجيز ١٢٨/٧ والبحر ١٣٨/٥.

(٢) التكملة ١٥٣، الشسع: قُبالُ النعلِ، القاموس (شسع)، الحسلُ: فَرخ الضب حين يخرج من بيضته (الغريب المصنف ١٩٣/٢).

(٣) الخصائص ١٠١/٢، الشبثُ: دويبةٌ كثيرةُ الأرجلِ عظيمةُ الرأسِ (الغريب المصنف ٣٨٥/١)، الخَرب: ذكَر الحُبارى (الغريب المصنف ٣٧٣/١)، القنو: العذق الذي يقالُ له الكباسةُ، وله عود يصلُه بالنخلة، ومثناه قنوان، والصنو: بمعناه (الغريب المصنف ٥٥٢/١).

فِعْلانٌ وفُعْلانٌ على البناءِ الواحدِ نحو: حَشٍّ وحُشَّانٍ وحِشَّانٍ فكذلكَ صِنْوانٌ، وأَظنُّ سيبويه قد حَكَى الضمَّ فيهِ، والكسرُ فيه أكثرُ في الاستعمالِ»[1].

نشيرُ بعدما تقدَّمَ إلى أَنَّ فِعْلاً قد يُكتَفَى بتكسيرِهِ على أَفْعُلٍ، ذهبَ إلى ذلك سيبويه في جمع: رِجْلٍ على أَرْجُلٍ. قال: «قالوا... رِجْلٌ وأَرْجُلٌ، إلا أَنَّهم لا يجاوزونَ الأَفْعُلَ كما أَنَّهم لم يُجاوزوا الأَكُفَّ»[2].

وربما خَصَّتِ العربُ الرِّجْلَ بوزنِ أَفْعُلٍ في التكسيرِ – وإنْ كان القياسُ أَرْجالاً – لعلةٍ معنويةٍ هي دفعُ اللَّبسِ بين مَعنَيينِ للرِّجْلِ، أحدُهما العضوُ المعروفُ وجمعُهُ أَرْجُلٌ، الثاني: الطائفةُ وجمعُهُ: أَرْجالٌ، ومعنى الطائفةِ ذكرَه ابنُ سيده، ونصُّهُ: «أبو حنيفةَ: الثَّوَّالةُ من الجرادِ: القطعةُ الكثيرةُ لِتَثوُّلِها وتَراكُبِها، وكذلكَ الرِّجْلُ والرِّجْلَةُ، وعَمَّ بَعضُهم بالرِّجْلِ الطائِفةَ من كلِّ شيءٍ، والجمعُ أَرْجالٌ»[3].

٤ – تكسيرُ ما عينُهُ متحركةٌ من الاسمِ الثلاثي المذكر بينَ عِلَّتَي اللفظِ والمعنى:

يتراءى من نصوصِ النحاةِ أنّ المتحرِّكَ العينِ من الاسم الثلاثي المذكَّر يَقِلُّ فيهِ التوسُّع في الخروجِ على القياسِ؛ لأنه أَقَلُّ ممّا عينُهُ ساكنةٌ. قال أَبو علي: «ما كان على فَعِلٍ فإنَّه يكسَّرُ على أَفْعالٍ، وذلكَ نحوُ: كَبِدٍ وأَكْبادٍ... وقَلّما يجاوزُونَهُ ذلكَ؛ وذلكَ أنّ فَعِلاً أَقَلُّ من فَعَلٍ كما أنَّ فَعَلاً أَقلُّ من فَعْلٍ، وإذا لم تكثرِ الكلمةُ لم يكثرِ التصرُّفُ فيها»[4].

الاقتصارُ في تكسيرِ نحوِ: كَبِدٍ على أَكْبادٍ يدخُلُ عند اليزديِّ تحتَ علةِ تكافؤِ جمعَي القلةِ والكثرةِ في الاستغناءِ بمعنى أحدِهما عن الآخرِ، لكنْ شذَّ عن ذلكَ نُمورٌ ونُمُرٌ. قال: «ليسَ

(١) الحجة ٩/٥ وينظر الكتاب ٥٧٦/٣، وقراءةُ الضم لعاصمٍ، ينظر السبعة ٣٥٦ والمحرر الوجيز ١١٨/٨، والحَش: البستان (الغريب المصنف ٤٠٨/١).
(٢) الكتاب ٥٧٥/٣.
(٣) المخصص ١٧٤/٨ وينظر النبات لأبي حنيفة ٦١.
(٤) التكملة ١٥٢.

أَفْعالٌ من أَوزانِ الكثرةِ، ولكنَّ المرادَ أنه لا كثرةَ لهُ[1]، فتُحمَلُ كثرتُهُ على قِلَّتِهِ كما أَنَّه يُحمَلُ قلةُ ما لا قِلَّةَ لَهُ على كثرتِهِ... وجاء في غير الغالبِ فُعُولٌ وفُعُلٌ كنُمُورٍ ونُمُرٍ في جمعِ نَمِرٍ»[2].

شذوذُ نُمُورٍ ونُمُرٍ في بابِ فَعِلٍ من الأسماءِ الثلاثيةِ المذكَّرةِ يقابلُهُ شذوذُ أَجْبُلٍ وأَزْمُنٍ في بابِ فَعَلٍ، وهما داخلانِ في بابِ فَعْلٍ عند ابن يعيشَ؛ لأنهما بمعنى التَلِّ والدَّهْرِ جرياً على قياسِ تشبيه أبنيةِ الثلاثي بعضِها ببعضٍ. قال: «قالُوا في القليلِ: زَمَنٌ وأَزْمُنٌ... وحكى سيبويه: جَبَلٌ وأَجْبُلٌ... وذلكَ من حيثُ كان الزَّمَنُ دَهْراً، والجَبَلُ تَلَّا فحملوهُ على معناهُ: وفي الجملةِ أنّ الأسماءَ الثلاثيةَ لما اشتركَتْ في عدَّةٍ واحدةٍ، وأصلٍ واحدٍ جاز أن يشبَّهَ بعضُها ببعضٍ، فيدخُلَ كلُّ واحدٍ منها على الآخرِ»[3].

إشارةُ ابنِ يعيش إلى اشتراكِ الأسماءِ الثلاثيةِ يعلِّل لنا شذوذَ إلحاقِ تاءِ التأنيثِ نحوَ: جِمالةٍ جمعِ جَمَلٍ كما لحِقَت نحو: فِحالةٍ من باب فَعْلٍ تأكيداً لمعنى الجمعِ. قال سيبويه: «وذلكَ قولُهم في جَمَلٍ: جِمالَةٌ... وذلك قَليلٌ»[4].

كذلك تعاقُبُ مصادرِ فَعَلٍ وفُعْلٍ جَعَلهما مستويينِ في التكسيرِ على فُعْلٍ كأَسَدٍ وأُسْدٍ، وهذا فُلْكٌ، وهذهِ فُلكٌ[5]، وكذا التعاقُب بين فِعْلٍ وفَعَل على المعنى الواحدِ سوَّغَ استواءَهما في التكسير على فِعْلانٍ وفُعْلانٍ كخَرَبٍ وخِرْبانٍ، وصِنْوٍ وصِنْوانٍ[6].

وفِعَلٌ من أوزانِ المجردِ من الاسمِ الثلاثيِّ المذكَّرِ، وهو عند سيبويه بمنزلة فَعِلٍ لكنّ الفِعَلَ أقلُّ، وقياسُهُ عنده أن يكسَّرَ على أَفْعالٍ. قال: «وما كانَ على ثلاثةِ أَحْرفٍ وكان فِعَلاً

---

(١) أي لـ (فَعِل).

(٢) شرح الشافية لليزدي ٤١٢.

(٣) شرح المفصل ١٧/٥-١٨، وينظر الكتاب ٥٧١/٣.

(٤) الكتاب ٥٧١/٣ وينظر الصفحة ٢٧٦.

(٥) ينظر الصفحة ٢٨١.

(٦) ينظر الصفحة ٢٨٤، الخَرب: ذكر الحُبارى (الغريب المصنف ٣٧٣/١)، الصنو: العذق من النخلة، يقالُ له الكباسةُ (الغريب المصنف ٥٥٢/١).

فهوَ بمنزلةِ الفَعِلِ، وهو أَقلُّ، وذلك قولكَ: قِمَعٌ وأَقْماعٌ، ومِعاً وأَمْعاءٌ، وعِنَبٌ وأَعْنابٌ، وضِلَعٌ وأَضْلاعٌ»[1].

وكُسِّر ضِلَعٌ على أَضْلُعٍ، واعتلَّ لَه ابنُ يعيشَ بالتشبيهِ بـ(أَزمُنٍ) في اللفظِ، وبـ(أَعْظُمٍ) في المعنى؛ لأنّ الضِّلَعَ عَظْمٌ. قال: «قالُوا في القلةِ أَضْلُعٌ شبَّهوهُ بأَزمُنٍ، أو لأَنهُ عَظْمٌ قالوا: أَضْلُعٌ كما قالوا: أَعْظُمٌ»[2].

أَما فُعَلٌ فرأى المبردُ أنّ بابَهُ فِعْلانٌ. قال: «فأمّا فُعَلٌ فإنّ جَمْعَهُ اللازمَ له فِعْلانٌ، وذلكَ قولُكَ: صُرَدٌ وصِرْدانٌ... هذا بابُهُ»[3].

وفِعْلانٌ من جموعِ الكثرةِ، واختصاصُ فُعَلٍ به رآهُ عبدُ القاهرِ تعادلاً أو عِوضاً من قلةِ جمعِ الكثرةِ في بابي: فَعِلٍ وفَعُلٍ كما أنَّ كثرةَ أَفْعالٍ فيهما عوضٌ من قلةِ أَفْعالٍ في باب فُعَلٍ كرُطَبٍ وأَرْطابٍ. قال: « يقالُ في هذا: إِنَّ أَفْعالاً لـَمَّا غَلبَتْ على نحوِ: كَبِدٍ وعَجُزٍ لقصدِهم أَن لا يُتصرَّفَ في المثالِ، وقَلَّ مثالُ الجمعِ الكثيرِ نحوُ: وُعُولٍ ونُمورٍ كذلكَ غلبَ مثالُ الكثرةِ الذي هو فِعْلانٌ على مثالِ: صُرَدٍ، وقَلَّ فيه عَقْدُ القلةِ الذي هو أَفْعالٌ فلم يكثُر نحو: أَرْطابٍ وأَرْباعٍ ليحصُلَ التعادُلُ بأنْ يغلَّبَ مرةً هذا، ومرَّةً ذلكَ»[4].

إبرازُ عبد القاهرِ علةَ التعادلِ أو التعويضِ قريبٌ من تعليلِ الاستغناءِ بجمعِ القلةِ عن جمعِ الكثرةِ، أوِ الاستغناءِ بجمعِ الكثرةِ عن جمعِ القلةِ، لأنّ كلَّ واحدٍ منهما يَقترِضُ معنى الآخرِ ويحلُّ محلَّه.

---

(١) الكتاب ٥٧٣/٣، القمع: الذي يصب فيه الدهن (الغريب المصنف ٦١٠/١).

(٢) شرح المفصل ١٩/٥.

(٣) المقتضب ٢٠٣/٢.

(٤) المقتصد ٨٣٣، الوعلُ: تيس الجبل، القاموس (وعل)، الصرد: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير، القاموس (صرد)، الأرباع: الربع: ما نتج في الربيع (إصلاح المنطق ٣٨٤).

ويجري على هذا المنوالِ تكسيرُ إِبِلٍ على آبالٍ عند ابنِ سيده؛ لأنّ معنى الجمعِ فيه جعلَهُ يتعادلُ مع تكسيرِ الجمعِ، وتكسيرِ اسمِ الجمع. قال: «الإِبِلُ اسمٌ واحِدٌ يقَعُ على الجميعِ ليس بجمعٍ ولا اسمِ جَمعٍ إنما هو دالٌّ عليه، والإِبْلُ مخفَّفٌ عنهُ، وجمعُهُما آبالٌ كُسِّر إذ كانوا قد يكسِّرونَ الجمعَ، واسمَ الجمعِ، فهذا أَولى؛ لأنه واحِدٌ وإن دلَّ على جميعٍ كما قالوا: أَراهطُ»[1].

٥ – تصريفُ الجمعِ في الاسمِ الثلاثي المؤنثِ بينَ عِلَّتي اللفظِ والمعنى:

الاسمُ الثلاثي المؤنثُ حالُهُ كحالِ المذكَّرِ في جمعَي القلةِ والكثرةِ، لكنَّ المؤنثَ يُجمَعُ في القلةِ جمعَ السلامةِ، أما في الكثرةِ فيكسَّرُ، من هذا ما ذهبَ إليه أبو علي في جمعِ فَعْلةٍ. قال: «أما ما كان على فَعْلةٍ فإنَّ جَمْعَهُ في أَدنى العددِ بالألفِ والتاءِ، وتُفتَحُ العينُ منه، وذلكَ نحوُ: قَصْعةٍ وقَصَعاتٍ... وفي الكثيرِ قِصاعٌ»[2].

أبو علي جارٍ فيما قاله على طريقةِ النحاةِ في إيرادِ الغالبِ أو القياسيِّ من جمع فَعْلةٍ، أي ما عداه كبَدْرةٍ وبُدور شاذٌّ اعتلَّ له سيبويه بكونِ فُعُولٍ وفِعالٍ أَخَواتٍ كما كانا في بابِ فَعْلٍ. قال: «وقد جاءَ على فُعُولٍ – وهو قليلٌ – وذلكَ قولكَ: بَدْرةٌ وبُدُورٌ... فأَدخلوا فُعُولاً في هذا البابِ؛ لأنَّ فِعالاً وفُعُولاً أُختانِ، فأَدخلُوها هٰهنا كما دخلَتْ في بابِ فَعْلٍ مع فِعالٍ غير أنَّه في هذا البابِ قليلٌ»[3].

ومرادُ سيبويه الإشارةُ إلى اتفاقِ بابَيْ فَعْلٍ وفَعْلةٍ في تكسيرهِما على فِعالٍ وفُعولٍ، وهذا تعليلٌ باللفظِ؛ لأنه إظهارٌ لاتفاقِ البابَينِ في وزنَي جمعِ الكثرةِ، وذهَبَ الرضيُّ إلى أنّ قلةَ فُعُولٍ في تكسيرِ فَعْلةٍ عائدةٌ إلى تفوُّقِ فِعالٍ على فُعُولٍ في الخفةِ، وإلى كونِ فَعْلٍ خفيفاً كثيرَ الاستعمالِ. قال: «إلا أنَّ فُعُولاً هٰهنا قليلٌ... وفي جمعِ فَعْلٍ كثيرٌ؛ لأنَّ فَعْلاً أَخَفُّ مِن فَعْلةٍ،

---

(١) المخصص ٢/٧.

(٢) التكملة ١٥٥.

(٣) الكتاب ٥٧٨/٣، البدرةُ جِلد القَطيمِ الذي يجعلُ فيه اللبن (إصلاح المنطق ٣٧٥).

وأكثرُ استعمالاً، فكان أكثرَ تصرُّفاً، وإنما غَلَبَ في فَعْلةٍ فِعالٌ دونَ فُعُولٍ؛ لأنه أخفُّ البناءَينِ»[1].

ودخولُ: بُدورٍ على قِصاعٍ يناظرُهُ دخولُ طَلْحةٍ وطِلاحٍ عليه، ووجهُ ذلكَ عندِ ابنِ سيده تشبيهُ جمعِ المخلوقاتِ بجمعِ المصنوعاتِ؛ لأنَّ الفِعالَ في فَعْلةٍ قياسُ جمعِ المصنوعاتِ، أما المخلوقاتُ فالفرقُ بين الآحادِ والجمعِ بالتاءِ، أي أنّ ما جاءَ من المخلوقاتِ مكسَّراً على فِعالٍ شاذٌّ، لذا شبَّهَهُ ابنُ سيده بتكسيرِ المصنوعاتِ لاتفاقِهما في الوزنِ. قال: «سيبويه: طَلْحةٌ وطِلاحٌ شبَّهوهُ بقَصْعةٍ وقِصاعٍ، يعني أنّ الجمعَ الذي على فِعالٍ إنما هو للمصنوعاتِ كالجِرارِ والصِّحافِ، والاسمُ الدالُّ على الجمعِ، أَعني الذي ليس بين واحدِه وبينَهُ إلَّا هاءُ التأنيثِ إنما هو للمخلوقاتِ نحو: النَّخْلِ، والتمْرِ، والشَّجَرِ وإن كانَ كلُّ واحدٍ من الحيِّزَينِ داخلاً على صاحبِهِ»[2].

وفِعَلٌ مما يكسَّرُ عليهِ فَعْلةٌ، وهو عند ابنِ يعيش مقصورٌ من فِعالٍ لتخفيفِ اللفظِ كما تقدَّم في ثَوْرٍ وثِيرَةٍ[3]، قال: «قالوا: خَيْمةٌ وخِيَمٌ، وهَضْبةٌ وهِضَبٌ... وليس ذلكَ أَيضاً بقياسٍ إنما هو مقصورٌ من فِعالٍ نحوُ: هِضابٍ»[4].

يبقى بعد ذلكَ أَن نشيرَ إلى أنّ (فَعَلاتٌ) قد يرادُ به معنَى الكثرةِ عند سيبويه كما رأينا قبلُ دلالةَ: أَكْبادٍ على الكثرةِ؛ لأنه قياسُ تكسيرِ فَعِلٍ[5]، قال سيبويه: «وقال الشاعرُ، وهو حسَّانُ بن ثابتٍ[6]:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعْنَ بالضُّحَى ... وأَسيافُنا يَقطُرْنَ من نَجدةٍ دَمَا

(١) شرح الشافية للرضي ١٠١/٢.

(٢) المخصص ١٨٣/١١، وينظر الكتاب ٥٨٢/٣، الطلْح: شجر له شوك (الغريب المصنف ٤٦٨/١)، الصحفَةُ: القَصعةُ التي تشبع الخمسة (الغريب المصنف ٤٠٢/١).

(٣) ينظر الصفحتان ٩١، ٢٧٩.

(٤) شرح المفصل ٢١/٥.

(٥) ينظر الصفحة ٢٨٥.

(٦) ديوانه ٣٥/١، الجَفْنةُ كالقَصعة، الصحاح (جفن).

فلم يُرِدْ أَدنى العددِ»[1].

وإِرادةُ معنى الكثرةِ في الجَفَناتِ آتيةٌ من معنى الجنسِ فيها وهذه علةٌ معنويةٌ لا نظرَ فيها إلى اللفظِ، يَشهدُ لذلك احتجاجُ أبي علي لقراءتي الإفرادِ والجمعِ في قوله تعالى: (وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ) [سبأ: ٣٧/٣٤]. ونصُّهُ: «حجةُ حمزةَ في إفرادِهِ الغرفةَ قولُهُ سبحانَهُ: (أُوْلَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا) [الفرقان: ٢٥/ ٧٥] فكما أنّ الغرفةَ يرادُ بها الجَمعُ والكثرةُ كذلك قولُهُ (وهُمْ في الغُرْفةِ آمِنُونَ) يرادُ بها الكثرةُ واسمُ الجنسِ، وحجةُ الجمع قولُهُ... (لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفاً) [العنكبوت: ٢٩/ ٥٨] فكما أنّ: غُرَفاً جَمعٌ كذلكَ الغُرُفاتُ ينبغي أن يكونَ جمعاً، فإن قلتَ: إنَّ الغُرُفاتِ قد يكونُ للقليلِ، واسمُ الجنسِ للكثيرِ، واستغراقِ الجميعِ، فإنَّ الجمعَ بالألفِ والتاءِ كقوله سبحانَه (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ) [الأحزاب: ٣٣/ ٣٥]، وقولِ حَسَّانَ (لنا الجَفَناتُ...) فهذا لا يريدُ إلا الكثرةَ»[2].

ذهابُ أبي علي إلى تعليلِ دلالةِ الغُرُفاتِ والجَفَناتِ على الكثرةِ معناهُ أنَّ المرادَ النوعُ، يدُلُّنا على استنتاجِ ذلك تعليلُ ابن جني جَمْعَ المصدرِ: قُرَّةٍ على قُرَّاتٍ، إذ رَبَط ذلك بنوعِ القُرَّةِ، وبإضافةِ القُرَّاتِ إلى الجمعِ أي أنّ صنيعَهُ كصنيعِ أبي علي في التعليلِ بالمعنى. قال في قراءةِ (قُرَّاتِ أَعْيُنٍ) [السجدة: ٣٢/ ١٧]: «القُرَّةُ المصدرُ، وكان قياسُهُ ألاَّ يُجمَعَ؛ لأنَّ المصدرَ اسمُ جنسٍ، والأَجناسُ أَبعدُ شيءٍ عن الجمعيةِ؛ لاستحالةِ المعنى في ذلك، لكنْ جُعلتِ القُرَّةُ هنا نَوعاً، فجازَ جَمعُها كما تقولُ: نحنُ في أَشْغالٍ، وبيننا حُروبٌ، وهناكَ أَحْزانٌ وأَمْراضٌ، وحَسَّنَ لفظ الجمعِ هنا أَيضاً إضافةُ القُرَّاتِ إلى لفظِ الجماعةِ، أعني الأَعْيُنَ»[3].

نخلصُ مما تقدَّمَ إِلى بابِ فِعْلةٍ، وكنَّا رَأَينا أَنَّ الناقصَ منه يكسَّرُ على فِعْلاتٍ كرِشْوةٍ،

---

(١) الكتاب ٥٧٨/٣.

(٢) الحجة ٢٢/٦-٢٣ قراءةُ (الغرفة) لحمزةَ، وقراءةُ (الغرفات) لباقي القُراء، ينظر السبعة ٥٣٠ والنشر ٢٦٨/٢.

(٣) المحتسب ١٧٤/٢، (قُرات أعين) قراءةُ النبي ﷺ، وأبي هريرةَ وأبي الدرداءَ، والأعمشِ، ينظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١١٨ والإتحاف ٣٥٢.

ورِشْواتٍ[1]، وزادَ سيبويه في الصحيح وزنَ: فِعَلاتٍ كقِرَباتٍ، ونَصَّ على أنَّ الجمعَ بالألفِ والتاءِ قليلٌ في فِعْلَةٍ، يُستَغنَى عنه لتضمينِ جمعِ الكثرةِ معنى القلةِ، ولِثقلِ الكسرتينِ في نحو: كِسِراتٍ. قال: «من العربِ مَن يفتَحُ العينَ كما فُتحت عينُ فُعْلةٍ، وذلكَ قولكَ قِرَباتٌ وسِدَراتٌ، وكِسَراتٌ، فإذا أَردتَ بناءَ الأَكثرِ قلتَ: سِدَرٌ، وقِرَبٌ، وكِسَرٌ... وقد يريدونَ الأَقَلَّ فيقولونَ كِسَرٌ، وفِقَرٌ، وذلك لقلةِ استعمالِهِمُ التاءَ في هذا البابِ لكراهيةِ الكَسْرتينِ»[2].

فيما قاله سيبويه تعليلٌ باللفظِ والمعنى، أما اللفظُ فَعَلَّلَ بِهِ قِلَّةَ توالي الكسرتينِ في نحوِ: كِسِراتٍ، وأما المعنى فهو إرادةُ معنى القلةِ في نحوِ: كِسَرٍ استغناءً عن الجمعِ بالألفِ والتاء، ويدلُّ قولُهُ على أنّ أَوْلَى الأَوزانِ بِفِعْلةٍ في التكسيرِ فِعَلٌ، ومعنَى القلةِ أو الكثرةِ يرادُ بحسبِ المقامِ، أمَّا ما عدا ذلكَ فقليلٌ كحِقْبَةٍ وحُقوبٍ، وهو جمعٌ نقلَهُ ابنُ سيده عن الخليلِ، وعقَّبَ عليه بأنه نادرٌ. قال: «أبو عبيد: الحِقْبةُ السنةُ، والجمعُ حِقَبٌ، صاحبُ العينِ: حُقوبٌ عليٌّ: وهذا نادرٌ لقلةِ تكسيرِ فِعْلةٍ على فُعُولٍ، ونظيرُهُ عندي حِلْيَةٌ وحُلِيٌّ»[3].

خفةُ: حِقَبٍ، وكِسَرٍ، وفِقَرٍ فيما سَلَفَ ذكرُه في بابِ فِعْلةٍ يناظرُها في بابِ فَعَلةٍ إعلالُ تِيارٍ جمعِ تارةٍ بحذفِ الألفِ ليصيرَ على تِيَرٍ طلباً للخفةِ أيضاً[4]، وإعلالُ: أَيْنُقٍ بالقلبِ المكاني أو بحذفِ العينِ طلباً للخفةِ بنظر عبد القاهر؛ لأنَّ الإعلالَ غرضُهُ التخفيفُ. قال: «وأما ناقَةٌ فتُجمَعُ على ثلاثةِ أَمثلةٍ، فِعالٌ كنِياقٍ، وفُعْلٌ كنُوْقٍ، وأَفْعُلٌ كأَيْنُقٍ، وفي كونِ أَيْنُقٍ أَفْعُلاً وجهانِ، أَحدُهما: أن يكونَ الأصلُ: أَنْوُقٌ، ثم قُلِبَ فَصارَ: أَوْنُقٌ وأُبدِلَ الواوُ ياءً فيكونُ وزنُهُ: أَعْفُلٌ، و[القولُ][5] الثاني أن يكونَ حَذَفَ العينَ وزاد ياءً عِوضاً من المحذوفِ، فيكونُ وزنُهُ: أَيْفُلٌ»[6].

---

(١) ينظر الصفحة ٩٢.

(٢) الكتاب ٥٨١/٣، السدر: شجر، القاموس (سدر).

(٣) المخصص ٦٧/٩، وينظر الغريب المصنف ٤٧٥/٢، والجمع (حقوب) ليس في كتاب العين ٥٣/٣، وإنما ذكره ابن دريد في الجمهرة ٢٨٢.

(٤) ينظر الصفحة ١٤٤.

(٥) في المطبوع: القوال.

(٦) المقتصد ٨٥٤.

ونظيرُ نُوْقٍ من الصحيح تُضَمُّ عينُهُ كقراءةِ (مِن ثُمُرِه) [الأنعام: ٦/ ١٤١] واحتجَّ أبو علي لهذهِ القراءةِ حُجَّتينِ، أُولاهُما تشبيهُ ثُمُرٍ بـ(خُشُبٍ) في اللفظ، والثانيةُ كونُ (ثُمُرٍ) جمعَ جَمْعٍ وهذه علةٌ معنويةٌ؛ لأنه طرأَ على الثمارِ معنى جديدٌ عندما صُرِّفَ إلى ثُمُرٍ. قال: «أما قولُ حمزةَ والكسائيِّ (مِن ثُمُرِهِ) فإنه يحتمِلُ وجهَينِ، الأَبيَنُ أنْ يكون جَمعَ ثَمَرةً على ثُمُرٍ كما جَمَعوا خَشَبةً على خُشُبٍ... والآخَرُ أن يكونَ جَمعَ ثِماراً على ثُمُرٍ فيكون ثُمُرٌ جَمْعَ الجَمْعِ»[1].

ربما فضَّل أبو علي الوجهَ الأَوَّلَ اتِّباعاً لقاعدةٍ عند سيبويهِ، نصُّها: «ليسَ كلُّ جمعٍ يُجمَعُ كما أنَّه ليسَ كلُّ مصدرٍ يُجمَعُ»[2]؛ أي أنّ جمعَ الجمعِ ليس قياساً؛ لأنه يُقتصَرُ فيه على الموضعِ الذي جاءَ فيه كما يُقتَصَرُ في جمعِ المصدرِ على الموضعِ الذي جاءَ فيه.

وكنّا قدَّمنا أنّ تاءَ التأنيثِ في حُكمِ المنفصلةِ[3]، لذا نجدُ بعضَ الأسماءِ المؤنثةِ لا تاءَ فيها، وتجري في التكسيرِ مَجرى المذكَّرِ؛ لأنَّها مثلُهُ في اللفظِ، من ذلكَ تكسيرُ: يدٍ على: أَيْدٍ وأَيادٍ عند أبي علي؛ لأنَّ (يدٌ) مثلُ (كَلْبٍ) في الوزنِ فقط. قال: «وتُجمَعُ يدُ النعمةِ على أَيْدٍ في العددِ القليلِ، وفي الكثيرِ أَيادٍ مثلُ: كَلْبٍ، وأَكلُبٍ، وأَكالبَ»[4].

ولعلَّ ما ينهضُ دليلاً على أَنَّ أبا علي قصَدَ تشبيهَ (يَدٍ) بـ(كَلْبٍ) في الوزنِ فقط تشبيهُ سيبويه لـ(أَنْيابٍ) بـ(أَقْدامٍ) بالوزنِ والمعنى، لأنَّ وزنَ نابٍ كوزنِ قَدَمٍ، ولأنَّ معنى التأنيث يجمَعُهُما. قال: «قالُوا: نابٌ ونِيبٌ للناقةِ، بَنَوها على فُعْلٍ كما بَنَوُا الدارَ على فُعْلٍ كراهيةَ نُيوبٍ... وقالوا: أَنْيابٌ كما قالوا: أَقْدامٌ»[5].

(١) الحجة ٣/٣٦٦-٣٦٧، وينظر السبعة ٢٦٤ والنشر ١٩٩/٢.
(٢) الكتاب ٦١٩/٣.
(٣) ينظر الصفحة ٢٥٤.
(٤) الإغفال ١٨٣/٢.
(٥) الكتاب ٥٩١/٣.

أما الدليلُ على أَنه أرادَ المعنى والوزنَ في تَشبيهِهِ (أنيابٌ) بـ(أَقدامٌ)، فأشارَ إليه ابنُ سيده الذي قال: «عليٌّ: مثَّلَهُما[1] بقدَمٍ وأَقدامٍ لمكانِ التأنيثِ والوزنِ»[2].

٦ – تكسيرُ الثلاثي من الصفاتِ بينَ عِلَّتي اللفظِ والمعنى:

نبدأُ الكلامَ هنا بالإِشارةِ إلى أَنَّ تكسيرَ الصفاتِ ليس أَصلاً فيها، وعلةُ ذلكَ – كما أسلفنا – جريانُ الصفاتِ مَجرى الأفعالِ، فاقتضى ذلكَ أنْ تُحملَ الصفةُ على الاسمِ في التكسيرِ[3].

من الصفاتِ ما يكونُ على وزنِ فَعْلٍ، وتقدَّمَ أَنَّهُ يكسَّرُ على فُعْلٍ كحَشْرٍ وحُشْرٍ، وعلى أَفْعالٍ كأَشْياخٍ، وعلى فِعْلانٍ كشِيْخانٍ، وعلى فِعَلةٍ كشِيَخةٍ، وعلى فُعْلانٍ كوَغْدٍ ووُغْدانٍ[4]، وأضافَ ابنُ يعيشَ سُمحَاءَ إلى جمعِ فَعْلٍ من الصفاتِ، واعتلَّ له بحملٍ: سَمْحٍ على معنى اسمِ الفاعلِ، أو بأَنَّهُ مِن بابِ مَلامِحَ، أي أنّ سُمَحاءَ لهُ مفردٌ مُقدَّرٌ، وأشارَ إلى مجيءِ أَعْبُدٍ؛ لأنَّ مفردَه فيه معنى الاسمِ. قال: «وقالوا: سَمْحٌ وسُمَحاءُ فجاؤوا به على معناهُ؛ لأَنَّهُ في معنَى اسمِ الفاعلِ، فجاءَ على: عالمٍ وعُلماءَ، وصالحٍ وصُلحاءُ، وما أَقربَهُ من المذاكيرِ والملامحِ؛ كأنه جاءَ على غيرِ المستعمَلِ... وقد كسَّروا بعضَ الصفاتِ تكسيرَ الأَسماءِ، فجاؤوا بها على أَفْعُلٍ، قالوا: عَبْدٌ وأَعْبُدٌ وعَبِيدٌ كما قالوا: كَلْبٌ وأَكلُبٌ وكلِيبٌ»[5].

إيرادُ ابنِ يعيشَ تكسيرَ الصفاتِ على أَفْعُلٍ بصيغةِ التقليلِ (وقد كسَّروا) إِيماءٌ منه إلى قلةِ ذلك، وعَزَا عبدُ القاهرِ ذلك إلى اختصاصِ الأسماءِ به، لأنَّ أعدادَ القلةِ تضافُ إلى ما كُسِّرَ من الأَسماءِ تكسيرَ القلةِ تمييزاً لنوعٍ من نوعٍ خلافاً للصفاتِ، لأنه لو قيلَ: ثلاثةُ طِوالٍ لَمَا أفادَ شيئاً، لاشتراكِ أَشياءَ كثيرةٍ في صفةِ الطولِ، أي يحصُلُ التباسٌ، أما لو قيلَ: ثلاثةُ رِجالٍ لَأَفادَ

---

(١) أي نِيب وأنياب.

(٢) المخصص ٢٦/٧.

(٣) ينظر الصفحة ٨٤.

(٤) ينظر الصفحة ٨٥، السهم الحَشر: الدقيق، القاموس (حشر)، الوغْد: الضعيف (الغريب المصنف ١٢٠/١).

(٥) شرح المفصل ٢٤/٥-٢٥.

تَخصيصَ الرجالِ بالذكرِ دونَ غيرِهم. قال: «مثالُ القلةِ في الصفاتِ لا يكونُ، فلا يقالُ في صَعْبٍ: أَصْعُبٌ... وإنما ذلكَ لأجلِ أَنهم أَفردوا في الأسماءِ مثالَ القلةِ؛ لأنَّ أَسماءَ العددِ تُضافُ إليها نحوُ: خمسةِ أَثْوابٍ، وأَرْبعةِ أَجْربةٍ، ولا يُضافُ إلى الصفةِ اسمُ عددٍ؛ لأنَّ التمييزَ مقصورٌ على أَسماءِ الأَجناسِ، أَلا تَرى أنكَ إذا قلتَ: ثلاثةُ طِوالٍ مثلاً لم يدلَّ ذلكَ على جنسٍ دونَ جنسٍ إذِ الطولُ مشترَكٌ بينَ الأَنواعِ، وكذا سائرُ الصفاتِ، فإذا قلتَ: ثلاثةُ رجالٍ، أو ثلاثُ نِسْوَةٍ دَلَلْتَ على نَوعٍ واحدٍ مخصوصٍ»(1).

ومن أوزانِ الجمعِ في الصفاتِ: فِعْلانٌ، وفُعْلانٌ، وفُعُلٌ، وهي أَوزانٌ يكسَّرُ عليها الصفةُ فَعَلٌ عند الرضيِّ، لأنَّ فَعَلاً يكونُ فيهِ معنى الاسمِ في هذه الحالِ، أي يصيرُ كخَرَبٍ وخِرْبانٍ، وحَمَلٍ وحُمْلانٍ، وأَسَدٍ وأُسْدٍ. قال: «وأمَّا فِعْلانٌ وفُعْلانٌ كإِخْوانٍ وذُكْرانٍ فلاستعمالِ أَخٍ وذَكَرٍ استعمالَ الأسماءِ فهما كخِرْبانٍ وحُمْلانٍ، وكذا نُصُفٌ بضمَّتينِ، ونُصْفٌ بسكونِ العينِ لكونهِ كالأَسماءِ، وعدَّه سيبويه في الأسماءِ، فهو كأَسَدٍ وأُسْدٍ عندَه»(2).

تعليلُ الرضيِّ تكسيرَ أَخٍ وذَكَرٍ على إِخْوانٍ وذُكْرانٍ بمعنى الاسميةِ يناظِرُهُ تكسيرُ فِعْلٍ على فُعَلاءَ، وعلَّتُهُ عند ابن سيده تَضمُّنُ فِعْلٍ معنى فَعِيلٍ من الصفاتِ؛ لأنَّ فَعِيلاً يكثرُ جمعُهُ على فُعَلاءَ. ومثالُ ذلكَ الخِلْبُ. قال: «ابنُ السكّيتِ: جَمْعُهُ أَخْلابٌ وخُلَباءُ، عليٌّ: هذا جَمعٌ عَزيزٌ لا نَعلَمُ فِعْلاً كُسِّر على فُعَلاءَ، ولكنْ هذا على إرادةِ فَعِيلٍ هنا وإن لم يُلفظ به؛ لأنَّ فَعِيلاً في هذا الضربِ كثيرٌ»(3).

---

(1) المقتصد ٩٤٦، الجَريب: مكيالٌ، القاموس (جرب).

(2) شرح الشافية للرضي ١١٩/٢، ينظر الكتاب ٥٧١/٣، الخَرب: ذكَر الحُبارى (الغريب المصنف ٣٧٣/١)، نصف جمع نصف، وهي المرأةُ التي قاربت خمساً وأربعين سنةً ونحوها المُسلف (الغريب المصنف ١٧٠/١).

(3) المخصص ٥٦/٤، ينظر ذيب الألفاظ لابن السكيت ٣٢٥، الخلْب: الرجلُ الذي تحبه النساءُ (الغريب المصنف ٧٦/١).

وقريبٌ من تعليلِ تكسيرِ خِلْبٍ على خُلَباءَ بالمعنى ما ذهَبَ إليه ابنُ الحاجب في جمعِ وَجِعٍ وحَبِطٍ على: وَجَاعَى وحَباطَى، وعلُة ذلكَ عنده تعاقُبُ فَعِلٍ وفَعْلانٍ؛ إذ إنَّ الفَعْلانَ يُجمَعُ على فَعالَى، فحُمِلَ عليه شريكُهُ فَعِلٌ في الجمعِ على فَعالَى، لأنّهما يُدلاَّنِ على معنى الآفةِ، وكذا أَيامَى ويَتامَى جَرَيا مجرى وجَاعى وشريكِهِ، لأنَّ اليتيمَ والأيِّم لا يختلفانِ عن فَعِلٍ في البناءِ إلا بزيادةِ الياء فضلاً عن معنى الآفةِ. قال: «قولُهُ[1]: (أَيامَى ويَتامَى محمولانِ على وَجَاعَى وحَباطَى) يريدُ أنّ وَجِعاً وحَبِطاً جُمِعَا على فَعالَى تَشبيهاً لفَعِلٍ بفَعْلانٍ؛ لأنّهما يشتركانِ كثيراً كقولِهم: صَدٍ وصَدْيانُ... وعَطِشٍ وعَطشانُ، ولـمَّا كان فَعْلانُ يُجمَعُ على فَعالَى كنَدْمانَ ونَدَامَى، وسَكْرانَ وسَكارَى حُمِلَ عليه مُوافقُهُ وهو فَعِلٌ، فجُمِعَ جَمْعَهُ مع مُوافَقتِه في معنَى الآفةِ، وأَيامَى ويَتامَى حُمِلا على وَجَاعَى لقربِ ما بينَهما من الوزنِ؛ لأنّ فَعِيلاً وفَيْعِلاً لا يفارقانِ فَعِلاً إلا بزيادةِ ياءٍ، فحُمِلَا عليه مع موافَقتِهما في كونِهما آفةً»[2].

وسَلَكَ ابنُ يعيش مسلكَ ابنِ الحاجب في تعليلِ تكسيرِ وَجِعٍ على وِجاعٍ بالمعنى أَيضاً، إذ رأى أنَّ: وَجِعاً كحَسَنٍ في معنى الوصفِ، لذا اتَّفَق وَزنا فَعِلٍ وفَعَلٍ في التكسيرِ على فِعالٍ في الصفاتِ كما تَوافقا في الأَسماءِ. قال: «قالوا: وَجِعٌ وقَومٌ وِجاعٌ كأنّهم حملوهُ على حَسَنٍ وحِسانٍ... فوافَق فَعِلٌ فَعَلاً في الصفةِ كما وافقَهَ في الاسمِ حيثُ قَالوا: جَمَلٌ وأَجمالٌ كما قالوا: كَتِفٌ وأَكتافٌ»[3].

بعد كلِّ ما تقدَّمَ يتَّضِحُ لنا أَنَّ تضمُّنَ الصفاتِ معانيَ الأسماءِ سوَّغ تكسيرَها، وإلَّا فالوجهُ أَن تُجمَعَ جمعَ السلامةِ، لهذا يرى ابن الحاجب أنَّ كلَّ الصفاتِ الثلاثيةِ التي يُوصَفُ بها المذكَّرُ تُجمَعُ جمعَ السلامةِ، أما صفاتُ المؤنثِ فلا تُجمَعُ إلَّا جمعَ السلامةِ ما خلا بعضَ الشواذِّ. قال: «ويُجمَعُ الجميعُ جمعَ السلامةِ للعقلاءِ الذكور، وأما مُؤنثُهُ فبالألفِ والتاءِ لا

(١) أي الزمخشري.
(٢) الإيضاح ٥٢٦/١، ينظر المفصل ٢٣٦، الحَبِطُ: المُنتفخ البطنِ (الغريب المصنف ٢٦٢/١).
(٣) شرح المفصل ٢٦/٥.

غيرُ، نحو: عَبْلاتٍ، وحُلْواتٍ، وحَذِراتٍ، ويَقُظاتٍ، إلا نحوَ: عَبْلةٍ وكَمْشةٍ فإنه جاءَ على عِبالٍ وكِماشٍ، وقالوا: عِلَجٌ في جمعِ عِلْجَةٍ»[1].

ولو بحثنا عن العلةِ التي سوَّغَتْ جوازَ جمعِ صفاتِ المذكرِ جَمْعَ السلامةِ، وسوغتِ الاجتزاءَ بها في صفاتِ المؤنثِ لوجدناها في المعنى، هذا ما يُستفادُ من تعليلِ ابن يعيشَ اختصاصَ جمعِ السلامةِ بالأَوصافِ لا بالأَعلامِ، إذ رأى أنّ الأعلامَ يُحافَظُ على بنيتِها، أما الصفاتُ فهي كالأفعالِ، أي أنَّ الواوَ والنونَ – مثلاً – في يقومُونَ كالواوِ والنونِ في قائمونَ من حيثُ الدلالةُ على معنى الجمعِ. قال: «فإن قيلَ: ولِـمَ اختصَّ هذا الجمعُ بأعلامِ مَن يعقلُ وصفاتِهم؟ قيلَ: لما كانتِ الحاجةُ ماسَّةً إلى الأعلامِ للإخبارِ عن كلِّ شخصٍ لِـمَنْ يَعقِلُ بمالهُ أو عليهِ من تبايُعٍ ومُعاملةٍ وغيرِها كانوا بثباتها مُعتَنِينَ... أما صفاتُهم فإنها جاريةٌ مَجرى الأَفعالِ فزادُوا عليها بعدَ تمامِها على الجمعِ كما يُفعَلُ ذلكَ بالفعلِ في نحو: يَقُومُونَ ويَضْرِبُونَ فكما جمعُوا أَفعالَهم بالواوِ والنونِ كذلكَ جمعُوا صفاتِهم، لأَنَّ الصفةَ تجري مَجرى الفعلِ، وأما النونُ فكالعِوَضِ من الحركةِ والتنوينِ اللَّذَينِ كانا في الواحدِ»[2].

٧ – تكسيرُ المزيدِ فيه من الأسماءِ والصفاتِ الثلاثيةِ الأصولِ بين علَّتي اللفظِ والمعنى:

أ – تكسيرُ ما زيادتُهُ الألفُ من الأسماءِ المذكرةِ الثلاثيةِ الأصول:

الاسمُ المذكَّر مما زيادتُهُ الألفُ يكسَّرُ كتكسيرِ ما لا زيادةَ فيه، أي في أوزانِ القلةِ والكثرةِ، وغلبةِ بعضِ الأوزانِ وشذوذِ بعضِها، من ذلك أَبنيةُ: فِعالٍ، وفَعالٍ، وفُعالٍ، فأبو علي يرى أنّ الثلاثةَ تستوي في التكسيرِ على أَفْعِلَةٍ في القلةِ، أما في الكثرةِ فَفَعالٌ وفِعالٌ يكسَّرانِ على فُعُلٍ، وفُعالٌ يكسَّر على فُعْلانٍ وفِعْلةٍ. قال: «ما كان فَعالاً فإنه في التكسيرِ لأدنى العددِ وأَكثرِه كفِعالٍ، وذلكَ فَدَانٌ وأَفدِنَةٌ، وقَذَالٌ وأَقذِلةٌ، وفي الأكثرِ قُذُلٌ وفُدُنٌ... وما كانَ فُعالاً

---

(١) شرح الشافية للرضي ١٢٤/٢، العبلةُ: العبلُ: الغليظُ (إصلاح المنطق ٥٢). الكمشةُ: الناقةُ الصغيرةُ الضرع (الغريب المصنف ٧٧/٢)، العلْج: العجمي (سفر السعادة ٩٢٠).

(٢) شرح المفصل ٣/٥.

فهو في بناءِ أَدنى العددِ على أَفْعِلةٍ كفِعالٍ وفَعالٍ، وذلكَ غُرابٌ وأَغرِبَةٌ، وبُغاثٌ وأَبغِثةٌ... فأما بناءُ العددِ الكثيرِ فَعَلى فِعْلانٍ، وذلكَ نحوُ غِلمانٍ، وبِغْثانٍ، وغِرْبانٍ»[1].

مما تقدَّمَ يَتبيَّنُ لنا أنّ ما يأتي على غيرِ أَفْعِلَةٍ وفُعُلٍ وفِعْلانٍ في تكسيرِ فَعالٍ، وفِعالٍ، وفُعالٍ شاذٌّ تُطلَبُ علَّتُهُ كما في: لِسانٍ وأَلسُنٍ، الوجهُ في أَلسُنٍ عند ابنِ سيده هو الدلالةُ على معنى التأنيثِ؛ لأنَّ الأَفْعُلَ قياسُ فِعالٍ من المؤنثِ، أما الأَلْسنةُ فجَمعٌ يدلُّ على معنى التذكير، أي أَنَّ علةَ الجمعَينِ هي المعنَى. قال: «فمن أَنَّثَ اللسانَ قالَ: أَلسُنٌ، لأنَّ ما كان على وزنِ فِعالٍ من المؤنثِ فجمعُهُ في الأغلبِ أَفْعُلٌ... ومن ذكَّرَ فَجَمْعُهُ أَلسِنَةٌ؛ لأنَّ ما كان على فِعالٍ من المذكَّرِ فجمعُهُ أَفْعِلةٌ كمِثالٍ وأَمثلةٍ»[2].

منِ اختصاصِ فَعَالٍ بـ(أَفْعُلٍ) إِن كان مؤنثاً يتراءى لنا أنّ تكسيرَ فَعالٍ من المذكر على أَفْعُلٍ شاذّ، وهو ما ذهب إليه سيبويه في جمعِ مَكانٍ على أَمْكُنٍ، وعلَّتُهُ عنده أنّ الأَمْكُنَ جمعُ مَكْنٍ في التقدير. قال: «قالَ بعضُ العربِ: أَمْكُنٌ كأنّه جَمْعُ مَكْنٍ لا مكانٍ؛ لأنّا لم نَرَ فَعيلاً، ولا فَعالاً، ولا فِعالاً، ولا فُعالاً يكسَّرنَ مذكّراتٍ على أَفْعُلٍ»[3].

تصريحُ سيبويه بأنَّ معنى التذكيرِ في فَعيلٍ، وفَعالٍ، وفِعالٍ، وفُعالٍ مانعٌ من تكسيرِها على أَفْعُلٍ يدلُّنا على علةٍ معنويةٍ، هي أنَّ اختصاصَ المؤنثِ بوزنِ أَفْعُلٍ كأَلْسُنٍ يرفعُ التباسَ المذكرِ بالمؤنثِ، ولعلَّ ذلك وراءَ تقديرِ سيبويه كونَ أَمْكُنٍ جَمْعَ مَكْن حتى يصيرَ كفَلْسٍ وأَفْلُسٍ، ومذهبُ سيبويه هذا أَصلٌ في توجيهِ شواذِّ الجموعِ من ذواتِ الأصولِ الثلاثيةِ، ونَقَلَ ابنُ سيده عن السيرافي وأبي علي أنَّ هذا الأصلَ شرطُهُ أن يكونَ المفردُ على أربعةِ أَحرفٍ بالزيادةِ حتى يقدَّرَ المفردُ الثلاثيُّ. قال: «ومن الشاذِّ قولُهم حِمارٌ وحَمِيرٌ، ومثلُهُ أَصْحابٌ وأَطْيارٌ، وفَلوٌّ وأَفْلاءٌ، قال أبو علي وأبو سعيد: جَعَل سيبويه ما كان من جمعِ الثلاثيِّ مما ذُكر إذ جاءَ جمعاً

---

(١) التكملة ١٦٥-١٦٦، القَدان: يجمع أداةَ ثورينِ في القران، العين ٥٠/٨ (فدن). القَذَالُ: مؤخر الرأس (سفر السعادة ٤١٦)، البغاثُ: مثلثةٌ طائر أغبر، القاموس (غبر).

(٢) المخصص ١٢/١٧، المثالُ: الفراش، القاموس (مثل).

(٣) الكتاب ٦١٧/٣.

لِـما كانَ على أربعةِ أَحرفٍ، فهو يُحذَفُ حرفٌ منه في التقديرِ، وليس ذلكَ بمطَّردٍ، كأنَّهم قدَّروا حِماراً على حَمْرٍ وجمعوهُ على حَمِيرٍ كما قالوا: كَلْبٌ وكَلِيبٌ، وعَبْدٌ وعَبِيدٌ، وجَعَلوا صاحباً وطائراً على صَحْبٍ وطَيْرٍ وجمعوهُ على أَصْحابٍ وأَطْيارٍ كما قالوا: بَيتٌ وأَبْياتٌ، وجَعلوا فَلُوًّا على فَعْلٍ وجمعوهُ على أَفْعالٍ كما قالوا: عَجُزٌ وأَعْجازٌ»[1].

ما نقلَهُ ابنُ سيده عن أبي علي وأبي سعيدٍ يتوافَق مع مذهبِ سيبويه في تقديرِ المفردِ، لكنَّ علةَ ما نقَلَهُ عنهما من الأبنيةِ لفظيةٌ، لأنَّهما قدَّرا حَذْفَ الزيادةِ ليصيرَ وزنُ جمعِ المفردِ المقدَّرِ على زنةِ جمعِ اسمٍ ثلاثيٍّ مجردٍ من الزيادةِ.

والشذوذُ في تكسيرِ الاسمِ الثلاثيِّ المزيدِ بالألفِ قد يتعلَّق بلغتينِ للمفردِ، من ذلكَ لغةُ: إِسوارٍ في: سِوارٍ، وهي لغةٌ حكاها الزجاجُ عن قطربٍ، ونَصُّهُ: «قد حُكِيَ سِوارٌ، وحَكى قُطربٌ: إِسوارٌ، وذكَرَ أنَّ أَساورَ جَمْعُ إِسوارٍ على حذفِ [الياءِ][2]؛ لأنَّ جمعَ إِسوارٍ: أَساوِيرُ»[3].

التوجيهُ السابقُ يتعلَّق بمجيءِ (أَساوِرَ) في قوله تعالى: (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ) [الكهف: ١٨/ ٣١]، وأَبَى أبو علي أن يكون: أَساورُ جمعَ إِسوارٍ؛ لأنه خلافُ القياسِ في جمعِ ما زيادتُهُ الرابعةُ حرفُ مدٍّ، وهذا يتعلَّق بعلةٍ لفظيةٍ هي أنَّ المدَّ يبقى في الجمعِ ولا يُحذَفُ إلا في الضرورةِ، لهذا قضَى على أَساورَ بأنه جمعُ أَسْوِرةٍ وفاقاً لسيبويه في أَسْقِيةٍ وأساقٍ. قال: «لو كان كذلكَ لوجبَ ثباتُ الياءِ في التكسيرِ، ليكونَ على زنة دَنانيرَ؛ لأنَّ حرفَ اللينِ إذا كان رابعاً في الواحدِ ثبتَ في التكسيرِ، ولم يُحذفْ إلا في الضرورةِ للوزنِ... وليسَ التنزيلُ موضعَ ضَرورةٍ، وإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ إياهُ ثبتَ أنهُ الآخرُ الذي هو سِوارٌ جُمِعَ على أَسْوِرةٍ، ثم

---

(١) المخصص ١١٦/١٤ وألمح أبو علي إلى ذلك في المسائل الحلبيات ٤٠ والتعليقة ٩٨/٤. الفَلو: المهر المفطوم من أمه (الغريب المصنف ١٥٣/٢).

(٢) في المطبوع: التاء.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٣/٣.

جُمِعَ أَسْوِرَةٌ على أَساوِرَ كما حكاهُ سيبويه من جمعِهم أَسْقِيَةً على أَساقٍ، ولو كان: أَساورُ الذي في التنزيلِ جمعَ: إِسوارٍ لكان يجبُ أن يكونَ: أَساويرَ»(١).

أما تاءُ: أَساوِرةٍ فتحتمِلُ أن تكونَ تعويضاً من الياءِ المحذوفةِ عند أبي علي، وإِن لم يقدَّرْ حذفُ الياءِ فالتاءُ علامةُ التعريبِ، قال بعدَ الإشارةِ إلى أَن تاء: أَساورةٍ يجوزُ أن تكون عِوضاً من الياءِ المحذوفةِ: «فأما أَساورةٌ في جمع: إِسوارٍ فالهاءُ فيه على حدِّ ما يلحق المعرَّباتِ نحو: طَيالِسةٍ وزَنادِقةٍ... والإِسوارُ معرَّبٌ وهو الفارسُ»(٢).

ومن عِلَلِ توجيهِ الشاذِّ في نحوِ ما تقدَّمَ من الأسماءِ المزيدةِ بالألفِ الاستغناءُ بجمع قلةٍ عن آخرَ، بهذا علَّل المبردُ جمعَ غُلامٍ على غِلْمةٍ لا أَغْلِمةٍ، لأن فِعْلةً وأَفْعِلةً عنده مجازُهما واحدٌ، أي قياسُهما الدلالةُ على معنى القلةِ، واستدلَّ على ذلك بردِّ غِلْمةٍ إلى أُغَيْلِمةٍ في التصغيرِ. قال: «فأمّا غلامٌ فيستغنَى أن يقالَ فيهِ: أَغْلِمةٌ بقولِهم: غِلْمةٌ؛ لأنَّهما لأَدنى العدد، ومجازُهما واحدٌ إلا أَنَّكَ حذفتَ الزيادةَ، فإذا حَقَّرتَ: غِلْمةً فالأَجودُ أن تردَّهُ إلى بنائِهِ فتقولُ: أُغَيْلِمةٌ وكذلكَ صِبْيةٌ»(٣).

ننتقلُ الآنَ إلى تكسيرِ ما كان من الأَسماءِ على زنةِ فاعِلٍ أو فاعَلٍ، وقياسُها عند سيبويه أنْ تُكسَّر على فَواعِلَ. قال: «ما كانَ من الأَسماءِ على فاعِلٍ أَو فاعَلٍ فإِنَّه يكسَّرُ على بناءِ فَواعِلَ، وذلكَ: تابَلٌ وتَوابِلُ، وطابَقٌ وطَوابِقُ، وحاجِرٌ وحَواجِرُ»(٤).

وفُعْلانٌ مما يكسَّر عليه فاعِلٌ من الأَسماءِ، وهو وزنٌ رآه أبو علي مما تختصُّ به الإِسماءُ التي زِنتُها فاعِلٌ، أو الصفاتُ التي زنتُها فاعِلٌ وتنزَّلَت منزلةَ الاسمِ في المعنى. قال: «وأَيضاً فإنَّهم

---

(١) الإغفال ٣٦٦/٢-٣٦٧، وينظر الكتاب ٦١٨/٣.

(٢) الحجة ١٥١/٦-١٥٢، التاءُ اللاحقةُ للجمعِ إما لتوكيد تأنيثه كأَرغفة، أو للنسبِ كالمهالبة، أو للتعريبِ كالطيالسة، ينظر الكتاب ٦٢٠/٣ والإغفال ٥٠٧/٢ وأمالي ابن الشجري ٣١/٣-٣٣.

(٣) المقتضب ٢١١/٢، لفظُ ا ازِ عند المبرد قريب من معنى الأصلِ أو القياسِ، والدليلُ استعمالُه لفظَ ا از في تصغير أسود على أُسيوِد (المقتضب ٢٨٥/٢).

(٤) الكتاب ٦١٤/٣، الحاجِر: ما يمسِك الماءَ من شفَة الوادي (الغريب المصنف ٤٤٤/١).

قد كسَّروا واحداً: وُحْداناً، وهذا الضربُ من التكسيرِ ليسَ يكونُ في اسم الفاعلِ إذا كان صفةً إنما تكسَّرُ عليهِ الأَسماءُ دونَ الصفاتِ، أوِ الصفاتُ التي تجري مَجرى الأسماءِ، وذلك قولُهم: حاجِرٌ وحُجْرانٌ... وفي الصفةِ المستعملةِ استعمالَ الأَسماءِ: راعٍ ورُعْيانٌ، وصاحِبٌ وصُحْبانٌ»[1].

قولُ أبي علي يَحتمل أن يُؤخَذَ منه نتيجةٌ فحواها أنَّ تكسيرَ فاعِلٍ على فُعْلانٍ مقصورٌ على معنى الكثرةِ، دليلُ ذلك أنَّ أَفْعِلةً فيه نادرٌ ومثالُه: أَوْدِيةٌ، ووجهُهُ عندَ أبي علي تعاقبُ المعنى الواحدِ على فاعِلٍ وفَعِيلٍ، وهذه علةٌ معنويةٌ قَوَّاها أبو علي بعلةٍ لفظيةٍ هي اتحادُ فاعِلٍ وفَعِيلٍ في التكسيرِ على فُعَلاءَ وأَفْعالٍ. قال: «الأَوْدِيةُ واحدُها وادٍ، وهو جمعٌ نادرٌ في فاعِلٍ، ولا نعلَمُ فاعِلاً جاءَ على أَفْعِلةٍ، ويشبهُ أن يكونَ ذلكَ لتعاقُبِ فاعِلٍ وفَعيلٍ على الشيءِ الواحِدِ، كعَليمٍ وعالِمٍ... أَلا تَرى أَنَّهم جَمعُوا فاعلاً أَيضاً على فُعَلاءَ في نحوِ شاعرٍ وشُعَراءَ، وفَقيهٍ وفُقهاءَ، وجعلُوا فاعِلاً كفَعيلٍ في التكسيرِ وقالوا: يَتيمٌ وأَيتامٌ، وأَبيلٌ وآبالٌ، وشَريفٌ وأَشْرافٌ كما قالوا: صاحبٌ وأَصْحابٌ، وطائرٌ وأَطْيارٌ فكذلكَ جَمْعُ وادٍ على أَوْدِيةٍ»[2].

يبقَى أن نشيرَ عقبَ ذلكَ إلى أنَّ تكسيرَ فاعِلٍ من الأسماءِ قد يكونُ بحملِ التكسيرِ على التحقيرِ حملاً علَّتُهُ عندَ ابنِ جني لفظيةٌ، يشتركُ بها التكسيرُ والتحقيرُ في قلبِ ألفِ فاعِلٍ من الأَسماءِ واواً، أي يقالُ: غَوارِبُ كما يقالُ: غُوَيرِبٌ، ويقالُ: سَواعِدُ كما يقالُ: سُوَيعِدٌ قال في تكسيرِ ناطِلٍ على نَياطِلَ: «أما قولُهم في تكسيرِهِ: نَياطِلُ فليس بقياسٍ كما لا يقالُ في غاربٍ، وساعِدٍ، وكاهلٍ إلا غَوارِبُ، وسَواعِدُ، وكَواهِلُ بالواوِ دون الياءِ، والتكسيرُ في هذا محمولٌ على التحقيرِ فكما يجبُ في تحقيرِهِ: نُويطِلٌ، وكُوَيهِلٌ، وسُويعِدٌ بالواوِ أَلبتَّةَ للضمةِ كذلك حُمِلَ التكسيرُ عليه كما يُحمَلُ التحقيرُ على التكسيرِ في مواضعَ كثيرةٍ»[3].

---

(١) المسائل البغداديات ٥٠٩.

(٢) الحجة ٣٤٠/٢، الأبيلُ: الراهب (الغريب المصنف ٤١٤/١).

(٣) التمام ٨٨، النياطلُ: مكاييلُ الخمرِ واحدها ناطَلٌ وناطلٌ بالكسر (الغريب المصنف ٢٧١/١). الغارب: هو ما بين السنامِ إلى العنق (سفر السعادة ٣٩٢)، الكاهلُ: هو ما بين الكتفينِ ويقال له: الحارك (سفر السعادة ٤٣٢).

استثناءُ ابن جني لـ(نياطِلَ) من القياسِ معناهُ أنَّ قلبَ ألفِ ناطِلٍ ياءً في التكسيرِ مخالفٌ لقياسِ حملِ التكسيرِ على التحقيرِ في قلبِ الألفِ واواً.

ب – تكسيرُ ما زيادتُهُ حروفُ المدِّ واللينِ من الأَسماءِ المؤنثةِ الثلاثيةِ الأُصول:

عرفنا فيما سَلَفَ أنَّ الأَفْعُلَ قياسُ تكسيرِ المؤنثِ من نحو: لِسانٍ إذا أُريدَ فيه معنى التأنيثِ[1]، وهو قياسٌ مستمرٌّ عند ابن الحاجبِ في نحوِ: ذِراعٍ وعُقابٍ. قال: «وجاءَ في مؤنثِ الثلاثةِ[2]: أَعْنُقٌ، وأَذْرُعٌ، وأَعقُبٌ»[3].

آحادُ الأبنيةِ التي ذكرَها ابنُ الحاجبِ على زنةِ فَعالٍ، وفِعالٍ، وفُعالٍ، وتَلحَقُ تاءُ التأنيثِ بهذهِ الآحادِ، وبوزنَينِ آخرَينِ هما فَعِيلٌ، وفَعُولٌ، وقياسُ لحاقِها يستلزمُ أن يكونَ الجمعُ على زنةِ فَعائِلَ، وهو وزنٌ يَشمَل تلك الأَوزانَ الخمسة عند الجاربرديِّ، قال: «نحوُ حَمامةٍ، ورِسالةٍ، وذُؤابَةٍ، وسَفينةٍ، وحَمولةٍ يُجمَعُ على: حَمائِمَ، ورَسائِلَ، وذَوائِبَ، وسَفائِنَ، وحَمائِلَ، وجاء سفُنٌ أيضاً، فالأَقسامُ خَمسةٌ كالمذكَّرِ»[4].

ما تقدّمَ يدلُّ على أنّ المؤنثَ قياسُهُ أن يكسَّر على أَفْعُلٍ إذا كان آحادُه على زنةِ فَعالٍ، أو فِعالٍ، أو فُعال، أَو على فَعائلَ إن لحقت تاءُ التأنيثِ أحدَ هذه الأوزانِ أو لحِقَتْ فَعِيلاً أو فَعُولاً، ما خلا ذلك شاذٌّ تُطلَبُ علَّتُهُ كسماءٍ وأَسْمِيةٍ إذا عُني بالسماءِ المطرُ، نقلَ ذلكَ أبو علي عن الأصمعي، أما الأخفشُ فالسماءُ عنده مُؤنثةٌ وإن عُنِي بها المطرُ، وتكسيرُها على أَفْعِلَةٍ علّتُهُ البناءُ على وزنِ فَعالٍ، ومالَ أبو علي إلى قولِ الأخفشِ؛ لأنَّ الأخيرَ حكى تأنيثَ السماءِ وإن عُنِي بها المطرُ. قال: «فأما السماءُ إذا أرادَ المطرَ فقال بعضُ البغداديينَ: هو مذكَّرٌ، قال[5]: ولذلكَ جُمِعَ

---

(١) ينظر الصفحة ٢٩٧.

(٢) أي فَعالٍ، وفِعالٍ، وفُعالٍ.

(٣) شرح الشافية للرضي ١٢٥/٢، العناق: أُنثى المَعز (الغريب المصنف ١٦١/٢). العقاب: اللوزةُ التي تخرج في قوائم الدواب (سفر السعادة ٩٤٧).

(٤) شرح الشافية للجاربردي ٢١١.

(٥) أي الأصمعي.

على أَفْعِلةٍ فقيلَ: أَسْمِيةٌ، وقال أبو الحسنِ: قالوا: أَصابتْنا سماءٌ، ثم قالُوا: ثلاثُ أَسْمِيةٍ، فبنَوهُ على أَفْعِلةٍ وهو مُؤنثٌ، وإِنَّما كان بابُه أَفْعُلَ مثلَ عَناقٍ وأَعنُقٍ، وعُقابٍ وأَعقُبٍ، قال: وزُعِمَ أنَّ بَعْضَهم قالَ: طِحالٌ وأَطْحُلٌ... والوجهُ قولُ أبي الحسنِ، لروايتِهِ التأنيثَ فيها»[1].

أبو علي عَنَى بروايةِ التأنيثِ تأنيثَ الفعلِ في: أَصابتْنا سماءٌ، والقياسُ أَسْمٍ لا أَسْمِيَةٌ، لكنَّ مجيءَ أَطحُلٍ في المذكَّرِ سوَّغَ مجيءَ أَسْمِيةٍ في المؤنثِ؛ أي دَخلَ قياسُ المؤنثِ على المذكرِ في أَطحُلٍ كما دَخَلَ قياسُ المذكَّرِ على المؤنثِ في أَسْمِيةٍ لا تِّفاقِهما في الوزنِ.

أَما السماءُ التي لا يرادُ بها المطرُ فجمعُ السلامةِ بالألفِ والتاءِ قياسُها عند سيبويه، وهو عندهُ عِوضٌ من التكسيرِ إِشعاراً بأنَّ المعنى لا يرادُ به المطرُ قال: «قالوا: سمٰواتٌ فاستغنَوا بهذا، أَرادوا جَمْعَ سَماءٍ لا منَ المطرِ، وجَعلوا التاءَ بدلاً من التكسيرِ»[2].

وذهب ابنُ سيده إلى أنَّ سيبويه قَصَدَ تكسيرَ القلةِ لا الكثرةِ لمجيءِ سُمِيٍّ في جمعِ سَماءٍ، وأنه استثنَى المطرَ؛ لأنه يقصِدُ جمعَ المؤنثِ الذي زادَ على ثلاثةِ أَحرفٍ. قال ابنُ سيده: «قولُه: استغنَوا بالتاءِ في سمٰواتٍ عن التكسيرِ، إِنما عنَى به التكسيرَ الذي لأدنى العددِ، وإِلَّا فقد حَكَى هو وغيرُهُ: سُمِيًّا، واستثناؤهُ التي للمطرِ إِنما حملَهُ عليهِ أَنَّه ذكَرَ جمعَ المؤنثِ الذي على أكثرَ من ثلاثةِ أَحرفٍ، وهو الذي يُجمَعُ بالألفِ والتاءِ، وأما سماءُ المطرِ فمذكَّرٌ، ولو عَنَى به المطرَ لجعَلَهُ من باب سُرادقٍ وسُرادقاتٍ»[3].

هنا مسألةٌ تتعلَّقُ بجمعِ شِمالٍ على شَمائلَ، القياسُ عند الرضيِّ أن يقالَ: أَشمُلٌ كأَذرُعٍ، واعتلَّ لمجيءِ شَمائلَ بتنزيلِ شِمالٍ منزلةَ: رِسالةٍ ورسائلَ. قال: «القياسُ أَشمُلٌ كأَذرُعٍ، وفَعائلُ في جمعِ فِعالٍ جَمعٌ لم يُحذَفْ من مفردِهِ شيءٌ، فَشِمالٌ وشَمائِلُ كقِمَطرٍ وقَماطِرَ، وهو جَمعُ

---

(١) التكملة ١٤٠.

(٢) الكتاب ٦٠٠/٣.

(٣) المخصص ٣/٩، وعنى ببابِ سرادقات ما امتنع من التكسيرِ على بناءٍ من أبنية الجمعِ، ينظر الكتاب ٦١٥/٣ والمخصص ١١٩/١٤، وحكاية سيبويه لـ(سمي) في الكتاب ٦٠٦/٣. السرادق: ما أحاطَ بالبناءِ (الغريب المصنف ٣٠٦/١).

ما لحقتْهُ التاءُ من هذا المثالِ كرسالةٍ ورسائلَ، ولـمَّا كان شِمالٌ في تقديرِ التاءِ جُعِلَ كأنَّ التاءَ فيه ظاهرةٌ فجُمِعَ جَمْعَهُ»[١].

تقديرُ الرضيِّ دخولَ شمائلَ على باب رسائلَ اجتمعَتْ له عِلَّتا المعنى واللفظِ، أما المعنى فهو تقديرُ تاءِ التأنيثِ في شِمالٍ، وأما اللفظُ فهو استواءُ الجمعَينِ في قلبِ الزائدِ همزةً، وهو قلبٌ لا بدَّ منه عند أبي علي في تكسيرِ نحو: رِسالةٍ مما يقعُ فيه حرفُ المدِّ ثالثاً، لأنه يلتقي ساكنانِ تقديرُهما في جمعِ نحو: رسالةٍ: رَسَاالُ، ولا وَجْهَ لحذفِ الساكنِ الأولِ؛ لأنه حرفُ معنًى، ولا الساكنِ الثاني، لأنه يحصُلُ اللبسُ لو قيل: رَسَالٌ بالحذفِ، قال: «فأما الأَلفُ وأُختاها إذا وَقعْنَ ثالثةً في الجمعِ فإنَّه إذا كان كذلكَ اجتمعَ ساكنانِ، أَحدُ الحروفِ الثلاثةِ وأَلفُ الجمعِ، وإذا اجتمعَ ساكنانِ فلا يخلو من أَنْ يحرَّكَ أَحدُهما أَو يُحذَفَ، فالحذفُ لم يُجزْ في الأولِ منهما هنا؛ لأنه الحرفُ الدالُّ على المعنى... ولم يَجُز في الثاني منهما أيضاً، ألا تَرى أَنكَ لو حذفتَ الألفَ من: رسالةٍ لدخولِ ألفِ الجمعِ عليه لم ينفصلِ الواحدُ من الجمعِ، والتبسَ كلُّ قبيلٍ بالآخَرِ»[٢].

ولزومُ حرفِ المدِّ واللّينِ الهمزَ في نحوِ: رسائلَ يرفعُ التباسَهُ بالهمزِ في نحوِ: مَصائِبَ، ويرى الجَوهريُّ أنَّ القياسَ في ياءِ نحوِ: مَعِيشةٍ أن تصحَّحَ ويُقالَ: مَعايِشُ؛ لأنَّ هذه الياءَ أَصليةٌ، ورأَى أنَّ مَن قالَ: مَصائِبُ ومَعائِشُ حَمَلَ الأصلَ على الفرعِ، أي شبَّهَ الياءَ الأَصليةَ في مَعِيشةٍ ومُصِيبةٍ بالزائدةِ في نحو: صَحِيفةٍ. قال: «والمَعِيشَةُ جَمعُها مَعايِشُ بلا همزٍ إذا جَمعتَها على الأصلِ، وأَصلُها مَعْيِشَةٌ وتقديرُها مَفْعِلةٌ، والياءُ أَصليةٌ متحركةٌ فلا تنقَلِبُ في الجمعِ همزةً... وإن جَمعتَها على الفرعِ هَمزتَ وشَبَّهتَ مَفْعِلةً بفَعِيلةٍ كما هُمِزَتِ المصائبُ؛ لأنّ الياءَ ساكِنةٌ»[٣].

---

(١) شرح الشافية للرضي ١٢٨/٢، الشمالُ ضد اليمين، الجمع أَشْمُلٌ، وشمائلُ، وشملٌ، وشمالٌ بلفظ الواحد، والشمال الطبع، الجمع شمائلُ، القاموس (شمل) القمطر: الشديد (سفر السعادة ٤٢٧).

(٢) الإغفال ٢٣٨/٢-٢٣٩.

(٣) الصحاح (عيش).

فيما قالَهُ الجوهريُّ إظهارٌ لعلَّةٍ لفظيةٍ تخصُّ جوازَ قلبِ الياءِ الأصليةِ همزةً في نحوِ: مَعايِشَ، ولزومَ قلبِها في نحوِ: رسائِلَ، والفرقُ بينَهما أنَّ ياءَ نحوِ: مَعايِشَ تُصحَّحُ خلافاً لياءِ نحو: صَحائِفَ.

ومِن جمعِ نحوِ: رسالةٍ ومَعِيشةٍ على: رَسائِلَ ومَعائِشَ يَظهر لنا سقوطُ التاءِ من الجمعِ، وسقوطُها منهُ علَّلَ به ابنُ سيده تكسيرَ سَفينةٍ على سُفُنٍ؛ لأنَّ حذفَ التاءِ في الجمعِ جعلَ سفينةً كأنَّها في اللفظِ بمنزلةِ سَفِينٍ وقَضِيبٍ من الأسماءِ التي تُجمَعُ على فُعُلٍ قال: «أما سَفائِنُ فَعلَى القياسِ، وأَما سُفُنٌ فداخِلٌ عليه؛ لأنّ فُعُلاً في مثلِ هذا قليلٌ، وإنما شبَّهوه بقَلِيبٍ وقُلُبٍ، وقَضِيبٍ وقُضُبٍ، وكأنهم جمعُوا سَفِيناً حين عَلموا أنَّ الهاءَ ساقطةٌ شبَّهوها بجَفرةٍ وجِفارٍ حينَ أَجرَوها مَجرى جُمْدٍ وجِمادٍ، يعني حُمِلَ ما فيه الهاءُ على ما لا هاءَ فيهِ»[1].

إشارةُ ابن سيده إلى حملِ ما فيه الهاءُ على المجرَّدِ منها في تكسيرِ سفينةٍ على سُفُنٍ غيرُ بعيدةٍ عن قاعدةِ حملِ الفرعِ على الأصلِ؛ لأنَّ المؤنثَ فرعُ المذكرِ، وقريبٌ من ذلكَ تكسيرُ فاعِلاءَ على فَواعِلَ، وعلةُ ذلك عندَ ابنِ سيده أنَّ فاعِلاءَ تُشاكِلُ فاعِلةً في معنى التأنيثِ؛ لأنَّ علامتَهُ لحقت آخرَهما، ونقلَ عن أبي علي أَنَّ فاعِلاءَ فرعُ فاعِلةٍ؛ لأنَّ تاءَ فاعلةٍ في تقدير الانفصالِ، وتقديرُ انفصالِها يجعلُها أقربَ إلى فاعِلٍ، أما ألفُ فاعِلاءَ فليستْ في تقديرِ الانفصالِ، أي لفظُ فاعِلاءَ بعيدٌ عن لفظِ فاعِلٍ. قال ابنُ سيده: «أبو عبيدٍ: السَّابِياءُ الماءُ الذي يكونُ على رأسِ الولدِ، سيبويه: الجمعُ سَوابٍ، عليٌّ: وهذا قياسٌ مُطَّرِدٌ في كلِّ ما كانَ على وزنِ فاعِلاءَ ضارعُوا بها فاعلةً؛ لأنَّ في آخرِها عَلمَ التأنيثِ كما هو في فاعِلةٍ، وإنِ اختلَفَ العَلَمانِ، قال أبو علي: وهي فرعٌ على فاعِلةٍ؛ لأنَّ فاعِلةً صيغةٌ تُشاقُّ المذكَّرَ فلا تزالُ تُطابقُهُ في العدَّةِ والحركةِ والسكونِ حتى الهاءِ، والهاءُ لا يعتدُّ بها؛ لأنها كالاسمِ المضمومِ إلى الاسمِ فقَرُبَتْ فاعِلةٌ من

---

(١) المخصص ٢٣/١٠، وعنى بقوله (يعني) ابن دريد، ينظر الجمهرة ٨٤٨. القَليب: اسم للبئر (الغريب المصنف ٥٠٤/١)، الجَفرةُ: أُنثى الماعزِ التي بلغت أربعةَ أشهرٍ وفُصلَت عن أُمهاتها (الغريب المصنف ١٦١/٢). الجُمد: المكانُ المرتفع الغليظ (الغريب المصنف ٤٣٥/١).

المذكرِ الذي هو الأصلُ هذا القربَ، وأَما فاعِلاءُ فليست كذلك – وإن ساوَتْ فاعِلاً – لأنَّ علمَ التأنيثِ الذي هو الألفُ لا يُتوَهَّمُ انفصالُهُ من الاسمِ»[١].

كلُّ ما تقدَّمَ يدلُّنا على أنَّ جمعَ ما زيادتُهُ حروفُ المدِّ واللينِ منَ الأسماءِ المؤنثةِ الثلاثيةِ الأصولِ كجمعِ المذكرِ من حيث اعتمادُ التوجيهِ على علةِ اللفظِ، أو على علةِ المعنى، أو عليهما معاً.

جـ – تكسيرُ الأسماءِ المذكرةِ الثلاثيةِ الأصولِ مما زيدَ عليها الواوُ والياءُ وما جانَسهُما:

الاسمُ الثلاثيُّ المذكَّرُ مما زيادتُهُ الواوُ والياءُ له وزنانِ هما فَعِيلٌ، وفَعُولٌ وقياسُ فَعِيلٍ في القلةِ عند ابنِ يعيشَ أن يكسَّرَ على أَفْعِلةٍ وفِعْلةٍ وأَفعالٍ، أَما عِلةُ أَفْعلةٍ فهي تشابُهُ فَعِيلٍ مع فَعالٍ وفِعالٍ في الوزنِ والحركاتِ والسكناتِ، وهذهِ علةٌ لفظيةٌ، وأمَّا علةُ فِعْلةٍ فهي الاستغناءُ بها عن أَفْعلةٍ كما استُغني بها في غُلامٍ[٢] وهذه علةٌ معنويةٌ؛ وأَفعالٌ وجهُهُ إِجراءُ فَعِيلٍ مجرى فَعَلٍ من الثلاثي، ذلك قياسُ فَعيلٍ في القلةِ، وقياسُهُ في الكثرةِ فُعُلٌ وفِعْلانٌ. قال: «أمَّا فَعِيلٌ فإنه يكسَّرُ في أَدنَى العددِ على أَفعِلةٍ كفَعالٍ وفِعالٍ؛ لأَنهنَّ أَخواتٌ في الزنةِ، والحركاتِ، والسكونِ، وذلك قولكَ... رَغيفٌ وأَرغِفةٌ، وربما كسَّروهُ في القلةِ على فِعْلةٍ نحو: صَبيٍّ وصِبْيةٍ كما قالوا: غِلْمةٌ، وعلى أَفعالٍ نحو: يمينٍ وأَيمانٍ كأَنَّهم حذفُوا الزائدَ وكسَّرُوا ذواتِ الثلاثةِ، فإذا جاوزتَ أَدنى العددِ فإنه يجيءُ على فُعُلٍ كأَخواتِهِ، وعلى فُعْلانٍ نحو قولكَ: قَضيبٌ، وقُضُبٌ، وقُضْبانٌ... هذا بابُهُ، وعليه قياسُ ما جُهِلَ أَمرُهُ، وما عدا ذلكَ فشاذٌّ يُسمَعُ ولا يُقاسُ عليه»[٣].

ومما شَذَّ عن قياس فَعيلٍ الذي ذكره ابنُ يعيش أَفعِلاءُ، وهذا الوزن أصلُهُ للصفاتِ عند المبردِ، لهذا رأى أَنّ دخولَهُ في تكسيرِ اَلأسماءِ علامةٌ على تنزيلِ الصفةِ منزلةَ الاسمِ في المعنى.

---

(١) المخصص ٢٤/١، ينظر الكتاب ٦١٨/٣ والغريب المصنف ١٥٩/١، وألمح أبو علي إلى ما نقله عنه ابن سيده في التكملة ١٧٢ والمسائل البغداديات ٨٦.

(٢) ينظر الصفحة ٢٩٩.

(٣) شرح المفصل ٤١/٥-٤٢.

قال: «وقد تكونُ الأَسماءُ من هذا على أَفعِلاءَ نحو: نَصيبٍ وأَنصِباءَ، وصَديقٍ وأَصدقاءَ، لأنهُ يجري مَجرى الأسماءِ»[1].

وفَعِيلٌ يكسَّر أَيضاً على فِعْلانٍ وفِعالٍ عند سيبويه، وفِعْلانٌ عندهُ داخلٌ على بابِ فُعالٍ من الأسماءِ كغُرابٍ وغِرْبانٍ، وفِعالٌ داخلٌ على الصفاتِ كظريفٍ وظِرافٍ تعويضاً من دخولِ الصفةِ على الاسم، واستدلَّ على ذلكَ بتأنيثِ فَعِيلٍ بالتاءِ كما تؤنَّثُ الصفةُ بها. قال: «سَمِعْنا بَعضَهم يقولُ فَصِيلٌ وفِصْلانٌ شبَّهُوا ذلكَ بفُعالٍ... وقالوا: فَصِيلٌ وفِصالٌ شبّهوهُ بظريفٍ وظِرافٍ، ودخَلَ مع الصفةِ في بنائِهِ كما دخلتِ الصفةُ في بناءِ الاسم وسَتراهُ، فقالوا: فَصِيلٌ حيث قالوا: فَصِيلةٌ كما قالوا ظريفَةٌ وتوهَّموا الصفةَ حيث أَنّثوا وكان هو المُنفصِلَ من أُمِّهِ... وقالُوا أيضاً: إفالٌ شَبَّهوها بفِصالٍ حيث قالوا: أَفِيلةٌ»[2].

العلَّتانِ اللَّتانِ علَّلَ بهما سيبويه تكسيرَ فَعِيلٍ على فِعْلانٍ وفِعالٍ لفظيَّتانِ، لاتفاقِ وَزنِ ما كُسِّرَ عليهِ فَعِيلٍ مع وزنِ التكسيرِ الذي تداخَلَ معه، وما ذهبَ إليه سيبويه من تكسيرِ فَصيلٍ على فِصْلانٍ علَّتُهُ عند المبردِ أنَّ الفَعِيلَ والفُعالَ يتعاقبانِ على المعنى الواحدِ كطويلٍ وطُوالٍ، لهذا يُعامَلُ ظَلِيمٌ وظِلْمانٌ معاملةَ غُرابٍ وغِرْبانٍ. قال: «فأما ما جُمِعَ في الأَسماءِ على فِعْلانٍ فنحوُ: ظَلِيمٍ وظِلْمانٍ، وقَضيبٍ وقِضبانٍ فليسَ من أَصلِ البابِ... أَخرجَهم إلى ذلكَ أنه في معنى فُعالٍ؛ لأنهما يقعانِ لشيءٍ واحدٍ، تقولُ: طَوِيلٌ وطُوالٌ، وخَفِيفٌ وخُفافٌ»[3].

ننتقلُ بعد ذلك إلى فَعُولٍ، وقياسُهُ عند أبي علي في القلةِ أن يُجمَعَ على أَفعِلةٍ وفي الكثرةِ قياسُهُ فِعْلانٌ. قال: «وفَعُولٌ بمنزلةِ فَعِيلٍ في أَدنى العددِ، وذلكَ قَعُودٌ وأَقعِدةٌ... وخَروفٌ وأَخْرِفةٌ، والكثيرُ خِرْفانٍ وقِعْدانٌ»[4].

---

(١) المقتضب ٢/٢٠٩.

(٢) الكتاب ٣/٦٠٥، الفَصيلُ من الإبلِ تموت أمه فيرضعه صاحبه ويقوم عليه (الغريب المصنف ٢/١٠٦).

(٣) المقتضب ٢/٢١٠، صرح أبو علي بتعاقبِ فَعيلٍ وفُعالٍ، ينظر التكملة ١٨٥، الظليم: ذكر النعام، الصحاح (ظلم).

(٤) التكملة ١٦٦، القَعود من الإبلِ ما يقتعده الراعي في كلّ حاجة، القاموس (قعد).

ما قاله أبو علي شذَّ عنه فَلُوٌّ وأَفْلاءٌ، وعِلَّتُهُ عند المبردِ كعِلَّةِ ظريفٍ وظروفٍ في الصفاتِ، أي يقدَّرُ حذفُ الزيادةِ من فَلوٍّ وظَريفٍ، ويصيران كأنَّهما: ظَرْفٌ وفَلُوٌّ في التقديرِ. قال: «قولُهم: ظَريفٌ وظُروفٌ إنما جُمِعَ على حذفِ الزائدةِ وهي الياءُ فجاءَ على مثالِ فُلُوسٍ وأُسُودٍ، وكذلكَ فَلوٌّ وأَفلاءٌ، وعَدُوٌّ وأَعداءٌ إنما جاءَ على حذفِ الزيادةِ كقولِهم: عَضُدٌ وأَعْضادٌ»[1].

ويجري مجرى فَعِيلٍ من الأسماءِ مَسِيلٌ ومُسْلانٌ، وذهب أبو علي إلى أنَّ الأخفشَ يجعلُ ذلكَ من توهُّم زيادةِ الياءِ في مَسيلٍ وهي عَينٌ، ووجهُ ذلك عند أبي علي أن تكونَ الميمُ زائدةً، فإنْ عُدَّتْ أَصليةً فالتكسير على فُعْلانٍ قياسٌ. قال: «مثلُ هذا[2] – مما حملَهُ أبو الحسنِ على الغلطِ – قولُ بَعضِهم في جمع مَسيلٍ: مُسْلانٌ، فَمسِيلٌ مَفْعِلٌ، والياءُ فيه عينُ الفعلِ، فتَوهَّمَ مَن قالَ في جمعِ مَسيلٍ: مُسْلانٌ أنها زيادةٌ للمدِّ فجَمَعَهُ على فُعْلانٍ كما يَجمَعُ قَضيباً على قُضْبانٍ، وهذا عندي إنما يكون غَلَطاً إذا أُخِذَ من: سَالَ، فإذا أُخِذَ من: مَسَلَ كان كمَصيرٍ ومُصْرانٍ، أَلا ترى أَنَّ مُصْراناً فُعْلانٌ»[3].

الوجهانِ اللذانِ ذكرهما أبو علي وجهُهما المعنى، لأنه أخذ بالاشتقاقِ[4] في حكمِهِ على الميم بالزيادةِ أو الأصالةِ.

زيادةُ الميمِ في مَسيلٍ يقابلُها أَيضاً زيادةُ الهمزةِ في نحو أَفْكَلٍ، وقياسُهُ عند المبردِ أن يُجمَعَ على أَفاعِلَ. قال: «وذلكَ نحوُ أَفكَلٍ، وأَيدَعٍ، وإِصبَعٍ... فهذه الأَسماءُ كلُّها تجمَعُ على أَفاعِلَ، نحو: أَفاكِلَ وأَصابعَ»[5].

---

(1) المقتضب ٢/٢١٤-٢١٥، الفَلُو: المهر المفطوم عن أُمه (الغريب المصنف ٢/١٥٣).

(2) أي مثلُ معيشة في توهم زيادة الياء كما في صحيفة.

(3) الإغفال ٢/٢٣٦، المَسلُ اسم للمسيل (إصلاح المنطق ٣٧١)، المَصير: واحد الأمعاءِ، وزنه فَعيلٌ (سفر السعادة ٩٦١).

(4) ينظر الصفحة ٢٢٨.

(5) المقتضب ٢/٢١٦، الأفكلُ: الرعدةُ (الغريب المصنف ١/١٢٤)، الأَيدع: صبغٌ أحمر (سفر السعادة ١٠٠).

وأَفْعَلُ قد يكونُ وصفاً في الأصلِ استُعمِلَ استعمالَ الأسماءِ الجامدةِ في المعنى، والاسمُ من هذا النوعِ يجوزُ فيه عند سيبويه أن يكسَّر على أَفاعِلَ، أو يُجمَعَ جَمعَ السلامةِ، فإن خِيفَ اللبسُ في التكسيرِ اقتُصِرَ على جمعِ السلامةِ. قال: «سَمِعْنا العربَ تقول: الأَصاغرةُ كما تقولُ: القَشاعِمةُ وصيارِفةٌ حيث خرجَ على هذا المثالِ، فلما لم يتمكَّن هذا في الصفةِ كتمكُّنِ أَحمرَ أُجرِي مجرى أَجدَلٍ وأَفكَلٍ كما قالُوا: الأَباطِحُ والأَساوِدُ حيث استُعمِل استعمالَ الأسماءِ، وإن شئتَ قلتَ: الأَصْغَرونَ والأَكْبَرونَ... وقالوا: الآخَرونَ ولم يقولوا غيرَه كراهيةَ أن يلتبسَ بجِماعِ آخِرٍ»[1].

أي لو قيلَ في آخَرَ: أَواخرُ كأَباطِحَ كما يقالُ في آخِرٍ لم يُعرفْ جمعُ آخَرَ من آخِرٍ، وفي هذا قَطعُ استمرارِ تكسيرِ أَفْعَلَ مما أَصلُهُ الصفةُ، وقَطْعُهُ يدلُّ على فَرعيةِ ذلكَ، لذا كُسِّرَ الأَحْوصُ على: حُوْصٍ للتنبيهِ على أصلِ الوصفِ في أَفْعَلَ عند ابنِ يعيشَ. قال: «فأما قولُ الشاعر[2]:

أتاني وَعيدُ الحُوْصِ............... ....

فإنه لمحَ معنى الوصفيةِ فيه فَجَمَعهُ على حُوْصٍ كأَحمَرَ وحُمْرٍ، كأنه جَعَلَه بمنزلةِ مَن به حَوَصٌ، والحَوَصُ ضِيقُ إِحدى العينينِ»[3].

د – تكسيرُ ما زيادتُهُ الألفُ من صفاتِ المذكرِ والمؤنثِ الثلاثيةِ الأصولِ:

تكسيرُ الصفاتِ التي زيادتُها أَلفٌ جارٍ على طريقةِ ما تقدَّمَ من جموعِ التكسيرِ من حيثُ تقديمُ القياسِ وإِتباعُهُ بالشاذ. فمن الصفاتِ ما زنتُهُ فَعالٌ وهو بمنزلةِ فَعُولٍ في التكسيرِ على

---

(١) الكتاب ٦٤٤/٣، القشعم: الهَرِم (الغريب المصنف ١٥٣/١)، الصيرف: صراف الدراهم، جمعه صيارفةٌ والهاءُ للنسبة، القاموس (صرف)، الأجدلُ: الصقْر (الغريب المصنف ٣٧٩/١)، الأبطح: مسيلٌ واسع فيه دقاق الحصى، القاموس (بطح).

(٢) هو الأعشى، ديوانه ١٩، والبيت بتمامه:

أتـاني وعيـدُ الحُـوْصِ مـن آلِ جَعفَـرٍ ... فيـا عَبْـدَ عمـرٍو لـو نهيـتَ الأَحاوِصـا

البيت في هجاءِ علقمةَ، والحُوص هم بنو الأحوص قوم علقمةَ.

(٣) شرح المفصل ٦٣/٥-٦٤.

فُعُلٍ عند سيبويه؛ لأنّ تاءَ التأنيثِ لا تدخُلُ عليهما، أما تكسيرُ فَعالٍ على فُعَلاءَ فوجهُهُ عنده التشابهُ بين فَعالٍ وفَعِيلٍ في معنى الوصفِ والوزنِ والزيادةِ. قال: «أما فَعالٌ فبمنزلةِ فَعُولٍ، وذلكَ قولُكَ: صَناعٌ وصُنُعٌ كما قالُوا: جَمادٌ وجُمُدٌ، وكما قالُوا: صَبُورٌ وصُبُرٌ... فأمرُ فَعالٍ كأمرِ فَعولٍ، ألا ترى أنَّ الهاءَ لا تدخُلُ في مؤنثِهِ كما لا تدخُلُ في مؤنثِ فَعولٍ، وتقولُ: رجلٌ جَبانٌ وقومٌ جُبَناءُ شبَّهوهُ بفَعِيلٍ؛ لأنه مثلُهُ في الصفةِ والزنةِ والزيادةِ»[1].

مرادُ سيبويه عند ابنِ سيده أنَّ جبناءَ كظُرفاءَ من الوجهِ اللفظيِّ الذي ذكره سيبويه، وثَمَّ وجهٌ آخرُ يرى فيه ابنُ سيده أنَّ لحاقَ تاءِ التأنيثِ نحوَ: جَبَانةٍ يقتضي تكسيرَه على فُعَلاءَ أيضاً لأنَّ جبانَةً كظَريفةٍ في معنَى التأنيثِ بالتاءِ. قال: «فجَعَل جُبناءَ مثلَ ظُرفاءَ، وقال غيرُه: يقالُ: امرأةٌ جَبانٌ وجَبانَةٌ، والجمعُ جُبناءُ»[2].

ويَدخُل فَعالٌ من الصفاتِ بابَ الأَسماءِ في الجمعِ؛ لأنه يكسَّرُ على أَفعالٍ: كجَبانٍ وأَجْبانٍ، وهو عندَ ابنِ جني قليلٌ يناظرُ نَحوَ جَوَادٍ وأَجْوادٍ. قال: «وأَجبانٌ جَمعُ جَبانٍ كُسِّر فَعالٌ على أَفعالٍ، ومثلُهُ: جَوادٌ وأَجْوادٌ... وهو قليلٌ»[3].

لتكسيرِ نحو: جبانٍ على أَجبانٍ صلةٌ بما يختصُّ بهِ وزنُ أَفعالٍ من كثرة الاستعمالِ في الجمعِ، ذهبَ إلى ذلك أبو علي في تعليلِهِ جَمْعَ عَراءٍ على أَعراءٍ، ورأى أيضاً أنَّ الأَعراءَ يجوزُ أن يكونَ جَمْعَ عُرْيٍ، أي على تضمينِ اسمِ العينِ معنى الحدَثِ أو الفعلِ في الوصفِ به؛ لأنه يقالُ: جِمالٌ أَعراءٌ. قال: «فأما قولُ رؤبةَ[4]:

إذ السَّــرابُ انتســجَتْ إِضــاؤُهُ   أو مُجْــنَ عَنــهُ عُرِّيَــتْ أَعــراؤُهُ

(١) الكتاب ٦٣٩/٣، الجَماد: الأرض التي لم تمطَر (الغريب المصنف ٦٢٧/١).

(٢) المخصص ١٥٢/١٦، قولُ العرب: امرأةٌ جبانةٌ حكاه الكسائي وأبو زيد (الغريب المصنف ١٨٣/١).

(٣) التمام ٧٩-٨٠.

(٤) ديوانه ٣، والبيت في وصف المفازة والسرابِ.

فالأَعراءُ في القياسِ جَمْعُ: العَراءِ الذي هو اسمُ ما انكشفَ من الأرضِ، فلم يكن فيهِ بناءٌ ولا نَباتٌ... وكأنَّ رؤبةَ استجازَ ذلكَ؛ لأنّ أَفْعالاً بناءٌ كثُر به الجمعُ حتى يُجَمَعَ به غيرُ شيءٍ مما زادَ على الثلاثةِ كقولهم: ميِّتٌ وأَمواتٌ... وقد يجوزُ أن يكونَ أَعراءٌ جَمْعَ عُرْيٍ على إجراءِ اسمِ الحدثِ على العينِ كما قالُوا: جِمالٌ أَعْراءٌ»[1].

وفِعالٌ من الصفاتِ قياسُهُ عند الرضيِّ كقياسِ فَعالٍ، أي في استواءِ المذكرِ والمؤنثِ في التكسيرِ على فُعُلٍ. قال: «قولُهُ[2]: ونحو: كِنازٍ هو المكتنزُ اللحمِ، يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنثُ نحو: ناقةٌ كِنازٌ، وجَمَلٌ كِنازٌ... وجمعُهُ كجَمْعِ فَعالٍ – بالفتحِ – على فُعُلٍ في الغالبِ»[3].

لكنَّ فِعالاً يختصُّ بكون التغييرِ اللفظيِّ فيه مقدَّراً إذا كُسِّر على فِعالٍ، بهذا علَّل أبو علي تشبيهَ الخليلِ لـ(هِجانٍ) بـ(ظِرافٍ)؛ لأنّ الهِجانَ كالفلْكِ إذا أُريدَ به المفردُ أو الجمعُ أي في تقديرِ التغييرِ اللفظيِّ. قال: «قولُهم: هِجانٌ للجماعةِ عند الخليلِ بمنزلةِ: ظِرافٍ كسَّروا فِعالاً على فِعالٍ كما كسَّروا في الأَسماءِ فُعْلاً على فُعْلٍ، وذلك قولُهم، الفُلْكُ»[4].

أما الجَرميُّ فلا يقدِّر التكسيرَ في هِجانٍ إذا كان جمعاً، إنما يجعلُهُ كالمصدرِ الذي يستوي فيه الواحدُ، والاثنانِ، والجمعُ لأنَّ المصدرَ فيه معنَى الفعلِ كالصفةِ. قال ابنُ سيده: «وأما المذهَبُ الآخَرُ فيُقالُ: هذا هِجانٌ، وهذانِ هِجانٌ، وهؤلاءِ هِجانٌ، فيستوي الواحدُ، والتثنيةُ، والجمعُ فيجري مَجرى المصدَرِ، ولم يذكره سيبويه وقد ذكرهُ الجَرميُّ»[5].

وسلفَ أنَّ التعاقُبَ بين فَعيلٍ وفُعالٍ علةُ تكسيرِ ظَليمٍ على ظِلْمانٍ؛ لأنّ التعاقبَ جَعَلَهُ كغُرابٍ وغِرْبانٍ[6]، ونجدُ نظيرَ ذلكَ في تعليلِ أبي علي تكسيرَ شُجاعٍ على شجَعاءَ. قال:

---

(١) المسائل الحلبيات ٤٠-٤١، جِمالٌ أعراءٌ مثلُ: فَرسٍ عريٍ، أي بلا سرجٍ، القاموس (عري).

(٢) أي ابن الحاجب.

(٣) شرح الشافية للرضي ١٣٥/٢.

(٤) التكملة ١٨٧ وينظر الكتاب ٦٣٩/٣، الهجانُ من الإبلِ: البيض، القاموس (هجن).

(٥) المخصص ١٥٣/١٦.

(٦) ينظر الصفحة ٣٠٦.

«وفُعالٌ بمنزلةِ فَعيلٍ لتعاقُبِهما في نحو: طَويلٍ وطُوالٍ، وخفيفٍ وخُفافٍ، وشَجيعٍ وشُجاعٍ، وذلكَ شُجاعٌ وشُجَعاءُ، وطُوالٌ وطِوالٌ»[1]. اهـ؛ أي تعاقُبُ فَعيلٍ وفُعالٍ جَعل شُجَعاءَ كظُرَفاءَ.

ومن الصفاتِ ما يكونُ على زنةِ فاعِلٍ، ولها وجهانِ في التكسيرِ عند ابنِ الحاجب: غالبٌ وكثيرٌ، أما الغالبُ فوزنُهُ فُعَّل وفُعَّالٌ، والكثيرُ وزنُهُ فَعَلةٌ. قال: «الصفةُ نحوُ جاهِلٍ على جُهَّلٍ وجُهَّالٍ غالباً، وفَسَقَةٍ كثيراً»[2].

وخَالفَ المبردُ في عَدِّ فَعَلةٍ جمعَ تكسيرٍ، بل هي عندهُ اسمُ جَمْعٍ كأَفِيقٍ وأَفَقٍ، نقل ذلكَ عنه ابنُ يعيشَ، ونصُّهُ: «وكان أبو العباسِ محمدُ بنُ يزيدَ يذهَبُ إلى أنّ ذلكَ ليس بتكسيرٍ لفاعِلٍ على الصحةِ إنما هي أَسماءٌ للجمعِ فهو بابُهُ كعَمودٍ وعَمَدٍ، وأَفِيقٍ وأَفَقٍ»[3].

ما نقلَهُ ابنُ يعيشَ عن المبردِ مردودٌ حكماً عندَ عبدِ القاهر؛ لأن تصغيرَ نحو فَسَقةٍ يوجِبُ تصغيرَ مفردِهِ، ثم جَمْعَهُ جَمْعَ السلامة، أي أنَّ فَسَقةً لو كان اسمَ جَمْعٍ لَصُغِّرَ على لفظِهِ. قال: «ويُجمَعُ على فَعَلةٍ نحو: فَسَقَةٍ وكَتَبَةٍ، وليسَ هذا باسمٍ للجميعِ، وإنما هو تكسيرٌ؛ لأنه يطردُ ويستمرُّ، فلو صغَّرتَ فَسَقةً قُلتَ: فُوَيْسِقونَ، ولا تقولُ: فُسَيِّقةٌ»[4].

ويدخُلُ فاعِلٌ على فَعُولٍ وفَعِيلٍ في التكسيرِ عند سيبويه، فإن دَخَل على فَعُولٍ كسِّر على فُعُل؛ لأن فاعِلاً وفَعولاً متشابهانِ في الزيادة والوزنِ وعددِ الحروفِ وهذه علةٌ لفظيةٌ، وإن دَخَلَ فاعِلٌ على فَعِيلٍ كُسِّر على فُعَلاءَ كما يكسَّر فَعِيلٌ على فُعَلاءَ؛ لأنَّ فاعِلاً وفَعيلاً متشابهانِ في معنى الوصفِ وهذه علةٌ معنويةٌ. قال: «وقد جاءَ شيءٌ كثيرٌ منهُ على فُعُلٍ شبَّهوهُ بفَعُولٍ

---

(١) التكملة ١٨٥.

(٢) شرح الشافية للرضي ١٥٥/٢، الكثير مرتبةٌ متوسطةٌ بين الغالب والنادر، ينظر شرح الشافية للجاربردي ٩٨ والكليات ٥٢٩.

(٣) شرح المفصل ٥٤/٥، الأفيق: الجلد المدبوغُ (الغريب المصنف ٢١٧/١)، ألمح المبرد إلى اسم الجمع في النفَضة، وهم من يتقدمونَ أمام العسكر، ينفضونَ الطريق، ينظر الكامل ٧٩٩.

(٤) المقتصد ٩٦١.

حيثُ حُذِفتْ زيادتُهُ، وكُسِّر على فُعُلٍ؛ لأنه مثلُهُ في الزيادةِ، والزنةِ، وعِدَّةِ الحروفِ، وذلكَ بازِلٌ وبُزُلٌ... وقد يكسَّر على فُعَلاءَ شُبِّهَ بفَعِيلٍ من الصفاتِ كما شُبِّهَ في فُعُلٍ بفَعُولٍ، وذلك شاعِرٌ وشُعَراءُ، وجاهِلٌ وجُهَلاءُ، وعالِمٌ وعُلماءُ يقولُها مَن لا يقولُ إلَّا عالِمٌ»[1].

تقييدُ سيبويه عُلماءَ بلفظِ: عَالِمٍ رآهُ ابنُ سيده إشارةً منه إلى قلةِ فُعَلاءَ في تكسيرِ عَالِمٍ، وكثرتِهِ في تكسيرِ فَعِيلٍ. قال: «فصرَّحَ[2] بها أنَّ عُلماءَ جَمعُ عالمٍ لكثرةِ فُعَلاءَ في فَعِيلٍ، وعِزَّتِهِ في فاعِلٍ»[3].

يسامتُ ما تقدَّمَ من تشبيهِ فاعِلٍ بفَعولٍ وفَعِيلٍ من الصفاتِ تشبيهُ فاعِلٍ بفاعِلٍ وفَعِيلٍ من الأسماءِ، إِذ يرى ابنُ يعيشَ أنَّ تكسيرَ فاعِلٍ الوصفِ على فُعلانٍ تشبيهٌ له بنحوِ حاجرٍ وحُجْرانٍ من الأسماءِ، وأنَّ تكسير فاعلٍ الوصفِ على فِعالٍ تشبيهٌ له بفَعِيلٍ كجريبٍ وجُرْبانٍ من الأسماءِ، لأنَّ فَعِيلاً الاسمَ يكسَّر على فِعالٍ كأَفيلٍ وإفالٍ، وكِلا التعليلَينِ أخذ فيهِ ابنُ يعيشَ بالشبهِ اللفظيِّ بينَ تكسيرِ الصفةِ وتكسيرِ الاسمِ. قال: «أما فُعْلانٌ فقالوا: راعٍ ورُعْيانٌ... شبَّهوهُ بالاسمِ حيث قالوا: فَالِقٌ وفُلقانٌ، وحَاجِرٌ وحُجرانٌ، وليس بالكثيرِ، ويكثرُ على فِعالٍ قالوا: تاجِرٌ وتِجارٌ، وصاحبٌ وصِحابٌ... ذلكَ أَنهم أَجرَوا فاعِلاً مَجرى فَعيلٍ حيث قالُوا: راعٍ ورُعيانٌ، وفالِقٌ وفُلقانٌ، كما قالوا: جَريبٌ وجُربانٌ، وقد أَجازُوا في فَعِيلٍ الذي هو اسمٌ فِعالاً كقولهم: إِفالٌ وفِصالٌ في جمعِ أَفيلٍ وفَصيلٍ، فأجازُوا ذلكَ في فاعلٍ، لأن فَعيلاً يُجمَعُ عليه ككريمٍ وكِرامٍ»[4].

---

(١) الكتاب ٦٣١/٣-٦٣٢، البازلُ: ولد الناقة الذي بلَغَ تسع سنين (الغريب المصنف ٧٠/٢).

(٢) أي سيبويه.

(٣) المخصص ٢٨/٣.

(٤) شرح المفصل ٥٥/٥، الفالق: اسم موضع (الغريب المصنف ٦٩٩/٢)، الحاجر: ما يمسِك الماءَ من شفة الوادي (الغريب المصنف ٤٤٤/١)، الجَريب: مكيالٌ، القاموس (جرب)، الأفيلُ من صغارِ الإبل، والفَصيلُ من صغارِها أيضاً، تموت أُمه فيرضعه صاحبه، ويقوم عليه (الغريب المصنف ١٠٦/٢).

كلُّ ما تقدَّمَ من أوزانٍ كُسِّرَ عليها فاعِلٌ من الصفاتِ خلافُ الأصلِ فيه، لأن الأَصلَ أن يُجمَعَ على فَواعِلَ عند المبردِ؛ لكنْ عُدِلَ عن فَواعِلَ؛ لأنه جَمعُ المؤنثِ، أي تُرك تكسيرُ المذكَّرِ على فَواعِلَ دفعاً للبسِ بين تكسيرِ المذكرِ وتكسيرِ المؤنثِ، واستثنَى المبردُ من ذلك: فَوارسَ لأمنِ اللبس، وكذا: هالِكٌ في الهَوالكِ؛ لأنهُ مَثَلٌ، وكذا الضرورةُ. قال: «ولا يجوزُ أن يُجمَعَ على فَواعِلَ، وإن كان ذلكَ هو الأَصلَ؛ لأنَّ فاعِلةً تُجمَعُ على فَواعِلَ فكرهوا التباسَ البناءَينِ، وذلكَ نحو: ضاربةٍ وضَواربَ... وقد قالوا: فارسٌ وفَوارسُ؛ لأنّ هذا لا يكونُ من نعوتِ النساءِ، فأَمِنوا الالتباسَ فجاؤُوا بهِ على الأصلِ، وقد قالوا: هالكٌ في الهَوالكِ؛ لأنه مَثَلٌ مُستعمَلٌ، والأَمثالُ تجري على لفظٍ واحدٍ، فلذلكَ وَقَعَ هذا على أَصلِهِ، وإذا اضطُرَّ شاعرٌ جاز أنْ يَجمَعَ فاعلاً على فَواعِلَ؛ لأنه الأصلُ»[1].

قولُ المبردِ يدلُّ على أَنَّ القياسَ استواءُ فاعِلٍ وفاعِلةٍ من الصفاتِ في التكسيرِ على فَواعِلَ كما في تَوابلَ، وسَوابٍ من الأسماءِ[2]، لكنَّ الوقوعَ في اللبسِ بين جمعَي المذكرِ والمؤنثِ مَنَعَ منِ استوائِهما، نظيرُ ذلك ما نجدُهُ من تكسيرِ فَعْلانٍ، وفُعْلَى، وفِعْلَى، على فِعالٍ وفَعالَى في الأسماءِ والصفاتِ عند سيبويه، فالصفاتُ نحو: عَطشانٍ وعِطاشٍ، وأُنثى وإِناثٍ، تَشابَهَ المذكَّرُ والمؤنثُ منهما في التكسيرِ على فِعالٍ؛ لأنَّ الزيادةَ حُذِفَتْ منهما في الجمعِ، وكذلكَ استوى سَكرانُ وسَكارَى، وصَحراءُ وصَحارَى، وذِفرَى وذَفارَى في التكسيرِ على فَعالَى تشبيهاً لوزنِ الجمع في نحوِ: سكرانَ من الصفاتِ بوزنِ الجمعِ في نحو: صحراءَ وذِفْرَى من الأسماءِ. قال: «أما فَعْلانُ إذا كان صفةً، وكانَتْ لَه فَعْلَى فإنه يكسَّر على فِعالٍ بحذفِ الزيادةِ التي في آخرِهِ كما حُذِفتْ ألفُ إِناثٍ وألفُ رِبابٍ، وذلك عَجلانُ وعِجالٌ، وعَطشانُ وعِطاشٌ... وقد يكسَّر على فَعالَى، وفِعالٌ فيه أكثرُ من فَعالَى، وذلكَ سَكرانُ وسَكارى...

(١) المقتضب ٢/٢١٨-٢١٩.

(٢) ينظر الصفحة ٢٩٩، و٣٠٤، سوابٍ جمع سابِياء، وهو الماءُ الذي يكون على رأسِ الولد (الغريب المصنف ١/١٥٩).

وكذلكَ المؤنثُ أيضاً شبَّهوا فَعْلانَ بقولهم: صحراءُ وصَحارَى، وفُعْلَى وفِعْلَى جَعَلوها كذِفرَى وذَفارَى، وحُبلَى وحَبالَى»[1].

لكنَّ الاستواءَ في نحو سَكارى وصَحارَى ينقطِع بلغةِ: سُكارَى عند ابنِ يعيش إشعاراً بأنَّ سَكارَى جَمْعُ سَكرانٍ لا سَكراءَ. قال: «ضمَّ بَعضُهُمُ الأَولَ من هذا الجمعِ فقالُوا: سُكارَى، وعُجالَى، وغُيارَى، في جمعِ غَيرانَ كلُّه مضمومٌ، وهذا الضمُّ في جمعِ فَعلانٍ خاصةً ليُعلَمَ أنه جَمْعُ فَعلانٍ ولَيس بجمعِ فَعْلاءَ»[2].

بعد ذلك نجدُ أنَّ صفاتِ المذكرِ والمؤنثِ الثلاثيةَ الأصولِ مما زيادتُها الألفُ تكسيرُها لا يفتأُ يدورُ في حَلبةِ اللفظِ والمعنى كما يدور غيرُها في حَلْبتِهما.

هـ - تكسيرُ صفاتِ المذكَّر والمؤنثِ الثلاثيةِ الأصولِ مما زيادتُهُ الواوُ والياءُ وما جانَسَهُما:

صفاتُ المذكَّرِ والمؤنثِ التي زوائدُها الواوُ، والياءُ وما جانَسهما، لآحادِها ثلاثةُ أوزانٍ هي فَعِيلٌ، وفَعُولٌ، وأَفعَلُ، وفَعِيلٌ يكسَّر على فُعَلاءَ وفِعالٍ في الغالبِ عند سيبويه. قال: «أما ما كان فَعِيلاً فإنه يكسَّر على فُعَلاءَ وعلى فِعالٍ، فأما ما كانَ فُعَلاءَ فنحوُ: فُقَهاءَ... وأَما ما جاءَ على فِعالٍ فنحوُ ظَريفٍ وظِرافٍ»[3].

قولُ سيبويه جارٍ على المعهودِ في تقديمِ القياسيِّ من جمعِ فَعيلٍ، والشاذُّ منهُ تُطلَب علَّتُهُ، من ذلكَ حملُ أبي علي (ثَنِيٌّ وثُنْيانٌ) على جَريبٍ وجُرْبانٍ من الأَسماءِ، وحملُهُ (خَصِيٌّ وخِصْيانٌ) على: ظِلمانٍ وغِربانٍ، وحملُهُ (خِصْيةٌ) على غِلْمةٍ من الأسماءِ استغناءً بفِعْلةٍ عن

---

(١) الكتاب ٦٤٥/٣، رِباب جمع ربى وهي الشاةُ إذا ولَدت (الغريب المصنف ١٥٧/٢). الذفرى: الموضع الذي يعرق من البعيرِ خلف أُذُنِه (سفر السعادة ٢٧٨).

(٢) شرح المفصل ٦٥/٥، الضم لغةُ أهل الحجاز، والفتح لغة تميمٍ وأسد، ينظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٢٦، والمحرر الوجيز ٢٢٤/١٠، والبحر ٣٧٧/٣.

(٣) الكتاب ٦٣٤/٣.

أَفْعِلةٍ في القلةِ[١]. قال: «قالوا: ثَنِيٌّ وثُنْيانٌ شبَّهوهُ بجُرْبانٍ، وقالوا: خَصِيٌّ وخِصْيانٌ شبَّهوه بظِلْمانٍ وغِرْبانٍ، وقالوا: خِصْيَةٌ كما قالوا: غِلْمَةٌ»[٢].

جُرْبانٌ، وظِلْمانٌ، وغِلْمةٌ أوزانٌ لجموعِ الأَسماءِ، حَمَلَ أبو علي عليها تكسيرَ فَعيلٍ من الصفاتِ جرياً على قياسِ تشبيهِ الصفاتِ بالأسماءِ في التكسيرِ وهذا التشبيهُ علتُهُ لفظيةٌ؛ لأنه حملُ وزنٍ على مثيلِهِ، وعلى ذلك اعتمدَ الرضيُّ في تكسير نحو نذيرٍ على نُذُرٍ. قال: «وكُسِّر فَعِيلٌ على فُعُلٍ تشبيهاً بفعيلٍ الاسميِّ، وذلك نُذُرٌ، وجُدُدٌ، وسُدُسٌ كما قيلَ في الاسمِ: كُثُبٌ، وكذا قِيلَ في المُضاعَفِ: لُذُذٌ ولُذٌّ على حدّ رُسُلٍ ورُسْلٍ»[٣].

إِسكانُ عينِ المضاعَفِ في لُذٍّ يناظرُهُ أَيضاً اختصاصُهُ بأَفْعِلةٍ مع أَنّ أَفْعِلةً قياسُ نحوِ غُرابٍ وأَغرِبةٍ[٤]، وشبَّهَ أبو علي مجيءَ أَفْعِلةٍ في فَعِيلٍ من المضاعَفِ بأَفعِلاءَ منه كشديدٍ وأَشِدَّاءَ لأنَّ الوزن واحدٌ. قال: «وقد يكسّرونَ المضاعَفَ على أَفْعِلةٍ كما كسَّروهُ على أَفعِلاءَ نحو أَشِحَّةٍ»[٥].

وتقدَّمَ أنَّ الصفةَ إذا كانت على زنةِ فاعِلٍ شُبِّهتْ بفَعُولٍ في التكسيرِ على فُعُلٍ؛ لأنَّ الفاعِلَ والفَعُولَ متماثلانِ في الزيادةِ والوزنِ وعددِ الحروف[٦]، وبهذا القياسِ علَّلَ ابن يعيشَ تكسيرَ فَعيلٍ على أَفعالٍ إذا كان وصفاً. قال: «قالوا: يَتيمٌ وأَيتامٌ، وشَريفٌ وأَشرافٌ جاؤُوا به على

---

(١) ينظر الصفحة ٢٩٩.

(٢) التكملة ١٨٥، الثني: البعير الذي ألقى ثَنيته في السنة السادسة (الغريب المصنف ٧٠/٢)، الجَريب: مكيال، القاموس (جرب)، الظليم جمعه ظلمان وهو ذكر النعام، الصحاح (ظلم).

(٣) شرح الشافية للرضي ١٣٧/٢-١٣٨، السديس: ولد المَعز في الخامسة (الغريب المصنف ١٦١/٢)، كُثُب جمع كَثيبٍ وهو التل من الرمل، القاموس (كثب).

(٤) ينظر الصفحة ٢٩٧.

(٥) التكملة ١٨٥، وينظر الصفحة ٨٥.

(٦) ينظر الصفحة ٣١٢.

أَفعالٍ شبَّهوا فَعيلاً بفاعلٍ حيثُ قالوا: شاهِدٌ وأَشهادٌ، وصاحِبٌ وأَصحابٌ؛ لأنه أَربعةٌ على عِدَّتِهِ، والزيادةُ فيه حرفٌ ساكنٌ لَيِّنٌ مثلُهُ»(١).

فَعيلٌ وفاعِلٌ يستويانِ في التكسيرِ على فَعْلَى أيضاً إِن كان فيهما معنى الآفةِ، وابنُ جني يَرى أنه يستوي مَعهما فَعْلانُ في التكسيرِ على فَعْلَى أَيضاً، ذهَبَ إِلى ذلكَ في توجيهِ قراءةِ (سَكْرى) من قولِهِ تعالى: (وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُم بِسُكَارَى) [الحج: ٢٢/ ٢]، إذ أجازَ أن يكون سَكْرى جمعَ سَكْرانَ؛ لأنَّ معنى الضررِ في السُّكرِ يجعَلُ السكرانَ كالصريعِ والمريضِ، ويجعلُهُ أَيضاً كالهالكِ وإن كانَ هالِكٌ وزنُهُ فاعِلٌ؛ لأنَّ معنى الضررِ ينفي نسبةَ الفعلِ إِليه، قال: «فأما سَكْرى بفتحِ السينِ فيمن قرأَ كذلكَ فيحتملُ... أن يكونَ جَمْعَ سَكرانٍ، إلا أَنّه كُسِّر على فَعْلَى، إذ كان السُّكْرُ علةً تَلحقُ العقلَ... فيكون ذلكَ كقولِهِم: هالكٌ وهَلْكَى، ومائدٌ ومَيْدَى، فيجري مَجرى صَريعٍ وصَرعَى، وجَريحٍ وجَرْحَى، إذ كان ذلكَ علةً بُلُوا بها، وإن كان هالِكٌ ومائِدٌ... فِعلاً منسوباً إِليهم، لا مُوقَعاً في اللفظِ بهم»(٢).

ويَرى أبو علي أنَّ تكسيرَ فَعيلٍ على فَعْلَى قياسٌ مستمرٌّ، أشارَ إِلى ذلكَ في تعليلِهِ تكسيرَ أَسيرٍ على أُسارَى، إذ رَأَى أنه مشبَّهٌ بكُسالَى في الوزنِ. قال: «فأُسارَى في جمعِ أَسيرٍ على التشبيهِ بغيرِ بابِهِ، وبابُهُ أَسْرى فكما شُبِّه أَسيرٌ بكسلانَ فقالوا أُسَارى كما قالوا: كُسالَى كذلك شُبِّهَ كسلانُ بأسيرٍ... فأمّا أَسْرَى فهو على البابِ المستمرِّ الكثيرِ»(٣).

فَعيلٌ قد يكون بمعنى الفاعلِ لا بمعنى المفعولِ، والفصلُ بينهما عند اليزديِّ بجوازِ جمعِ فَعيلٍ جمعَ السلامةِ إِن كان بمعنى الفاعلِ خلافاً لفعيلٍ إذا كان بمعنى المفعولِ، لأَنه لا يُجمَعُ جَمْعَ السلامةِ. قال: «لا يُجمَعُ فَعِيلٌ الذي بمعنى المفعولِ جَمْعَ التصحيحِ كما يجمع فَعِيلٌ الذي بمعنى الفاعلِ، فلا يجوزُ أن تَقولَ: جَريحونَ ولا جَريحاتٌ، وإنما يقالُ: ظريفونَ وظريفاتٌ،

---

(١) شرح المفصل ٤٧/٥.

(٢) المحتسب ١٨٩/١، (سكْرى) قراءةُ حمزةَ والكسائي، ينظر السبعة ٤٣٤ والنشر ٢٤٨/٢، المائد: يقالُ ماد؛ أي أصابه غَثَيانٌ ودوار، القاموس (ميد).

(٣) الحجة ١٦٤/٤-١٦٥.

وكريمونَ وكرياتٌ، وذلكَ لأنَّ الفرقَ بين الفَعِيلَيْنِ كان مطلوباً لهم، ففرَّقُوا بالتصحيحِ وانتفائِهِ بينَ القَبيلَينِ»[1].

ومن الصفاتِ فَعُولٌ، وقياسُهُ عند أبي علي أن يُجمَعَ على فُعُلٍ للمذكَّر والمؤنثِ، لكن شذَّ تكسيرُ المؤنثِ منه على فَعائلَ تشبيهاً لفَعُولٍ بفَعيلةٍ. قال: «ما كان فَعُولاً فإنه يُكسَّرُ على فُعُلٍ للمذكَّر والمؤنثِ، وذلكَ صَبُورٌ وصُبُرٌ، وغَفُورٌ وغُفُرٌ، وما كان وصفاً للمؤنثِ جُمِعَ على فَعائلَ كما جُمِع عليه فَعِيلةٌ، وذلك عَجوزٌ وعَجائزُ، وقالوا: عُجُزٌ»[2].

الملاحَظُ في قولِ أبي علي إشارتُهُ إلى أنّ المذكَّرَ والمؤنثَ من فَعولٍ يُجمعانِ على فُعُلٍ، وهو جَمعٌ يُستغنَى به عن جمع السلامةِ، يدلُّ على ذلكَ قولُ سيبويه: «وليسَ شيءٌ من هذا – وإن عَنيتَ به الآدميينَ – يُجمَعُ بالواوِ والنونِ، كما أنَّ مؤنَّثَه لا يُجمع بالتاءِ؛ لأنه ليسَ فيه علامةُ التأنيثِ»[3].

تعليلُ سيبويه انتفاءَ جمعِ السلامةِ عن فَعولٍ نجد تفسيرَهُ عند الرضيِّ في كلامِهِ على تكسيرِ أَفْعَلَ وفَعْلَى من الصفاتِ، إذ رأى أنّ التكسيرَ قياسُ جمعِهما؛ لأنَّ تجرُّدَهما من علامةِ التأنيثِ قرَّبَهما من معنى الأَسماءِ، ثم أَشارَ إلى انفرادِ ابنِ كيسانَ بإجازةِ: أَحمرونَ، وسَكرانونَ، وحَمراواتٌ، وسَكْرياتٌ، وإلى شذوذِ أَفْعَلَ التفضيلِ عن قاعدةِ التكسيرِ، وجَمعِهِ جَمْعَ السلامةِ تعويضاً لقصورِهِ عن رفعِ الاسمِ الظاهرِ ونصبِ المفعولِ به، والتعويضُ فيه كالتعويضِ في قُلونَ ونحوِهِ أي أنَّ الاجتزاءَ بجمعِهِ جمعَ السلامةِ دليلٌ على رسوخِ معنى الفعلِ فيه. قال: «فكُلُّ صفةٍ لا تَلحقُها التاءُ فكأنّها من قَبيلِ الأَسماءِ، فلذا لم يُجمَعْ هذا الجمعَ أَفْعلُ فَعْلاءَ، وفَعْلانُ فَعْلَى، وأجازَ ابنُ كَيسانَ: أَحمرونَ وسَكرانونَ... وهو عند غيرِهِ شاذٌّ، وأَجازَ أيضاً: حَمْراواتٌ، وسَكْرياتٌ بناءً على تصحيحِ جمعِ المذكَّر، والأَصلُ[4] ممنوعٌ وكذا الفَرعُ، وقد شَذَّ

(١) شرح الشافية لليزدي ٤٤٠-٤٤١.
(٢) التكملة ١٨٦.
(٣) الكتاب ٦٣٧/٣.
(٤) أي امتنع أحمرون في المذكر الذي هو الأصل.

من هذا الأَصلِ أَفْعَلُ التفضيلِ، فإنه يجمَعُ بالواوِ والنونِ مع أَنَّهُ لا تلحقُهُ التاءُ، ولعلَّ ذلكَ [جَبْرٌ][١] لِما فاتَهُ من عَملِ الفعلِ في الفاعلِ المظهَرِ والمفعولِ مطلقاً... كما جَبَروا بالواوِ والنونِ النقصَ في نحو: قُلونَ»[٢].

وربما يجري أَجمَعُ ونحوُهُ من ألفاظِ التوكيد مَجرى أَفْعَلِ التفضيلِ في جمعِ السلامة؛ لأنَّ مجاراة أجمعَ ونحوِهِ للفعلِ في الوزنِ جَعَلَتْهُ يجري مَجرى أَفعَلَ التفضيلِ في الاجتزاءِ بجمعِ السلامةِ عن التكسير، وإن كان أجمعُ ونحوُهُ من الأسماءِ لا منَ الصفاتِ، يفيدنا في استنتاجِ ذلكَ ما ذهبَ إليه أبو علي من أنَّ أَجمعَ وجَمعاءَ يؤكَّد بهما، والتوكيدُ للأَسماءِ لا للصفاتِ، وقوَّى ما ذهب إليه بامتناعِ أَجمعَ وجمعاءَ من الصرفِ، لأنهما معرفةٌ، وعلى وزنِ الفعلِ قال: «فأَما أَجمعُ وجَمعاءُ فليسا عندنا صفتينِ، وإِن كانا على لفظِ أحمرَ وحمراءَ؛ لأنه لم يُمنَعْ من الصرفِ في قولكَ: رأيتُ ثوبَكَ أَجمعَ لأنه صفةٌ، ولكن لأنه معرفةٌ وعلى وزنِ الفعلِ، وليسَ جَريُهُ في التأكيدِ على ما قبلَهُ ممّا يدلُّ على أنه صفةٌ؛ لأنَّ هذا من مواضعِ الأَسماءِ، وليس من مواضعِ الصفاتِ، أَلا تَرى أنكَ تقولُ: رأيتُ ثوبَكَ نَفسَهُ فتؤكِّد بما هو اسمٌ»[٣].

---

(١) في المطبوع: جبراً.

(٢) شرح الكافية ق٦٧١/٢-٦٧٢، قُلونَ مفرده قُلَةٌ، وهي لعبةٌ للصبيان (الغريب المصنف ٤٦٥/٢).

(٣) الإغفال ٥٠٢/٢-٥٠٣.

نتائج الفصلِ الخامس

١ – الحملُ على النقيضِ صورةٌ من القياسِ في التصريفِ لا تقومُ إلا عند وجودِ التضادِّ المعنوي بين لَفظتينِ؛ لأنَّ الضدَّ لا تلحقُهُ صفة الضدِّيةِ حتى يُعرَفَ ضدُّهُ، وإلاَّ فإنَّ التغايرَ يصيرُ اختلافاً لا تضادًّا.

٢ – لا يُعتدُّ بالخفةِ اللفظيةِ في التصغيرِ؛ لأنَّ المعوَّلَ عليه الوصفُ بالصِّغَرِ، دليلُ ذلكَ قلةُ أبنيةِ التصغيرِ لثقلِها، وإبقاءُ الزائدِ المعنويِّ في نحو: مُقَيطعٍ، وصُحيرَاءَ، وحُبَيلَى، والعدولُ عن بعضِ وجوه القلبِ مما يؤتَى بها للتخفيفِ في المكبَّر كبُوَيبٍ، ومُوَيزينٍ، أما القلبُ الحادثُ في نحو: ضُوَيرِبٍ ومُفيتيحٍ، وسُرَيحِينٍ فشرطُهُ أن يكون حرفُ العلةِ مدَّةً وزائداً، وكذلكَ الحذفُ يُعدَلُ عنه في نحو: دُمَيٍّ أما بقاءُ الحذفِ في نحو: مُيَيتٍ وهُوَيرٍ فعِلَّتُهُ تحقُّق بناءِ التصغيرِ دون ردِّ المحذوفِ.

٣ – التكسيرُ كالتصغيرِ في تقديمِ المعنى على الخفةِ اللفظيةِ؛ لأنَّ أَبنيةَ الجموع أَثقلُ من أَبنيةِ الآحادِ.

٤ – تختصُّ جموعُ الثلاثيِّ بكثرةِ تداخُلِها، وقيامِ بعضها مقامَ بعضٍ؛ لأنّ أَبنيةَ الثلاثيِّ ترجعُ إلى أصلٍ واحدٍ، لهذا دَأَبَ النحاةُ على الجمعِ بين ما يَشِذُّ عن الغالبِ في بابٍ ما وبين نظيرِهِ من بابٍ آخرَ.

٥ – المعاقبةُ في التكسيرِ نظيرهُ المعاقبةِ في الإعلال؛ لأنَّ نحوَ صوَّاغٍ وصَيَّاغٍ كفُروخٍ وفراخٍ.

٦ – المجاورةُ في التكسيرِ نظيرهُ المجاورةِ في الإعلالِ؛ لأن نحو مُؤسَى والمؤْقِدِينَ كإفرادِ العَظْمِ في نحو (فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً) [المؤمنون: ٢٣/ ١٤]، لأن العَظمَ جاورَ المفردَ (المُضغةَ) مع أنَّ المعنى المرادَ هو الجمعُ.

٧ – تختصُّ جموعُ التكسيرِ بالاستغناءِ بجمعٍ عن آخرَ، أي قد يُستَغنَى بجمعِ القلةِ عن جمعِ الكثرةِ كما في أَرجُلٍ، وأَبطالٍ، وأَفخاذٍ، وأَعناقٍ، وآبالٍ، وأَزمنةٍ، وقد يُستَغنَى بجمعِ الكثرةِ عن القلةِ كصِعابٍ، وقِصاعٍ، ولِقَحٍ، وبُرَقٍ، وأَيقاظٍ، وصُبُرٍ، وقَتْلَى، وجَرحَى، وهَلْكَى.

٨ – تَتبَعُ كثرةُ أبنيةِ التكسيرِ في البابِ الواحِدِ كثرةَ المفردِ؛ لأنَّ قلةَ أَبنيةِ التكسيرِ علامةٌ على قلةِ المفرد.

٩ – لم يذكَرْ جمعا الرباعي والخماسي فيما تقدَّم من الكلامِ على الجموعِ؛ لأنَّ الرباعيَّ يكسَّر على مثالِ مفاعِلَ في الغالبِ، سواءٌ أكانَتْ حروفهُ أصليةً أم فيها زيادةٌ. قال المبرد: «بابُ ما كانَ على أَربعةِ أَحرفٍ أَصليةٍ أو فيها حرفٌ زائدٌ: اعلمْ أنّ جميعَها كلَّها يكونُ على مثالِ مَفاعِلَ في الوزنِ، وإنِ اختلفتْ مواضِعُها وحَركاتُها، تقولُ في جَعْفَرٍ: جَعافِرُ... وفي جَدوَلٍ: جَداوِلُ، وفي عَجوزٍ: عَجائزُ، وفي أَسودَ – إذا جعلتَه اسماً – أَساوِدُ»[1]، أما الخماسيُّ فتكسيرُهُ عند سيبويه مُستكرهٌ، لأنه يُحوِجُ إلى حذفِ حرفٍ منه حتى يصيرَ على مثالَ مَفاعِلَ أو مَفاعيلَ. قال: «لا يكسِّرونَ من بناتِ الخمسةِ للجمع حتى يَحذِفوا؛ لأنهم لو أَرادوا ذلكَ لم يكنْ من مِثالِ مَفاعِلَ ومَفاعيلَ، فكرهُوا أَنْ يحذِفوا حرفاً من نفسِ الحرفِ، ومن ثَمَّ لا يكسِّرونَ بناتِ الخمسةِ إلا أن تستكرِهَهُم فَيُخلِّطوا»[2].

---

(١) المقتضب ٢/٢٢٨.

(٢) الكتاب ٣/٤٤٤.

الفصل السادس

العلاقةُ بينَ القياسَينِ النحوي والتصريفي

أولاً – اشتراكُ النحوِ والتصريفِ في القياسِ وعِلَلِهِ:

تتقاسَمُ النحوَ والتصريفَ أشياءُ مشتركةٌ في القياسِ وعِلَلِهِ، كتقييدِ التوجيه بالأمنِ من اللبس، واتخاذِ الأصولِ التي تُردُّ إليها الفروعُ، والتعويضِ، والمشاكلةِ، والاتساع ونحو ذلك مما سيأتي ذكرُهُ، ذلكَ التقاسُمُ يدلُّ على تشابُهٍ في العلةِ بين النحوِ والتصريفِ، لهذا رأينا أبا علي يطلقُ تسميةَ القياسِ النحوي دون تقييدِها بنحوٍ أو تصريفٍ[1]، كذلك فَعَلَ ابنُ جني في كلامِهِ على أنَّ الغايةَ من وضعِ النحوِ محاكاةُ العربِ في كلامِهم في الإعرابِ والتصريفِ. قال: «بابُ القولِ على النحوِ: هو انتحاءُ سَمتِ كلامِ العربِ في تصرُّفِهِ من إعرابٍ وغيرِهِ كالتثنيةِ، والجمعِ، والتحقيرِ، والتكسيرِ، والإضافةِ، والنسبِ، والتركيبِ، وغيرِ ذلك»[2].

إدراجُ ابنِ جني أبوابَ النحوِ والتصريفِ تحتَ تسميةِ النحوِ يدلُّ على أنَّهما يتكاملانِ، من هنا قالَ الرضيُّ: «التصريفُ جزءٌ من أجزاءِ النحوِ بلا خلافٍ من أهلِ الصناعةِ»[3].

لكنَّ كونَ التصريفِ جزءاً من النحوِ ليسَ معناه اتحادَهُما فيما يبحثانِ فيهِ، لأنَّ التصريفَ يبحثُ في مبنَى الكلمِ فقط، والنحوَ يبحث في عوارضِها[4]، لذا نرى ابنَ الأثيرِ يشيرُ إلى أنَّ النحاة لا يُدخلونَ النحوَ على التصريفِ إلَّا لأنهما مترابطانِ، وإلَّا فكلُّ واحدٍ منهما علمٌ برأسِهِ. قال: «وليسَ عليهم أن يذكُروا في بابٍ من أبوابِ النحو شيئاً من التصريفِ؛ لأنَّ كلًّا من النحوِ والتصريفِ عِلمٌ منفردٌ برأسِهِ غيرَ أنَّ أَحدَهما مرتبطٌ بالآخرِ، ومُحتاجٌ إليهِ»[5].

وسوفَ يأتي ما يؤيدُ كلامَ ابنِ الأثيرِ، لأننا سنجدُ أنَّ النحوَ والتصريفَ يتَّحدانِ في اسمِ العلةِ لكنَّ ما يفسِّره النحاةُ بها في النحوِ مغايرٌ لما يفسِّرونه بها في التصريفِ.

---

(١) ينظر الصفحة ١٨.

(٢) الخصائص ٣٤/١.

(٣) شرح الشافية للرضي ٦/١.

(٤) ينظر الصفحة ٢٠.

(٥) المثل السائر ١٤/١.

والطريقُ الذي سوفَ نسلكُهُ الجمعُ بين المسائلِ المشتركةِ في اسمِ العلةِ، فإنْ مرَّ ذكرُها فيما سلفَ من مسائلِ التصريفِ اكتُفِيَ بالإحالةِ إليها.

ثانياً – القاعدةُ التصريفيةُ بينَ الاطِّرادِ وانقطاعِهِ وأثرُ أمنِ اللبسِ في ذلك:

يوردُ النحاةُ علةَ دفع اللبسِ في أبوابِ التصريفِ، ويغلبُ على إيرادهم إياها وَجهانِ هما أَمنُ اللبسِ، أي أنَّ المعنى لا إشكالَ فيهِ لو استمرَّ القياسُ، والوجهُ الثاني يشيرونَ فيه إلى وقوعِ اللبسِ إذا اطردَ القياسُ، أي يصيرُ الشذوذُ عنه أَولى صوناً للمعنَى، لأنَّ النحاةَ وضَعُوا «قواعِدهم على نحوٍ من الوضوحِ والشمولِ بحيث يُنسَجُ بالتعويلِ عليها كلامٌ عربيٌّ بيِّنٌ مفهومُ المرادِ»[1].

لكنْ لا بدَّ من الإشارةِ إلى أنّ التقييدَ بأمنِ اللبسِ مسألةٌ نسبيةٌ عند النحويينَ، أي أنَّ القياسَ الذي يقيِّدهُ نحويٌّ بأمنِ اللبسِ قد ينفي عنه نحويٌّ آخرُ الحاجةَ إلى التقييدِ بأمنِ اللبسِ، ولعلَّ ذلك عائدٌ إلى اختلافِ النظرِ إلى المسائلِ بحسبِ العصور؛ لأنَّ ما يكون فيه لَبْسٌ في عصرٍ قد ينتفي عنه اللبسُ في عصرٍ آخر. ثم إنَّ التعليلَ بأمنِ اللبسِ والمشاكلةِ ظاهرٌ في النحوِ والتصريفِ، لهذا سوفَ يَتَّسعُ الكلامُ على هاتينِ العلتينِ أكثرَ من غيرِهما.

١ – إعلالُ العينِ بين تقييدِ قاعدتِهِ بأمنِ اللبس وتجريدِها من التقييد بِهِ:

تقدَّمَ أنَّ نحو: قالَ، وباعَ يطردُ فيه قلبُ الواوِ والياءِ ألفاً تخفيفاً لتوالي الأمثالِ[2]، ويضافُ إلى الفرارِ من توالي الأمثالِ دفعُ اللبسِ عند ابنِ الحاجب الذي يرى أنَّ العربَ لم تَقتَصِرْ على الإسكانِ؛ لأنهُ يؤدي إلى التباسِ صيغةِ المتحركِ بصيغةِ الساكنِ لو قيلَ: قَوْلَ، وبَيْعَ من غيرِ قلبٍ. قال: «وإنَّما لم يقتصِرُوا على الإسكانِ فيهما كراهةَ أن تلتبسَ صيغةُ المتحركِ بصيغةِ

(١) التراث العربي ٢٠٧، العدد ١٠١، (القاعدة النحوية في ضوءِ تقييدها بأمنِ اللبسِ أو خشية الوقوع فيه).
(٢) ينظر الصفحة ١٣٦.

الساكنِ، أَلا ترى أنَّهم لو أَعلُّوا نحوَ بابٍ – وأصلُه بَوَبٌ – بالإسكانِ فقالُوا: بَوْبٌ، لم يُعلَمْ كونُه من بابِ فَرَسٍ أو من بابِ فَلْسٍ كيَوْمٍ، فقلبُوها ألفاً إيذاناً بأنَّها عن حركةٍ»[١].

وسلَفَ أنَّ الأخفشَ يقدِّر حَذْفَ العينِ من مَقُولٍ ومَبِيعٍ[٢]، ومن حُجَجِهِ أنَّهُ لو قَدَّر حذفَ الواوِ لحصَلَ لَبْسٌ بين اسمِ المفعولِ والمصدرِ مما زنتُهُ مَفْعِلٌ كالمسِيرِ والمبِيتِ، ابنُ الشجري ردَّ ذلكَ؛ لأنَّ نحوَ المَسِيرِ يوافِقُ اسمَ المفعولِ مما عينُهُ ياءٌ في الحروفِ والوزنِ عند الخليلِ وسيبويه، أي وزنُ المصدرِ واسمِ المفعولِ عندهما مَفِعْلٌ، أما عندَ الأخفشِ فوزنُ مَبِيعٍ مَفِيْلٌ، ووزنُ مَسِيرٍ مَفِعْلٌ، ولَفظُهُما واحدٌ وإن اختلفَ تقديرُهما، أي أنَّ تقييدَ الأخفشِ مذهبَهُ بعلةِ اللبسِ لا معنى لَهُ عند ابنِ الشجري؛ لأنه رجَعَ إلى مذهبِ الخليلِ وسيبويه، قال: «من حُججِ أبي الحسنِ أيضاً أنَّ واوَ مفعولٍ لو كانتْ هي المحذوفةَ وقعَ بذلكَ لَبْسٌ بين اسمِ المفعولِ والمصدرِ الذي جاءَ على المَفْعِلِ كالمسِيرِ والمبِيتِ، وهذا القولُ ليسَ بشيءٍ، لأنَّ هذا النحوَ من المصادرِ إنما يوافِقُ اسمَ المفعولِ مما عينُهُ ياءٌ في هجائِهِ وزِنتِهِ على قولِ الخليلِ وسيبويه... وهما متَّفقانِ على مذهبِ الأخفشِ في الهجاءِ، وإن كانا مختلِفَينِ في الزنةِ، فوزنُ مَبِيعٍ في قولِهِ – إذا أَردتَ به اسمَ المفعولِ – مَفِيلٌ، وإذا أَردتَ به المصدرَ مَفِعْلٌ بكسرِ الفاءِ وسكونِ العينِ، فاللفظُ في كِلا القولَينِ واحِدٌ، وإن اختلفَا في التقديرِ، فكيف يَقَعُ لَبْسٌ بين المصدرِ واسمِ المفعولِ في مذهبِ الخليلِ وسيبويه دون مذهبِهِ، ولا فرقَ بينَهما على المذهبينِ في اللفظ؟!»[٣].

في ردِّ ابنِ الشجري دلالةٌ على أنَّ التباسَ المَبِيعِ بالمَسِيرِ مأمونٌ، لهذا رأَى أَنَّهما ينفصلانِ عن بعضِهما بما يَصحَبُهما من القرائنِ. قال: «ثم إنَّ اسمَ المفعولِ ينفصِلُ من المصدرِ في المعنَى بما يَصحَبُ كلَّ واحدٍ منهما من القرينةِ، كقولكَ: قبضتُ المَبِيعَ، وبِعتُ الثوبَ مَبيعاً»[٤].

---

(١) الإيضاح ٤٣٥/٢.

(٢) ينظر الصفحة ١٧٩.

(٣) أمالي ابن الشجري ٣١٩/١، وينظر الكتاب ٨٨/٤.

(٤) أمالي ابن الشجري ٣١٩/١.

قولُه يُذكّر بحملِ نحو: مَقالٍ ومَباعٍ على أَقالَ وأَباعَ في قلبِ العينِ بَعدَ نَقْلِ حركتِها إلى الفاءِ؛ لأنَّ الميمَ ترفَعُ التباسَ مَقالٍ ومَباعٍ بـ(أَقالَ وأَباعَ)[1].

أما إذا كانتْ زوائدُ الأَسماءِ كزوائدِ الأفعالِ فإن النقلَ والقلبَ ممتنعانِ لحصولِ اللبسِ بينَ الاسمِ والفعلِ، ومثَّلَ سيبويه لذلك بنحو: هو أَقْوَلُ الناسِ، وبنحوِ: هو أَبْيَعُ منه، لأنه لو نُقِلتْ حركةُ العينِ في الموضعينِ وقُلِبتْ ألفاً لالتبسَ الاسمُ بالفعلِ، كذلكَ تَصِحُّ العينُ في نحو: ما أَقْولَهُ، لأنَّ التعجُّبَ بمعنى التفضيلِ، وكذا أَقْوِلْ به؛ لأَنَّه بمعنى: ما أَقْوَلَهُ. قال: «ويُتَمُّ أَفعَلُ اسماً، وذلكَ قولُكَ: هو أَقولُ الناسِ، وأَبْيَعُ الناسِ، وأَقْوَلُ منكَ، وأَبْيَعُ منكَ، وإنما أَتمُّوا ليفصِلوا بينَهُ وبينَ الفعلِ المتصرِّفِ نحو: أَقالَ وأقامَ، ويُتَمُّ في قولكَ: ما أَقْوَلَهُ وأَبْيَعَهُ؛ لأنَّ معناهُ معنى: أَفعلُ منكَ، وأَفْعَلُ الناسِ... وهو بَعْدُ نحوُ الاسمِ لا يتصرَّفُ تصرُّفَهُ، ولا يَقْوَى قُوَّتَهُ، فأَرادُوا أن يفرُقُوا بين هذا وبينَ الفعلِ المتصرِّفِ نحو: أَقالَ وأَقامَ، وكذلكَ أَفْعِلْ به؛ لأنَّ معناهُ معنى ما أَفْعَلَهُ، وذلكَ قولكَ: أَقوِلْ به، وأَبْيِعْ به»[2].

صحةُ العينِ فيما ذكرهُ سيبويه تطَّردُ عند المبردِ في نحو أَبْيِناءَ، لأنَّ التأنيثَ في الآخِرِ عارضٌ، أي أنَّ أَبْيِناءَ بمنزلةِ أَفْعَلُ، فإن كانَتْ زيادةُ الاسمِ لا تجعلُهُ ملتبساً بالفعلِ، أو كانَت في الاسمِ حركةٌ لا تكونُ في الفعلِ صحَّ إعلالُ العينِ عندهُ، لارتفاعِ اللبسِ. قال: «وكذلكَ أَبْيِناءُ؛ لأنَّ ألفَ التأنيثِ لا يُعتدُّ بها، فالكلامُ بغيرِ الألفِ إنما هو أَفْعَلُ، فهذا ممَّا لا اختلافَ فيه بينَ النحويينَ، فإن كانتِ الزيادةُ لا تبلغُ به مثالَ الأفعالِ، فإنَّ الاسمَ يعتلُّ عند سيبويهِ والخليلِ وغيرِهما من البصريينَ، وكذلكَ إذا كانَ بينَهُ وبينَ مثالِ الأفعالِ فَصْلٌ بحركةٍ، فيقولونَ: لو بَنينَا مِثلَ تِفْعِلٍ من القولِ لَقُلنا: تِقِيلٌ، وكان أصلُه: تِقْوِلٌ، ولكنَّا أَلقَينا حركةَ الواوِ على ما قبلَها فسُكِّنَتْ وقبلَها كسرةٌ فانقَلَبَتْ ياءً، فلو قلناهُ من البيعِ لَقُلنا: تِبِيعٌ... قالوا: فُعِلَ هذا؛ لأن زيادتَهُ من زيادةِ الأفعالِ، والحركةُ قد رَفعتِ اللبسَ»[3].

---

(1) ينظر الصفحة ١٧٨.

(2) الكتاب ٣٥٠/٤.

(3) المقتضب ١١٠/١. قولُه: (كذلك) أشار به إلى: أقْوِلَ وأبيع ونحوهما.

يناظِرُ تصحيحَ عينِ ما أَقْوَلَهُ ونحوِه للبسِ تصحيحُها في نحو: قاوَلَ، وبايَعَ، وتقاوَلَ، وتَبايَعَ، وقَوَّلَ، وتَقَوَّلَ. وجهُ اللبسِ في ذلك عندَ سيبويه أنَّه لو قلبتِ الواوُ والياءُ ألفاً لاجتمعَ ساكنانِ هما الألفُ المنقلبةُ، والساكنُ الزائدُ قبلَها، والقياسُ أنَّه إذا «احتيجَ إلى حَذفِ حَرفٍ فالزائدُ أَولَى»[1] بالحذفِ، أي لو قِيلَ في قاوَلَ وبايَعَ: قَاالَ، وبااعَ ثم حُذِفتِ الألفُ الزائدةُ لَصارَ البناءُ: قَالَ وبَاعَ. قال: «لا يَعتَلُّ[2] في فَاعَلْتُ؛ لأَنَّهم لو أَسكنُوا حذفُوا الألِفَ، والواوَ، والياءَ في فَاعَلْتُ، وصارَ الحرفُ على لفظِ ما لا زيادةَ فيهِ من بابِ قُلتُ وبِعتُ، فكرهُوا هذا الإجحافَ بالحرفِ والالتباسَ، وكذلكَ تفاعَلتُ؛ لأَنكَ لو أَسكنتَ الواوَ والياءَ حَذفْتَ الحرفينِ[3]، وكذلكَ فَعَّلتُ، وتَفَعَّلْتُ، وذلكَ قولُهم: قاوَلْتُ، وتَقاوَلنا، وعَوَّذتُ، وتَعوَّذتُ، وزَيَّلتُ، وتَزايَلْتُ، وبايَعْتُ، وتَبايَعْنَا، وزَيَّنتُ، وتَزَيَّنْتُ»[4].

والمصادرُ من نحوِ تَقْوالٍ وتَسْيارٍ مثلُ: قاوَلْتُ وبايَعْتُ في صحةِ العينِ، ويرى نقره كار أنَّهما لو حُمِلاَ على قالَ وباعَ لاجتمع ألفانِ لا بدَّ من حذفِ إحداهما، أي يصيرُ اللفظُ: تَقالٌ وتَسَارٌ، كذلكَ مِقْوالٌ ومِخياطٌ لو أُعِلَّا بالنقلِ والقلبِ لَقيلَ: مِقالٌ ومِخاطٌ بعد حذفِ الألفِ للساكنينِ، وينتجُ عن ذلكَ التباسُ مِفْعالٍ بِمِفْعَلٍ؛ لأن المِقْوالَ والمِخْياطَ يجوزُ قَصرُهما، لهذا صحَّ مِقْوالٌ ومِخياطٌ وتَبِعَهما مِقْوَلٌ ومِخْيَطٌ. قال: «(وصَحَّ) بابُ (تَقْوالٍ وتَسْيارٍ) – وهما مصدرانِ كالقولِ والسَّيرِ – (لِلَّبسِ)؛ لأنه لو أُعِلَّ لَنُقِلَ فتحةُ الواوِ والياءِ إلى ما قبلَهما، وقُلبتا أَلفاً، فاجتمعَ ألفانِ فَحُذِفَتْ إِحداهُما فصارا: تَقالاً، وتَساراً فالتَبسا بمجهولِ مضارعِ: قالَ وسارَ؛ إذِ الفتحةُ خَفيَّةٌ، ربَّما لا يدركُها السامعُ، ولأَنَّهما لَيْسَا على نمطِ فِعْلِهما[5]، (و) صَحَّ (مِقْوالٌ ومِخياطٌ لِلَّبسِ) لأَنَّهما لو أُعِلَّا وصارا بعدَ القلبِ والحذفِ: مِقالاً ومِخاطاً فلم يُعلَم

(١) شرح الشافية للرضي ٥٦/١.
(٢) أي لا يعتل عين فاعلت ونحوه بالنقل والقلبِ كما في أجاد ونحوه.
(٣) أي الواو والياءَ الزائدين.
(٤) الكتاب ٣٤٥/٤-٣٤٦.
(٥) أي ليس تقْوال وتسيار مناسبين لفعلهما كمناسبة الإقامة، والاستقامة لفعلهما بزيادة الهمزة، ينظر الصفحة ١٨٤.

أَهُوَ مِفْعَلٌ أو مِفْعالٌ في الأَصلِ، أو لِما ذكرنا من أنَّ شرطَ القلبِ في الاسمِ أن يكونَ مناسباً للفعلِ بوجهٍ، ومُبايناً لَه بآخرَ، وهما [مُباينانِ][(1)] له مِن كلِّ وجهٍ، (ومِقْوَلٌ ومِخيَطٌ محذوفانِ مِنْهما)؛ أي من مِقْوالٍ ومِخْياطٍ، فيكون حُكمُهُما في الصحةِ حُكمَهما (أو بمعناهما)؛ أي من غيرِ حذفِ ألفٍ منهما، فجُعلا تابِعَينِ في اللفظِ لهما كما كانا تابِعَينِ لهما في المعنى»[(٢)].

إشارةُ نَقره كار إلى قَصْرِ مِقْوَلٍ ومِخْيَطٍ عن مِقْوَالٍ ومِخْياطٍ لها قيدٌ نصَّ عليه ابنُ سيده، وهو أن يكونَ في مِفْعَلٍ ومِفْعالٍ معنَى الوصفِ، لأن المِفْعَلَ قد يكون اسمَ آلةٍ لا صفةً، وإذا كانَ اسمَ آلةٍ امتنعَ كونُهُ مقصوراً عن مِفْعالٍ عنده. قال: «الخليلُ: كلُّ مِفْعَلٍ فهو مَقصورٌ عن مِفعالٍ حكاهُ عَنهُ سيبيويه، قال: ولذلك صحَّتِ الواوُ في مِقْوَلٍ ونحوِه، قال عليٌّ: هذه صيغةٌ دالَّةٌ على التكثيرِ ما كانَتْ وصفاً، وإنما تكونُ مِفْعَلٌ مقصورةً مِن مِفعالٍ على اللزومِ صفةً، وإلَّا فقد تجيءُ مِفْعَلٌ من الأسماءِ غيرَ مقصورةٍ عن مِفْعالٍ كمِسْرَحٍ ومِكْسَحٍ ونحوِهما مما يُعتمَلُ به وإن كان عامةُ ذلكَ مقصوراً عن مِفْعالٍ عند سيبويه كما حَكاهُ في مِفْتَحٍ ومفْتاحٍ، ومِقْلَدٍ ومِقْلادٍ ونحوِهما»[(٣)].

ويقابلُ صحةَ العينِ في مِقْوَلٍ ونحوِهِ لدفعِ اللبسِ قلبُها في: ثِيَرةٍ إشعاراً بالقَصرِ من ثِيارةٍ، وهو قولُ ابن جني[(٤)]، أما المبردُ فرأى أنَّ واوَ ثِوَرةٍ قُلِبَت ياءً لرفع اللبسِ بين ثَورِ البقرِ، وثَورِ الأقِطِ، أي أنَّ ثَورَ اَلأَقِطِ عِنده يقالُ فيه: ثِوَرةٌ على القياسِ. قال ابن جني: «فأما ثِيَرَةٌ فكان قياسُهُ: ثِوَرةٌ؛ لأن ثَوْراً كزَوجٍ... قال أبو العباس: إنما قالوا: ثِيرةٌ ليفرُقُوا بين الثَّور من البقرِ، وبينَ الثَّور من الأَقِطِ»[(٥)].

---

(١) في المطبوع: متباينان.

(٢) مجموعة الشافية ١٩٧/٢-١٩٨.

(٣) المخصص ١٢٤/٢ وينظر الكتاب ٩٥/٤ و٣٥٥، المسرح: المُشطُ، القاموس (سرح)، المقلَد: المنجلُ (الغريب المصنف ٤٦٩/٢).

(٤) ينظر الصفحة ٢٧٩.

(٥) المنصف ٣٤٦/١، ثور الأقط: القطعةُ منه، والأقطُ: اللبن الرائب يطبخ حتى ينعقد، ثم يجفف في الشمس بعد أن يجعلَ أقراصاً (سفر السعادة ١٠٦٥).

ما نقله ابنُ جني عن المبردِ يشبهُهُ ما ذهبَ إليه المبردُ أيضاً في تَعليلِهِ قَلْبَ عينِ نحو الطُّوْبَى واواً، وتعليلِهِ صحَّتَها في نحو حِيْكَى، تفريقاً بين معنى الاسميةِ في الطُّوْبَى، ومعنى الوصفِ في: حِيْكَى؛ لأنهما على وزنِ فُعْلَى. قال: «هذا بابُ ما كانَ على فُعْلَى ممَّا موضعُ العينِ منه ياءٌ، أما ما كانَ من ذلكَ اسماً فإنَّ ياءَهُ تُقلَبُ واواً لضمةِ ما قبلَها، وذلكَ نحوُ قولِكَ: الطُّوْبَى، والكُوْسَى، أَخرجُوهُ بالزيادةِ من بابِ بِيْضٍ ونحوِهِ، فإن كانَتْ نعتاً أَبدَلْتَ من الضمةِ كسرةً لِتثبُتَ الياءُ كما فَعَلتَ في: بِيْضٍ، ليفصِلوا بينَ الاسمِ والصفةِ، وذلكَ قولُهم: (قِسْمَةٌ ضِيْزَى) [النجم: ٥٣/ ٢٢]، ومشِيةٌ حِيْكَى، يقالُ: هو يَحِيكُ في مِشيتِهِ إذا جاء يتبختَرُ... فإن قال قائِلٌ: فما أَنكرتَ أن يكون هذا فِعْلَى؟ قيلَ له: الدليلُ على أنه فُعْلَى مُغيَّرَ مَوضِعِ الفاءِ أنّ فِعْلَى لا تكون نعتاً وإنما تكونُ اسماً نحو مِعْزَى، ودِفْلَى، وفُعْلَى يكون نعتاً كقولكَ: امرأةٌ حُبلَى»[(١)].

وكذلكَ الأمرُ في تخفيفِ همزةِ نحوِ: سُئِلَ، وسَئِمَ، فإنَّ أبا علي يرى أنَّ مَن أرادَ تخفيفَ هَمزتِها لزمِه أن يخفِّفَها تخفيفَ بينَ بينَ، لأنه لو أَخلصَها ياءً في سُئِلَ لوقع التباسٌ بالياءِ الأَصليةِ في: صُيِدَ، وكذا لو أَخلَصَها ياءً في سَئِمَ لوقعَ التباسٌ بالياءِ الأَصليةِ في: صَيِدَ. قال: «لم يَمتَنِعْ أن يجعَلَها بينَ بينَ؛ لأنَّ في الكلامِ ياءً مكسورةً قبلَها ضمَّةٌ نحو: صُيِدَ في هذا المكانِ، وعُيِيَ بالأَمرِ، وحُيِيَ في هذا المكانِ، كما لم يَلزمْ أَنْ تُبدِلَ منها الياءَ في عَكسِ ذِئَبٍ ومِئَرٍ، وهو نحوُ: سَئِمَ، وجَئِزَ... لأنَّ في الكلامِ مثلَ: صَيِدَ، وعَيِيَ فلذلكَ جَعَلْتَ التي في سُئِلَ بينَ بينَ ولم تَقلِبْها»[(٢)].

---

(١) المقتضب ١٦٨/١، طُوبى في لسان الهند اسم الجنة، ثم نقلَ ذلك إلى العربية (سفر السعادة ٣٤٨)، الكُوسى: نعت المرأة الكيسة، والكيس خلاف الحمق، الصحاح (كيس).
الضيزى: الناقصة، القاموس (ضأز)، الدفلى: شجر (ذيب اللغة ١٢٦/١٤).

(٢) الحجة ٢١٩/٢-٢٢٠، الصيد: داءٌ يصيب الإبلَ فتسيلُ أُنوفُها، القاموس (صيد)، عيي: يقالَ: عييت بالمنطق فأنا عيي وعي إذا لم تتجه له (إصلاح المنطق ٢٤١).
المئر جمع مئْرة وهي الضغينةُ (الغريب المصنف ٣٠٧/٢)، جئز: غَصَّ بالماء (الغريب المصنف ٢٥٤/١)

ما سلفَ ذكرُهُ يدلُّ على أنّ تقييدَ إعلالِ العينِ بأمنِ اللبسِ له خطرُهُ في بعضِ مواضعِ إعلالِها، أي يُتركُ قياسُ إعلالِها – وإن لم تتخلَّف أسبابُهُ – لأنه مؤدٍّ إلى التباسِ الأبنيةِ بعضِها ببعضٍ، لكنْ تَبيَّنَ في بعضِ الأبنيةِ أنَّ إعلالَ عينِها لا خطر لتقييده بأمنِ اللبسِ، لأنَّ الإشكالَ فيه مأمونٌ.

٢ – طلبُ التجانسِ بين تقييدِهِ بأمنِ اللبسِ وتركِ تقييدِهِ به:

التجنيسُ بين الأشياءِ المتقاربةِ كثيرٌ في التصريفِ، ومن أَمثلتِهِ قلبُ الواوِ في ميزانٍ ومِيقاتٍ ياءً لتُجانِسَ الكسرةَ قبلها، وقلبُ الواوِ ألفاً في قالَ وباعَ لتجانِسَ الفتحةِ قبلَها، وحذفُ الفاءِ والهمزةِ في يَعِدُ وأخواتِهِ، وأُكرِمُ وأخواتِهِ للمشاكلةِ بين أبنيةِ البابِ الواحدِ، وإتباعُ الفاءِ العينَ في نحو: شِعِيرٍ ورِغِيفٍ، ليكونَ عملُ اللسانِ من وجهٍ واحدٍ، وفتحُ عينِ يَصْغَى ويشأَى؛ لأنَّ الفتحةَ من جنسِ الألفِ ومخرجِها[1]، وغيرُ ذلك كالإمالةِ التي هي شَقيقةُ الإدغامِ عند أبي علي في تقريبِ حرفٍ من آخرَ. قال: «فالمشتمِلُ على الإمالةِ والإدغامِ أنَّه تقريبُ حرفٍ من حرفٍ»[2].

وبعضُ ضروبِ المجانَسةِ جاءت في كلام العربِ على خلافِ القياسِ؛ لأنهم أرادوا بها معانيَ بعينِها، من ذلكَ إمالةُ ألفِ الحجَّاجِ إذا كان عَلَماً عند المبردِ، هذه الإمالةُ سَبَبُها مفقودٌ، لكنْ سوَّغها دفعُ التباسِ المعرفةِ بالنكرةِ، وتمييزُ الاسمِ منَ الصفةِ. قال: «فأما قولُهم: هذا رجلٌ حَجَّاجٌ فلم تَجُزِ الإمالةُ؛ لأنه لا شيءَ يوجِبُها، ثم قالُوا في الاسمِ: الحجَّاجُ فإنما أَمالُوا للفصلِ بين المعرفةِ والنكرةِ، والاسمِ والنعتِ؛ لأنَّ الإمالَةَ أكثرُ، وليسَ بالحسَنِ، النصبُ أَحسنُ وأَقيسُ»[3].

---

(١) ينظر الصفحات ١٣٠، ١٣٦، ١٦١، ١٩٨، ٢٠١.

(٢) الإغفال ١٦٥/١.

(٣) المقتضب ٥١/٣.

وأراد المبردُ بالنصبِ تسليمَ الألفِ من الإمالةِ، وحدُّ ذلك عندَ ابنِ يعيشَ في حالتي الرفعِ والنصبِ، أما في حالةِ الجرِّ فالإمالةُ حسنةٌ، لوجودِ كسرةِ الإعرابِ. قال: «والمرادُ إمالتُهُ في حال الرفعِ والنصبِ في نحو: هذا الحَجَّاجُ، ورأيتُ الحجَّاجَ، فأما إذا قلتَ: مررتُ بالحجاجِ فالإمالةُ سائِغةٌ وليستْ شاذةً؛ لأجلِ كسرةِ الإعرابِ»(1).

إنَّ استحسانَ ابنِ يعيشَ الإمالةَ في: مررتُ بالحجاجِ للكسرةِ معناهُ أنّ الفصْلَ بين الأشياءِ بالإمالةِ يَقوى عندما تكونُ أسبابُها حاضرةً، يتَّضحُ ذلكَ بما ذهب إليهِ ابنُ المؤدبِ من أنَّ إمالةَ ألفِ نحوِ: الهَوَى من الأبنيةِ الثلاثيةِ كثيرةٌ؛ لأنَّ أَصلَها ياءٌ، وإمالتُها تفصلُها عن الياءِ إذا كانت لاماً. قال: «إذا كانتِ الألفُ لامَ الفعلِ، والاسمُ على ثلاثةِ أَحرفٍ فالإمالةُ فيه كثيرةٌ إذا كانتْ من الياءِ، كقولِ الله عزَّ وجلَّ (وما ينطِقُ عَنِ الهَوَى) [النجم: ٥٣/ ٣]... أرادُوا أن يفرُقُوا الألفَ من الياءِ بالإمالةِ»(2).

ويشبهُ ما قالَه ابنُ المؤدبِ ما تقدَّمَ من أنَّ إمالةَ ألف (ذَا) دليلٌ على أنَّها ياءٌ، والأصلُ: ذَيْ، لكنها قُلبت ياءً لئلَّا يلتبس (ذَيْ) بنحو: كَي وأَيْ من الأدواتِ، بل نصَّ المبردُ على أنَّ إمالةَ (ذا) وأَسماءِ حروفِ الهجاءِ تدفعُ التباسَها بالحروفِ. قال: «قالوا: ذا عبدُ الله... وقالوا في التهجِّي: باءٌ، وتاءٌ، وراءٌ ليدلُّوا على أنها أسماءٌ، فلو أُلزمتِ النصبَ لَالتبستْ بالحروفِ»(3).

والإدغامُ كالإمالةِ في الاحترازِ من اللبسِ فيهِ، وبعضُهُ يكون ناتجاً عن الإبدالِ كما في: اتَّعدَ، واتّأسَ مما أُبدلَتْ فيه الواوُ والياءُ تاءً وأُدغمَتْ في تاءِ افتَعلَ تحصيناً للفاءِ من القلبِ إذا تغيَّرتْ حركةُ ما قبلَها(4)، ويرى المبردُ أيضاً أنَّ إبدالَ الواوِ والياءِ تاءً في اتَّعدَ واتّأَسَ يرفَعُ التباسَ الياءِ بالواوِ إذا انضمَّ ما قبلَ الياءِ أوِ انكسَرَ ما قبلَ الواوِ. قال: «فإذا صِرتَ إلى بابِ

---

(1) شرح المفصل ٦٣/٩.
(2) دقائق التصريف ٥١٢.
(3) المقتضب ٥٣/٣ وينظر الصفحة ١٠٤.
(4) ينظر الصفحة ٢٢٦.

يَفتعِلُ، ومُفْتَعِلٍ صارتِ الياءُ في البدلِ كالواوِ، تقول: مُتَّبسٌ، ومتَّئِسٌ، وإنما صارت كذلكَ؛ لأنَّ الياءَ إِذا انضمَّ ما قبلَها صارتْ واواً لسكونِها، فالتَبَسَتْ بالواوِ، ولأنَّ الواوَ إذا انكسَرَ ما قبلَها صارت ياءً، ألا ترى أنكَ تقولُ: مُوسِرٌ، ومُوقِنٌ فتقلِبُ الياءَ واواً كما فَعلتَ ذلكَ بالواوِ في مِيزانٍ، فقد خرجَتا في مُفتَعِلٍ إلى بابٍ واحدٍ»[1].

في قولِ المبردِ دلالةٌ على أنَّ الاحترازَ من اللبسِ صيَّر الإبدالَ والإدغامَ في نحوِ: مُتَّئِسٍ، ومُتَّبِسٍ، ومُتَّعِدٍ لازماً، وربَّما يكونُ اللبسُ مانعاً من الإدغامِ إلا في القليلِ، ونصَّ على ذلكَ الرضيُّ في إدغامِ المتقاربينِ عند اجتماعِهما في كلمةٍ واحدةٍ. قال: «اعلم أنَّ إدغامَ أحدِ المتقارِبَينِ في الآخَرِ في كلمةٍ إذا لم يُلبِسْ ليسَ إلا في أبوابٍ يسيرةٍ نحو انْفَعَلَ، وافتَعَلَ، وتَفَعَّلَ، وتَفاعَلَ، وفَنْعَلِلٍ، نحو امَّحَى، واسَّمَعَ، وازَّمَّلَ، وادَّاركَ، وهَمَّرِشٍ، أما غيرُ ذلكَ فَمُلبِسٌ لا يجوزُ إلا مع شدَّةِ التقاربِ، وسكونِ الأولِ، نحو وَدٍّ، وعِدَّانٍ، ومعَ ذلكَ فهو قليلٌ»[2].

وإنما قلَّ إدغامُ المتقاربينِ في كلمةٍ واحدةٍ، لأنه يؤدي إلى التباسِ الصحيحِ بالمضاعَفِ عند سيبويه الذي قال: «وذلكَ قولُكَ شاةٌ زَنْماءُ، وغَنَمٌ زُنْمٌ، وقَنواءُ وقُنيةٌ، وكُنيةٌ ومُنْيةٌ، وإنما حَملهُم على البيانِ كراهيةُ الالتباسِ، فيصيرُ كأنه من المضاعَفِ»[3].

أما المتقاربانِ في كلمتينِ فيرى الرضيُّ أنَّهما يُدغمانِ دونَ مبالاةٍ باللبسِ، لأنَّهما ينفكَّانِ، ويُعرفُ أَصلُهما. قال: «إذا اجتمعَ من المتقاربةِ شيئانِ فإن كانا في كلمتينِ نحوُ: مَنْ مِثلُكَ؟ فإنه يدغَمُ أحدُهما في الآخرَ، ولا يُبالَى باللبسِ لو عَرَضَ، لأنهما في معرِضِ الانفكاكِ»[4].

---

(١) المقتضب ٩٢/١.

(٢) شرح الشافية للرضي ٢٧٠/٣، ود أصلُه، وتد ووتد، والإدغام لغةُ تميمٍ وأهلِ نجد، ينظر الكتاب ٤٨٢/٤، وإصلاح المنطق ١٠٠، العدان أصلُه: عتدانٌ، مفرده عتود وهو الجَدي (الغريب المصنف ١٦١/٢)، الهمرش: العجوز الكبيرةُ (الغريب المصنف ٦٤٢/١).

(٣) الكتاب ٤٥٥/٤، الشاةُ الزنماءُ: هي التي يقطَع شيءٌ من أُذُ ا ويترك معلقاً، الصحاح (زنم). قَنواءُ: يقال: شجرةٌ قَنواءُ: طويلةٌ (الغريب المصنف ٤٧٣/١)، القُنيةُ: قنوةٌ، وقنيةٌ للشيءِ يقتنِيه (الغريب المصنف ٦٠٧/١).

(٤) شرح الشافية للرضي ٢٦٧/٣.

وإذا عُدنا إلى إدغامِ المتقاربَينِ في كلمةٍ واحدةٍ وجدنا أبا علي يضيف إلى علةِ اللبسِ كونَ أَحدِ المتقاربينِ عارضاً. قال: «فأما سُويرَ وبُويعَ، وتُسُويرَ، وتُبويعَ فلا تُدغمُ الواوُ في الياءِ، وإن كانت ساكنةً متقدمةً للياءِ؛ لأنَّ الواوَ غيرُ لازمةٍ، أَلا تَرى أنكَ تقولُ: سايَرَ فتزولُ الواوُ، ومع ذلكَ فلو أُدغِمَ لاَلتَبَسَ بفُعِّلَ وتُفُعِّلَ»[1].

وكذلكَ إدغامُ المتماثلينِ في كلمةٍ واحدةٍ يُتَّقَى فيه من اللبسِ، ويرى ابنُ الحاجب أنَّ اللبسَ يحصُلُ في الأسماءِ لا الأفعالِ، أي لو أُدغِمَ نحوُ: سُرُرٍ وقِيلَ: سُرٌّ لَما عُرِفَتْ حركةُ العينِ، أما الأفعالُ من نحوِ: شَدَّ، وفَرَّ فلا لَبْسَ فيهما، لأنَّ إسنادَهما إلى الضمائرِ يدلُّ على حركةِ عينِهما، ولأنَّ صِيغَ المضارعِ والأمرِ منهما تدلُّ على حركةِ عينِهما أيضاً. قال فيما يمتنعُ إدغامُهُ: «الثاني أَنه يؤدي الإدغامُ فيه إلى لَبْسِ مثالٍ بمثالٍ، وهذا إنما يكونُ في الأسماءِ، وتحقيقُ اللبسِ أنكَ إذا أَدغمتَ في: سُرُرٍ فقلتَ: سُرٌّ لم يُعلَمْ أَفْعُلٌ هو، أم فُعْلٌ، أم فُعَلٌ، وعلى هذا النحوِ يتحقَّقُ اللبسُ في غيرِهِ، وإنما لم يُعتَبرْ ذلكَ في الأَفعالِ... لِأَحدِ أَمرينِ، أَوْلَهُما جميعاً، الأَوّلُ: هو أَنَّه يتَّصِلُ بهما ما يوجِبُ انفكاكَهما غالباً، نحو: شَدَدتُ، وفَرَرْتُ، وعَضِضْتُ، فَيتبيَّنُ بناؤُها في الغالبِ... الثاني: أنَّ ذلك يَتبيَّنُ بمضارعاتِها، وصِيَغِ أَوامرِها، ألا تَرى أَنكَ إذا قُلتَ: يَعَضُّ عُلِمَ أنَّ ماضيهِ: فَعِلَ، وكذلكَ إذا بَنيتَ صيغةَ الأمرِ فقُلتَ: فِرَّ، وشُدَّ، وعَضَّ تبيَّنَ ذلكَ أيضاً»[2].

لِما قالَه ابنُ الحاجبِ عن صلةِ اللبسِ بالإدغامِ في الأسماءِ الثلاثيةِ وجهٌ آخرُ يخصُّ حملَ ما كانَ منها على وزنِ فَعَلٍ، أو فَعُلٍ، أو فَعِلٍ على نظائرِها من الأفعالِ، إذ ذهب ابنُ عصفورٍ إلى أنَّ نحو طَلَلٍ لا إدغامَ فيه للخفةِ، أما نحوُ: رَدِدٍ ورَدُدٍ فيدغَمُ تشبيهاً لَهُ بالفِعْلِ مِن حيثُ البناءُ والثقَلُ. قال: «فإن كانَ على وزنٍ من أَوزانِ الأَفعالِ فلا يخلُو من أن يكونَ على فَعَلٍ، أو فَعُلٍ، أو فَعِلٍ، فإن كانَ على وزنِ فَعَلٍ لم تُدغِمْ – لخفةِ البناءِ – نحوَ: طَلَلٍ، وشَرَرٍ، فإن كان

---

(١) التكملة ٢٦٠.

(٢) الإيضاح ٢/٤٩٣-٤٩٤.

على وزنِ فَعِلٍ، أو فَعُلٍ أَدغمتَ لِشبَهِ الفعلِ في البناءِ مع ثِقلِ البناءِ، فتقولُ في فَعُلٍ، وفَعِلٍ من رَدَدتُ: رَدٌّ»[1].

اللبسُ في الأوزانِ التي ذكرها ابنُ عصفورٍ متفاوتٌ عند الرضيِّ، أي ما كانَ على زنةِ فَعَلٍ لو أُدغِمَ لاَلتبسَ بفَعْلٍ الساكنِ العينِ، أمَّا فَعِلٌ وفَعُلٌ فلا يُؤبَهُ باللبسِ فيهما؛ لأنَّهما قليلانِ. قال: «وأيضاً لو أُدغِمَ فَعَلٌ مع خِفَّتِهِ لاَلتبسَ بفَعْلٍ ساكنِ العينِ، فيكثرُ الالتباسُ، بخلافِ فَعِلٍ وفَعُلٍ بكسرِ العينِ وضَمِّها، فإنهما قليلانِ في المضاعَفِ، فلم يُكترث بالالتباسِ القليلِ»[2].

مما تقدَّمَ اتَّضحَ لنا أنَّ التجنيسَ المؤديَ إلى التباسِ الأبنيةِ بعضِها ببعضٍ يُتركُ ولو كانت دواعيه موجودةً، أما التجنيسُ غير المؤدي إلى التباسِ الأبنيةِ فلا حاجةَ لتقييدهِ بالأمنِ من اللبس.

٣ – إعلالُ اللامِ وأثرُ علةِ اللبسِ في اطرادِهِ أو العُدولِ عنه:

تطرأُ على لامِ المعتلِّ الناقصِ وجوهٌ من القلبِ تتعلَّقُ باللبسِ، من ذلكَ قلبُ الياءِ واواً في نحو: تَقْوَى وفَتْوَى؛ لأنهما اسمانِ، إذ هذا القلبُ يرفعُ التباسَهما بنحوِ خَزْيا، وصَدْيا من الصفاتِ[3]، لكنّ قياسَ صحةِ لامِ الصفاتِ ربما ينخرمُ في مذكَّرٍ نحو خَزْيا، وعلَّلَ ابنُ المؤدبِ ذلكَ باللبسِ بينَ المعاني، ومثَّلَ لَهُ بنشوانٍ ونَشْيانٍ، ذاهباً إلى أنَّ قَلبَ الواوِ ياءً في نَشيانٍ يرادُ به معنى العِلْمِ بالخبرِ، أما نَشوانٌ فيرادُ به المنتشي من السُّكرِ. قال: «إذا كانَ الاسمُ على مثالِ سكرانَ وسَكرَى، فَأَظْهِرِ الواوَ في ذواتِ الواوِ، والياءَ في ذواتِ الياءِ... وذلكَ مثلُ نَشوانَ ونَشْوَى، وشهْوانَ وشَهْوَى، ومن الياءِ: خَزيانُ وخَزْيَى، وخَشيانُ وخَشْيى، ولا تجدُ فيهِ تغيُّراً إلا أنَّهم قالُوا: هذا رجلٌ نَشيانٌ للأخبارِ، وهي من النَّشوةِ من الواوِ، وذلكَ أَنهم

(١) الممتع ٦٤٤-٦٤٥.

(٢) شرح الشافية للرضي ٢٤٢/٣.

(٣) ينظر الصفحة ١٥٣.

يقولونَ: نَشَيتُ الخَبَرَ، وبَنَوها على الياءِ، وإنما فَعَلُوا هذه؛ لأنَّهم كرِهوا أن يُشبهَ النشوانَ من السُّكرِ»[1].

كذلكَ قلبُ ألفِ نحو العَصا في النسبِ واواً يراه الرضيُّ مما لا محيدَ عنه؛ لأنه لو حُذِفتِ اللامُ لالتقاءِ ألفِ العصَا الساكنةِ، والياءِ الأُولى من ياءَي الإضافةِ لقيل: عَصَيٌّ، أي تَعيَّنَ فتحُ ما قبلَ ياءِ النسبةِ لتدلَّ الفتحةُ على الألفِ المحذوفةِ، وهذا خلافُ قياسِ المنسوبِ، لأنَّ ما قبلَ ياءِ النسبةِ مكسورٌ أبداً، بل لو قيلَ في: عَصَيٍّ: عَصِيٌّ لالتبسَ المحذوفُ لعلةٍ بالمحذوفِ نسياً في: يَدِيٍّ، لهذا لَزِمَ قلبُ لامِ العصَا واواً في النسبِ. قال: «إن كانتِ الألفُ ثالثةً قُلِبتْ واواً مطلقاً، وإنَّما لم تُحذفِ الألفُ للساكنينِ كما تُحذَفُ في نحوِ: الفتَى الظريفُ؛ لأنَّها لو حُذِفتْ وَجبَ بقاءُ ما قبلَ الألفِ على فَتحتِهِ دلالةً على الألفِ المحذوفةِ؛ لأنَّ ما حُذِف لعلةٍ لا نسياً تَبقَى حركةُ ما قبلَ المحذوفِ فيه على حالِها كما في قاضٍ وعصاً، فكنتَ تقولُ في النسبةِ إلى عصاً وفتًى: عَصَيٌّ وفَتَيٌّ بالفتحِ، إذ لو كُسِرَ ما قبل الياءِ [لالْتبسَ][2] بالمحذوفِ لامُهُ نَسياً كيدِيٍّ ودَمِيٍّ، فكانَ إذنْ ينخرمُ أصلهُمُ الممهَّدُ، وهو أنَّ ما قبلَ ياءِ النسبةِ لا يكونُ إلا مكسوراً في اللفظِ ليناسبَها»[3].

قولُ الرضيِّ في لزومِ القلبِ في عَصَوِيٍّ ونحوِهِ للَّبسِ كقولِ المازني في لزوم قلبِ الواوِ والياءِ همزةً في كِساءٍ وعَطاءٍ، لأنهما لو قُلبتا ألفاً للفتحةِ قبلَهما لالْتَقى أَلِفانِ يلزمُ حذفُ إِحداهما، والتباسُ الممدودِ بالمقصور. قال: «ولم يحذِفُوا فيكونُ الممدودُ مقصوراً، وتذهبُ الياءُ، ويلتبسُ»[4].

---

(١) دقائق التصريف ٢٩٢، يقالُ: نشي الخبر: علمه، القاموس (نشي)، ويقالُ: رجلٌ خزيانُ، وامرأةٌ خزيا، وذلك من الاستحياءِ (سفر السعادة ٢٤٩).

(٢) في المطبوع: لا التبس.

(٣) شرح الشافية للرضي ٣٨/٢.

(٤) المنصف ١٣٧/٢ وينظر الصفحة ١٥٥.

تقييدُ المازني قلبَ الواوِ والياءِ المتحركتينِ همزةً لا أَلفاً في كِساءٍ وعطاءٍ باللبسِ يشبهُهُ تعليلُ المبردِ صحةَ الواوِ والياءِ المتحركتينِ بعد فتحةٍ في نحو: رَمَياتٍ، وغَزَوَاتٍ، ورَمَيَا، وغَزَوَا، لأنَّهما لو قُلبتا ألفاً لاَلتقى ساكنانِ يَلزمُ حذفُ أحدِهما، والتباسُ فَعَلاتٍ بفَعالٍ، لأنه يقالُ: غَزاتٌ ورَماتٌ، وكذلكَ يلتبسُ المثنى بالواحدِ في غَزَا ورَمَى لو قُلِبتْ لامُ غَزَوَا ورَمَيا ألفاً وحُذِفتْ. قال: «وذلكَ قولُكَ في رَمْيَةٍ: رَمَياتٌ، وفي غَزوةٍ: غَزَواتٌ، وفي قَشوَةٍ: قَشَواتٌ كما تقولُ في فَعَلةٍ نحوِ حَصَاةٍ وقَناةٍ: حَصَياتٌ وقَنَواتٌ؛ لأنكَ لو حذفتَ لالتقاءِ الساكنينِ لاَلتبسَ بفَعالٍ من غيرِ المعتلِّ، فجرى هاهنا مَجرَى: غَزَوَا ورَمَيا؛ لأنكَ لو ألحقتَ أَلفَ غَزَا وألفَ رَمَى ألفَ التثنيةِ للَزمكَ الحذفُ لالتقاءِ الساكنينِ فالتبسَ الاثنانِ بالواحدِ، فكنتَ تقولُ للاثنينِ: غَزا ورَمَى»[1].

يسامتُ ما تقدمَ احتمالُ الساكنينِ في نحوِ: تدعُوَانِّ وترمِيانِّ من فعلِ المثَّنى وعدمُ احتمالِهما في تدعُنَّ وتَرمِنَّ من فِعلِ الجمعِ. وعلَّلَ ابنُ الشجري ذلكَ بدفعِ اللبسِ، أي اغتُفِرَ التقاءُ الألفِ والنونِ الساكنةِ في تدعُوَانِّ وترمِيَانِّ ولم يغتَفر التقاءُ الواوِ والياءِ الساكنتينِ والنونِ في تَدعُنَّ وتَرمِنَّ؛ لأنَّ ألفَ تَدعُوانِّ وتَرمِيانِّ علمُ تثنيةٍ، فلو حُذِفَتْ لقيلَ: تَدعُوَنَّ وتَرمِيَنَّ، وفي هذا التباسُ فعلِ الاثنينِ بفعلِ الواحدِ. قال: «فكرِهُوا أَن يقولُوا: تدعُوْنَّ وتَرمِيْنَّ لسكونِ الواوِ والياءِ، فيجمعُوا بين ساكنينِ، الثاني منهما مُدغَمٌ، فحذفوا الواوَ لدلالةِ الضمةِ عليها، والياءَ لدلالةِ الكسرةِ عليها، فصارَ إلى: تدعُنَّ وترمِنَّ، فإن قيلَ: فهلا احتملُوا اجتماعَ الساكنينِ باجتماعِ هذين الشرطَينِ في فعلِ الاثنينِ، فقالُوا: تدعُوانِّ، وترمِيانِّ، وجاء في التنزيل (ولا تَتَّبِعانِّ سَبيلَ الذينَ لا يَعلَمُونَ) [يونس: ١٠/ ٨٩]. فالجوابُ أَنَّهم لم يفعَلُوا ذلكَ؛ لأنهم لو أَسقطُوا الألفَ كما أَسقطُوا الواوَ والياءَ صارَ اللفظُ إلى: تدعُوَنَّ، وتَتَّبِعَنَّ، فالتبسَ المثنَّى بالواحدِ، فاحتملُوا الجمعَ بينَ ساكنينِ، الأولُ منهما أَلفٌ والثاني مُدغمٌ»[2].

---

(١) المقتضب ١٩٣/٢، القَشوةُ: قُفةٌ يكونُ فيها طيب المرأة (ذيب اللغة ٢٠٦/٩). قولُ المبرد يبطلُ تعليلَ الراجحي صحةَ لامِ رميا ودعوا بوجود ألف بعد الياءِ والواوِ، ينظر التطبيق الصرفي ١٧٥.

(٢) أمالي ابن الشجري ٤٩٠/٢-٤٩١.

وسَلَفَ أنَّ نحوَ: هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ تُحذَفُ لامُهُ في الرفعِ والجرِّ، لأنَّ الكسرةَ تَدلُّ على الياءِ، ولأنَّ التنوينَ حرفُ معنًى، ولأنَّه لو حُذِفَ التنوينُ لَـمَا بقي عليه دليلٌ[1]، وأضافَ ابنُ المؤدبِ علةً رابعةً، هي أنَّ حذفَ التنوينِ يوهِمُ أنَّ نحو القاضِي والغازي غيرُ منصرفٍ. قال: «لو أَسقطتَ التنوينَ لأَشبَهَ: قاضِي وغازِي ما لا ينصرفُ من الأسماءِ»[2].

وتقدَّمَ أيضاً أنَّ همزةَ نحوِ: خَطيئةٍ تُقلبُ ياءً في الجمعِ، أي يقالُ: خَطايا، والأصلُ: خطائِئُ[3]، وهو قلبٌ اختصَّ به الجمعُ عند سيبويه، لذا لا يقالُ في جائِي: جَايا، لأنَّه يؤدي عند أبي علي إلى التباسِ فاعِلٍ بفَاعَلٍ، وهذا اللبسُ مأمونٌ في الجمعِ، لأنه ليسَ في الجموعِ مثالُ مَفاعَلٍ. قال: «قال سيبويه: ولم يفعَلُوا هذا في: جاءٍ... يقولُ: لم تُقلَبْ الياءُ في: جائِيْ ألفاً، ولا الهمزةُ ياءً كما قُلِبتَا في: مَطايَا ونحوِهِ؛ لأنَّ هذا القلبَ فُعِلَ في الجموعِ دونَ الآحادِ، ولو أَجريتَ الآحادَ في ذلكَ مَجرى الجموعِ لاَلتَبَسَ ما كان من بابِ فاعِلٍ ببابِ فاعَلٍ نحو: طابَقٍ، وليسَ في الكلامِ على مثالِ مَفاعَلَ فيلتبِسُ الجمعُ»[4].

من كلِّ ما تقدَّمَ عن صلةِ اللبسِ بإعلالِ اللامِ تبيَّنَ أنَّ إعلالَها كإعلالِ العينِ من حيث التقييدُ بأمنِ اللبس، وإبرازُ أثرِهِ في طروءِ الإعلالِ أو في العدولِ عنه.

ثالثاً – القاعدةُ النحويةُ بينَ اطرادِ القياسِ وانقطاعِهِ وأثرُ أمنِ اللبس في ذلك:

نصوصُ العلماءِ في أَبواب النحوِ تناظِرُ نُصوصَهم في أبواب التصريف من حيثُ الإشارةُ إلى صلةِ اللبسِ باستمرارِ القياسِ أو بانقطاعِهِ، ومسائلُ ذلكَ كثيرةٌ في النحو، لذا سوف نستوفي ذِكرَ بعضها، ليظهرَ منها اتفاقُ النحوِ والتصريفِ في الاحترازِ منَ اللبس في قياسِ كلِّ واحدٍ منهما.

---

(١) ينظر الصفحة ١٧٣-١٧٤.
(٢) دقائق التصريف ٣١٧.
(٣) ينظر الصفحة ١٥٨.
(٤) التعليقة ٥/٩٦-٩٧ وينظر الكتاب ٤/٣٩١.

١ – رفعُ اللبسِ بالضميرِ وصلةُ ذلكَ باطرادِ القياسِ والشذوذِ عنه:

الضمائرُ في العربيةِ لها غرضَان ذكَرهما ابنُ جني هما الخفةُ ورفعُ الإلباسِ عن المعنى، والخفةُ فيها تتوافَق مع طلبِ الخفةِ في التصريفِ، لأنها أَصلُ الأصولِ[1]، واختار ابنُ جني مثالَ: العَبَيْثَرانُ شممتُهُ ليدلَّ على أنَّ الضميرَ أَغنَى عن تكرارِ لفظِ العَبَيْثرانِ الكثيرِ الحروفِ، وهذا غرض الخفةِ، أما غرض رفعِ اللبس فمثَّلَ له بـ(زيدٌ ضربتُهُ)، ورأى أنه لو قيل: زيدٌ ضربَ زيداً لدخل وَهمُ كونِ: زيدٍ الثاني غيرَ الأولِ، خلافاً لـ(زيدٌ ضربتُهُ)، لأنَّ الضميرَ يقطَعُ بأنَّ الضربَ وقعَ على زيدٍ. قال: «لو قُلتَ: زيدُ ضربَ زيداً فجئتَ بعائدِهِ مظهراً مثلَهُ لكانَ في ذلكَ إلباسٌ واستثقالٌ، أما الإلباسُ فلأنكَ إذا قلتَ: زيدٌ ضربتُ زيداً، لم تأمَنْ أن يُظَنَّ أن زيداً الثاني غيرُ الأولِ، وأنَّ عائدَ الأولِ متوقَّعٌ مترقَّبٌ، فإذا قلتَ: زيدٌ ضربتُهُ عُلِمَ بالمضمَرِ أنَّ الضربَ إنما وَقعَ بزيدٍ المذكورِ لا محالةَ... وأما وجهُ الاستخفافِ فلأنكَ إذا قلتَ: العَبَيْثَرانُ شَممتُهُ، فجعلتَ موضعَ التسعةِ واحداً كان أَمثَلَ من أن تُعيدَ التسعةَ كلَّها... وينضافُ إلى الطولِ قبحُ التَّكرار المملولُ»[2].

إشارةُ ابن جني إلى منزلةِ الضميرِ في رفعِ اللبسِ عن معنى الكلامِ تفسِّر لنا تضعيفَ أبي علي حَذْفَ الضميرِ منه، قالَ ما نصُّهُ: «قال[3]:

ناديتُ باسمِ ربيعةَ بنِ مُكدَّمٍ ... إنّ المنوَّهَ باسمِهِ الموثوقُ

أي: الموثوقُ به... وليس ذلكَ بالحَسَنِ، ولا بالكثيرِ»[4].

قولُ أبي علي يدلُّ على أنَّ حذف (به) بعد (الموثوقِ) منَ المحذورِ، لأنَّه ذهبَ من الكلام الضميرُ الرافعُ للبسِ، إلا أنَّ أبا علي ذهبَ في موضعٍ آخرَ إلى أنَّ حَذفَ (به) في البيتِ السابقِ

---

(١) ينظر الصفحة ١٤٩.

(٢) الخصائص ١٩٣/٢، العبيثَرانُ: شجر طيب الريح (الغريب المصنف ٤٦٥/١).

(٣) هو الفرزدق، ديوانه ٣٤/٢، البيت في مديح حمزةَ بن عبد الله بن الزبير.

(٤) المسائلُ الشيرازيات ١١٣.

حسَّنَهُ تقدُّم الباءِ الجارة في (باسمِهِ)، أي أنّ اللبسَ قليلٌ، لأنه بَقي ما يدلُّ على المحذوفِ خلافاً للحذفِ بلا دليلٍ. قال: «أنشدوا[١]:

أَومُــذهَبٌ جَــدَدٌ عــلى [أَلواحِــ ــهِنَّ][٢] النـاطقُ المـبروزُ والمختـومُ

فحُمِلَ على: المبروزُ بهِ... فأما قولُ الآخرَ: (ناديتُ باسمِ ربيعةَ...) فإن الحذفَ فيه أَحسَنُ من قولِهِ (المبروزُ)؛ لأنّ الجارَّ قد تقدَّمَ ذكرُهُ، وقد أجاز[٣]: على مَن تَنزلْ أَنزلْ، ولم يُجِزْ: مَنْ تَضرِبْ أَنزِلْ، فكذلكَ تقدُّمُ حرفِ الجرِ يُحسِّنُ هذا الحذفَ»[٤].

تفضيلُ أبي علي حذفَ (به) بعدَ (الموثوق) على حذفِ (به) بعد (المبروزُ) في البيتينِ السابقينِ مبنيٌّ على أصلٍ في العربيةِ نصَّ عليهِ المبردُ، وهو أنَّ الحذفَ يُجتَرأُ عليهِ عندَ وجودِ الدليلِ، قال: «تَحذِفُ[٥] إذا كانَ فيما أَبقَوا دليلٌ على ما أَلقَوا»[٦].

الأصلُ الذي ذكرهُ المبردُ ينطبقُ على حذفِ (به) ونحوِهِ من الضمائرِ المجرورةِ، لأنَّ الدليلَ يقلِّلُ من اللبسِ الحاصلِ من الحذفِ، من هنا نَرى الرضيَّ يذهَبُ إلى أنَّ الضميرَ المجرورَ يُحذَفُ في نحوِ: الذي أَنا ضاربٌ زيدٌ، لأنّ الصفةَ الناصبةَ للضميرِ مضافةٌ إليه في التقديرِ، ويُحذَفُ الضميرُ المجرورُ عند تعيينِ الجارِّ له، لأنَّ فِقدانَ التعيينِ يُوقعُ في اللبسِ بينَ جارٍّ وآخَرَ، ورأى أنَّ تعيينَ حرفِ الجرِّ يكون قياسياً عند دخولِ الجارِّ على الموصولِ في نحو: مررتُ بالذي مررتَ، أو عندَ دخولِهِ على الموصوفِ بالموصولِ في نحو: مررتُ بزيدٍ الذي مررتَ، أما حذفُ الجارِّ للضميرِ من غيرِ تعيينٍ فأجازهُ الرضيُّ في سياقِ التقليلِ. قال: «وأما

---

(١) البيت للبيد، ديوانه ١١٩، المُذهب: اللوح عليه ذَهب، الجَدد: الطرائق التي في المُذهبِ، الناطق: الكتاب، المبروز: المكتوب، المختوم: الذي لم ينشر، والبيت في وصف الطللِ.

(٢) في المطبوع: ألواحه ألناطق.

(٣) أي سيبويه.

(٤) المسائل الشيرازيات ٥٩٨-٥٩٩، وينظر الكتاب ٨١/٣.

(٥) أي: العرب.

(٦) المقتضب ١١٢/٣.

المجرورُ[١] فيحذَفُ بشرطِ أن ينجرَّ بإضافةِ صفةٍ ناصبةٍ له تقديراً، نحو: الذي أنا ضاربٌ زيدٌ. أي ضاربُهُ... أو ينجرَّ بحرفِ جرٍّ معيَّنٍ، وإنما شُرِطَ التعيينُ، لأنه لا بدَّ بعد حذفِ المجرورِ من حذفِ الجارِّ أيضاً، إذ لا يبقَى حرفُ جارٌّ بلا مجرورٍ، فينبغي أن يتعيَّنَ حتى لا يلتبسَ بعد الحذفِ بغيرِهِ، كقولِهِ تعالى: (أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنا) [الفرقان: ٢٥/ ٦٠]... ويتعيَّنُ حرفُ الجرِّ قياساً إذا جُرَّ الموصولُ، أوُ موصوفُهُ بحرفِ جرٍّ مثلِهِ في المعنَى، وتماثَلَ المتعلَّقانِ نحو: مررتُ بالذي مررتَ، أي: مررتَ بهِ، فالجارَّانِ متماثلانِ، وكذا ما تعلَّقا بِهِما، ومثالُ الموصوفِ: مررتُ بزيدٍ الذي مررتَ، وربَّما يُحذَفُ المجرورُ بحرفٍ وإِن لم يتعيَّنْ، نحو: الذي مررتُ زيدٌ، أي الذي مررتُ به، وإنِ احْتَملَ مررتُ معَهُ، أَوَلَهُ»[٢].

إيرادُ الرضيِّ حذفَ الجارِّ للضميرِ من غيرِ تعيينٍ في سِياقِ التقليلِ بقولِهِ (رُبَّما يحذفُ) يدلُّ على أنه شاذٌّ لما فيهِ من الإِلباسِ؛ لأنَّ القياسَ أنْ يُعيَّنَ الجارُّ للضميرِ لئلَّا يقعَ الإشكالُ.

وإذا كانَتْ مراعاةُ القِياسِ في المسألةِ السابقةِ تَقِيْ الوقوعَ في اللبسِ فإنَّ مراعاتَهُ تُوقِعُ في لَبْسٍ عند نداءِ المندوبِ مما فيهِ ضميرُ المذكَّرِ أوِ المؤنثِ، أي أنَّ القياسَ فيهِ أَنْ يُلفَظَ بألفِ الندبةِ، لأنَّها عَلامتُهُ، «والعلامَةُ لا تُغيَّرُ ما أَمكنَ»[٣]. لكنْ جاءَ عن العربِ: واظَهْرَهُوهُ في ندبةِ المضافِ إلى ضميرِ المذكَّرِ، وواظَهْرهُمُوهُ في ندبةِ الجمعِ المذكَّرِ، و: واغلامَكِيهْ في ندبةِ المضافِ إلى ضميرِ المؤنثِ، ويرى سيبويه أَنَّ قلبَ ألفِ الندبةِ واواً وياءً في هذه الأمثلةِ يَرفعُ التباسَ المذكّرِ بالمؤنثِ، والمثنى بالجمعِ. قال: « هذا بابٌ تكونُ ألفُ الندبةِ فيه تابعةً لِما قبلَها إن كان مكسوراً فهي ياءٌ، وإن كان مضموماً فهي واوٌ، وإنما جعلُوها تابعةً ليفرُقُوا بينَ المذكَّرِ والمؤنثِ، وبينَ الاثنينِ والجمعِ، وذلكَ قولُكَ: واظَهْرَهُوهُ، إذا أَضفتَ الظهرَ إلى مذكَّرٍ، وإنَّما جعلتَها واواً لتفرُقَ بين المذكَّرِ والمؤنثِ إذا قلتَ: واظَهْرَهاهْ، وتقولُ: واظَهْرَهُمُوهْ، وإنما جَعَلتَ الألفَ واواً، لتفرُقَ بينَ الاثنينِ والجميعِ إذا قلتَ: واظهْرَهُماهْ... وتقولُ: واغُلامَكِيهْ

(١) أي الضمير المجرور.
(٢) شرح الكافية للرضي ق٢/٢٢٢-٢٢٣.
(٣) شرح الشافية للرضي ١٩٤/١.

إذا أَضفتَ الغلامَ إلى مُؤَنَّثٍ، وإنما فَعَلُوا ذلكَ لِيفرُقُوا بينَها وبينَ المذكرِ إذا قلتَ: واغُلامَكاهْ»[1].

فيما قاله سيبويه دلالةٌ على أنَّ العربَ يتركونَ اللفظَ بألفِ الندبةِ في بعض المواضعِ حفاظاً على صحةِ المعنى، أي أن تحصينَ الكلامِ من اللبس دَفعَهم إلى الاستغناءِ عن القياس رفعاً لما قد يعتري الكلامَ من الإبهامِ إذا نُطِقَ بألفِ الندبةِ دائماً، وهذا يدلُّنا على أنّ دخولَ اللبسِ على الكلام يُتَّقى سواءٌ أكان اتقاؤُهُ مماشياً للقياسِ أو مخالفاً له.

٢ – تعليلُ ما سوى الضميرِ من المحذوفاتِ في النحوِ بأمنِ اللبس:

أساليبُ العربِ في كلامهم دَفَعتهُمْ إلى حذفِ بعضِ أركانِ التركيبِ النحويِّ إذا بقي معنى الكلامِ صحيحاً، وفيهِ ما يدُلُّ على المحذوفِ، من هذا حذفُ المضافِ وإعطاءُ المضافِ إليه إعرابَهُ، ويرى الزمخشريُّ أنَّ ذلكَ الحذفَ مَوقوفٌ على خلوِّ الكلامِ من اللبسِ. قال: «إذا أَمِنوا الإلباسَ حَذفُوا المضافَ، وأَقامُوا المضافَ إليه مَقامَهُ، وأَعرَبوهُ بإعرابِهِ»[2].

يحتملُ قولُ الزمخشريِّ معنى الدلالةِ على أنَّ المضافَ إليه صارَ بمنزلةِ النائبِ عن المضافِ المحذوفِ، أما غرضُ حذفِهِ فهو الاتساعُ والاختصارُ عند سيبويه. قال: «مما جاءَ على اتساعِ الكلامِ والاختصارِ قولُه تعالى جَدُّه (واسْألِ القَريةَ...) [يوسف: ١٢/ ٨٢] إنما يريدُ: أهلَ القريةِ فاختَصرَ، وعَمِلَ الفعلُ في القريةِ كما كان عاملاً في الأهلِ لو كان هاهُنا»[3].

وإشارةُ سيبويه إلى أنَّ حذفَ المضافِ غرضُهُ الاختصارُ لا يَبعُدُ أن يكون أراد اختصاصَ حذفِهِ بالاختصارِ، لأن الحذوفَ عند أبي علي تُخصَّصُ، أي لا قياسَ لها. قال: «الحذوفُ تُخصَّصُ ولا تُقاسُ»[4].

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٤.

(٢) المفصل ١٢٨.

(٣) الكتاب ١/٢١٢.

(٤) الحجة ١/١٢٥.

وتخصيصُ الحذفِ معناهُ أنَّ ضروبَهُ ليست على مرتبةٍ واحدةٍ حتى يصير قياسيًّا، لهذا نجدُ حذفَ المضافِ يختصُّ بوجهٍ آخرَ هو أنَّ المضافَ إليهِ يبقَى على إعرابهِ بعد حذفِ المضافِ، لأنّ المضافَ المحذوفَ معطوفٌ على مثلِهِ، بهذا تأوَّلَ الرضيُّ مذهبَ سيبويه في إبقاءِ (بيضاءَ) مجرورةً بعد حذفِ المضافِ (كلٍّ) في قولِ العرب: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً. قال الرضيُّ: «وقد يُتركُ[1] – عند سيبويه – على إعرابهِ إن كان المضافُ معطوفاً على مثلِهِ مضافاً إلى شيءٍ كما يقالُ في المثَلِ: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً، أي: ولا كلُّ بيضاءَ»[2].

في اشتراطِ الرضيِّ أن يكون (المضافُ معطوفاً على مثلِهِ) دلالةٌ على أنَّ حذفَ المضافِ هنا لا يُؤبَهُ فيه باللبسِ كثيراً؛ لأنَّ المعطوفَ عليهِ دليلٌ على حذفِ المضافِ في المعطوفِ.

يقابلُ ذلكَ في التصريفِ حذفُ همزةِ خُذْ، وكُلْ، ومُرْ لكثرة الاستعمالِ[3]، ولولا كونُ هذه الأفعالِ فروعاً لـ(أَخَذَ، وأَكَلَ، وأَمرَ) لحصلَ اللبسُ فيها، لأنَّ الأصلَ يدلُّ على اختصاصِها بالحذفِ.

ثم إنَّ بعض الحذفِ لازمٌ في النحوِ كحذفِ الخبرِ بعد (لولا)، ويرى ابنُ هشامٍ أنَّ المرفوعَ بعدَها مبتدأٌ محذوفٌ خَبرُهُ حذفاً واجباً باتفاقِ النحاةِ إذا كان الخبرُ كوناً مطلقاً، فإن كان مقيَّداً تعيَّنَ أن يكونَ المرفوعُ بعدَها مصدراً صريحاً أو مؤوَّلاً، والمصدرُ إما مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ، أو فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ. قال: «قال أَكثرُهُمْ: يجبُ كونُ الخبرِ كوناً مطلقاً محذوفاً، فإذا أُريدَ الكونُ المقيَّدُ لَم يَجُز أَن تقولَ: لولا زيدٌ قائمٌ، ولا أَن تَحذِفَهُ، بل تجعَلُ مَصدَرهُ هو المبتدأَ، فتقولُ: لولا قيامُ زيدٍ لأَتيتُكَ، أو تُدخِلُ أَنَّ على المبتدأِ فتقولُ: لولا أنَّ زيداً قائمٌ، وتَصيرُ أَنَّ وصلتُها مبتدأً محذوفَ الخبرِ وجوباً، أو مبتدأً لا خبرَ لَهُ، أو فاعِلاً بـ(ثَبتَ) محذوفاً»[4].

---

(١) أي المصاف إليه.

(٢) شرح الكافية ق٩٣٣/١-٩٣٤، ينظر الكتاب ٦٥/١ وجمهرة الأمثال ٢٨٧/٢.

(٣) ينظر الصفحة ١٦٥.

(٤) مغني اللبيب ٣٥٩-٣٦٠.

وجوبُ حذفِ الخبرِ بعد (لَولا) يشبهُهُ وجوبُ حذفِ عينِ: قُلتُ، وبِعتُ، ولامِ يغزُونَ، أي كِلاَ الحذفَينِ اختصَّ باللزومِ، والفرقُ بينهما من حيثُ الدلالةُ على المحذوفِ؛ لأنَّ الخبرَ بعد (لولا) مقدَّرٌ غير ملفوظٍ به، أما الدليلُ على المحذوفِ في قُلتُ، وبِعتُ فهو الضمةُ والكسرةُ اللتانِ انتقَلتَا إلى الفاءِ بعد التحويلِ من فَعَل إلى فَعُلَ وفَعِلَ[١]، وكذا الضمةُ على عينِ: يغزُونَ نُقِلتْ إليها بعدَ حذفِ اللامِ؛ لالتقاءِ الساكنينِ[٢].

قُلتُ وبِعتُ قد يبنيانِ للمفعولِ، في هذه الحال تَنتقِلُ كسرةُ فاءِ بِعتُ إلى فاء قُلتُ، وتنتقِلُ ضَمةُ فاءِ قُلتُ إلى فاءِ بِعتُ؛ وذلك عندَ فقدانِ القرينة لئلَّا يقعَ لَبْسٌ، فإن حَوَى الكلامُ قرينةً بقيت حركةُ كلِّ فعلٍ على حالِها، فيقالُ: بِعتَ يا عبدُ، وقُلتَ ياقَولُ، لأنَّ النداءَ يدلُّ على أنَّ العبدَ مَبيعٌ، والقولَ مَقولٌ[٣]، والقرينةُ يُستَدَلُّ بها على المحذوفِ في النحوِ أيضاً لئلَّا يقعَ الإلباسُ، يُفهَمُ هذا من كلامٍ لابنِ الشجريِّ على حذفِ المضافِ، ونصُّهُ: «والقَرينةُ مع المعنى كقولِ النابغةِ[٤]:

وقد خِفْتُ حتَّى ما تزيدُ مخافَتِي … على وَعِلٍ في ذي المَطارةِ عاقِلِ

أي على مخافةِ وَعِلٍ، وهو تَيسُ الجبلِ، ودلَّ على ذلكَ تقدُّمُ ذكرِ المخافةِ، وأَنَّهُ قَصَدَ إلى تَشبيهِ حَدَثٍ بحدَثٍ»[٥].

الموازنةُ بينَ القرينةِ الدالةِ على حذفِ عينِ: قُلتَ ياقَولُ، وبِعتَ يا عَبْدُ في حالِ البناءِ للمجهولِ، والقرينةِ الدالةِ على حذفِ المضافِ فيما قالَه ابنُ الشجري تدلُّ على اتفاقِ النحوِ والتصريفِ في الافتقارِ إليها حفاظاً على صحةِ المعنى، لأنّ النحاةَ كانوا حَريصِينَ على أن

---

(١) ينظر الصفحة ١٠٧.
(٢) ينظر الصفحة ٧٧.
(٣) ينظر الصفحة ١٦٧.
(٤) ديوانه: ٦٨، ذو المطارة: جبلٌ، عاقلٌ: متحصن فيه.
(٥) أمالي ابن الشجري ٧٩/١.

تكون القاعدةُ في أبوابِ النحو والتصريفِ موافِقةً لطرقِ العرب في كلامِهم، إذ كانت غايةُ النحاةِ النظرَ «إلى استقامةِ الكلامِ، وخلوِّه من الإِشكالِ»[1].

رابعاً – قاعدةُ الأصلِ والفرع بين قياسَي النحو والتصريفِ:

تقدَّم أنَّ النحاةَ يعطونَ بعضَ الأشياءِ صفةَ الأصلِ في التصريفِ، ويُعطونَ بعضَها صفةَ الفرع إِعطاءً مجازياً، إشعاراً منهم بأنَّ الفرعَ لهُ أصلٌ يرتبطُ به ارتباطاً تقديريًّا يسوِّغُهُ مُشابَهَةُ ما بينَهُما، لهذا رأينا النحاةَ يردُّونَ الإعلالَ إلى الفعلِ؛ لأنَّ ملازمَةَ الفاعلِ والمفاعيلِ لَه جَعَلَتْهُ ثقيلاً، يُطلَبُ تخفيفُهُ[2].

كذلكَ إبدالُ ثاني الهمزتينِ في كلمةٍ واحدةٍ أصلٌ لتخفيفِ الهمزةِ المفردةِ، لأنّ اجتماعَ الهمزتينِ ثقيلٌ يجبُ تخفيفُهُ[3].

النحوُ كالتصريفِ من حيث اتخاذُ الأصولِ والفروعِ، وأولُ شيءٍ يقالُ هنا: أصولُ النحوِ قليلةٌ كما في التصريفِ، لأنّه تقدَّم أنَّ كلَّ بابٍ له أصلٌ واحدٌ، تدخُلُ عليه دواخلُ تشاركُهُ في المعنى[4]. من أمثلةِ ذلكَ في النحو أنَّ المرفوعاتِ أصلُ المنصوباتِ والمجروراتِ عند الرضيِّ، وأنّ الفاعِلَ أصلُ المرفوعاتِ؛ لأنَّ الرفعَ يدلُّ على عمدةِ الكلامِ، والنَّصْبَ يدلُّ على الفضلةِ فيه، سواءٌ أكانَ النصبُ صريحاً كالمفعولِ به، أو مقدَّراً كالجارِّ والمجرورِ الواقعَينِ في موضعِ المفعولِ به. قال: «قدَّمَ[5] المرفوعاتِ على المنصوباتِ، والمجروراتِ؛ لأنَّ المرفوعَ عمدةُ الكلامِ كالفاعلِ، والمبتدأ، والخبرِ، والبواقي محمولةٌ عليهِ، والمنصوبُ في الأصلِ فَضْلَةٌ، لكنْ يُشَبَّهُ بها بعضُ العُمُدِ كاسمِ إنَّ، وخبرِ كانَ وأخواتِها، وخبرِ ما ولا، والمجرورُ

---

(١) التراث العربي ٢١٤، العدد ١٠١، (القاعدة النحوية في ضوءِ تقييدها بأمنِ اللبس).

(٢) ينظر الصفحتان ١١٩، ١٢٣.

(٣) ينظر الصفحة ١٣١.

(٤) ينظر الصفحة ١١٧.

(٥) أي ابن الحاجب.

في الأَصلِ منصوبُ المحلِّ... قولُهُ: (فمنهُ الفاعلُ)... إنما قَدَّمَ الفاعِلَ على سائرِ المرفوعاتِ بناءً منهُ على أَنهُ أَصلُ المرفوعاتِ»[١].

المرفوعاتُ، والمنصوباتُ، والمجروراتُ لها تقسيمٌ آخرُ في قاعدةِ الأصلِ والفرعِ بناءً على نوعِ علامةِ الإعرابِ فيها، ويرى أبو البركاتِ الأنباريُّ أنَّ الإعرابَ بالحركاتِ أُعطي المفردَ؛ لأنهُ الأصلُ، أما الإعرابُ بالحروفِ فأُعطِيَ المثنَّى والجمعَ، لأنَّهما فرعانِ. قال: «فإن قيلَ: فلِمَ كانَ إعرابُ التثنيةِ والجمعِ بالحروفِ دون الحركاتِ؟ قيلَ: لأنَّ التثنيةَ والجمعَ فَرعٌ على المفردِ، والإِعرابُ بالحروفِ فرعٌ على الحركاتِ... فأُعطِيَ الفرعُ الفرعَ كما أُعطِيَ الأصلُ الأصلَ»[٢].

ما تقدَّمَ واضحُ الدلالةِ على أنَّ قاعدةَ الأصلِ والفرعِ معمولٌ بها عند النحاة في التصريفِ والنحوِ، للدلالةِ على مراتبِ الأَشياءِ فيهما، لأنّ الفروعَ تَنحَطُّ عن الأصولِ[٣]، وانحطاطُ الفروعِ نَجدُهُ في الصرفِ والنحوِ، أما الصرفُ فرأَينا فيه أنَّ الواوَ والياءَ – مثلاً – في: احوِيْواءٍ يجوز في المصدر إِدغامُهُما؛ لأنه أصلٌ، ولا عبرةَ بعُروضِ الياءِ وانقلابِها عن واوٍ[٤].

وإذا انتقلْنا إلى النحوِ وَجَدنا انحطاطَ الأصلِ عن الفرعِ فيه. من ذلكَ ما ذهبَ إِليهِ ابنُ الشجري من أَنَّ أصلَ الإِعمالِ للفعلِ، ونصَّ على هذا عند كلامهِ على اختلافِ النحاةِ في تقديرِ متعلَّق الظرفِ في نحوِ: زيدٌ في الدارِ. قال: «تقولُ: زيدٌ في الدارِ، فالأَصوَبُ أن يكونَ التقديرُ: مُستقِرٌّ، لأنَّ أَصلَ الإخبارِ الخبرُ المفردُ، ومَن قَدَّر، زيدٌ استَقرَّ في الدارِ... فَلأَنَّ الفعلَ هو الأَصلُ في العملِ»[٥].

(١) شرح الكافية للرضي ق١/٢٠٠-٢٠١.
(٢) أسرار العربية ٦٩.
(٣) ينظر الصفحة ١١٨.
(٤) ينظر الصفحة ١١٠.
(٥) أمالي ابن الشجري ٥٧٥/٢.

إِشارتُهُ إلى أصالةِ الفعلِ في العملِ يُستَفادُ منها أن النصبَ – مثلاً – بغير الفعلِ فرعٌ، لهذا ذهبَ ابنُ هشام إلى أنَّ لامَ التقويةِ تجبُرُ ضَعْفَ عاملٍ فرعيٍّ أو متأخِّرٍ عن المفعولِ، قال: «ومنها اللامُ المسماةُ لامَ التقويةِ، وهي المزيدةُ لتقويةِ عاملٍ ضَعُفَ إما بتأخُّرِهِ نحو: (هُدًى ورحمةً للَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبونَ) [الأعراف: ٧/ ١٥٤]... أو بكونه فَرعاً في العملِ نحو: (مُصَدِّقاً لِما مَعَهُم) [البقرة ٢/ ٩١]»[(١)].

تَوافُقُ النحوِ والتصريفِ في قوةِ الأصلِ وانحطاطِ الفرعِ واضحٌ، لكنَّه لا يعني اتفاقَ ما يبحثانِ فيه؛ لأنّ كلَّ علمٍ منفصلٌ عن الآخرِ[(٢)]، يوضِّحُ ذلكَ أنّ التصريفيَّ لا نظرَ له إلا فيما له تصريفٌ من أبنيةِ الكلِمِ العربيةِ من حيثُ الأصالةُ والفرعيةُ، ذلكَ أنَّ التصريفَ محجوبٌ عن الأسماءِ العَجميةِ التي عجمتُها شَخصيةٌ، أي نُقِلَتْ في أولِ أحوالِها من كلامِ العجمِ إلى كلامِ العرب[(٣)] كإسماعيلَ. وكذا أسماءُ الأصواتِ كـ(غاقِ) لا تصريفَ لها عند ابن عصفورٍ، وكذا الحروفُ وما أَشبهَهَا من الأَسماءِ المبنيةِ كـ(ما) و(مَنْ). قال: «التصريفُ لا يدخلُ في أربعةِ أَشياءَ، وهي الأسماءُ الأَعجميةُ التي عُجمتُها شَخصيةٌ كإسماعيلَ ونحوِهِ، لأنها نُقِلتْ من لغةِ قومٍ ليس حكمُها كحُكمِ هذه اللغةِ، والأصواتُ كـ(غاقِ) ونحوِهِ، لأنها حكايةُ ما يُصوَّتُ به، وليسَ لها أَصلٌ معلومٌ، والحروفُ وما شُبِّهَ بها من الأَسماءِ المتوغِّلةِ في البناءِ نحو: مَن ومَا؛ لأنها – لافتقارِها – بمنزلةِ جزءٍ من الكلمةِ التي تدخُلُ عليها، فكما أنَّ جزءَ الكلمةِ الذي هو حرفُ الهجاءِ لا يدخُلُهُ تصريفٌ فكذلكَ ما هو بمنزلتِهِ» [(٤)].

من قولِ ابن عُصفورٍ نعلمُ أنَّ الأدواتِ لا دخولَ لها في التصريفِ، لكنها تندرجُ في النحوِ تحتَ قاعدةِ الأصلِ والفرعِ، وبيانُ ذلكَ أنَّ (إنْ) أَصلُ أدواتِ الشرطِ، ولأصالتِها جازَ أن يُرفَعَ الاسمُ بعدَها بفعلٍ مضمرٍ مفسَّرٍ بفعلٍ آخرَ إن كان ماضياً، هذا عند البصريينَ، أما

---

(١) مغني اللبيب ٢٨٦-٢٨٧.

(٢) ينظر الصفحة ٣٢٢.

(٣) ينظر الصفحة ٢١.

(٤) الممتع ٣٥، غاقِ: حكايةُ صوت الغراب، القاموس (غيق).

الكوفيونَ فرأى أبو البركات الأنباريُّ أنهم أجازوا أَنْ يكونَ الاسمُ بعدَها في نحوِ: إِنْ زيدٌ أَتانِي آتِهِ فاعلاً مقدَّماً على الفعلِ إِشعاراً بأصالتِها، لكنَّ أبا البركاتِ ردَّ قولَهم؛ لأنهُ لا نظيرَ لَهُ في كلامِ العرب، قال: «أما قولُهم[1]: (إنما جوَّزنا تقديمَ المرفوعِ مع (إِنْ) خاصةً لقوَّتِها؛ لأنها الأصلُ في بابِ الجزاءِ... قلنا: نسلِّمُ أنَّ (إِنْ) هي الأصلُ في باب الجزاءِ، ولكنَّ هذا لا يدلُّ على جوازِ تقديمِ الاسمِ المرفوعِ بالفعلِ عليهِ؛ لأنه يؤدي إلى أَن يتقدَّمَ ما يَرتفِعُ بالفعلِ عليه، وذلك لا يجوزُ؛ لأنه لا نظيرَ لَهُ في كلامهِم، فوجبَ أن يكونَ مرفوعاً بتقديرِ فِعلٍ، ويكونَ الفعلُ الظاهرُ مفسِّراً لَه، بلى لـمَّا كانت (إِنْ) هي الأصلَ اختصَّتْ بجوازِ تقديمِ المرفوعِ بتقديرِ فعلٍ مع الفعلِ الماضي خاصةً دونَ غيرِها من الأَسماءِ والظروفِ التي يُجازَى بها؛ لأنها هي الأصلُ، وتلكَ الأسماءُ والظروفُ فَرعٌ عليها»[2].

نخلصُ من ذلك إلى أنَّ النحوَ والتصريفَ متفقانِ في إِعطاءِ أشياءَ صفةَ الأصلِ، وإعطاءِ أشياءَ أُخرى صفةَ الفرعِ، أما ميدانُ تطبيقِ ذلكَ فعلَى حسبِ اختصاصِ كلِّ واحدٍ منهما.

خامساً – التعويضُ بينَ قياسَيْ النحوِ والتصريفِ:

أ – أسماءُ التعويضِ ومعانيها بين النحوِ والتصريفِ:

كلامُ أَئمةِ العربيةِ يدلُّ على أنَّ التعويضَ إحداثُ شيءٍ في الكلام يحُلُّ محلَّ مفقودٍ منه، كجمعِ قُلةٍ على قُلونَ تعويضاً من جمعِ التكسيرِ؛ لأنَّ هذا الاسمَ مجهودٌ بحذفِ اللامِ[3]، وكإلحاقِ تاءِ التأنيثِ نحوَ عِدةٍ واستقامةٍ تعويضاً من حذفِ العينِ؛ لأنَّ هذا الإِعلالَ إِتباعُ أَصلٍ لفَرعٍ[4].

---

(١) أي الكوفيون.

(٢) الإنصاف ٦١٦-٦١٧.

(٣) ينظر الصفحة ٩٣، القُلةُ: لعبةٌ للصبيان (الغريب المصنف ٤٦٥/٢).

(٤) ينظر الصفحة ١٨٤.

والتعويضُ سماهُ ابن جني تكافؤاً في تعليلهِ قَلَبَ لامِ التَّقوَى واواً، لأنَّ واوَ التَّقوَى عِوضٌ من غلبةِ الياءِ على الواو عنده[1]، وسمَّاه تعادلاً في تعليلِهِ قلبَ فاءِ افتَعَلَ تاءً إذا كانت ياءً كما في اتَّأسَ تعويضاً من كثرةِ قلبِ الواو تاءً في نحو اتَّعدَ[2].

أما ابن يعيشَ فسمَّى التعويضَ مقاصَّةً وقَصاصاً في سياقِ كلامِهِ على إبدالِ الهاءِ همزةً في نحو: ماءٍ، وإبدالِ الياءِ واواً في نحو التَّقوَى. قال: «أَبدلُوا الهمزةَ من الهاءِ في هذهِ المواضعِ – أعني أَهلاً، وماءً، وشاءً – تعويضاً ومُقاصَّةً من كثرةِ دخولِ الهاءِ عليها في (هِيَّاكَ نَعبُدُ، وهِيَّاكَ نَستَعِينُ) [الفاتحة: ١/ ٤]... كما قالوا: الفَتوَى والتَّقوَى والشَّروَى، فقلبوا الياءَ واواً قَصاصاً من كثرةِ دخولِ الياءِ عليها في سيِّدٍ وميِّتٍ»[3].

ويعبَّرُ عن التعويضِ بلفظِ البدلِ أيضاً، والفرقُ بينهما عند ابن جني أَنَّ البدلَ يشبهُ المبدلَ منه، ويحلُّ محلَّهُ، أَما العِوضُ فلا يُشترَطُ فيه ذلكَ، وبيَّنَ أنَّ العِوضَ يُسمَّى بدلاً ولا عكسَ، قال: «جِماعُ ما في هذا أنَّ البدلَ أشبَهُ بالمبدلِ منهُ من العِوضِ بالمعوَّضِ منه، وإنما يقعُ البدلُ في موضعِ المبدلِ منه، والعِوضُ لا يلزَمُ فيه ذلكَ... تَقولُ في لامِ غازٍ وداعٍ: إنها بدلٌ من الواوِ، ولا تقولُ: إنها عِوَضٌ منها، وتقولُ في العِوَضِ إنَّ التاءَ في عِدَةٍ وزِنَةٍ عِوضٌ من فاءِ الفعلِ، ولا تقولُ: إنها بدلٌ منها، فإن قلت ذاكَ فما أَقَلَّهُ، وهو تَجوُّزٌ في العِبارةِ... وتقولُ في ميمِ: اللهمَّ: إنها عِوضٌ من يا في أَوَّلِهِ ولا تقولُ: بَدَلٌ... فالبدلُ أَعمُّ تصرُّفاً من العِوَضِ، فكلُّ عِوَضٍ بَدَلٌ، وليسَ كلُّ بَدَلٍ عِوَضاً»[4].

احترازُ ابنِ جني من تسميةِ كلِّ بَدَلٍ عِوضاً يمكن أن يفسَّر بأنه أرادَ الإِشارةَ إلى أنَّ البدلَ يكون مقصوداً بعينِهِ في التصريفِ والنحوِ دون أن يكون فيه غرضُ التعويضِ، فالبدلُ في نحو: غازٍ غرضُهُ التخفيفُ خلافاً لتاءِ عِدةٍ، فإنها بدلٌ من حيثُ طروءُ التغييرِ لكنَّ الغرضَ

(١) ينظر الصفحة ١٥٣.
(٢) ينظر الصفحة ٢٢٧.
(٣) شرح الملوكي ٢٨٢-٢٨٣.
(٤) الخصائص ٢٦٥/١.

منها التعويضُ من محذوفٍ، كذلكَ النحوُ البدلُ في نحو: مررتُ بأخيكَ زيدٍ غرضُهُ الحقيقيُّ عند المبردِ التبيينُ؛ لأنه كالصفةِ، لذا أَجاز أن يُعرَبُ البدلُ نعتاً إن لم يمنَعْ منه مانعٌ قال: «وذلكَ نحوُ قولِكَ: مررتُ بأخيكَ زيدٍ، أَبدلتَ زيداً من الأَخِ، نَحَّيتَ الأخَ وجعلتَهُ في موضِعِه في العاملِ، فصار مثلَ قولكَ: مررتُ بزيدٍ، وإنما هو في الحقيقةِ تَبيينٌ، ولكن قيلَ بدلٌ؛ لأنَّ الذي عَمِلَ في الذي قبلَهُ قد صارَ يعملُ فيه بأن فُرِّغَ لَهُ، ولم يَجُزْ أن يكونَ نعتاً؛ لأن زيداً ليسَ مما ينعَتُ به، فإن قلتَ: مررتُ بزيدٍ أَخيكَ جاز في الأَخِ أن يكون بَدلاً، وأن يكون نعتاً، والنعتُ أَحسَنُ؛ لأنه مما يُنعَتُ به، والبَدلُ جيِّدٌ بالغٌ، لأنه هو الأولُ»[1].

إجازةُ المبردِ أن يقالَ عن البدلِ: نَعتٌ فيها دلالةٌ واضحةٌ على أن البدلَ والمبدلَ منه في النحوِ لا يصحُّ الاستغناءُ بواحدٍ منهما عن الآخر، لأن العِوضَ في نحو: مررتُ بأخيكَ زيدٍ لا قَصد للمتكلم إليه خلافاً لـ(اللَّهمَّ)، فإنَّ قَصْدَ المتكلمِ التعويضُ بالميمِ من (يا)، لهذا لا يصحُّ اجتماع الميمِ و(يا) إلا في الضرورةِ. قال ابن جني: «ومثلُهُ[2] ما أنشدَهُ أَبو زيدٍ[3]:

إنِّي إذا مـــا حَـــدَثٌ أَلـــمَّا   دَعَـــوتُ يـــا اللَّهُـــمَّ يـــا اللَّهُـــمَّا

فجمَعَ بين (يا) والميمِ، وإنما الميمُ في آخرِ الاسمِ عوضٌ من (يا) في أَوَّلِهِ إذا قلتَ: اللهمَّ اغفرْ لنا»[4].

اجتماعُ العِوَضِ والمعوَّضِ منه في الضرورةِ دليلٌ على أن القياسَ تركُ اجتماعِهما في النحوِ والتصريفِ، وتقدَّم نظيرُ (يا الَّلهمَّ) في قولِ الفرزدقِ[5]:

همـــا نَفثَـــا في فِيَّ مِـــن فَمَـــويهما

إذ جَمَعَ الشاعرُ بين الميمِ والواوِ في (فَمويهما)، والميمُ عوضٌ من الواوِ.

---

(١) المقتضب ٢٩٥/٤.
(٢) أي مثلُ اجتماع الميم والواو في (فَمويهما) مع أن الميم عوض من الواو، ينظر الصفحة ٢١٠.
(٣) البيت منسوب إلى أبي خراش الهذلي في النوادر في اللغة ١٦٤، وفي شرح أشعار الهذليين ١٣٤٦.
(٤) المحتسب ٢٣٨/٢-٢٣٩.
(٥) ينظر الصفحة ٢٠٨.

والتعويضُ له صلةٌ بطولِ الكلامِ في النحوِ والتصريفِ، أما النحوُ فيرى ابنُ جني أَنّه يجوزُ العطفُ على الضميرِ المستترِ من غيرِ توكيدٍ لهُ بالمنفصلِ؛ لأنَّ طولَ الكلامِ يغني عن التوكيدِ، وحجتُهُ في ذلكَ قراءةُ (وأَتباعُكَ) من قولِهِ تعالى (أَنؤمِنُ لكَ واتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ) [الشعراء: ٢٦/ ١١١]. قال: «والآخرُ[1]: أن يكونَ (وأَتباعُكَ) معطوفاً على الضميرِ في (نُؤمِنُ)؛ أي أَنؤمِنُ لكَ نحنُ وأَتباعُكَ الأرذلونَ؟ فالأَرذلونَ إذاً وصفٌ للأَتباعِ، وجازَ العطفُ على الضميرِ المرفوعِ المتَّصل من غيرِ توكيدٍ، لِمَا وقعَ هناكَ من الفصلِ، وهو قولُه (لكَ)، فصارَ طولُ الكَلامِ به كالعِوَضِ من توكيدِ الضميرِ بقولِهِ: نَحنُ»[2].

مِن قولِ ابن جني نعلمُ أنَّ طولَ الكلام يعوَّضُ به ما يحصُلُ في الكلامِ من المجازِ كما عوَّضَتْ ميمُ (اللَّهمَّ) من (يا)، لذا يمكنُ أن يقالَ: من قياسِ التعويضِ أنه يتحقَّقُ إذا كانَ الكلامُ طويلاً، يقوّي ذلكَ ما ذهب إليه أبو علي من أنَّ الكلامَ الطويلَ تحسُنُ فيه أشياءُ لا تحسُنُ فيما لا يكون من الكلامِ طويلاً، ونصَّ على ذلك في إعرابِهِ المصدرَ المؤوَّلَ من قولهِ تعالى: (أَلَمْ يعلَمُوا أَنّه مَن يُحادِدِ اللهَ ورَسُولَهُ فأَنَّ لَه نارَ جَهنَّمَ خَالداً فيها) [التوبة: ٩/ ٦٣]، ومِن قولِهِ تعالى: (كَتَبَ ربُّكُمْ على نفسِهِ الرحمةَ أَنَّهُ مَن عمِلَ منكم سُوءاً بجهالةٍ ثم تابَ مِن بعدِهِ وأَصلَحَ فأَنَّهُ غَفورٌ رَّحِيمٌ) [الأنعام: ٦/ ٥٤]. قال: «للقائلِ أَن يقولَ: (أَنَّ) في هذهِ الحروفِ[3] تَرتَفعُ بالظروفِ، وأَنَّها مرتفِعةٌ بظروفٍ مُضمرةٍ، وحُذِفَتْ من هذينِ الموضِعَينِ لطولِ الكلامِ وحَسُنَ حذفُها لذلكَ كما حَسُنَ حَذفُ اللامِ[4] من: (قَدْ أَفَلَحَ مَنْ زَكَّاها) [الشمس: ٩١/ ٩] لطولِ الكلام، وكغيرِ ذلكَ مما يَحسُنُ إذا طالَ الكلامُ، ولا يَحسُنُ إذا لم يَطُلْ»[5].

---

(١) أي الوجه الآخر.

(٢) المحتسب ١٣١/٢، قراءةُ (أتباعك) لابنِ السميفَع اليماني، وسعيد بن أبي سعيد الأنصاري، وابنِ عباسٍ، وأبي حيوةَ وغيرِهم، ينظر المحرر الوجيز ١٣٢/١١ والإتحاف ٣٣٣.

(٣) يقصد أمثلةً أُخرى تكلم عليها قبلَ المثالَينِ المذكورين.

(٤) أي الأصلُ: لَقد أفلح، ينظر سر الصناعة ٣٩٢.

(٥) الإغفال ٤٦٠/٢.

الاستحسانُ الذي أشارَ إليه أبو علي يشابِهُهُ في التصريفِ استحسانُ حذفِ العينِ من نحوِ سيْدٍ، ولزومُ حذفِها من نحوِ: كيْنونةٍ لكثرةِ حروفِ الكلمةِ[1]، ثم إِنَّ طولَ الكلمةِ له شَأنٌ آخرُ نراهُ في تكسيرِ نحوِ فَرزدقٍ، ومُنطَلقٍ مما عدةُ حروفِهِ خمسةُ أَحرفٍ، فالسيرافيُّ يرى أنه يجوزُ أن يقالَ: فَرازِدُ ومَطالقُ، وفَرازيدُ ومَطاليقُ، أي تزادُ الياءُ في الجمعِ تعويضاً من قافِ فَرزدَقٍ، ونونِ مُنطَلِقٍ. قال: «إذا جَمعتَ: فَرزدقٌ حَذفْتَ القافَ منهُ؛ لأنهُ على خمسةِ أَحرفٍ فيبقَى فَرَزدٌ، فتجمعُهُ على: فَرازِدَ، وإِن شِئْتَ عَوَّضتَ من القافِ المحذوفةِ الياءَ فقُلتَ: فَرازيدُ، وكذلكَ لو جَمعتَ مُنْطَلِقاً جمعَ التكسيرِ، لجازَ أَنْ تَقولَ: مَطاليقُ، تُعوِّضُ الياءَ من النونِ المحذوفةِ في: مُنْطلِقٍ»[2].

التعويضُ بالياءِ في مَطاليقَ من النونِ الزائدةِ في مُنطلِقٍ معناهُ أَنَّ الزائدَ في أَنفسِ الأبنيةِ يعوَّضُ منهُ في التصريفِ كما يعوَّضُ من الأصليِّ، ويقابلُ ذلكَ زيادةُ حروفِ الجرِّ في النحو، فابنُ جني يرى أنَّ باءَ نحوِ (ليس زيدٌ بقائمٍ) و(مررتُ بزيدٍ) زائدةٌ، لكن لا يقالُ عن باءِ (مررتُ بزيدٍ): زائدةٌ، لأنه ليسَ من قياسِ كلامِ العرب أن يقالَ: مررتُ زيداً خلافاً لباءِ نحو (ليسَ زيدٌ بقائمٍ)، أي يقالُ عنها: زائدةٌ، لأنَّ قياسَ كلامِ العرب أَن يقولُوا: ليسَ زيدٌ قائماً، ذكرَ ذلكَ في سياقِ تَفريقِهِ بينَ زيادةِ التصريفِ وزيادةِ النحو. ونصُّهُ: «ويدلُّكَ أَيضاً على أَنهم لا يريدونَ في هذه الأَحرفِ[3] بالزيادةِ ما يريدونَهُ في حقيقةِ التصريفِ، أَنهم يَقولونَ في قولِنا: ليسَ زيدٌ بقائمٍ، إنَّ الباءَ زائدةٌ في خبرِ ليس؛ لأنَّ معناهُ: ليسَ زيدٌ قائماً، وإذا قالُوا: مررتُ بزيدٍ لم يقولُوا في هذهِ الباءِ إنها زائدةٌ؛ لأنه ليسَ من عَادتِهم أن يقولُوا: مررتُ زيداً، وإن كنَّا نعلَمُ أنها زائدةٌ في الموضِعَينِ جميعاً»[4].

(١) ينظر الصفحة ١٦٨.

(٢) ما يحتملُ الشعر من الضرورة ٨١.

(٣) أي الباءِ ونحوها من حروف الجر التي تزاد.

(٤) سر الصناعة ١٢٢.

يدلُّنا قولُ ابنِ جني على أنَّ باءَ: ليسَ زيدٌ بقائمٍ ليست زيادتُها كزيادةِ نونِ مُنطلِقٍ؛ لأنه لا تعويضَ لها وإنما زيدت لتوكيدِ المعنى في خبرِ لَيْس، أما باءُ: مررتُ بزيدٍ فهي مثلُ نونِ مُنطلقٍ في الزيادةِ، لأن باءَ (بزيدٍ) لا بدَّ منها للتعديةِ، ونونَ (مُنطلقٍ) لا بدَّ منها في بناءِ الكلمةِ، ويُثبتُ ذلكَ جوازُ التعويضِ عن نظيرِ الباء في التعديةِ - وهو حرفُ الجرِّ (على) - عندَ الخليل. قالَ ابنُ جني: «وقد أُوقِعَ هذا التعاوُضُ في الحروفِ المنفصلةِ[1] عن الكَلِم غيرِ المصوغةِ فيها، الممزوجةِ بأَنفُسِ صِيغها، وذلك قولُ الراجزِ - على مذهب الخليل -[2]:

إنَّ الكـــريمَ وأَبيـــكَ يعتمِـــلْ ... إنْ لم يجِـدْ يومـاً عـلى مَـن يتَّكِـلْ

أي مَنْ يتَّكلْ عَليهِ، فَحذَفَ (عليهِ) هذهِ، وزادَ (على) مُتقدِّمةً، أَلا ترى أَنه يَعتمِلُ إِنْ لم يَجِدْ مَن يتَّكِلُ عليهِ»[3].

نخلصُ من ذلك إلى اتفاقِ النحو والتصريفِ في تسميةِ التعويضِ تعادلاً، أما التصريفُ فأشرنا إليه[4]، وأَما النحوُ فمن أَمثلتِهِ ما أوردَهُ السيوطي من جرِّ غيرِ المنصرفِ بالفتحِ حملاً على النصبِ، ونَصْبِ المجموعِ بالألفِ والتاءِ بالكسرِ حملاً على الجرِّ طلباً للتعادلِ، قال في سياقِ ما نقلَهَ عن ابنِ مكتومٍ في شرح أَنواعِ العِلَلِ: «وعلةُ مُعادَلةٍ مثلُ جَرِّهم ما لا ينصرفُ بالفتح حملاً على النصبِ، ثم عادَلُوا بينَهما فحمَلُوا النَّصبَ على الجرِّ في جمعِ المؤنثِ السالم»[5]. قال ابنُ الطيبِ الفاسي: «قولُه: (على النصبِ)؛ أي لأَنَّهُ أقربُ من الرفعِ، قولُهُ (بينهما) أي النصبُ والجرُّ، قولُه: (فحمَلُوا) إلخ؛ أي طلباً للتعادُلِ»[6].

---

(١) أي حروف الجر، لأ ا لا تمازج الأبنية.

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٠٥/٢، وتحصيل عين الذهب ٤٤٣/١ والخزانة ١٤٣/١٠، يعتملْ: اعتملَ: اضطرب في العمل، الصحاح (عمل).

(٣) الخصائص ٣٠٥/٢-٣٠٦.

(٤) ينظر الصفحة ٣٤٧.

(٥) فيض نشر الانشراح ٨٧٢.

(٦) فيض نشر الانشراح ٨٧٢.

والتعادُلُ قد يُسمَّى تَقاصًّا، هذا ما نجدُهُ عند أبي البركاتِ الأنباريِّ في تعليلِهِ قلبَ همزةِ صحراءَ واواً في: صَحْراواتٍ، إذ رأى أَنَّ ذلكَ تَقاصٌّ وتَعويضٌ من قلبِ الواوِ همزةً في نحوِ: أُقِّتَتْ. قال: «لَـمَّا أَبدلُوا من الواوِ همزةً في نحوِ: أُقِّتَتْ وأُجوهٍ أُبدلتِ الهمزةُ هٰهنا واواً من [التَّقاصِّ](١) والتعويضِ»(٢).

أما في النحوِ فإن مُصطلحَ التَّقاصِّ أجراهُ الرضيُّ في كلامِهِ على نصب (الوجهَ)، و(الرجلَ) في: الحسنِ الوجهَ، والضاربِ الرجلَ، إذ بيَّن أنَّ العربَ اختاروا نَصْبَ (الوجهَ والرجلَ) تنبيهاً على معنى الإِضافةِ، أي لو رُفِعَا لَـمَا صحَّ تقدير الإضافةِ، لأنَّ (الحسَنَ) و(الضاربَ) من الصفاتِ، والصفاتُ إذا قُدِّرتْ إِضافتُها إلى المرفوعِ بها أَوَهمَ ذلكَ إِضافتَها إلى الموصوفِ، دليلُ هذا عند الرضي أنه لو قيلَ: زيدٌ ضاربٌ غلامُهُ عمراً لكانَ الضاربُ هو الغلامَ لا عمراً، ولأجلِ ذلكَ امتنَعَ إِضافةُ (ضاربٍ) إلى (غلامُهُ)، بعد ذلكَ ذكرَ الرضيُّ أَنَّ تشبيهَ النصبِ في (الحسنُ الوجهَ) بالنصبِ في (الضاربُ الرجلَ) يُعادَلُ أو يُقتَصُّ منهُ تَشبيهُ الجرِّ في (الضاربُ الرجلِ) بالجرِّ في (الحسنِ الوجهِ). قال: «فلما جيءَ باللامِ(٣) مع قَصْدِ الإضافةِ نَصبُوا أَولاً ما قَصدُوا جَعلَهُ مضافاً إِليه تشبيهاً للفاعلِ بالمفعولِ، فقيلَ: الحسَنُ الوجهَ كما يقالُ: الضاربُ الرجلَ لِتصحَّ الإضافةُ إليه، لأنهم لو أَضافوا إلى المرفوعِ لكانَ إضافةَ الوصفِ إِلى موصوفِهِ، إذِ الرافعُ من الصفاتِ نعتُ المرفوعِ بخلافِ الناصبِ مع المنصوبِ، أَلا تَرى أَنَّ قولَكَ: زيدٌ ضاربٌ غلامُهُ عَمراً، الضاربُ هو الغلامُ دونَ عمروٍ... ثم نقولُ كما شُبِّهَ: الحسنُ الوجهَ في النصبِ بالضاربِ الرجلَ – مع أنَّ حَقَّهُ الرفعُ لِيصحَّ إِضافةُ الصفةِ إِليهِ على ما تقدَّمَ – شُبِّهَ الضاربُ الرجلِ – على سبيلِ التَّقاصِّ – في الجرِّ بالحسنِ الوجهِ مع أَنَّ حقَّهُ النصبُ»(٤).

---

(١) في المطبوع: النقاص، والذي ترجح أنّ الصواب: التقاص، لأن التقاص كالقصاص، قال الأزهري: «قال الليثُ: القصاص والتقاص في الجراحات والحقوق شيءٌ بشيءٍ، وقد اقتص من فلان» (ذيب اللغة ٢٥٥/٨).

(٢) أسرار العربية ٧٩.

(٣) أي لامِ التعريف.

(٤) شرح الكافية للرضي ق٩٠٣/١-٩٠٤.

نستخلصُ مما تقدَّمَ أنَّ أسماءَ التعويضِ عند النحاةِ متقاربةُ المعاني في النحوِ والتصريفِ، وتَقارُبُها يدلُّنا على جدوى الموازنةِ بين مسائلِ النحو والتصريفِ التي اتفقت فيها مصطلحات التعبير عن القياسِ، ذلك أنَّ هذه الموازنةَ تُعِينُ على تفسير كلامِ النحاةِ بعضِه ببعضٍ، وليس ذلكَ مقصوراً على أَسماءِ التعويضِ بل لعلَّهُ عامٌّ في كلِّ ما اتفقَ فيه النحوُ والتصريفُ من العللِ.

ب – تنزيلُ العِوضِ منزلةَ الأصلِ أوِ الجمعُ بينَهُ وبينَ الأصلِ في النحوِ والتصريفِ:

تدلُّ نصوصُ النحويينَ على أنَّ التعويضَ قد يكونُ مصحوباً بقرينةٍ تدلُّ على الأصلِ الذي نابَ العِوضُ عنهُ، وقد لا يكونُ مصحوباً بها، ويستوي في ذلكَ النحوُ والتصريفُ.

أما التصريفُ فنرى ابنَ جني يذهبُ فيه إلى أنَّ اختلافَ المصادرِ يقومُ مقامَ العِوَضِ مما يقتضيهِ أصلُ وضعِ اللغةِ منِ اختصاصِ كلِّ معنًى ببناءٍ يدلُّ عليهِ، ومثَّل لذلكَ بـ(غَلا يغلُو)، أَي إذا دلَّ هذا الفعلُ على التكلُّفِ كان مصدرُهُ (الغُلوَّ)، وإن دلَّ على ارتفاعِ الأسعارِ كان مصدرُهُ (الغلاءَ)، ومثَّلَ أيضاً بالفعل (وجَدَ)، والمصادرِ التي يعودُ إليها تبعاً للمعاني التي تَتعاقبُ عليه. قال: «غَلا في قولِهِ غُلُوًّا، وغلا السعرُ يَغلُو غَلاءً، فَصَلُوا بينهما في المصدرِ وإنِ اتفقا في الماضي، وهذا أحدُ ما يدلُّ على ما قدَّمناهُ أيضاً من أنَّ الماضي، والمضارعَ، واسمَ الفاعلِ، والمصدرَ تجري مَجرى المثالِ الواحدِ، فإذا خُولفَ فيها بينَ المصادرِ قامَ ذلكَ الخلافُ مقامَ ما كان يجبُ من اختلافِ الأمثلةِ لاختلافِ ما تحتَها من المعاني المقصودةِ، وذلكَ أنَّ أعدلَ اللغةِ اختلافُ الألفاظِ لاختلافِ المعاني... كذلكَ قولُهم في نظائر هذا: وجَدتُ الشيءَ وُجوداً، ووجَدتُ في الحزنِ وَجْداً، ووَجَدْتُ من الغِنَى وُجْداً، ووَجْداً، ووِجْداً، وجِدَةً... فجعلُوا اختلافَ المصادرِ فيها عِوضاً مما كان يقتضيهِ أصلُ وضعِ اللغةِ من اختلافِها أَنفُسِها، فهذا مَقادٌ يُقتاسُ، ويُرجَعُ في نظائِره إليه»[1].

---

(١) المحتسب ٢/١٣٩-١٤٠.

يمكنُ القولُ بعد ذلكَ: إنَّ تعليلَ ابنِ جني التعويضَ في نحوِ ما ذكرهُ لا حاجةَ فيه للتنبيهِ على الأصلِ؛ لأنّ تعاقُبَ المعاني على الأصلِ الواحدِ يُستدَلُّ عليهِ باختلافِ المصادر فقط، ويشبهُ ذلكَ حذفُ الهمزةِ في: مَلَكٍ حذفاً لازماً عند المازني، لكنَّ هذا اللزومَ لا يستمرُّ؛ لأنهُ يقالُ: مَلْأَكٌ على الأصلِ. قال: «ومما أُلزِمَ حذفَ الهمزةِ لكثرةِ استعمالِهِ: مَلَكٌ، وإنما هو: مَلْأَكٌ، فلما جمعوهُ ردُّوهُ إلى أَصلِهِ فقالوا: ملائكةٌ وملائِكُ»[1].

أما ابنُ جني فذهبَ إلى أنَّ ميمَ مَلَكٍ بدلٌ، أي عوضٌ من لزومِ حذفِ الهمزةِ في: مَلْأَكٍ، وشبَّهَ هذه الميمَ بحروفِ المضارعةِ في: تَرَى، ونَرَى، ويَرَى، وأَرَى؛ لأنَّ حروفَ المضارعةِ في هذه الأفعالِ عوضٌ أو بَدَلٌ أيضاً من لزوم حذفِ الهمزةِ التي هي عينٌ. قال: «اعلم أنَّه[2] يريدُ بالحذفِ هنا[3] التخفيفَ، ألا تَرى أَنهم يحرِّكونَ اللامَ من مَلَكٍ بفتحةِ الهمزةِ من: مَلْأَكٍ كما تقولُ في: مَسْأَلةٍ: مَسَلَةٌ... وصارت ميمُ مَفْعَلٍ كأنها بدلٌ من إلزامِهِمْ إِياهُ التخفيفَ كما أنّ حرفَ المضارعةِ في: تَرَى، ونَرَى، ويَرَى، وأَرَى كأنه بدلٌ من إِلزامِهِم إِياهُ التخفيفَ في الأمرِ الشائعِ، حتى إنّ التحقيقَ – وإنْ كان هو الأصلَ – قد صار مستقبحاً لقلةِ استعمالِهِ، وينبغي أن يُعلَمَ أَنَّ أصلَ تركيبِ: مَلَكٍ على أنَّ الفاءَ لامٌ، والعينَ همزةٌ، واللامَ كافٌ، لأنَّ هذا هو الأكثرُ، وعليه تصرُّفُ الفعلِ»[4].

إِنَّ لزومَ التخفيفِ والتعويضِ في مَلَكٍ، وجوازَ مراجعةِ أصلِ هذه الكلمةِ له نظيرٌ في النحوِ، هو تخفيفُ (إِنَّ)، وإِلغاءُ عملِها عند سيبويه الذي يَرى أنها تصيرُ بمنزلةِ (لكنْ) عند التخفيفِ، وتلزمُ اللامُ الفارقةُ بعدَها لرفعِ التباسِ (إِنِ) المخففةِ بـ(إِنِ) النافيةِ، لكنَّه رَوى في سياقِ التقليلِ أنَّ بعضَ العربِ يُعملونَ (إِنِ) المخففةَ من الثقيلةِ. قال: «اعلمْ أَنهم يقولونَ: إِنْ زيدٌ لَذاهِبٌ، وإِنْ عمرٌو لخيرٌ منكَ لـمَّا خَفَّفَها جَعَلَها بمنزلةِ لكنْ حينَ خَفَّفَها، وألزمَها

(١) المنصف ١٠٢/٢.
(٢) أي المازني.
(٣) أي في ملَك.
(٤) المنصف ١٠٣/٢.

اللامَ لئلَّا تَلتبسَ بـ(إنِ) التي هي بمنزلةِ: ما التي تنفي بها... وحدَّثنا مَن نَثِق بِهِ أَنَّه سَمِعَ منَ العربِ مَن يقولُ: إِنْ عَمراً لَمُنطَلِقٌ»[1].

وذَهبَ ابنُ الشجري إلى أنَّ (إنِ) المخففةَ يلزمُ بعدَها اللامُ الفارقةُ عندما تدخُلُ على الأفعالِ كما تلزمُ بعدَها عندما تنصبُ المبتدأَ. قال: «ولـمَّا خَفَّفوها أَولَوها الفعلَ في نحو: (وإِنْ وَجَدْنا أَكثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) [الأعراف ٧/ ١٠٢]... وأَلزَمُوها اللامَ إِذا وقَعَ بعدَها الفعلُ كما يُلزِمُونَها إِيَّاها إذا وقَعَ بعدَها المبتدأُ»[2].

إِشارةُ ابنِ الشجري إلى أنَّ إقحامَ اللامِ الفارقةِ لازمٌ عندَ إِيلاءِ (إنِ) المخففةِ الفعلَ فيها دلالةٌ على معنَى التعويضِ في هذهِ اللامِ، شاهدُ ذلكَ عند الرضيِّ الذي رأى أنَّ تخفيفَ (كأنَّ وأَنَّ) يُلغِي عَملَهما في اللفظِ، ونَصَّ على أنَّ ضميرَ الشأنِ يجوز تقديرُهُ بعدَهما، وعدمُ تقديرِهِ، لكنَّه قَوَّى تقديرَهُ؛ لأنَّ تَخفيفَ (إِنَّ)، ودخولَها على الفعلِ يلزمُ مَعَهُ إِقحامُ ما سمَّاهُ حرفَ العوضِ، وكذلكَ يلزمُ تقديرُ ضميرِ الشأنِ بعدَ (كَأَنْ وأَنْ) المخففتينِ. قال: «فإذا خُفِّفَتْ (كَأَنَّ) فالأَصحُّ إلغاؤُها... وإذا لم تُعمِلْها لفظاً ففيها ضميرُ شَأنٍ مقدَّرٍ عندهم كما في (أَنِ) المخففةِ، ويجوزُ أن يقالَ: إنّ ذلكَ غيرُ مُقدَّرٍ بعدَها لعدمِ الداعي إليهِ كما كانَ في (أَنِ) المخففةِ، لكنْ لـمَّا لَزِمَ الفِعليةَ التي تَلِيها[3] ما لَزِمَ (أَنِ) المخففةَ من حروفِ العِوَضِ[4] قَوِيَ

(١) الكتاب ١٣٩/٢-١٤٠.

(٢) أمالي ابن الشجري ٥٦٤/٢.

(٣) أي لزم الجملةَ الفعليةَ التي تلي (إن) المخففةَ، والضمير في قوله (تليها) يعود إلى كاف (كأن)، لأ ا مركبةٌ من الكاف وإن عند الخليل، لكن الهمزةَ حركت بالفتح لمناسبة الكاف قبلَها، ينظر الكتاب ١٥١/٣ والخصائص ٣١٧/١ وشرح الكافية ق١٢٨٧/٢.

(٤) حروف العوض بعد (أن) المخففة هي (لا) في نحوِ: علمت أنْ لا شيءَ لك، وأداةُ الشرط في نحوِ: علمت أنْ من يضربك أضربه، و(رب) في نحوِ: علمت أنْ رب خصمٍ لي، و(كم) في نحو: علمت أنْ كم غلامٍ لي (شرح الكافية ق١٢٨٧/٢).

إِضمارُ الشأنِ بعدَها إِجراءً لها مَجرى (أَنْ)، ولزومُ حرفِ العِوَضِ بَعْدَها في الفِعليةِ يقوِّي كونَها مركَّبةً من الكافِ و[إِنَّ][1]»[2].

في ميلِ الرضيِّ إلى تقويةِ تقديرِ ضميرِ الشأنِ بعدَ (كأَنْ وأَنْ) المخففتينِ دلالةٌ على أنّه قاسَ تقديرَهُ بعدَهما على لزومِ دخولِ اللامِ الفارقةِ بعد (إِنِ) المخففةِ الداخلةِ على الفعلِ، لأنَّ تقديرَ ضميرِ الشأنِ معناهُ إعمالُ (كأنْ وأَنْ) المخففتينِ فيه كما تعملُ فيه (إِنِ) المخففةُ الداخلةُ على الجملةِ الفعليةِ.

وللتعويضِ في النحوِ مسلكٌ آخرُ، وهو أنَّ الأصلَ الذي حلَّ العِوَضُ محلَّهُ قد يَجتمعُ مع العِوَضِ ويفيدُ التوكيدَ، هذا ما نراهُ في الخلافِ بين البصريينَ والكوفيينَ في الناصبِ للمضارعِ بعد اللامِ وحتى وكي اللواتي يُقدَّرُ بَعدهُنَّ (أنِ) الناصبةُ.

أما البصريونَ فيرَى رأسُهُمْ سيبويه أنَّ (أَنِ) الناصبةَ يجب إضمارُها بعد اللامِ وحتَّى، لأنهما تجرَّانِ الأسماءَ، ولا عملَ لهما في الأفعالِ، فإنْ قُدِّرتْ (أَنْ) صارتا داخلتينِ على ما هو بمنزلةِ الاسم. قال: «وذلكَ اللامُ التي في قولِكَ: جئتُكَ لِتَفعَلَ، وحتَّى، وذلكَ قولُكَ: حتى تفعلَ ذاكَ، فإنما انتصبَ هذا بـ(أَنْ)، وأَنْ هـٰهنا مضمرةٌ، ولَو لم تُضمِرْها لكانَ الكلامُ محالاً؛ لأنّ اللامَ وحتَّى إنما يعملانِ في الأسماءِ فيجُرَّانِ... فإذا أَضمرتَ (أَنْ) حَسُنَ الكلامُ؛ لأنَّ (أَنْ) و(تَفْعَلَ) بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ»[3].

ثُمَّ ذهبَ سيبويه إلى أنَّ (أَنْ) لا تظهرُ بعد (حتَّى وكَيْ)، لأنهما بدلٌ منها كما أَنَّ (أَمَّا) عوضٌ من الفعلِ الذي لا يظهرُ بعدَها. قال: «واعلم أنَّ أنْ لا تظهرُ بعد حتَّى وكَيْ كما لا يَظهرُ بعد أَمَّا الفعلُ في قولكَ: أَمَّا أنتَ منطلِقاً انطلقتُ... فـ(أَنْ) ههنا بمنزلةِ الفعلِ في أَمَّا وما كان بمنزلةِ أَمَّا مما لا يَظهرُ بعدَه الفعلُ، فصار عندهم بدلاً من اللفظِ بـ(أَنْ)»[4].

---

(١) في المطبوع: أن.
(٢) شرح الكافية ق١٢٨٨/٢.
(٣) الكتاب ٥/٣-٦.
(٤) الكتاب ٧/٣.

وأجاز الكوفيونَ – فيما حكاهُ عنهم أبو البركاتِ الأنباريُّ – إظهارَ (أَن) بعد: حتى وكَيْ إظهاراً غرضُهُ التوكيدُ؛ لأنَّ (أَنْ) لا عملَ لها، وحكى عنهم أيضاً أنَّ (كَيْ) وأَنْ) في: جئتُ لكي أَنْ أُكرِمَكَ توكيدانِ للامِ. قال: «ذهبَ الكوفيونَ إلى أنه يجوزُ إظهارُ أَنْ بعد كَيْ، نحو: جئتُ لكي أَنْ أُكرِمَكَ، فتنصِبُ (أُكرِمَكَ) بـ(كَيْ)، و(أَن) توكيدٌ لها ولا عملَ لها، وذهَبَ بعضُهُم إلى أنَّ العاملَ في قولكَ: جئتُ لكي أَنْ أُكرِمَكَ اللامُ، وكَيْ وأَنْ توكيدانِ لها، وكذلكَ أيضاً يجوزُ إظهارُ (أَنْ) بعدَ: حتَّى»[1].

نخلصُ مما سلفَ بَسْطُهُ إلى أَنَّ التصريفَ والنحوَ يتلاقيانِ في الاستغناءِ بالعوضِ عن الأصلِ أو المعوَّضِ منه، ويتفقانِ أَيضاً في أنَّ الأصلَ يُراجَعُ في التصريفِ كما في مَلْأَكٍ، ويراجَعُ في النحوِ أيضاً كما في إظهار (أنِ) الناصبةِ بعد: حتَّى وكَيْ عند الكوفيين إظهاراً وجهُهُ التوكيدُ؛ لأن العِوَض موجودٌ.

سادساً – المشاكلةُ بينَ قياسَي النحوِ والتصريفِ:

أ – اتفاقُ النحو والتصريفِ في أسماءِ المشاكلةِ ومعانيها:

المشاكلةُ لها عدةُ أسماءٍ يشتركُ فيها النحوُ والتصريف، منها التجانسُ الذي عرضنا اتفاقَ النحوِ والتصريفِ على تقييدهِ بالأمنِ من اللبسِ في المعنَى[2]. يضافُ إلى ذلكَ أنَّ ابنَ جني سمَّى المشاكلةَ إِتباعاً في تعليلِهِ جَمعَ بابٍ على أَبْوِبةٍ إِتباعاً لـ(أَخْبِيةٍ)، ورأى أنَّ ذلك كَجَرِّ (خَرِبٍ) في قولِ العرب: هذا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ إتباعاً لـ(ضَبٍّ) أو مجاورةً لهُ، لغرضِ أن يعمَلَ اللسانُ من وجهٍ واحدٍ كما يَعملُ في: اصْطبرَ بعد قلبِ التاءِ طاءً. قال: «وأَنشَدُوا[3]:

هتَّاكُ أَخبيةٍ ولَّاجُ أَبْوِبةٍ ... يخلِطُ بالجِدِّ منهُ البرَّ واللِّينا

---

(١) الإنصاف ٥٧٩.

(٢) ينظر الصفحة ٣٢٩.

(٣) البيت في ذيل ديوان ابن مقبلٍ ٤٠٦، والمعنى عند التبريزي أن هذا الممدوح يغير على أعدائه فيستبيحهم، ويقتلع بيو م، وهو يجِد في موضعِ الجد، ويلين في موضعِ اللين (ذيب الألفاظ ٤).

فجمع باباً على أَبْوبةٍ إتباعاً لأَخْبيةٍ، وقالوا فيما هو أَغلظُ من هذا: هذا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، فجَرُّوا الخَرِبَ وهو من صفةِ المرفوعِ، ولكن لـمَّا وَلِيَ المجرورَ جُرَّ إِتباعاً، وهو غَلَطٌ منهم، وهذا بابٌ واسِعٌ لا يُضبَطُ، فلهذا غَيَّروا نحوَ اصْطبرَ ليكونَ العملُ من وجهٍ واحدٍ»[1].

والوجهُ في الإِتباع الذي أشارَ إليه ابنُ جني أنه كلَّما اشتدَّ التجاورُ بين التابعِ والمتبوعِ حَسُنَ التشاكلُ، لذا رأينا أنَّ قلبَ الواوِ ياءً في: النُّيَّامِ شاذٌّ؛ لعدم مجاورةِ الواو للطرفِ كما في أَوائلَ[2]، ثم إِن إِلماحَ ابن جني إلى اتساعِ بابِ المشاكلةِ يُومِئُ إلى تعدُّدِ أَحكامِهِ في النحوِ، أي إذا كان الإِتباعُ في: هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ من الشاذِّ فإنه قد يكونُ من الواجبِ كما في إبرازِ ضميرِ اسمِ الفاعلِ إذا جَرى على غيرِ مَن هولَه، فالبصريونَ يوجبونَ إِبرازَ ضميرِهِ إذا جَرى على غيرِ مَن هُولَهُ، لأنَّ اسم الفاعلِ فرَعُ الفعلِ، أي لا يتحمَّلُ الضميرَ كالفعلِ، فلو بقيَ اسمُ الفاعلِ متضمِّناً للضميرِ عند جريانِهِ على غيرِ مَن هُولَهُ لَاسْتَوى الأصلُ والفرَعُ، إلى ذلكَ أشار أبو البركاتِ الأنباريُّ فيما نقَلَهُ عن البصريينَ، ونصُّهُ: «أما البصريونَ فاحتجُّوا بأن قالوا: الدليلُ على أنّه يجبُ إبرازُهُ فيه إذا جَرى على غيرِ مَن هُولَهُ أَنَّا أَجمعنا على أنَّ اسمَ الفاعلِ فَرعٌ على الفعلِ في تَحمُّلِ الضميرِ، إذ كانتِ الأَسماءُ لا أَصلَ لها في تَحمُّلِ الضميرِ، وإنما يُضمَرُ فيما شابَهَ منها الفعلَ كاسمِ الفاعِلِ نحو: ضاربٍ، وقاتِلٍ، والصفةِ المشبَّهةِ به نحو: حَسَنٍ وشَديدٍ... فلو قُلنا إنَّه يتحمَّلُ الضميرَ في كلِّ حالةٍ – إذا جَرى على مَن هُوَلَهُ، وإذا جَرى على غيرِ مَن هُولَهُ – لَأدّى ذلكَ إلى التسويةِ بين الأصلِ والفرعِ، وذلكَ لا يجوزُ؛ لأنّ الفروعَ أبداً تنحطُّ عن درجةِ الأصولِ»[3].

قولُ البصريين أَدرجَهُ ابنُ الشجري تحت قياسِ المشاكلةِ، معلِّلاً ذلكَ بأَنَّهُ إذا لَزِمَ إبرازُ الضميرِ عند جريانِ اسمِ الفاعلِ على غيرِ مَن هُوَ له مخافةَ اللبسِ فإنَّ إبرازَهُ عند انتفاءِ اللبسِ حَسَنٌ أيضاً إجراءً لهذا البابِ على منهاجٍ واحدٍ كما جرى (يَعِدُ) وأَخواتُهُ في حذفِ الفاءِ على

(١) المنصف ٣٢٦/٢.
(٢) ينظر الصفحة ١٤٣.
(٣) الإنصاف ٥٩-٦٠.

منهاجٍ واحدٍ. قال: «فإن قيلَ: إنما أبرزنا المضمرَ في قولِنا: زيدٌ جعفَرٌ مكرِمُهُ هُوَ مخافةَ اللبسِ، وليسَ في قولنا: هندٌ زيدٌ مكرمتُهُ لَبْسٌ؛ لأنَّ تأنيثَ اسمِ الفاعلِ يَشهَدُ بأنه لهندٍ كما يَشهَدُ التأنيثُ في قولِنا: هند زيدٌ تُكرِمُهُ، فالجوابُ: أنَّه لـمَّا لزِمَنا إبرازُ الضميرِ من اسمِ الفاعلِ فيما يُخافُ فيه اللبسُ أَبرزناهُ فيما لا يُخافُ اللبسُ فيهِ؛ لِيستمرَّ بابُهُ على قياسٍ واحدٍ، ألا تَرى أنَّهم حذفُوا الواوَ من مضارعِ وَعَدَ، لوقوعِها بين ياءٍ وكَسْرةٍ فقالوا: يَعِدُ، ثم حملُوا الهمزةَ والنونَ والتاءَ على الياءِ، فقالُوا: أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ، وليسَ فيهنَّ مع الكسرةِ ما في الياءِ من الثقلِ، ولكنهم أَرادُوا أن يستمرَّ البابُ على سنَنٍ واحدٍ»[1].

قياسُ المشاكلةِ بينَ جزئياتِ البابِ الواحدِ يجري أيضاً على ضميرِ الفصلِ الذي يُؤتَى به لإزالةِ اللبسِ بين الخبرِ والنعتِ في نحو: زيدٌ هو القائمُ، الفصلُ بهِ في نحو هذا المثالِ أصلٌ عند ابن يعيشَ، أما نحوُ: كنَّا نحنُ القادِمينَ فلا حاجةَ لإقحامِهِ بينَ ما أَصلُهُ المبتدأُ وخبرِهِ؛ لأنَّ الضميرَ لا يُوصَفُ، أي اللبسُ بين الخبرِ والنعتِ في: كنَّا نحنُ القادمينَ مُنتفٍ، لكنْ حسَّنَ إقحامَهُ إجراءُ البابِ على قياسٍ واحدٍ كما في (يَعِدُ) وأخواتِهِ. قال: «وذلكَ نحوُ قولِكَ: زيدٌ هو القائِمُ؛ لأنَّ الذي بعدَهُ معرفةٌ يمكن أن يكونَ نعتاً لما قبلَهُ، فلما جئتَ بـ(هُوَ) فاصلةً بُيِّنَ أَنكَ أَردتَ الخبرَ، وأَنَّ الكلامَ قد تمَّ به لفصلِكَ بينهما... فإن قيلَ: إذا كانَ الغرضُ بالفصلِ إنما هو الفرقُ بينَ النعتِ والخبرِ فما بالُهُ جاءَ فيما لا لَبْسَ فيه نحوُ قولِهِ تعالى: (وكنَّا نحنُ الوارِثينَ) [القصص: ٢٨/ ٥٨] و(إِنْ تَرَنِ أَنا أَقلَّ مِنكَ مالاً وولداً) [الكهف: ١٨/ ٣٩]، ولا لَبْسَ في ذلكَ؛ لأنَّ المضمراتِ لا تُوصَفُ، فالجوابُ أنَّ هذا هو الأَصلُ أَنْ لا يَقَعَ الفصلُ إلاَّ بعد الاسمِ الظاهرِ مما يوصَفُ، فلما ثبتَ هذا الحكمُ للظاهر أُجرِيَ المُضمَرُ مجراهُ... كما ذكرنا في يَعِدُ، وتَعِدُ، ونَعِدُ»[2].

---

(١) أمالي ابن الشجري ٥٣/٢ وينظر الصفحة ١٦١.

(٢) شرح المفصل ١١١/٣.

تشبيهُ النحاةِ الأشياءَ المتشاكلةَ في النحو ببابِ يَعِدُ وأَخواتِهِ لا يبعدُ أن يكونُوا أرادُوا منه الإشارةَ إلى أنَّ التشاكُلَ النحويَّ ربما يَجري مَجرى التشاكُلِ الصرفي في جَعْلِ جزئياتِ البابِ على نَسَقٍ لفظي واحدٍ دون الاعتناءِ بالمعنَى، وسمَّى أبو بكرِ بنِ الأنباريِّ التشاكُلَ المذكورَ ازدواجاً؛ لأنه لا نظرَ فيه إلى المعنَى، بلِ الغرضُ منه التحليةُ اللفظيةُ، وذهب إلى ذلكَ في توجيهِ قول الشاعر(١):

أَلَا لا يجْهَلَـــنْ أحـــدٌ عَلينـــا فنجهَــلَ فَــوقَ جَهــلِ الجاهِلِينــا

قال: «(فَنَجْهَلَ فَوقَ جَهلِ الجاهلينَ) معناهُ: فنهلِكُهُ ونعاقبُهُ بما هو أَعظمُ من جَهلِهِ، فنسبَ الجهلَ إلى نفسِهِ، وهو يريدُ الإهلاكَ والمعاقبةَ ليزدوجَ اللفظانِ، فتكونَ الثانيةُ على مثلِ لفظِ الأُولى، وهي تخالفُها في المعنى، لأنَّ ذلكَ أَخفُّ على اللسانِ»(٢).

التصريفُ فيه ازدواجٌ أيضاً يتجلَّى - بنظرِ الرضيِّ - في حذفِ لامِ المعتلِّ الناقصِ في الفواصلِ عند الوصلِ. قال: «فإذا وقعَ الواوُ والياءُ... في الفواصلِ وصلاً جاز حَذفُهما، والاجتزاءُ بحركةِ ما قبلَهما كقولهِ تعالى (واللَّيلِ إذا يَسْرِ) [الفجر: ٨٩/ ٤] وذلك لمراعاةِ التجانسِ والازدواج»(٣).

والازدواجُ سماهُ الرمانيُّ مزاوجةً؛ لأنَّ التجانسَ عنده مزاوجةٌ ومناسبةٌ وتخصُّ المزاوجةُ التجانُسَ اللفظيَّ الذي يُرادُ منه حُسْنُ البيانِ، والمعنى على خلافِهِ، أما المناسبةُ فهي تجانُس اللفظِ والمعنى؛ لأن المتجانِسَينِ فيهما يرجعانِ إلى أصلٍ واحدٍ. قال: «التجانسُ على وجهينِ: مزاوجةٌ ومناسبةٌ، فالمزاوجةُ تقعُ في الجزاءِ كقوله تعالى: (فَمَنِ اعْتَدَى عَليكُمْ فاعتَدُوا عَليهِ) [البقرة ٢/ ١٩٤] أي جازوهُ بما يستحقُّ على طريقِ العَدْلِ إلا أَنهُ استُعيرَ للثاني لفظُ الاعتداءِ لتأكيدِ الدلالةِ على المساواةِ في المقدارِ، فجاءَ على مزاوجةِ الكلامِ لحسنِ البيانِ... الثاني من

---

(١) هو عمرو بن كلثوم، ديوانه: ١٠١.
(٢) شرح القصائد السبع ٤٢٦.
(٣) شرح الشافية للرضي ٣٠٢/٢.

المجانِسِ وهو المناسبةُ، وهي تدورُ في فنونِ المعاني التي ترجِعُ إلى أصلٍ واحدٍ، فمن ذلكَ قولُه تعالى: (ثُمَّ انصرَفُوا صَرَفَ اللهُ قُلوبَهم) [التوبة: ٩/ ١٢٧] فجُونِسَ بالانصرافِ عن الذكرِ صَرْفُ القلبِ عن الخيرِ، والأَصلُ فيه واحدٌ، وهو الذهابُ عن الشيءِ»[1].

التجانُسُ الذي يُعنَى به المناسبةُ في اللفظِ والمعنى يشيرُ إليهِ النحاةُ في مَواضعِهِ التي يجيءُ فيها، من هذا توجيهُ أبي علي قراءةَ (تَباركَ الذي إنْ شَاءَ جَعَلَ لكَ خَيراً مِنْ ذلكَ جَناتٍ تَجرِيْ من تَحتِها الأَنهارُ ويَجْعلْ لَّكَ قُصوراً) [الفرقان: ٢٥/ ١٠].

إنَّ جَزْمَ (يَجعَلْ) عند أبي علي علامةُ عَطفِهِ على موضعِ (جَعَلَ)؛ لأنه جزاءُ الشرطِ، هذا الجزمُ في الفعل المعطوفِ على الفعلِ أَقوى عِندهُ من جزمِ الفعلِ المعطوفِ على جزاءِ الشرطِ إذا كان جملةً اسميةً؛ لأنَّ عَطفَ الفعلِ على الفعلِ أَولَى من عطفِهِ على الاسمِ إشعاراً بتناسبِ المعطوفِ والمعطوفِ عليه. قال: «مَن جَزمَ (ويَجعَلْ) عَطَفَهُ على موضعِ (جَعَلَ)؛ لأنَّ مَوضِعَ (جَعَلَ) جَزمٌ بأَنَّه جزاءُ الشرطِ، فإذا جَزمَ (يَجعَلْ) حملَهُ على ذلكَ، وإذا كانُوا قد جَزمُوا ما لم يَلِهِ فِعلٌ؛ لأَنَّه في موضعِ جزمٍ كقراءةِ مَن قَرأَ (مَنْ يُضلِلِ اللهُ فلا هاديَ لَهُ ويَذرْهُم) [الأعراف: ٧/ ١٨٦]... فالفعلُ أَولَى أَن يُحمَلَ عليه من حيثُ كانَ الفعلُ بالفعلِ أَشبَهَ منه بغيرِ الفعلِ، وحكمُ المعطوفِ أن يكون مناسباً للمعطوفِ عليه، ومشابهاً لَهُ»[2].

والتشاكلُ في المعنى يوجَّهُ به التصريفُ أيضاً، إلى ذلكَ ذهبَ أبو علي في جوازِ تصغيرِ جموعِ القلةِ، لأنها تُشاكِلُ الآحادَ، ومشاكلتُها لها سوَّغَتْ تصغيرَها كما تُصغَّرُ الآحادُ، لأنَّ العربَ يراعونَ المشاكلةَ المعنويةَ في كلامِهم، أما جموعُ الكثرةِ فلا تحقَّرُ؛ لأنّه يؤدي إلى أن يكونَ اللفظُ دالًّا على القلةِ والكثرةِ، وهذا لا يجوزُ. قال: «لم يحقّروا هذهِ الجموعَ المصوغةَ لأكثرِ العددِ حيثُ كان التحقيرُ فيها مؤدياً إلى اجتماعِ ما يتدافَعُ، وذلكَ أَنّ بناءَ فِعالٍ وفُعُولٍ

---

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ٩١-٩٢.

(٢) الحجة ٣٣٦/٥-٣٣٧. قراءةُ (ويجعلْ) للكسائي، وعاصمٍ، ونافعٍ، وأبي عمرٍو، وحمزةَ، ينظر السبعة ٤٦٢ والنشر ٢٥٥/٢، وقراءةُ (ويذرهم) لحمزةَ، والكسائي، وعاصمٍ، ينظر السبعة ٢٩٩ والنشر ٢٠٩/٢.

ونحوِهما يَدُلُّ على الكثرةِ، والتحقيرُ يدلُّ على القلةِ، فلو حُقِّرتْ هذه الأبنيةُ لجُمِعَ في شيءٍ واحدٍ ما يدلُّ على القلةِ وما يدلُّ على الكثرةِ، فلما رُفِضَ تحقيرُ هذا الضربِ لهذا المعنى، ولم يَرفُضُوا تحقيرَ أَعدالٍ وبابِهِ دلَّ ذلكَ على إِجرائهم إِيَّاها مَجرى الآحادِ... وهم مما يحافظونَ على المشاكلةِ ويُراعُونَها»[1].

يُلاحَظُ بعد كلِّ ما تقدَّمَ أنّ المشاكلةَ في النحو والتصريفِ لها وجهان، أَحدهما لفظيٌّ محضٌ يعبَّر عنه بالتجانسِ، والإتباعِ، والمزاوجةِ، والثاني لفظيٌّ ومعنويٌّ، ويعبَّر عنه بالمناسبةِ، لكنّ نصوصَ النحاةِ التي سلفَ عرضُها تدلُّ على أنّ النحاةَ يشبِّهونَ مسائلَ النحو التي تحتمل الإدراجَ تحتَ قياسِ المشاكلةِ بالتصريفِ، وربما يكون ذلك علامةً على أَنَّ أصلَ المشاكلةِ في التصريف.

ب – تعليلُ التشاكلِ بالمجاورةِ بينَ المتلازماتِ في النحوِ والتصريفِ:

يتلاقى النحو والتصريفُ في تعليلِ التشاكلِ بالتجاورِ بينَ أشياءَ يلزمُ بعضُها بعضاً.

أما التصريفُ فمن تعليلِ التشاكلِ فيه بالتجاورِ بين متلازمَينِ كسرُ فاءِ نحو: شِهِدَ، ولِعِبَ، وشِعِيرٍ، ورِغِيفٍ، لأنها جاورَتْ كسرةَ العينِ بعدَها[2]، وكذلكَ قلبُ السينِ صاداً في نحو: سَطرٍ وسلختُ؛ لأنه أَتَى بعدها الطاءُ والخاءُ المستعليانِ، وقلبُها في هذينِ المثالينِ صاداً أقوى من قلبِها في: مساليخَ، لأنها في المثالِ الأخيرِ بعيدةٌ عن الخاء[3]، وكذا إِفرادُ لفظِ العظمِ مع إِرادةِ معنَى الجمعِ في قراءةِ (فخَلقْنا المضغَةَ عَظْماً فكَسَوْنا العِظامَ) [المؤمنون ٢٣/ ١٤]، وذلكَ لأنَّ العَظْمَ جاورَ لفظَ المضغةِ المفردِ[4].

---

(١) المسائل الشيرازيات ٣٠٤.
(٢) ينظر الصفحة ١٩٨.
(٣) ينظر الصفحة ٢١٣.
(٤) ينظر الصفحة ٢٨٠.

المشاكلةُ بالتجاورِ في الأمثلةِ السالفِ ذكرُها لها نظائرُ في النحوِ من حيث تعليلُ بعضِ الظواهرِ فيهِ بالمشاكلةِ بين أَشياءَ متلازمةٍ، من ذلك أَنَّ (إذْ) تلزمُ الإضافةَ إلى جملةٍ بعدَها، ويرى المبردُ أنَّ إضافتَها إلى الماضي تمنعُ من الفصلِ بينهما. قال: «فإذا كان بعدَها فعلٌ ماضٍ قَبُحَ أَن يفرَّقَ بينَها وبينَهُ»[1].

تعليلُ ما ذهبَ إليهِ المبردُ نجدُهُ عند أبي علي الذي بَيَّنَ أنَّ (إِذْ) تُشاكِلُ الماضي، ولِتشاكُلِهما ينبغي أَلَّا يُفصَلَ بينَهما خلافاً للمضارع. قال: «يستحسنونَ قولَهم: كان ذلكَ إِذ زيدٌ يَفعَلُ، وإذ يَفْعَلُ زيدٌ، ويستقبحونَ: كان ذلكَ إذ زيدٌ قامَ حتى يقُولُوا: إذ قامَ زيدٌ، فلا يفصِلونَ بين (إذ) والمثالِ الماضي لِـما بينهما من التشاكُلِ»[2].

المشاكلةُ التي عناها أبو علي لا نظرَ فيها إلى اللفظِ كما في نحوِ شِعِيرٍ ورِغِيفٍ بلِ المعوَّلُ على التشاكلِ المعنويِّ بين اسمِ الزمانِ الماضي (إِذ)، والفعلِ الماضي بعدَها، وهذا التشاكلُ سماهُ السيرافيُّ مطابقةً بين المضافِ والمضافِ إليه، هذا ما نقلَهُ ابنُ سيده عنه، إذ بيَّنَ أَنَّ السيرافيَّ يذهَبُ إلى أنَّ أَدنَى العددِ يضافُ إلى أَدنى الجمع لا إلى الجمعِ الكثيرِ؛ للدلالةِ على أنَّ أَدنَى العددِ جزءٌ من العددِ الكثيرِ كما أَنَّ البعضَ جزءٌ من الكلِّ بدلالةِ إضافةِ الجزءِ إلى الكلِّ في نحو: هذا ثوبُ خَزٍّ. قال ابنُ سيده في سياقِ الحكايةِ عن السيرافِيِّ: «وأَدنى الجمعِ على أربعةِ أمثلةٍ، وهي أَفْعُلٌ، وأَفعالٌ، وأَفْعِلةٌ، وفِعْلَةٌ، نحوُ: ثلاثةُ أَكْلُبٍ، وأَربعةُ أَفْلُسٍ، وأَفْعالٌ نحو: خمسةُ أَجْمالٍ، وسَبعةُ أَجْذاعٍ، وأَفعِلةٌ نحو: ثلاثةُ أَحْمِرةٍ، وتِسعةُ أَغْرِبةٍ، وفِعْلَةٌ نحو: عَشَرةُ غِلْمةٍ، وخَمسُ نِسْوَةٍ، فأدنَى العددِ يضافُ إلى أَدنى الجموعِ، وإنما أُضيفَ إليهِ من قبلِ أنَّ أَدنى العددِ بعضُ الجمعِ، لأنَّ الجمعَ أَكثرُ منهِ، وأُضيفَ إليهِ كما يضافُ البعضُ إلى الكلِّ كقولكَ: خاتمُ حديدٍ، وثوبُ خَزٍّ؛ لأنَّ الحديدَ والخَزَّ جنسانِ، والثوبُ والخاتَم بعضُهما»[3].

---

(١) المقتضب ٣٤٨/٤.

(٢) المسائل الشيرازيات ٣٠٤.

(٣) المخصص ٩٩/١٧.

واستأنفَ ابن سيده النقلَ عن السيرافيِّ لبيان العلةِ التي اختير لها إضافةُ العددِ القليلِ إلى جموعِ القلةِ، هذه العلةُ عند السيرافيِّ هي أنَّ العددَ بعضُهُ عددٌ قليلٌ، وبعضُهُ عددٌ كثيرٌ، والعربُ اختاروا إضافةَ العددِ القليلِ إلى جموعِ القلةِ للمشاكلةِ والمطابقةِ. قال ابنُ سيده: «فإن قالَ قائلٌ: فكيف صارت إضافةُ أدنَى العددِ إلى أَدنَى الجمعِ أَولَى من إِضافتِهِ إلى الجمعِ الكثيرِ؟ قيلَ له: من قِبَلِ أنَّ العددَ عددانِ، عددٌ قليلٌ، وعددٌ كثيرٌ، فالقليلُ ما ذكرناه من الثلاثةِ إلى العَشَرةِ، والكثيرُ ما جاوز ذلكَ، والجمعُ جمعانِ، جمعٌ قليلٌ - وهو ما ذكرناه من الأَبنيةِ التي قدَّمنا – وجمعٌ كثيرٌ، وهو سائرُ أبنيةِ الجمعِ فاختاروا إِضافةَ أَدنَى العددِ إلى أدنَى الجمع للمشاكلةِ والمطابقةِ»[1].

فيما نقله ابنُ سيده عن السيرافيِّ دليلٌ على أنَّ إضافةَ أعدادِ القلةِ إلى جموع القلةِ قياسٌ عمادُهُ التطابقُ المعنويُّ بين أعدادِ القلةِ وجموعِ القلةِ، ويفيدنا في استنتاجِ ذلكَ ذهابُ الرضيِّ إلى أنَّ إضافةَ العددِ القليلِ إلى جمعِ الكثرة شاذةٌ، وذلك بعد أنْ أوضحَ أَنَّ إضافةَ العددِ إلى الجمعِ مقصورةٌ على أعدادِ القلةِ التي تضافُ إلى المجموعِ في اللفظِ أو المعنى وأنَّ هذه الإضافةَ يُصارُ إليها إذا كان للمعدودِ جمعُ قلةٍ فقط، أو جمعُ كثرةٍ فقط، أو جمعا قلةٍ وكثرةٍ. قال: «قولُه[2]: ومميِّزُ الثلاثةِ إلى العشرةِ مخفوضٌ مجموعٌ لفظاً أو معنًى... قولُه: (لفظاً أو معنًى)، الجمعُ المعنويُّ إِما اسمُ الجنسِ كالتمرِ والعسلِ، أو اسمِ الجمع كالرهطِ والقومِ، والأكثرُ أنه إذا كان المفسِّر أحدَهما فُصِلَ بـ(مِنْ)، نحو: ثلاثةٌ من الخيلِ، وخَمسٌ من التمرِ... ثم نقولُ: إن لم يكن للمعدودِ إلا جمعُ قلةٍ أُضيفَ العددُ إليهِ، وإن لم يكن له إلا جمعُ كثرةٍ أُضيفَ العددُ إليهِ، كثمانيةِ أقلامٍ، وأربعةِ رجالٍ، وإن كان له الجمعانِ معاً أُضيفَ العددُ في الغالبِ إلى جمعِ القلةِ، لمطابقةِ العددِ للمعدودِ قلةً، نحو: ثلاثةُ أَجْيالٍ، وقد جاء (ثَلاثَةَ قُروءٍ) [البقرة ٢/ ٢٢٨] مع وجودِ أَقْراءٍ، وليس بقياسٍ»[3].

---

(١) المخصص ٩٩/١٧.

(٢) أي ابن الحاجب.

(٣) شرح الكافية ق٥٧١/٢-٥٧٢.

نخلصُ مما قالَهُ الرضيُّ إلى أنَّ المطابقةَ بينَ العددِ القليلِ وبينَ ما يضافُ إليه من جموع القلةِ مَردُّها إلى تجاورِ المضافِ والمضافِ إليه، ولولا تجاورُهما لما حَصَلت تلكَ المطابقةُ، ثم إنَّ إلماحَ الرضيِّ إلى صلةِ المشاكلةِ بالمعنى ينقلنا إلى الكلامِ على صلتها باللفظِ والمعنى في النحوِ والتصريفِ.

جـ- المشاكلةُ في النحوِ والتصريفِ بينَ اللفظِ والمعنى:

يتراوحُ توجيهُ النحاةِ المشاكلةَ في النحو والتصريفِ بين اللفظِ والمعنى، أما التصريفُ فسلفتِ الإشارةُ إلى أنَّ (يَعِدُ) شوكِلَ معهُ: (أَعِدُ)، وتَعِدُ، ونَعِدُ) في حذفِ الفاءِ، ومثلُهُ حذفُ همزةِ (أُكرِمُ)، وهمزةِ أَخواتِهِ (تُكرِمُ، ونُكرِمُ، ويُكرمُ) للتخفيفِ والمشاكلةِ بين ألفاظِ البابِ الواحدِ في الحذف، ونَصَّ أبو البركاتِ على التشاكُلِ في (أُكرِمُ) وأَخواتِهِ بقوله: «قالوا: نُكرِمُ، وتُكرِمُ، ويُكرِمُ... طلباً للتشاكلِ»[١].

ويسمَّى هذا التشاكلُ عند ابنِ جني تجنيساً ومماثلةً[٢]، وعند الرضي إتباعاً، وذلك في كلامِهِ على حملِ المصدر (إِقامةٌ) على (أَقامَ) في إعلالِ العينِ، علماً أنهما يختلفانِ في أَنَّ عينَ المصدرِ حُذِفتْ، وعُوِّض منها التاءُ، أما الفعلُ فأُعِلَّ بالنقلِ والقلبِ[٣]، وغرضُ النحاةِ من كلِّ ذلكَ الإشارةُ إلى أنَّ التشاكُلَ في هذه المسائلِ يرادُ منهُ تعليلُ التغييرِ اللفظيِّ فقط.

وإذا انتقلنا إلى النحوِ وجدنا المشاكلةَ في بابِ العطفِ منه ينظرُ فيها إلى المعنى، إذ يرى أبو علي أنَّ الاسمَ المعطوفَ ينصبُ على الاشتغالِ إذا كان معطوفاً على فعلٍ ناصبٍ للمفعولِ به طلباً للمشاكلةِ، ثم عقَّبَ على ذلكَ بأنَّ عطف الفعلِ على الاسمِ يُحتاجُ معهُ إلى إضمارِ (أَنْ) حتى يتناسبَ عطفُ الاسمِ على الاسمِ كما يتناسبُ عطفُ الفعلِ والفاعلِ على الفعلِ والفاعلِ. قال في قوله تعالى: (وأَعْتَدْنا لِلظَّالمينَ عَذاباً أَليْماً، وعَاداً وثَمُودَ وأَصْحٰبَ الرَّسِّ

(١) الإنصاف ٧٨٥.
(٢) ينظر الصفحة ١٦١.
(٣) ينظر الصفحة ١٨٤.

وقُروناً بَيْنَ ذلٰكَ كثيراً، وكُلًّا ضَرَبْنا لَهُ الأَمْثالَ) [الفرقان ٢٥/ ٣٧-٣٩]: «يطلبونَ المشاكلةَ ويَلزمونَها، فمن ذلكَ أنَّ ما كانَ معطوفاَ على جملةٍ من فعلٍ وفاعلٍ، واشتَغَلَ عن الاسمِ الذي من الجملة التي يُعطَفُ عليها الفعلُ يُختارُ فيه النصبُ، ولو لم يكن قبلَهُ الفعلُ والفاعلُ لاختاروا الرفعَ، وعلى هذا جاءَ ما جاءَ من هذا النحوِ في التنزيلِ نحوُ قولِهِ تعالى: (وكلًّا ضَربنا لهُ الأَمثالَ) ... وكذلكَ إذا عطفُوا فعلاً على اسمٍ أَضمروا قبلَ الفعل (أَنْ)، ليقعَ بذلكَ عطفُ اسمٍ على اسمٍ؛ لأنَّ الاسمَ بالاسمِ أَشبهُ من الفعلِ بالاسمِ، كما أنَّ جملةً من فعلٍ وفاعلٍ أشبهُ بجملةٍ من فعلٍ وفاعلٍ من جملةٍ من مبتدأٍ وخبرٍ»[1].

وسلف أنّ أبا علي سمَّى حَمْلَ مَقامٍ على أَقامَ في الإعلال بالنقلِ والقلبِ ملابسةً قاصداً بذلكَ التشابهَ بين الفعلِ والاسمِ في البناءِ والزنةِ[2]، وكذلكَ النحوُ استَعملَ فيه أبو علي مصطلحَ الملابسةِ التي رأى أنها تتحقق بين جملتينِ بحرفِ العطفِ أو بالضميرِ، وهي ملابسةٌ أو مشاكلةٌ غرضُها الترابطُ المعنويُّ بين الجملِ.

أما المثالُ على ذلك فهو قولُه تعالى: (فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى اللهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُواْ عَلَى مَا أَسَرُّواْ فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ، وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُواْ أَهَـؤُلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِالله جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَاسِرِينَ) [المائدة ٥/ ٥٢-٥٣].

جملةُ (ويقولُ الذينَ آمنُوا) فيها قراءةٌ بإسقاطِ الواو، وإسقاطُها وحذفُها حَسَنٌ عند أبي علي، لأنَّ النظمَ القرآنيَّ بعد هذه الجملةِ فيه ضميرٌ يعودُ إلى الجملةِ المعطوفِ عليها، والضميرُ عنده كالواو العاطفةِ في استجلابِ الملابسةِ أو المشاكلةِ. قال: «وأما إسقاطُ الواوِ وإثباتُها من قولِهِ (ويَقُولُ الَّذينَ آمنُوا) فالقولُ فيه: إنّ حذفَها في المساغِ والحُسْنِ كإثباتِها، فأَما الحذفُ فلأنَّ في الجملةِ المعطوفةِ ذِكْراً من المعطوفِ عليها، وذلكَ أَنَّ مَن وَصَفَ بقولِهِ (يُسارِعُونَ

(١) الحجة ٢/٤٦٤.

(٢) ينظر الصفحة ١٧٩.

فِيْهِم...) إلى قولهِ (نادِمِينَ) همُ الذينَ قالَ فيهمُ الذينَ آمنُوا (أَهـٰؤلاءِ الَّذينَ أَقسَمُوا...) فلمَّا صارَ في كلِّ واحدةٍ من الجملتينِ ذكرٌ من الأُخرى حَسُنَ عطفُها بالواوِ وبغيرِ الواوِ كما أنَّ قولَه (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ) [الكهف ١٨/ ٢٢] لـمَّا كانَ في كلِّ واحدةٍ من الجملتينِ ذكرٌ مما تقدَّمَ اكتُفِيَ بذلكَ عن الواوِ؛ لأنَّها بالذكرِ وملابسةِ بعضِها ببعضٍ بهِ ترتبطُ إحداهما بالأُخرى كما ترتبطُ بحرفِ العطفِ»[1].

ويشبهُ الملابسةَ أو المشاكلةَ بالعطفِ فيما ذكرهُ أبو علي آنفاً المشاكلةُ بالعطفِ على ما أُضيفَ إليه المصدرُ في نحوِ: عجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ وعمرٍو، إذ يرى ابنُ يعيش أنَّ العطفَ بالجرِّ أجودُ الوجوهِ؛ لأنه يتحقَّق به تشاكُلُ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في اللفظِ والمعنى، لكنْ لو قيلَ: عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمرٌو برفعِ المعطوفِ لكانَ ذلكَ حملاً على المعنَى؛ لأنَّ المضافَ إلى المصدرِ فاعِلٌ في المعنى، ولو قيلَ: عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمراً لكانَ حملاً على المعنى أَيضاً؛ لأن المضافَ إلى المصدر مفعولٌ به في المعنى على هذا الوجهِ. قال: «إذا عطفتَ على ما خُفِضَ بالمصدرِ جازَ لكَ في المعطوفِ وجهانِ، أحدُهما أن تحمِلَهُ على اللفظِ فتَخفِضَهُ، وهو الوجهُ، والآخرُ أن تحمِلَهُ على المعنى، فإن كان المخفوضُ مفعولاً في المعنى نصبتَ المعطوفَ، وإن كان فاعلاً رفعتَهُ، فتقولُ: عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمرٌو، وإن شئتَ: وعَمْراً، فهو بمنزلةِ قولكَ: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٌو وعَمراً، وإنما كانَ الوجهُ الجرَّ لتشاكُلِ اللفظينِ، واتفاقِ المعنيينِ، وإذا حملتَهُ على المعنى كان مردوداً على الأَولِ في معناهُ، وليس مُشاكلاً لَه في لفظِهِ، وإذا حَصَلَ اللفظُ والمعنَى كان أجودَ من حصولِ المعنى وحدَه»[2].

من قولِ ابنِ يعيشَ يظهر أنَّ أَعلى مراتبِ التشاكلِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه تشابهُهما في اللفظِ والمعنىٰ، أما التصريفُ فرأينا – مثلاً – أنَّ نونَ القنْبُضِ – وهو القصيرُ – تُبدلُ ميماً لأنها جاورتِ الباءَ كما في: عَمْبَرٍ، وبإبدالِها ميماً حصلتِ المضارعةُ بين صَوتَي الباءِ والميمِ؛

---

(١) الحجة ٢٣١/٣، قراءةُ إسقاط الواو لابن كثيرٍ ونافعٍ وابن عامر، ينظر السبعة ٢٤٥، والنشر ١٩٤/٢.

(٢) شرح المفصل ٦٥/٦.

لأنهما من مخرجٍ واحدٍ[1]، كذلكَ إبدالُ تاءِ افتعَلَ طاءً في نحو: اصْطلحَ، واضْطربَ، واطَّردَ، واظَّلَمَ يرادُ منهُ التشاكلُ الصوتي بينَ الصادِ، والضادِ، والطاءِ، والظاءِ وبينَ الطاءِ. قال ابن يعيش: «والعلةُ في هذا الإبدالِ أنَّ الصادَ، والضادَ، والطاءَ، والظاءَ من حروفِ الاستعلاءِ، وهي مطبقةٌ... وفي الطاءِ استعلاءٌ وإِطباقٌ يوافقُ ما قبلَه، ليتجانسَ الصوتُ، ويكونَ العملُ من وجهٍ واحدٍ، فيكونُ أَخفَّ عليهم»[2].

إِشارةُ ابنِ يعيش إلى تجانُسِ الصوتِ في حروفِ الاستعلاءِ تكادُ تخلُو من الإلماحِ إلى المعنى، أما في: عجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ وعمرٍو فالمجانسةُ الصوتيةُ تحققتْ في جرِّ (زيدٍ) و(عمرٍو)، ولَزِمَ معها تجانسُ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في معنى العَلَميةِ، وهكذا شأنُ توابعِ ما أَضيفَ إِليهِ المصدرُ عند الرضيِّ الذي يرى أنَّ هذه التوابعَ يَرجَحُ فيها أن تَتْبعَ المضافَ إلى المصدرِ في اللفظِ تحقيقاً للمشاكلةِ الإعرابيةِ، فإن تعذَّرَ ذلك أُخِذَ بالحملِ على المحلِّ أو المعنى. قال: «يجوزُ حملُ توابعِ ما أُضيفَ إليهِ المصدرُ على اللفظِ، وهو الأَرجحُ لقصدِ المشاكلةِ في ظاهرِ الإعرابِ، وإنما يُصارُ إلى المحلِّ إذا تعذَّرَ الحملُ على اللفظِ الظاهرِ»[3].

فيما قالَهُ الرضي دلالةٌ على أنَّ سائرَ التوابعِ الملازمةِ لِـمَا أُضيفَ إليهِ المصدرُ يمكن معرفةُ ما يلزمُ فيها وما يجوزُ بقياسِ المشاكلةِ.

ثَمَّ أمرٌ آخرُ يدخلُ في قياسِ المشاكلةِ التي علَّتُها المعنى، وهو جزمُ جوابِ الأمرِ والنهي جزماً رَبَطَهُ ابنُ يعيش بتشاكُلِهما، وحَمَلَ عليهما في جزمِ الجوابِ ما كان في معناهما؛ لأنَّ الجزمَ في كلِّ ذلكَ علتُهُ المعنى لا اللفظُ، أي أنَّ الأمرَ والنهيَ الصريحَينِ، وغيرَ الصريحينِ يقومُ المعنى فيهما على تقديرِ الحرفِ الجازمِ. قال: «الأمرُ والنهيُ قد يجابانِ بالجزمِ على تقديرِ إضمارِ حرف الشرطِ بعدَهما لِمَا بينَهما من المشاكلةِ، فكذلكَ ما كان في معنى الأمرِ والنهيِ إذا أُجيبَ

---

(١) ينظر الصفحة ٢١٧.

(٢) شرح الملوكي ٣١٧-٣١٨، ينظر الصفحة ٢١٧.

(٣) شرح الكافية ق٧١٩/٢.

يكون مجزوماً، لأنّ العلةَ في جزمِ جوابِ الأمرِ إنما كانت من جهةِ المعنى لا من جهةِ اللفظِ، وإذا كان من جهةِ المعنى لَزِمَ في كلِّ ما كانَ معناهُ معنَى الأمرِ، فمن ذلكَ قولُهم: اتَّقَى اللهَ امرؤٌ وفَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه، لأنَّ المعنى: لِيتَّقِ اللهَ، ولْيَفْعَلْ خيراً، وليسَ المرادُ الإخبارَ بأنَّ إنساناً قد اتَّقى اللهَ، وإنما يقولُهُ مثلاً الواعظُ حاثًّا على التُّقى... ومن ذلكَ قولُهم: حسبُكَ ينمِ الناسُ... كأنّ إنساناً قد كان يكثرُ الكلامَ ليلاً، ويَصيحُ بحيثُ يُقلقُ من يسمعُهُ فقيلَ له ذلكَ، أي اكتفِ واقطَعْ من هذا الحديث فإنْ تَفْعَلْ ينمِ الناسُ»[1].

بهذا البيانِ من ابنِ يعيشَ يتَّضحُ أنَّ علةَ المشاكلةِ بين الأمرِ والنهي وما في معناهما معنويةٌ؛ لأنه نفَى في ذكرهِ علةَ جزمِ الجوابِ أن يكون للجزمِ صلةٌ باللفظِ، وإنما جَمَعَ بين الأمرِ والنهي؛ لأنهما من وادٍ واحدٍ. قال ابنُ الشجري: «وقومٌ جعلُوا النهيَ داخلاً في حيِّزِ الأمرِ... قالوا: لأنكَ إذا قلتَ: لا تَأكُلْ كان بمنزلةِ قولكَ: دعِ الأكلَ»[2].

نخلصُ مما تقدَّمَ إلى أنَّ مشاكلةَ النحوِ يبرزُ فيها جانبُ المعنى، أما التصريفُ فأظهرتِ الأمثلةُ التي سلفَ ذكرها أنَّ الغرضَ الصناعيَّ فيها يفوقُ الغرضَ المعنويَّ من المشاكلةِ، لكنّ ذلكَ لا يعني أنَّ الغرضَ اللفظيَّ غائبٌ عن بعضِ المتشاكلاتِ النحويةِ، ومثالُ ذلكَ إِضافةُ اسمي الفاعلِ والمفعولِ إلى ما ينصَبُ بهما، هذه الإضافةُ غرضها التخفيفُ بحذفِ النونِ عند الرضيِّ، وذلكَ إذا كانَ المضافُ من المثنى أوِ المجموعِ بالواوِ والنون، أو كان المضافُ إليهِ ضميراً. قال: «وأما اسما الفاعلِ والمفعولِ المضافانِ إلى الأَجنبي المنصوبِ بهما فنقول: إما أن يكونَ كلُّ واحدٍ منهما مجرداً عن اللام أو مَعَها، وكلُّ واحدٍ منهما إما أن يليه مفعولٌ ظاهرٌ أو مُضمرٌ، فالظاهرُ إن وليَ المجردَ جاز إضافتُهُ إليه ولم تَجِبْ، نحو: ضاربُ زيدٍ، وإنْ وَلِيَ المقرونَ باللامِ جازتِ الإضافةُ إذا كان المقرونُ بها مثنًّى أو مجموعاً بالواوِ والنون لحصول التخفيفِ بحذفِ النونينِ نحو: الضاربازيدٍ، والضاربوزيدٍ... وإن وليَ

---

(١) شرح المفصل ٤٩/٧.

(٢) أمالي ابن الشجري ٣٨٩/١.

المجردَ عن اللامِ أو المقرونَ بها مضمرٌ فحذفُ النونِ والتنوينِ فيهما واجبٌ على الصحيح، وحكى بعضُهم جوازَ ضارِبُنْكَ وضارِبُني في الشعر»[1].

قولُ الرضيِّ يدلُّ على أنَّ الغرضَ اللفظيَّ يراعَى في مشاكلةِ النحو كما يراعَى في التصريفِ، وذلك في إشارتِهِ إلى التخفيفِ بحذفِ النونِ في: الضاربازيدٍ والضاربوزيدٍ، وبحذفِ التنوينِ في ضارِبُكَ خلافاً لـ(ضاربنْكَ).

سابعاً – الاتساعُ بينَ النحوِ والتصريفِ:

الاتساعُ في العربيةِ ليسَ قياساً مطرداً، وإنما يُرتكَبُ في بعضِ المواضعِ، ذكر ذلكَ ابنُ بَرهانَ العكبريُّ، ونصُّهُ: «يَجْرُونَ في بعضِ المواضعِ على مَنهجٍ لا يركبونَهُ في غيرِهِ توسُّعاً ونبذاً للتحجُّرِ»[2].

وتقدَّمت إشاراتٌ إلى الاتساعِ في التصريفِ، منها أنَّ أبوابَ الوقفِ، والإمالةِ، والإدغامِ، والتقاءِ الساكنينِ ليست من التصريفِ، وإنما أُلحِقَتْ به توسُّعاً؛ لأنَّ أكثرَ أحوالِها يتعلقُ ببنيةِ الكلمة[3]، وسَلفَ أيضاً أنَّ جموعَ التكسيرِ يُتّسَعُ فيها بدخولِ جمعِ بابٍ على جَمعِ بابٍ آخر[4]، وإقامتِهِ مُقامَهُ لأنهما مُتقاربا المعنى، وكذلكَ النحوُ يقومُ فيه حرفُ جرٍّ مقامَ آخرَ عند تقاربِ مَعنَيْيهما، وسمَّى ذلكَ ابنُ السراج تعاقُباً احترازاً من حروفِ الجر التي لا تتقارَبُ معانيها، لأنه لا تعاقُبَ فيها. قال: «العربُ تتَّسِعُ فيها[5] فتُقيم بعضَها مقامَ بَعضٍ إذا تقاربتِ المعاني، فمن ذلكَ الباءُ، تقولُ: فلانٌ بمكَّةَ وفي مكَّةَ، وإنما جازا معاً؛ لأنكَ إذا قُلتَ: فلانٌ بموضعِ كذا وكذا فقد خبَّرتَ عن اتصالِهِ والتصاقِهِ بذلكَ الموضعِ، وإذا قلتَ: في موضعِ كذا فقد خبَّرتَ بـ(في) عن احتوائِهِ إياهُ، وإحاطتِهِ به، فإذا تقاربَ الحرفانِ فإنَّ هذا التقاربَ يصلُحُ

(١) شرح الكافية ق١/٩٠٦-٩٠٧.
(٢) شرح اللمع ٤٦٧.
(٣) ينظر الصفحة ١٩.
(٤) ينظر الصفحة ٢٧٥.
(٥) أي حروف الجر.

لمعاقبةٍ، وإذا تبايَنَ معناهُما لم يَجُز، ألا ترى أنَّ رجلاً لو قالَ: مررتُ في زيدٍ، أو كتبتُ إلى القلم لم يكن هذا يلتبسُ به، فهذا حقيقةُ تعاقُبِ حروفِ الخفضِ، فمتى لم يتقاربِ المعنى لم يَجُز»[1].

قولُ ابنِ السراج يدلُّ على أنه من الاتساعِ تعاقُبُ الصَيَّاغ والصوَّاغِ، والغَوْطِ والغَيْطِ، وكذا جمعُ نحوِ صِنْوٍ على صِنْوانٍ، لأن الفِعْلَ والفَعَلَ يتعاقبانِ على المعنى الواحدِ كشِبْهٍ وشَبَهٍ، ومِثْلٍ ومَثَلٍ[2].

ورأينا أيضاً أنَّ بعضَ الجموعِ الشاذةِ تُحمَلُ على المعنَى كتكسيرِ زَمَنٍ على أَزمُنٍ، لأنَّ الزمنَ دَهْرٌ[3]؛ أي دَخَلَ لذلكَ في بابِ فَلْسٍ وأَفْلُسٍ، وهذا اتساعٌ، لأنه حَملٌ على المعنَى، وهو ما نصَّ عليه أبو البركاتِ الأنباريُّ بقولِهِ: «الحملُ على المعنى اتساعٌ يُقتَصَرُ فيه على السماعِ»[4]، وهو في التصريفِ قريبٌ من المعاقبةِ، لأنه محصورٌ في لفظةٍ واحدةٍ يتوالَى عليها معنيانِ، أمَّا النحوُ فالحملُ على المعنى فيه موقوفٌ على القرائنِ اللفظيةِ في الجملةِ، ومنه قولُه تعالى: (ومَن يَّقنُتْ مِنْكُنَّ لله ورَسُولِهِ وتعمَلْ صَالحاً نُؤْتِها أَجْرَها مرَّتَينِ) [الأحزاب: ٣٣/ ٣١].

قراءةُ (يَقنُتْ) عند أبي علي ذُكِّرَ فيها الفعلُ لإسنادِهِ إلى ضميرٍ يعودُ إلى لفظِ (مَنْ)، لكنَّ مجيءَ (مِنكُنَّ) دلَّ على أنَّ (يَقنُتْ) فيه معنى التأنيثِ، لذا جاءَ المعطوفُ (تَعمَلْ) مؤنثاً، وشبَّه أبو علي ذلك بإفرادِ (آمَنَ) مع إرادةِ معنَى الجمعِ؛ لأنه جاء بعدَه (عَلَيْهِم) في قولِهِ تعالى: (إنَّ الذينَ آمنُوا... مَنْ آمَنَ باللهِ واليومِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالحاً فَلا خَوفٌ عَليْهِم) [المائدة: ٥/ ٦٩]. قال: «أما مَن قرأَ (يَقنُتْ) بالياءِ، فلأنَّ الفعلَ مسندٌ إلى ضميرِ (مَنْ)، ولم يُبيَّنْ فاعِلُ

---

(١) الأصول ٤١٤/١-٤١٥.

(٢) ينظر الصفحتان ١٣٨، ٢٨٤.

(٣) ينظر الصفحة ٢٨٦.

(٤) الإنصاف ٧٨١.

الفعلِ بَعْدُ، فلما ذكَرَ ما دلَّ على أنَّ الفعلَ لمؤنثٍ حَمَلَ على المعنى فأَنَّثَ، وذلكَ كقولِهِ: (مَن آمَنَ بالله) ثم قالَ: (فلا خَوفٌ عليهِم)»[1].

الاتساعُ في التصريفِ له سِمةٌ ربما لا تكونُ في النحو، وهي أنَّ بعضَ ضروبهِ يرادُ منها تكثير الأبنيةِ التي لها معنى واحدٌ، مثالُ ذلكَ أنَّ كلمةَ: حمراءَ أصلُها حَمْرَى عند الثمانينيِّ، ولكنْ زيدَتْ قبلَ ألفِ تأنيثِها ألفٌ أُخرى ليجعَلُوا للمؤنثِ بناءَينِ من المقصورِ والممدودِ، لغرضِ الاتساعِ في الكلامِ. قال: «أَصلُ حمراءَ: حَمْرَى على وزنِ سَكْرى، فلما أَرادُوا أَن يُكثِّروا أبنيةَ التأنيثِ، ويجعَلُوا لهُ صيغةً ممدودةً كما جَعَلُوا له صيغةً مقصورةً ليتوسَّعُوا بذلكَ في نظمِ الشعرِ، والخطابةِ، والسجعِ زادُوا قبلَ الألفِ التي في حمراءَ أَلفاً للمدِّ»[2].

ويقوِّي اختصاصَ التصريفِ بوجهِ الاتساعِ الذي ذكرَهُ الثمانيني ما ذهَبَ إليه الجاربرديُّ من أنَّ الثلاثيَّ أصلُ أبنيةِ الأسماءِ؛ لأنه حرفٌ يُبتَدأُ به، وحرفٌ يوقَفُ عليه بينهما فاصِلٌ، أما الرباعيُّ والخماسيُّ فهما من الاتساعِ الذي انتهتْ إليه أبنيةُ الأصولِ من الأسماءِ، ولا يُتَّسَعُ أكثرَ من ذلكَ؛ لأنه لو جيءَ باسمٍ سُداسيِّ الأصولِ لجازَ أن يُتوهَّمَ أنه مركَّبٌ من أَصلَينِ ثلاثيينِ. قال: «اعلم أنَّ الأصلَ في كلِّ كلمةٍ أَن تكونَ على ثلاثةِ أحرفٍ، حَرفٌ يُبتدَأُ بها، وحرفٌ يُوقَفُ عليها، وحرفٌ يكونُ واسطةً بين المبتَدأِ به والموقوفِ عليه، إذ يجبُ أن يكونَ المبتدأُ به متحركاً، والموقوفُ عليه ساكناً، فلما تنافيَا في الصفةِ كرهُوا مقارنَتَهما، ففَصلُوا بينَهما... وجوَّزُوا في الاسمِ رباعيًّا وخُماسِيًّا للتوسُّع، ولم يجوِّزُوا سُداسيًّا؛ لئلَّا يُوهِمَ أنَّه كلمتانِ، إِذِ الأَصلُ كما ذَكَرنا أن يكونَ على ثلاثةِ أَحرفٍ»[3].

انتهاءُ الاتساعِ عند الرباعيِّ والخماسيِّ من الأسماءِ معناهُ أنَّ كثرةَ الاتساعِ مردودةٌ في التصريفِ، لهذا خَلَتِ العربيةُ من اسمٍ سداسيِّ الأُصولِ، أما في النحو فربما احتُمِلتْ كثرةُ

(١) الحجة ٤٧٤/٥. قراءةُ (يقنت) بالياءِ و(تعملْ) بالتاءِ لابن كثيرٍ ونافعٍ وعاصمٍ وأبي عمرٍو وابن عامرٍ، ينظر السبعة ٥٢١ والنشر ٢٦٦/٢.

(٢) شرح التصريف ٣٢١.

(٣) شرح الشافية للجاربردي ١١-١٢.

الاتساع، لكنها قبيحةٌ، مثالُ ذلكَ إدخال (أنِ) المخففةِ على الفعلِ بلا فاصلٍ إِدخالاً يراهُ أبو علي قبيحاً عندَ أَهلِ العربيةِ إِنْ كانَ بغيرِ فَصْلٍ، لأنَّ فيه كثرةَ اتساعٍ، فإن جيءَ بفاصلٍ حَسُنَ دخولُها على الفعلِ. قال في قولِهِ تعالى: (والخامِسَةَ أنَّ غَضَبَ الله عَلَيْها إِنْ كانَ من الصَّادِقِيْنَ) [النور: ٢٤/ ٩] ما نصُّهُ: «وأما قراءةُ نافعٍ (أَنْ غَضِبَ اللهُ) فإنَّ (أَنْ) فيه المخفَّفةُ من الثقيلةِ، وأهلُ العربية يستقبحونَ أنْ تَلِيَ الفعلَ حتى يُفصَلَ بينها وبين الفعلِ بشيءٍ، ويقولون: اِستَقْبحُوا أَن تُحذَفَ ويُحذَفَ ما تعملُ فيه، وأن تليَ ما لم تكن تليهِ من الفعلِ بلا حاجزٍ بينهما، فتجتمعُ هذه الاتساعاتُ فيها، فإنْ فُصِلَ بينَها وبينَ الفعلِ بشيءٍ لم يستقبِحُوا ذلكَ كقوله: (عَلِمَ أَنْ سَيَكونُ مِنكُم مَرْضَى) [المزمّل: ٧٣/ ٢٠][1].

استقباحُ الاتساعِ الكثيرِ في المسألةِ السابقةِ قد يكون ممتنعاً في موضعٍ آخَرَ كما امتنعَ في التصريفِ مجيءُ اسمٍ سداسيِّ الأصولِ، من هذا أنّ اسمَ فعلِ الأَمرِ عندَ ابنِ جني لا يصحُّ أن يكونَ إلا للمخاطبِ، أي يقال: عليكَ زيداً، ولا يقالُ: عليهِ زيداً، لأنه يصيرُ أمراً للغائبِ. قال: «تقولُ: عليكَ زيداً ولا يجوزُ: عليهِ زيداً، وتقولُ: دونَكَ عَمْراً، ولا تقولُ: دونَهُ عَمْراً، ولا: دونَ محمَّدٍ جَعفَراً، لأنّ الغائبَ لا يتمكَّنُ في الأمرِ لَه تمكُّنَ الحاضرِ فيه، لأنكَ حينئذٍ تحتاجُ إلى فِعلَينِ، أحدُهما للغائبِ والآخرُ للحاضرِ، ليؤدّيَهُ عنكَ إلى الغائب، فيكثر الإضمارُ، فيُجتَنَبُ لما فيهِ من كثرةِ الاتساع»[2].

من كلِّ ما تقدَّمَ وَضَحَ لنا تقاسُمُ النحو والتصريفِ مصطلح الاتساعِ، وأَنهما يتفقان في كونهِ ليس قياساً، وإنما يقتصَرُ فيه على مواضعَ مخصوصةٍ.

---

(١) الحجة ٣١٥/٥، وينظر السبعة ٤٥٣ والنشر ٢٥٢/٢.

(٢) التنبيه ٢٦/أ.

نتائج الفصلِ السادس

نخلصُ مما تقدَّم في هذا الفصلِ إلى النتائج الآتيةِ:

١- النحوُ والتصريفُ يتفقانِ في أسماءِ المصطلحاتِ التي يعبَّر بها عن أضربِ القياسِ فيهما، لكنّ كلَّ علمٍ لَهُ ميدانُهُ، أي أَنَّ التصريفَ يبحثُ في فصاحةِ المفرداتِ، أما النحوُ فيبحثُ في التراكيبِ التي نشأَتْ من المفرداتِ.

٢- يتطابقُ قياسا النحوِ والتصريفِ في أنَّ المرادَ من رفعِ اللبسِ عن الكلام صَونُ معناه؛ لأنَّ الإلباسَ في بنيةِ الكلمةِ لا ينفصِلُ عن التركيب إذا كانتِ الكلمةُ الملبِسةُ فيه.

٣- يَقوَى طلب الرافعِ للبسِ في النحو والتصريفِ كلّما قَوِيَ الإشكالُ.

٤- قاعدةُ الأصلِ والفرع يُؤخَذُ بها في النحوِ والتصريفِ لكنها أشدُّ اتساعاً في النحو، لأنها تشمَلُ ما ينظر فيه التصريفيُّ وما لا ينظرُ فيه.

٥- مصطلحاتُ النحو والتصريفِ المتقاربةُ يُفسَّر بعضُها ببعضٍ، وهذا يعطي مزيدَ إيضاحٍ لكلام النحاةِ، لأنَّهم قد يستعملونَ في النحو مصطلحاً يَستعملونَ ما هو بمعناه في التصريفِ، رأينا ذلكَ – مثلاً – في تعدُّد أسماءِ التعويضِ والمشاكلةِ.

٦- الزيادةُ لفظٌ مشتركٌ في النحو والتصريفِ، لكنه مقصورٌ في التصريفِ على زوائدِ الأبنية، أَما في النحوِ فيُطلَق على حروفِ الجرِّ المعدِّيةِ للعاملِ القاصرِ عن نصبِ المفعولِ به، وعلى حروفِ الجرِّ التي تزادُ تأكيداً للمعنى.

٧- الغرضُ المعنويُّ ظاهرٌ في مشاكلةِ النحو، والغرضُ الصناعيُّ ظاهرٌ في مشاكلةِ التصريف.

الخاتمة العامة

الإلمامُ بالقياسِ التصريفي في هذا البحثِ كَشَف عن أنه يُعبَّرُ عنه بالقاعدةِ، والبابِ، والأصلِ، والأصلِ الممهَّدِ، والمنهاجِ، وكلُّ معاني هذه الألفاظِ تواضعَ عليها النحاةُ للدلالةِ على معنى القياسِ.

وتَبيَّنَ أنَّ الفَصْلَ بين القاعدةِ والقياسِ اللغويِّ ضروريٌّ؛ لأنَّ القياسَ اللغويَّ يَشمَلُ ما هو مطردٌ في القاعدةِ وما هو غيرُ مطردٍ فيها؛ لأنَّ المعوَّلَ فيه على الفصاحةِ أو الأداءِ، أما القياسُ التصريفيُّ فيصفُ ما يطرأُ على الأبنيةِ من حيثُ الاطرادُ، والشذوذُ، والقلةُ، والندرةُ.

وظهرَ في البحثِ أنَّ التصريفَ ينقسِمُ قِسمينِ:

الأول: هو النظرُ في حروفِ الأبنيةِ وتصريفِها بالإعلالِ، والإبدالِ، والإدغامِ، وإقحامِ حروفِ الزيادةِ على الأصولِ، أما الإعلالُ، والإبدالُ، والإدغامُ فالأقيسةُ الموضوعةُ في أبوابِها غرضُها بيانُ ما طرأ على فاءاتِ الأبنيةِ، وعيناتِها، ولاماتِها من التغييرِ الذي يُبتغَى منه التخفيفُ في المرتبةِ الأولى خلافاً للزيادةِ التي تؤدي إلى تثقيلِ الأصلِ لتكثيرِ الأبنيةِ، أو الإلحاقِ، أوِ التعويضِ، أو إفادةِ معنَى اسمِ الفاعلِ، أو المفعولِ، أو المنسوبِ، أوِ المصغَّرِ، أو المجموعِ.

وهذا القسمُ من التصريفِ يتلاقَى مع البحوثِ اللغويةِ المعاصرةِ التي تدرسُ مخارجَ الحروفِ وصفاتِها، لكنَّ بعضَ هذهِ الدراساتِ تتعارضُ مصطلحاتُها مع كلامِ النحويينِ ومُصطلحاتِهم، وقد نُثِرَ هذا في مواضعَ من البحثِ.

الثاني: هو النظرُ في تصريفِ الحروفِ، والحركاتِ، والسكناتِ، وأكثرُ ذلكَ في جموعِ التكسيرِ؛ لأنَّ معنى الجمعِ موقوفٌ على تغييرِ الحركاتِ والسكناتِ، أو على تغييرِ الحروفِ وحركاتِها وسكناتِها، أو على تقديرِ التغييرِ فيها لإفادةِ معنى الجمعِ.

وبرزتْ أَهميةُ العلةِ في توجيه مسائلِ التصريفِ والنحو؛ إذِ البحث في العلةِ أمرٌ لا يمكن تجاوزهُ في النحوِ العربي، لأنها تورثُ القدرةَ على إدراكِ كلامِ النحاةِ، و«تفسيرِ قواعدِ اللغةِ وتسويغِها»[1]؛ أي أنَّ الاهتمامَ بالتعليلِ يُمكِّنُ من فهمِ النحو والتصريفِ معاً؛ لأنَّ أسماءَ العللِ فيهما مشتركةٌ، يُفسِّرُ بعضُها بعضاً، لهذا تعيَّنَ تخصيصُ الفصلِ السادس للموازنةِ بينَ عللِ النحو والصرفِ؛ لأَنَّ «التعليلَ قائمٌ على معنَى السببيةِ المتحصِّلِ من اقترانِ الظواهرِ بعضِها ببعضٍ»[2]، وهذا الأمرُ ميدانٌ رَحْبٌ لإنشاءِ أبحاثٍ تنظر في مقاصدِ النحويينَ من توحيدِ العللِ في النحو والتصريفِ.

والعللُ التي تداوَلها البحثُ اختصَّ بعضُها بتصريفِ اللفظِ كالتخفيفِ، والاستثقالِ، واختصَّ بعضُها بتصريفِ اللفظِ والمعنى كالمشاكلةِ، والتعويضِ، والاستغناءِ، والمجاورةِ، والحملِ على المعنى، والسماعِ، والتشبيهِ، والفرقِ، والنظيرِ، والنقيضِ، والتعادُلِ، والوجوبِ، والجوازِ، والتغليبِ، وكلُّ هذهِ العللِ استنبطَها النحاةُ من استقراءِ اللغةِ، لذا يرى الزجاجي أنها خلافُ العللِ التي يقعُ بها وجود الأشياءِ. قال: «إنَّ عللَ النحوِ ليستْ موجِبةً، وإنَّما هي مُستنبَطةٌ أوضاعاً ومقاييسَ، وليستْ كالعِلَلِ الموجبةِ للأشياءِ المعلولةِ بها»[3]، أي أنَّ اللغةَ ليستْ معلولةً بهذهِ العللِ؛ لأنَّ النحاةَ اصطلحوا عليها بعد وجودِ اللغةِ، أما المعلولُ الذي سبقتْهُ علَّتُهُ فتُسمَّى علتُهُ تامةً في اصطلاح العلماءِ. يقول الجرجاني: «العلةُ التامةُ ما يجبُ وجودُ المعلولِ عندها»[4].

معنى قولهِ أنَّ البَنَّاءَ – مثلاً – علةٌ أو سبَبٌ لوجودِ البِناءِ، أما عللُ النحو فليستْ علةً أو سبباً لوجود اللغةِ؛ لأنَّ اللغةَ سابقةٌ لهذه العللِ لا مسبوقةٌ بها.

---

(١) مجلة جامعة البعث ٢٥٩، ا لمد الواحد والعشرون، العدد (١)، (خطر إلغاء العلة التعليمية على النحو العربي).
(٢) ابن يعيش النحوي ٤٩٢.
(٣) الإيضاح في علل النحو ٦٤.
(٤) التعريفات ١٢٨.

وكانَ جوهرُ الفصلَينِ الثالثِ والرابعِ مُنصبًّا على التعليلِ اللفظي الذي يُفسَّرُ به تصريفُ اللفظِ بالإعلالِ، وتخفيفِ الهمزِ، والإِبدالِ، والإِدغامِ، والعلةُ الشاملةُ لهذهِ الأشياءِ طلبُ التخفيفِ باتقاءِ توالي الأمثالِ الثقيلةِ في المعتلِّ من الأبنيةِ، والمرادُ بالأمثالِ الثقيلةِ حروفُ العلةِ المتحركةُ، والحركاتُ المجانسةُ لها، أما الهمزةُ فهي ثقيلةٌ بمخرجها الذي جعلها تُضارعُ حروفَ العلةِ في التسهيلِ، والإبدالِ، والحذفِ.

وأما الإبدالُ فيشتركُ مع حروفِ العلةِ في القلبِ، لكنَّ القلبَ فيهِ ليس بينَ حروفٍ متجانسةٍ كحروفِ العلةِ بل يُؤتَى بالمبدَلِ والمبدَلِ منه في الحروفِ التي تتقاربُ في الصفاتِ أو في المخارجِ، لهذا اختصَّ الإبدالُ بإزالةِ الحرفِ المبدَلِ منه، أما الإِعلالُ فاختصَّ بتحويلِ حرفِ العلةِ إلى حرفِ علةٍ آخرَ يشاكلُهُ في صفةِ اللينِ، لذا يدخلُ الإبدالُ والإعلالُ معاً تحت علةِ المشاكلةِ، لكنَّ المشاكلةَ مقصورةٌ على حروفِ العلةِ في الإعلالِ، أما في الإبدالِ فتشمَلُ حروفَ العلة وغيرَها، والإدغامُ أيضاً تُطلَبُ فيه المجانسةُ أو المشاكلةُ بينَ المتقاربينِ الَّلذينِ يُبدَلُ أحدُهما حرفاً من لفظِ مقاربِهِ حتى يَحصُل الإدغامُ بينهما.

وتخالطُ الزيادةُ الإعلالَ والإبدالَ؛ لأنَّ أصلَ حروفِ الزيادةِ لحروفِ العلةِ، ولأنَّ بعضَ عِلَلها ترتبط بما يحصُلُ في الأَبنيةِ من الإعلالِ، وترتبطُ أيضاً بعضُ عِللها بعللِ البدلِ، لأنَّ النحاةَ لـمَّا اتَّخذوا حروفَ العلةِ أصلاً في الزيادةِ لِـما تتصفُ بهِ من اللينِ، وامتدادِ الصوتِ، حملُوا عليها ما قاربَها في المخارجِ والصفاتِ لتعليلِ الحكمِ على بعضِ الحروفِ بالزيادةِ أو الأصالةِ.

أما الفصلُ الخامسُ فانصبَّ إجمالاً على صلةِ المعنى بالتعليلِ، وأبرزُ مباحثِهِ الحملُ على النقيضِ، والتصغيرُ، والتكسيرُ، وهذه المباحثُ يَبرُز فيها عند النحاةِ النظرُ إلى المعنى أكثرَ من النظرِ إلى اللفظِ، لكنَّ ذلك لا يعني إغفالَ التعليلِ باللفظِ، ومظاهرُ التعليلِ في هذا الفصلِ تتلخَّصُ في أَنَّ الحملَ على النقيضِ أمرٌ معنوي يختصُّ به لفظانِ دون غيرِهما، أي هو أَخصُّ

من الاختلافِ، لأنه يقالُ مثلاً: العلمُ والجهلُ ضِدَّان، والقوةُ والضعفُ ضدَّانِ، لكنْ لا يقال: العلمُ والقوةُ ضدَّانِ بل مختلفانِ.

والتصغيرُ أيضاً علتُهُ الظاهرةُ معنويةٌ؛ لأن تصغيرَ الشيءِ معناهُ وصفُهُ بالصغرِ، لكنَّ التصغيرَ تتعلقُ به ضروبٌ من تصريفِ الحروفِ لإفادةِ معنى التصغير، والتكسيرُ كالتصغيرِ في تعلُّقِهِ بالمعنى أيضاً؛ لأنَّ النحاةَ طالما يعلِّلونَ الجموعَ بالحملِ على المعنى، أو بالاستغناءِ بمعنى جمعٍ عن جمعٍ آخرَ، ويخلِطونَ ذلكَ ببعضِ العللِ اللفظيةِ كتشابُهِ الأَوزانِ، أو تشابُهِ حروفِ الزيادةِ.

نخلصُ من ذلك إلى أنَّ البحثَ في العللِ استهلكَ الفصولَ الأربعةَ الأخيرةَ، أما الفصلانِ الأولُ والثاني فتنزَّلا منزلةَ المقدّماتِ لِـمَا أتى بعدَهما، لأنَّ الكلامَ في الفصلِ الأولِ مصروفٌ نحوَ نشأةِ القياسِ التصريفي صرفاً اقتضَى البحثَ في الشاذ، والقليلِ، والنادرِ، ولم يَنْقَضِ الكلامُ على نشأتِهِ إلا بعدَ التعرُّضِ لعلاقتِهِ بتطورِ العربيةِ.

والفصلُ الثاني فيه إبرازُ المسالكِ والطرقِ التي يحكمُ بها النحاةُ على الشيءِ القياسي كالحملِ على الظاهرِ، واختصاصِ المعتلِّ والمضاعفِ بأحكامٍ ليست لغيرِهما، وانفرادِ الكثيرِ بحكمٍ لا يكون في غيرِهِ، وغيرِ ذلك.

وينتهي الكلامُ في هذه الخاتمةِ إلى التوصيتينِ الآتيتينِ:

الأُولى: يمكن إنشاءُ أبحاثٍ في التصريفِ تخصُّ الموازنةَ بين كلامِ قدماءِ النحويينَ وكلام المعاصرينَ، لكنَّ هذه الموازنةَ لا تُؤتِي ثمارَها إذا لم تَقُمْ على إدراكِ مقاصدِ النحاةِ القدماءِ في أبوابِ التصريف.

الثانية: علمُ التصريفِ يدخلُ في كتبِ تفسير القرآن الكريم، والحديثِ، والشعرِ، والمعاجمِ، وذلك مسلكٌ واسعٌ لإقامةِ أبحاثٍ في التصريفِ تخصُّ الجانبَ التطبيقي من أقيستِهِ؛ لأنَّ أصحابَ تلكَ الكتبِ يُجرون في كلامِهم الكثيرَ من المسائلِ التصريفيةِ.

فهرس الفهارس

المصادر والمراجع

أ – الكتب المطبوعة:

حرف الهمزة

- الإبدال لأبي الطيب اللغوي (٣٥١هـ)، تحقيق عز الدين التنوخي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦٠م.
- إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة (٦٦٥هـ)، وهو شرح متن الشاطبية في القراءات السبع للشاطبي (٥٩٠هـ)، البابي الحلبي، ١٣٤٩هـ.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءاتِ الأربع عشر للدمياطي (١١١٧هـ)، رواهُ وصحَّحهُ وعلَّق عليه علي الضَّباع، دار الندوة الجديدة، بيروت.
- أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصرِ الاحتجاج للدكتور مسعود بوبو، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٨٢م.
- أخبار النحويين البصريين (جزءٌ من كتاب: دراسات ونصوص لغوية)، تقديم وتحقيق الدكتور محمد البنا، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.
- أدب الكاتب لابن قتيبة (٢٧٦هـ)، حققهُ، وعلَّق حواشيهِ، ووضعَ فهارسَهُ الدكتور محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعةُ الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.
- الاستدراك على أبي علي في الحجة، للباقولي (٥٤٣هـ)، حققه وخرج ما فيه الدكتور محمد الدالي، مكتبة البابطين، الكويت، ط١، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ) عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، ط٢، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.

- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٩١١هـ)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الاشتقاق لابن دُريد، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- إصلاح المنطق لابن السكيت (٢٤٤هـ)، شرح وتحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٤.
- الأصمعيات، اختارها الأصمعي (٢١٦هـ)، تحقيق وشرح أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٦٤م.
- الأصوات اللغوية، تأليف الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٤، ١٩٧١م.
- الأصول في النحو لابن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الأصول لتمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب اللغوي (٣٥١هـ)، عُني بتحقيقه الدكتور عزة حسن، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.
- الأطول في علوم البلاغة، لإبراهيم الإسفراييني (٩٤٥هـ) المكتبة الأزهرية للتراث، ط١ ٢٠٠٨م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الإغفال لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الله الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- الأفعال لابن القطاع (٥١٥هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الاقتضاب في شرح أدبِ الكتاب لابن السِّيد البطليوسي (٥٢١هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- أمالي المرزوقي (٤٢١هـ)، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد للشريف المرتضى (٤٣٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- أمالي ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق الدكتور فخر صالح قداره، دار عمار، عمان.
- أمالي ابن الشجري (٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ)، حققه، وعلَّق عليه، وقدَّم له الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث دمشق، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (٦٤٦هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ط١، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دا رالفكر، بيروت، لبنان.
- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور محمد المهدي سالم، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

- الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني (٧٣٩هـ)، شرح وتعليق الدكتور محمد خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٦، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

حرف التاء

- تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي (١٢٠٥هـ)، المجلس الوطني للثقافةِ والفنون والآداب بالكويت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ط١.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، للشنتمري، (هامش كتاب سيبويه)، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ط١، ١٣١٦هـ.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية المتحدة.
- تصريف الأسماءِ والأفعال، تأليف الدكتور فخر الدين قباوة، جامعة حلب، كلية الآداب، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- التطبيق الصرفي، تأليف الدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
- التطور اللغوي مظاهرهُ وعِلله وقوانينه، تأليف الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.
- التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني (٨١٦هـ) حققه وقدم له ووضع فهارسه إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور عوض القوزي، صدر منجّما بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٦م. القاهرة.
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم السجستاني (٢٥٥هـ)، حققه، وخرّج ما فيه الدكتور محمد الدالي، دار البشائر، دمشق ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، ط٢، دار الفكر، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- تقرير الشمس الإنبابي على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح وحاشيته الشهيرة بالتجريد في علم المعاني والبيان والبديع، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ١٣٣٠هـ.
- التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية.
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للصغاني (٦٥٠هـ)، حققه عبد العليم الطحاوي وآخرون، صدر منجماً بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٩م، دار الكتب، القاهرة.
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لابن جني (٣٩٢هـ)، حققه وقدم له أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، وراجعه الدكتور مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور علي فاخر وآخرِين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- تهذيب الألفاظ لابن السكيت، تهذيب الخطيب التبريزي (٥٠٢هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ناشرون، ط١، ٢٠٠٥م.
- تهذيب اللغة للأزهري (٣٧٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون وآخرِين، المؤسسة المصرية العامة، دار القومية العربية، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيةِ ابن مالك للمرادي المعروفِ بابن أم قاسم (٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

حرف الثاء

- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرمّاني، والخطابي، وعبد القاهر الجرجاني، حققها وعلق عليها محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.

حرف الجيم

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر الطبري (٣١٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي (٣٤٠هـ)، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- جمهرة اللغة لابن دريد (٣٢١هـ)، تحقيق الدكتور رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، حققه وعلَّق حواشيه محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

حرف الحاء

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر.

- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، حققه بدر الدين قهوجي وآخرون دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٤، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- الحماسة للبحتري، اعتنى بضبطه الأب لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- الحيوان للجاحظ (٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

حرف الخاء

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.
- الخصائص لابن جني (٣٩٢هـ)، حققه محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.

حرف الدال

- دقائق التصريف لابن المؤدب، تحقيق الأستاذ الدكتور حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ديوان جميل بثينة، شرح أشرف عدرة، عالم الكتب، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.
- ديوان الأدب للفارابي (٣٥٠هـ)، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، مراجعة الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة لبنان، ناشرون، ط١، ٢٠٠٤م.

- ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحِهِ وترتيبه وليم بن لورد البروسي، ليبسيغ ١٩٠٣م.
- ديوان كثيّر عزة، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- ديوان الحماسة، لأبي تمام، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٥٨م.
- ديوان عُبيد بن الأبرص، تحقيق وشرح الدكتور حسين نصار، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان طه دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.
- ديوان العجاج برواية الأصمعي وشرحه، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.
- ديوان ذي الرمة (١١٧هـ)، شرح الإمام أبي نصر الباهلي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، حققه، وقدم له، وعلق عليه الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان للتوزيع والنشر، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق الدكتور شكري فيصل، دار الفكر.
- ديوان ابن مقبل، عُني بتحقيقه الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.
- ديوان عمرو بن كلثوم، صنعة الدكتور علي أبي زيد، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، شرحه وقدم له سوهام المصري، عني بمراجعته الدكتور ياسين الأيوبي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- ديوان علقمة الفحل بشرح الشنتمري، حققه لطفي الصقال، ودرّية الخطيب، وراجعه الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي بحلب، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- ديوان الفرزدق، دار صادر، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م.
- ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلق عليه الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز.

حرف الراء

- رسالة الاشتقاق لابن السراج تحقيق محمد الدرويش، ومصطفى الحدري، دمشق، ١٩٧٢م.
- رسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعري (٤٤٩هـ)، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

حرف الزاي

- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

حرف السين

- السبعة في القراءات لابن مجاهد (٣٢٤هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢، القاهرة.

- سر صناعة الإعراب لابن جني، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- سر الفصاحة للخفاجي (٤٦٦هـ)، تحقيق علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي (٦٤٣هـ)، حققه وعلق عليه، ووضع فهارسه الدكتور محمد الدالي، دار صادر بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دراسة وتحقيق الدكتور عبد المنعم فائز، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

حرف الشين

- الشاذ عند أعلام النحاة، تعليله وتأويله والاستدلال به وردُّه، للدكتور محمد فلفل، مكتبة الرشد، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- شجر الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة، لأبي الطيب اللغوي، قدم له، وحققه، وعلق عليه محمد عبد الجواد، دار المعارف، مصر ط٣.
- شذا العَرف في فن الصرف لأحمد الحملاوي، منشورات كلية الآداب بجامعة البعث، حمص.
- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (٣٨٥هـ)، حققه وقدم له الدكتور محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩م.
- شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري (٢٧٥هـ)، حققه عبد الستار فراج، راجعه محمود شاكر، دار العروبة، القاهرة.
- شرح التصريف لعمر بن ثابت الثمانيني (٤٢٢هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد المختون، هجر للطباعة، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- شروح التلخيص، البابي الحلبي (وهي مختصر التفتازاني على التلخيص للقزويني، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح للمغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للسبكي، وحاشية الدسوقي على شرح السعد).
- شرح ديوان الحماسة للتبريزي، حققه، وضبط غريبه، وعلق حواشيه، ووضع فهارسه محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى لأبي العباس ثعلب، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٣هـ-١٩٤٤م.
- شرح ديوان كعب بن زهير للسكري، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، ١٩٦٢م.
- شرح الشافية للخضر اليزدي، دراسة وتحقيق الدكتور حسن العثمان، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- شرح الشافية لرضي الدين الأستراباذي (٦٨٨هـ)، مع شرح شواهده للبغدادي، حققهما، وضبط غريبهما، الأساتذة محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق وتعليق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م.
- شرح قصيدة بانت سعاد للخطيب التبريزي، تحقيق المستشرق كرنكو، تقديم الدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨١م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور حسن الحفظي، ويحيى مصري، صدر منجماً بين عامي ١٩٩٣-١٩٩٦م، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- شرح اللمع لابن بَرهان العكبري (٤٥٦هـ) حققه الدكتور فائز فارس، السلسلة التراثية، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية.
- شعر عبده بن الطبيب للدكتور يحيى الجبوري، دار التربية، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي (٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

حرف الصاد

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

حرف الضاد

- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

حرف الطاء

- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي (٢٣١هـ) شرحه محمود شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر.
- طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢.

حرف الظاء

- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية للدكتور عبد الفتاح البجة، دار الفكر، عمان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

حرف العين

- عبث الوليد لأبي العلاء المعري، تحقيق ناديا علي الدولة، الشركة المتحدة للتوزيع.
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

حرف الغين

- الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلَّام، تحقيق الدكتور صفوان داوودي، دار الفيحاء، دمشق، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

حرف الفاء

- الفاضل للمبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق عبد العزيز الميمني، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م، ط١.

- الفرق بين الحروف الخمسة الظاء والضاد والذال والسين والصاد، لابن السِّيد البطليوسي، دراسة وتحقيق عبد الله الناصير، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- في اللهجات العربية، تأليف الدكتور إبراهيم أنيس، ط٢، ١٩٥٢م، لجنة البيان العربي.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لمحمد بن الطيب الفاسي (١١٧٠هـ)، وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجَدَلِهِ للسيوطي، تحقيق وشرح الأستاذ الدكتور محمود فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

حرف القاف

- القاموس المحيط للفيروزآبادي، دمشق، مؤسسة النوري، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- القوافي لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (٢١٥هـ) عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن، دمشق ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين، الدار الحسينية للكتاب ط٣، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- القياس في النحو للدكتورة منى إلياس، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

حرف الكاف

- الكامل للمبرد، حققه، وعلق عليه، وصنع فهارسه الدكتور محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق وشرح الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- الكتاب لسيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر لأبي هلال العسكري (٣٩٥هـ) حققه وضبط نصه الدكتور مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١١٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعِللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- الكليات معجم في المصطلحاتِ والفروق اللغوية للكفوي (١٠٩٤هـ)، قابله على نسخةٍ خطيةٍ وأعدَّه للطبع ووضع فهارسه الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

حرف اللام

- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي طليمات، والدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.
- لسان العرب لابن منظور (٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨، بيروت.
- اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
- لمع الأدلة في أصول النحو (الإغراب في جدل الإعراب)، لأبي البركات الأنباري، تقديم وتحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

- ليس في كلام العرب لابن خالويه (٣٧٠هـ)، وضع التنقيح والشرح الدكتور ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

حرف الميم

- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (٣١١هـ)، تحقيق الدكتورة هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي (٣٦٨هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور عوض القوزي، الرياض، ط٣، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير الموصلي (٦٣٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، البابي الحلبي ١٣٥٨هـ-١٩٣٩م.
- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت.
- محاضرات في الألسنية العامة لفردينان ده سوسّر، ترجمة يوسف غازي، مجيد النصر، دار نعمان للثقافة، جونيه، لبنان.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي (٥٤١هـ) تحقيق وتعليق الرحالي الفاروق وآخرِين، الدوحة، قطر، ط١، ١٣٩٨هـ-١٩٧٧م.
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها لمحمد الأنطاكي، دار الشروق، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، عُني بنشره ج. برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- المخصص لابن سيده (٤٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- المذكر والمؤنث للمبرد، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، حققه شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٦م.
- المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، تحقيق إسماعيل عمايرة، مراجعة الدكتور نهاد موسى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

- المستصفى من علم الأصول للغزالي (٥٠٥هـ)، ومعه كتاب فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري، تقديم وضبط وتعليق الشيخ إبراهيم رمضان، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.
- مشكلة الهمزة العربية، تأليف الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- المصباح المنير للفيومي، مكتبة لبنان، ناشرون.
- معاني القرآن للفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٣، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق الدكتورة هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- معجم البلدان لياقوت الحموي (٦٢٦هـ)، تحقيق فريد الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم للجواليقي (٥٤٠هـ)، تحقيق وشرح أحمد شاكر، ط٣، القاهرة، دار الكتب المصرية ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- المغني في تصريف الأفعال لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٥، ١٩٧٩م.
- المفصل في علم اللغة للزمخشري (٥٣٨هـ)، قدم له، وراجعه، وعلق عليه الدكتور محمد السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني (٨٥٥هـ) (هامش خزانة الأدب)، دار صادر، بيروت.
- المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق أحمد الدويش، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين لابن جني، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- من أسرار اللغة، تأليف الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية.
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- المنقوص والممدود للفراء (معه كتاب التنبيهات لعلي بن حمزة)، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة.
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي للدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٣٠٠هـ-١٩٨٠م.

حرف النون

- النبات لأبي حنيفة الدينوري، حققه وشرحه وقدَّم له برنهارد لڤين، دار القلم، بيروت.

- نحو وعي لغوي للدكتور مازن المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- نزهة الطرف في علم الصرف للميداني (٥١٨هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٨٣٣هـ)، قدم له وعلق عليه جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة بطنطا، ط١.
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي للدكتور حسن الملخ، دار الشروق، عمان الأردن، ط١، ٢٠٠١م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي وطاهر الزاوي، المكتبة الإسلامية.
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت.

حرف الواو

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٦٨١هـ)، حققه، وعلق حواشيه، وصنع فهارسه محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٤٨م.

حرف الياء

- ابن يعيش النحوي للدكتور عبد الإله نبهان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧م.

ب – الرسائل الجامعية والمخطوطات:

- الأصول الصرفيةِ عند رضي الدين الأَستراباذي، رسالة لنيل درجةِ الدكتوراه في النحو والصرف، إعداد ملاذ زليخة، إشراف الأستاذ الدكتور ناصر حسين علي، جامعة دمشق، العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥م.
- الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي، بحث أعد لنيل درجةِ الدكتوراه في الآداب، إعداد الدكتور محمد عبد الله قاسم، إشراف الأستاذ الدكتور نبيل أبو عمشة، جامعة دمشق، العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥م.
- التنبيه (إعراب حماسة أبي تمام) لابن جني، قرأه ونسخه الأستاذ الدكتور نبيل أبو عمشة.
- شرح الشافية للجاربردي (٧٤٦هـ) (دراسة وتحقيق)، إعداد الأستاذ الدكتور نبيل أبو عمشة، إشراف الأستاذ الدكتور عبد الحفيظ السطلي، جامعة دمشق، العام الدراسي ١٤٠٩-١٤١٠هـ، ١٩٨٩-١٩٩٠م.
- شرح الشافية لركن الدين الأَستراباذي (٧١٥هـ)، (تقديم وتحقيق)، إعداد الدكتور عبد الناصر عساف، إشراف الأستاذة الدكتورة منى إلياس، جامعة دمشق، العام الدراسي ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ما لم يطرد في بنيةِ الكلمةِ العربية، بحثٌ أُعدَّ لنيلِ درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، إعداد الدكتور محمد سليمان، إشراف الأستاذ الدكتور مزيد نعيم، جامعة دمشق، العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م.
- ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة حتى القرن السابع الهجري، بحثٌ أُعدَّ لنيلِ درجة الدكتوراه في الآداب، إعداد الأستاذ الدكتور محمد فلفل، إشراف الأستاذ الدكتور عبد الحفيظ السطلي، العام الدراسي ١٩٩٢-١٩٩٣م.

جـ – المجلات:

- مجلة المجمع القاهري، المجلد الأول (ج١ + ج٢)، رجب سنة ١٣٥٣هـ– أكتوبر سنة ١٩٣٤م، القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق.
- مجلة المجمع القاهري، الجزء الرابع، شعبان سنة ١٣٥٦هـ–أكتوبر سنة ١٩٣٧م، القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق.
- مجلة المجمع القاهري، الجزء الثامنَ عشرَ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٨٤هـ–١٩٦٥م.
- مجلة المجمع القاهري، الجزء التاسع والعشرون، صفر سنة ١٣٩٢هـ– مارس سنة ١٩٧٢م، الهيئة العامة لشؤونِ المطابع الأميرية.
- مجلة المجمع القاهري، الجزء الثالث والثلاثون، ربيع الثاني سنة ١٣٩٤هـ – مايو ١٩٧٤م.
- مجلة المجمع القاهري، الجزء السادس والثلاثون، ذو القعدة سنة ١٣٩٥هـ نوفمبر سنة ١٩٧٥م.
- مجلة المجمع القاهري، الجزء الخمسون، المحرَّم سنة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م. الهيئة العامة لشؤون المطابعِ الأميرية.
- مجلة المجمع الدمشقي (مجلة المجمع العلمي العربي سابقاً)، المجلد السابع، ١٣٤٥هـ – ١٩٢٧م، دار صادر، بيروت.
- مجلة المجمع الدمشقي، المجلد السادس والأربعون، ذو القعدة سنة ١٣٩٠هـ، كانون الثاني سنة ١٩٧١م.
- مجلة التراث العربي، العدد ١٠١، المحرَّم سنة ١٤٠٧هـ – كانون الثاني سنة ٢٠٠٦م.
- مجلة جامعة البعث، المجلد الواحد والعشرون، العدد (١)، ذو القعدة سنة ١٤١٩هـ، آذار سنة ١٩٩٩م.

فهرس الآيات

فهرس الشعر

القافية	البحر	عدد الأبيات	الشاعر	الصفحة
حرف الهمزة				
أَعراؤهُ	الرجز	٢	رؤبة	٣٠٩
حرف التاء				
فاسوأدَّتِ	الطويل	١	كثير عزة	١٠٠
حرف الدال				
وَلدُ	البسيط	١	مليحُ بن الحكم	١٥٩
غَدِ	الطويل	١	كثير عزة	١٥٥
زيادِ	الوافر	١	قيس بن زهير العبسي	٧٦
حرف الراء				
مئزريْ	الطويل	١	أبو جُندب الهذلي	١٨٠
الذكورِ	مجزوء الكامل	١	المنخل اليشكري	١٠٩
تديُّرَا	الكامل	١	جابر بن قريش	١٠١
النمِرْ	المتقارب	١	امرؤ القيس	١٠٧
الذعْرْ	الكامل	١	زهير بن أبي سلمى	١٨٨
حرف العين				
مَصرعُ	الكامل	١	أبو ذؤيب	١٥٤
حرف القاف				
الموثوقُ	الكامل	١	الفرزدق	٣٣٧
حرف اللام				
مقتولُ	الطويل	١	عبدة بن الطبيب	٢٨٢
تغوَّلُ	الطويل	١	جرير	١٧٣
مشمولُ	البسيط	١	كعب بن زهير	١٥٠
بمأسلِ	الطويل	١	امرؤ القيس	٢٤٧

عاقلِ	الطويل	١	النابغة الذبياني	٣٤٢
القسطالِ	الكامل	١	أوس بن حجر	٣٤
غَليلا	الكامل	١	جرير	١٦٤
يتكِلْ	الرجز	٢	غير منسوب	٣٥١
حرف الميم				
سلامُها	الطويل	١	ذو الرُّمة	١٤٣
مُعلِمُ	الكامل	١	طريف العنبري	١٤٢
المختومُ	الكامل	١	لبيد	٣٣٨
لهذمِ	الطويل	١	زهير بن أبي سلمى	١٧٦
البنامِ	الرجز	٢	رؤبة	٢١١
دَمَا	الطويل	١	حسان بن ثابت	٢٨٩
يا اللهُمَّا	الرجز	٢	أبو خراش الهذلي	٣٤٨
حرف النون				
مَعُونِ	الطويل	١	جميل بثينة	٣٨
اللِّينا	البسيط	١	ابن مقبل	٣٥٨
الجاهلينا	الوافر	١	عمرو بن كلثوم	٣٦٠
حرف الهاء				
الحمامَهْ	مجزوء الكامل	١	عبيد بن الأبرص	١١١
حرف الواو				
غَدوا	الرجز	٢	غير منسوب	٢٠٩
حرف الياء				
مَواليا	الطويل	١	الفرزدق	١٧٤
العظايا	الوافر	٢	المستوغر بن ربيعة	١٥٧
الثاليْ	الرجز	٣	غير منسوب	٢٠٢

فهرس أنصاف الأبيات

الشطر	البحر	الشاعر	الصفحة
	حرف		
أَبى اللهُ أَن أَسمُو بأمٍّ ولا أَبِ	الطويل	عامر بن الطفيل	٧٦
أتانيْ وعيدُ الحُوصِ	الطويل	الأعشى	٣٠٨
أَلا انْعَمْ صباحاً أَيُّها الطللُ البالي	الطويل	امرؤ القيس	١٤٨
	حرف الجيم		
جاءتْ بهِ عَنْسٌ من الشامِ تَلِقْ	الكامل	الشماخ	٢٣٣
	حرف الحاء		
حتَّى إذا ما أَمسجَتْ وأَمْسَجا	الرجز	العجاج	٢٠٧
	حرف الخاء		
خاطِمَها زَأَمَّها أَن تذهبا	الرجز	غير منسوب	١٩٦
	حرف الراء		
رهطُ مَرجومٍ ورَهطُ ابنِ المُعَلْ	الرمل	لبيد	١٨٧
	حرف الفاء		
في حَلقِكمْ عَظمٌ وقد شَجِينا	الرجز	طفيل الغنوي	٢٨٠
	حرف الكاف		
كأنَّ مكانَ الرِّدفِ منه على رالِ	الطويل	امرؤ القيس	١٤٨
	حرف اللام		
ليومِ رَوعٍ أو فِعالِ مَكرُمِ	الرجز	الأَخزر الحِمَّاني	٣٨
لَحُبَّ المؤقدانِ إليَّ مُؤْسى	الوافر	جرير	١٣٥
لاثٍ بها الأَشاءُ والعُبريُّ	الرجز	العجاج	١٤٢
	حرف الميم		
ما بالُ عيني كالشَّعيبِ العَيَّنِ	الرجز	رؤبة	٨١

حرف الهاء			
هما نَفَثا في فِيَّ من فَمويهِا	الطويل	الفرزدق	٢٠٨، ٣٤٨
حرف الواو			
وبعضُ القومِ يخلقُ ثُمَّ لا يفرْ	الكامل	زهير بن أبي سُلمى	١٧٥
حرف الياء			
يومُ رذاذٍ عليه الدَّجنُ مغيومُ	البسيط	علقمة بن عبدة	١٧١
يُطعِمُها اللحمَ وشحماً أُمهُجا	الرجز	غير منسوب	٢٣٥

فهرس الأبنية

حرف الهمزة

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

فهرس الموضوعات

الفصل الثاني:

صور القياس التصريفي

الفصل الثالث

ظواهرُ الإعلال المبنيةُ على قاعدة الأصلِ والفرعِ في القياس التصريفي

الفصل الرابع

مذاهبُ التعليلِ باللفظ في القياس التصريفي

الفصل الخامس

مذاهبُ التعليلِ بالمعنى في القياس التصريفي

الفصل السادس

العلاقةُ بينَ القياسَينِ النحوي والتصريفي

Abstract

The title of this research is to Discharging measure, and is going on in its entirety on the consideration of letters in Arabic words, because the nature of these words in the Arabic alphabet is based on the overlap that it construct of them, and this overlap or similarity in the voices of the characters of the particular characteristics of the Arabic language is that words rooted out of one if the letters are similar, and may not return to the origin of one and that the letters were similar.

In this research, a strong focus on the relationship between sounds and long sounds short in the Arabic language, and the total of these relations are based on the voices of short-like sounds long, and for both types of these sounds great impact on performance in the Arabic language, because the output of the letters in the Arabic language attached to the great sounds of the tide long, because it gives Harmony and ease of pronunciation and forth into singing, and give power to have their voices sound beautiful voice helps the

recipient to understand the meanings and save them function.

Arabic language frequently characterized by words sounds tides long and short, and not in the Arabic word of the votes of the tide-free long or short, but can not perform a word from the Arabic words without the votes of their Words tide long or short, whether in poetry or in prose, because the poet needs to create rhymes that D-end voice a long and often need to establish weights to the voices of long-and short-tide, as well as Proser need the votes of the tide in the long and short rhyme and other kinds of speech are scattered in the Arabic language .

And care Find the relationship between the characters throat and characters mouth, because these characters converge in the exits and qualities, this convergence between the characters throat and characters mouth leads to the elision of some characters throat in the letters of mouth to reduce the weight of the characters ring and also lead to combine the characters mouth each other , because in the Arabic language Slurring purpose of easing the weight of all characters, whether annular or oral, and slurring in the Arabic language is based on converting characters to one character for the collection of verbal tricks

in the words of the Arabic language. In this research focus on the words used by the Arabs to denote the meaning of plural in the Arabic language, because the combination in the Arabic language is to add characters to the word that the singular, and is also the addition of voices tide of long and short of improving the image of the word in the pronunciation, and Arabic function words on the meaning of each combination of masculine and feminine to some, and some of the names and some of the recipes.

And collection of attributes in the Arabic language is less than the collection of names, because the qualities are similar acts in the weight, but the names it's be have more combined because it lightly tolerate increasing tide of letters and sounds of long and short.

And in this research as a comparison between the discharge and to study the Arabic language, grammar, because the discharge in the Arabic language which are similar to the names of the reasons that have interpreted the phenomena of the Arabic language, and explain these phenomena is about to highlight the meanings to which he refers in Arabic speaker, whether in poetry or in prose, and the

focus was on the relationship between discharge and, as in the Arabic language in Chapter VI of this research.

❁ ❁ ❁